مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

تقارير بحث

التراث والتغير الاجتماعى

الكتاب الخامس

التيار الإسلامى بين التأييد والمعارضة
قراءة فى الصحافة المصرية

على ليلة
أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس

الطبعة الأولى
٢٠٠٢

مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

العنوان: ١ ش الشهيد عبدالهادى صلاح (الرماحة سابقاً)
بريد الأورمان - الجيزة
تليفون / فاكس: ٣٣٨٥٣٦٦

فهرس المحتويات

الفصل الثالث
تصور الصحافة القومية "الأهرام"
لعنف التيار الإسلامى "استمرار"

الفصل الرابع
استراتيجية التعامل مع التيار الإسلامى
وجهة نظر الصحافة القومية

الفصل الخامس

صورة التيار الإسلامى فى الصحافة الإسلامية

"جريدة الشعب"

الفصل السادس

المتغيرات البنائية للعنف

كما تدركها الصحافة الإسلامية

الفصل السابع

المتغيرات الموقفية للعنف

كما تدركها الصحافة الإسلامية

الفصل الثامن
استراتيجية المواجهة
كما تحددها الصحافة الإسلامية

الفصل التاسع
صورة التيار الإسلامى
فى الصحافة اليسارية "جريدة الأهالى"

الفصل العاشر
متغيرات العنف والتطرف
كما تحددها الصحافة اليسارية

الفصل الحادى عشر
استراتيجية المواجهة
كما تراها الصحافة اليسارية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يكشف المتأمل لتطور التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى أن للدين دوره وفاعليته فى صياغة التفاعل الاجتماعى الحادث فى واقع المجتمع. كما أنه يشكل آلية لصياغة وعى البشر وتعبئتهم فى اتجاه إنجاز هدف محدد، سواء كان هذا الهدف بناء أهرام –كمقبرة– تضم بداخلها رفاة الفرعون الاله وحاجياته التى سوف يستعين بها فى العودة إلى الحياة من جديد حينما يطلق عقال الروح، أو تمثل الهدف فى العبور العظيم الذى قام به أبناء مصر فى ١٩٧٣، ملهمين بعواطف الدين ومشاعره، ليجسدوا بجهودهم ملحمة تعيد إلى الأذهان عظمة أجدادهم.

ذلك يعنى أن الدين كان دائماً القوة الكامنة وراء تحقيق الأهداف العظيمة والإنجازات البارزة فى التاريخ. على هذا النحو يصبح الدين قوة تغيير وتجديد، تدفع الإنسان إلى الانطلاق نحو المستقبل لإعمار الكون تحقيقاً لمجد الله فى الأرض. وعلى هذا النحو كذلك يصبح الإنسان قوة خلاقة قادرة على صناعة التحولات العظيمة فى تاريخ الإنسان والمجتمع.

غير أن مراحل التاريخ ليست متجانسة، بل هى تتباين من حيث صعودها وانحدارها، الأمر الذى يعنى أنه إذا كانت مراحل الصعود هى المراحل التى تتقاطع وتتفاعل فى إطارها قوى ومتغيرات بكامل طاقتها وقوتها، قوى الدين والسياسة والاقتصاد والثقافة والبشر لتصنع واقعاً تاريخياً قوياً من حيث عظمته رفيعاً من حيث مُثله، فإن مراحل الانحدار هى المراحل التى تضعف فيها هذه القوى وتتشتت بعشوائية بغير آلية تضبط الاتجاه. فى اطار هذه المرحلة تصبح عقول البشر موجهة شطر مراحل الصعود التى تستحضرها الذاكرة الاجتماعية باعتبارها مرجعية تعتقد أنها قادرة على توجيه السفين فى البحار الصعبة والمتلاطمة. وحينئذ فبدلا من أن يعمل الدين على تعبئة البشر فى اتجاه المستقبل، فإنه يعمل على دفعهم فى اتجاه الماضى.

وإذا كان النموذج المثالى للمجتمع الإسلامى قد طرح فى البداية من خلال وثائقه الأساسية، القرآن الذى أُوحى به من الله، والسنة، التى كانت انعكاساً لإدراك الرسول لظروف واقعة، سواء كانت حديثاً يحكى أو سلوكاً ينبغى أن يقتدى به البشر، فإن هذا النموذج المثالى قد تجسد واقعياً فى عصر الخلفاء الراشدين الأربعة، ثم أوصى بآليات القياس والاجتهاد لحل أية معضلات قد تظهر بين النموذج المثالى الثابت للمجتمع، وحالة الواقع المتغير أبداً ومطلقاً. من هنا فنحن إذا تأملنا التاريخ الإسلامى فسوف نجده ليس إلا فصولاً من الصراع والتفاعل المستمر بين المطالبة بضرورة استدعاء النموذج الثابت نسبياً بكماله، وبين التأكيد على أن للواقع ضروراته التى تفرض ملاءمة النموذج وليس تجاوزه. وهنا تتحدد قوى التجديد والمحافظة، الأولى تسعى إلى دفع الواقع باتجاه النموذج، بينما تعمل الثانية العقل والاجتهاد لتطوير النموذج حتى يمتلك القدرة على قيادة حركة الواقع. والمدهش فى الأمر أن الجماعة الدينية المؤمنة هى التى تلعب ذات الأدوار فى الحالتين. أحياناً تتمسك بحرفية النموذج تحاول تجميد الواقع ليتسق مع النموذج فتكون قوة محافظة فى فترات الانحدار، وأحياناً تعمل على تطوير النموذج ليتلاءم مع ضرورات الواقع فتكون قوة مجددة فى فترات الصعود. وهكذا كان جدل التاريخ الإسلامى.

بيد أن الجماعة المتدينة قلة، هى رأس حربة أو مركز دائرة. إذا ظهرت فى مرحلة معينة تكون عليها أعباء ثلاثة. فهى من ناحية تحدد اتجاه الحركة، أو بالأصح فإن الظروف البنائية للمجتمع هى التى تدفعها وتفرض عليها اتجاه الحركة. وهى من ناحية ثانية تعمل على تطوير وعى الجماهير استناداً إلى مرجعيتها، حتى تتجانس الدائرة لتدفع بالعجلة كاملة فى اتجاه المحافظة أو فى اتجاه التجديد. ثم هى من ناحية ثالثة مفروض عليها أن تؤسس علاقة محددة بالنظام السياسى، الذى يتولى ضبط إيقاع التفاعل الاجتماعى وتحديد وجهته كذلك. فى بعض فترات التاريخ يحدث تحالف بين الدين والسياسة فينطلق المجتمع بلا تمزق إلى المستقبل، كما حدث فى زمن الخلافة الراشدة، وكما حدث فى النموذج الإيرانى. وفى فترات قد يحدث خلاف بين الدين والسياسة،

فيندلع الصراع والعنف المتبادل حتى يتمكن طرف من تطويع الطرف الآخر لإرادته، كما حدث فى التاريخ الأوربى الحديث. أو قد يحدث توافق بين الطرفين، إذا كانت القوى متعادلة فى ظل شعار "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله".

وإذا كان التاريخ المصرى الحديث قد شهد إحياء للجماعة الإسلامية فى مدينة الاسماعيلية عام ١٩٢٨ تحت مسمى "جماعة الإخوان المسلمين" فإن الشئ الثابت يتمثل فى أن هذا الإحياء حدث فى مرحلة من مراحل التردى والانحدار الاجتماعى الذى يجسده واقع المجتمع المصرى منذ الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ وحتى قيام ثورة ١٩٥٢. ولقد ظل هذا التيار الدينى يتفاعل بهدوء تارة، وبعنف تارة أخرى، بحيث يعتبر الهدوء والعنف مؤشراً على طبيعة المرحلة، هل هى مرحلة انحدار أم صعود. فى المقابل فإن تحديدنا لطبيعة المرحلة سوف يساعدنا على تحديد طبيعة الجماعة الإسلامية، وهل هى قوة محافظة تسعى إلى استدعاء النموذج، أم هى قوى مجددة تسعى إلى تطوير الواقع ملهمة بمتضمنات النموذج.

ومن الطبيعى أن تصبح هذه القضية موضع اهتمام ومتابعة العقل المثقف فى المجتمع، وهو العقل الذى يعبر من ناحية عن ثقافة الأمة، ومن ناحية أخرى فهو يبدع بعض مفردات هذه الثقافة، ويعمل على تطويرها فى كليتها. والصحافة فى المجتمع المعاصر هى أحد الأطر التى تشكل ساحة فاعلية العقل المثقف بمستوياته المتنوعة وفى مجالاته العديدة، مدركاً القضايا دائما من زوايا متباينة. ووفق هذا التحديد يتحدد موضوع البحث.

وبذلك يتمثل الهدف الأساسى لهذا البحث فى تحديد كيف رأى العقل المثقف كما عبر عنه من خلال الصحافة المصرية التيار الإسلامى، وكيف أُدركت جماعات هذا التيار ، خاصة حينما تبنت بعض جماعاته العنف. ومما لاشك فيه أن للعقل المثقف مرجعياته الأيديولوجية التى قد تؤثر على إدراكه الموضوعى، فيقع فريسة لخطأ التحيز ، غير أن هناك العقل المثقف الذى يعتبر المجتمع فى أحواله واحتياجاته مرجعيته فى الإدراك والتقدير . وسواء تحدد

الإدراك منذ البداية باعتباره إدراكا موضوعيا أو متحيزاً، فإن معرفتنا بذلك وإقرارنا به يعد خطوة هامة نحو تحقيق الإدراك الموضوعى الصحيح.

لذلك حاولت فى هذه الدراسة رسم خريطة دقيقة للصحافة المصرية التى يطرح من خلالها المثقفون أفكارهم فيما يتعلق بالمسألة الإسلامية. ومن ثم فقد حددنا ثلاثة أنماط من الصحف، إثنان منها ذوى مرجعية أيديولوجية، واتخذت الثالثة من واقع المجتمع مرجعية شاملة لها. واستنادا إلى ذلك تم اختيار جريدة "الأهرام" كنموذج للصحافة القومية" التى تستند – برغم تباين كتابها أيديولوجياً – إلى المجتمع كمرجعية لها، وجريدة "الشعب" التى تنطلق من مرجعية إسلامية، وجريدة "الأهالى" التى تنطلق من مرجعية أيديولوجية يسارية.

ولقد اعتمدنا اعتماداً مباشراً على أفكار المادة الصحفية التى وردت فى الصحف الثلاث، من خلال تقديم تحليل كيفى لها، غير أننا حرصنا أن نترك حقائق المادة الصحفية "تتحدث عن نفسها" دون تأويل من قبل الباحث، سوى فى عملية تصنيف هذه المادة حول قضايا محددة. ولم يتدخل الباحث إلا من خلال خاتمة يحاول فيها أن يقدم وجهة نظره فى تقييم ما قالته الصحافة المصرية وكذلك إدراك العقل المثقف وتصوره لجماعات التيار الإسلامى، وكذلك لمتغيرات ظهوره وعوامل تبنيه للعنف، ثم استراتيجية المواجهة.

ولا يفوتنى قبل الانتهاء من هذه المقدمة أن أشكر أصحاب الفضل فى إنجاز هذه الدراسة. وأول من أذكرهم صديقى الكريم الأستاذ الدكتور عبد المنعم المشاط المستشار بالبنك الدولى الذى شاركنى فى بلورة أفكار هذا البحث ومنطق إنجازه. لقد كان لماحاً، نافذ البصيرة، بصماته واضحة على كل فكرة ذات قيمة فى هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور حسن حنفى الذى تعلمت طويلاً على أفكاره وكتاباته فى تناوله للمسألة الإسلامية، وأيضا لأنه أتاح لى الفرصة لتقديم هذه الدراسة ضمن المشروع الكبير الذى يشرف عليه تحت مسمى "التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعى"

كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر مجددا عن شكرى واعترافى بفضل أستاذى الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى الذى تعلمت على يديه كيف يكون التفكير فى مسائل الاجتماع البشرى. لقد كان ومايزال بالنسبة لنا -نحن تلاميذه- أستاذاً شامخاً بفكره ومثالا طاهراً ونقياً بأخلاقه وتحدونى الأمنيات أن أمتلك بعضا من هذا الفكر وقدراً من هذه الأخلاق. كما أشكره أن وافق على تضمين هذه الدراسة ضمن مشروع "التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعى" مؤكداً استمرار فضله وأستاذيته.

كذلك أشكر زملائى وأصدقائى فريق المشروع لملاحظاتهم النقدية على خطة هذا المشروع، وهى الملاحظات التى ساعدت على تطوير كثير من جوانب البحث، وأخص صديقى العزيز الأستاذ الدكتور محمود الكردى الذى كان إنسانياً ورائعاً فى تشجيعه لى على استكمال هذا العمل حينما ألمت بى ظروف صعبة، كما كان مخلصاً وحصيفاً حينما ساعدنى بأفكاره فى تقييم منطق إنجاز هذا العمل، ودعمنى حتى لحظة استكماله والانتهاء منه جزاه الله عنى كل خير.

ولا أنسى أن أشكر زملائى الباحثين الذين قاموا بجمع المادة الصحفية من الصحف الثلاث، فقد كانوا هم الجنود الحقيقيين الذين أنكروا أنفسهم، فحققوا سمواً أخلاقياً رفيعاً، فقد أسست جهودهم قاعدة البيانات الأساسية التى استند إليها تقرير هذا البحث. فلهم منى الشكر وكل الاعتراف بالفضل.

وبغض النظر عن بعض التحيزات التى أثرت على إدراك بعض المثقفين للمسألة الإسلامية -إن إيجاباً أو سلباً- فإننى أدرك - ومعى كل مخلص يدرك الأمور بشفافية - أننا جميعاً نجتهد ونسعى لما فيه الخير لمصرنا العزيزة الغالية.

والله الموفق أولاً وأخيراً.

القاهرة ديسمبر ٢٠٠١

على ليلة

الفصل الأول

دراسة تصور الصحافة المصرية للتيار الإسلامى

الاجراءات المنهجية

تمهيد

أولاً : مشكلة الدراسة

ثانياً : أهداف الدراسة

ثالثاً : الإطار النظرى للدراسة

رابعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة

خامساً : مبررات اختيار الفترة الزمنية

سادساً : خصائص المادة الصحفية

استخلاصات.

تمهيد

مع بداية السبعينيات كانت مصر على وعد أيديولوجى جديد. حيث تسببت انتكاسة ١٩٦٧ فى بداية تآكل التوجه الاشتراكى، نظاما وأيديولوجية. ومع وفاة الزعيم الاشتراكى فى سبتمبر ١٩٧٠، هبت رياح ليبرالية جديدة بدأت نسيما ربيعيا هادئا فى البداية، ثم تصاعدت إلى أن أصبحت إعصاراً غيّر وجه الحياة فى مصر فى هذه الفترة رفعت شعارات عديدة أسلم كل منها إلى الآخر، بدأت برفع شعار دولة العلم والإيمان، التى تطورت أو انتقلت إلى دولة الانفتاح الاقتصادى والسياسى على كل القوى العالمية. حيث حدث التحول من خلال تفتيت الجسم الاشتراكى إلى منابر، ثم تحولت المنابر إلى أحزاب وريثة لها، حينما كشفت قواعد اللعبة عن نفسها صراحة. وفيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى فقد انتهى الأمر إلى الاقتناع بأن (٩٩٪) من أوراق اللعبة السياسية بيد الولايات المتحدة كقوة رأسمالية، كما تأكد اقتناع بأن الليبرالية والمشروع الخاص هما الآلية الأرشد لتنمية المجتمع، "فالدولة تاجر سئ وصانع أسوأ" على حد قول أحد رموز هذه المرحلة.

وإذا كان السير فى الطريق الليبرالى قد بدأ هادئا وبطيئا، فإن الانتصار فى ١٩٧٣ أكد شرعية قوية للنظام السياسى دفع زعامته السياسية إلى تبنى خطوات جريئة فى كل اتجاه، وأبرزها زيارة القدس، وعقد اتفاقيات السلام التى أعتقد أنها -برغم كل الادعاءات- قد بوركت جماهيريا. وإذا كان النظام السياسى قد نجح حينئذ فى استعادة التراب الوطنى، فإنه قد اتجه إلى الداخل كذلك يحاول دفع التنمية فى الطريق الليبرالى، وهو الطريق الذى يستند بالأساس إلى المشروع الخاص، وإلى رأس المال الوطنى والأجنبى، الأمر الذى دفع النظام السياسى إلى إصدار سلسلة من القوانين التى شكلت فى مجموعها ترسانة أو درعاً واقياً للمشروع الخاص أو لرأس المال أيا كانت جنسيته.

وإذا كان النظام الاشتراكى قد تحالف مع قوى اجتماعية تحصل على مكاسبه لتتولى تجسيد شعاراته، فإنه قد أصبح للنظام الليبرالى قوته الاجتماعية

التى تدعمه. ويمكن القول بأن السياسات الليبرالية سحبت البساط تدريجياً من تحت أقدام الطبقة الدنيا إضافة إلى الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة. فقد ألغى التوظيف الشامل للشباب، وبخاصة خريجى الجامعات. وتحت تأثير نصائح المؤسسات الدولية التى أوصت بتغيرات هيكلية، تآكل دعم كثير من السلع، كما تآكلت مجانية التعليم بفعل الدروس الخصوصية، التى انتشرت فى مناخ يؤكد على المنافسة. فى مقابل ذلك أطلق عقال البرجوازية العليا كقوة اجتماعية كانت مقيدة، وصدرت القوانين التى ردت إليها أملاكها وحقوقها واعتبارها السياسى والاجتماعى.

ولقد كان منطقيا فى إطار هذا التفاعل أن تسعى البرجوازية العليا، التى كانت مقيدة، إلى طلب المزيد من الأمان لكى تشارك فى تطوير المجتمع. ووجدت هذا الأمان تارة من خلال الأطر القانونية التى قدمها النظام السياسى، وتارة ثانية من خلال تحالف رموزها مع رموز النظام (من خلال النسب والأصهار مثلا)، وتارة ثالثة من خلال دعم روابطها بالبرجوازية الرأسمالية أو العالمية على هيئة الشراكة فى المشروعات، حتى يصبح وعد الأمان والتأمين عالميا تحميه القوى العالمية.

ولقد كان منطقيا كذلك أن تبدأ الطبقات الدنيا معركة الخندق الأخير حفاظا على امتيازاتها. تارة من خلال الشباب الماركسيين، وتارة ثانية من خلال الناصريين، وأخيراً من خلال الشباب المتدين. ولأن الحس الدينى قوى فى مجتمعنا فقد دعم النظام السياسى التيار الدينى ليواجه الماركسيين والناصريين ويقضى عليهم من ناحية، وأيضا لكى يلعب المتدينون دوراً فى تأكيد شرعية النظام أمام جماهير متدينة بطبيعتها من ناحية ثانية. غير أن التيار الإسلامى خرج على الحدود المرسومة له، بل حاول تطويع النظام السياسى لتحقيق أهدافه، الأمر الذى دفع إلى الصدام بينهما، وهو الصدام الذى بدأ باغتيال الزعيم المؤمن، واستمر من خلال العنف المتبادل سجالاً، وانتهى إلى سيطرة النظام السياسى وإحكام قبضته على المجتمع.

غير أن هذا المشهد صنعته تفاعلات قوى عديدة كامنة كانت كل منها تسعى إلى دفع المجتمع فى اتجاه محدد بالنظر إلى مرجعية محددة. فالبرجوازية العليا تدفع المجتمع إلى التوغل أكثر فى الطريق الليبرالى، تؤمن نفسها – كما أشرت – باكتمال الترسانة القانونية الواقية من ناحية، ومن ناحية ثانية من خلال التأكيد على المشروع الخاص الذى تأكدت فعاليته على حساب القطاع الحكومى أو مشروع القطاع العام.

ولقد شكلت البرجوازية الصغيرة والطبقة الدنيا بدورها قوة اجتماعية لها توجهاتها ومصالحها كذلك. فقد أدركت أن رياح المرحلة الليبرالية لن تكون رياحا تشتهيها سفنها. فقد سحبت امتيازاتها الواحد تلو الآخر، ولم يبق أمامها سوى التمرد والاحتجاج. ومن ثم فقد عارضت وتمردت تارة من خلال مثقفيها، وتارة أخرى على يد شبابها الماركسيين والناصريين تحاول أن تدفع عجلة التنمية والتطور على دروب هذه التوجهات الأيديولوجية. وتارة ثالثة من خلال قوى الإسلام السياسى التى لجأت بطبقتها إلى الدين، حيث وجدت فيه روحانية عالمه طاقة تساعدها على التكيف، ففى تقشفه منطق حياة يتعادل مع نوعية الحياة الاستهلاكية المترفة التى تقودها البرجوازية العليا، وبذلك أصبح التيار الإسلامى معبراً عن طموحات هذه الشرائح أو القوى الطبقية. فلم يبق سواه يدافع عن مصالحها، وأدركت أن النظام أوقع الفتنة والخلاف بين أبنائها، ولم يبق سوى التيار الإسلامى يتحدث عن مصالحها.

ولقد تفاعلت هذه القوى الطبقية والاجتماعية مع النظام السياسى، الذى بدأ بتوجهات ليبرالية ذات شرعية ضعيفة، لكنه استمر من خلال انتصار ١٩٧٣ حتى امتلك شرعية قوية، تحالف استناداً إليها مع البرجوازية العليا وفك ارتباطه مع الطبقة الدنيا والبرجوازية المتوسطة، وبدأت سياساته تتحرك فى اتجاه إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام. وكان فى ذلك مسايراً لتفاعلات عالمية شاملة، غير أنه كان عليه أن يدخل فى صراع مع القوى المعبرة عن القوى الطبقية التى فك ارتباطه بها. قضى على بعضها من خلال ممارسات تكتيكية كالماركسيين والناصريين. واتخذ صراعه مع جماعات التيار الإسلامى طابعاً

استراتيجياً على كل الأصعدة والساحات.

ولقد شكل هذا الصراع الاستراتيجى محور الاهتمام العام. من ناحية اهتم به الرأى العام المعبر عن جماهير المجتمع. بعض موجات هذه الجماهير أيدت النظام السياسى فى مواجهة التيار الإسلامى، بينما قطاعات جماهيرية أخرى وقفت إلى جوار التيار الإسلامى الذى عبر عن معاناتها وطموحاتها حينا، وقدم لها بعض الخدمات التى تساعدها على مواصلة الحياة حينا آخر.

واذا كانت الصحافة تعبر عن الرأى العام من ناحية، وتعمل على توجيهه وترشيده من ناحية أخرى، إضافة إلى كونها الساحة التى تعبر من خلالها قوى المعارضة الحزبية من ناحية ثالثة، فلقد كان من الطبيعى أن تكون لها تصوراتها بشأن جماعات التيار الإسلامى، وبخاصة حينما لجأت إلى تكتيكات العنف. بعضها أدانها وطالب النظام السياسى بالقضاء عليها، بينما وقفت بعض الصحف إلى جوارها، ونظرت إلى تصوراتها بإيجابية، بينما وقفت فئة ثالثة من الصحف موقفا وسطاً يبحث في بناء المجتمع عن المتغيرات التى فجرت العنف الإسلامى، وتحاول استناداً إلى مرجعية المجتمع البحث عن استراتيجية للمصالحة بين جماعات التيار الإسلامى والنظام السياسى، فالخسائر يتحملها المجتمع بالأساس.

أولا : مشكلة الدراسة

واجه المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة تغيرات شاملة فى كل اتجاه. فقد استبدل التوجه الأيديولوجى لمجتمع الخمسينيات والستينيات بتوجه جديد، ربما فى الاتجاه المعاكس تماما. حيث أعلنت الزعامة السياسية الجديدة فى السبعينيات – بعد إسدالها الستار على سياسات المرحلة الاشتراكية – سياسات الانفتاح الاقتصادى والسياسى، والاتجاه إلى إقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى العالمية، وبرغم أن ذلك كان بعض قصد الزعامة السياسية فى السبعينيات، إلا أن القوى العالمية – وبخاصة تلك التى تمسك بيدها مفاتيح حل

المسألة العربية الإسرائيلية- سعت إلى أن يكون التحول شاملاً فى اتجاه مواقعها، وليس مجرد موقف متوازن يقفه النظام السياسى المصرى بين القوى العالمية المتباينة المصالح والاتجاهات. الأمر الذى شكل ضغطاً على النظام السياسى حينئذ، ترافق مع ضغوط داخلية عديدة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادى والسياسى.

ولقد كان منطقيا أن تقع تغيرات على مستوى المؤسسات السياسية للنظام السياسى تتآزر مع هذا التوجه الليبرالى الجديد. فقد حدث تحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، مروراً بتجربة المنابر السياسية كجسر عبور نحو الشكل المؤسسى الجديد فى النظام االسياسى، الأمر الذى أدى إلى وضع تتواجد فيه مجموعة من القوى المتصارعة. حيث قوى النظام الاشتراكى القديم التى افتقدت شرعيتها مع سقوط هذا النظام فى مواجهة قوى جديدة كشفت عن وجودها المستند إلى شرعية أيديولوجية وسياسية جديدة. وإذا كان النظام السياسى قد قام بتصفية صفوة القوى الاشتراكية من خلال ما عرف "بحركة التصحيح" فقد بقيت القواعد الجماهيرية لهذه القوى موجودة، قائمة وفعالة فى الشارع المصرى، حيث ضمت جماعات تنتمى فى غالبها إلى الطبقة المتوسطة، من بينها أصحاب التوجهات القومية أو الناصرية، إضافة إلى بعض الماركسيين. ومن ثم بدأت ممارسات هذه القوى تؤرق النظام السياسى على ساحات عديدة وبخاصة داخل أسوار الجامعات.

ولقد بحث النظام عن قوة تقف فى مواجهة كل هذه القوى ولها ثأرات معها. ووجد ضالته فى قوى التيار الإسلامى، فهى القوى التى تحكمها علاقات عدائية بكل هذه القوى، وإن كانت تنتمى إلى ذات الإطار الطبقى تقريبا، إضافة إلى أنها القوةالتى لها ثأرها وتوجهاتها المتناقضة مع النظام السياسى للمرحلة الاشتراكية، بسبب ما لاقته من عنت ومعاناة خلال تلك الفترة. ومن ثم فقد نشأت حالة من الدعم المتبادل بينها وبين النظام السياسى فى السبعينيات. فقد أعلن النظام السياسى عن بعض الشعارات الموالية للقوى الإسلامية "كدولة العلم والإيمان" و "الرئيس المؤمن". ثم هو قد أباح لها فتح منابرها لتوجيه خطابها.

وبدأت مجلات "الدعوة" و "الاعتصام" تصدر من جديد. إضافة إلى سعى النظام إلى عقد مصالحة مع القوى الإسلامية الموجودة فى الخارج، وبخاصة تلك التى تعيش فى مجتمعات الخليج، بالتحديد بالمملكة العربية السعودية. هذا إلى جانب تقديم الدعم لها فى مواجهة الجماعات والقوى الأيديولوجية الأخرى. فى مقابل ذلك منحته القوى الإسلامية دعما مقابلاً، أبرزه أنها لعبت دوراً أساسيا فى تآكل شرعية القوى المناوئة للنظام، بل ربما فى تآكل هذه القوى ذاتها وتلاشيها أو ذوبانها.

ولقد توازى مع هذا الالتقاء المتبادل فى المصالح، سعى متبادل من قبل كل طرف للسيطرة على الطرف الآخر. وإذا كان النظام السياسى قد احتاجهم مرحليا لتوطيد شرعيته، فإنهم -أى الإسلاميون- وجدوها فرصة ملائمة لتوسيع مساحة سيطرتهم على النظام السياسى. وهو حلم تاريخى راودهم منذ أن بلور الشيخ "حسن البنا" البناء التنظيمى لهذا التيار. غير أنه بانتصار النظام السياسى فى معركة ١٩٧٣، اكتسب شرعية جديدة وقوية، أعفته من الحاجة إلى القوى الإسلامية، بل وأدرك النظام أن القوى الإسلامية سوف تكون عقبة فى طريقه خلال المرحلة القادمة. حيث كان ينتوى تصفية الصراع العربى الإسرائيلى من خلال المصالحة. سواء أصبحت تسوية عربية إسرائيلية، أو اقتصرت على كونها تسوية مصرية إسرائيلية. وأدركت القوى الإسلامية بعد سنوات الحرب النوايا الحقيقية للنظام، وبخاصة فيما يتعلق بإسرائيل، التى يمس التصالح معها التوجهات والمشاعر الدينية لهذا التيار. وفى الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٧ (إعلان مبادرة "السادات" لزيارة القدس) بدأت مشاعر العداء تتنامى بين الطرفين. وفى محاولة النظام لالتقاط أنفاسه، أثيرت المسألة الطائفية، وفى محاولة إخمادها تيقن النظام من ضروة القضاء على هذا التيار أو على الأقل تقليم أظافره.

ولقد صاحبت هذه التحولات والتفاعلات السياسية تحولات اجتماعية شاملة كذلك، أبرزها تحول فى طبيعة الشريحة أو الطبقة الأولى بالرعاية، فعلى حين كانت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة إضافة إلى الطبقة الدنيا هى

القوى الطبقية التى يرعاها النظام السياسى فى المرحلة الاشتراكية، بدأ النظام السياسى الجديد يسحب امتيازاتها ويزيحها عن مكان الصدارة . وبدلاً من ذلك استدعى النظام السياسى شريحة طبقية جديدة ضمت أعلى الطبقة المتوسطة إضافة إلى البرجوازية العليا، التى تداخلت مصالحها من ناحية مع مصالح الصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وفى نفس الوقت التقت مصالحها من ناحية أخرى مع مصالح البرجوازية العالمية. وقد شهدت هذه المرحلة التقاء لهذه المصالح تحت مسميات كثيرة، فهى تارة ترفع شعارات تطوير إدارة القطاع العام وحتى تصفيته، وتارة أخرى تنادى بأهمية تشجيع القطاع الخاص ودعمه، حتى أصبح يحتل مكان الصدارة. وتوازى مع ذلك سحب كثير من امتيازات الشرائح الدنيا والمتوسطة كمجانية التعليم، وإلغاء تعيين الخريجين، ورفض تثبيت إيجارات المساكن، والتخلى عن دعم السلع التموينية، وحماية أسعار رغيف الخبز، الأمر الذى أحست معه هذه الشرائح بعداء النظام لمصالحها، والصمت فى مواجهة انتشار الدروس الخصوصية التى فرضت تآكل مبدأ مجانية التعليم.

ونتيجة لهذا التطور التقت أطراف عديدة فى مواجهة أطراف أخرى. ففى مواجهة التقاء صفوة النظام السياسى مع البرجوازية العليا التقت الشرائح الطبقية الدنيا مع جماعات التيار الإسلامى. واستناداً إلى حسها الدينى حاولت جماعات التيار الإسلامى التخفيف من معاناة هذه الشرائح تعبيراً عن أريحية أخلاقية. فقامت بفتح محال لبيع السلع التموينية بأسعار رخيصة، وساعدت فى التخفيف من بعض أعباء التعليم كفتح فصول التقوية التعليمية لأبناء هذه الشرائح فى مختلف مراحل التعليم، والمساهمة فى خفض تكلفة الكتاب الجامعى، وحتى بناء المدارس الإسلامية التى تقف فى مواجهة التعليم الأجنبى الذى يُفقد الطلاب انتماءهم، إلى جانب نشر مستوصفات العلاج الطبى الرخيص لعلاج أبناء هذه الشرائح. وقد تم ذلك بطبيعة الحال فى محاولة لكسب هذه الشرائح حتى يمكن أن تمنحها الشرعية بعد أن أدركت بحسها أنها تسير إلى صدام مع النظام السياسى. فى مقابل ذلك وجدت هذه الشرائح فى جماعات التيار الإسلامى القشة

التى من المحتمل أن تنقذ غريقا ألقى به فى أعماق بعيدة. وأمام المشكلات التى بدأ يعانيها أبناء هذه الشرائح، بدا الدين مكانا رحبا لبقاء الإنسان حيا بكامل أحلامه وآماله، وقادراً على أن يعيش فى ظل مجتمع مؤمن ونظيف. ومن ثم بدأ أبناء هذه الشرائح يلتحقون بجماعات التيار الإسلامى للمشاركة تارة فى رفع قدر من المعاناة عن أهليهم، وتارة أخرى لاتساع مساحة العداء للنظام السياسى الذى بدت سياساته معادية، وتارة ثالثة لآمال وردية تثيرها ذكريات المجتمع الإسلامى الأول والعادل.

غير أن الصراع بدأ صريحا بين النظام السياسى وجماعات التيار الإسلامى، حينما برز توازن القوى. ففى مقابل النظام السياسى الذى تآكلت شرعيته نسبيا – سواء على الصعيد الداخلى أو العربى – بسبب إجراءات الصلح مع إسرائيل دونما عائد حقيقى، كانت جماعات التيار الإسلامى التى اتسعت مساحة شرعيتها، بسبب دعم الجماهير لها، بحيث قاد ذلك إلى حالة من الرفض المتبادل وهو الوضع الذى عناه "شكرى مصطفى" (أمير جماعة التكفير والهجرة) فى رسالة موجهة إلى الرئيس "السادات" أكد له فيها أنهم –أى الإسلاميون– يعيشون مع نظام سياسى "يرفضنا ونرفضه". وهو توازن صراعى للقوى بلغ ذروته فى ملاحقة النظام السياسى لجماعات التيار الإسلامى، إضافة إلى قوى سياسية عديدة أخرى، وهى الملاحقة إلى دفعت ضابطا شابا له انتماؤه لإحدى جماعات التيار الإسلامى، وهو الضابط "خالد الإسلامبولى" إلى اغتيال الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ بعد شهر واحد من بداية حملة الملاحقة التى بدأها النظام السياسى، بحيث شكل ذلك أكثر فصول مسلسل الصراع درامية.

ونتيجة لذلك بدأ تصاعد العنف بين جماعات التيار الإسلامى وبين النظام السياسى، وكان لكل طرف ظروفه التى دفعته إلى تبنى العنف. فبالنسبة لجماعات التيار الإسلامى لم يعودوا هم الإخوان المسلمين المعتدلين الذين يميلون إلى السلم، بل حلت محلهم أجيال شابة قرأت كتابات "أبو الأعلى المودودى" المتشددة، إضافة إلى كتابات المفكر الإسلامى "سيد قطب" التى تقطر

سطورها بقسوة عذابات السجون. ومن ثم فقد قررت الأجيال الشابة أن تكون الحرب صريحة مع النظام السياسي. واختارت التمرد والعنف والاغتيال كأساليب لتحقيق المجتمع الإسلامى هنا والآن. وبالنسبة للنظام السياسى، شكلت جماعات التيار الإسلامى تهديداً لشرعيته إن لم يكن لوجوده، وبرغم الدعوات التى انطلقت لتدفع بالنظام السياسى إلى المصالحة والاتفاق مع جماعات التيار الإسلامى، إلا أنه اختار هو الآخر سبيل القوة والعنف آلية لحسم الأمر قبل أن يستفحل الخطر، ولأن الاختيار كان وجوديا بالأساس، حيث بناء إحدى القوتين لابد أن يكون على حساب فناء وانهيار القوة المقابلة، وأنه لا سبيل إلى الجمع بينهما، فقد تواجدت الظروف التى حتمت الصراع، وجعلت العنف آلية أثيرة بالنسبة لكليهما لحسم الصراع لصالحه.

وقد كانت هناك ثلاثة تجمعات لعبت دورها باعتبارها عوامل ساعدت على تأجيج وتيرة العنف. وهى جماعة العلمانيين، والجماعة القبطية، وجماعة الجماهير المسلمة. حيث كان لكل من هذه الجماعات موقفها المتميز فى مواجهة التيار الإسلامى. وفيما يتعلق بجماعة العلمانيين التى تضم أصحاب التوجهات الأيديولوجية الحديثة، ابتداء من الماركسيين وحتى الليبراليين مروراً بالناصريين والقوميين، فإننا نجد أن العداء كان صريحا بين هذه الجماعات وجماعات التيار الإسلامى. ومن ثم فقد اعتاد مثقفوا الجماعات العلمانية انتقاد التيار الإسلامى لمحاولته دفع المجتمع إلى الماضى، حيث السلفية والظلام والجهل – حسب الادعاء العلمانى – وقد تصاعد هجوم هذه الجماعة العلمانية حتى طال الهجوم الدين ذاته، مؤكدة أن الإسلام حدوده الضمير الفردى، وليس أساساً لتنظيم حياة الجماعة، وأنه يرتبط بزمان ومكان معينين. وبذلك تنفى عنه صفة الإطلاق. وتفرض عليه حدود النسبية . بل وتسعى هذه الجماعة إلى استعداء النظام السياسى على جماعات التيار الإسلامى، مؤكدة أن سلوكه حتى الآن كان متراخيا ومترددا فى مواجهتها. بالإضافة إلى ذلك نجد فريقا من هذه الجماعة وبخاصة أصحاب التوجهات اليسارية يرفعون شعار الدفاع عن الجماعة القبطية – كحق أريد به باطل– لاستخدامها كتبرير لإدانة التيار الإسلامى الذى قامت

بعض عناصره بالاعتداء على بعض أفراد الجماعة القبطية. ولا مانع من المبالغة والتضخيم فى إخراج الحدث.

وقد كانت الجماعة القبطية هى الجماعة الثانية ذات الأهمية المحورية، فإلى جانب أن لها مصالحها وولاءاتها الخاصة، نجدها قد وجدت الفرصة سانحة لتؤمن أوضاعها كجماعة شريكة فى الوطن. وإن أمكن توسيع هذه المصالح أو المكاسب بعد أن تحالف النظام السياسى مع القوى الرأسمالية العالمية التى قد تستغل وضعيتها، إما على أساس دينى، أو على أساس اهتمامها بالارتقاء بأوضاع الأقليات، أو من منطلق الدفاع عن حقوق الإنسان أو هى جميعا. حيث أصبح من الممكن أن تشكل اعتداءات جماعات التيار الإسلامى على بعض الأفراد الأقباط مبرراً ومدخلاً للاقناع بتحقيق هذه المكاسب. من جانب آخر تتجلى الأهمية المحورية لهذه الجماعة فى استغلال الجماعة العلمانية لها، وبخاصة الجماعات اليسارية التى استغلت بعض الاعتداءات عليها كمبرر لتشديد الهجوم على جماعات التيار الإسلامى، باعتبار أن هذه الأخيرة تهاجم الأقباط، وهم الشركاء التاريخيون فى الوطن فى أوقات السراء والضراء. ومن ناحية ثالثة استغلها النظام السياسى سواء فى إقامة التوازن مع جماعات التيار الإسلامى، على سبيل المثال حينما يرفض قيام الأحزاب على أساس دينى، أو حينما يريد الهجوم على الجماعات الإسلامية بحجة الاعتداء على الأقباط شركاء الوطن. وتشير حادثة مقتل بعض الرهبان فى دير المحرق "تجسيدا" لهذا النمط من استغلال أوضاع الجماعة القبطية.

وتعد الجماهير المسلمة هى القوة الثالثة، التى يحاول كل طرف كسبها إلى جانبه. إذ يعمل العلمانيون بكتاباتهم فى الصحف، وبرامجهم الإذاعية والتليفزيونية على إبراز أفكار وسلوكيات جماعات التيار الإسلامى بصورة مفضوحة تستوجب الإدانة، ولا مانع من اتهامهم ببعض الممارسات الشاذة التى تستفز المشاعر الدينية والأخلاقية للجماهير. وإذا كان أبناء الطبقة المتوسطة والدنيا هم العمود الفقرى لجماعات التيار الإسلامى، فلا مانع من تشديد الرقابة والضبط على هذه الشرائح من قبل النظام السياسى ليفصل الأهل عن التعاطف

مع أبنائهم. فى مقابل ذلك تسعى جماعات التيار الإسلامى لاستمالة الجماهير. فالجماهير من هذه الشرائح تشكل إطارهم الاجتماعى. ثم أن لهم قبولهم الجماهيرى بسبب القناعات والأفكار الدينية المشتركة، إضافة إلى الخدمات التى تقوم بها هذه الجماعات لصالح الشرائح الفقيرة من هذه الجماهير. يضاف إلى ذلك المشاعر السلبية التى لدى هذه الجماهير تجاه النظام السياسى الذى أهمل مختلف الخدمات والمرافق اللازمة لحياتها سواء فى الأحياء الشعبية أو العشوائية أو المتخلفة.

استناداً إلى ذلك تتحدد مشكلة البحث باعتبارها نتيجة للتفاعل بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة. حيث يشكل عنف التيار الإسلامى كما وقع فى فترة تاريخية معينة فى مختلف المناطق على طول الأرض المصرية وعرضها جوهر مشكلة البحث، أو هوالمتغير التابع، الذى يخضع فى بروزه أو حتى ظهوره لفاعلية مجموعة من المتغيرات المستقلة التى نعرض لأبرزها فيما يلى :-

١- هناك المتغيرات الثيولوجية والتاريخية. ومن بين هذه المتغيرات الثيولوجية القول بأن الإسلام مجدد لذاته. تأكيد ذلك قول الرسول الكريم "يبعث الله على رأس كل مئة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها". وتجسيدا لذلك يشهد الإسلام دائما حركات التجديد التى تستهدف ليس ملاءمة الإسلام للواقع، بقدر ما هى محاولات لاستعادة النموذج الإسلامى نقيا، والسعى لإعادة صياغة الواقع ليتطابق معه. فالنموذج الإسلامى، وفقا لهذا المنظور، جاء من خلال الوحى الإلهى متكاملا، وما على الأمة سوى العمل على تجسيده والسعى إلى التكيف أو التطابق معه.

ويدخل فى هذا الإطار أنه مثلما شهدت الأمة الإسلامية ظهور الحركات الإسلامية المعتدلة، شهدت كذلك ظهور الحركات الإسلامية العنيفة. وإذا كان زماننا قد شهد حركات العنف الإسلامى، فقد شهد الزمان الماضى فاعلية جماعات الخوارج، الذين اعتمدوا العنف والاغتيال وسائل للتغيير ولإقامة الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى. بالإضافة إلى ذلك هناك النموذج الإسلامى الذى

تجسد فى الخلافة الإسلامية، على عهد الخلفاء الراشدين الأربعة، حيث ارتفعت راية الحق، ودانت الدنيا لهم، لأنهم أخلصوا لقيم الدين وفرائضه. بذلك شكل وجود النموذج مصدرا من مصادر التوتر المولد للعنف.

٢ - بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المتغيرات المعاصرة. فهناك مثلاً بعض الظروف الاجتماعية التى أدت إلى ظهور جماعات التيار الإسلامى أو دفعتها إلى أن تطرق سبيل التطرف والعنف. من هذه الظروف مثلاً انهيار عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية التى تمت فى ظل الأيديولوجيات العلمانية الغربية، حيث كان السؤال الذى طرحه الإسلاميون فى مواجهة ذلك، ولماذا لا نجرب تنمية من داخل الإطار الإسلامى. إلى جانب ذلك هناك الشرائح الاجتماعية التى تدنت أوضاعها الحياتية بسبب التحولات الاجتماعية االتى يمر بها المجتمع، حيث توجد شرائح اجتماعية فى بعض المناطق "العشوائيات والصعيد" يفتقد أبناؤها فرصة الحصول على التعليم الملائم والعمل، والدخل الذى يكفى لممارسة الحياة، ومن ثم العجز عن الوفاء بمتطلبات الحياة كالحصول على المسكن أو تشكيل الأسرة. ومن الطبيعى أن يولد عدم إشباع الحاجات الأساسية التوترات التى تتراكم لتدفع المعرضين لضغطها إلى حالة من عدم التكيف مع ما هو قائم، إلى الانحراف أو الجريمة، أو إلى الهجرة أو حتى إلى الهروب إلى عالم وردى يعد به الإسلام، عالم يهون كل شئ فى سبيله، ابتداء من العنف، حيث التضحية بالآخر، وحتى الاستشهاد حيث التضحية بالذات. وهو منطق دفع كثيراً من أبناء المناطق المتخلفة إلى السعى إلى المساجد، حيث تبدأ تنظيمات التيار الإسلامى فى العمل على احتوائهم، وحتى يصبح اللقاء فى بيت الله بداية لتحقيق الوعد.

٣- ويعد النظام السياسى من حيث تكوينه وسياساته من المتغيرات التى لعبت دوراً فى نشأة التيار الإسلامى، أو على الأقل فى اتساع مساحته. وإذا كان إغراق النظام السياسى فى التغريب، وبداية تغلغل الثقافة الغربية منذ ١٨٨٢ وحتى العشرينيات من القرن العشرين هو البيئة التى ظهرت فيها جماعة الإخوان المسلمين، فقد كان النظام الملكى - حينئذ- هو النظام الرافض لها،

والرافضة له، وهو التفاعل الذى انتهى إلى سلسلة الاغتيالات المتبادلة التى انتهت باغتيال المرشد العام المؤسس للتيار الإسلامى "الشيخ حسن البنا" فى ١٩٤٩. واستمراراً لذلك يعتبر النظام السياسى الذى تولد عن حركة ١٩٥٢ ذو الطابع الاشتراكى، والفترة التى سيطر فيها خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن هى الفترة التى تحول فيها التيار الإسلامى من الاعتدال إلى العنف الذى ساد عقدى السبعينيات والثمانينيات، حيث انتقل اللواء من الشيوخ إلى الشباب. ولقد كان عنف النظام الناصرى مع التيار الإسلامى، وانتهازية النظام الساداتى فى تعامله مع ذات التيار، من العوامل التى أقنعت التيار الإسلامى بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف. هذا إلى جانب مجموعة من الظروف الأخرى التى ولدت لدى المواطنين توترات عديدة، كظواهر الفساد التى أشيع أنها ارتبطت ببعض عناصر النظام السياسى، أو انسداد قنوات المشاركة، أو القيود القانونية المفروضة على الديموقراطية.

٤ – إلى جانب ذلك هناك من يؤكد على مسئولية أجهزة الثقافة عن انتشار العنف فى المجتمع. وهنا قد يلعب متغيرى الإعلام الدور ونقيضه فى إثارة أحداث العنف. فالتعليم قد يعمّق العنف الطائفى وكراهية الآخر الدينى، وقد يؤسس العقلية الجامدة ذات الطابع السلفى، وذلك من خلال التأكيد على ما يمكن أن يسمى بالذاكرة الحافظة، وليست المفكرة، أو كما يقال "التعليم البنكى". وكذلك الإعلام الذى قد ينشر المشاهد التى تثير المشاعر الدينية. من ذلك مثلاً رجال الدين الذين قد يثيرون العداء بين الأنا والآخر الدينى عبر أجهزة الإعلام. إلى جانب ذلك هناك الكتابات الثقافية التى قد تعمق الجمود والسلفية الدينية، أو الكتابات التى قد تهاجم التيار الدينى فتستثير المشاعر الدينية.

٥ – وأخيراً يأتى عنف النظام السياسى مع جماعات التيار الدينى، حيث يعتبر ذلك من المتغيرات الأساسية المؤسسة لعنف الجماعات الإسلامية. وحسبما يقولون، فإن العنف يولد العنف. وفى هذا الإطار قد تلعب الأجهزة الأمنية دوراً أساسياً فى انتشار العنف، وذلك حينما يتحول العنف من كونه وسيلة أخيرة يتم اللجوء إليها لتحقيق الضبط إلى آلية يلجأ إليها بداية للانتقام والأخذ بالثأر. أو قد

ترتكب أجهزة الأمن العنف فى مرحلة الملاحقة والمطاردة للقبض على بعض أفراد جماعات التيار الإسلامى. وقد يقع العنف فى مرحلة الحجز للتحقيق فى أقسام الشرطة أو مديريات الأمن، أو قد يتحقق أثناء قضاء العقوبة فى السجن. ومن الطبيعى أن تختزن خبرة العنف لكى تتحول إلى انتقام من الرموز الأمنية، أو حتى الرموز السياسية حينما تسنح الفرصة لذلك، لكونها الرموز التى مارسته أو سمحت به.

استناداً إلى ذلك سعت الدراسة للتعرف على معالم المشكلة كما تم تصورها نظرياً وافتراضياً من خلال مجموعة من الإجراءات التى تحددت بأهداف الدراسة التى نعرض لها فيما يلى.

ثانيا : أهداف الدراسة

استناداً إلى صياغة مشكلة البحث على النحو الذى قدمناه تحددت أهداف الدراسة الحالية فى إطار ثلاثة أهداف رئيسية هى :

١ - تحديد الصورة التى تقدمها الصحافة المصرية للتيار الإسلامى، ذلك لأن الصورة التى تقدمها أى صحيفة من الصحف سوف تعنى مجموعة من المعانى التى تنظر من خلالها الصحيفة إلى جماعات التيار الإسلامى. ومن الطبيعى أن تقود هذه المعانى إلى انتقاء المتغيرات التى يقتنع بها باعتبارها التى أدت إلى ظهور أو بروز الظاهرة الإسلامية. فهناك بعض الصحف التى تقدم صورة لجماعات التيار الإسلامى باعتبارها ضحايا للظروف، وشهداء من أجل المبادئ، ومن الطبيعى أن تقود هذه الصورة إلى تحديد المبادئ المفجرة للتيار الإسلامى. ذلك أن المعنى الذى تقدمه هذه الصورة هو الذى يحدد الموقف من التيار الإسلامى أو الاتجاه نحوه.

٢ - تحديد المتغيرات أو العوامل المسئولة عن إثارة العنف أو انتشاره. ومن الطبيعى أن تختار الصحف المتباينة التوجهات التى تؤكد على عوامل أو متغيرات دون أخرى. ومن الطبيعى أن تتسق المتغيرات التى ترى الصحيفة أنها

مؤسسة للعنف أو تساعد على انتشاره مع تصور الصحيفة للتيار الإسلامى أو الصورة التى تقدمها له. وفى هذا الإطار تتباين الصحف من حيث تأكيدها على متغيرات معينة دون أخرى، كما أنها سوف تتباين من حيث تباين الأوزان النسبية التى تمنحها لفاعلية المتغيرات المختلفة.

٣ – تحديد الاستراتيجيات المختلفة التى طرحتها الصحف لمواجهة التيار الإسلامى، وفى هذا الإطار سوف نلاحظ أن الاستراتيجية التى تقترحها أى صحيفة من الصحف لمواجهة التيار الإسلامى تتسق مع التوجه العام للصحيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى سوف تتسق مع الصورة التى تقدمها الصحيفة للتيار الإسلامى، إضافة إلى أن هذه الاستراتيجية التى تقترحها الصحيفة لابد أن تتسق مع إدراك ذات الصحيفة للعوامل أو المتغيرات ذات الصلة بنشأة التيار الإسلامى أو انتشاره.

٤ – المقارنة بين الصحف على المستويات الثلاث المشار إليها للكشف عن جوانب الاتفاق أو الاختلاف بينها، بهدف الوصول إلى تحديد موضوعى للأبعاد العامة لجماعات التيار الإسلامى كطرف فى موقف العنف يتعامل أو يتفاعل مع الأطراف الأخرى، باعتبار أن هذه الصحف تعبر عن حقيقة التفاعل المعبر عن الرأى العام. غير أن هذا التعبير يتم من خلال صفوة مثقفة تسعى إلى توجيه التفاعل من خلال رؤيته الأيديولوجية لتعيد إنتاج الرأى العام فى اتجاه جديد.

ثالثا: الإطار النظرى للدراسة

لا شك أن هناك تصوراً نظرياً وجه إنجاز هذه الدراسة، وهو التصور الذى يتشكل من مجموعة من الافتراضات أو المقولات النظرية التى تتصل بمختلف أبعاد الظاهرة، والتى من الممكن أن تقدم توصيفاً أو تشخيصاً لها. وفى هذا الإطار نتصور أن يستند الإطار النظرى الموجه للدراسة إلى مجموعة من الافتراضات النظرية التى تشكل فى مجموعها مرجعية هذه الدراسة، وهى

الافتراضات التى نعرض لها فيما يلى :-

١- إن المجتمع المصرى فى الفترة من ١٨٤٨ وحتى ١٩٩٠ قد مر بتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شاملة. حيث لعبت هذه التحولات الشاملة دوراً أساسياً فى نشأة التيار الإسلامى وانتشاره. ولرصد هذه التحولات نجد أنه منذ بداية تجربة محمد على باشا فى بناء مصر الحديثة ، وفتح أبواب المجتمع المصرى على الثقافة الغربية والتعليم الحديث، فإن الثقافة التقليدية والتراثية باتت موضع غزو من ثقافة غربية ودخيلة. وعند انتكاسة هذه التجربة تزايد تغلغل الثقافة الغربية تحت وطأة الاحتلال الأجنبى وبدعمه. واستمر هذا التغلغل إلى أن نشأت التجربة الليبرالية الأولى فى مصر، وبدا وكأن الثقافة الغربية بدأت تتمكن من واقع المجتمع، وتتعايش مع الثقافة المستندة إلى التراث. ويمكن القول بأن قيام جماعة الإخوان المسلمين فى ١٩٢٨ كان استمراراً متجدداً لحركة مشايخ الأزهر التى ساندت محمد على إبان الحملة الفرنسية، والتى انقلب عليها بعد ذلك. حيث يمكن النظر إلى هذا الاستمرار باعتباره الآلية التى حاولت القيادة أو الصفوة الإسلامية بواسطته استعادة مكانتها. فقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين إحياء ثقافة التراث وبخاصة التراث الإسلامى فى مواجهة تغلغل الثقافة الأوربية فى كل جوانب المجتمع. إذ يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على ضعف الثقافة التقليدية والتراثية، وموقفها موقف الدفاع، ومحاولتها الاستيقاظ لاستعادة مكانتها كموجهة لسلوكيات البشر، ومنظمة للتفاعلات التى تحدث فى واقع المجتمع. ولقد انتهت هذه المرحلة بإدراك النظام السياسى لخطورة التيار الإسلامى، بعد أن فشل فى تسخيره لخدمة مصالحه، الأمر الذى أدى إلى نشأة ظاهرة القتل والاغتيال المتبادل التى راح ضحيتها المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أثناء خروجه من جمعية الشبان المسلمين بعد الصلاة عام ١٩٤٩.

٢- ابتداء من عام ١٩٥٢ بدأ الصراع صريحاً بين صفوة النظام السياسى من ناحية، وبين جماعة الإخوان المسلمين من ناحية أخرى. وانتهى الصراع إلى ممارسة النظام السياسى لكل أنواع الضغط على جماعة الإخوان

المسلمين. فأعدموا واعتقلوا وعُذبوا فى السجون. ومن داخل السجون خرجت كتابات وقيادات تكفير الدولة والمجتمع. وحينما انتهت المرحلة الناصرية التى كالت التعذيب للتيار الإسلامى، وبدأ السادات المرحلة الليبرالية، حيث دعم التيار الإسلامى باعتباره أحد مصادر شرعيته. ثم تحرك لضبطه والسيطرة عليه، وأودعه السجون حينما حاول الخروج على السيطرة بعد زيارة السادات للقدس. ومع بداية مرحلة صناعة السلام، التى بدأت بالإعلان عن استعداد الرئيس السادات لزيارة القدس والحديث فى الكنيست الإسرائيلى أدرك الإسلاميون أن أنظمة الأيديولوجيات العلمانية أنظمة معادية لها - إن صراحة أو ضمناً- الأمر الذى أسس قناعة لدى التيار الإسلامى بأنه لامصالحة مع هذه الأنظمة، ولابد من العمل حتى قيام المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية.

٣- فى هذه الأثناء حدث تحول داخل البناء التكوينى للتيار الإسلامى. فقد حدث تباين بين كبار السن الذين كانوا على درجة عالية من التفقه وفهم الدين، وذوى قدرة على تأويل وإعادة تأويل المقولات الدينية فى ضوء متطلبات الواقع، الأمر الذى أدى إلى اعتدال الدعوة وهدوئها لديهم. هذا إلى جانب تميز أسلوبهم فى العمل بالطابع الاستراتيجى. فليس من الضرورى أن يتأسس المجتمع الإسلامى هنا والآن، ولكن لابد أن يعود المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية قوية ومزدهرة كما كانت. ومن هنا فقد تمثلت استراتيجيتهم فى محاولة التسرب من خلال القاعدة للسيطرة على القمة، حيث يقود ذلك فى تصورهم إلى تساقط الصفوة السياسية والعلمانية تساقطاً طبيعياً وليس قسرياً. هذا إلى جانب أنهم أدركوا خبرة السجون باعتبارها خبرة صعبة، كما أدركوا معها مدى عنف الأنظمة السياسية واستعدادها للسير فى طريقه إلى نهاية المدى.

على خلاف ذلك نجد جيل الشباب، فهو جيل قد نُشئ على فكر الأزمة والعنف منذ البداية. إضافة إلى افتقادهم القدرة على التأويل، الأمر الذى دفع بهم إلى الفهم الحرفى للنصوص. يضاف إلى ذلك انعدام الخبرة بالتاريخ الإسلامى والتجارب الإسلامية التى تحققت على ساحته. إلى جانب الوعى بتجربة التعذيب التى تعرض لها الشيوخ. ومن ثم كانت دعوتهم بأهمية الالتزام الحرفى

بالنصوص. لأن فى التأويل مرونة أملتها خبرة الشيوخ المؤلمة فى السجون، وأسلوبهم الهادئ فى العلم. وإذا كان النظام السياسى عنيفاً دائماً مع الإسلاميين فلنبادله عنفاً بعنف. ومن ثم أصبحت رؤيتهم رؤية تكتيكية من كل الجوانب. فى الفكر حيث الالتزام الحرفى، وفى المواجهة المباشرة بلا تقية، وفى إصرارهم على ضرورة تحقيق الدولة الإسلامية هنا والآن. الأمر الذى فرض ضرورة المواجهة بينهم وبين النظام السياسى.

٤ – يتوازى مع ذلك حدوث تحول شامل على مستوى المجتمع. فبينما كان هناك تحالفا بين النظام السياسى وبين الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا، بحيث وجدنا أن هذه الشرائح الطبقية قد تحققت لها مكاسب عالية وكبيرة خلال المرحلة الاشتراكية، فى مقابل ذلك قام النظام السياسى فى الخمسينيات والستينيات بتقليم أظافر البرجوازية العليا. وحينما انتهى النظام الاشتراكى مع بداية عقد السبعينيات وبدأت المرحلة الليبرالية الثانية فى التاريخ المصرى فى ظل شعارات الانفتاح الاقتصادى، توارت مكاسب الشرائح الطبقية المتوسطة والدنيا فى مجالات التعليم والإسكان والتوظيف، وأصبحت مصالح البرجوازية العليا هى المصالح الأولى بالرعاية. ليس ذلك فقط، بل إننا وجدنا أن عجلة التطور الاجتماعى بدأت تسحق هذه الشرائح الطبقية، حيث بدأ أبناؤها الذين بلغوا سن الشباب يعانون من مظاهر البطالة وعدم وجود الدخول الملائمة، ومن ثم يعانون من عدم وجود السكن، ويتكدسون فى الأحياء الشعبية والعشوائية المتخلفة فى مدينة القاهرة. ونظراً لعدائية التحولات الاجتماعية الاقتصادية نحو هذه الشرائح الطبقية، فإننا نجدها قد بادلت هذه التحولات عداء بعداء. حيث بدأ أبناء هذه الشرائح ينضمون إلى جماعات التيار الإسلامى، إما بسبب الوعود التى قدمتها الشعارات الإسلامية، والتى تعد بعالم تتحقق فيه المساواة، ويشبع الجميع احتياجاتهم فى إطاره ولو بمستوى متقشف وإن كان عادلاً، أو بدافع الانتقام من مجتمع ودولة لم تعد ترعى مصالحهم.

٥– وقد صاحبت هذه التحولات المتسارعة حالة من عدم الانضباط فى الأداء السياسى والاجتماعى والاقتصادى، حيث أثرت شرائح وطبقات بصورة

سريعة وغير متوقعة. وبدأ الهمس وانتشرت الشائعات التى تتحدث عن ظواهر الفساد التى قد يشارك فيها مسئولون، وعن تسرب المخدرات تحت رعاية بعض الرموز. وبرزت مفاهيم "تسقيع الأرض" و "غسيل أو تنظيف الأموال"، وكلها مفاهيم تشير إلى حالة من النهب أو السلب العام. ومن الطبيعى أن يثير ذلك مشاعر الشرائح الطبقية الدنيا، إما لأن ثراء الآخر يكون عادة على حساب فقرهم، أو لأنهم يدركون أن الآخرين يشبعون حاجاتهم بمستويات متخمة ، بينما عجلة التحول تطحن أمعاء البشر فى قاع المجتمع. وأدركت الشرائح الدنيا أن ثمة مؤشرات لتحالف بدأ بين النظام السياسى من ناحية وبين البرجوازية العليا من ناحية ثانية. وبناء على ذلك اتسعت مساحة العداء المنطلقة من الشرائح الطبقية الدنيا فلم تعد موجهة نحو النظام السياسى فقط، بل أصبحت موجهة ضد البرجوازية العليا كذلك. وبرز تناقض بين الحياة الرخوة والمترفة للأعداء من ناحية، وبين الحياة التى يعد بها الإسلام هؤلاء المعذبون فى الأرض، وهى الحياة التى وإن اتسمت بالتقشف إلا أنها بقيت ثرية بالجوانب الروحية التى تعمق مشاعر الشموخ والكبرياء والإصرار على استمرار الحياة بلا تكيف مع واقع مرفوض، وليتأجج الصراع بين النقيضين.

٦ - ويمكن القول بأن الإعلام قد لعب دوراً فاعلاً فى هذه الأزمة، حيث كان دوره ثلاثى الجوانب. فبرامجه أصبحت من ناحية تبشر بثقافة استهلاكية مترفة، وإذا كانت لهذه الثقافة مكانتها فى المجتمعات الغربية التى تعيش حالة من الوفرة وأصبحت ثقافتها ذات طبيعة مادية، فإنها بالتأكيد غريبة على سياقنا الحضارى والدينى البسيط والفقير والمتقشف. ومن ثم فهى وإن كانت تشبع حياة القلة، إلا أنها تستفز بالتأكيد مشاعر الشريحة الغالبة. إلى جانب ذلك بدأت البرامج والإعلانات التليفزيونية تشهد سلوكيات بها مسحة من الإباحية وتتصادم مع الأخلاق العامة. فى مقابل ذلك ظهر بعض رجال الدين إضافة إلى بعض المثقفين على شاشات التليفزيون يقدمون أفكاراً وتفسيرات قد تؤذى مشاعر الآخر الدينى، وتستثير حفيظته، الأمر الذى يخصب التربة لفتنة طائفية. بينما يقدم بعضهم الآخر آراء وأفكارا يتهجم فيها على الإسلاميين ويسخر من

آرائهم ويزيد بذلك من مخزون التوتر فى المجتمع، بينما البعض الثالث قد يقدم تفسيرات تتسق مع رؤيتهم ومن ثم يقدم للإسلاميين دعماً معنوياً، لكنهم جميعاً يتعاملون مع المسألة الدينية -ولو من زوايا مختلفه، إلا أنها جميعها- بما يدفع بهذه المسألة إلى مستوى الاهتمام العام.

٧- بالإضافة إلى ذلك هناك الجماهير، وحسبما يذهب تنظير الحركات الاجتماعية، فإنه لكى يتحقق نجاح أى ثورة أو تغيير شامل، فلا بد أن تكون هناك تعبئة للجماهير. ومن ثم تصبح الجماهير هى المتغير الذى سوف يحسم المعركة إما لصالح النظام السياسى أول لصالح الخارجين عليه. وفى هذا الإطار سعت جماعات التيار الإسلامى إلى محاولة الإقتراب الشديد من الجماهير من خلال تقديم بعض الخدمات للشرائح الطبقية الفقيرة بمقابل اقتصادى محدد، حيث شملت هذه الخدمات الصحية والتموينية والتعليمية إلى جانب بعض الخدمات المتعلقة بالإحسان العام والأعمال الخيرية. وهو الأمر الذى أدركت معه الجماهير جماعات التيار الإسلامى من خلال سلوكياتها الخيرة، خاصة إذا قارنت ذلك بسلوكيات النظام السياسى الذى اعتقدت أنه قد تخلى عنها. وهو الأمر الذى دفع النظام السياسى فى الفترة الأخيرة إل محاولة كسب الجماهير إلى جواره، إما عن طريق الارتقاء ببعض أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية أو من خلال تشويه صورة الإسلاميين لدى الجماهير، وكان التسابق بين التيار الإسلامى الذى يسعى إلى كسب الجماهير من خلال آليات معنوية فى مقابل النظام السياسى الذى سعى للاحتفاظ بولائها من خلال وسائل مادية.

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

فى محاولة التعرف على موقف الرأى العام من عنف التيار الإسلامى كما تبرزه الصحافة المصرية فيما يتعلق بجماعات التيار الإسلامى، تم إنجاز البحث من خلال مجموعة من الإجراءات المنهجية التى تضمنت مجموعة الخطوات التالية:

١ – **تحليل المضمون الكيفى:** فنظراً لأن الدراسة تسعى إلى التعرف على بعض التفاصيل التى تقدمها الصحف بشأن التيار الإسلامى باعتبارها تعبر عن الرأى العام، فلم يكن تحليل المضمون الكمى هو المنهج الملائم، وذلك باعتبار أن هدف هذا المنهج هو الوصول إلى بعض التعميمات العامة بشأن القضية موضع الدراسة. بينما يبرز منهج التحليل الكيفى التفاصيل الواقعية بمعانيها الذاتية المخلوعة عليها أو التى تتضمنها، وهو الأمر الذى دفع فريق البحث إلى تبنى منهج التحليل الكيفى.

وقد تركز التحليل على المادة الصحفية المختارة، بهدف إبراز الأفكار الأساسية لوحدة التحليل، التى قد تكون مقالاً أو عموداً أو بحثاً أو تحقيقاً، وفى هذا الإطار يهتم الباحث بالأساس بإبراز الأفكار الأساسية لوحدة التحليل مع بعض التفاصيل ذات الأهمية، والتى تساعد فى إلقاء الضوء علىهذه الأفكار الأساسية، أو تتعلق بالسياق الاجتماعى للحدث الذى تتناوله الأفكار. وقد صنفت الأفكار التى يمكن أن تتضمنها المادة الصحفية والتى على الباحث أن يبرزها وفقاً للأبعاد الأساسية التالية:

أ – الإطار أو السياق الاجتماعى الذى قيلت فيه هذه الأفكار، أو الذى وقعت فيه التفاعلات التى تتحدث عنها هذه الأفكار.

ب– الأفكار المتعلقة بالصورة التى تطورها المادة الصحفية للتيار الإسلامى، كما تظهر فى المادة الصحفية، سواء كانت الصورة التى قدمتها هذه الأفكار ذات طبيعة سلبية أو إيجابية.

حـ– الأفكار المتعلقة بعوامل أو أسباب نشأة التيار الإسلامى، أو اتساع مساحة انتشاره، سواء كانت هذه العوامل ذات طبيعة اقتصادية أوسياسية أو إيكلوجية بيئية أو نفسية.

د– الأفكار المتعلقة بسلوك الأطراف الأخرى التى تتفاعل فى نفس الموقف مع التيار الإسلامى أو تقع به بعض سلوكياتها، ومدى ارتباط هذه الأفكار ببعضها البعض.

هـ- الأفكار المتعلقة بأسلوب مواجهة جماعات التيار الإسلامى، أو الحلول المقترحة للأزمات والمشكلات ذات الصلة بنشأة أو انتشار جماعات التيار الإسلامى، سواء كانت حلولاً قريبة أو بعيدة المدى.

و- البيانات الأساسية المتعلقة بالمادة الصحفية، كاسم الصحيفة، نوع المادة الصحفية، تاريخ النشر، اسم الكاتب، أى تلك البيانات المتعلقة بالشكل الذى تقع فى إطاره المادة الصحفية. حيث كان الباحث يقوم بصياغة أفكار المادة الصحفية بصورة موجزة، مع إبرازه لأفكارها الأساسية، مع إعادة صياغة هذه الأفكار بأسلوب الباحث مع إمكانية استشهاده ببعض الاقتباسات ذات الصلة المحورية بالفكرة. وفى هذه الحالة يقوم الباحث بصياغة الأفكار دون أى تأويل لها، أى أن بعض الأفكار موجزة كما هى، وكما تعبر عن الأحداث كما وقعت. حيث أصبحت هذه الأفكار هى المادة التى أخضعت لعملية التصنيف والوصف والتحليل والتفسير.

٢ - **تحديد الفترة الزمنية:** فيما يتعلق بتحديد الفترة الزمنية، بدأ البحث اعتبارا من النصف الثانى من عام ١٩٩٢ وحتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٤، وهوما يعنى أن المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل هى المادة التى كتبت خلال هذه الفترة. وقد بلغ عدد وحدات المادة التى نشرت خلال هذه الفترة نحو ٣٠١ وحدة صحفية (مقال، تحقيق، عمود). وكان حصر هذه المادة حصراً شاملاً، أى جمع كل ما نشر من المادة الصحفية خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ أن هناك أحداثاً عديدة وقعت خلال هذه الفترة، منها إغتيال أحد كبار قادة جهاز الأمن، إضافة إلى العديد من الضباط، إلى جانب محاولة اغتيال وزيرى الإعلام والداخلية، الأمر الذى يشير إلى أن هذه الفترة، من الفترات التى شهدت مداً أو ارتفاعاً عالياً فى معدلات العنف.

٣ - **تحديد الصحف:** وهو ما نقصده بتحديد مجتمع البحث الذى تختار منه المادة الصحفية. وقد استقر الأمر على ضرورة أن يكون الاختيار محكوماً بعدة معايير، منها أن تمثل الصحف المختارة الاتجاهات الرئيسية للصحافة

المصرية، بحيث يعكس تشخيص الظاهرة الإسلامية من وجهة نظر الصحف الثلاث وجهة نظر الصحافة المصرية تقريبا. من هذه المعايير كذلك أن تكون الصحيفة لها طابعها الجماهيرى العام، بحيث تعكس مادتها ما هو كائن فى الرأى العام، ثم هى قادرة من خلال هذه المادة على قيادته وتوجيهه. واستناداً إلى ذلك تم اختيار ثلاث صحف هى: صحيفة "الأهرام" باعتبارها تمثل الصحافة القومية، ثم صحيفة "الشعب" باعتبارها تمثل الصحافة الإسلامية، والتى تتبنى موقفاً مدافعاً عن التيار الإسلامى، ثم صحيفة "الأهالى" باعتبارها تمثل الصحافة اليسارية وتقف على موقف نقيض من توجهات صحيفة الشعب، وتختلف نسبياً عن توجهات صحيفة الأهرام. ونعرض فيما يل لنبذة موجزة عن كل صحيفة من الصحف المختارة.

أ – صحيفة الأهرام

تعد صحيفة الأهرام من الصحف الذائعة الانتشار، حيث تشكل إطار لالتقاء اهتمامات أنماط عديدة من القراء. وتعد صحيفة الأهرام من الصحف التى تعمل على تطوير وترشيد الرأى العام. وذلك بالنظر إلى مضامينها الجادة والمتنوعة، إضافة إلى الشكل الذى تبرز من خلاله. وقد صدر العدد الأول من صحيفة الأهرام فى ٥ أغسطس سنة ١٨٧٦، أى منذ ١٢٥ عاماً تقريباً. ومن ثم يمكن اعتبار صحيفة الأهرام من أقدم الصحف فى العالم العربى والعالم الثالث تقريباً. وقد انتقلت صحيفة الأهرام من مبناها القديم فى شارع مظلوم إلى مبناها الجديد فى شارع الجلاء فى الأول من نوفمبر عام ١٩٦٨. وبذلك تعتبر الأهرام من الإصدارات الأكثر قدما وريادة فى العالم.

ولمؤسسة الأهرام إصدارات عديدة وهامة نذكر منها "الأهرام الدولى" و "الأهرام إبدو" بالفرنسية، إضافة إلى "الأهرام الاقتصادى "و" نصف الدنيا" و"الشباب" و "الأهرام الرياضى" و"الأهرام المسائى" و "الأهرام ويكلى" بالإنجليزية، و " علاء الدين" و "السياسة الدولية" ذلك بالإضافة إلى تضمن الأهرام لعدد من المعاهد والمؤسسات البحثية والتعليمية، وللأهرام فرع فى مدينة الإسكندرية.

وقد تولى رئاسة مؤسسة الأهرام عدد من المثقفين المتميزين في تاريخ الفكر والصحافة المصرية، نذكر منهم "سليم تكلا" و "بشارة تكلا" و "خليل مطران" و "داوود بركات" و "أنطوان الجميِّل " و " أحمد الصاوى محمد "و "عزيز مرزا" و " محمد حسنين هيكل" و "على أمين" و "د. عبد القادر حاتم" و "أحمد بهاء الدين" و " إحسان عبد القدوس" و " يوسف السباعى" و " على حمدى الجمَّال" و " عبد الله عبد البارى" و "ابراهيم نافع" .

وللأهرام مكاتب كثيرة فى الخارج أبرزها تلك الموجودة فى "نيويورك" و "موسكو" و "لندن" و "باريس" و "روما" و "فيينا" و "مونتريال" و "بون" و "أثينا" . بالإضافة إلى ذلك فللأهرام إسهاماته الثقافية الهامة التى تتضمن نشر بعض الكتب، أو تنظيم المؤتمرات والندوات التى يناقش خلالها خيرة المثقفين والمفكرين العرب الموضوعات الهامة، سواء على الصعيد المحلى، أو العربى، أو العالمى.

ب - صحيفة الشعب

تعد صحيفة الشعب من صحف المعارضة ذات التوجه الإسلامى، وهى صحيفة ذات طابع نقدى بالأساس، وتمارس نقدها أو تقويمها للسلوكيات والأفكار بالنظر إلى المرجعية الإسلامية. وقد كانت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى. إلا أنه بسبب التحولات الداخلية فى بنية الحزب، وتبنيه لتوجيهات إسلامية واضحة، أصبحت صحيفة الشعب تعبر عن التوجهات الإسلامية للحزب. وهى فى هذا الصدد تمارس نقدها بالنظر إلى المرجعية الإسلامية. ومن ثم فهى تعد صحيفة من صحف المعارضة. وهى تعمل دائما على تقويم ونقد توجهات وسلوكيات النظام السياسى من مرجعية إسلامية.

ونظراً لكونها تعبر عن الحس الإسلامى والدينى لغالبية سكان المجتمع المصرى، فإننا نجدها من الصحف الذائعة الانتشار على المستوى المحلى والعربى والعالمى. ولإبراز ذلك نعرض لأرقام التوزيع الخارجى فى الفترة من ٥ - ١١ ديسمبر عام ١٩٩٧، ممثلة فى عمليات الدخول على موقع جريدة

الشعب على شبكة الأنترنت، حيث قفزت إلى ١٧٥,٤٧٥ ألف عملية في جميع أنحاء العالم بمعدل ٢٥٦٣٩ عملية دخول يومياً. وقد أشارت الإحصائيات إلى أن كندا تعتبر في مقدمة الدول، حيث بلغ عدد عمليات الدخول نحو ٨٦٩٥، واليابان نحو ٧٨٦٧، ومصر نحو ٥٦٠٤، وبريطانيا نحو ٤٤٤٥، وألمانيا نحو ٤٥٦٥، والإمارات نحو ١٠٨٣، والنمسا نحو ١٨٨٣، واستراليا نحو ١٦٢٧، وبلجيكا حوالى ٦٤، والبحرين نحو ٧٦٤، وهكذا بالنسبة لمختلف دول العالم. [1] ويشير ذلك إلى قوة مكانة الصحيفة وفاعلية أدائها.

حـ - صحيفة الأهالى

تعد صحيفة الأهالى من الصحف الذائعة الانتشار كذلك، وإن لم يكن بنفس المستوى الذى توفر لجريدة الأهرام أو لجريدة الشعب. ويرجع ذيوع انتشار هذه الصحيفة إلى نقدها المباشر لسلوكيات النظام السياسى وتوجهاته. وإن كان النقد والتقويم يوجه من مرجعية يسارية وماركسية بالأساس. وقد صدرت صحيفة الأهالى فى الأول من فبراير عام ١٩٧٨ برئاسة رئيس "حزب التجمع".

وقد مرت الصحيفة بأزمات عديدة مع النظام السياسى، أبرزها أزمة مع الرئيس السادات فى عام ١٩٧٨، وصودرت أعداد عديدة لها، كمصادرة العدد رقم ١١ الصادر فى إبريل ١٩٧٨، والعدد رقم ١٦، ١٧ مايو ١٩٧٨. وحسبما يشير مقال منشور بالصحيفة بمناسبة مرور ستة عشر عاماً على صدورها، يؤكد المقال تعرضها الدائم والمستمر للمصادرة كما حدث للعدد رقم ١٧، ١٩ عام ١٩٧٨، احتجبت بعدها الصحيفة عن الصدور. وفى ١٢ يوليو ١٩٧٨ عاودت الصدور بالعدد رقم ٢٠. وكذلك صودرت الأعداد ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧. وعطلت الأعداد رقم ٢٨، ٢٩، ثم صودر العدد رقم ٣٠. وبعده أصدرت الأهالى عددا وثائقيا ثم توقفت عن الصدور. وفى ١٩ مايو ١٩٨٢ بدأ الإصدار الثانى بالعدد رقم ٣٢.

---

١ - جريدة الشعب بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٦

وطيلة فترات صدورها عارضت الصحيفة سياسات الحكومة الاقتصادية التى أنتجت الأزمات المالية، واهتمت بتقديم السياسات البديلة كما تصدت للفتنة الطائفية والإرهاب. وقامت بكشف حقيقة شركات توظيف الأموال. واتخذت موقفاً مبدئياً ضد العمل بقانون الطوارئ داعية إلى توسيع قاعد ة الحريات الديموقراطية. وطالبت بوقف التعذيب وتقديم المسئولين عنه للمساءلة الجنائية. وساندت إضراب عمال السكك الحديدية، وتبنت مطالبهم مثلما تبنت مطالب المهنيين من مهندسين وأطباء وصيادلة ومحامين وصحفيين. وقادت حملة لترشيد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية، ودافعت عن حق العاملين فى البقاء فى عملهم. وقد قدمت الأهالى عبر صفحاتها وأبوابها المختلفة، العديد من السياسات البديلة التى تبناها نواب التجمع فى البرلمان كما أفسحت صفحاتها لكل المواطنين[1].

٤ – المادة الصحفية موضع التحليل: اتجه فريق البحث فى تحديد المادة الصحفية التى سوف تخضع للتحليل إلى جمع كل المادة الصحفية التى نشرت فيما يتعلق بالقضية موضع الاهتمام. وقد تم تصنيف المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل فى إطار الأنماط التالية:

أ – المقال : ويشكل النسبة الغالبة من المادة الصحفية التى تم تحليلها. ويعرف المقال الصحفى "بأنه الأداة الصحفية التى تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحيفة، أو عن آراء بعض كتابها فى الأحداث اليومية الجارية، وفى القضايا التى تشغل الرأى العام المحلى أو الدولى. و يقوم المقال الصحفى بهذه الوظيفة من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة"[2]. وفى موضع آخر يعرف المقال بأنه "الأفكار والخواطر ووجهات النظر المتصلة بفكر الكاتب من جهة، وبنبض القراء واهتماماتهم من جهة أخرى. وهو يكتب للنشر فى الصحف والمجلات أولاً فى وقت معين،

---

١ – جريدة الأهالى، "١٦ عاما للأهالى" ، بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٩٣.

٢– فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، دار الشروق للتوزيع والنشر،١٩٩٦، ص ٧٩.

وتختلف أطواله من مقال إلى آخر وفق نوعية المادة المطروحة"[1]. وفى تعريف ثالث يشار إلى المقال باعتباره "إنشاء متوسط الطول يكتب للنشر فى الصحف، ويعالج موضوعاً معيناً بطريقة موجزة على أن يلتزم الكاتب حدود الموضوع"[2]. وهو ما يعنى أن المقال يعبر عن ثلاثة أبعاد أساسية، الأول وجهة نظر الكاتب وتوجهاته، والثانى فيما يتعلق بموضوع معين، والثالث أن يعبر عن توجهات الصحيفة بشكل عام، حيث عادة ما يختار الكاتب الصحيفة القريبة فى توجهاتها من توجهاته هو، وفى نفس الوقت لا ترحب الصحيفة كثيراً بالكتاب الذين يختلفون مع توجهاتها الأيديولوجية.

ب - **التحقيق الصحفى:** حيث وجدنا قدراً كبيراً من المادة التى أخضعت للتحليل من التحقيقات الصحفية. وفى محاولة تحديد طبيعة التحقيق الصحفى فإننا سوف نجد تعريفات كثيرة له، من بينها أن "التحقيق الصحفى عبارة عن سلسلة من الأحاديث أو المقابلات الصحفية، أخذت بناء على مجموعة أسئلة واحدة وجهت إلى عدد من الأشخاص كل بدوره، وأن التحقيق بالنسبة للحديث أو المقابلة هو بمثابة العام بالنسبة للخاص"[3].

وهناك تعريف آخر يشير إلى أن "التحقيق الصحفى يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها الصحفى من المجتمع الذى يعيش فيه، ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع، ثم يزاوج بينها للوصول إلى الحل الذى يراه صالحاً لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التى يطرحها التحقيق الصحفى"[4]. وهو ما يعنى أن التحقيق الصحفى له طبيعته الواقعية مقارنة بالمقال. وإذا كانت أفكار المقال تؤخذ على محمل افتراضى، فإن ما يأتى فى التحقيق يؤخذ على أنه يعبر عن

١ - أحمد رشدى صالح، مجلة آخر ساعة، ١٩٧٧، ص١٣.
٢- محمود أدهم، فنون التحرير الصحفى بين النظرية والتحقيق، المقال الصحفى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧، القاهرة، ص١٣.
٣- صلاح قبضايا، الصحافة اليومية المصرية فى القرن التاسع عشر، تحرير واخراج المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٥، ص٩٩.
٤- فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص ٩٣.

حقائق واقعية إلى حد كبير. وفى هذا الإطار يعتبر التحقيق أكثر إقناعاً من المقال، وإن كان الأخير قد يمتلك برهنة ذات بنية منطقية متماسكة.

جـ- العمود الصحفى: إذ يعتبر العمود الصحفى هو الآخر نمطاً من المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل؛ باعتباره من أنماط الكتابة المقروءة، ومن ثم فلها تأثيرها. ويعرف العمود الصحفى باعتباره "مساحة محدودة من الصحيفة لا تزيد عن (نهر) أو (عمود) تضعه الصحيفة تحت تصرف أحد كبار الكتاب بها، يعبر من خلاله عما يراه من آراء وأفكار أو خواطر أو انطباعات فيما يراه من قضايا وموضوعات ومشاكل، وبالأسلوب الذى يرتضيه. وغالباً ما يحتل العمود الصحفى مكاناً ثابتاً، أو يظهر فى موعد ثابت، قد يكون كل يوم أو كل أسبوع. ولا بد أن يحمل العمود الصحفى توقيع كاتبه. وليس من الضرورى أن يلتزم كاتب العمود الصحفى بسياسة الصحيفة وإن كان من المتعارف عليه أن لا يكون معارضاً لهذه السياسة"[١]. وفى سياق آخر يعرف العمود الصحفى باعتباره "نوع من أنواع المقال، وأن العمود الصحفى هو مقال يتسم دائماً بطابع صاحبه أو محرره، ويعكس أسلوبه فى التفكير، وطريقته فى التعبير، وهو ينشر بصفة منتظمة تحت عنوان ثابت، وبتوقيع صاحبه، ولا تتجاوز مساحته العمود الواحد على أكثر تقدير"[٢].

د - الحديث الصحفى: يعد الحديث الصحفى أحد أنواع المادة التى أخضعت للتحليل. وفى تعريفه الأساسى يعرف الحديث "بأنه تقرير يكتبه محرر بلغة واضحة وجذابة لينشر فى الوقت المناسب فى صحيفة أو مجلة، أو توزعه وكالة أنباء عن مضمون مقابلة صحفية أجراها صحفى وحده أو مع غيره نيابة عن القراء، أو مكالمة هاتفية طويلة، أو بالاتصال بالبريد فى أحيان قليلة مع فرد أو أفراد من المسئولين أو أهل الثقة أو صناع الأخبار للحصول بالتساؤل والمناقشة على المعلومات والآراء والمواقف الخاصة التى تهم القراء والمجتمع بهدف إعلامهم وتوعيتهم وتوجيههم وتثقيفهم وتعليمهم وتنمية مجتمعهم وتسليتهم

١ - المرجع السابق، ص ٩٥

٢ - صلاح قبضايا، مرجع سابق، ص ١٨٤.

وتحقيق الربح المادى لوسيلة النشر"[١].

هـ – الخبر: ويعد الخبر كذلك مادة صحفية أخضعت للتحليل. وفى تعريفه الأساسى يعد الخبر "تقرير يصف فى دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء، وهى تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم فى تنمية المجتمع وترقيته"[٢]. وفى تعريف آخر، يعتبر "الخبر تقرير عن حدث لم يكن معروفاً عند الناس من قبل، جمع بدقة من مصادر موثوق بصحتها على أن يتناول كتابته محررون متخصصون فى العمل الصحفى"[٣]. وهو ما يعنى أن الخبر يتحدد مضمونه عادة بحدوث الحدث دون أن يتأثر بذاتية الباحث.

و– التقرير: يعد التقرير نمطا من المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل. ويعرف التقرير بأنه "نوع صحفى إخبارى يغطى الأحداث الراهنة، وينقل الوقائع الموضوعية برؤية ذاتية، وذلك لأن الصحفى غالبا ما يكون موجوداً فى مكان الحدث، وبالتالى فإنه يكتب تقريره عن هذا الحدث كشاهد عيان"[٤]. ومن الممكن أن يعبر التقرير عن فرد، وفى نفس الوقت من الممكن أن يعبر عن هيئة أو مؤسسة معينة فيما يتعلق ببعض الأحداث الجارية.

خامسا: مبررات اختيار الفترة الزمنية

فى محاولة التعرف على وجهة نظر الصحافة المصرية فى التيار الإسلامى، باعتبار أن ما يكتب فى الصحافة يعد تعبيراً عن الرأى العام وترشيداً له. من هنا فقد كان من الضرورى تحديد الفترة الزمنية التى يكون الاهتمام

١ – محمود أدهم، المدخل فى فن الحديث الصحفى، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص١٤٦.
٢ – فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفى، دراسة مقارنة بين الصحف فى المجتمعات المتقدمة والنامية، الطبعة الأولى، مكتبة العلم، جدة، ١٩٨١، ص ٤٤.
٣ – كرم شلبى، الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية، جدة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ٢٩.
٤ – انظر المرجع السابق.

الصحفى بمتابعة أخبار وأحداث التيار الإسلامى، وكذلك وقائع العنف التى صدرت عنه فى أقصى ذروة لها. وإذا كنا نحاول التعرف على وجهة نظر الصحافة المصرية فيما يتعلق بالتيار الإسلامى فنحن فى الحقيقة نسعى إلى التعرف على موقف الرأى العام – الذى تعبر عنه الصحافة وتصنعه – من التيار الإسلامى كحركة اجتماعية لها أفعال وتأثيرات على ساحة المجتمع. حيث تركز الاهتمام على تحديد الأسلوب الذى تنظر به الصحافة المصرية بتوجهاتها الأيديولوجية المختلفة إلى التيار الإسلامى. هل تنظر إليه بصفته قوة تسعى بالمجتمع إلى الماضى فى محاولة يائسة لاستحضار العصر السعيد للمجتمع الإسلامى فى زمان القوة والامتداد. فى هذه الحالة هل ينظر إلى التيار الإسلامى بصفته قوة تدفع بالمجتمع إلى الماضى، إلى الأخذ بسنن السلف، أم أنه قوة تسعى إلى انتشال المجتمع من مظاهر التردى والتخلف إلى آفاق جديدة يتحقق فى إطارها التقدم الروحى والمادى، تسعى إلى المستقبل حاملة فى وعيها نموذج المجتمع الإسلامى فى عصور الازدهار.

ولإنجاز هذه الدراسة كان من الضرورى أن نحدد الفترة الزمنية التى اهتمت خلالها الصحافة المصرية بالتيار الإسلامى، وذلك باعتبار أن الصحافة تعبر عن الرأى العام من ناحية، وهى التى تتولى تشكيله وتعميق إدراكه من ناحية أخرى. ولذلك تعد الصحافة هى الساحة أو المرآة الحساسة التى تعكس التفاعلات ذات الأهمية المحورية فى المجتمع، ومن ثم فهى تسعى دائماً لمتابعة الأحداث الهامة لتعلم بها على نطاق جماهيرى واسع، فى مقابل ذلك فإن الأحداث الهامة ذات التأثير على تفاعل المجتمع تفرض نفسها عادة على الصحافة، ما دام أنه قد أصبح لها صدى وتأثيراً اجتماعياً.

وفيما يتعلق بتحديد الفترة الزمنية التى يمكن من خلالها متابعة الكتابات المتعلقة بالتيار الإسلامى فقد كان أمامنا طريقان. الأول: اختيار المادة الصحفية الخاضعة للتحليل من خلال عينة توزع على فترة زمنية طويلة، بحيث تدرس تضاريس المتابعة الصحفية للتيار الإسلامى، وإدراكها لتفاعلاته. والثانى: هو أن نختار المادة الصحفية بأسلوب الحصر الشامل خلال فترة محددة ومحدودة.

ولقد اخترنا الأسلوب الثانى وليس الأول، وذلك لأن اختيار فترة زمنية أطول سوف يعنى مزيدا من الجهد، وسوف يعنى أيضا تكلفة اقتصادية أعلى لا تتوازى مع قيمة النتائج التى نحصل عليها، هذا إلى جانب أن توزيع المادة على فترة زمنية طويلة قد يفيد فى تتبع التطور الذى طرأ على الإدراك الصحفى للتيار الإسلامى، دون أن يحدد بعمق طبيعة هذا الإدراك. هذا بالإضافة إلى أن فكرة العينة قد تصلح لموضوعات أخرى غير هذا الموضوع.

وبديلا لذلك اخترنا تركيز المادة الخاضعة للتحليل على فترة زمنية محدودة، على أن نقوم بتحليل كل المادة الصحفية التى كتبت خلال هذه الفترة عن التيار الإسلامى، وحصرها حصراً شاملاً، بشرط أن تكون هذه الفترة المختارة من أكثر الفترات التى تابعت فيها الصحافة المصرية نشاط التيار الإسلامى. وفى العادة تكون الفترات الأكثر جذبا للمتابعة، هى الفترة التى تشهد تفاعلات درامية من حيث تأثيرها على مختلف الأطراف، ففى هذه الفترة يصل الصدام بين التيار الإسلامى والأطراف الأخرى إلى ذروته، ويحمى فيها الوطيس، ويصبح مختلف أطراف الموقف فى قمة نضج وعيهم، ومن ثم تكون سلوكياتهم هادفة بصورة حادة ويتشكل وعى صحفى أو عام يتابع بدأب وعمق سلوك أطراف الموقف، ليحدد الطرف الأولى بالدعم، والمستحق لأن تخلع الشرعية عليه.

ومن الناحية التاريخية يمكن القول بأن التيار الإسلامى كان موضع اهتمام ومتابعة منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين فى نهاية العشرينيات من القرن العشرين، غير أن هذا الاهتمام كان خاضعا لمنطق الصعود والهبوط، حيث يصعد الاهتمام حينما تبرز فاعلية هذا التيار، وينخفض حينما ينسحب ويركن إلى الدعة، ولقد كان اغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١ وما سبق ذلك من أحداث إحدى فترات تصاعد الاهتمام. حيث بدأت المواجهة ساخنة بين التيار الإسلامى والنظام السياسى، وإن كانت مازالت محسوبة فى حدود، حتى أدرك الطرفان أنه لا حياة لأحدهما مع الآخر. فى هذه الفترة اتجه أطراف الصراع لرفع وتيرته للوصول إلى ذروته بالسعى للقضاء على الطرف الآخر أو على

الأقل إحراجه وإبراز ضعفه وهشاشته. وأعتقد أن هذه الذروة قد بلغت أوجها فى عامين من النصف الأول لعقد التسعينيات، وهى الفترة التى تمتد من النصف الثانى لعام ١٩٩٢ وحتى نهاية النصف الأول لعام ١٩٩٤. حيث وقعت أحداث كثيرة خلال هذه الفترة، وهى الأحداث التى بررت دراستنا لهذه الفترة، باعتبارها شكلت مؤشرات الصراع قد بلغ ذروته بين الأطراف. ولقد كان أبرز ما حدث فى هذه الفترة تبادل المواقع بين النظام السياسى والتيار الإسلامى. حيث تحول النظام السياسى من موقع الدفاع إلى الهجوم والتعقب، وفى المقابل تحول التيار الإسلامى من الهجوم إلى الدفاع ثم الإنسحاب، وربما البحث عن استراتيجية جديدة.

وتوجد عدة مؤشرات تساعدنا على رصد هذا التحول فى فعالية القوى، وفى مواقع الأطراف فى موقف التفاعل بكامله:

١ - ويتمثل أول هذه المؤشرات فى ارتفاع سخونة المواجهة بين التيار الإسلامى والنظام السياسى ممثلا فى أجهزته الأمنية، حيث وقعت أحداث ذات طبيعة درامية خلال هذه الفترة دلت على تحول نوعى فى أداء التيار الإسلامى. فقد تم خلال هذه الفترة اغتيال المفكر "فرج فودة"، ومحاولة اغتيال وزير الإعلام، كذلك محاولة اغتيال كاتب صحفى (مكرم محمد أحمد)، واغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب آنذاك، وفشل محاولة اغتيال وزير الداخلية بالقرب من وزارته، كذلك فشل محاولة اغتيال رئيس الوزراء. وإلى جانب تميز هذه العمليات بجرأة فى الأداء، فإنها تميزت كذلك باستخدام تكنولوجيات حديثة فى الرصد والتفجير، الأمر الذى دفعنا إلى التأكيد على أن هناك تحولا نوعيا قد حدث فى أداء التيار الإسلامى.

٢ - ارتفاع نسبة حوادث العنف والإرهاب خلال هذه الفترة. ففى الفترة من أول يناير ١٩٩٢ وحتى آخر مارس ١٩٩٣ وقعت (٩٦) حادثة توفى فيها (٥٨) شخصا وأصيب (١٢٠) آخرون. من هذه الحوادث (١٧) حادثة ضد السياحة، (٢١) حادثة ضد الأقباط، (٣٨) حادثة ضد الشرطة، وخمسة حوادث

ضد محلات المجوهرات ونوادى الفيديو ودور السينما. وبطبيعة الحال تضمنت هذه الحوادث كثيرا من القتلى وكثيرا من المصابين، الأمر الذى بدا وكأن هناك حربا تجرى على أرض مصر.

٣ - شهدت هذه الفترة أكبر معدلات المواجهة بين التيار الإسلامى وبين الشرطة. حيث وقعت خلال هذه الفترة ٣٨ حادثة اعتداء على الشرطة قتل فيها (٢٢) من رجالها ، خمسة ضباط وأحد عشر شرطيا مجندا وخفيران وثلاثة أطفال، وجرح ٣٣ منهم : عشرة ضباط وأمناء شرطة، وستة عشر مجندا وخفير وشرطى سرى، وإثنان من المواطنين. ومن الطبيعى أن يسقط مثل هذا العدد بين أعضاء التيار الإسلامى وأكثر منه. الأمر الذى أوحى حينئذ وكأن هناك ثأراً قائماً بين الجهاز الأمنى "الشرطة" من ناحية وبين أعضاء التيار الإسلامى من ناحية أخرى. بحيث أصبحت المواجهات بين الطرفين موضع متابعة من الرأى العام، وهى المتابعة التى نجد عادة تعبيراً عنها من خلال الصحافة.

٤ - إنه بسبب خطورة هذه المواجهة أو بلوغها حدودها القصوى قامت دعوات تحاول الخروج من دائرة العنف المفرغة. بعض هذه الدعوات ترى أهمية المصالحة بين التيار الإسلامى والنظام السياسى، حتى نقطع الطريق على مزيد من إراقة الدماء. وبعضها تجاوز الأمر بالمطالبة بفتح قنوات المشاركة أمام التيار الإسلامى. بينما طالب البعض الثالث بحرب لا هوادة فيها ينبغى أن تشنها الدولة على التيار الإسلامى، حتى تتحقق السيطرة عليهم وفرض الاستقرار الاجتماعى على الجميع، لأن أى تهاون معهم سوف يكون على حساب هيبة الدولة. وقامت حوارات كثيرة وجدت معها صحيفة الأهرام - وهى الصحيفة ذات المكانة القومية - أهمية أن تفتح ملفا للعنف والإرهاب، حيث أتيحت الفرصة للمفكرين من كل الاتجاهات والأيديولوجيات أن يقدموا رؤيتهم لتشخيص حالة التيار الإسلامى، ثم تحديد أفضل الاستراتيجيات ملاءمة للمواجهة. وقد احتوى الملف على مقالات رأى وندوات وتحقيقات وعرض

بحوث، بحيث أصبح هذا الملف كافيا، لمن يتولى قراءته وتحليل أفكاره، لأن يستخلص تشخيصا علميا وموضوعيا ودقيقا للحالة الإسلامية.

٥ - إنه خلال هذه الفترة بدأ التحول من قبل الجماهير. فبعد أن كانت الجماهير غير رافضة لأفعال التيار الإسلامي، إن لم تكن تخلع على بعض أفراده بطولة، لقد كانت في الحقيقة تعبر عن موقف سلبي من النظام السياسي والجهاز الأمني، حيث الأول مسئول عن الفقر وارتفاع الأسعار وتردي الأداء الاقتصادي بينما الثاني ليس سوى آلية الأول. وجدنا هذه الجماهير تبتعد تدريجيا عن تأييد التيار الإسلامي أو التعاطف معه، حيث تحولت هذه الجماهير إلى تأييد النظام السياسي والوقوف في نفس مربعه. ويعتقد أن هذا التحول في موقف الجماهير قد حدث بفعل عدة وقائع. الأولى ضرب السياحة والسياح. إذ أدركت الجماهير بحسها أن هذا التخريب الاقتصادي لمورد السياحة سوف يزيد الأوضاع الاقتصادية خرابا وتفاقما، خاصة أن ازدهار السياحة سوف يسهم بدوره في حل مشكلة البطالة. وتتمثل الواقعة الثانية في مقتل كثير من المدنيين والأطفال أثناء محاولة التيار الإسلامي تنفيذ بعض عملياته، كقتل بعض الأطفال أثناء محاولة اغتيال رئيس الوزراء بالقرب من مدرسة ابتدائية في قلب مدينة القاهرة. وتتصل الواقعة الثالثة بالدور الذي لعبه جهاز الإعلام بذكاء ووعي واضح، حينما بدأ خلال هذه الفترة يذيع جنازات الضباط والجنود الذين سقطوا في المواجهة مع التيار الإسلامي، حيث كانت تجري الأحاديث مع الأمهات الثكلى والزوجات الأرامل، ومع الأخوة والآباء المحزونين، والأبناء الذين أصابهم اليتم. فأدى ذلك إلى تخلق تعاطف جماهيري عام مع أفراد الشرطة والأمن، ولقد كان هذا التعاطف لحساب الوقوف موقفا سلبيا من ممارسات التيار الإسلامي، وهو الأمر الذي يشهد على تمام التحول، وبلوغ الصراع ذروته، كما أشرنا في مبررات اختيارنا لهذه الفترة.

سادسا: خصائص المادة الصحفية

فى هذه الفقرة سوف نحاول أن نلقى الضوء على الخصائص العامة أو الشكلية للمادة الصحفية التى أخضعت للتحليل، حيث بلغت المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل من جريدة الأهرام (١٠٠) وحدة صحفية، وجريدة الشعب (١١٥) وحدة، وصحيفة الأهالى (٨٦) وحدة صحفية(*). ونعرض فيما يلى لخصائص المادة الصحفية الى أخضعت للتحليل ومجموعها (٣٠١) وحدة صحفية.

١ - **صحيفة الأهرام:** حيث بلغ حجم المادة التى أخضعت للتحليل (١٠٠) وحدة ما بين مقال وتحقيق وخبر وتقرير ونعرض فيما يلى لبعض خصائصها العامة:

أ - فيما يتعلق بنوع المادة الصحفية التى جمعت من صحيفة الأهرام نجدها قد انقسمت على النحو التالى :

جدول رقم (١)
نوع المادة الصحفية بجريدة الأهرام

نوع المادة	التكرار	٪
مقال	٧٧	٧٧
تحقيق	١٥	١٥
عمود	٧	٧
بحث	١	١
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

(*) نقصد بالوحدة الصحفية المادة التى تشكل بذاتها كلا متكاملا ليعطى معنى.فالمقال وحدة، والحديث وحدة، والبحث المنشور وحدة، والتحقيق الصحفى وحدة ...الخ.

ومن قراءة الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة المقالات التى بلغت نحو ٧٧٪ من المادة التى أخضعت للتحليل، وهو ما يعنى أن غالبية ما كتب عن التيار الإسلامى لم يكن رصداً للوقائع التى تحدث بقدر ما كان لإبراز وجهة نظر ذاتية فيما يحدث من قبل مفكرى الصحيفة، خاصة أن صحيفة الأهرام قد فتحت ملف "الإرهاب فى فكر المثقفين" خلال هذه الفترة. هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة المقالات فى المادة الصحفية لجريدة الأهرام يرجع بالأساس إلى أن مساحة التوجه الأيديولوجى للصحيفة واسع إلى الدرجة التى يضم فيها كتابا ومفكرين ذوى توجهات أيديولوجية متباينة. هذا إلى جانب أن ارتفاع نسبة المقال يرجع بالأساس إلى الطابع الذاتى، وهو الطابع الذى يعيد إخراج أو إنتاج المادة الواقعية بحيث تصبح معبرة بقدر ما عن التوجه الأيديولوجى للصحيفة، خاصة أن صحيفة الأهرام من الصحف القومية، القريبة إلى حد كبير فى رؤيتها للأحداث من وجهة نظر النظام السياسى.

ويتكامل "العمود" مع المقال ويعكس نفس منطقه، حيث بلغت نسبته فى المادة المنشورة نحو ٧٪. هذا إلى جانب أن انخفاض نسبة المادة الصحفية المتكوبة على هيئة عمود ربما يرجع إلى كون العمود مقصورا على كتاب الصحيفة نفسها.

ب– فيما يتعلق بتوزيع المادة الصحفية موضع التحليل زمنيا فإنه من المفترض أن يبدأ جمع المادة الصحفية ابتداء من منتصف عام ١٩٩٢ (النصف الثانى) وحتى منتصف ١٩٩٤ (النصف الأول)، حتى يمكن أن تغطى المادة الصحفية مدة عامين. وبتأمل توزيع المادة زمنيا يتضح لنا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

توزيع المادة الصحفية زمنيا

سنة المادة الصحفية	التكرار	٪
١٩٩٢	٥٥	٥٥
١٩٩٣	٤٥	٤٥
١٩٩٤	-	-
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

استنادا إلى معطيات الجدول السابق يتضح لنا أن غالبية المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل توزعت على العامين ١٩٩٢، ١٩٩٣، ولم تدخل مادة صحفية فى إطار التحليل فى النصف الأول من عام ١٩٩٤. وإن كانت سنة ١٩٩٢ قد تفوقت فى حجم المادة التى نسبت إليها، حيث بلغت ٥٥٪ فى مقابل ٤٥٪ للمادة الصحفية التى تنتمى لعام ١٩٩٣. هذا برغم أن المادة الصحفية لعام ١٩٩٢ كانت تغطى النصف الثانى من العام، الأمر الذى يشير إلى كثافة أحداث العنف خلال هذه الفترة.

جـ- وفيما يتعلق بجنس كاتب المادة، فإننا نتوقع أن يكون هناك اختلاف على أساس النوع من حيث درجة الاهتمام، على اعتبار أن يكون هناك اهتمام من قبل الكتاب الذكور بالكتابة عن العنف الإسلامى أولاً للتفوق العددى للذكور بين الكتاب. وثانيا لأن السياسة والاقتصاد من الموضوعات التى تدخل فى مجال اهتمام الذكور بالأساس وإن كان ذلك لا يمكن أن يستبعد أن تكتب الإناث فى هذه الموضوعات وتناول هذه القضايا. ويشير توزيع كتاب المادة على أساس النوع إلى ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

جنس كاتب المادة الصحفية لجريدة الأهرام

جنس كاتب المادة	التكرار	٪
الذكور	٨٦	٨٦
الإناث	٤	٤
غير مبين	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

ومن الواضح أن غالبية كتاب المادة الصحفية المتعلقة بعنف التيار الإسلامى هم من الذكور بالأساس. حيث بلغت نسبة الذكور ٨٦٪، وهو ما يعنى أن المرأة برغم مساحة التحرر والمشاركة التى تحققت لها، لم تتابع هذه القضية. وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة أقل رفضاً للظاهرة الدينية، باعتبار أنه من المفترض أن تكون المرأة أكثر تقليدية وتديناً من الرجل، أو ربما يرجع إلى أن عدد الكاتبات من النساء أقل من حيث العدد مقارنة بالذكور، أو لأن غالبية الاهتمامات الفكرية للمرأة بعيدة عن الكتابات السياسية التى تعالج ظواهر العنف، والخروج على النظام.

د- وفيما يتعلق بديانة كاتب المادة الصحفية المتعلقة بالتيار الإسلامى وظواهر العنف والتطرف المرتبطة به، نجد أنه إلى جانب الكتابات التى يكتبها كتاب مسلمون، فإن هناك بعض الكتاب المسيحيين الذين قد شاركوا فى الكتابة عن الظاهرة بأى من أشكال الكتابة. ويعرض لنا الجدول التالى توزيع المادة الصحفية بالنظر إلى ديانة كاتب المادة الصحفية:

جدول رقم (٤)

ديانة كاتب المادة الصحفية

الديانة	التكرار	٪
مسلم	٨٥	٨٥
مسيحى	٥	٥
غير مبين	١٠	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

ويشير توزيع كتاب المادة الصحفية إلى مشاركة الكتاب بغض النظر عن الدين فى الكتابة فى الصحف القومية، وبرغم حساسية الموضوع المكتوب فيه دينيا، إلا أن ذلك لم يمنع من مشاركة الجميع فى تناوله بغض النظر عن ديانة الكاتب. ومن الواضح أن توزيع عدد كتاب المادة الصحفية يعكس إلى حد كبير نفس توزيع المجموعتين الدينيتين فى المجتمع، وإن كانت كل فئة فى الحقيقة أكثر فى الواقع مما برزت فى الجدول السابق لكبر حجم فئة غير المبين. وهو الأمر الذى يشير إلى أن التباين الدينى بين الأغلبية والأقلية لم يكن موضوع اهتمام أو يثير أية حساسية عند تناول الموضوع.

٢ – **صحيفة الشعب:** تعد صحيفة الشعب على نحو ما أوضحنا فيما سبق، هى الصحيفة المدافعة عن التيار الإسلامى. وقد بلغ حجم المادة الصحفية التى تم إخضاعها للتحليل نحو ١١٥ وحدة عن نفس الفترة التى جمعت المادة فى إطارها. وهى تزيد فى حجمها عن المادة المنشورة فى جريدة الأهرام والأهالى. ونعرض فيما يلى للملامح العامة للمادة الصحفية:

أ- فيما يتعلق بنوع المادة الصحفية التى جمعت من صحيفة الشعب

نجدها قد انقسمت على النحو التالى:

جدول رقم (٥)
نوع المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل

نوع المادة	التكرار	٪
مقال	٤١	٣٥,٦
عمود	٢	١,٧
تحقيق	٢٤	٢٠,٩
تقرير	٣٧	٣٢,٢
خبر	٤	٣,٥
ندوة	١	٠,٩
غير مبين	٦	٥,٢
المجموع	١١٥	٪١٠٠

فإذا تأملنا معطيات الجدول السابق فسوف نجد أن نسبة ٣٥,٦٪ من المادة الصحفية كانت عبارة عن مقالات للرأى. وتتولى هذه المقالات فى الغالب نقد ممارسات النظام السياسى وأجهزة الأمن مع التيار الإسلامى، إضافة إلى إبراز مظاهر الانحراف والفساد التى يعانى منها النظام السياسى عموما. وهى وإن كانت أقل عدداً من المقالات التى تكتب فى جريدة الأهرام، إلا أنها أكثر حدة، وربما أقوى تأثيراً، رغم زيادة عدد كتاب المقالات بالأهرام.

وإذا كان هناك انخفاض فى نسبة مقالات الرأى فإن ذلك قد يرجع إلى أن كتابة المقال تحمل الكاتب قدراً من المسئولية عما يكتب، خوفا من المساءلة

أو الملاحقة القانونية، فإنه كرد فعل لذلك تقلل صحف المعارضة وخاصة صحيفة الشعب باعتبارها تعبر عن التيار الإسلامى من كتابة مقالات الرأى، حتى لا تصبح موضع مساءلة من ناحية، إضافة إلى أنها تلجأ عادة إلى وسائل أخرى تعبر من خلالها عن الحقائق التى تريدها.

وتظهر مادة التحقيق بنسبة ٢١٪ وهى نسبة عالية إذا قورنت بوزنها فى جريدة الأهرام، حيث كانت نسبة التحقيقات فيها حوالى ١٥٪ فقط . ويرجع ذلك إلى أن جريدة الشعب تهتم بدرجة أكثر بالتحقيقات التى تتولى النقل المباشر لتجاوزات النظام السياسى أو أجهزته الأمنية كما تحدث فى الواقع. بحيث تصبح هذه التحقيقات إلى جانب فضحها لممارسات الدولة فى حق التيار الإسلامى، مادة للتحليلات التى يقدمها مختلف الكتاب.

بالإضافة إلى ذلك وردت التقارير كمادة صحفية أخضعت للتحليل بنسبة ٣٢,٢٪، الأمر الذى يشير إلى اعتماد جريدة الشعب على التقارير كوسيلة أساسية تفيد فى متابعة ما يحدث فى الواقع بين الدولة والتيار الإسلامى. وفى العادة تستند التقارير إلى وقائع أو أحداث محددة يتم تناولها بالتحليل العميق من قبل كتاب الصحيفة، أو أن تنشر الصحيفة تقارير لهيئات ومنظمات محلية أو إقليمية أو دولية تدين ممارسات النظام السياسى والأجهزة الأمنية بحق التيار الإسلامى. وهنا نجد أن التقرير يجمع بين التحقيق والمقال، الأمر الذى يجعله مقروءاً من الرأى العام. ومن الواضح أن هذا الكم من التقارير لا نجد له نظيراً فى جريدة الأهرام، فمن غير المنطقى أن تنشر صحيفة قومية تقارير تدين النظام السياسى، هذا إلى جانب أن صحيفة الشعب باعتبارها صحيفة معارضة تعتمد على التقارير بدرجة أعلى تجنباً للمسئولية المباشرة، نظراً لأن هذه التقارير تولت نشرها هيئات أخرى محلية أو أجنبية، وبذلك تميل الجريدة إلى ذكر الحقيقة بدون أن تقع عليها مسئولية مباشرة.

ثم تأتى الأخبار كمادة صحفية أخضعت للتحليل بنسبة ٣,٥٪، إضافة إلى الندوات بنسبة ٠,٩٪، إلى جانب "العمود" كوحدة للكتابة حيث بلغ حجم نشره نحو ١,٧٪ من المادة الصحفية التى تناولت الظاهرة، مقابل ٧٪ من مادة

جريدة "الأهرام"، الأمر الذى قد يرجع إما إلى قلة كتاب العمود فى جريدة "الشعب" مقارنة بجريدة "الأهرام"، أو أن اهتمام جريدة "الشعب" يتركز بالأساس على "المقال"و "التحقيق" و "التقرير"، وهى مادة صحفية فعالة وقوية فى ممارسة النقد الاجتماعى والسياسى.

ب - فيما يتعلق بتوزيع المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل على الفترة الزمنية التى اختيرت للدراسة، فإننا نجد أن توزيع المادة كان حسبما يوضح الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

توزيع المادة الصحفية على الفترة الزمنية للبحث

سنة المادة الصحفية	التكرار	٪
١٩٩٢	٣٣	٢٨,٧
١٩٩٣	٥٨	٥٠,٤
١٩٩٤	٢٤	٢٠,٩
المجموع	١١٥	١٠٠

تكشف قراءة بيانات جدول توزيع المادة الصحفية بجريدة الشعب عن توزيع متوازن غير توزيع المادة الصحفية لجريدة "الأهرام" . فنظرا لأن فترة البث قد بدأت من النصف الثانى لعام ١٩٩٢ وحتى النصف الأول لعام ١٩٩٤. فإننا نجد أن نصيب عام ١٩٩٢ من المادة الصحفية كان ٢٨,٧٪ من حجم المادة الصحفية، فى مقابل ٢٠,٩٪ من المادة الصحفية جمع عن عام ١٩٩٤. بينما نجد أن عام ١٩٩٣ بلغ حجم المادة الصحفية فيه حوالى ٥٠,٤٪ وحدة باعتباره عاما كاملاً. ويتعادل تقريبا حجم المادة فى هذا العام مع حجم المادة فى العامين

الآخرين. وهو ما يشير فى الحقيقة إلى مسألتين، الأولى، التوازن المنطقى لحجم المادة خلال الفترة المشار إليها، وتتصل المسألة الثانية باطراد نشر المادة الصحفية المتعلقة بالمسألة الإسلامية بجريدة الشعب على وتيرة واحدة، الأمر الذى يعنى أن المسألة الإسلامية تشكل اهتماماً أساسيا بالنسبة للصحيفة، الأمر الذى فرض المتابعة المستمرة لأحداثها، وذلك باعتبار التوجهات الإسلامية للصحيفة، وهو التوازن والاطراد فى توزيع المادة زمنيا، وهو الأمر الذى لا نلاحظه فى جريدة الأهرام مثلاً.

حـ- إن غالبية الكتاب فى صحيفة الشعب من الذكور فى الغالب، ويرجع ذلك إلى أنها من ناحية صحيفة معارضة بشدة لسياسات الدولة وهو الأمر الذى يجعل الكتاب من أصحاب التوجهات الراديكالية أكثر ارتباطا بها، وهم غالبهم من الذكور. والأمر الثانى أن الإناث لسن من كتاب الصحيفة نظراً لأن الصحيفة تفرض ذات القيود الإسلامية -بحكم توجهاتها- على الإناث. فمن غير المنطقى أن تتلقى الجريدة مقالات أو دراسات من نساء سافرات، فى مقابل ذلك نجد أن النساء غير المحجبات قد لايملن إلى الكتابة فى هذه الصحيفة، وهو الأمر الذى يجعل نسبة عالية من الإناث أميل للتعبير من خلال صحيفة مثل صحيفة الأهالى مثلاً.

د - من ناحية ثانية نجد أن غالبية كتاب المادة الصحفية من المسلمين دون المسيحيين، وذلك قد يرجع إلى أن الصحيفة تحمل شعار المعارضة الإسلامية من ناحية، ومن غير المنطقى أن يعارض المسيحيون فى ظل شعارات إسلامية. ومن ناحية ثانية فإن الصحيفة من خلال مادتها تميل الى الدفاع عن جماعات التيار الإسلامى، وهى ذات الجماعات التى يعتقد أنها توقع بعض الأذى أو الضرر بالمسيحيين وممتلكاتهم، ومن غير المنطقى أن يكتب المسيحيون فى صحيفة تؤيد تياراً يعتقدون أنه يوقع الأذى بهم. هذا بالإضافة إلى أن بعض المادة الصحفية لصحيفة تهاجم أحيانا العلمانيين ودعاة الديموقراطية والمسيحيين واضعة الجميع فى سلة واحدة باعتبارهم أعداء الإسلام، وهو ما يجعل من غير المنطقى أن يكتب المسيحيون على صفحاتها.

٣ – **جريدة الأهالى:** تعد صحيفة الأهالى – من خلال استكشاف المادة الصحفية المعبرة عن وجهة نظرها – لسان حال التيار اليسارى بفصائله المتعددة. وهى وإن كانت معارضة بصورة نسبيه للنظام السياسى، إلا أنها رافضة بصورة مطلقة لأى تهاون مع التيار الإسلامى، ومن ثم فهى تقف فى موقف يتناقض تماما مع الموقف الذى تقفه صحيفة الشعب، وكلاهما يشكل تطرفا عن الموقف الوسط الذى تمثله صحيفة الأهرام. وقد بلغت المادة الصحفية المعبرة عن صحيفة الأهالى خلال الفترة الزمنية التى أخضعت مادتها للتحليل نحو ٨٦ وحدة، تشكل فى غالبها هجوماً ايديولوجيا على التيار الإسلامى. ونعرض فيما يلى للملامح العامة لهذه المادة الصحفية.

أ – فيما يتعلق بنوع المادة الصحفية نجد أن هذه المادة تراوحت بين مقال وعمود وبحث وخبر وتقرير وندوة أو مؤتمر، وهو الأمر الذى يعنى أن المادة الصحفية قد ظهرت بنسب متفاوته على النحو الذى يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٧)

توزيع المادة الصحفية من حيث نوعها

نوع المادة	التكرار	٪
مقال	٢٧	٣١,٤
تحقيق أو حديث	١٢	١٤
عمود	٢٥	٢٩
خبر	١٢	١٤
تقرير	٦	٧
ندوة أو مؤتمر	٦	٧
المجموع	٨٦	١٠٠

تكشف قراءة الجدول السابق عن توزع المادة الصحفية بنسب عالية على مختلف أنماط المادة الصحفية، الأمر الذى يعنى متابعة الصحيفة للمسألة الإسلامية بكل جوانبها، وهو ما يشير إلى ارتفاع اهتمام الصحيفة بهذه المسألة. وتتمثل الملاحظة الثانية فى ارتفاع نسبة المقال، الذى يعبر عن وجهة نظر ذاتية فى المسألة الإسلامية وما يكتنفها من تفاعلات. تأكيد ذلك أن نسبة المقالات هنا كانت ٣١,٤٪ من حجم المادة الصحفية ، فإذا أضفنا إليها نسبة "العمود" وهو مقال صغير بنسبة ٢٩٪ لوجدنا أن نسبة المقالات بمساحاتها المختلفة (مقال الرأى، والعمود) قد بلغت نحو ٦٠,٤٪. وهى نسبة عالية بطبيعة الحال باعتبار أن المادة الصحفية لا تبحث فى الاستشهاد بالحقائق التى تعتبر التحقيقات طريقاً لها، ولكنها تعمل على إدانة التيار الإسلامى من خلال كتابة مادة صحفية تعبر عن وجهة نظر مفكر بها، تنطلق من مرجعية أيديولوجية بالأساس. على خلاف ذلك يأتى التحقيق بنسبة ١٤٪ حيث يتم اللجوء من خلاله إلى حقائق الواقع وما يحدث فيه من تفاعلات سواء بإجراء التحقيقات حول الأحداث الكبيرة أو نقل أخبار أخرى إلى القارئ. بل إننا نجد أن الأخبار والتحقيقات التى تنقلها أو تجريها صحيفة "الأهالى" تتضمن عادة إدانة للتيار الإسلامى لتشويه صورته أمام العامة. وفى الحقيقة يمكن تفسير ارتفاع نسبة المقالات فى صحيفة الأهالى باعتبار أنها تعبر عن جماعة اليسار، وهم بطبيعة الحال ذوو إخلاص معهود للأيديولوجيا، بغض النظر عن طبيعة أحداث الواقع، ومن ثم فهم عادة ما يقرأون أحداث الواقع من خلال التوجهات الأيديولوجية، ولا يحقق ذلك سوى المقال الذى يتيح تقديم رؤية ذاتية للأحداث من خلال إدراك ذاتى لها مستند إلى المرجعية الأيديولوجية للباحث.

وتشكل المادة الصحفية التى تتخذ شكل التقارير - التى يسجلها محرروا الصحيفة أو التى تصدر عن بعض الهيئات والمنظمات المحلية أو الأقليمية أو الدولية - نسبة أعلى منها فى جريدة الأهرام، وأقل مما ينشر منها جريدة الشعب.

فمن خلال هذه التقارير نجد أن صحيفة "الأهالى" إما أنها تهاجم

تجاوزات الدولة والنظام السياسى تجاه المعارضة السياسية عموما، أو أنها تهاجم تجاوزات التيار الإسلامى، وتنشر التقارير التى تصور هذه التجاوزات بهدف خلق الأجواء التى تساعد على تقييد حركة التيار الإسلامى، وتطوير الاتجاهات العدائية نحوه.

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت نسبة المادة التى اتخذت شكل الندوات التى عقدتها جريدة "الاهالى" بشأن المسألة الإسلامية. حيث بلغت نحو ٧٪ من المادة الصحفية. ومن خلال الندوات أو المؤتمرات نجد أن الصحيفة تسعى إلى تجنيد المثقفين من خلال آليات الحوار ليتخذوا موقفاً واحداً من المسألة الإسلامية والتيار الإسلامى. إضافة الى ذلك فإن الصحيفة بهذه المؤتمرات تحاول أن تقدم أفكارها للعامة، باعتبارها وجهة نظر علمية صدرت نتيجة لحوار وتفاعل علمى بين مفكرين عقلاء، الأمر الذى يجعل لوجهة النظر التى تعبر عنها الصحيفة قبولاً وفاعلية.

ب – وفيما يتعلق بالتوزيع الزمنى للمادة الصحفية على الفترة الزمنية التى أخضعت مادتها للتحليل، فإننا سوف نجد ما توضحه معطيات الجدول التالى:

جدول رقم (٨)

التوزيع الزمنى للمادة الصحفية لصحيفة الأهالى

سنة المادة الصحفية	التكرار	٪
١٩٩٢	٣٧	٤٣
١٩٩٣	٤٨	٥٥,٨
١٩٩٤	١	١,٢
المجموع	٨٦	٪١٠٠

يعكس توزيع المادة الصحفية -موضع التحليل - على المدى الزمنى الذى حدده فريق البحث نفس التوزيع تقريبا الذى لاحظناه فى جريدة الأهرام، حيث وجدنا أن نسبة ٤٣٪ من المادة كتبت فى النصف الثانى من العام ١٩٩٢ فى مقابل ٥٥,٨٪ من المادة كتبت فى عام ١٩٩٣، وهو العام الكامل خلال الفترة الزمنية التى حللت مادتها. بينما كان نصيب عام ١٩٩٤ محدوداً للغاية، حيث لم يتجاوز ما نشر فى النصف الأول منه متعلقا بالتيار الإسلامى نحو ١,٢٪ من مجموع المادة الصحفية التى أخضعت للتحليل.

حـ - وفى محاولة التعرف على جنس كاتب المادة الصحفية، فإننا سوف نجد اختلافا بالنسبة لصحيفة الأهالى مقارنة بكل من صحيفة الأهرام أو الشعب، يؤكد ذلك ما توضحه بيانات الجدول التالى:

جدول رقم (٩)

جنس كاتب المادة الصحفية

جنس كاتب المادة الصحفية	التكرار	٪
ذكور	٦٤	٧٤,٤
إناث	٧	٨,١
غير مبين	١٥	١٧,٤
المجموع	٨٦	١٠٠

فإذا تأملنا معطيات الجدول السابق فسوف نجد أن نحو ٧٤,٤٪ من كتاب المادة الصحفية كانوا من الذكور، ومن الواضح أن نسبتهم أقل من نظرائهم فى صحيفة الأهرام أو صحيفة الشعب. كذلك ارتفاع نسبة غير المبين التى بلغت ١٧,٤٪ والتى تعبر إما عن تقارير أو مؤتمرات أو ندوات. بيد أن

الملاحظة اللافتة للنظر تتمثل فى أن نسبة ٨,١٪ من كتاب المادة الصحفية كانوا من الإناث، وهى نسبة عالية إذا قورنت بنظيرتها فى الصحف الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن صحيفة الأهالى هى صحيفة معارضة ذات طبيعة راديكالية ذات توجهات يسارية، ومن ثم فهى لا تهتم كثيراً بالتمييز بين الكتاب على أساس النوع، بل هى تدعو إلى حالة من المساواة الكاملة والمتحررة من آية قيود أو فوارق اجتماعية أو بيولوجية، فى مقابل ذلك نجد غالبية الكاتبات الإناث، وبخاصة من ذوى التوجهات الأيديولوجية اليسارية يملن إلى الكتابة والتعبير من خلال صحيفة الأهالى لمساحة الحرية المتاحة لهن فيها.

د - وفيما يتعلق بديانة كاتب المادة الصحفية، فإننا نتوقع اختفاء فاعلية هذا البعد فيما يتعلق بالكتاب الذين يعبرون عن أنفسهم من خلال جريدة الأهالى. وفى محاولة التعرف على ذلك فإننا نعرض لمعطيات الجدول التالى:

جدول رقم (١٠)

ديانة كاتب المادة الصحفية

ديانة كاتب المادة الصحفية	التكرار	٪
مسلم	٦٩	٨٠,٢
مسيحى	٢	٢,٣
غير مبين	١٥	١٧,٤
المجموع	٨٦	١٠٠

تكشف معطيات الجدول السابق عن غلبة الكتاب المسلمين، وهم الغالبية التى تعبر عن توزيع الصفوة المثقفة على أساس الدين. حيث بلغت نسبة الكتاب المسلمين نحو ٨٠,٢٪ ، فى مقابل نسبة ٢,٣٪ من الكتاب المسيحيين. إضافة إلى وجود نسبة ١٧,٤٪ من كتاب المادة الصحفية الذين لم تتحدد ديانتهم.

ويرجع ظهور الكتاب المسيحيين فى جريدة الأهالى على خلاف صحيفة الشعب، إلى أن صحيفة الأهالى تدافع عادة – إستناداً إلى مادتها – عن المسيحيين، إما لجذب الرأى العام المسيحى ليقف فى صف المعارضة اليسارية، إضافة الى أنها لا تعطى اعتباراً على أساس الدين، فى مقابل ذلك فإننا نجد بعض الكتاب المسيحيين يجدون فى صحيفة الأهالى ساحة ملائمة للتعبير عن وجهة نظرهم فيما يتعلق بمختلف القضايا المثارة، ومن بينها تجاوزات جماعات التيار الإسلامى.

استخلاصات

استناداً الى التحليلات التى عرضنا لها خلال هذا الفصل، فإننا نؤكد على مجموعة الحقائق التالية:

١ – إنه مع بداية السبعينيات وسقوط زعيم النظام الاشتراكى، أعلن النظام السياسى الجديد عن سياسات الانفتاح الاقتصادى، حيث أراد بذلك تأسيس سياسة متوازنة بين مختلف القوى العالمية. غير أن الواقع يشهد أن بعض القوى جذبته على حساب قوى أخرى.

٢ – على المستوى الداخلى اتجه النظام السياسى إلى تأسيس الأحزاب مروراً بتجربة المنابر، واستناداً إلى توجهاته وبناء صفوته اتجه الى التحالف مع قوى اجتماعية على حساب قوى اجتماعية أخرى مغيرا بذلك شكل العلاقة بين النظام السياسى ومختلف القوى الاجتماعية.

٣ – اتجه النظام السياسى للتحالف مع التيار الإسلامى للقضاء على مناوئيه من التيارات الأيديولوجية الأخرى (كالماركسيين والناصريين). ولتحقيق ذلك عدل بعض شعاراته لتشكل ساحة للالتقاء بينه وبين التيار الإسلامى. فى هذا الاطار طرحت شعارات "الرئيس المؤمن" و "العلم والإيمان" . غير أنه بانتصار النظام السياسى فى حرب ١٩٧٣ وتأمين شرعية قوية له، وإعلان "الرئيس المؤمن" فى ١٩٧٧ أنه من أجل السلام مستعد للذهاب إلى نهاية

العالم ولو إلى القدس، وبإكمال زيارة القدس بدأت حالة من القطيعة بين التيار الإسلامى والنظام السياسى، ثم حالة من الصراع والعنف المتبادل التى انتهت باغتيال التيار الإسلامى للرئيس فى أكتوبر ١٩٨١.

٤ – بدأ صراع وجودى بين النظام السياسى والتيار الإسلامى وتواجدت على الساحة عدة قوى اجتماعية لعبت أدوارها فى الصراع. جماعة العلمانيين التى ضمت الاشتراكيين والليبراليين والقوميين الذين وقفوا فى مواجهة التيار الإسلامى ومحاولتة دفع المجتمع إلى سلفية الماضى. إضافة إلى البرجوازية العليا التى سعت إلى التحالف مع النظام السياسى من ناحية والبرجوازية العالمية من ناحية ثانية لدفع المجتمع فى اتجاه توجهات جديدة. إلى جانب الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا التى رأت مكتسباتها تتآكل وأن رياح النظام السياسى تأتى بما لا تشتهى سفنها، فبدأت الجفوة بينها وبين النظام السياسى، وهى الجفوة التى امتلأت أحيانا بتظاهرات العنف. غير أنها لم تذهب بالعنف إلى نهايته تحت أمل أن يرجع النظام السياسى إلى تأكيد مكاسبها. كانت على الساحة أيضا الجماعة القبطية التى رأت أنها شريكة الوطن وأنها ينبغى أن يكون لها صوت ونصيب فى الكعكة . ثم النظام السياسى – كقوة– الذى رأى فى التيار الإسلامى طرفا يعوق تحقق الاستقرار الاجتماعى، بالإضافة إلى كونه قوة تطرح شرعية بديلة. وأخيراً التيار الإسلامى بصفته قوة تريد أن تؤسس فى مصر ما أسسته قوى إسلامية أخرى فى مجتمعات مجاورة. وبالإضافة إلى هؤلاء جميعا توجد الجماهير التى دخلت الأطر الطبقية، أو التى مازالت تسبح فى الفضاء الطبقى دون أن تستقر داخل حدود معينة، حيث لعب الدين دوراً أساسياً فى تشكيل بناء العواطف لديها، هذه القوة – أى الجماهير – يسعى كل من النظام السياسى والتيار الإسلامى إلى جذبها إلى جواره، فموقفها سوف يحدد أى الأطراف هو الطرف المنتصر.

٥ – فى تحديد مشكلة هذا البحث كان عنف التيار الإسلامى هو المتغير التابع الذى شكلته متغيرات مستقلة أثرت فيه. من هذه المتغيرات الإسلام كبناء

فكرى وكنموذج للحياة له قدرة على التجديد والإحياء الذاتى حينما تختلف الظروف المحيطة مع النموذج المثالى. كذلك التغريب وتغلغل الثقافة الغربية، إضافة إلى فشل عمليات التنمية وفق المنطق الغربى. كذلك لعب التعليم والإعلام دوره إضافة إلى عنف النظام السياسى فى مواجهة التيار الإسلامى.

٦ – حاولت الدراسة استكشاف ثلاثة أبعاد فى المادة الصحفية أولها تصور الصحيفة للتيار الإسلامى، هل هو قوة جاذبة للمجتمع إلى سلفية ماضوية أم أنه قوة تجديد وتطور. ويتمثل البعد الثانى فى محاولة تحديد متغيرات العنف الإسلامى، وما هى العوامل التى دفعت إلى ظهور التيار الإسلامى، كما دفعت إلى تبنيه العنف. ويدور البعد الثالث حول تحديد الاستراتيجية الملائمة للتعامل مع التيار الإسلامى.

٧ – انطلقت الدراسة من إطار نظرى يستند إلى ثمانية متغيرات. منها التغريب وتغلغل ثقافة الغرب التى بدأت بعصر محمد على واستمرت حتى الآن، وإن أخذت صيغا مختلفة. كذلك سعى كل من النظام السياسى والتيار الإسلامى للسيطرة على الآخر وتسخيره لخدمة مصالحه، الأمر الذى دفع إلى الصدام الدائم والمتتابع والمتصاعد بينهما. إضافة إلى ذلك فقد تغير البناء التكوينى للتيار الإسلامى من الإخوان المسلمين كبار السن والذين يعتمدون تأويل النصوص إلى شباب التيار الإسلامى صغار السن، الذين لديهم التزام حرفى بالنصوص. إلى جانب ذلك تغير التحالف والعلاقة بين النظام السياسى والقوى الاجتماعية المتباينة. يضاف إلى ذلك انتشار حالة من الفوضى والفساد وعدم الانضباط فى بعض مراحل التطور السياسى. هذا إلى جانب الدور الذى يلعبه الإعلام فى التبشير بقيم الإباحية والثقافة الاستهلاكية، وكذلك الدور الذى لعبه رجال الدين فى الاستعداء على الآخر الدينى، ذلك غير الجماهير، التى ظلت متأرجحة فى مواقفها إلى جانب التيار الإسلامى تارة والنظام السياسى تارة أخرى، خاصة أن الصراع قد استمر طويلاً.

٨ – اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون الكيفى الذى حاولنا من خلاله التعرف على الأفكار الواردة فى (٣٠١) مادة صحفية اختيرت من ثلاث صحف ممثلة للصحافة المصرية (الأهرام، الشعب، الأهالى) عن الفترة الزمنية من بداية النصف الثانى لعام ١٩٩٢ وحتى نهاية النصف الأول لعام ١٩٩٤. فقد شكلت هذه الفترة ذروة المواجهة بين النظام السياسى والتيار الإسلامى. وقد جمعت المادة بطريقة الحصر الشامل.

٩– بلغ حجم المادة الصحفية التى نشرت فى الصحف الثلاث خلال هذه الفترة المشار إليها نحو (٣٠١) مادة صحفية، منها (١١٥) وحدة نشرت فى جريدة الشعب، (١٠٠) وحدة نشرت فى جريدة الأهرام، (٨٦) وحدة نشرت فى جريدة الأهالى. ويعكس حجم المادة المنشورة على هذا النحو درجة اهتمام الصحيفة بمتابعة شأن التيار الإسلامى.

١٠– بتأمل المقالات التى نشرت فى جريدة الأهرام اتضح لنا أن ٧٧٪ من المادة "مقال" ١٥٪ من المادة " تحقيق " ، ٧٪ من المادة "عمود"، ١٪ من المادة "بحث". وأن ٨٦٪ من الكتاب ذكور فى مقابل ٤٪ إناث. وأن ٨٥٪ من الكتاب مسلمون، ٥٪ أقباط. ٥٥٪ من المادة نشرت فى عام ١٩٩٢، ٤٥٪ من المادة نشرت فى عام ١٩٩٣.

١١– بتأمل المقالات التى نشرت فى جريدة الشعب اتضح لنا أن ٣٥,٦٪ "مقال"، ٣٢,٢٪ من المادة "تقرير" ، ٢٠,٩٪ من المادة "تحقيق". من حيث تاريخ النشر نسبة ٢٨,٧٪ من المادة عام ١٩٩٢، ٥٠,٤ من المادة عام ١٩٩٣، ٢٠,٩٪ من المادة عام ١٩٩٤. وأن غالبية الكتاب ذكور ومسلمين.

١٢– بتأمل المادة المنشورة فى جريدة "الأهالى" من حيث نمطها وجد أن نسبة ٣١,٤٪ "مقال"، ٢٩٪ "عمود"، ١٤٪ "تحقيق" أو "حديث"، ١٤٪ "خبر"، ٧٪ ندوات، ٧٪ "تقارير" . من حيث التوزيع الزمنى للمادة وجد أن ٤٣٪ من المادة نشرت فى عام ١٩٩٢، ٥٥,٨٪ نشرت فى عام ١٩٩٣، ١,٢٪ من

المادة نشرت فى عام ١٩٩٤. وأن نسبة ٧٤,٤٪ من الكتاب ذكور، ٨,١٪ إناث، كما شارك المسلمون والمسيحيون على السواء فى كتابة المادة الصحفية.

الفصل الثانى

تصور الصحافة القومية "الأهرام"

لعنف التيار الإسلامى

تمهيد

تعتبر صحيفة "الأهرام" من أقدم الصحف المصرية على الساحة الثقافية حتى الآن. وهى بحد ذاتها تعد مدرسة تخرج منها عديد من المثقفين والمفكرين اللامعين. ثم هى صحيفة ذائعة الانتشار، إضافة إلى كونها موضع ثقة من الجماهير. وفى المقابل فهى تميل إلى التقيد بالواقعية والموضوعية فى معالجاتها. وتبتعد عادة عن تبنى مواقف متطرفة، وبخاصة فيما يتعلق بظاهرة العنف، وهى وإن كانت قد قدمت تغطية إخبارية لظاهرة العنف والإرهاب فى المجتمع، إلا أنها بنفس القدر قدمت تحليلات علمية رصينة لهذه الظاهرة من زوايا مختلفة. فقد كانت الصحيفة الوحيدة فى مصر التى فتحت "ملفا للعنف والإرهاب" يقدم فيه المثقفون على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية وجهة نظرهم فى هذه المسألة، الأمر الذى ندرك معه أنها قد قدمت معالجة متكاملة لظاهرة العنف والإرهاب.

وتتميز معالجة صحيفة "الأهرام" لظاهرة العنف والإرهاب بثلاث خصائص **الخاصية الأولى** اتساع نطاق التوجهات الأيديولوجية التى تم من خلالها تناول ظاهرة العنف، حيث نجد تنوعاً للمواقف الأيديولوجية قدر تنوع ألوان الطيف. ففى مواجهة المواقف الإسلامية التى تميل إلى انتقاد بعض ممارسات النظام السياسى والدفاع عن التيار الإسلامى، نجد المواقف اليسارية التى ترفض الدين كمرجعية لفهم التفاعل فى كل من الدولة والمجتمع، وتنظر إلى الإسلاميين باعتبارهم جماعات خارجة عن الشرعية.وبين هذين الموقفين المستقطبين هناك مواقف متفاوتة تجمع بين هذين الموقفين إلى جانب أفكار أخرى بنسب متفاوته. فبرغم أن التوجه الأساسى للصحيفة له طبيعته الليبرالية، إلا أنها أفسحت مكانا لكل أصحاب الأقلام بغض النظر عن توجهاتهم وميولهم.

وتتمثل **الخاصية الثانية** فىالنزعة الواقعية، حيث نجد ثمة التزام بالوقائع كما حدثت، فليست هناك مبالغات أملتها التوجهات الأيديولوجية، كما حدثت بالنسبة للصحف الأخرى. وتتبدى هذه النزعة الواقعية فى موضوعية إدراكها

للمتغيرات المسببة للعنف. إذ نجد أن تحديدها للمتغيرات الفاعلة كان تحديداً دقيقاً لها ولأوزانها النسبية. ومن شأن هذا الالتزام بالواقع والنزعة الموضوعية فى التناول أن يفرض على الصحيفة ألا تلجأ كثيراً إلى النقد كما فعلت الصحف الأخرى، التى اتجهت إلى نقد هذا الطرف أو ذاك من أطراف موقف العنف. إضافة إلى اننا نلاحظ عدم المبالغة من قبل كتابات الصحيفة فى أى اتجاه.

وتتصل **الخاصية الثالثة** بالطابع الوسطى للصحيفة. حقيقة أننا قلنا أننا نلاحظ أن هناك تنوعاً أيديولوجيا كبيرا كامنا وراء المادة الصحيفة المتعلقة بالعنف والإرهاب فى صحيفة "الأهرام" إلا أننا إذا تأملنا أغلب هذه الكتابات فسوف نجدها تقع فى منطقة الوسط، إذا افترضنا وجود متصل يمتد بين أقصى اليمين وأقصى اليسار . ومن هنا فنحن إذا قدرنا تنوع المادة الصحفية التى كتبت، فسوف نجد أن أغلبها يعكس موقفا وسطيا إلى حد كبير من كافة الجوانب أو الزوايا.

ومن الطبيعى أن تنعكس الخصائص السابقة على إدراك الصحيفة ومعالجتها لظاهرة العنف والإرهاب من جوانبها المختلفة. حيث يعد تصور الصحيفة لظاهرة العنف والإرهاب والممارسين له المرجعية الأساسية التى تقود إدراك الصحيفة لمختلف الجوانب الأخرى للظاهرة، فهى مثلا تدرك المشاركين فى ممارسات هذه الجماعات باعتبارهم تارة من صغار السن الذين لم يدركوا الأمور بصورة صحيحة بعد، أو أنهم من العناصر المحبطة اجتماعيا، والتى تعيش حالة من الفراغ السياسى والاجتماعى، أو هم من العناصر الذين يواجهون مشكلات اجتماعية كالبطالة وعدم المشاركة . إضافة إلى ذلك، فقد تنظر الصحيفة إليهم باعتبارهم مرضى نفسيون يحتاجون إلى العلاج، وكذلك أصحاب فكر خاطئ يحتاج إلى التصحيح. وهو الأمر الذى نلاحظ معه توازنا بين الحالة التى وصل إليها مرتكبوا العنف، وبين الظروف التى تحتاج إلى التدخل لانتشالهم من هذه الحالة، إذ نلاحظ توازنا بين الاتجاه لإدانتهم، وبين الاتجاه إلى إدانة الظروف التى دفعتهم إلى ذلك. الأمر الذى يعنى أن الصحيفة تميل إلى توزيع مسئولية العنف بين أطراف ثلاثة هم المجتمع، والنظام السياسى، ومرتكبى

العنف أنفسهم.

وفيما يتعلق بإدراك المتغيرات المسببة للعنف نلاحظ من ناحية إلماما بكل الظروف والمتغيرات التى يمكن أن تشارك فى إثارة العنف، بحيث قدمت لنا المادة الصحفية لهذه الصحيفة عددا كبيرا من العوامل أو المتغيرات التى اعتبرتها مسئولة عن تفجر العنف فى المجتمع. وفى إطار هذه المتغيرات أو العوامل فإننا نلاحظ تنوعا لهذه المتغيرات من زوايا عديدة. فهى من ناحية متغيرات تتعلق بالمجتمع كالظروف الاقتصادية التى طال تأثيرها فئات الشباب من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، وبخاصة تلك التى تسكن الأحياء المتخلفة بالحضر أو المناطق المتخلفة كالصعيد. ومن نفس المنطلق المتغيرات التعليمية أو المتغيرات الاجتماعية. وفى هذا الإطار تدرك الصحيفة أن ظروف التحول الاجتماعى التى مر بها المجتمع، والتغيرات الهيكلية التى حدثت فيه أضرت بأوضاع بعض الشرائح الاجتماعية، وبالتحديد الطبقة المتوسطة والدنيا. فقد وجدنا أن دوران عجلة التحول الاجتماعية الاقتصادى لم يكن لصالح هذه الشرائح، إن لم يكن على حساب مصالحها وأوضاعها. وهكذا أفرزت هذه التحولات ظواهر عانت منها هذه الشرائح، وبخاصة أبناءها الشباب، نذكر منها ظواهر البطالة، نقص الدخول، أزمة الإسكان. وهى ظواهر أصبحت ضاغطة على بعض شرائح الشباب فأصابتهم بالإحباط واليأس وضعف الأنتماء، وكلها ظواهر خلقت لديهم عدوانية باتجاه المجتمع. ويمكن القول بأن الانضمام إلى جماعات العنف والإرهاب يعد أحد مظاهر هذه العدوانية.

وترتبط المجموعة الثانية من المتغيرات بالنظام السياسى، وارتباطا بذلك ترصد بعض المقالات الصحفية - على استحياء- تردى الأداء السياسى أو عدم الحسم فى بعض القضايا، إضافة إلى الإشارة المحدودة لبعض مظاهر الفساد. كما تشير إلى انسداد أو ضيق قنوات التغيير فى البناء السياسى، الأمر الذى يحرمه من نتائج تدفق دماء جديدة فى شرايينه. يضاف إلى ذلك تردى مستويات الخدمات بصورة ملحوظة كما فى الصعيد، أو كما فى بعض المناطق العشوائية والمتخلفة فى المدن الكبرى كالقاهرة، أو بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية

كشريحة الشباب، وهو التردى الذى يشير إلى أداء غير كفء وغير فعال لأجهزة النظام السياسى. ولأن أجهزة الأمن تعد جزءا من النظام السياسى، فإن ذلك يعنى أن الأداء الأمنى يحتاج إلى تطوير، بحيث لا يصبح جهازاً لإقلاق العامة بل للحفاظ على أمنهم. كما أنه لا ينبغى أن يكون جهازاً مسلطاً على حرياتهم. بالإضافة إلى ذلك فالدعوة مفتوحة لمؤسسات النظام السياسى، كمجلس الشعب، والحزب الوطنى بل وأحزاب المعارضة للتدخل. حيث أن تدخلها الفعال للمشاركة فى مواجهة هذه الظاهرة لم يتحقق حتى الآن، الأمر الذى جعل المواجهة أمنية ومتسلطة وقهرية بالأساس، وتغيب عنها أية أبعاد سياسية.

بينما تتصل المجموعة الثالثة من العوامل بالأفراد الذين يرتكبون العنف أنفسهم. سواء فيما يتعلق بخصائصهم النفسية أو ظروفهم الاجتماعية على نحو ما أشرنا، أو فيما يتعلق بخطابهم الدينى. حيث تميز هذا الخطاب بالتطرف والغلو والتفسير الحرفى أحيانا لبعض النصوص، وهو الأمر الذى يفرض على الأجهزة المعنية أن تشارك فى المواجهة من خلال توضيح وشرح نصوص الدين الحنيف. وأن تكون المواجهة إيجابية تسعى إلى التفاعل من خلال أرضية مشتركة، وليس من خلال ساحة للتقاتل، وتقديم الرؤى المتباينة التى لا التقاء بينها.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن النظر إلى بعض المتغيرات الخارجية أو العالمية التى قدمتها الصحيفة كمتغيرات مفجرة للعنف، أى باعتبارها مسئولة بقدر ما عما يسمى العنف الإسلامى كموقف الغرب من الإسلام، وإشعال الفتنة بين المسلمين والأقباط، ودعم هذا الطرف أو ذاك. ويمكن القول بأن الغرب قد لعب دورا محوريا فى تأسيس الرؤية الإسلامية الكارهة له. فبرغم أن الظاهرة الإسلامية كانت ظاهرة محلية أو إقليمية، إلا أنه توجس منها شراً، فسعى إلى تدويلها حتى تتوفر لديه شرعية للخوف، ومن ثم شرعية فى القول والرأى، وتبريرا للمواجهة. هذا بالإضافة إلى بعض المتغيرات الإقليمية، التى تدعم هذا الطرف أو ذاك، أو التى تؤجج الصراع لإبراز عدم الاستقرار فى المجتمع، ثم المتغيرات الداخلية، وإن كنا نلاحظ تأكيد الصحيفة على المتغيرات الداخلية

باعتبارها المتغيرات الفاعلة فى مواقف العنف. ومع ذلك فليست المتغيرات الإقليمية أو العالمية سوى مجرد متغيرات مساعدة فقط.

ولقد جاءت استراتيجية المواجهة التى تبنتها الصحيفة متسقة مع إدراك الصحيفة للمتغيرات المولدة للعنف. حيث نجد التأكيد الواضح على أهمية أن تكون هذه الاستراتيجية ذات طبيعة شاملة، ويعنى الشمول تنوع المعالجة، ويعنى أيضا مشاركة كل الفئات. ويعنى كذلك أن تكون استراتيجية مواجهة العنف فعالة فى أى مكان على الخريطة المصرية. كما يعنى الشمول أيضا أن تكون ذات طبيعة علمية من ناحية، وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من ناحية ثانية. ويعنى الشمول -عدا ذلك- أن تكون استراتيجية ممتدة زمانيا، أى مستمرة ودائمة، وليست آنية مؤقتة . كما يعنى الشمول كذلك أن تكون محيطة بالقضية من الناحية الاجتماعية، بحيث تشمل كل الظروف المتردية والمولدة للعنف والإرهاب والتطرف. وهو مانعرض له فى الصفحات التالية تفصيلاً.

أولا: صورة التيار الإسلامى فى الصحافة القومية

حتى يمكن للمادة الصحيفة - التى تعكس تصور الصحافة القومية - أن تحدد عوامل وأسباب نشأة وانتشار التيار الإسلامى، ومن ثم أكثر الاستراتيجيات ملاءمة لمواجهة هذا التيار، فإننا نجدها تطورت تطوراً له طبيعته التلقائية فى الغالب لجماعات التيار الإسلامى، وأيضا للأشخاص الذين يشكلون أعضاء هذه الجماعات. بحيث نجد أن هذه الصورة أو التصور يشكل أساس الخطاب الفكرى لهذه الصحافة، إضافة إلى أنها تشكل الإطار المرجعى لتحديد المتغيرات المسئولة عن نشأة واستمرار التيار الإسلامى أو استراتيجيات المواجهة.

وفى هذا الإطار، فإننا نجد أن المادة الصحفية تؤكد على ثلاثة أنواع من الصفات أو الخصائص فى تحديدها لتصورها عن التيار الإسلامى، وهى مجموعة الخصائص النفسية، إضافة إلى مجموعة الخصائص الاجتماعية، إلى جانب مجموعة الخصائص الفكرية، بحيث تشكل هذه الخصائص فى مجموعها

هذه الصورة. غير أننا قبل أن نعرض لهذه الخصائص نعرض لتعريف التطرف بإعتباره تحديداً للعنف والإرهاب كما تتصوره المادة الصحفية. حيث تعرف المادة الصحفية التطرف بأنه: " موقف مبالغ فيه يقفه إنسان من قضية عامة أو خاصة يتجاوز حدود المألوف والمعقول. وهو نوعان: **الأول،** تطرف عام ساذج هادئ يجيئ نتيجة اندفاع عاطفي تفرضه اتجاهات ذاتية حول أفكار تستثير إعجاب الإنسان أو كراهيته، فيندفع معبراً عن ذلك بآراء أو مواقف متجاوزة حد الاعتدال، ولا يتجاوز هذا التطرف حد الالتزام الذاتي إلى الدعوة إليه أو فرضه على الآخرين ... **والثاني،** تطرف واع هادئ يجيئ نتيجة إدراك ومعاناة فكرية عميقة في قضية دينية أو فكرية يعبر عنها بسلوك أو أقوال تهدف إلى تحقيق أغراض معينة وتوضع لها وسائل خاصة بغية الوصول إلى هذه الأهداف، والوصول إلى فرض هذه الأفكار على مجتمع معين"(١)

ثم تحاول المادة الصحفية تحديد العلاقة بين التطرف من ناحية وبين العنف والإرهاب من ناحية أخرى بتأكيدها " أن الالتزام بفكر متطرف لا يفيد المجتمع إلا بقدر ما يخسر أفراد نافعين له. أما التطرف الحركي والذى يسعى من خلال خطط مرسومة، ودعوة منظمة، وأساليب عنف لفرض أفكاره ومبادئه على المجتمع، هذا النوع من التطرف هو الذى يتحول في الغالب إلى حركة إرهابية. لذلك فإن التطرف الفكرى إذا كان في إطار التزام ذاتي بحت، فهو من قبيل الحرية الشخصية وحرية الرأى والاعتقاد، أما إذا تحول إلى الفعل، أو انتهاج العنف فنحن إذن في هذه الحالة نواجه عنفا بصرف النظر عما يكون وراءه من أفكار. ومواجهة الإرهاب هى عملية دفاع عن النظام الاجتماعى نفسه ضد أساليب عنف منظم يسعى إلى تحقيق أهداف معينة، وهى عملية تتم بالتصدى للعنف باعتباره إرهابا خالصا Pure Terrorism. ومن هنا يجب ألا نخلط بين التطرف والإرهاب، لأن النظام الاجتماعى يواجه العنف المنظم بصرف النظر عما وراءه، سواء كان دينا أو فلسفة فوضوية أو فكراً إلحاديا.

---

١ - أحمد جلال عز الدين، التطرف والإرهاب بين الحقيقة والأسباب، الأهرام في ١٩٩٣/٨/١٦.

فليس كل متطرف إرهابيا، وليس كل إرهابى متطرفا دينيا".[1]

وتحاول المادة الصحفية رسم البروفيل النفسى لشخصية المتطرف عن طريق إبراز بعض خصائصه، باعتبار أن مجموعة الخصائص النفسية هى المجموعة الأولى فى حزمة الخصائص التى تميز شخصية المتطرف. وحول تحديد الخصائص النفسية للمتطرفين تؤكد المادة الصحفية أنه" من الناحية النفسية لوحظ أن الشخص المتطرف يتصف بعدد من الخصائص، نذكر منها فقد البصيرة وعدم القدرة على الاستبصار والابتكار، والجمود والتصلب العقلى والوجدانى، وعدم القدرة على تحمل الغموض، واللجوء إلى سلوك العنف كتعبير عن وجهة النظر الشخصية، وعدم التسامح مع الآراء المخالفة، والتوتر النفسى وما يصاحبه من أزمات".[2] وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية أن "الإرهاب ظاهرة عالمية ومن يؤمن به يعانى فى أغلب الأحوال من أمراض نفسيه"[3]. وما دامت مجموعة الخصائص النفسية كما عرضت لها المادة الصحفية ذات طبيعة سلبية مرضية، تستنتج المادة الصحفية قائلة: "فالمتطرفون ليسوا مجرمين ومعتادى إجرام، بل هم أصحاب فكر خاطئ، ورؤية خاطئة ومشوشة. فالعنف يولد العنف، ونحن نخلق من المتطرفين سفاحين وقتلة بالمعالجة الخاطئة ... ما ذنب المريض فى مرضه، فبدلا من معايرته بأنه مريض، يجب أن نقدم له الدواء حتى لا تظهر مضاعفات المرض. وعلاج المريض فى بداية حالته أسهل كثيراً من معالجته بعد أن تسوء حالته، ويصبح الجنزير والمطواة والمدفع هى أدوات الأسلوب الوحيد للحوار"[4].

وبعد أن تعرض المادة الصحفية للخصائص النفسية للمتطرفين، وهى

١ – المرجع السابق
٢ – مصرى حنورة، أسباب التطرف ومشاعر الاغتراب (ملف التطرف والإرهاب فى فكر المثقفين) (١٤)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/١٥.
٣ – هدى السيد، الإرهاب وجهة نظر أخرى (ملف التطرف والإرهاب فى فكر المثقفين)(٤١) الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٩.
٤ – نبيل لوقا، مقاومة الفكر المتطرف، (ملف التطرف والإرهاب فى فكر المثقفين) (١٣) الأهرام فى ١٩٩٢/٦/١٤.

الخصائص التى نستنتج منها أنهم مرضى يحتاجون إلى العلاج، تتجه المادة الصحفية إلى إبراز بعض خصائصهم الاجتماعية، حيث تذهب تلك المادة إلى القول بأنه: "قد لوحظ أن الشخص المتطرف ينتمى عادة إلى فئات هامشية فى المجتمع، ونسبة كبيرة من هذه الفئة من ذوى الذكاء المرتفع، وأنهم يعانون من غموض المستقبل المهنى، وأن التطرف فى مظاهر ومشاعر التدين جاء كرد فعل لبعض مظاهر الانحلال والتخلى عن القيم والمعايير الدينية والأخلاقية بين قطاعات عريضة من الشباب. كذلك الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء"[١]. وفى موضع آخر تذهب الصحيفة إلى أن "كوادر التطرف والإرهاب عناصر محبطة اجتماعيا واقتصاديا ولا تجد لنفسها قيمة إلا من خلال الإرهاب[٢]. وفى موضع آخر تذكر "أن عناصر التطرف التى برزت فى أحداث العنف الأخيرة كلها عناصر محبطة اجتماعيا فاشلة عمليا، أغلقت دونها أبواب الأمل فى المستقبل، وفى التغيير، تعيش فى فراغ سياسى واجتماعى وتتراكم داخلها مشاعر اليأس والغضب والتمرد، وليس أمامها أسهل من الدين وسيلة للتعويض عن ذلك كله".[٣]

ويعد صغر السن من الخواص الاجتماعية المميزة لأعضاء الجماعات الإسلامية. وفى ذلك تقول المادة الصحفية: " إن معظم من تم ضبطهم فى أحداث العنف صغار لا تتعدى أعمارهم ٢١سنة"[٤]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية: "إن الجيل الجديد فى جماعات الإرهاب يتشكل من عناصر صغيرة السن يتراوح متوسط أعمارها من ١٩-٢٦ سنة، وهى مرحلة يسيطر عليها القلق والتوجس والريبة وعدم التحقق، مما يسهل إمكانية التأثير على الشباب خلالها وتوجيهه نحو العنف"[٥].

---

١ - مصرى حنورة، مرجع سابق.
٢ - أحمد بهجت، آراء حول الفتنة، (صندوق الدنيا)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٠.
٣ - سلامة أحمد سلامة، هذه الفتنة ،(من قريب)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢.
٤ - محمد مبروك، الإرهاب من زاوية نفسية، (رؤية)، الأهرام فى ١٩٩٣/٢/٢٨،
٥ - إبراهيم نافع، وجه الإرهاب القبيح وسقوط الأقنعة، شخصية الإرهابى ... الملامح ... القسمات، الأهرام فى ١٩٩٣/٦/١١.

ولا يقتصر هذا الأمر على الإرهابيين أنفسهم، ولكنه يمتد إلى زوجاتهم اللائى يملن إلى الحياة فى عزلة عن المجتمع الذى يكفرونه. فهن "ينظرن إلى الشبكة على أنها بدعة والمأذون باطل. وكيف أن معظم صغار السن كانوا ضحايا لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وضغوط الأسرة ... وإن كان البعض مازال يعتقد بأن المجتمع كافر ويستحق القتل، ونحن الفئة الوحيدة المسلمة التى تستحق الحياة على هذه الأرض ... أو أنها غير حزينة لقتل زوجها لأنه شهيد، لأنه قتل على يد رجال الشرطة الكافرين وزوجى مسلم[١].

وإلى جانب الخصائص النفسية والاجتماعية التى ترى المادة الصحفية أنها تميز أعضاء التيار الإسلامى، ترى تلك المادة أن هناك مجموعة من الخصائص الفكرية التى تتكامل مع هذه الصفات. إذ نجد أن المادة الصحفية تؤكد منذ البداية على أن: " التطرف فى جوهره ظاهرة فكرية قبل أن يكون ظاهرة سلوكية. والتطرف الذى نعنيه نوع من أنواع السلوك البشرى الذى يقوم على اليقين المطلق، ويرفض المناقشة لأنه يعتقد أن الحقيقة لها وجه واحد، وأن هذا الوجه الواحد (وهذا مكمن الخطر)، واضح أمام المتطرف وحده، وغائب عن سواه، ولذلك فما أسرع أن يلجأ المتطرف إلى استخدام العنف حين يواجه رأيا مخالفا لرأيه، فالاختلاف فى رأيه يعنى الجنوح عن الحقيقة إلى الضلال".[٢] وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على عدم سوائهم بتأكيدها" أن أعضاء الجماعات الإسلامية ليسوا مجرمين بطبيعتهم، بل هم أصحاب فكر خاطئ ومشوش وبعضهم أصحاب أمراض نفسيه"[٣]. وبرغم انحراف هذا الفكر فإنه يحاول أن يقنع الشباب بذاته" فالفكر المنحرف الذى يجمع أدلته من وقائع منسجمة أو متفرقة تقلص من مشروعية الدولة أو المجتمع أو كليهما فى أعين قطاع من الجيل الشاب الذى لم تسنح له فرص حقيقية فى التربية الأخلاقية أو

---

١ - تحقيق : أرامل النقاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٥.
٢ - محمد عنانى، التطرف ظاهرة فكرية، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (١٨)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٢.
٣ - نبيل لوقا، مرجع سابق.

التثقيف السياسى الراقى".[1]

وبعد تقييم الخصائص النفسية والاجتماعية لهذه الجماعات بصورة سلبية من قبل المادة الصحفية للصحافة القومية نجدها تسعى إلى إبراز الطابع السلبى لفكرها الدينى كذلك. حيث تذكر المادة الصحيفة أن من "السمات الرئيسية فى فكر جماعات الإرهاب السياسى والتطرف الدينى أن جماعات الإرهاب لها فهمها الخاص ومعيارها المختلف فى فهم الدين، تريد أن تلتزم به الكافة . ويتلخص هذا الفهم فى التمسك بحرفية النصوص الدينية وحدها، وبالتالى فهم يضيقون على الناس ما هو متسع من رحمة الله تعالى وتيسيره على عباده كما يلاحظ على بعض الجماعات النزوع إلى العزلة والاغتراب"[2]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على نفس المعنى تقريبا، فتذكر "أن حوادث الإرهاب التى قام بها صبية آخر ما يمكن أن يقال عنهم أنهم أصحاب فكر دينى خاطئ، وأن جهلهم وسوء أحوالهم الاجتماعية جعلهم فريسة سهلة. إن الإسلام مظلوم من هؤلاء، لأنهم يحملون عليه، ويسيئون إليه بأفعالهم التى تناقض مبادئه، وتعارض منهجه وتجعلهم فى نظر أعدائه دليل إدانة ظالمة له، ولذلك لابد أن نتعاون من أجل نشر مبادئ الإسلام الحقيقى، وهذه خير وسيلة للقضاء على الإرهاب".[3]

تم تحاول المادة أن تشكك فى فهم الجماعات الإسلامية للنصوص الدينية، وهو الفهم الخاص إلى حد الخطأ. إذ تذكر المادة الصحفية أن مشروعية العنف الموجه للآخر الدينى فى مصر ترجع إلى عدة عوامل بنائية منها صورة الآخر فى النص الدينى، أو على الأرجح فى الصورة التفسيرية التى تروجها سلطة التفسير الوضعى بتحيزاتها ومصالحها وأهدافها، حيث يتحول الآخر إلى شيطان أو شرير، غير متوقع منه سوى العداء أو على الأقل عدم الخير. وتلك

---

١ – محمد السيد سعيد، التغير ومناهضة الإرهاب (مقال رأى) الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٧.

٢ – مصطفى عاصى، السمات الرئيسية فى فكر جماعات الإرهاب السياسى والتطرف الدينى، (مقال)، الأهرام فى١٩٩٣/١/٢٣.

٣ – أحمد طلب، الإسلام المظلوم، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٢١.

التصورات تغذى دوافع العنف الاجتماعية السياسية بقوة فى لحظات التوتر الاجتماعى ... ويزداد الغلو الدينى فى ظل سلطان الثقافة والقيم السلفية التى تتفاعل مع غياب السياسة والفراغ الكبير. فيتم توجيه ذلك للآخر الذى يعاد إنتاج صورته السلبية بما يؤدى إلى تغذية فيضان العنف الدينى والطائفى فى مصر".(١)

ذلك يعنى أن الصورة التى تقدمها المادة الصحفية فى الصحافة القومية ممثلة فى جريدة الأهرام تضم ثلاثة أبعاد أساسية. الأول أنها تدركهم باعتبارهم مجموعة من المضللين، والمرضى النفسيين، إلى جانب أنهم ذوو ظروف اجتماعية محبطة، ويعانون من عدم إشباع حاجاتهم الأساسية. وهو الإدراك الذى يعتبر مقدمة إلى ألا ينظر إليهم المجتمع باعتبارهم منحرفين أو مجرمين يعتدون على أمن واستقرار المجتمع، ومن ثم لابد من تشديد العقاب عليهم، بل باعتبارهم مرضى يحتاجون إلى الرعاية والعناية والعلاج. هذا إلى جانب أن المادة الصحفية تلقى ضمنيا باللوم على الظروف – التى قد يكون النظام السياسى والمجتمع مسئولون عنها– التى سببت هامشيتهم وإحباطاتهم

والثانى، أن الصورة التى تقدمها الصحافة القومية صورة وسطية فى طبيعتها، فلا هى باركت حركتهم وسلوكياتهم، كما فعلت الصحافة اليمينية المتعاطفة، والتى نظرت إليهم باعتبارهم ثواراً يسعون إلى الشهادة دفاعاً عن الآخرين. ولا مثلما فعلت الصحافة اليسارية التى اعتبرتهم مجرمين خارجين على النظام الاجتماعى، وعلى إجماع الأمة، وينبغى معاملتهم بكل قسوة. إذ نجد الصحافة القومية تنظر إليهم – على خلاف ذلك – باعتبارهم قد اعتدوا على استقرار المجتمع. غير أنها تدرك أن اعتداءهم كان وليد توتر وإحباط وهامشية وأمراض نفسية عانوا منها، وفرضتها عليهم ظروف المجتمع. وهنا توزع الصحافة القومية مسئولية هذه المأساة على النظام السياسى وعلى المجتمع وعلى الأفراد من أعضاء التيار الإسلامى. فالكل قد شارك فى هذه المأساة التى هزت

---

١ – نبيل عبد الفتاح، إنتاج الصور السلبية وغياب الآخر، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٣٠) الأهرام فى ١٩٩٢/٧/١١.

استقرار المجتمع.

ويتمثل البعد الثالث فى أن الصحافة القومية لم تناقش بصورة حاسمة الأساس العقيدى للمجتمع، فالإسلام ما يزال دين الدولة، والآخر الدينى له مكانه الرحب فى إطار المجتمع كما تؤكد النصوص الصريحة لوثائق الإسلام، ومن ثم لا تناقش الصحيفة طبيعة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع، ولكنها تركز بالأساس عل الفهم الفكرى الخاطئ للإسلام من قبل أعضاء التيار الإسلامى، فهم فى النهاية مرضى أفكار، وعلاجهم ليس بعقابهم، ولكن بتصحيح الأفكار الخاطئة والمغلوطة التى لديهم.

ثانيا: المتغيرات المسئولة عن ظهور عنف التيار الإسلامى

مثلما قدمت المادة الصحفية تصوراً أو صورة للتيار الإسلامى مستندة على الخصائص النفسية والاجتماعية والفكرية لأعضائه، حاولت المقالات الصحفية أن تعالج المتغيرات الأساسية التى شكلت عوامل أو أسباب للعنف الإسلامى. وفى هذا الإطار فإننا نلاحظ حسبما عبر أحد الباحثين من خلال هذه المادة الصحفية، أن البحث "فى أسباب التطرف ينصب على العوامل التى تفاعلت مع بعضها وتسببت بشكل أو بآخر فى قيام هذه الظاهرة، حيث لا يمكن بحث أسبابها بصورة حسابية تضع السبب وتضع النتيجة أمامه، وإنما هو بحث فى جملة الأسباب داخل عملية تفاعلية معقدة يدور تحركها فى مجال يشمل كل الأسباب فى تفاعلها مع بعضها البعض، ومع الإنسان على ساحة عقله ووجدانه. لذا فإن عرض أسباب هذه الظاهرة لا يقع متسلسلا، وإنما يكون بشكل دائرى يصير فيه العامل سببا لنتيجة ما، وتكون هذه النتيجة سببا لنتائج أخرى، وهكذا تتداخل الأسباب والنتائج فى عملية تفاعل مستمرة.

والبحث فى أسباب الإرهاب هو بحث فى أسباب إحدى صور العنف السياسى الذى قد لا يستند بالضرورة إلى حركة تطرف دينى، وقد يكون فى كثير من الأحيان صورة من صور الغزو من الداخل. والباحثون يدرسون

الإرهاب أو أسباب الفتن خاصة أنه فى عقد الثمانينيات كانت حوالى ٨٠٪ من عمليات الإرهاب على مستوى العالم خلفها أصابع خفية لمخابرات دول أجنبية، كبيرة أو صغيرة على السواء"[١]. غير أنه بغض النظر عن الدور الذى تلعبه الأيدى الخفية الأجنبية، فإن دورها يصبح دائما دور العوامل المساعدة التى تستغل عوامل أو متغيرات داخلية لها فاعليتها. من هنا يصبح من المهم للغاية التعرف على مجموعة المتغيرات التى لعبت بمفردها أو من خلال تفاعلها مع بعضها البعض دوراً فى إبراز ظاهرة العنف فى المجتمع. غير أننا قبل أن نعرض لهذه العوامل أو المتغيرات نؤكد على بعض الملاحظات الأساسية.

وتتمثل **الملاحظة الأولى** فى أننا فصلنا هذه العوامل عن بعضها البعض، وأبرزناها بحسب طبيعتها الغالبة، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم سياسية. وهو وإن كان تجريداً تحليليا، إلا أنه يختلف عن الفاعلية الواقعية لهذه المتغيرات. حيث نجد أن هذه المتغيرات توجد فى حالة من الاختلاط أو الامتزاج مع بعضها البعض. وفى الغالب نجد أن عدداً كبيراً من هذه المتغيرات حاضر فى كل واقعة عنف أو إرهاب، وإن كان وزن فاعلية كل منهما يختلف من واقعة إلى أخرى، مثلما يختلف وزن هذه الفاعلية بين كل متغير وآخر. وبذلك يمكن القول بأن هناك خلفية اجتماعية تظهر من خلالها هذه العوامل وتتفاعل وتتداخل لتؤدى دورها كإطار مسبب لأحداث العنف والإرهاب ومفسر لها كذلك.

وتشير **الملاحظة الثانية** إلى الكم الهائل من العوامل والمتغيرات التى رصدتها المادة الصحفية باعتبارها مولدة أو مفجرة للعنف. ويرجع هذا الكم الهائل من العوامل لطبيعة التوجه الأيديولوجى للصحافة القومية. فمساحة النطاق الأيديولوجى الذى تعمل فى إطاره هذه الصحافة واسع للغاية، أو هو أشبه ما يكون بالمتصل على أحد أقطابه توجد الأقلام ذات التوجه الأيديولوجى الإسلامى، وعلى القطب المقابل تقف الأقلام ذات التوجه الأيديولوجى اليسارى، وبين القطبين نطاق كبير تتداخل فيه وتتابع ألوان الطيف الأيديولوجية. ولأن

---

١ - أحمد جلال عز الدين، مرجع سابق.

الانسان والمفكر يتأمل الواقع ومتغيراته من وجهة نظر أيديولوجية محددة، فإنه من المنطقى أن ينعكس التنوع الأيديولوجى الهائل على عملية انتقاء عدد كبير من العوامل أو المتغيرات باعتبارها المسئولة عن العنف أو التطرف أو المسببة له.

وتتصل **الملاحظة الثالثة** باختلاف الصحافة القومية عن الصحافة الحزبية من حيث التزامها بالحقيقة الواقعية التى يمكن أن تصبح موضوعاً للمادة الصحيفة. فبرغم النطاق الأيديولوجى الهائل الذى يوجه العمل الصحفى فى إطار الصحافة القومية، إلا أننا نلاحظ أنه يلتزم بالواقع أساسا. حيث تعمل الصحافة القومية على أن تكون أمينة مع الواقعة أكثر من أمانتها مع وجهة النظر الأيديولوجية التى تدرك من خلالها الواقعة. فهى صحافة تحاول رصد ما يحدث بالواقع بموضوعية وواقعية وهدوء ووسطية، فإن حدث شطط أو انحراف من بعض كتابها، فالرقابة الداخلية قادرة على رد هذا الشطط إلى نطاق التعبير الذى تلتزم الصحيفة به. على خلاف ذلك نجد أن الصحافة الحزبية تستخدم الوقائع لتأكيد برهنة تمليها عليها أيديولوجيتها. ومن ثم فإن الالتزام بالتوجه الأيديولوجى قد يجعلها تنتقى حقائق لإبرازها على حساب إهمال حقائق أخرى أوإغفالها. أو هى تبرز الواقعة بصورة معينة – وأحيانا محرفة – لتلعب دورها فى برهنة تريدها أن تنتهى إلى نتيجة محددة.

وتشير **الملاحظ الرابعة** إلى أن المتغيرات التى تبرزها الصحافة القومية تختلف من حيث طبيعة التشخيص الأكاديمى لها، فأحيانا نجدها متغيرات ذات طبيعة بنائية، بينما نجدها فى أحيان أخرى ذات طبيعة اجتماعية، أو هى متغيرات فردية بالأساس. احيانا نجدها متغيرات ذات طبيعة معاصرة، بينما تارة أخرى نجد أنها متغيرات ذات أبعاد تاريخية قاصية. أحيانا تلعب هذه المتغيرات دورها على ساحة المجتمع بكامله وأحيانا أخرى تقتصر فاعليتها على مناطق أو أحياء بعينها، ولعل هذا التنوع فى التشخيص الأكاديمى لهذه المتغيرات يعكس من ناحية النطاق الواسع الذى تتحرك فى إطاره الصحافة القومية، ومن ناحية أخرى يعكس التزام هذه الصحافة بالواقع مهما اتسعت مساحته.

واستناداً إلى ذلك نعرض لمتغيرات الإرهاب أو العنف كما تجلت فى مادة الصحافة القومية، وسوف نعرض لهذه المتغيرات بحسب الوزن النسبى لفاعليتها فيما يلى :

١ – دور المتغيرات الاقتصادية فى العنف والإرهاب.

تعد المتغيرات الاقتصادية من المتغيرات الفاعلة فى نشأة واستمرار حالة العنف والإرهاب التى تقوم بها جماعات التيار الإسلامى. حيث تلعب المتغيرات الاقتصادية دورها فى هذا الصدد من جوانب كثيرة. فهى من ناحية قد تضيق الخناق على بعض الشرائح الاجتماعية فتحرمها من إشباع حاجاتها الأساسية، الأمر الذى يدفعها – انتقاما– إلى الانضمام إلى جماعات التيار الإسلامى التى تقدم لها بدورها الحياة فى ظل عالم يتميز بتقشفه الاقتصادى، الأمر الذى يدعم إحساسها بالحرمان. أو أنها تهرب إلى هذه الجماعات لأن هذه الأخيرة تقدم لها إشباعاً لبعض حاجاتها الأساسية التى عجز المجتمع عن إشباعها فعلاً، الأمر الذى يعنى أن المتغيرات أو العوامل الاقتصادية تعد من العوامل الضاغطة نحو التحاق الشباب بجماعات العنف والإرهاب.

ارتباطا بذلك نجد أن المادة الصحفية تؤكد عموماً على ارتباط الظروف الاقتصادية بهذه الظاهرة، حيث نجدها تؤكد فى بعض المواضع على أن "للتطرف أسبابا كثيرة اجتماعية واقتصادية وعالمية".[١] وفى موضع آخر تذهب المادة الصحفية مؤكدة أن "مشكلة الإرهاب فى مصر لا يوجد إجماع على أنها ظاهرة أمنية بالدرجة الأولى، ولكن لها عدة جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية"[٢]. وفى موضع ثالث تؤكد أن "التطرف والإرهاب ليس من طبيعة الإنسان أو الشعوب عامة والشعب المصرى خاصة، بل الإرهاب ظاهرة

---

١ – محمد سعيد العشماوى، الدين رفق، (ملف قضايا الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٣)، الأهرام، فى ١٩٩٣/٥/٢٥.

٢ – حمدى السيد، مرجع سابق.

مرضية لها أسباب متعددة أهمها الأوضاع الاقتصادية والأخلاقية المتردية"[١]. وفى موضع آخر تعدد المادة الصحفية أسباب العنف والإرهاب فتذكر من بين هذه الأسباب: "الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية (مشاكل البطالة والإسكان) "[٢]. وفى موضع آخر تذكر أن من بين أسباب الاضطرابات" الأسباب الاقتصادية (البطالة) (التضخم) (الإسكان) ...الخ. وكذلك الشعور بعدم العدالة".[٣] وفى موضع تال تذكر المادة الصحفية أن "ظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة اقتصاديا وسياسياً وفكريا"[٤]. وفى تحقيق عن مشاركة الصغار فى جماعات العنف والإرهاب تشير المادة الصحفية إلى "اشتراك عدد من الأطفال فى عمليات إرهابية، ويرى التحقيق أن الأسباب وراء ذلك قد ترجع إلى حدوث عملية غسيل مخ لبعضهم، كما أن ظروفهم الأسرية والاقتصادية غير طبيعية، وتلجأ عناصر الإرهاب عادة لاستثمار هذه الظروف".[٥]

ذلك يعنى أننا نجد منذ الوهلة الأولى تأكيداً متكرراً من المادة الصحيفة على العوامل أو المتغيرات الاقتصادية باعتبارها السبب فى اتجاه بعض الأفراد إلى الانضمام إلى جماعات العنف والإرهاب. وإذا كانت العوامل الاقتصادية من بين مجموعة العوامل الأخرى، إلا أنه من الملاحظ أنها أكثر فاعلية فى هذا الإطار. وإذا كانت هناك بعض الآراء التى ترفض التفسير بالعوامل الاقتصادية زاعمة أن ذلك يعبر عن نزعة ماركسية ساذجة، حيث تؤكد المادة الصحفية على ذلك بقولها "ببساطة لا أتفق مع ذلك الفريق من مثقفينا الذين اكتفوا بإرجاع

---

١ – محمد شوقى الفنجرى، الإرهاب والتطرف .. وجوهر الحل الإسلامى، (ملف قضايا الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٣٧)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٢٢.

٢ – حسام عمرو، لاداعى لاستخدام شماعة التطرف والفتنة الطائفية، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٤٠) الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٢٨.

٣ – أحمد عبد المعطى حجازى، هذا الإرهاب الأسود من أين، وإلى أين، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٢.

٤ – محمد رضا محرم، رؤية استراتيجية فى مواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٧/٢١.

٥ – ناقد، أنواع الخطاب المسئولة عن التطرف والإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٢/١٢.

ظاهرة التطرف والإرهاب المرتبط به فى مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة إلى ما وصفوه بالأزمة الاقتصادية. إن هذا التفسير لا يمكن وصفه بأقل من أنه تفسير (تبسيطى) يفضل أن يمسك بالظاهرة الخطيرة من أقرب جوانبها وأكثرها شيوعاً أو سهولة، وهذا التفسير بالمناسبة هو التفسير (الماركسى اللينينى) المخل"[1]. بيد أنه برغم هذا الاعتراض على التأكيد على أهمية وفاعلية العوامل الاقتصادية فى ظاهرة العنف والإرهاب، فإنه اعتراض لا يخل بالصورة العامة التى تتجه إليها الصحفية، والتى تحاول إبراز العوامل الاقتصادية باعتبارها عوامل فعالة وفاعلة فى الموقف.

بعد ذلك تسعى المادة الصحفية إلى إبراز كيف تعمل الظروف الاقتصادية على إشعال جذوة الإرهاب والعنف، فتؤكد بداية على أن ارتباط الظروف الاقتصادية بالعنف له سوابقه التاريخية، حيث تذكر المادة الصحفية "أن من أبرز سمات التاريخ الإسلامى من وقت محمد (صلعم) وحتى يومنا هذا، هو أن الحركات الثورية التى ظهرت فى دار الإسلام أثارتها دواع إقتصادية، واتخذت بالتالى طابعاً سياسيا. إلى جانب أن كل منها قد ارتبط منذ بدايتها ارتباطا وثيقا بفكر دينى. لذلك كان تعبير المسلمين فى العادة عن مناهضتهم لهذا النظام أو ذاك أو مناصرتهم له هو تعبير دينى بصورة سياسية". ثم تذكر المادة الصحفية أن هذه الحركات الدينية تظهر عادة فى بعض الفترات من تاريخ المجتمعات: "حيث تظهر فى بعض المجتمعات التى تمر بهزات عنيفة أو تطورات ضخمة ملاحقة جماعات دينية إنعزالية تميل إلى إغلاق الأبواب على نفسها فى إطار عالم خاص بها خشية التأثر بالبيئة المحيطة. ظهر ذلك فى إطار اليهودية، وفى اطار المسيحية (جماعات شهود يهوه) وفى الإسلام، وكان أحدث مثال لها التكفير والهجرة.[2]

وفى أعقاب الكشف عن هذا الارتباط التاريخى تحاول المادة الصحفية التأكيد على بعض الأبعاد الاقتصادية المباشرة ذات الصلة بنمو العنف

---

١ – ناقد، مرجع سابق.

٢ – حسين أحمد أمين، الشباب وأزمة التطرف، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٣٠

والإرهاب، فتذكر أن من بين هذه العوامل "أن سياسة التكيف الهيكلى التى تتبعها الحكومة سوف تؤدى إلى تفشى مشاكل الفقر والبطالة واحتمال زيادة موجة العنف"[1]. وذلك باعتبار أن سياسات التحول من المشروع العام إلى المشروع الخاص سوف تكون لها وطأتها على بعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية، الأمر الذى يخلق بينها وبين المجتمع، أو بالأصح بينها وبين النظام السياسى تناقضا، يكون من نتيجته اتجاه بعض أعضائها للالتحاق بجماعات التيار الإسلامى، إما رفضا للمجتمع والنظام السياسى أو سعيا لإشباع حاجاتها فى إطار هذه الجماعات. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية تأثيراً سلبيا آخر للظروف الاقتصادية حينما تشير إلى "غياب العدالة فى توزيع الدخول والمكاسب والتضحيات والمسئوليات، كما تغيب العدالة حينما تحل السطحية والإهمال والفهلوة والطفيلية محل القيم الحقيقية للعمل بشرف وأمانة وإتقان"[2]. وهو ما يعنى أن الطابع السلبى لبعض الظروف الاقتصادية قد يساعد على نشأة ظواهر اجتماعية وقيمية ذات طبيعة سلبية كذلك.

بالإضافة إلى ذلك تتعرض المادة الصحفية للعلاقة بين الظروف الاقتصادية والتطرف، فتشير إلى أنه قد "عانت مصر وما تزال تعانى من أزمة اقتصادية ساعدت على تنامى التطرف والعنف الدينى، إنتشار البطالة وتدهور الخدمات، حيث يرتبط التطرف فى الفقر بالتطرف فى الفكر. وتدل الدراسات الاجتماعية على أن الغالبية العظمى من الشباب أعضاء تلك الجماعات من الطبقات الدنيا والمتوسطة، ومن المناطق الأكثر حرمانا مثل الريف، وبخاصة فى الوجه القبلى والأحياء الشعبية الفقيرة الذين يعانون من البطالة وانخفاض الدخل والعجز عن توفير متطلبات الحياة. كذلك الخلل الذى طرأ على نظامنا الاقتصادى ونتجت عنه الأزمة التى تتمثل فى إهدار الثروة والموارد وعدم

---

١ - مصطفى كامل السيد، الإرهاب وقضايا تنتظر الحسم، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٧٥)، الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٢١.

٢ - سعد المغربى، عوامل مهيئة للعنف والإرهاب (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٧٦) الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٢٢.

استثمارها وتراجع القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة المستوعبة للعمالة المتزايدة بفعل التزايد السكانى"[1]. وهو ما يعنى أن الأزمة الاقتصادية سببت حرمانا لدى شرائح اجتماعية عديدة. ومن شأن هذه الحرمانات أن تؤثر على علاقتها بالمجتمع من ناحية، وبجماعات التيار الإسلامى من ناحية ثانية.

يؤكد ذلك تأكيد المادة الصحفية كذلك على أنه قد "لعبت الاعتبارات الاقتصادية دوراً هاما فى اندلاع العنف، وإلا فكيف نفسر وقوعها فى أفقر أجزاء ريف مصر ومدنها؟ كيف نفسر وقوعها فى الصعيد وليس فى الدلتا. كيف نفسر وقوعها فى ديروط أفقر مراكز أسيوط الاثنى عشر وأقلها دخلاً. وكيف نفسر الانفجارات المشابهة فى حى الزاوية الحمراء بالقاهرة والجيزة. بالطبع هناك ظروف محلية أخرى التحمت مع الوضع الاقتصادى الاجتماعى البائس فأدت إلى هذه الانفجارات، لكننا نخطئ تماما إذا لم ندرك أن هذا الوضع البائس هو الوقود الحقيقى للانفجارات المتتالية فى ريف مصر ومدنها، وليست القضية هى مجرد البطالة - على أهميتها- وإنما هى مجمل الوضع الاجتماعى الاقتصادى بما فى ذلك البطالة والغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الأساسية أو انعدامها مثل خدمات: التعليم، والصحة، ومياه الشرب، والرى، والمجارى ...الخ. فى مثل هذه الأوضاع بالغة السوء تبدو الجماعات الإسلامية المحلية وكأنها البديل"[2] الذى قد ينتشل البشر من معاناتهم ووهدتهم.

وتذكر الصحيفة على أنه مما يزيد النار اشتعالاً أنه إضافة إلى هذا الفقر الفائض الذى تعانى منه قطاعات عديدة فى المجتمع هناك "ارتفاع الأسعار وعدم اهتمام المسئولين بفئة الشباب"[3]، بإعتبارهم الفئة الأكثر معاناة من هذه الحرمانات. حيث تجعل كل هذه الظروف الاقتصادية المتردية الحياة صعبة على

---

١ - سمير نعيم أحمد، الجذور الاجتماعية للتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (١١)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٩.

٢ - عبد العظيم أنيس، انفجارات فى الريف ومسئولية الحكومة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٢٧)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٣.

٣ - طارق اسماعيل، الإرهابيون خارجون عن تعاليم الدين ويهددون أمن المجتمع، (بحث ميدانى)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٣.

البشر الأمر الذى يدفعهم إلى الخروج على هذه الحياة وربما رفضها. وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى "أن حياة أغلبية أفراد المجتمعات الإسلامية هى من القسوة والشظف وإنعدام البهجة بحيث تجعلها تستخف بالموت (ليس لديها شئ لتفقده). وفى هذا الصدد يمكن أن نتصور عدم قلة جدوى لجوء السلطات للعنف فى سبيل استئصال التيارات الدينية بالمقارنة بسعى جاد من جانبها من أجل علاج الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التى تقف خلف هذه التيارات"[١]. وهو ما يعنى أن الجماهير تتجه إلى الرفض لكونها تعيش حالة أشبه ما يكون بحالة الإفقار، حالة أشبه ما يكون بالحالة السابقة على تمرد وثورة البروليتاريا الماركسية.

وما دامت الظروف على هذا النحو من البؤس بالنسبة لأفراد بعض الشرائح والفئات الاجتماعية، فإن تدمير المجتمع لايسبب لها خسارة لأنه ليس لها فيه "ناقة ولا جمل"، ومن ثم- حسبما تذهب المادة الصحفية- "تحاول جماعات الإرهاب بين الحين والحين أن تعلن عن وجودها بأحد الأعمال اليائسة. والإرهاب فى حركته حدد لنفسه هدفين فى المرحلة الراهنة، وهما هدفان أصبحا واضحين جداً لكل ذى عين بصيرة . الهدف الأول هو زعزعة الاستقرار عن طريق الاستخدام العشوائى للعنف، والهدف الثانى، هو ضرب الاقتصاد الوطنى عن طريق تخريب قطاع من أهم قطاعاته وهو قطاع السياحة تحت دعاوى دينية زائفة"[٢]. الأمر الذى يعنى فى النهاية أن العوامل الاقتصادية لها دورها البارز فى أحداث العنف والإرهاب، وهو الأمر الذى يفرض أخذها فى الاعتبار حين الاتجاه إلى تبنى أية إستراتيجية للمواجهة.

٢ - دور المتغيرات الاجتماعية فى العنف.

مثلما أن هناك متغيرات اقتصادية مسئولة عن نمو العنف والإرهاب، هناك متغيرات اجتماعية لها نفس الفاعلية كذلك. حيث نعنى بالمتغيرات

---

١ - حسين أحمد أمين، مرجع سابق.

٢ - الأهرام، المواجهة الحاسمة مع الإرهاب، (رأى الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٢.

الاجتماعية مجموعة الظروف التى أسست قطيعة بين الفرد والمجتمع، وهى الظروف التى قد تظهر على أى جانب من جوانب البناء الاجتماعى. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى "قيام جماعات الإرهاب باستغلال الظروف النفسية الصعبة التى يمر بها هؤلاء الشباب الصغار فى تكوين رؤية رافضة ومتمردة على المجتمع. فيقوم قادة الإرهاب بتدريب الشباب على كراهية المجتمع ورموزه بهدف تطويعهم واستغلال طاقة التمرد ونفسية الحقد فيهم بعد تطويرها من خلال التدمير والاغتيالات ... إن هذه الملامح لشخصية الإرهابى تشير إلى أن هناك تغيرات ما لابد أن نعترف بوجودها فى بنائنا الاجتماعى ومؤسساتنا العامة، تحتاج إلى المعالجة لسد منابع التطرف وتعقب فلوله"[1]. وهو ما يعنى أن الظروف الاجتماعية والنفسية الصعبة هى نقطة انطلاق القطيعة بين ابناء بعض الشرائح الاجتماعية وبين المجتمع.

ويعتبر الإحباط الاجتماعى الذى يواجهه الإنسان فى المجتمع أحد العوامل الأساسية التى قد تدفع الفرد للاقتراب من هذه الجماعات، وفى هذا الإطار تذكر المادة الصحفية "أن عناصر التطرف التى برزت فى أحداث العنف الأخيرة كلها عناصر محبطة اجتماعياً فاشلة عمليا، أغلقت دونها أبواب الأمل فى المستقبل وفى التغيير، تعيش فى فراغ سياسى واجتماعى، وتتراكم داخلها مشاعر اليأس والغضب والتمرد وليس أمامها أسهل من الدين وسيلة للتعويض عن ذلك كله ... وهذه العناصر لا تجد حلا لمشاكلها الحقيقية لدى الهيئات والجهات الحكومية، بل تجد مطاردة وحصاراً ونبذا يوسع الفجوة بينها وبين المجتمع"[2]، وهو ما يعنى أن اتجاه بعض الأفراد إلى الارتباط بجماعات العنف والإرهاب قد يرجع بالأساس إلى إحساس بعض الأفراد بنوع من الغبن الاجتماعى.

وتشكل الظروف الأسرية التى ينشأ فى نطاقها الفرد أحد المتغيرات الاجتماعية التى قد تدفع ببعض الشباب للاقتراب من هذه الجماعات، وفيما

---

١ - ابراهيم نافع، مع من نتحاور، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٦.
٢ - سلامة أحمد سلامة، مرجع سابق.

يتعلق بالظروف الأسرية تذكر المادة الصحفية أن هناك علاقة بين الأسرة التى تعيش حالة الأزمة، وبين اتجاه بعض أفرادها إلى التطرف، ثم تذكر المادة الصحفية أن من مظاهر الأزمة الأسرية" التنشئة غير السليمة داخل الأسرة، تسلط الأب فى مواجهة الأبناء، الآثار السلبية للهجرة، غياب الأب أو الأم عن المنزل"[1]. ذلك بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المتعسرة التى يعيش فى إطارها عديد من الأسر بطبيعة الحال. وفى هذا الصدد تركز المادة الصحفية " على موضوع البيئة والتربية والعوامل النفسية التى تهيئ للعنف والإرهاب ... إن المناخ النفسى بالنسبة لنمو الشخصية وإزدهارها أشبه ببذرة النبات التى تحتاج إلى تربة صالحة لكى تنمو وتثمر، بينما تذبل وتموت فى التربة السيئة، والمناخ الردئ. ومن أهم العوامل المهيئة لانحراف السلوك بما فى ذلك العدوان والعنف ... نذكر البطالة، وافتقاد المأوى، وافتقاد القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية والنفسية جميعها، وهى العوامل التى تهدد مشاعر الأمن لدى الإنسان، وتستثير لديه نزعات عدوانية".[2]

وقد تتسع معاناة الفرد فى الأسرة لتشمل معاناة من المجتمع باعتباره الأسرة الأكبر، حيث قد يتخاصم الإنسان مع المجتمع. ومن ثم يتجه إلى جماعات العنف والإرهاب" إذا فقد الإنسان إحساسه بالقيم والاحترام، وإذا عومل كما تعامل الأشياء أو الحيوانات، ازداد سلوكه العدوانى". ويرتبط بذلك: "غياب الحرية فى التعبير عن حاجات الانسان وإتجاهاته وآرائه"[3]، بحيث نجد أن هذه الظروف فى مجموعها من شأنها أن توهن ارتباطات الفرد بالمجتمع. وإذا كان الفرد لا يستطيع الحياة فى حالة من الفراغ الاجتماعى، ومن ثم تصبح جماعات العنف والإرهاب هى مجتمعه الجديد الذى يتخلص فى إطاره من كل مشاعره السابقة.

---

١ – سمير نعيم أحمد، الجذور الاجتماعية للتطرف، (٢) (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (١٢)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/١٠.
٢ – سعد المغربى، مرجع سابق.
٣ – نفس المرجع السابق.

وتعتبر المتغيرات الطبقية من المتغيرات الفاعلة فى هذا الإطار كذلك. وإذا كانت التحولات الاجتماعية الاقتصادية التى وقعت فى المجتمع المصرى منذ إعلان سياسات الانفتاح الاقتصادى قد أدت إلى حدوث نتائج وآثار، فإن من بين ذلك أنها أفادت بعض الطبقات كالبرجوازية العليا وأعلى الطبقة الوسطى. إلا أنها أضرت فى نفس الوقت بالطبقات الدنيا، أو الشرائح الأدنى من الطبقة المتوسطة، الأمر الذى دفع بأبناء هذه الشرائح الطبقية إلى أن يشكلا المنابع الحقيقية لعضوية جماعات العنف والإرهاب. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية الى: "تهافت الآلاف من الشباب المصرى وأفراد الطبقة البرجوازية الصغيرة للانضمام لتلك الجماعات نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى أضرت بأوضاعهم"[١]. ولم تتوقف الأضرار على حدود الطبقة المتوسطة التى جردت من غالبية مكاسبها التى منحها إياها النظام الاشتراكى السابق الذى سيطر خلال فترتى الخمسينيات والستينيات، فإن الأضرار قد اتسعت لتشمل الطبقة الدنيا كذلك. وفى هذا الإطار تذكر المادة الصحفية أن "العنف استجابة سلوكية ناجمة عن الشعور بالاغتراب السياسى خاصة بين أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع. ويزداد هذا العنف مع إزدياد شعور أبناء هذه الطبقة بالاحباط المستمر فى حياتهم اليومية نتيجة هذا الحرمان الاجتماعى. هذه الإحباطات اليومية والمستمرة تولد العنف وتصبح مصدر تهديد خطير لا للنظام السياسى وحده، بل للمجتمع بأسره. لأن الشعور بالإحباط والغرق إذا انتشر وعم بين أبناء الطبقات الدنيا والمتوسطة، لن يعود العنف مقصوراً على أبناء الطبقات المطحونة، بل سوف تتسع رقعته ويزداد مؤيدوه".[٢]

ويعتبر الفساد من الظواهر الاجتماعية التى لها علاقة بانتشار ظواهر العنف والإرهاب فى المجتمع. وفى هذا الصدد تميل المادة الصحفية إلى الربط بينها باعتبار أن نتائج فعلها واحدة تتمثل فى انهيار المجتمع وسقوطه. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى أن "كلا من العنف والفساد يخدم بعضه بعضا

١ – حسين أحمد أمين، مرجع سابق

٢ – محمود الزيادى، الاغتراب والعنف، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/١٨.

ويساند كل منهما الآخر، لأن أهدافهما مشتركة حتى لو كانت وسائلها مختلفة. إذ يوجد اتفاق ضمنى واضح بينهما يقول إن هذه هى اللحظة التاريخية المناسبة للانقضاض على الدولة والهجوم على المجتمع لسلبه قوته وتبديد طاقاته، سواء كان الأمر يتعلق بسلب قوته السياسية أو الاقتصادية أو هما معاً. ثمة اتفاق يؤكد أن حالة من اليأس والإحباط تسود بين الناس فى الشارع، فإذا بها واجمة مستسلمة كأنها راضية بما يجرى من منظمات الإرهاب ومافيا الفساد، فى هذا الإطار يدب اليأس من الإصلاح، وتسود الاستسلامية للسقوط، يسهل كسر ظهر المجتمع واختراق خلاياه ومؤسساته، ومن ثم الاستيلاء على مركز قوته وإسقاط شرعيته، نظامه وقانونه. أليس هذا بالضبط ما يراه تحالف الفساد مع الإرهاب. ومن ثم يعملا سويا لتحقيقه كل بطريقته وأسلوبه. وبقدر ما يساعد تصاعد الإرهاب الفساد على الإسراع فى توحشه والتزيد فى سلبه ونهبه، فإن سرعة إيقاع الفساد وزيادة انتشاره يؤيد مبررات الإرهاب وحجج الإرهابيين فى ضرورة الانقضاض على هذا المجتمع الفاسد اللاهى للقضاء عليه وتدميره نهائيا، وهذا هو بالضبط جوهر ذلك التحالف الشيطانى بين الوحشين الكاسرين".[1]

وبعد إبراز هذه العلاقة التى تتضمن دعما متبادلاً بين الفساد والإرهاب تذهب المادة الصحفية إلى أن ذلك من شأنه أن يؤثر على انتماء الفرد لمجتمعه . وهنا نلاحظ محاولة الربط مرة أخرى بين شيوع التطرف وبين غياب الانتماء، حيث ترى المادة الصحفية أن هناك ارتباطا بين "شيوع التطرف وظاهرة غياب الانتماء. وترى أنه إذا مال ميزان العدالة تأثر الانتماء. يحدث نفس الأمر حينما تتفشى الوساطة والمحسوبية، أو حين يجمع الناس على وجود خطأ ما ولا تتحرك السلطة لسنوات طويلة لإصلاحه، فيؤدى كل ذلك إلى فقدان الانتماء ... يضاف إلى ذلك أن عدم توفر القدوة الصالحة التى يقتدى بها الشباب له تأثيره عليهم. حيث يبدأ ذلك برب الأسرة مروراً بالمدرس، والرئيس فى العمل، وحتى

---

١ - صلاح الدين حافظ، تحالف الإرهاب والفساد، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٧/٧

القيادة السياسية"[1]. وهو ما يعنى أنه إذا كانت الظروف الاقتصادية الصعبة تؤثر على عدم إشباع الإنسان لحاجاته الأساسية، فإن الظروف الاجتماعية، كالفساد والمحسوبية تجعل الفرد يدرك أن سياق المجتمع هو سياق معاد له، وعليه أن يبحث عن سياق آخر عله يوفر له إشباعاً لحاجاته الأساسية، أو على الأقل يساعده فى الانتقام من المجتمع الذى سبب حرمانه والاعتداء عليه.

ويعتبر إهمال أوضاع الشباب أنفسهم من العوامل التى قد تدفع به أيضا إلى التطرف والانحراف. ذلك لأن لدى الشباب حاجات معنوية ينبغى أن تشبع بنفس قدر الالحاح الذى للحاجات المادية البيولوجية. حيث يؤدى عدم إشباعها إلى دفع الشباب إلى البحث عن إشباع فى مكان آخر. وعلى سبيل المثال نلاحظ "فى بؤر التطرف مثل الزاوية الحمراء وعين شمس وإمبابة وديروط أن مراكز الشباب بها هزيلة وليس بها معدات أو أجهزة ... وأن كل مركز واحد منها يخدم نصف مليون شاب"[2]. وهو ما يعنى فى مجمله أنه إلى جانب المصاعب الاقتصادية التى تعانى منها بعض الشرائح الاجتماعية وفئة الشباب، فإننا نجد أن انتشار الفساد، وسد سبيل إشباع الحاجات أمام الشباب، وعدم مساعدته فى قضاء وقت فراغه بصورة مفيدة، كل ذلك من الممكن أن يشكل ظروفا ضاغطة تدفع بالشباب إلى الانحراف عن المجتمع أو الصراع معه من خلال تنظيمات العنف والإرهاب.

٣ – دور المتغيرات السياسية والأمنية فى انتشار العنف.

لا شك أن المتغيرات السياسية والأمنية تعتبر من الجوانب الأكثر بروزاً فى هذه المرحلة فى مواجهة حوادث العنف والإرهاب، وذلك لاعتبارات عديدة. من هذه الاعتبارات أننا نجد أن النظام السياسى هو طرف أساسى فى التفاعل والصراع مع جماعات التيار الإسلامى، حيث يسعى كل من النظام السياسى والتيار الإسلامى إلى القضاء على الطرف الآخر. ومن ثم فمثلما يخطط النظام

---

١ – محمد رجب، لماذا اهتزت القيم، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٣٣)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/١٥.

٢ – الأهرام، أندية التطرف، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٢/١.

السياسي ويؤسس استراتيجياته للقضاء على التيار الإسلامى، فإن التيار الإسلامى بدوره يسعى إلى إجهاد النظام السياسى واستنفاذ طاقاته، حت يتساقط ليحل محله نظام سياسى إسلامى جديد. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الجهاز الأمنى يعتبر وسيلة الدولة فى تعقب التيار الإسلامى بهدف القضاء عليه. وإذا كان الجهاز الأمنى يؤدى هذه الوظيفة حفاظا على النظام السياسى وحراسة له أو دفاعا عنه، فإنه بمرور الوقت أصبح للجهاز الأمنى ثأر متبادل مع التيار الإسلامى، بحيث أصبحت له أهدافه الأخرى إلى جانب أهدافه فى خدمه النظام السياسى أثناء مواجهته الحادة مع التيار الإسلامى. ومن ثم فبعد أن كان دور النظام السياسى يتمثل فى السعى نحو القضاء على التيار الإسلامى، أصبح بممارساته وسلوكياته عاملا من عوامل تطور وانتشار فاعلية التيار الإسلامى.

وحتى نفهم دور النظام السياسى فى هذا الإطار، فإنه من الضرورى أن نستكشف حجم الفاعلية التى أصبحت للتيار الإسلامى فى الفترة الأخيرة، حتى يمكن أن نقيم على أساسها أداء النظام السياسى والأجهزة الأمنية، بحيث تحول هذا الأداء فى بعض الفترات إلى كونه أصبح عاملاً من عوامل نمو هذا التيار. ومما يشير إلى فاعلية التيار الإسلامى تزايد حجم ونوع الأسلحة التى أصبحت لديه، وفى ذلك أشارت الصحيفة فى تعليقها على أحداث الصعيد إلى "الكم الهائل من الأسلحة المتوافر بالصعيد"[١]، وهو الكم الذى أكد ثقة التيار بنفسه، ودفعه إلى التعامل الندى مع الأجهزة الأمنية والنظام السياسى، وهى الثقة التى تجلت فى اغتيال أحد المفكرين فى قلب مدينة القاهرة، حيث تشير المادة الصحفية إلى ذلك بتأكيدها "اعتماد هذه التنظيمات حوار الرشاشات بدلا من حوار الكلمات."[٢] باعتبار أن ذلك أصبح يشكل لغة الحوار المعتمدة من قبل التيار الإسلامى، وهو الأمر الذى يشير إلى أن تحدى التيار الإسلامى لسلطة الدولة وأجهزتها الأمنية أصبح واضحاً.

ويعد حجم العمليات التى قام بها التيار الإسلامى مظهراً آخر من مظاهر

---

١ - سلامة أحمد سلامة، مرجع سابق.
٢ - صلاح الدين حافظ، القتل هو الحل، (مقال) الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٢.

التحدى والإعلان عن فاعليته. وإذا اعتبرنا أن حوادث الإرهاب تعد مؤشراً على هذه الفاعلية، فإنه استناداً إلى المادة الصحيفة التى تذكر "فى تقرير لاحدى هيئاتنا الرسمية عن حوادث الإرهاب التى وقعت فى الشهور الخمسة عشر من أول يناير ١٩٩٢ حتى آخر مارس ١٩٩٣، يتضح لنا أنه فى هذه الشهور الخمسة عشر وقعت ٩٦ حادثة توفى فيها ٥٨ شخصا، وأصيب ١٢٠ شخصا. من هذه الحوادث ١٧ حادثة ضد السياحة، ٢١ حادثة ضد الأقباط، ٣٨ حادثة ضد الشرطة، ٥ حوادث ضد محلات المجوهرات، ونوادى الفيديو ودور العرض السينمائى والمرافق العامة. وفيما يتعلق بالخسائر البشرية نجد أنه على سبيل المثال قد وقعت ١٧ حادثة لضرب السياحة راح ضحيتها ٥ أشخاص منهم ٣ أشخاص أجانب واثنان من المصريين، كما أصيب ٤٨ بينهم ٢٧ أجنبيا، ٢١ مصريا.

أما قضايا التعدى على الأقباط فكانت ٢١ حادثة قتل فيها ٢٢ مصريا منهم ٤ مسلمين، ١٨ مسيحيا بينهم طفلان، كما أصيب ٢٢ آخر منهم ٥ مصابين بطلق نارى بينهم ٣ أطفال مسلمين. وبلغت قضايا الاعتداء على الشرطة ٣٨ قضية قتل فيها ٢٢ من رجال الشرطة وخمس ضباط صف، ١١ مجنداً وخفيران وطفلان، كم أصيب ٣٣ منهم ١٠ ضباط وأمين شرطة واحد، ١٦ مجندا وخفير وشرطيان سريان ومواطنان وطفل ... هذه هى أهم الحوادث التى وقعت فى الخمسة عشر شهراً، يضاف إليها الحادثان الهامان اللذان استهدفا كاتبا ومسئولاً وهى حادث اغتيال فرج فوده ومحاولة اغتيال صفوت الشريف".[١]

وعلى جبهة أخرى يبرز تحدى التيار الإسلامى للنظام السياسى وأجهزته الأمنية، حيث يحاول هذا التيار الاعتداء المباشر على ممتلكات الدولة دون خوف من رادع، تأكيد ذلك أن المادة الصحفية تشير إلى أنه قد "قام بعض المتعدين بالاعتداء على أرض الدولة حول مدينة الشمس بحلوان ، وقاموا ببناء

---

١ – سعد الدين وهبه، الإرهاب بين التهوين والتهويل، (مقال)، الأهرام فى ١٠/٧/١٩٩٣.

العشش الصفيح والبيوت العشوائية، بل وإدخال هؤلاء المعتدون المياه والكهرباء والمجارى لكل المنازل والعشش العشوائية. بينما فشل سكان مدينة الشمس فى إدخالها إلى منازلها المسجلة رسميا والتابعة لجمعية إسكان معترف بها. ولكن الأهم من ذلك كله أن هؤلاء المعتدون لكى يحافظوا على وضعهم اقتطعوا من الأراضى التى اغتصبوها قطعة وهبوها لله، وبدأوا فى بناء مسجد عليها. وهل هناك من يجرؤ على الاقتراب من مسجد حتى لوكانت أرضه مسروقة. أى أنهم يورطون الدولة فى مشكلة لا حل لها، ويكسبون الاغتصاب شرعية دينية، والأخطر من ذلك أن هذه النوعية من المساجد تزرع فيها بذور التطرف كما حدث فى الجيزة وعين شمس وبولاق الدكرور وغيرها من التجمعات العشوائية. وقد بدأ التطرف فى التسلل فعلاً إلى هذه المنطقة العشوائية الجديدة".[١]

ومن مظاهر التحدى الذى يشير إلى القوة التى أصبح يمتلكها التيار الإسلامى، الرعب الذى أصبح ينشره فى الشارع المصرى. مثال على ذلك تشير المادة الصحفية إلى "إنفجار فى الشارع المصرى بفداحة لم يعرفها عبر تاريخه. حيث تطايرت أشلاء الجثث واندلع الرصاص فى كل مكان، فهل نجحت فلول الإرهاب وجماعات العنف فى فرض إرادتها وتحقيق هدفها فى ترويع المجتمع وإرباك الدولة وشل حركة التنظيمات السياسية المدنية ... لا ضرورة لعدم التهويل أو التهوين من شأن ما يحدث، حيث مازالت السلطة السياسية تتحكم فى مجريات الأمور، لكن فى نفس الوقت مازالت أحداث الفتنة المستشرية تدعو إلى مراجعة الحسابات وأساليب المواجهات"[٢]. بل تؤكد المادة الصحفية أن : "المتطرفين قد لا يرهبهم تصدى أجهزة الأمن لمقاومتهم، بل يستغلونها فى كسب عواطف الجماهير"[٣]. فهم إن انتصروا على الأمن فقد برزوا كأبطال أمام الجماهير التى مازالت لديها بعض المشاعر السلبية الكامنة تجاه جهاز الأمن. وهم إن إنتصرت الشرطة عليهم، بدوا وكأنهم أبطال شهداء فى سبيل المبادئ.

---

١ - صلاح حافظ، أحزاب الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٩/١.
٢ - نظمى لوقا، مرجع سابق.
٣ - المرجع السابق.

وإذا كان التيار الإسلامى يحاول تجسيد وجوده من خلال سلوكيات العنف والإرهاب التى يرتكبها، فإنه بذلك يسعى قبل كل شئ للنيل من شرعية النظام السياسى، لأن إضعاف هذا النظام سوف يكون مقدمة لكى يحقق التيار الإسلامى أهدافه. وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى سعى التيار الإسلامى إلى "زعزعة هيبة الدولة وإهدار كل قيم المجتمع وإثارة الفوضى، بحجة أنه مجتمع كافر يجب تدمير كل خلاياه الحية والنشيطة قبل الاستيلاء على السلطة". ثم تحاول المادة الصحفية استنفار مختلف الأطراف للوقوف إلى جانب الدولة المعرضة لهجوم الإسلاميين قائلة : "أن الوقوف موقف الصمت أو الحياد أو اللامبالاة من المحاولات التى تهدف لإسقاط هيبة الدولة تمهيداً لتدميرها جريمة لا تغتفر، لأنها جريمة فى حق المجتمع كله"[1]. ثم تؤكد المادة الصحفية أن الإسلاميين حققوا بعض النجاح فى هذا الصدد من بعض الجوانب. إذ تؤكد "أن التطرف الدينى قد تسرب إلى مراكز ومؤسسات الدولة" [2]. يضاف إلى ذلك أن سلطة الدولة ذاتها أصبحت ضعيفة فى بعض المناطق" على سبيل المثال فإن أمير الجماعة الإسلامية فى (صنبو) كان قد نجح فى بسط سلطانه بحيث أصبح يقوم بدور المصلح الاجتماعى فى القرية يحل لها مشاكلها، ويقدم الإعانات للمحتاجين ويفصل فى المنازعات، حتى تلك التى تنشأ بين المسلمين والمسيحيين. أى أنه حل محل السلطة. يقابل ذلك –حسبما تشير المادة الصحفية– تردى أداء الدولة: "إن مرافق (صنبو) كلها شبه متوقفة عن العمل أو مغلقة. فمركز الشباب مغلق والوحدة الصحية آيلة للسقوط، والطبيب المسئول عنها صدر قرار بنقله، والمحافظ يصدر أوامره بتدعيم الأفران. لكن الأوامر لا تنفذ، ويقف الأهالى طوابير طويلة للحصول على حاجاتهم"[3]. وتذكر المادة الصحفية أنه مما يزيد الطين بلة أن الأفراد الممثلين لوجود النظام السياسى، سواء موظفيه أو أجهزته الشعبية ضعفاء فى مواجهة العصبيات المحلية التى

---

١ – أحمد عبد المعطى حجازى، مرجع سابق.

٢ – عبد الستار الطويلة، جنازة المليون، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٧.

٣ – الأهرام، فتنة الكبار فى أسيوط، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٥.

ينتمى إليها الإسلاميون عادة. حيث تشير المادة الصحفية إلى "ضعف أجهزة الإدارة والأجهزة الشعبية. ففى الحوار مع أمين عام الحزب الوطنى بأسيوط يتضح أن الأشخاص الذين يتزعمون الإرهاب معروفين. ولكنهم ينتمون لأسر كبيرة وعصبيات تلعب دورا فى الانتخابات. ومن ثم فقد يتم التغطية عليهم فى بعض الأحيان. وفى أحيان أخرى يقوم المسئولون بإغماض أعينهم عن القانون من أجل تحقيق التهدئة أو الأمن والمصالحة ... إن غياب العمل الشعبى ترك الساحة خالية لإفراز قيادات شعبية بديلة من أعضاء الجماعات الإسلامية.[1]

وتشير المادة الصحفية إلى أن هذا النمو الكبير للتيار الإسلامى هو نتيجة لممارسات سلبية أو ايجابية للنظام السياسى، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من تحدى وعنف. وترجع المادة الصحفية إلى التاريخ وكيف فرض النظام الناصرى العنت والمعاناة على الإسلاميين فى السجون، الأمر الذى جعل هذه التجربة طاقة سالبة دفعتهم فى الاتجاه المضاد للمجتمع. حيث تذكر الصحيفة "ماعاناه أفراد التيار الإسلامى فى زمن جمال عبد الناصر من الاضطهاد والتنكيل والتعذيب، مما دفع غالبيتهم إلى تبنى إتجاهات أكثر ثورية وعنفا وتطرفا، وإلى تكفير النظام والمجتمع، واستخدام الاغتيال والإرهاب والعنف والتنظيمات السرية"[2]. وحينما جاء السادات خلفا لعبد الناصر أدخلهم فى تجربة جديدة، حيث حاول فى البداية استخدامهم للقضاء على الجماعات المناوئة له أيديولوجيا. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية " وكذلك توصل السادات لمصالحة مع الجماعات الإسلامية واستخدامها ضد القوى اليسارية"[3]. الأول فرض عليهم المعاناة والعذاب فحرمهم من تحقيق أهدافهم، والثانى دعمهم وقواهم لتحقيق أهدافه، فحرمهم من تحقيق أهدافهم. وفى الحالتين تبددت طاقاتهم بفعل النظام السياسى الذى يعيشون فى إطاره. ومن ثم كان عداؤهم للنظام السياسى لإدراكهم أنه سبب أزمتهم.

---

١ - نفس المرجع السابق.
٢ - حسين أحمد أمين، مرجع سابق.
٣ - نفس المرجع.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الأحداث التى ساعدت على نمو التيار الإسلامى، حيث تذكر المادة الصحفية الواقعة الأولى فى هذا الصدد، وما أدت إليه من آثار ونتائج. فتذكر "ما أدت إليه هزيمة ١٩٦٧ من انهيار المطامح البعيدة التى أثارتها السنوات الأولى من حكم عبد الناصر لدى الشباب المصرى وإنهيار الجبهة الداخلية وفقدان الثقة بفكرتى الوطنية والوحدة العربية. كما شاع بين الناس تفسير دينى للهزيمة، يؤكد أن اليهود انتصروا بفضل إخلاصهم لدينهم على عكس المسلمين"[١]. فى هذا الإطار كان من الطبيعى أن ينمو المنطق الدينى ويتطور التيار الإسلامى، فى مناخ دينى استطاع أن يمنح المجتمع الأمان خلال هذه الفترة بعد أن سقطت القناعات الأيديولوجية وأدرك الإسلاميون أنهم كانوا على حق فى مواجهة نظام كان على باطل. ولقد عمق من ذلك أن النظام السياسى ذاته بدأ يروج للمشاعر الدينية ويحاول أن يستعين بالدين لترميم ما تساقط من شرعيته، وتعد ظاهرة ظهور السيدة مريم العذراء أكبر دليل على ذلك.

ويرتبط بذلك وقوع تفاعلات عالمية كانت لها آثارها المحلية الشاملة، وتتمثل فى سقوط تجارب التنمية والتحديث فى مجتمعات العالم الثالث ومصر. وتؤكد الصحيفة "أنه بانقضاء الستينيات ساد شعوب المجتمعات الحديثة فى معظم أنحاء العالم شعور بأن عملية التحديث لم تحل الجانب الأكبر من مشكلات البشرية، وتسببت فى خلق مشكلات جديدة (المخدرات والعنف والأمراض، ...الخ)، بحيث أدى ذلك إلى الاتجاه لإعادة تعريف المدنية والتحديث وواكب ذلك الإيمان بأنه مازال للدين دور هام يمكن أن يلعبه فى الحياة السياسية والثقافية. وإنعكاساً لذلك أيد رؤساء أمريكيون مثل كارتر وريجان التيار الداعى بالعودة إلى الدين والأخلاق المسيحية (فى الغرب)، وتزايد رجال الدين فى أمريكا اللاتينية وإسرائيل"[٢]. وكان منطقيا أمام الانهيار الكامل لتجربة التنمية والتحديث بفعل الهزيمة وغيرها من المتغيرات أن يتنامى المد الدينى وتتدعم

---

١ – نفس المرجع.

٢ – نفس المرجع.

شرعية توجهاته بفعل الظواهر السابقة التى حدثت للتوجهات الأخرى، وتبرز المادة الصحفية ذلك برصدها "ماشاع بين شباب مصر ومثقفيها من خيبة الأمل وفقدان الثقة فى مختلف الحلول والمذاهب والايديولوجيات التى جربتها مصر واحدة إثر أخرى. وكان من المتصور أن يتساءل الكثيرون من الشباب، ما الذى بقى غير نظام إسلامى لم نجربه بعد"[1] بحيث بدا هذا المنطق واضحاً وسليما من وجهة نظر الإسلاميين، ورآها النظام السياسى أنها محاولة لاستغلال أخطائه فى تحقيق مكاسب أيديولوجية.

بالإضافة إلى ذلك ترى المادة الصحفية أن النظام السياسى يعانى من بعض المشكلات التى إما تستثير الإسلاميين ضده، أو تعجزه عن مواجهتهم أو تجعل أداءه متردياً. وتتصل أولى المشكلات التى يعانى منها النظام السياسى بموقفه من الإسلاميين بالأساس. حيث تلاحظ عدم تحديد النظام السياسى لموقفه بصورة واضحة. فمن ناحية تشير المادة الصحفية إلى هذه الحالة قائلة أن: "سلوك الحكومة تجاه عدد من القضايا يتسم بعدم الحسم. على سبيل المثال فعلى حين تنشر الصحف القومية أنباء عن الشخصيات القيادية لجماعة الإخوان المسلمين، ودخل بعضهم مجلس الشعب فى دورتى ١٩٨٤، ١٩٨٧، فإن أيا من فصائل الحركة الإسلامية لا يتمتع بوجود قانونى"[2]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على "ثمة حجج ومحاذير يلوح بها لاستمرار إغلاق الأبواب أمام شرعية العمل السياسى الإسلامى، ورغم أن تلك الحجج مردود عليها بالمنطق وبتجارب الواقع فى أقطار أخرى. لكننا مع ذلك لا نريد أن نخوض فى تلك المناقشة لسبب جوهرى هو أننا حتى إذا سلمنا جدلاً بصحة تلك الحجج والمحاذير، فإننا على يقين من أنه إذا كان الترخيص بشرعية العمل الإسلامى يسبب بعض المشكلات، فإن حجبه عن الشرعية تنجم عنه مشكلات أكبر وأخطر، ومن ثم فغيابه أفدح ثمنا من حضوره".[3]

---

١ – نفس المرجع.
٢ – مصطفى كامل السيد، مرجع سابق.
٣ – فهمى هويدى، لكى نخرج من نفق الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٦.

وتتمثل المشكلة الثانية التى يعانى منها النظام السياسى حسبما ترى ذلك المادة الصحفية فى حالة الفراغ السياسى، وهو الفراغ الذى يطول بدرجة أكثر فئة الشباب، أكبر الفئات الاجتماعية من حيث الحجم، وأكثرها معاناة من هذا الفراغ، الأمر الذى يزيد من احتمالية أن تفقتد التوجه القيمى فتصبح حركتها ذات طبيعة عشوائية إذا لم يملأ هذا الفراغ. وتوضح ذلك المادة الصحفية فتؤكد على ظاهرة "الفراغ السياسى لأن الأحزاب القائمة أحزاب ورقية"[١]. والمقصود أنه ليس لها وجود فاعل فى الشارع المصرى، بل إننا نجد أن وجود جماعات التيار الإسلامى فى بعض الأحيان أكثر بروزاً وفاعلية من وجودها. وفى موضع آخر توضح ذلك المادة الصحيفة فتشير إلى "عجز الأحزاب السياسية عن أن تحشد الشباب وراء هدف قومى أو عام. فالشباب يفتقد أى فرصة للممارسة السياسية بمعناها الواسع التى تنمى لديه القدرة على إبداء الرأى الحوار. حيث لا يمتلك الشباب قضية عامة يلتف حولها، ويكون له رأى ودور. وهنا تأتى التنظيمات السرية أو الجماعات المتطرفة لتملأ الفراغ"[٢]. ثم تؤكد المادة الصحفية على أن لذلك علاقة بالإرهاب فتشير إلى أن "الإرهاب نتاج للفراغ السياسى وعدم ممارسة الشباب داخل الجامعات والمدارس لهذا النشاط كما كان يحدث فى الأربعينيات وماشهدته من نشاط سياسى بارز على عكس فترة السبعينيات وما بعدها والتى اتسمت بتصفية نشاط الجماعات الإسلامية فى الجامعات والمعاهد العليا"[٣]. ومن الطبيعى أنه إذا كان ثمة فراغ سياسى فإن النظام السياسى هو المسئول عنه، ومن ثم فحسب نظرية الأوانى المستطرقة فإن الإطار السياسى الذى تقدمه جماعات التيار الإسلامى يمكن أن يصبح فى بعض الأحيان ملائما لملئ هذا الفراغ بالنسبة لمجموعة من الشباب.

وتعد المؤسسات والتنظيمات السياسية حلقة الصلة بين الجماهير والنظام

---

١ – سلطان ابو على، بحث فى الأسباب والعلاج، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٨/١١.

٢ – سمير نعيم أحمد، الجذور الاجتماعية للتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، مرجع سابق.

٣ – حمدى السيد، مرجع سابق.

السياسى أحد مشكلات النظام كذلك. لأنـه إذا كـان مـن المفـترض أن تعمـل هـذه المؤسسـات والتنظيمـات علـى ترسـيخ شـرعية النظـام السياسـى علـى أرضيـة الجماهير، فإنها يمكن أن تلعب بفاعليـة دوراً مضـاداً يهـدد بـإحداث قطيعـة بيـن النظام السياسى والجماهير. وفى هذا الاطار تنتقد المـادة الصحفيـة الـدور الـذى تلعبه الأحزاب فى مواجهة الإرهاب فتشير إلى أن "الحزب الوطنـى اكتفـى بتلـك القوافل الدينية التى يقودها وزراء رسميون فـى أعقـاب أى حـادث عنـف كبديـل لدور فاعل لهياكله التنظيميـة فـى المحافظـات ... ومـن ناحيتهـا أوكلـت أحـزاب المعارضة إلى شباب لا يعرف – معظمه إن لم يكن جميعـه – مـن أمـور دينـه سـوى إطـلاق لحيـة أو ارتـداء جلبـاب أداء دورهـا فـى الوجـود بيـن الجمـاهير، وآثـرت أن تتفـرغ لتصفيـة حسـاباتها مـع الحكومـة والسـلطة ممثلـة فـى وزارة الداخلية. وفى توجهها هذا لم تلحظ المعارضة ذلك الخيط الرفيع الذى يفصل بين حق المعارضة والانتقاد وبين محاولة تأليب الرأى العام، وبالتالى تشـجيع العنـف والإرهاب... فجاءت تصفية حساباتها مع السلطة فى معظم الأحيـان أقـرب إلـى تشجيع العنف وسكب مزيد من البنزين على نيران التطرف"[1]. ثم تقـول المـادة الصحفية" قبل أربعة عشر عاما وتحديداً فى ١٩٧٦ منذ الأخذ بالتعددية السياسية لـم يكـن أحـد يـدرى أو يتصـور أن هـذه المؤسسـات الحزبيـة التـى أوكـل إليهـا المواطنون الدفاع عن مصالحهم ... سيصبح بعضها بعد هذه المـدة أحـد أسـباب زيادة معاناتهم وترويعهم وإثارة مخاوفهم ... فهل حقا بدأت بعض هذه الأحـزاب صعودها إلى حافة الهاوية". [2]

وتتجه المادة الصحفية بالنقد إلى مجلس الشعب باعتباره مؤسسة سياسـية محورية، حيث تتهمه هو الآخر بتراخى أدائه فى مواجهة أحداث العنف التى تقع فى المجتمع، فتقول : "كان من المتوقع أن يشارك مجلس الشـعب بتشـكيل لجنـة لتقصى الحقائق تمتلك نظرة سياسية واجتماعية ودينية أوسع من النظـرة الأمنيـة

١ – الأهـرام ، الأحـزاب وقضيـة مواجهـة الإرهـاب، (تحقيقـات الأهـرام) الأهـرام فـى ١٩٩٢/٧/٦.

٢ – نفس المرجع السابق.

المبسطة، وهذا ما يحدث فى الدول المتحضرة ولا يترك الأمر للشرطه وحدها"[1]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية أنه "طوال فترة الأحداث الدموية فى ديروط وصنبو لم يكلف نواب الشعب أنفسهم مشقة الحضور لدوائرهم الانتخابية للإسهام فى إطفاء النيران. ومكث معظمهم فى القاهرة، ولم يظهر لأمين الحزب الوطنى فى أسيوط أى أثر".[2]وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تشير إلى انفصال مجلس الشعب وأعضاؤه عما يجرى بواقع المجتمع، مع أنه كان من الأولى أن يكون هو الجهة المعنية أولاً وأساساً بمثل هذه القضية المحورية.

ثم توجه المادة الصحفية انتقادها إلى القيادات المحلية القريبة من الأحداث والمباشرة لها فتؤكد أنه "على الجانب الآخر نجد أن القيادات المحلية حالتها أسوأ، فهى تحكم الصعيد منذ هيئة التحرير وحتى الحزب الوطنى. وعلى ذلك نجد أن التجربة الحزبية فى الصعيد لم تتبلور بعد، حيث نجد أن التركيبة الاجتماعية والسكانية لا تسمح بأكثر من الخلافات القبلية ولا تتسع لرفاهية الخلافات الفكرية. كذلك أحزاب المعارضة المصرية وباستثناء الوفد لاتجد لها أرضية هناك. ومن ثم فإن القيادات المحلية الشعبية لا أمل فيها أن تحقق الاصلاح"[3]. وهو ما يعنى أن المؤسسات والتنظيمات السياسية على اختلاف مستوياتها وأنماطها غير قادرة على التعامل مع مسألة العنف والإرهاب، فهى إما ساكنة مسترخية بالقاهرة، وإما أنها تفتقد أية أرضية بين الجماهير، وإما أنها ذات طبيعة انتهازية تسعى لاستمرار ارتباطها بالسلطة دون أن تحاول الصدام مع النزعات القبلية والعائلية حفاظا على هذه السلطة.

وتعتبر ظواهر الفساد والصراع بين المسئولين وعدم كفاءتهم من الأبعاد التى تؤثر على فاعلية وأداء النظام السياسى وكذلك شرعيته. وإشارة إلى ظاهرة

---

١ – سلامة أحمد سلامة، لجنة تقصى الحقائق، (من قريب)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/١٢.

٢ – الأهرام، فتنة الكبار فى أسيوط، مرجع سابق.

٣ – مصطفى رجب، التنمية المنحازة، أهم الأسباب، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٥٠)، الأهرام فى ١٩٩٢/٨/١٥.

الفساد تذكر المادة الصحفية أنه فى حوار مع أحد المسئولين" ارجع بعض أسباب التطرف إلى وجود أكبر تجمع طلابى فى أسيوط بعد القاهرة، وتداعى البنية الأساسية فيها، مع تردى فى مستوى الأداء ومناخ عام لا تتحقق فيه المساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، وشيوع ظاهرة الاستثناءات، الأمر الذى أفرز شعوراً عميقاً بعدم الرضاء لدى المواطنين عامة والطلاب والشباب بصفة خاصة. وتمثل ذلك فى تعاطف متنام لأى فعاليات معارضة تبدو على سطح العمل العام"[١]. يضاف إلى ذلك ظاهرة صراع المسئولين التى أصبح لها وجودها المؤثر مما "اضطر رئيس الجمهورية للتدخل لإصلاح ذات البين بين محافظ أسيوط وأعضاء مجلس الشعب والشورى، عندما ألغى المحافظ الاستثناءات واتضح أن غلبة الرغبة فى الحصول على منافع وامتيازات خاصة لنواب مجلس الشعب تفوق الرغبة فى تحقيق الصالح العام"[٢]. وكمثال على المشكلة الأخيرة تذكر المادة الصحفية " أما عن القيادات التنفيذية فى الصعيد، فنجد أن الحكومة تعين المحافظ ثم تنساه سنوات طوال، مما يفقده الهمة أو الرغبة فى إحداث تنمية حقيقية للإقليم. بالإضافة إلى أن الحكومة تختار لمحافظات الصعيد ضباطاً سابقين أو حاليين، ظنا منها أن هذا المحافظ الضابط سيؤدى للحكومة من الخدمات شيئا إضافيا لا يؤديه مديرو الأمن"[٣]. وهو الأمر الذى يعنى أن ممارسة المسئولين لمهامهم – سياسية كانت أم تنفيذية – إما أنها لم تكن من أجل الصالح العام، أو أنهم بالأساس لم يكونوا مؤهلين لشغل هذه الأدوار أو القيام بهذه الوظائف.

٥ بالإضافة إلى ذلك تأخذ المادة الصحفية على النظام السياسى ثبات بناء السلطة وعدم القدرة على تغيير رموز السلطة[*]. وهو التغيير الذى يمكن أن

---

١ – الأهرام، فتنة الكبار فى أسيوط، مرجع سابق.
٢ – مصطفى رجب، مرجع سابق.
٣ – الأهرام، فتنة الكبار فى أسيوط، مرجع سابق.
(*) هناك من الوزراء على سبيل المثال من بقى فى السلطة ما يزيد على عشرين عاما، وهو الأمر الذى يؤسس مصالح مكتسبة للوزير فى وزارته، وهى المصالح التى تعتبر مدخلاً لظواهر فساد كثيرة.

يرفع من كفاءة الأداء الحكومى، إضافة إلى إحساس المواطن بالوهن فى مواجهة السلطة(*) وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى أن "انسداد قنوات التغيير وضعف المشاركة فى السلطة وتثبيت نفس الوجوه والرموز وفساد القيم المطروحة، وضعف المواطن فى مواجهة السلطة، وزيادة وطأة الغلاء على الأغلبية جعلت آليات المقاومة تضعف، وجعلت الخلاص الفردى طريقاً مفضلاً عند الغالبية، وهو خلاص يصل فى بعض الأحيان إلى التمثل بالحيتان فى حركة إنتحار جماعى لها دلالتها العميقة"[1]. ويرتبط بذلك الاشارة إلى تشوه الإطار الديموقراطى الذى يعمل النظام السياسى وفقا له، حيث تذكر المادة الصحفية أن "الديموقراطية الحالية تسمح للمواطنين بإبداء الرأى بحرية، ولكن لا تلزم المسئولين باحترام هذا الرأى ووضعه موضع التنفيذ".[2]

ثم تتطرق المادة الصحفية لجهود رجال الأمن باعتبار أن جهاز الأمن يعتبر أحد آليات النظام السياسى فى الضبط والسيطرة. ورغم امتداح الدور الذى تقوم به الأجهزة الأمنية، إلا أنها تقع أيضا فى بعض المحظورات. فبرغم أننا نجد إشادة بدور الأمن من خلال الإشارة إلى أن "الحملة الموفقة لرجال الأمن على أوكار التطرف والإرهاب بإمبابة أكدت أن يد الدولة قوية، وأكدت أن بؤر الإرهاب ليست سوى بؤر للجريمة والبلطجة، وأن المزاعم التى يزعمها هؤلاء الإرهابيون ليست من الإسلام فى شئ"[3]. وفى موضع آخر تواصل المادة

(*) هناك على سبيل المثال بعض النظريات العلمية التى تؤكد على أن ثبات الصفوة السياسية وعدم تغييرها من شأنه أن يؤدى إلى نوع من الركود وضعف الأداء السياسى والتنفيذى. ومن النظريات المعروفة فى هذا الصدد نظرية عالم الاجتماع الإيطالى فلفريدو باريتو، الذى يؤكد على أهمية التغيير فى أفراد الصفوة الحاكمة، عن طريق الاستمرار فى تجنيد أفراد جدد من الجماهير، ينضمون إلى الصفوة، حتى يظل هناك تجديد لدمائها، ومن ثم تجديد لقدراتها على الأداء الرفيع المستوى.

١ –محسن خضر، ظاهرة الانتحار الجماعى بين الشباب المصرى، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٨١)، الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٢٩.

٢ – محمد رجب، مرجع سابق.

٣ – محمد باشا، إمبابة المكان والناس بين الإرهاب والإنصاف، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٤.

الصحفية امتداح الدور الأمنى مؤكدة "أن جهود وتضحيات رجال الأمن باتت موضع تقدير من الغالبية العظمى من أهل مصر. وقد تبين لهم فى الشهور الأخيرة أن الإرهاب لا يميز بين الحكومى والشعبى. غير أن هذه الجهود والتضحيات العظيمة لا تأتى بالنتائج المرجوة، لأن الأمر فى حقيقته ينطوى على أن الإرهاب هو الصورة الأخيرة العنيفة التى يتجلى من خلالها كل من التخلف والتطرف. ومسئولية مواجهة هذين الأخيرين تقع بالأساس على عاتق مؤسسات الدعوة والتعليم والثقافة والإعلام، وتلك مجالات ليست من اختصاص رجال الأمن بل إنهم إذا دخلوا إليها أفسدوها"(١). ثم تذكر المادة الصحيفة بأن "اجراءات الأمن وحدها غير كافية لاجتثاث جذور التطرف من تربة إمبابة"(٢). بالإضافة إلى ذلك تحذر المادة الصحفية فى النهاية من اتساع المعالجة الأمنية – برغم نجاحها حتى الآن – مؤكدة أن "الحظر الحقيقى هنا هو الاعتقاد بأن فشل السياسة الأمنية فى مواجهة الإرهاب أو استئصال جذوره هو اعتقاد مبالغ فيه بحكم الفزع المصاحب لكل عملية إرهابية، يجب ألا يقودنا إلى الزج بالدولة فى طريق مزيد من السيطرة الأمنية على المجتمع كله أو إطلاق يد الأجهزة الأمنية فى الاشتباه والاشتباك والعقاب الفورى، وهنا يتضاعف الخطأ بحيث نبدأ فى حل المشكلة بالتحرك فى الاتجاه العكسى لما هو ضرورى لحلها".(٣)

لكل هذه الأسباب والجوانب التى أشارت إليها المادة الصحفية للصحافة القومية، فإنها ترى أن النظام السياسى بأجهزته السياسية والتنفيذية والأمنية قد لعب بحد ذاته دوراً أساسيا فى نشأة ونمو ظاهرة العنف والإرهاب فى المجتمع.

---

١ – محمد السيد سعيد، مرجع سابق.
٢ – الأهرام، إرهابيون أم سنة، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٢/١٣.
٣ – محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

استخلاصات

استناداً إلى التحليلات التى وردت فى الفصل السابق للمادة الصحفية تبرز أمامنا الحقائق التالية فيما يتعلق بالصورة التى رسمتها صحيفة الأهرام – كمثل للصحافة القومية – للتيار الإسلامى، وهى كما يلى :

١ – فى تأسيس الأهرام لتصورها لعنف التيار الإسلامى تميزت أفكارها بالموضوعية والواقعية والتنوع الأيديولوجى، والبعد عن النقد، فالأفكار تنطلق من تراث العنف وأوضاع المجتمع كمرجعيات أساسية.

٢ – بداية ترى صحيفة الأهرام أن أعضاء الجماعات الإسلامية يتميزون بكونهم من صغار السن الذى يسهل استهواؤهم، لديهم مشكلات اجتماعية فى الأسرة أو خارجها، محبطون يعانون من قلة الدخل وتردى الأوضاع المعيشية، ثم هم مرضى نفسيون فى حاجة إلى العلاج، وليس إلى العقاب.

٣ – إن أعضاء التيار الإسلامى يتميزون ببعض الخصائص النفسية التى تميزهم كمتطرفين. من هذه الخصائص: فقد البصيرة، وعدم القدرة على الاستبصار، التطرف والجمود، عدم التسامح، التوتر النفسى المستمر، ومن ثم فهم بحاجة إلى العلاج النفسى بالأساس وليس إلى العقاب.

٤ – من خصائصهم الاجتماعية أنهم هامشيون، يعانون من غموض المستقبل المهنى، حيث لاعمل ولا دخل، التطرف ينتشر لديهم كرد فعل للانحلال والتخلى عن القيم، لديهم شعور عميق بالاغتراب وعدم الانتماء، محبطون وفاشلون اجتماعيا، أغلبهم من صغار السن، وهم ضحايا ظروف اجتماعية وعائلية قاسية.

٥ – من خصائصهم الفكرية والثقافية أنهم رافضون للحوار والمناقشة أحاديون يعتقدون دائماً أن للحقيقة وجه واحد، يلجأون سريعاً إلى العنف فى مواجهة الرأى المخالف. ثم أن لهم فهمهم الخاص للدين، الفهم الذى يصل أحيانا إلى حد الجهل، لهم فهمهم الحرفى للنصوص، يميلون إلى العزلة ويسعون إلى إدانة الآخر، ولديهم اتجاه عدائى نحو الآخر الدينى.

٦ – إجمالاً ترى الصحيفة أن الصورة التى تطورها لأعضاء التيار الإسلامى ذات أبعاد ثلاثة. أنهم من ناحية مضللون ومرضى نفسيون، ثم إنهم نتاج لظروف اجتماعية ومجتمعية وأسرية قاسية، إضافة إلى أنهم معتدون على استقرار المجتمع.

الفصل الثالث

تصور الصحافة القومية "الأهرام"

لعنف التيار الإسلامى

"استمرار"

أولا : تأسيس الوعى المؤيد للعنف

ثانيا : الصعيد والعشوائيات كسياقات للعنف

ثالثاً : أنماط الخطاب الدينى

رابعاً : العلاقة مع الآخر الدينى

خامسا : دور المتغيرات الخارجية فى إشعال جذوة العنف والتطرف

سادساً : عوامل أخرى

استخلاصات

أولاً : تأسيس الوعى المؤيد للعنف

يشير مفهوم الوعى إلى قدرة الإنسان على إدراك عالمه المحيط، كما يشير إلى قدرته على التقدير الدقيق للدور الذى يلعبه كل عنصر من العناصر المشكلة لهذا العالم المحيط. وهو ما يعنى أن الوعى يساعد الإنسان على متابعة التفاعل المحيط به، إضافة إلى تحديد مسببات التفاعل، واحتمالات تطوره فى المستقبل. وفى المجتمع الحديث توجد بعض المؤسسات التى يوكل إليها عادة تطوير وعى البشر بالإضافة إلى الوسائل التقليدية كالأسرة وجماعة الأصدقاء والجيرة وخبرات الحياة اليومية. ويعتبر التعليم والمؤسسات الثقافية والإعلام من الآليات التى يلجأ إليها المجتمع الحديث لتشكيل وعى البشر فى إطاره. ومن المفترض بطبيعة الحال أن يكون هناك توجه عام أو أيديولوجيا توجه العمل فى هذه المؤسسات الثلاث حتى يصبح أداؤها فى تشكيل الوعى أداءً متناغماً. ومن ثم فإذا أصيب أداء أى من هذه المؤسسات الثلاث أو جميعها بالعجز أو التردى، فإن النتيجة سوف تنعكس على طبيعة الوعى الذى تولد عنها.

ويعتبر التعليم أول آليات تشكيل الوعى وأهمها، وذلك باعتبار أنه من الملزم أن يتعرض لفاعليته كل فرد فى المجتمع، إضافة إلى أن أداءه فى تشكيل الوعى يتم بصورة منتظمة ومتتابعة، بحيث يتجلى نمط التعليم الذى تعرض له الفرد من خلال قناعاته وأسلوب تفكيره ونظرته إلى الأمور. منذ البداية ترى المادة الصحفية أن "أسلوب التعليم يعتبر من الأسباب الحقيقية للعنف والإرهاب".[1] أما كيف يلعب التعليم دوره فى هذا الصدد، فإننا نجد أن المادة الصحفية توضح ذلك من أكثر من جانب أو بعد. من هذه الجوانب مثلاً عجز التعليم عن تنشئة الإنسان القادر على متابعة حركة مجتمعه والإسهام فيه. وفى هذا الصدد ترى المادة الصحفية أن "أزمة النظام التعليمى تتمثل فى نقطتين ترتبطان بتهيئة ظروف التطرف. الأول عجزه حتى الآن عن محو أمية ما يزيد عن نصف السكان من جهة. والثانية أنه بدلاً من تزويد سوق العمالة

---

١ – حسام عمرو، مرجع سابق.

بالتخصصات اللازمة يزود البطالة بأعداد متزايدة نظراً لضعف الارتباط بينه وبين احتياجات المجتمع"[1]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تشير إلى عدم الاتساق بين أداء النظام التعليمى عموما واحتياجات المجتمع. الأمر الذى يجعل هناك شريحة من الشباب لا يحتاجها المجتمع، ومن ثم تصبح هى الوعاء المرشح لأن تغترف منه جماعات التيار الإسلامى.

ويعتبر تأسيس الوعى المتطرف من الأبعاد التى يدعم من خلالها التعليم التطرف، وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى أنه "لا يمكن الحديث عن تكوين شخصية المتطرف دون الحديث عن التعليم وبالذات فى الصعيد، حيث تتحول منارات العلم إلى غير ذلك، وتستخدم للترويج لأفكار المتطرفين ونسف قيم الوحدة الوطنية".[2] وهو الأمر الذى يعنى تسرب المضامين المتطرفة، وبخاصة تلك المتعلقة بالآخر الدينى إلى جوهر المقررات الدراسية. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية" أن الكتب الدينية المقررة على طلاب المدارس فى المراحل المختلفة، ونوعية الثقافة التى تعطى لطلاب الجامعات أكثرها يمثل الفكر الرجعى وتنشر الإعجاب بشخصيات تقليدية".[3] وهو ما يعنى تأكيد المادة الصحفية على أن هناك مضامين دينية فى المقررات الدراسية، وبخاصة مقرر مادة الدين، من شأنها أن تساعد على نمو التطرف.

ومن ناحية أخرى ترى المادة الصحفية أن المضامين الدينية ليست فقط هى التى تشجع على التطرف، ولكن الأسلوب الذى تتم به العملية التعليمية من شأنه أن يساعد على تطوير العقلية المؤهلة لتبنى المواقف المتطرفة. وفى هذا الصدد تذكر المادة الصحفية أن "نظام التعليم الحالى يؤدى إلى تدعيم ذلك النمط من التفكير لأنه يهتم بكم المعلومات والقدرة على استظهارها، الأمر الذى يدل

---

١ - سمير نعيم أحمد، الجذور الاجتماعية للتطرف، (٢) (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين، (١٢)، مرجع سابق.

٢ - سلامة أحمد سلامة، أفكار لمن يهمه الأمر، (من قريب)، مرجع سابق.

٣ - عاطف العراقى، أين خطة التنوير والتنمية الحضارية، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٢٢) الأهرام، فى ١٩٩٢/٦/٢٨.

على قوة الذاكرة لا على قوة التفكير. كما أن أجهزة الاعلام والثقافة أبعد ما تكون عن تأكيد درجات الألوان ما بين الأسود والأبيض، وعن تباين الوجوه المتعددة للحقيقة، وعن تدريب الانسان على التفكير المستقل بدلاً من الانقياد لآراء الآخرين"[1]. ويؤكد هذا المعنى أن حصة الدين ليست المسئولة عن تنمية التطرف أو الميل إلى العنف، وإنما العملية التعليمية بكاملها، حيث تشير المادة الصحفية إلى ذلك قائلة: "يرى البعض أن حصة الدين ليست من أسباب التطرف، إنما أسلوب التقليد المتبع فى التدريس بصفة عامة هو المسئول عن تنشئة شخصيات يسهل انقيادها لأية أفكار سياسية أو دينية. فأسلوب الحفظ يخلق عقليات لم تعتد التفكير فى المستقبل.. ويرى البعض أن منهج الدين مناسب ولكن ينقصه قصص الشخصيات الإسلامية التى تنمى القدوة الطيبة، حين يرى البعض أن مستوى الآيات القرآنية المقررة فوق قدرات الطالب".[2]

ثم تقدم المادة الصحفية تشخيصاً دقيقاً للحالة التى عليها العملية التعليمية مقارنة بالعمليات التعليمية فى النظم المتقدمة. حيث تذكر "لقد كرس نظام التعليم المصرى التطرف فكراً وسلوكاً. وقد أكد عدد من الدراسات الدور المدمر الذى يلعبه نظام التعليم فى مسخ الشخصية الوطنية وتكريس الفكر الغيبى فى مواجهة الفكر العقلانى المستنير. إن نظام التعليم يقوم على أحادية الفكر والتوجه. وبذلك نجد أن النظام التعليمى نظام تلقينى يعتمد على حشد الأذهان واسترجاع تلك المعرفة الصماء فى الامتحانات. ويطلق على ذلك اسم (التعليم البنكى)، بمعنى أن عقل الطالب يعد مخزنا للمعلومات بشكل أصم. وهذا النمط من التعليم ينمى التطرف المعرفى والسلوكى، بمعنى أنه يكرس أحادية التفكير والرؤية من زاوية واحدة فقط وإغفال الزوايا الأخرى ... وفى المقابل تطرح الأدبيات التربوية المعاصرة (الصيغة الحوارية) فى مواجهة الصيغة (البنكية)، أى التأكيد على الحوار وتعدد وجهات النظر أو الإيمان بالديموقراطية فى العملية التعليمية، بدءاً

---

١ – محمد عنانى، مرجع سابق.

٢ – الأهرام، حصة الدين أول درس فى مواجهة التطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٨٣)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٠/٣

من وضع المنهج الدراسى مرورا بالعملية التدريسية"[١]. وهو ما يعنى أن العملية التعليمية تنمى العقلية الجامدة المؤهلة لاعتناق الأفكار المطلقة بغض النظر عما يحدث فى الواقع، إضافة إلى كونها عقلية أبعد ما تكون عن التعددية فى إدراك الحقيقة وأقرب ما يكون إلى التأكيد على إدراكها من زاوية واحدة، أو من جانب واحد.

ويلعب المثقفون والمؤسسات الثقافية دوراً أساسياً فى بناء وعى البشر فى المجتمع، بحيث يعتبر ذلك الرافد أو الآلية الثانية فى بناء هذا الوعى. وفى هذا الإطار يمكن القول بأن هناك أزمة تتعلق بدور الثقافة وتأسيس أو بناء الوعى، بحيث تجعله أقرب ما يكون إلى تبنى المواقف المتطرفة أو الموافقة عليها أو على الأقل عدم رفضها. ولهذه الأزمة كما ترى المادة الصحفية جوانب عديدة. ولعل أول هذه الجوانب ما تشير إليه المادة الصحفية بقولها: "لقد حدث اختراق خطير للعقل العربى أدى إلى قيام خوف وهمى أشاع أن االتعايش بين الأديان أمر مستحيل، كما سرت إشاعة جاءتنا من دول لا تبغى لنا خيراً، أو تتمنى لنا تقدما تقول أن الإسلام أضحى مخيفا ومرعبا يجب محاربته ... وشغل العقل العربى عن العلوم والفنون والآداب والإبداع والخلق. وأضحينا نصبح ونمسى نسأل عن الحلال والحرام"[٢]، وهو ما يعنى أن أول مظاهر هذه الأزمة يتمثل فى بذر بذور الفتنة والشجار بين أصحاب الديانات المختلفة فى المجتمع.

ويتمثل المظهر الثانى لهذه الأزمة كما تشير إلى ذلك المادة الصحفية فى التطرف الفكرى الذى يستند إلى حالة من الجمود وعدم المرونة الفكرية، إضافة إلى قلة الحصيلة من المعرفة الإسلامية، إلى جانب القناعة ببعض الأفكار المنحرفة والمحرفة، تلك التى هبطت إلينا من عصور الانحطاط، وتتعلق بصفة خاصة بالآخر الدينى شريك الوطن، وبمنطق التفاعل معه. وإذا كان الجانب

---

١ – شبل بدران، الجذور التربوية للتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٨٣) الأهرام فى ١٩٩٢/١٠/٣

٢ – الأنبا يوحنا قلته، اختراق العقل العربى، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (١٩)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٣.

الأول المؤثر فى الثقافة والصانع لأزمتها ينطلق أساساً من الخارج، فإن الجانب الثانى لهذه الأزمة ينتج عن بعض توجهات التراث، من الداخل، ومن قلب عصور الانحطاط، لينتشر كذلك فى عصور الانهيار والانحطاط المشابهة.

ونتيجة لذلك يتكثف الغلو والتشدد والتطرف إلى حد ارتكاب أعمال العنف والإرهاب. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية فى معرض حديثها عن الجماعات الدينية قائلة: "فهذه الجماعات نجدها تأخذ موقفا متشدداً من الحكومة تطبيقاً لمبدأ (المعاملة بالمثل) ومن ثم فهم يرفضون الحوار معها. بل والأخطر من ذلك أن هذه الجماعات ترفض الحوار مع أصحاب الأقلام والصحفيين والمفكرين أيضا. فعندما يهاجم الكتاب الجماعات ويستندون إلى أسانيد فقهية معروفة، لا نجد أحداً من هذه الجماعات يتقدم إلى ساحة الحوار ليبرر ما يقومون به من سلوكيات متطرفة أو يعلن عن خلفيتها ودوافعها".(١)

ويشكل الإعلام الآلية الثالثة التى تلعب دورها فى تشكيل وعى الشارع المصرى تجاه حوادث العنف والإرهاب. وإذا كان نظام التعليم ومؤسسات الثقافة يؤديان دورهما فى العمق، أى غرس المعارف والقيم فى ذوات المتعرضين لفاعليتها، فإن الإعلام يؤدى دوره فى الاتساع، حيث يتعرض لفاعليته كل من يسكن ساحة المجتمع. ومن هنا كانت فاعليته وقوته. غير أن الإعلام فى أدائه لدوره يقع فى مجموعة من الأخطاء التى تلعب دورها فى تدعيم العنف والتطرف والإرهاب. ويتمثل الخطأ الأول الذى يقع فيه الجهاز الإعلامى فى تضخيم خطر الإرهابيين ومرتكبى العنف. حيث تذكر المادة الصحفية: "أن العمليات الإرهابية تجد دائما وفى كل الحالات اهتماما مبالغا فيه وتركيزاً شديداً على تفاصيلها مما يجعلها أكبر من حجمها الحقيقى بكثير. وكثيراً ما تبالغ بعض الصحف فى زيادة جرعة النشر عنها. فتجرى دراسات وتحقيقات وأحاديث حول الجماعات الإرهابية وتكوينها وأفكارها وقياداتها بالتفصيل، وكأنه من المفروض أن يعرف كل مواطن مبادئ كل جماعة وأهدافها وتفاصيل

---

١ - مصطفى رجب، مرجع سابق.

فكرها، دون أن نسأل أنفسنا هل يفيد ذلك أو يضر".[1] ثم تعيد المادة الصحفية التأكيد على ذات المعنى تقريبا حينما تؤكد "أن محاورة الدعاة لهؤلاء المتطرفين على شاشات التليفزيون نوع من العبث، لأنه يجعل بعضهم من وجهاء المجتمع. المهم إفساح التليفزيون لدعاة الاستنارة".[2] وهو ما يعنى إشارة المادة الصحفية إلى جهاز الإعلام وهو يؤدى دوره، حيث يكون لأدائه لهذا الدور بعض الآثار الجانبية غير المباشرة والتى يمكن أن تدعم التيار الإسلامى.

ويتمثل الخطأ الثانى فى أن الإعلام قد يلعب دوراً فى إشعال الفتنة الطائفية، حيث تلاحظ المادة الصحفية" أن عدداً من المتحدثين فى التليفزيون يتعرضون لتفسيرات تؤذى مشاعر المسيحيين، ونفس الظاهرة نجدها فى بعض الصحف والمجلات الأسبوعية"[3]. ويرتبط بذلك خطأ ثالث يتصل بفشل الإعلام الدينى الذى يسعى إلى توعية الشباب دينيا حتى لا يقع تحت تأثير فكر التطرف والعنف. وتشير المادة الصحفية إلى ذلك قائلة : "والإعلام الدينى المضاد هو الآخر لم يكن أكثر توفيقا، وربما كان فشله أكثر وضوحاً. وهل هناك ما هو أكثر دلالة من موقف الشباب الذين أداروا لبعض كبار الدعاة ظهورهم بعد أن تم جلبهم من محابسهم للاستماع إلى هؤلاء الدعاة ... والظن أن الإعلام الدينى المضاد لم يحقق الأثر المرغوب سواء على مستوى المحافظات أو على مستوى المجتمع ككل ... غير أن السبب الجوهرى لفشل هذا النوع من المواجهات يعود إلى أن الإعلام الدينى المضاد هو إعلام فوقى يفتقر إلى الجماهيرية ولا تتوافر فيه النكهة المجتمعية. وذلك لأن إعلام التطرف يتحرك فى الأزقة والحوارى، ويقف على المنابر فى الزوايا والمساجد، فى حين أن الاعلام الدينى المضاد يسير فى المواكب الرسمية، وتهيأ له القاعات ويحشد له الناس"[4]، الأمر الذى يعجز هذا الإعلام الأخير عن أداء دوره بالفعالية المناسبة أو المطلوبة.

---

١ – رجب البنا، الإعلام والإرهاب ... معادلات صعبة، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٩/٥.
٢ – سلامة أحمد سلامة، أفكار لمن يهمه الأمر، (من قريب)، مرجع سابق.
٣ – أحمد بهجت، آراء حول الفتنة، مرجع سابق.
٤ – محمد رضا محرم، مرجع سابق.

ثانياً : الصعيد والعشوائيات كسياقات للعنف

يعتبر تخلف بعض المناطق فى المجتمع المصرى، وقيام العشوائيات فى مدينة القاهرة، وبعض المدن المماثلة من العوامل أو المتغيرات التى كانت وراء أحداث عنف وتطرف عديدة، حسبما تذهب المادة الصحفية. ومما لاشك فيه أن للتخلف وظروف الأحياء العشوائية علاقة بانتشار العنف فى إطارها. ذلك لأن ظروف الحياة الصعبة فى هذه المناطق من شأنها أن تجعل من هذه المناطق مخزنا للتوتر الذى يتكثف بسبب ممارسات النظام السياسى ومستويات السلطة العديدة فى إطاره، وهى الممارسات التى تعتبر مسئولة عن تخلف هذه السياقات، ثم هى أيضا المسئولة عن الحرمانات المفروضة على هذه المناطق. ومن ناحية ثانية فإن تواجد الدولة عادة لايكون قويا فى هذه المناطق، بحكم أنها مناطق هامشية ومنعزلة. يضاف إلى ذلك، أن المشاعر الدينية عادة ما تكون قوية وبسيطة فى هذه المناطق، الأمر الذى ييسر استجابتها لأية دعوات دينية، خاصة إذا صدرت عن أعضاء من داخلها أو يقدمون خدمات لها.

بداية نجد العزلة المفروضة على بعض المناطق والأقاليم من قبل أجهزة الدولة، تشكل فى غالب الأحيان ظرفا ملائما لتطوير هذه السياقات لأبنية ضبطية خاصة بها. وهو مايؤدى عادة إلى زيادة مخزون السلاح باعتباره يشكل الأدوات التى تستخدم فى تحقيق الضبط بين الجماعات المتوازنة، وهو الأمر الذى أشارت إليه المادة الصحفية بتأكيدها على "الكم الهائل من الأسلحة المتوافر بالصعيد"[١]، أو ارجاعها" تركز أحداث التطرف بالصعيد نظراً للنمو المتزايد لانتشار السلاح فى الصعيد"[٢]. ومن الطبيعى أن يرجع توفر السلاح بالصعيد إلى تيسر الحصول عليه من قبل جماعات التيار الإسلامى، والاتجاه المتزايد إلى استخدامه إذا استطاعت هذه الجماعات تعبئة الجماهير فى هذه المناطق. يؤكد ذلك إشارة المادة الصحفية إلى "أن أحداث الفتنة والتطرف تحدث فى المحافظات

---

١ - سلامة أحمد سلامة، لجنة تقصى الحقائق، (من قريب)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢.
٢ - مصطفى رجب، مرجع سابق

والمناطق الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[1]. إذ من الطبيعي أن يساعد الحرمان، إذا توافرت ظروف أخرى، على تفجر مظاهر التمرد والعنف.

وفي هذا الإطار تحاول المادة الصحفية إبراز العلاقة بين سوء الأحوال الاقتصادية بعامة وتردي الخدمات، وبين تفجر حوادث العنف والتطرف، حيث تشير إلى أنه قد "لعبت الاعتبارات الاقتصادية دوراً هاماً في اندلاع أعمال العنف وإلا فكيف نفسر وقوعها في أفقر أجزاء ريف مصر ومدنها؟ كيف نفسر وقوعها في الصعيد وليس في الدلتا؟ وكيف نفسر وقوعها في ديروط (أفقر مراكز أسيوط الاثنى عشر وأقلها دخلاً) وكيف نفسر الانفجارات المشابهة في حي الزاوية الحمراء بالقاهرة وحي إمبابة بالجيزة، وهي من أفقر أحياء محافظتي القاهرة والجيزة. بالطبع هناك ظروف محلية أخرى التحمت مع الوضع الاجتماعي الاقتصادي البائس فأدت لهذه الانفجارات، لكننا نخطئ تماما إذا لم ندرك أن هذا الوضع البائس هو الوقود الحقيقي للانفجارات المتتالية في ريف مصر ومدنها. وليست القضية هي مجرد البطالة -على أهميتها- وإنما هي مجمل الوضع الاجتماعي الاقتصادي بما في ذلك البطالة والغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الأساسية أو انعدامها مثل خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والري والمجاري ... الخ"[2]. وهو ما يعني أن ثمة علاقة واضحة بدأت تبرز بين خريطة الفقر وخريطة العنف في المجتمع. وهي العلاقة االتي بدأت تبرز بسبب "عدم مراعاة العدالة الاجتماعية في البرامج الاقتصادية"[3] التي تقوم بها الدولة بين مختلف مناطق المجتمع أو بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

وتأكيدا لذلك يعد إقليم الصعيد من المناطق التي لم تنل حظها من اهتمام النظم السياسية المتعاقبة تاريخيا، الأمر الذي جعل الأوضاع الاجتماعية

---

١ - الأهرام، للفتنة أسباب غائبة، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام في ١٩٩٢/٧/١٤.
٢ - عبد العظيم أنيس، إنفجارات الريف ومسئولية الحكومة، (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين)، (٢٧)، الأهرام في ١٩٩٢/٧/٥.
٣ - سلطان أبو علي، مرجع سابق.

والاقتصادية فى منطقة الدلتا وهى المنطقة المحيطة أو القريبة من العاصمة تنال اهتماما أكبر من الحكومات المتتابعة. وهنا تذكر المادة الصحفية أن : "الحكومة نجدها منحازة إلى الدلتا، وذلك فى اطار ما يسمى (بالتنمية غير المتوازنة) بين الشمال والجنوب... وحيث تتركز الخدمات فى محافظات الدلتا والقاهرة وبصفة خاصة فى مجالات التعليم والإعلام. وتكفى الإشارة هنا إلى وجود احدى عشر جامعة للوجه البحرى مقابل لاشئ للصعيد(*) وغير ذلك فى مجالات الاتصال وغيره من المجالات التى تنحاز فيها الحكومة بشكل واضح وجلى لمحافظات الدلتا مما يثمر يوماً بعد يوم مرارة متوارثة فى نفوس ما يزيد على نصف شعب مصر".[١]

وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على ذلك بقولها "إن اقتصار معظم حوادث العنف والتطرف على محافظات بعينها فى الصعيد وهى الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط يرجع إلى الفارق الكبير فى مستويات التنمية ومستوى المعيشة بين تلك المحافظات ومحافظات شمال الوادى. وهذه المحافظات الأربع تمثل حزام الفقر فى مصر"[٢]. وفى هذا الصدد تبرز المادة الصحفية الارتباط بين الفقر وظواهر عدم الاستقرار بإشارتها إلى "ثلاثية الفقر والبطالة والفرقة الطائفية"[٣]. ولكى تزيد الأمر وضوحاً تذكر المادة الصحفية" أن "حادثة ديروط تثبت أن القضية ليست طرحاً دينيا بالمعنى المفهوم لأن الصراع دار بالأساس حول صفقة اقتصادية ... وذلك يثير تساؤلات حول البعد الاقتصادى الاجتماعى، فالتنمية الاقتصادية من حيث المبدأ لايمكن أن تكون إسلامية أو مسيحية، إنما هى تنمية للطبيعة الاقتصادية الحديثة التى يصفها

(*) هذه المعلومة ليست صحيحة ففى الصعيد خمس جامعات الآن هى أسيوط، والمنيا، وجنوب الوادى وفرعا الفيوم وبنى سويف التابعين لجامعة القاهرة.

١ - مصطفى رجب، التنمية المنحازة .. أهم الأسباب، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٥٠)، الأهرام فى ١٩٩٢/٨/١٥.

٢ - أحمد بهجت، حزام الفقر . (صندوق الدنيا)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢١.

٣ - سلامة أحمد سلامة، أفكار لمن يهمه الأمر، (من قريب)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/١٣.

الشعب كله من خلال مؤسساته الشرعية الممثل فيها المسيحيون والمسلمون".[١]

ثم توضح المادة الصحفية أسباب هذه الأوضاع المتردية فى محافظات الصعيد، فتشير إلى أن محافظات الصعيد أكثر تضرراً من حالة االكساد الاقتصادى، وما نتج عنها من بطالة وتضخم نتيجة لقلة حظ هذه المحافظات من المشروعات والخدمات وضعف نصيبها من الاستثمار الحكومى والخاص. فهى محافظات طاردة للاستثمار لعدم وجود مزايا نسبية بها وقلة الاهتمام والرعاية لها. وبالتالى تزيد معدلات البطالة وانخفاض الدخل ويصبح الشباب نهبا للتطرف والضياع ... إن أمل أى شاب من هذا الجيش العاطل فى الالتحاق بفرصة عمل أصبح مرهونا بالهجرة إلى القاهرة أو محافظات الوجه البحرى"[٢].

ومن الطبيعى أن يؤدى هذا التردى للأوضاع إلى نشأة اتجاهات سلبية نحو الدولة خاصة إذا قامت الجماعات الإسلامية ببعض المهام التى كان ينبغى أن تقوم بها الدولة لصالح السكان .. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى أنه "فى مثل هذه الأوضاع بالغة السوء تبدو الجماعات الإسلامية المحلية وكأنها البديل عن إهمال الدولة لأبناء قرى الصعيد، خصوصا أن قادة تلك الجماعات يرفعون راية الإسلام ويوفرون من الخدمات المحلية للناس ما يخفف عنهم بؤسهم وعوزهم. وبالتالى نميل إلى الاعتقاد بأن ما جرى فى ديروط هو شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعى ضد السلطة. وإن كان قد أسئ توجيهه ضد أعضاء وهميين هم الأقباط. وهو احتجاج يتمتع بتأييد فقراء هذه القرى بدليل أنهم رفضوا التعاون مع أجهزة الشرطة فى الإدلاء بأى معلومات عن القيادات. والحكومة تتحمل بعض المسئولية فى هذا مثل الجماعات الإسلامية المتطرفة فى أسيوط. ومسئولية الحكومة هى أنها تركت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تتدهور إلى هذا الحد، وتركت البطالة تتسع والغلاء يستفحل، وسمحت للتعليم والصحة أن يتدهورا إلى هذا الحد. وتخلت باسم "الاصلاح الاقتصادى" عن

---

١ - إبراهيم نافع، وحدتنا الوطنية ... هل هى خطر حقا؟، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٢.

٢ - الأهرام، للفتنة أسباب غائبة، مرجع سابق.

فقراء هذا الشعب لمصلحة انفتاحيين وكبار ملاك الأراضى ... وإذا لم تعالج جذور هذه المشكلة، فإن الدولة سوف تفاجأ بانفجارات أخرى من محافظات مصر".[1]

وإذا كانت محافظات الصعيد بحكم ظروفها الاجتماعية الاقتصادية المتردية أصبحت كذلك لذات الظروف المتردية من ناحية، ومن ناحية أخرى لبعد جديد يتمثل فى أن المقارنة قائمة وموجودة ومثيرة للتوتر ومدركة فى كل لحظة ويوم. حيث يعيش سكان الأحياء المتخلفة والعشوائية بمدينة القاهرة جنبا إلى جنب مع أبناء الأحياء الراقية. ومن ثم فإنه إلى جانب معاناتهم اليومية بسبب ظروفهم الحياتية، فإن هذه المعاناة تصبح حادة وأكثر عمقاً وفعالية، حينما تقارن بظروف سكان المناطق الأخرى. الأمر الذى يساعد على تكثيف الاحباط والتوتر، ومن ثم التطرف والعنف وربما الإرهاب إذا تطلبت الظروف ذلك.

وفى محاولة المادة الصحفية إبراز أوضاع المناطق المتخلفة والعشوائية باعتبارها مناطق مولدة للعنف نجدها تؤكد "أن إجراءات الأمن وحدها غير كافية لإجتثاث جذور التطرف من تربة إمبابة ... وأيضا تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية بمنطقة المنيرة الغربية ... وليست المنيرة الغربية فقط هى بؤرة التطرف الوحيدة، هناك مناطق عشوائية عديدة علينا أن نفكر فيها من الآن. منها مثلث الرعب فى شمال القاهرة كما يطلق رجال الأمن عليها هذه التسمية، وهى القرى التى زحفت إليها المساكن فباتت ضواحى حضرية شديدة التخلف... علينا أن ننتبه ونتحرك ... ونعمل جميعاً ... لا أن ننتظر ثم نلطم الخدود على اللبن المسكوب". ثم تضيف المادة الصحفية قائلة"هناك ٢٥ تجمعاً عشوائيا تحاصر القاهرة من كل جانب. والمطلوب إنشاء جهاز يتخصص فقط فى تطوير وتنمية هذه المجتمعات ودفعها إلى سطح الحياة بدلاً من سراديب الجريمة والتطرف".[2]

وفى موضع آخر تتناول المادة الصحفية " العشوائيات كبيئة للإرهاب

---

١ - عبد العظيم أنيس، مرجع سابق.
٢ - الأهرام، إرهابيون أم سنية، مرجع سابق.

والتطرف مع التركيز على منطقة بولاق الدكرور بالقاهرة، وكيف أن سكان بولاق الدكرور يبلغون الآن حوالى المليون نسمة منهم حوالى ٣٠٦ألف نسمة أى ثلث السكان خارج قوة العمل". وتصف المادة الصحفية" ظروف الحياة الصعبة فى مناطق بولاق الدكرور، وخاصة ما يعرف بمدينة عامر، من انعدام لمرافق المياه والصرف الصحى وسبل الحياة الكريمة".[١]

ومن الطبيعى أن تدفع مثل هذه الظروف الاجتماعية الاقتصادية الصعبة سكان هذه المناطق إلى الوقوف موقفا عدائيا من الدولة، وهو الموقف الذى قد يدفعهم إلى الوقوف بالقرب من معسكر التيار الإسلامى، بحيث يساعد ذلك على الموقف المتأرجح الذى قد يقفه سكان هذه المناطق من جماعات التيار الإسلامى. فى هذا الصدد تشير المادة الصحفية إلى "انقسام أهالى إمبابة بين مؤيد ومعارض للجماعات المتطرفة. البعض يراهم أهل خير ولا علاقة لهم بالعنف والقتل والذين يرتكبون ذلك (إرهابيون) اندسوا بينهم، والبعض الآخر يراهم إرهابيون حقيقيون".[٢]

غير أن المادة الصحفية لاحظت فى الفترة الأخيرة بداية تحول البشر فى كثير من المناطق عن تأييد جماعات التيار الإسلامى، حيث تذكر" من قبل كان البعض مازال يراهم أشخاصاً متدينين، لكن الصورة أخذت ملامحها تتغير، فما كان للمتدين أن تكون قضية حياته ووجوده هى القتل ... ولمن؟ ... لمواطنين بسطاء ورجال شرطة مهمتهم ووظيفتهم حفظ القانون وتوفير الأمان للناس وضحايا أبرياء يتصادف وجودهم فى مكان تنفجر فيه قنبلة غادرة. ونتيجة للتغير التدريجى فى النظرة إلى من يرتكبون هذه الأفعال انقلبت صورتهم تماما فى نظر الناس، بعد أن قطعوا بأيديهم ما بينهم وبين الدين الصحيح الذى كان يحدد نظرة البعض إليهم باعتبارهم متدينين".[٣]

ويبدو أن ارتكاب بعض أفراد التيار الإسلامى لبعض الأفعال التى

---

١ - الأهرام، إرهاب على القائمة، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٢/١٦.
٢ - الأهرام، إرهابيون أم سنة، (تحقيقات الأهرام)، مرجع سابق.
٣ - عاطف الغمرى، وما علاقة الإسلام بكل هذا؟، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٣١.

أضرت بالجمهور إضرارا مباشراً لقتل بعض الأفراد عشوائيا أثناء إنجازهم لبعض العمليات الإرهابية الموجهة إلى رموز النظام السياسي أو رجال الأمن، إضافة إلى قتل السياح وضرب السياحة التى تدرك الجماهير أنها أصبحت تشكل مصدر دخل للمجتمع، فى نفس الوقت الذى تأسست فيه بعض السياسات الاعلامية الرشيدة فى مواجهة جماعات التيار الإسلامى مثل إذاعة جنازات الضباط والجنود الذين قتلوا، وحتى الأفراد العاديين من الجمهور، إضافة إلى التضييق عليهم فى أدائهم لخدمات الجمهور. وقد رصدت ذلك المادة الصحفية بقولها: "لوحظ فى الأيام الماضية أن الناس بدأوا ينقلبون على المنفذين للإرهاب، ما أن يظهر أحدهم أو بعضهم وتلقى به الظروف فى متناول الناس العاديين حتى يلاحقوه. وإن تمكنوا منه سلموه للشرطة. المشهد وإن بدأ متأخراً إلا أنه لافت للنظر ويدعو إلى التفاؤل فى التحرك الشعبى الذى ندعو له منذ فترة، لأن الإرهاب لن يقاوم إلا من خلال التحرك الشعبى الايجابى"[1]. ثم تواصل المادة الصحفية مؤكدة على إبراز هذا الاتجاه الجديد من قبل الجمهور وخاصة فى المناطق التى يسكن فيها أعضاء جماعات التيار الإسلامى "حيث قيام هؤلاء السكان -فى الماضى – بعدم الابلاغ عنهم وعن أنشطتهم الإرهابية، ولكن حدث أخيراً تعاون بين الأهالى والشرطة فى عدد من المناطق وخاصة أسيوط "ثم تدعو المادة الصحفية" إلى تشجيع هذا الاتجاه"[2]

ثالثاً : أنماط الخطاب الدينى

الخطاب الدينى كان أيضا أحد المتغيرات التى لعبت دوراً أساسياً فى إثارة حوادث العنف والإرهاب. وبرغم أن الإسلام بسيط فى طابعه العقيدى، بمعنى أن فى إمكان الإنسان العادى بإدراكه البسيط الوصول إلى مقاصده ومعانيه – وهو الأمر الذى يشكل أحد أبعاد قوته – فإن معانيه لم تنج من

---

١ – نفس المرجع السابق

٢ – الأهرام، أسيوط تنزع قناع الخوف، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٢٥.

التأويل. ولما كان التأويل هو إدراك وتحديد ذاتى لمعانى النص، فإنه كان من المنطقى أن نجد أنماطا عديدة للخطاب الدينى، تعددت بتعدد توجهات التأويل. وبتحليل المادة الصحفية فى الفترة المشار إليها استطعنا أن نحدد ثلاثة أنماط من الخطاب الدينى ليس بينها من قواسم مشتركة سوى إنطلاقها من نص واحد.

ويعتبر الخطاب الذى تقدمه جماعات التيار الإسلامى أحد أنماط هذه الخطابات، بل إننا نجده يقف على الجانب أو القطب المتشدد اذا أدركنا الخطابات الدينية باعتبارها تشكل متصلاً. ويتيمز هذا الخطاب الدينى من وجهة نظر المادة الصحفية بالطابع المتطرف الذى يسلم عادة إلى إثارة حوادث العنف والإرهاب. وتشير المادة الصحفية إلى أن تطرف هذا الخطاب، يتزايد "بتزايد الغلو الدينى فى ظل سلطان القيم السلفية ... بما يؤدى إلى تغذية فيضان العنف الدينى والطائفى فى مصر"[١]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية أنه من الواضح "أن الكثيرين قد اتخذوا الدين ستارا لما أحسوا به فى أنفسهم من عجز عن المدافعة والمزاحمة فى معترك الحياة. وهذه الجماعات تتميز عادة باتخاذ مواقف صلبة من العقيدة فى وجه الظروف المتغيرة التى قد تتطلب مرونة فى التفسير والتطبيق"[٢]. وتحاول المادة الصحفية إبراز انحراف تأويل الإسلاميين للنصوص الإسلامية بتأكيدها أن "السبب الرئيسى للتطرف فى التقدير السليم هو فى التفسير المغلوط لأحكام الدين والاستخدام الخاطئ لمفاهيم الشريعة. إن الانحراف بالدين بدأ بتفاسير مغلوطة لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأدى الغلط إلى التطرف. وتراوح التطرف بين حدة القول وعنف التصرف. ثم انتهى المطاف بالعنف ليصبح جريمة. وفى التقدير الصحيح أن المواجهة الصحيحة لهذا الطوفان الإجرامى لا تبدأ من الإجراءات الشرطية ولا تواجه برجال الأمن وحدهم. إن المواجهة الصحيحة تبدأ من تصحيح التفاسير المغلوطة ثم متابعة تداعيات هذه التفاسير خطوة خطوة، وعلاجها مرحلة بعد مرحلة، حتى

١ - نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق.
٢ - حسين أحمد أمين، مرجع سابق.

ينتهى الأمر إلى الاستئصال الشامل لأسباب الإجرام ودوافعه"[١]. ومن الواضح أن المادة الصحفية هنا تحاول إبراز الطابع المتطرف لهذا الخطاب، بحيث تعتبر هذا الخطاب من العوامل المؤدية إلى العنف والإجرام عموما.

وترى المادة الصحفية أن هذا "الفكر الدينى المتطرف وجد بعض التربة المشجعة خاصة فى المناطق الفقيرة والتجمعات العشوائية، دليل ذلك أن أبرز حوادث التطرف والفتنة قد حدثت فى أحياء القاهرة الفقيرة أو فى محافظات الصعيد"[٢]. ويبدو أن هناك علاقة بين التطرف فى تردى ظروف بعض المناطق أو الأحياء، وبين تطرف الفكر الذى ينتشر فيها بدرجة أكثر، باعتباره الفكر الذى يغذى التمرد على هذه الظروف ورفضها عموما. وحتى تستطيع جماعات التطرف والعنف نشر أفكارها، فإننا نجدها تستخدم عادة الزوايا والمساجد الأهلية التى توجد فى هذه الأحياء، لكونها منعزلة وبعيدة بطبيعة الحال عن سيطرة الدولة بسبب عزلة هذه الأحياء ذاتها وهامشيتها. ومن ثم أصبح المسجد الأهلى هو إطار نشر الخطاب الدينى المتطرف لجماعات التيار الإسلامى. وفى هذا الصدد تؤكد المادة الصحفية على "انتشار المساجد الأهلية بصورة عشوائية فى كل مكان، حيث يزيد عددها عن أربعة أضعاف المساجد الحكومية التى بلغت عام ١٩٩٢ إثنا عشر ألفا وخمسمائة مسجد تخضع لوزارة الأوقاف.حيث لايوجد قانون ينظم بناء هذه المساجد أو يمنع بناء بعضها ... ويرى بعض رجال الأمن ضرورة الرقابة الدينية على هذه المساجد التى تتخذها الجماعات الدينية ستاراً لها. إذ من الضرورى الرقابة الدينية لما يجرى فيها وما يقال على منابرها، والرقابة الأمنية على عمليات التسليح والتدريب ورسم الخطط الإرهابية التى يضطلع بها القائمون على هذه المساجد فى فترات الاعتكاف وغيرها"[٣].

---

١ – محمد سعيد العشماوى، مرجع سابق.
٢ – صلاح الدين حافظ، فطنة العقل ... وفتنة التطرف، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/١٣.
٣ – الأهرام، مساجد بلا رقابة ودعاة بدون مؤهلات، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٨.

وتذكر المادة الصحفيـة أن عمليـة الاشـراف الكـامل علـى هـذه المسـاجد مسألة صعبة لأنها تحتاج إلى تكاليف اقتصادية باهظة. ذلك أن "ضم مسجد واحد إلى وزارة الأوقاف يساوى ٧٥٠٠ جنيه، وطـوال الفترة السـابقة كـانت الـوزارة تضم ٤٠٠ مسجد سنويا بتكلفة ثلاثـة ملايين جنيـه عـام ١٩٩٢، ١٩٩٣، حيـث الهدف ضم ألفى مسجد سنويا بتكلفة ٧,٥مليون جنيه تمثل مصاريف أئمة ودعـاة ومقيمى شعائر وخلافه"[١]. وذلك يرجع إلى أن المسـجد هـو السـاحة التـى يلتقـى عليها أعضـاء التيـار الإسـلامى لكـى يبلغـوا خطـابهم إلـى العامـة الذيـن تدفعهـم ظروفهـم الاجتماعيـة والواقعيـة المترديـة إلـى قبـول المضـامين المتطرفـة لهـذا الخطاب.

ويرتبط النمط الثانى من الخطـاب الدينـى بـالمثقفين الذيـن يعـبرون مـن خلال نقدهم لجماعات التيار الإسلامى عن رؤية خاصة للدين، وفى ذات الوقت لأنماط الخطاب الدينى الأخرى، ويتضمن هذا النمط من الخطـاب الدينـى ثلاثـة عناصر، يتمثل العنصر الأول فى نقد رجال الدين الرسميين فى أدائهـم لخطـابهم الدينى، إذ تشير المادة الصحفيـة فـى هـذا الصـدد إلـى "إن ضعـف دور القيـادات الدينية المعتدلة فى توجيه الشباب وعدم الوصول إلى حلول قاطعـة فـى القضايـا المطروحة للمناقشة أدى إلى الشك فى قدرة هذه القيادات واعتبارها مأجورة مـن قبل الدولة لأهداف استراتيجية مما يبرر ويزيد إرهاب الدولـة، ومـن ثـم لا تجـد الجماعـات الإسـلامية سـوى الاتجـاه إلـى الإرهـاب مـن خـلال العنـف"[٢]. وفـى موضع آخر ينتقد هذا الخطاب الجهد الذى يقوم به رجال الدين الرسميون، حيـث تذكر المادة الصحفية أن "قوافل الدعاة التـى تتجـول فـى المحافظـات تقـوم بجهـد مرهق ولكن نتيجته صفر. لأن المتطرفين فـى كثـير مـن الأحيـان لا يحضـرون هذه الندوات ولكن يحضرها المسئولون فقط"[٣]. وفى موضـع آخـر تؤكـد المـادة الصحفية ذات المعنى تقريبا حينما تشير إلى أن "قوافل رجال العلم والدين الذيـن

١ – نفس المرجع
٢ – نفس المرجع
٣ – نبيل لوقا، مرجع سابق.

يتحركون مع كل حدث، يذهبون هنا وهناك، حيث تقام السرادقات فى عواصم المحافظات، حيث يتبارى رجال الفقه الإسلامى فى كشف مخططات الإرهابيين فى ضرب الإسلام والمسلمين بينما شباب القرى والنجوع يغطون فى بحار من الجهل ليفيقوا على نداء أمير الجهل فلا يملكون إلا السمع والطاعة". ثم ينتقدون المعالجة الإعلامية الدينية التى تنتقد الإرهاب ولا تأتى بنتيجة، حيث تسمع على ما تذهب المادة الصحيفة" كلمات تملأ الصحف وحوارات تنبذ الإرهاب وتندد به وخطب نارية تشجب ما حدث وما يحدث ولقاءات مع نجوم الفكر وفقهاء الدين وحتى رجل الشارع العادى، وكلهم يقفون وراء كاميرات التليفزيون يلعنون الإرهاب مع مجموعة لا بأس بها من التصريحات".[1]

ومثلما ينتقد هذا الخطاب رجال الدين الرسميين فى جهودهم لمواجهة الإرهاب فإننا نجده ينتقد عناصر الخطاب الدينى لجماعات التيار الإسلامى كذلك. وحسبما تبرز المادة الصحفية ذلك ينتقد المثقفون من أصحاب هذا الموقف مفهوم الخلافة عند الإسلاميين بقولهم" المنادون بأهمية دور الخلافة ينسون أنها ليست أصلاً إسلاميا ولكنها اجتهاد من المسلمين الأوائل، وهم عندما يرفعون شعار الشورى يقولون أنها غير ملزمة لولى الأمر فيقضون على مضمونها لتصبح استبداداً مطلقا. وهم يرفضون الديموقراطية باعتبارها افتراء على الله وحكمه لأنها تبيح ما حرم الله. وهم بذلك يتجاهلون أن الديموقراطية فى الدولة الإسلامية المصرية تتم وفق القيم الإسلامية وفى حدود الشرع. والسبب فى هذه الأفكار الإرهابية أن أصحابها من أهل الرواية وليسوا من أهل الدراية. وينقصهم حسن قراءة النصوص الشرعية، ومعرفة الواقع العملى ". وفيما يتعلق بالنظام السياسى الإسلامى كما يريده الإسلاميون نجد أن هذا الخطاب يذهب إلى أن "الإسلام يرفض الحكومة الدينية بمعنى الحكومة التى يتولاها رجال الدين، فالإسلام لا يعرف الطبقات والمسلمون فئات متعددة منها العلماء ورجال الدين. والعبرة فى تولى السلطة ليست بالهوية ولكن بالخبرة والكفاية ... والدولة المدنية ليست دولة علمانية، فالدولة الإسلامية منذ فجر تاريخها، وعلى مر العصور

١ – على منير، مؤتمر قومى لمواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/١٩.

كانت دولة مدنية تحكم باسم الإسلام ... والإسلام ينكر فكرة قدسية الحاكم أو الحكم بالتفويض الإلهى الذى يربط البعض بينها وبين الدعوة إلى الحل الإسلامى ظلما وعدوانا"[1]. وهو الأمر الذى يعنى ان هذا الخطاب الدينى يعتمد التوجهات العلمانية إطاراً مرجعيا له فى نقده لأفكار خطاب التيار الإسلامى، إضافة إلى نقده لأسلوب رجال الدين الرسميين فى مواجهة فكر وسلوكيات جماعات التيار الإسلامى.

ويعبر النمط الثالث للخطاب الدينى عن وجهة نظر رجال الدين الرسميين. حيث ترى المادة الصحفية أنه إما خطاب قاصر عن متابعة حركة الواقع الحية، وما تطرحه من قضايا جديدة، أو أنه خطاب يقدم تفسيرات وممارسات تخدم من حيث لا يدرى أهداف جماعات التيار الإسلامى. فمن ناحية نجد المادة الصحفية تنتقد هذا الخطاب لعجزه عن المتابعة الحية والمتطورة لقضايا الساعة بقولها "هناك تقصير فى دور رجال الدين فى عدم قيامهم بالتبصير بحقيقة الدين وترك الساحة خالية ... إن الكثير من رجال الدين والدعوة يبددون الكثير من الوقت والجهد فى التركيز على قضايا تجاوزها الزمن منذ وقت طويل. والاسراف الشديد فى الحديث عن المجهول والغيب (الموت وحياة القبر والعالم الآخر) على حساب مشكلات الواقع وهمومه. مما يؤدى إلى وجود قطيعة وانفصال بين الدين والحياة"[2]. وهو ما يعنى مطالبة المادة الصحيفة بأهمية أن يقدم رجال الدين تفسيرات وتأويلات جديدة للحقائق والظواهر والقضايا التى تطرحها تفاعلات الواقع السريعة والمتجددة. وفى موضع آخر ترى المادة الصحفية أن رجال الدين يقفون أحيانا فى نفس خندق جماعات التيار الإسلامى، حيث نجد "أن بعض رجال الدين يستنكرون الانفتاح والإفادة من فكر أو علم أو خبرات الأمم الأخرى فى بعض الأمور المتعلقة

---

١ – محمد شوقى الفنجرى، مرجع سابق.

٢ – سعد المغربى، الدين والسلوك، (١، ٢)، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام، فى ١٩٩٢/٥/٢٣، ١٩٩٢/٥/٢٤.

بالنشاط الإنسانى"[١]. ثم تتجه المادة الصحفية ناقدة موقف رجال الدين من بعض المفاهيم والممارسات الغربية كالموقف من المرأة، ومن الفائدة على الأموال، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وغير ذلك من المفاهيم والمسائل.

ومن الطبيعى أن يؤدى هذا التعدد فى أنماط الخطاب الدينى إلى تصارعها، ومن ثم إلى تأسيس موقف من الخلط وعدم التحدد عند الإنسان العادى الذى يحتاج إلى أن يكون دينه واضحاً ومحدداً. ومن الطبيعى أن يكون لكل خطاب مشايعوه، وكما أشرنا سابقاً فإننا نجد أن المشايعين للخطاب الدينى المتطرف الذى تقول به جماعات التيار الإسلامى هم من هؤلاء الذين يعيشون ظروفا متردية بصورة متطرفة ومبالغ فيها.

رابعاً : العلاقة مع الآخر الدينى

من المتغيرات التى تسبب التطرف والعنف أيضا طبيعة العلاقة مع الآخر الدينى. واذا كان المجتمع يتشكل من جماعة الأغلبية المسلمة، فإن الآخر يشير إلى الأقلية المسيحية التى تشارك فى المجتمع والوطن. وتعتبر هذه العلاقة مسببة للعنف حينما يحدث التوتر والصراع بين الجماعتين على حساب تمزيق أواصر المجتمع ونسيج الأمة. وإذا كان الإسلام يتيح مكانا رحبا فى إطاره لأصحاب الديانات الكتابية، وبخاصة المسيحيين الأقرب للمسلمين من بين أبناء كل الديانات الكتابية، فإن التفسيرات المغلوطة والحرفية وربما المنحرفة لبعض الأفكار الدينية، والتى تشكل بناء التأويلات التى تقوم بها بعض الجماعات الدينية لبعض النصوص، هى التى تجعل من الآخر عدواً، يتجه الصراع نحوه، وتسقط أثناء ذلك الأخوة التاريخية، ومشاعر الشراكة فى الوطن التى تميز العلاقات بين المسلمين والمسيحيين دائما. وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى "أن مشروعية العنف الموجه إلى الآخر الدينى، أو على الأرجح فى الصورة التفسيرية ... بتحيزاتها ومصالحها وأهوائها، حيث يتحول الآخر إلى شيطان أو شرير، وغير

---

١ – نفس المرجع.

متوقع منه سوى العداء أو على الأقل عدم الخير. وتلك التصورات تغذى دوافع العنف الاجتماعية والسياسية بقوة فى لحظات التوتر الاجتماعى ... ويزداد الغلو الدينى فى ظل سلطان الثقافة والقيم السلفية التى تتفاعل مع غياب السياسة والفراغ الكبير، حيث يتم توجيه ذلك إلى الآخر الذى يعاد إنتاج صورته السلبية بما يؤدى إلى تغذية فيضان العنف الدينى والطائفى فى مصر"[1]. وهو ما يعنى أن العداء الموجه للآخر الدينى نتيجة لتأويل منحرف للنص الدينى، وهو التأويل الذى تم فى ظل حالة من التوتر الاجتماعى، الأمر الذى أنتج صورة سلبية للآخر الدينى.

ذلك يعنى أن الصراع بين الأنا والآخر الدينى أصبح نتيجة لتأويل منحرف فى ظرف منحرف كذلك على ما تذهب المادة الصحفية. إذ أن القاعدة الأساسية التى تحكم واقع المجتمع المصرى تتمثل فى التلاحم الواضح بين المسلمين والمسيحيين، وهو تلاحم ظل قائماً طيلة فترات التاريخ المصرى. واستناداً إلى ذلك تتشكك المادة الصحفية منذ البداية" فى وجود فتنة طائفية فى مصر لأن التاريخ المصرى منذ خمسة آلاف سنة يضم على أرض مصر ديانات مختلفة ... حيث التعايش بين أهل الأديان المختلفة عبر التاريخ المصرى وحتى ثورة ١٩١٩ التى قامت على وحدة الهلال مع الصليب ... والسؤال هو لماذا أطلت الفتنة برأسها الآن؟ وترى أن السبب الرئيسى يتعلق بالحياة اليومية وليس بالدين .. ثم تتحدث المادة الصحفية عن التداخل بين المسلمين والمسيحيين فى مصر فى المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية"[2].

وتحاول المادة الصحفية التذكير بهذه الوحدة التاريخية بين الجماعتين مؤكدة "أن واحداً من أهم أسباب الأزمة التى نعانى منها هو تآكل الذاكرة الوطنية، فلم يعد هذا الجيل على بينة من مسيرة شعبة، ومن المعاناة القاسية التى كابدتها أجيال متلاحقة من القبط والمسلمين كى يسلموا مصر إلى هذا الجيل. ليس التآكل وحسب، بل والاسقاط والمسخ والتشويه. ونحن نحتاج إلى بعث

---

١ – نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق.
٢ – أحمد بهجت، الفتنة الطائفية، (صندوق الدنيا)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/١٣.

التاريخ المصرى حيا وصادقا ... إن السند والأمل فى قطع حلقات هذا المسلسل الردئ هو ترك الأغلبية الصامتة التى تجسد مقومات الكيان المصرى. ومن ثم إبداع أجدى الأساليب لتنطلق هذه الأغلبية وتتحرك".[1]

وبعد أن تتحدث المادة الصحفية عن هذه الوحدة التاريخية التى أصابها التشويه بسبب أحداث عابرة تشير إلى أن هناك "حاجة إذن إلى ترسيخ معنى أن نكون مواطنين مصريين ننتمى إلى هذه الأرض، ويكون لنا حلم مشترك، ويذوب هنا المسيحى والمسلم فى هوية مشتركة. ويجب أن يلعب المثقفون ووسائل الإعلام الدور الرئيسى فى هذا الشأن".[2] وتحذر المادة الصحفية قائلة "إن ترك الفتنة الطائفية قائمة يتعمق وجودها من شأنه أن يمزق نسيج الأمة كما حدث فى لبنان "فاشتعال الفتنة الطائفية فى لبنان أدى إلى تمزيقها من الداخل، وتحطيمها إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا وتوصيلها إلى حافة الخراب والمجاعة. وهذه هى طبيعة الفتنة الطائفية حين تشتعل".[3]

وإذا كان الميراث التاريخى يرفض هذه الفتنة وهذا العداء المتبادل بين الجماعتين شركاء الوطن، ويؤكد على عوامل الوحدة والنضال المشترك، بينما الحاضر يشهد نزاعاً وصراعاً بين الجماعتين يهدد الاستقرار الاجتماعى. فإننا نجد أن هذا التأرجح ينعكس كذلك على تناول المادة الصحفية لهذه القضية، حيث نجد أنفسنا أمام موقفين، الموقف الأول يصر على الوحدة التى يتحدث عنها التاريخ، ويرجع أسباب الصراع إلى أسباب غير دينية، حيث يستخدم المتغير الدينى فى هذا الإطار غطاءاً لمتغيرات أخرى. من خلال هذا الموقف تشير المادة الصحفية إلى أن "حادثة ديروط تثبت أن القضية ليست صراعاً دينيا بالمعنى المفهوم لأن الصراع دار بالأساس حول حقيقة اقتصادية ... فالبعد

---

١ - وليم سليمان قلاده، الأغلبية الصامتة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٢٦)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٤.

٢ - علياء رافع، العنف الطائفى وأهمية الهدف القومى، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين) (٣٦)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٢١.

٣ - أحمد بهجت، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.

الاقتصادى كان حاضراً . فالتنمية الاقتصادية من حيث المبدأ لا يمكن أن تكون إسلامية أو مسيحية، وإنما هى تنمية للطبيعة الاقتصادية الحديثة التى يصنعها الشعب كله من خلال مؤسساته الشرعية الممثل فيها المسيحيون والمسلمون على السواء"[1]. وهو ما يعنى كما أشرنا من قبل إرجاع الصراع والتناقض إلى أسباب اقتصادية. بالأساس وليس إلى أسباب دينية. وفى موضع آخر تتحدث المادة الصحفية قائلة "عندما نتحدث عن الأقلية والأغلبية فى مصر يتجه الفكر عموما إلى المعيار الدينى (مسلمون ومسيحيون) وهذا خطأ لأن الفيصل أو المعيار بين الأغلبية والأقلية ديموقراطيا هو الرأى لا الدين أو اللون أو العرق"[2]. وهو ما يعنى إصرار هذا الموقف وتأكيده على أن المتغير الدينى ليس هو الأساس فى الصراع، وإنما دائماً متغيرات أخرى. ويحاول هذا الموقف أن يذكر بعض المتغيرات التى تبرر الصراع فيؤكد" أن أحداث الفتنة والاعتداءات بين المسلمين والمسيحيين فى الصعيد قامت بها عناصر هى فى الأغلب يائسة ومحبطة اجتماعيا، فقدت صلتها بالمجتمع، وتقوم بذلك كوسيلة لإثبات ذاتها واستعادة احترامها لنفسها ... المشكلة إذن ليست فقط مشكلة تطرف دينى من جانب يستدعى تعصبا دينيا من الجانب الآخر. وليست مشكلة ثأر بايت داخل مجتمعات ريفية مغلقة، ولكنها أعمق وأوسع من ذلك. ولابد أن توضع فى إطارها الصحيح"[3]. ويستمر هذا الموقف فى التأكيد على ذلك قائلا" لا توجد فتنة طائفية فى مصر بين المسلمين والأقباط، ولكن توجد أفكار منحرفة لدى بعض المتطرفين بدليل أنهم لا يعتدون فقط على الأقباط بل يعتدون على بعضهم البعض وعلى غيرهم من الجماعات المتطرفة"[4]. وهو الأمر الذى يشير إلى أن هذا الموقف يرى أن هناك متغيرات أخرى غير الدين هى التى تلعب دورها فى إثارة الصراع بين المسلمين والمسيحيين.

---

١ – إبراهيم نافع، وحدتنا الوطنية ... هل هى فى خطر حقا؟ مرجع سابق.

٢ – أمين فهيم، هل هى فتنة طائفية، (ملف الإرهاب والتطرف من فكر المثقفين)، (٢٣)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٦/٢٩.

٣ – سلامة أحمد سلامة، هذه الفتنة، مرجع سابق.

٤ – نبيل لوقا، مرجع سابق.

على خلاف ذلك نجد أن تحليل المادة الصحفية يبرز موقفا آخر يرى أن ثمة صراع بين المسلمين والمسيحيين من خلال ما يسمى بالفتنة الطائفية، وأن أسباب هذا الصراع يرجع لممارسات يرتكبها المسلمون والمسيحيون على السواء. إذ ترى المادة الصحفية أن الجماعات الإسلامية مسئولة من ناحية عن بعض هذه الأسباب، ومن ذلك "أن العناصر الإرهابية استخدمت الفتنة الطائفية كسلاح فعال لتحقيق أهدافها فى قلقلة وخلخلة الأوضاع فى القرى والمدن والأحياء البعيدة، ونجحت بدرجة ما فى استثمار الظروف الاجتماعية الاقتصادية السيئة لتجنيد عناصر جديدة وإشعال الفتنة الطائفية كلما أمكن ... ويكشف استخدام الإرهابى الذى قتل فى الحادث الأخير للبطاقة المزورة والتى تحمل اسم (وليم نجيب سيفين) عن أن ترويج البعض لوجود تنظيم قبطى متطرف يقوم بعمليات تخريبية هو محاولة رخيصة وخبيثة للفت الأنظار وإشعال الفتنة فى آن واحد"[1]. وهو ما يعنى اهتمام المادة الصحفية بالحفاظ على الوحدة الوطنية، ومن ثم الالتزام بكشف أية أساليب قد تنال من تماسك هذه الوحدة. وفى موضع آخر تشير المادة الصحفية إلى "أن حوادث الإرهاب لم تعد حوادث فردية متناثرة، وإنما هو مخطط مر بثلاث مراحل تمثلت الأولى فى اختيار منظمات التطرف والتعصب أهدافا قبطية على سبيل المثال مهاجمة كنيسة، أو مقتل مسيحى، أو سرقة محل ذهب. ثم جاءت المرحلة الثانية وهى ضرب السياحة الأجنبية كطريق لضرب الاقتصاد الوطنى. ثم جاءت المرحلة الثالثة من التصعيد، وهى نقل المواجهة المسلحة إلى مستوى أكثر علانية حيث السيطرة على بعض المناطق".[2]

ولا تسعى المادة الصحفية إلى أن تدفن رأسها ووعيها فى الرمال، وإنما تشير إلى أنه إذا كانت هناك بعض عوامل الفتنة والعنف التى يتسبب فيها المسلمون عادة، فإن الأقباط قد لعبوا – على ما تذهب المادة الصحفية – دوراً فى هذا الصدد كذلك. ويتمثل ذلك فى اتجاه المسيحيين إلى العزلة الأمر الذى

١ – سلامة أحمد سلامة، بعد حادث الألفى، (عمود)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢١.
٢ – صلاح الدين حافظ، أنصار مقاومة الإرهاب، مرجع سابق.

ساعد على إقامة الحاجز بينهم وبين المسلمين. وفى ذلك نجد المادة الصحفية تؤكد على "مسألة سلبية الأقباط فى الممارسة السياسية. وهى ظاهرة لم تكن موجودة من قبل (أحداث ثورة ١٩١٩..الخ)، ومسئولية الجميع تتحدد فى أن يمنعوا هذا التقوقع السياسى"[١]، الذى يمكن أن يساعد على إضرام نار الخصومة والفتنة. ثم تذكر المادة الصحفية مؤكدة ذلك بأن "نزوع الإخوة المسيحيين إلى السلبية وعدم المشاركة فى الشئون العامة، تطور إلى شبه انعزال عن المجتمع فى الحياة اليومية من معاملات وخلافه"[٢]، الأمر الذى يشير إلى أن هذا الموقف يعزو الفتنة والخصومة إلى تطرف الإسلاميين من ناحية، وعزلة المسيحيين وسلبيتهم من ناحية أخرى. ويدعو الجميع الى منع هذا التقوقع وذلك بهدف التحرك من خلال استراتيجية شاملة لمنع التطرف والعنف والإرهاب، وبخاصة الموجه نحو الآخر الدينى.

خامساً : دور المتغيرات الخارجية فى إشعال جذوة العنف والتطرف

توجد إشارات كثيرة فى الفكر النظرى المتعلق بالعنف، وكذلك من خلال متابعة التفاعلات الواقعية، إلى أن المتغيرات الخارجية قد لعبت دوراً محوريا فى دعم التيار الإسلامى فى مصر، وأيضا فى اتجاهه الى العنف والتطرف. وكذلك فى حدوث الفتنة الطائفية فى مصر. ومع أنه من الثابت أن العوامل الخارجية قد لعبت دوراً محوريا فى حالة العنف فى مصر، إلا أن دورها يظل دور العامل المساعد، وتبقى العوامل الداخلية هى المتغيرات الأساسية الفاعلة فى هذا الصدد. وفى محاولة تأمل الدور الذى لعبته العوامل العالمية، نجد أن هذا الدور قد تأكدت فاعليته من خلال أبعاد عديدة.

فمن ناحية نجد أن البعد العالمى قد لعب دوره بالعدوى التى قد تجتاح العالم فيما يتعلق بظواهر معينة. وفيما يتعلق بالعنف والإرهاب، نجد أنه قد

١ – ابراهيم نافع، وحدتنا الوطنية ... هل هى فى خطر حقا؟، مرجع سابق.
٢ – أحمد بهجت، حزام الفقر، مرجع سابق.

أصبح صيغة تعانى منها غالبية مجتمعات العالم. بل وقد تنتقل بالعدوى أو التقليد أو الملاحقة من مجتمع إلى آخر. ولاشك أن هناك ظروفاً عديدة ساعدت على ذلك.

وتأكيداً على فاعلية البعد العالمى تشير المادة الصحفية إلى "أن تيار العنف الذى تشهده مصر هو جزء من تيار العنف الذى يجتاح العالم، والذى لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة. ففى الولايات المتحدة تنتشر عصابات الشوارع فى معظم المدن الكبرى. وفى أوربا تنتشر الجماعات العنصرية والفاشية، وينتشر عنف الجريمة المنظمة (المافيا) فى العديد من دول العالم. هذا بالإضافة لأحداث العنف فى الجزائر والحرب الأهلية فى الصومال ...الخ. إن ظاهرة العنف قد امتدت بعض ملامحها إلى مصر".[١]

ويعنى القول بالطبيعة العالمية للعنف هنا تبرئة أية أطراف داخلية من مسئولية تفجره، الأمر الذى تجسد فى لجوء المادة الصحفية بصورة محدودة إلى التأكيد على هذا العامل. غير أن المادة الصحفية تشير كذلك إلى الأبعاد النفسية حينما تؤكد أن العنف قد يرجع إلى حالة الإحباط العام التى أصبحت تسود عالمنا. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية أن " الإرهاب ظاهرة عالمية ومن يؤمن به يعانى فى أغلب الأحوال من أمراض نفسية".[٢] ومن الملاحظ هنا أن المادة الصحفية تحاول أن تعزو أسباب العنف والتطرف إما إلى أبعاد عالمية خارجية، أو عوامل نفسية خاصة بإحباطات الأفراد، مبتعدة فى ذلك عن المساس بالنظام السياسى أو سياساته الداخلية.

ويتمثل البعد الثانى لفاعلية العوامل الخارجية فى قسوة المجتمعات الغربية مع العالم الإسلامى خلال المرحلة الاستعمارية. فإلى جانب النهب أو السلب الاقتصادى، حاولت المجتمعات المستعمرة تشويه الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية، الأمر الذى جعل منها مرحلة معاناة بالنسبة

---

١ – أحمد جلال عز الدين، التيار العالمى للعنف والتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٨٢)، الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٣٠.

٢ – حمدى السيد، الإرهاب، وجهة نظر أخرى، مرجع سابق.

للإسلام والمسلمين. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية "أن القرنين الماضيين كانا شديدى القسوة على الإسلام والمسلمين. فقد تعرض العالم الإسلامى للاستعمار على يد الغرب المسيحى، وأدى ذلك إلى اهتزاز ثقة المسلمين بأنفسهم، وتبنى بعضهم لمنظومة القيم والأفكار الغربية بسبب تفوق حضارة الغرب المادية. وقد أدى ذلك إلى إصابة العالم الإسلامى بأزمة روحية، ووجدت الأمة الإسلامية نفسها معلقة بين تراث ودين وتقاليد فقدت الثقة فيها، وحضارة غربية لم تملك ناصيتها بعد. ولم تكد تصل يدها إلى ثمار الحضارة الغربية حتى بدت تلك الثمار معيبة فاسدة كنتيجة ملازمة للأزمة التى تمر بها الحضارة الغربية فى الفترة الحالية، مما أدى بالمسلمين مرة أخرى الى التفكير فى العودة إلى قيم ماض ارتبط فى أذهان المسلمين بالتفوق والغلبة"(١). وهو الأمر الذى يشير إلى أن ظهور جماعات التيار الإسلامى فى مختلف المجتمعات الإسلامية يعد مقدمة عملية إحياء استهدفت الحفاظ على الهوية واستعادة عظمة التراث.

ويتمثل البعد الثالث لفاعلية العوامل الخارجية فى الدعم والتمويل الخارجى الذى تتلقاه جماعات التيار الإسلامى، إما من قبل دول ترى فى فكر هذه الجماعات وسلوكها مقدمة لبعث روح الإسلام أو لأنها مجتمعات تستهدف من ذلك إشاعة حالة من عدم الاستقرار الداخلى فى مجتمعات إسلامية أخرى لها ثأر معها. وارتباطا بذلك ترى المادة الصحفية" أن الفتنة الطائفية مؤامرة من الخارج لكى تلعب الجماعات الإسلامية أدواراً تخدم أهداف هذه الدول". وتستمر المادة الصحفية قائلة "كذلك تدفق الأموال على هذه الجماعات من أنظمة دول معينة (غنية) استهدفت ضرب الفكر اليسارى فى المنطقة، والتحكم بقوة مؤثرة فى سياسة أقوى دولة عربية. وقد أدى ذلك ... إلى زيادة احساس أفراد تلك الجماعات بقوتهم وقدرتهم على التعامل مع السلطة فى مصر تعامل الند".(٢) وتدعم ذلك بتأكيدها" أن جانبا كبيرا من المساعدات المالية والتسليحية التى قدمتها للمحاربين فى أفغانستان دول عربية وإسلامية مختلفة، إلى جانب

١ - حسين أحمد أمين، مرجع سابق.
٢ - حسين احمد أمين، مرجع سابق.

المساعدات الأمريكية، قد وجدت طريقها إلى العناصر الإرهابية الهاربة التى استخدمت حرب أفغانستان كستار لمواصلة نشاطها فى مصر ودول عربية أخرى. وللأسف فقد تركت هذه العناصر دون مراقبة ومتابعة وتولت المخابرات الأمريكية المهمة برمتها".[1]

وإلى جانب المساعدات التى تقدمها بعض الدول لهذه الجماعات فإن التنظيمات الداخلية لها عناصرها ونظائرها الخارجية. وربما كانت التنظيمات الخارجية هى الأقوى، لأنها هى التى تقوم -فى الغالب- بعمليات جمع المعلومات والتخطيط. وفى هذا الصدد تشير المادة الصحفية إلى "طريقة التنظيم الخارجي ودوره فى الكثير من العمليات التى تتم فى الداخل، مثل عملية اغتيال رفعت المحجوب، وكذلك دورها فى تهريب بعض أعضاء الجماعات الإسلامية من الداخل إلى الخارج"[2]. محصلة ذلك أن جماعات التيار الإسلامى مثلما تدفعها المتغيرات الداخلية إلى العنف والتطرف فإن العوامل الخارجية المتعددة تؤدى فاعليتها كذلك فى دعم العنف والتطرف.

ولا تخلو الجماعة المسيحية من بعض الوزر كذلك، حيث نجد بعض التنظيمات الخارجية التى تحاول الوقوف إلى جانب المسيحيين فى مصر بسبب الفتنة الطائفية ليس لهدف سوى العمل على مزيد من إشعالها. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية قائلة "يضاف الى ذلك نشاط الجمعيات الممولة برؤوس أموال أجنبية ذات صبغة دينية وتنتشر بشكل لافت للنظر بدعوى مساندة المسيحية. والتدخل الأجنبى لصالح طائفة معينة هو تدخل صريح فى شئون مصر"[3]. الأمر الذى يعنى لكل الاعتبارات السابقة أن العنصر الخارجى كان حاضراً دائماً فى موقف التطرف والعنف.

---

١ - سلامة أحمد سلامة، بعد حادث الألفى، مرجع سابق.
٢ - سلامة احمد سلامة، حوار مع إرهابى، (عمود) الأهرام فى ١٩٩٣/٩/١
٣ - أحمد بهجت، حزام الفقر، مرجع سابق

سادساً : عوامل أخرى

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من العوامل الأخرى التى لعبت دوراً أساسياً فى اتساع نطاق التطرف والعنف والإرهاب حيث تعرضت لها المادة الصحفية وان كان ذلك بصورة موجزة. من هذه العوامل كما تؤكد المادة الصحفية دور "القوانين غير العادلة"[1]، سواء تعلقت هذه القوانين بحرمان بعض القوى من المشاركة السياسية، أو أضرت بمصالح بعض الفئات الاجتماعية، خاصة إذا كانت هذه الفئات تشكل شرائح الأغلبية فى المجتمع. ذلك أنه من شأن هذا النمط من القوانين أن يزيد من مخزون التوتر لدى بعض الشرائح الاجتماعية، وكذلك من عدائها للنظام السياسى باعتباره مصدراً لهذه القوانين، الأمر الذى يجعل أبناء هذه الفئات أو الشرائح أقرب إلى جماعات التيار الإسلامى.

بالإضافة إلى ذلك توجد المشاعر والتصورات السلبية التى ارتبطت بحالة التحول الاجتماعى التى عاشها المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة، حيث انسحبت الدولة تقريبا من كل شئ، وبدأت الخصخصة تنتشر لتهيمن على كل شئ، وارتفعت معدلات البطالة وانتشرت حالة من اليأس العامة" تفسر اندفاع فريق من شبابنا إلى العنف على أنه نوع من اليأس الاجتماعى يعززه انسداد أبواب الأمل وتحقيق الذات فى كيان مستقل. ومما يفقد الشباب الثقة فى المجتمع ما يراه من استشراء الفساد حوله وانتشار القيم المادية (ذات الطبيعة الطفيلية) فى السلم القيمى وتراجع التقدير الاجتماعى للتعليم والمتعلمين والمثقفين، وكذلك هزال المؤسسات التربوية الأخرى فى المجتمع من تلفاز وصحافة وسينما وكتاب وأندية، والخلل الواضح فى دور الأسرة. وعندما نتحدث عن غياب المشروع الاجتماعى القومى الحضارى للأمة، فإننا نضع أيدينا على المقدمة الأساسية لجملة النتائج التى تنتج عن مجمل السياسات الاقتصادية المطبقة والمنحازة للرأسماليين والطفيليين والتى من شأنها أن تعمق من إحساس الشباب بالاغتراب

---

١ - حسام عمر، مرجع سابق.

وتدفعه إلى ظاهرة الانتحار الجماعى"، التى قد تتخذ شكل الالتحاق أو الارتباط بجماعات التطرف والعنف. بالإضافة إلى ذلك تشير المادة الصحفية إلى" أن انسداد قنوات التغيير وضعف المشاركة فى السلطة وتثبيت نفس الوجوه والرموز وفساد القيم المطروحة، وضعف المواطن فى مواجهة السلطة، وزيادة وطأة الغلاء على الأغلبية جعلت آليات المقاومة تضعف وجعلت من الخلاص الفردى طريقاً مفضلاً عند الغالبية"[1]. فى إطار هذا الخلاص قد يهاجر الإنسان من المجتمع، ليحقق ذاته فى مجتمع آخر. وقد يهاجر سيكلوجيا إلى داخله ومن ثم يؤسس قطيعة مع المجتمع. وقد يهاجر إلى عالم التطرف حيث جماعات العنف والإرهاب.

ويعتبر سعى جماعات التطرف والعنف إلى كسب تعاطف الجماهير من العمليات التى قد تدفع إلى ارتفاع بعض أعمال التطرف والعنف. وفى نفس الوقت تعتبر خسارة تعاطف الجماهير جانبا من الجوانب التى قد تؤدى – على المدى القصير – إلى زيادة أعمال العنف والتطرف. ومنذ البداية نجد أن المادة الصحفية تشير إلى تأرجح موقف الجماهير بشأن الحكم على جماعات التيار الإسلامى "حيث انقسام الأهالى ... بين مؤيد ومعارض للجماعات المتطرفة. البعض يراهم أهل خير ولاعلاقة لهم بالعنف والقتل، والذين يرتكبون ذلك (إرهابيون) اندسوا بينهم. والبعض الآخر يراهم إرهابيون حقيقيون".[2] فى مقابل ذلك نجد أن جماعات التيار الإسلامى تسعى من خلال تطرفها وعنفها إلى كسب الجماهير إلى جانبها مستغلة فى ذلك المشاعر التاريخية للجماهير تجاه السلطة، وكذلك أوضاع هذه الجماهير، وصورة البطل الشعبى لديها. فى ذلك تؤكد المادة الصحفية "كما تسعى جماعات العنف السياسى الى تحقيق قدر من الشعبية وكسب تعاطف الجماهير والمواطنين. فجهاز الأمن لا يمكن أن يتمتع بقبول عام من الجمهور، ولذلك فإن العنف ضده سوف يلمس الوتر الحساس الكامن فى أعماق كل مواطن تجاه جهاز الأمن". وفى موضع آخر تذكر المادة

١ – محسن خضر، مرجع سابق.
٢ – الأهرام، إرهابيون أم سنية، مرجع سابق.

الصحفية أنه "عندما توجه جماعات العنف السياسى ضرباتها لجهاز الأمن بكل إمكانياته البشرية والمادية وتنجح – رغم أنها الطرف الأضعف – فى أن تصيب بعض أفراده، فإنها قد تحظى بقدر من إعجاب المواطنين، فالكثيرون يشعرون بالإعجاب والتعاطف مع الأكثر ضعفا عندما يستطيع أن يصيب الأكثر قوة"(١). وهو ما يعنى أن هذه الاستراتيجية التى تتبعها جماعات التيار الإسلامى، إضافة إلى بعض الخدمات التى قد تؤديها لصالح هذه الجماهير من شأنها أن تجعل هذه الأخيرة أو بعض شرائحها تقف إلى جانبها أو على الأقل تتعاطف معها.

غير أن الفترة الأخيرة شهدت – على ما تذهب المادة الصحفية – تحولاً من قبل الجماهير ضد جماعات التيار الإسلامى وذلك بسبب بعض الأخطاء التى ارتكبتها هذه الجماعات. بداية تؤكد المادة الصحفية "إن صلة الجمهور بمشكلة الإرهاب هى صلة وثيقة فإن جميع الأطراف المتعلقة بالفعل الإرهابى هى جزء من هذا الجمهور علاوة على أن هذا الجمهور بصفة عامة يعانى من الآثار الضارة للأنشطة الإرهابية التى تنعكس على أمنهم الاجتماعى والنفسى والاقتصادى"(٢). وترصد المادة الصحفية بداية تحول الجمهور ضد جماعات التيار الإسلامى بسبب بعض الأعمال التى ارتكبتها هذه الجماعات منها مثلاً أنه "فى شهر التعاطف والرحمة (رمضان) قتلوا وأصابوا أبرياء من جنسيات مختلفة خروجا عن ملة الإنسانية وغدرا بالدين ذاته. ولقد كان هدف الجريمة هو السياح الأجانب ولكن أغلب الضحايا كانوا من المصريين"(٣). ثم تستمر الصحيفة مؤكدة أن "مثل هذه الاعتداءات وإن أضرت بالدولة، إلا أنها تضر بمنظمات العنف بدرجة أكبر، لأنها تفقدها التعاطف الشعبى الذى تسعى جاهدة إلى خلقه والإبقاء عليه. كذلك نجد أن التأثيرات السلبية للاعتداءات الموجهة ضد السياحة هى تأثيرات مؤقتة سرعان ما تزول"(٤). وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية" أن

---

١ – محمد الغنام، أهداف العمل الإرهابى، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٣

٢ – بدر الدين على، دور الجمهور فى مكافحة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/١/١٧.

٣ – الأهرام، رسالة الإرهاب، (رأى الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٣.

٤ – محمد الغنام، ملاحظات حول أحداث العنف الأخيرة، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٣.

هذه الحوادث تثبت بما لايدع مجالاً للشك مدى تورط هذه الجماعات فى ضرب الاقتصاد الوطنى وتخريب الوطن وترويع المواطنين"[1]. ونظراً لأن الأنشطة السياحية اليوم أصبحت مصدر دخل مباشر لقطاعات عديدة من الجمهور فإن الاضرار بها، لابد أن يولد عداء من قبل الجمهور موجهاً ضد هذه الجماعات.

هذا بالإضافة إلى أن ضرب السياحة يعتبر "ضربا للاقتصاد الوطنى فى مقتل"[2]. ويصبح واضحاً أن جماعات الإرهاب قد تخطت كل الخطوط الحمراء وأصبحت تعمل على ضرب الأمن القومى المصرى فى الصميم. وكان طبيعيا أن تهب أجهزة الأمن المصرية اليقظة لمجابهتهم والقضاء عليهم. وقد تمكنت أجهزة الأمن فعلاً وبمساعدة من جماهير الشعب المصرى من توجيه ضربات ساحقة لجماعات الإرهاب خلال الفترة الماضية"[3]. وإذا كان الحديث فى الفترة الأخيرة عن بداية الانتعاش الاقتصادى، فإن ذلك من شأنه أن يثير الآمال لدى الجماهير التى تعانى فى حياتها اليومية، ومن ثم فإن أى إضرار بهذا الانتعاش سوف يثير بالتأكيد حفيظة هذه الجماهير.

بالأضافة إلى ذلك فإن وجود جماعات التطرف والإرهاب وارتكابها لبعض سلوكيات العنف والإرهاب من شأنه أن ينشر العدوى فى نطاقات جديدة، حيث ترى المادة الصحفية "أن بعض النشالين ومحترفى جرائم السرقة أطالوا لحيتهم وانضموا الى بعض هذه الجماعات المتطرفة حتى يكتسبوا حمايتها أثناء تعامل أجهزة الأمن معهم"[4]. الأمر الذى يعنى أن وجود هذه الجماعات وصراعها مع أجهزة الأمن من شأنه أن يشجع عناصر الجريمة والانحراف فى المجتمع.

---

١ - سلامة أحمد سلامة، حوار مع إرهابى، مرجع سابق.
٢ - إحسان بكر، المواجهة المطلوبة، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٧.
٣ - الأهرام، المواجهة الحاسمة مع الإرهاب، مرجع سابق.
٤ - نبيل لوقا، مرجع سابق

استخلاصات

استناداً إلى تحليلات المادة الصحفية المحددة للمتغيرات المسئولة عن ظهور التيار الإسلامى وتبنيه لصيغة العنف، فإننا نبرز مجموعة الحقائق الأساسية التالية:

١ - نظراً للتنوع الأيديولوجى الذى تتيحه الصحف القومية، فإننا نجدها ترصد كما كبيراً من المتغيرات التى ترى أنها سببت ظهور جماعات التيار الإسلامى أو تبنيها للعنف. وترى المادة الصحفية لجريدة الأهرام أنه من الصعب الفصل الواقعى بين هذه المتغيرات، وإن كان الفصل التحليلى واردا وممكنا، كما يلاحظ أن إدراك المادة الصحفية للمتغيرات كان إدراكا واقعيا، ومن ثم تنوعت المتغيرات التى رأت المادة الصحفية أنها مسببة لظهور التيار الإسلامى، من كونها متغيرات بنائية إلى اجتماعية إلى فردية، إضافة إلى كونها متغيرات اقتصادية وسياسية ونفسية وثقافية.

٢ - تعتبر المتغيرات الاقتصادية من المتغيرات ذات الفعالية البارزة فى التأثير. ويمكن القول بأن المتغيرات الاقتصادية لعبت دوراً تاريخيا - حيث توفرت لها فاعليتها - فى ظهور جماعات الرفض، وترجع فاعلية المتغيرات الاقتصادية إلى التغيرات الهيكلية التى حدثت فى المجتمع والتى أدت إلى انتشار الفقر والبطالة وغياب عدالة التوزيع. وقد أدى ذلك إلى شعور بعض الشرائح الاجتماعية بالحرمان من إشباع حاجاتها الأساسية، ومن ثم عثرت من خلال الارتباط بالدين على حالة التقشف التى يعد بها الإسلام، تستعين بها لتحقيق التكيف مع صعوبات الحياة.

٣ - لعبت المتغيرات الاقتصادية دورها بفاعلية فى دفع الناس للوقوف من التيار الإسلامى موقفا إيجابيا فى المناطق التى شهدت معدلات عالية من الفقر والبطالة وتردى الأوضاع المعيشية والخدمات. من هذه المناطق الصعيد والريف والسياقات العشوائية بالمدن، ففى القاهرة وحدها ٢٥ تجمعا عشوائيا. حيث تعد هذه السياقات الاجتماعية هى الأطر التى يعثر

فيها التيار الإسلامى على أعضائه، خاصة اذا قدمت بعض جماعات التيار الإسلامى بعض الخدمات التى تشبع احتياجات البشر فى هذه السياقات الاجتماعية.

٤ – كذلك لعبت المتغيرات الاجتماعية دوراً فعالاً فى ظهور التيار الإسلامى. من هذه المتغيرات ظروف الإحباط الاجتماعى الذى تعرض له شباب الطبقة المتوسطة، الأمر الذى جعل هؤلاء الشباب يشعرون بالاغتراب نتيجة للحرمان من ناحية، وللفساد الضارب حولهم دون مواجهة من ناحية أخرى، حيث انتشر الفساد والمحسوبية وانهار ميزان العدالة. ويصبح عالم الإسلام الذى يبشر به التيار الإسلامى نطاقا تنتفى فية هذه الظواهر.

٥ – تعدد أنماط الخطاب الدينى، فهناك الخطاب الدينى الذى يتميز بالتشدد والتفسير المغلوط للنص وهو المؤدى للعنف. وهناك الخطاب الدينى للمثقفين العلمانين الذى يختزل البعد السياسى للدين. وهناك الخطاب الدينى الرسمى، القاصر فى أحيان كثيرة عن متابعة حركة الواقع المتجددة، والذى يقدم فى بعض الأحيان تفسيرات تخدم التيار الإسلامى.

٦ – كذلك يلعب الإعلام دورا أساسياً، إما فى ظهور التيار الإسلامى أو فى اتجاهه إلى العنف. فهو من ناحية يضخم من حوادث العنف حتى يبدو مرتكبو العنف من أعضاء التيار الإسلامى وكأنهم أبطال. إضافة إلى أنه قد ساهم فى الفتنة الطائفية من خلال إذاعته للتفسيرات الدينية المغلوطة التى قد تضر بمشاعر الآخر الدينى.

٧ – كذلك يلعب التعليم دوره فى ظهور هذه الظاهرة المرضية – عنف التيار الإسلامى– فما زال التعليم عاجزاً عن محو أمية نصف السكان، إضافة إلى تسرب المضامين المتخلفة التى تروج لرفض الآخر الدينى إلى المقررات الدراسية. هذا الى جانب تشجيع التعليم لأسلوب الاستظهار والحفظ أو ما يمكن أن يسمى "بالتعليم البنكى" الذى لا يدرب الطلاب على التفكير فى المستقبل، ولكن يربطهم بالسلف الذين استظهروا عنهم. كما

يشجع التعليم فى كثير من مضامينه على الفكر الغيبى فى مواجهة الفكر العقلانى المستنير.

٨ – تردى أداء مؤسسات النظام السياسى، فمثلا لم تقم لجنة من مجلس الشعب تحاول تقصى الحقائق بنظرة أوسع كما فى الدول المتحضرة، كما لم يكلف نواب مجلس الشعب لهذه المناطق أنفسهم جهد الذهاب إلى مناطق الخطر لاستجلاء الأمر. كما لم تدرك أحزاب المعارضة الخيط الرفيع بين النقد وتأليب الجماهير. وبذلك صعدت بعض الأحزاب إلى الهاوية، كما يسود الصراع بين موظفى ومسئولى الجهاز التنفيذى، الأمر الذى يؤكد عجز النظام السياسى عن المواجهة كمحصلة لذلك.

٩ – المواجهة الأمنية ينبغى أن تكون المواجهة الأخيرة بعد أن تنتهى كل المواجهات التى يمكن أن يقودها المجتمع استناداً الى مجموعة المتغيرات السابقة. فى هذا الإطار ترتكب عدة أخطاء منها اعتبار المواجهة الأمنية هى المواجهة الأولى والمباشرة. ومنها أن يتجاوز الأمن دوره الذى يتمثل فى الحفاظ على أمن المجتمع وهيبة الدولة إلى أن يصبح طرفا له ثأره مع جماعات التيار الإسلامى، إذا حدث ذلك فإنه يختزل دوره الى حد كبير.

١٠– بسبب هذا التصور الأمنى – أحيانا – بلغ الصراع ذروته بين جهاز الأمن وجماعات التيار الإسلامى. فقد ارتفع حجم الحوادث التى قام بها التيار الإسلامى بأسلوب الاغتيالات إلى ٣٨ حادثة موجهة ضد الشرطة، قتل فيها عشرة من الضباط، ١٦ من الجنود المجندين. من هنا فعلى جهاز الأمن أن يعى دائماً أنه لا ينتقم لثار، ولكنه يحافظ على استقرار وأمن المجتمع.

١١– من الواضح أن هناك ترديا فى سياسات رعاية الشباب. فالنظام السياسى يسد أمامهم –أحيانا– قنوات المشاركة، ومن ثم تتجه مشاركة بعضهم إلى قنوات التيار الإسلامى. الأحزاب كذلك عاجزة عن استيعاب الطاقات الشابه. كذلك اختزال المشاركة الشبابية فى المراحل المختلفة لنظام التعليم.

الأمر الذى يؤثر فى النهاية علــى ارتبـاط الشـباب بـالمجتمع وانتمـائهم لـه. وحينما يضعف الارتباط ويتميع الانتماء تتاح الفرصة للجماعات الرافضـة والخارجة على النظام من أجل العمل على اجتذاب الشباب.

١٢- غياب المشروع الاجتماعى الـذى يوجـه عمليـة تحديـث المجتمـع، والـذى يشـكل إطـاراً أيديولوجيـا واجتماعيـا وواقعيـا تتفـاعل فــى نطاقــه الجهــود والإرادات بحثـا عـن أفضـــل السـبل لتجســيده. حيـث يؤسـس المشــروع الاجتمـاعى فـى العـادة عنـد البشــر حلمـا لتجـاوز حرمانـات ومشـكلات الحاضر، بحثا عن مستقبل أفضل فى غد مشرق.

١٣- لعبت المتغيرات الخارجية هى الأخرى دوراً بارزاً فى تفجر عنف التيــار الإسـلامى مـن جـانبين. الأول أن المجتمعـات الغربيـة عـاملت المجتمعـات الإسلامية بقسوة أثناء فترة الاستعمار، حيث حاولت تغيير هويتهـا الثقافيـة وسلب مواردها الاقتصادية، وإفقار مجتمعاتها على مختلف المستويات وفى مختلف المجالات. فأصابت مجتمعات العالم الإسلامى بأزمــة روحيـة كـان المخرج منها العودة إلــى المـاضى، لاستحضار وبعـث هويتهـا كاملـة مـن خلاله.والثانى أننـا نلاحـظ أن الجماعـات الدينيـة عمومـا تتلقـى الدعـم مـن الخارج إما لتقوية شوكتها وقدراتها فى مواجهة النظـام السياسـى أو لدعـم مواجهتها للجماعة الدينية الأخرى. وقد تنساب هـذه المسـاعدات الخارجيـة إلى الداخل سعيا لهز الاستقرار الاجتماعى وإشاعة حالة الفوضى.

الفصل الرابع
استراتيجية التعامل مع التيار الإسلامى
وجهة نظر الصحافة القومية

مقـدمة

ترتبط استراتيجية المواجهة إلى حد كبير بطبيعة المتغـيرات التـى لعبـت دوراً فى تأسيس العنف والتطرف أو عملت على انتشاره. وهو ما يعنـى أننـا اذا أردنا أن نجفف منابع الإرهاب والتطرف، فإن ذلك لن يكون أمنيـا فقـط، أو مـن خلال تأسيس سياسات جديدة لهذا الغـرض. غـير أنـه مـن المنطقـى والعلمـى أن نتجه مباشرة إلى معالجة الجوانب أو النتائج السـلبية التـى قد تتولـد عـن فاعليـة المتغيرات المشار إليها. واستناداً إلى ما تقدمه المادة الصحفية من معطيات، فإننا نعتقد أنها تشير إلى استراتيجية ذات طبيعة شاملة من ناحية. والشـمول يعنـى أن تكون المشاركة فى مواجهة العنف عامة تنضم إليها كل الفئـات، كـل الجمـاهير. ويعنى الشمول كذلك تعدد الزوايا، فإلى جانب المواجهة الأمنية بالعنف، لابـد أن يتوازى مع ذلك جهد هادف يسعى إلى فهم هذه الظـاهرة فهمـا علميـا مـن حيـث طبيعتهـا وعناصرهـا، وكذلـك فهـم الشـخصية الإرهابيـة عـن طريـق تحديـد الديناميات التى تدفعها إلى أن تسلك هذا السبيل.

وبالإضافة إلى الطابع الشامل لهذه الاستراتيجية، فإن الاستراتيجية ينبغى أن تكون ذات أبعاد سياسية، سواء على مسـتوى النظـام السياسـى أو المؤسسـات السياسية، والأجهزة الأمنية والتنفيذية. إذ يجب أن تعمل عناصر النظام السياسـى فى إطار نوع من التناغم بما يحقق أداء وظيفيا من مستوى أقصـى فـى مواجهـة هذه الظاهرة. كذلك ينبغـى أن تهتـم هـذه الاسـتراتيجية بـالبعد الاقتصـادى، وهـو البعد الذى لعب دوراً محوريـا فـى انتشـار ظـاهرة العنـف والإرهـاب، وإصـلاح طبيعته بما يمكن أن يؤدى إلى إنكماش خريطة العنف والتطرف والإرهـاب فـى المجتمع. كذلك لابد أن يكون لهذه المواجهة بعدها الثقافى، الـذى يهتـم بمواجهـة التفسـيرات المغلوطـة، إضافـة إلـى تنقيـة الثقافـة العامـة مـن المعـانى المتطرفـة. خاصة أن القيم الدينية هى قيم ثقافية تقيم على أساسها جماعات التيـار الإسـلامى جوهر خلافها. ثم يأتى فى النهايـة البعـد الاجتمـاعى الـذى يحتـوى علـى بعـض العنـاصر التـى يـؤدى طابعهـا السـلبى إلـى العنـف. إذ مـن الضـرورى أن تغـير طابعها السلبى إلى طابع إيجابى يساعد على تحقيـق اسـتقرار المجتمـع ونعـرض

فيما يلى لمجموعة الحقائق التفصيلية ذات الصلة بأبعاد هذه الاستراتيجية كما تقدمها المادة الصحفية.

أولا : شمولية المواجهة

لأن ظاهرة التطرف والعنف، أصبحت ظاهرة ذات طبيعة شاملة، بمعنى أنها انتشرت بصورة سرطانية فى مواضع كثيرة من خريطة الواقع المصرى، فإن من الأخطاء الفادحة أن نواجهها بمعالجات جزئية كما هو حادث حاليا من خلال القناعة بالمواجهات الأمنية. بل ينبغى أن تكون هذه المواجهة شاملة، ومن كل اتجاه. وفى التصور الحالى فإننا نعنى بشمولية المواجهة أن تتميز فى حدودها الدنيا بثلاثة أبعاد أساسية. الأولى، أن تكون ذات طابع جماهيرى، تشارك فيها كل الفئات، والثانى أن تكون ذات طابع علمى، ليست عشوائية أو ارتجالية. والثالث أن تكون ذات طابع دينامى متفاعل، تتفاعل من خلالها كل المؤسسات من ناحية، وتتفاعل فيها القمة مع القاعدة من ناحية ثانية، بحيث تنتهى هذه الأبعاد الثلاثة إلى موقف كلى وشامل يتلاءم مع شمولية الظاهرة وكليتها.

ولتحقيق ذلك نجد أن المادة الصحفية منذ البداية تستثير عواطف الكافة ومشاعرهم نحو التحرك بصورة جماعية، ففى ظل عنوان عن (المواجهة المطلوبة) تذكر المادة الصحفية قائلة "لا أحسب أن فردا واحدا فى مصر أيا كان موقفه وأينما كان موقعه على الخريطة السياسية يمكن أن يقبل بما جرى من عمل جبان فى قلب ميدان التحرير. ولا أظن أن مواطنا واحداً يعيش على أرض هذا البلد إلا وقد اهتزت مشاعره بعنف مثلما اهتزت مشاعره وهو يتابع تفاصيل الحادث الإجرامى الذى أسفر عن سقوط ثلاث ضحايا وإصابة تسعة عشر من المواطنين والزوار الأجانب. إن هذا العمل يهدف إلى ضرب الاقتصاد الوطنى فى مقتل، والحل لابد وأن يكون من خلال المواجهة الشاملة. نحن نطلب عملا شعبيا واسعا يشمل أكبر تمثيل لفئات الأمة وطوائفها لمواجهة الإرهاب. فالخطر

لايستهدف فرداً بعينه ولا يشكل معارضة لنظام أو لسياسة بعينها، ولكنه خطر سرطانى يجب التصدى له واستئصاله، واستئصال الخطر لن يتم إلا بمواجهة شعبية كاسحة. إنه خطر الضلال باسم القيم ... ما ندعو إليه هو اتحاد كل أنصار مقاومة التطرف والإرهاب فى مواجهة طويلة مع أنصار التطرف والإرهاب، لأن المواجهة الأمنية وحدها غير كافية. فالاجراءات الأمنية قد تكون علاجاً وقتيا فقط، ونحن نعرف أن المعركة طويلة وصعبة، لكن ليبدأ كل منا بنفسه وبأهله وجيرانه أولا".[١]

وبعد هذه الدعوة المحفزة تشير المادة الصحفية إلى أن هذه المسألة، أى العنف والإرهاب" لابد أن توضع فى إطارها الصحيح، وأن يشارك المجتمع بكل طوائفه وأحزابه وجماعاته فى علاجها، ولا يترك الأمر للدولة وحدها. فالدولة أعجز عن النهوض بهذا الأمر وحدها"[٢]. "إن السند والأمل فى قطع حلقات هذا المسلسل الردئ هو تحرك الأغلبية الصامتة التى تجسد مقومات الكيان المصرى. ومن ثم ينبغى ابداع أجدى الأساليب لتنطق هذه الأغلبية وتتحرك"[٣] وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية فعالية المواجهة الجماهيرية وتفوقها على غيرها من الأساليب والمواجهات بتأكيدها "أن أساليب القمع والإرهاب لا تكفى ... لأن التطرف قد تسرب إلى مراكز ومؤسسات الدولة ... ولأن تعقد الظروف الاجتماعية والاقتصادية يدفع باحتياطى مستمر يمد جيش التطرف والإرهاب والظلام بالمزيد كل يوم ... ولأن الإجراءات البوليسية وحدها لا تكفى ... لا قانون الإرهاب ولا تعديل قانون الطوارئ... إنما السلاح البتار هو دفع الجماهير المصرية إلى المشاركة فى المعركة ضد الإرهاب. وهذه الجماهير مستعدة، ولكن الدولة هى التى (تجنبها) أى تدفع بها إلى الوراء بعيداً عن المعركة أصلاً ... إن قوى عديدة تعارض سياسة تحريك الجماهير ضد الإرهاب، وتضغط وستضغط لعزل الجماهير عن المعركة ضد التطرف

---

١ - إحسان بكر، مرجع سابق.
٢ - سلامة أحمد سلامة، هذه الفتنة، مرجع سابق.
٣ - وليم سليمان قلاده، الأغلبية الصامتة، مرجع سابق.

والإرهابيين. ونقول لكم بصراحة أن هذه القوى هى الاحتياطى للتطرف والإرهاب داخل الحكم نفسه".[1]

ثم تذهب المادة الصحفية فى التأكيد على أهمية المشاركة الجماهيرية إلى حد التأكيد على أن هذا التحرك مسئولية شعبية ووطنية بالأساس. فتشير: "إلى أن المجتمع بفئاته المختلفة يجب أن يلعب دوراً هاماً فى مقاومة الإرهاب. ولكن مشاركة المجتمع لأجهزة الأمن فى مقاومة الإرهاب تتطلب غرساً عمليا لمفهوم المشاركة فى مختلف أوجه الحياة العامة، وهو أمر مازال محدوداً للغاية فى مصر"[2] ثم تذهب المادة الصحفية موضحة "لقد أصبح واضحاً أنه لابديل أمام شعب مصر سوى استخدام كل الوسائل والسبل الأمنية والقضائية لمطاردة هؤلاء المارقين الذين يريدون ضرب الاستقرار الذى تنعم به مصر، واقتصادها الذى بدأ يسير فى الطريق الصحيح للحاق بركب التقدم والحضارة والنماء ... إننا عندما نقول بمسئولية الشعب كطريق لاغنى عنه لمواجهة التطرف والإرهاب، فإن ذلك لا يعد تكليفا، ولكن واجب ومسئولية كل مواطن تجاه وطنه وتجاه أسرته الصغيرة، بعد أن اتضح أن الخطر لا يستثنى أحد ... لقد آن الأوان لوقف هذه اللعبة الخطيرة حتى تستعيد عجلة الانتاج والاستثمار والسياحة والتنمية دورانها بالمعدلات المطلوبة التى تلبى احتياجات وطموحات المواطنين"[3].

وتشير المادة الصحفية إلى بعض أشكال مشاركة الجماهير فتذكر "ومن أهم الوسائل المقترحة لدفع الجمهور للمشاركة، اشراك أفراده كرجال أمن متطوعين للقيام بالنشاط الروتينى للشرطة مثل أعمال الحراسة ... كذلك يمكن أن يلعب الجمهور دوراً هاماً فى التعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية فى الكشف عن الإرهاب بتطوعهم لأداء الشهادة إذا استدعى الأمر، مهما كان فى

---

١ - عبد الستار الطويلة، مرجع سابق

٢ - عبد العزيز الشربينى، الإرهاب كمنظومة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٦١)، الأهرام فى ١٩٩٢/٨/٣١.

٣ - الأهرام، مواجهة الإرهاب ليس لها حدود، (رأى الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٩.

ذلك من تضحية بالوقت والجهد، فأداء الشهادة واجب وطنى تحتمه المواطنة الصالحة والضمير الحى والشعور بالمسئولية".[1]

وحتى لا تستثنى المادة الصحفية أحداً من المشاركة فى هذه المواجهة الشاملة تشير إلى أنه "من المهم أيضا معالجة ما يعرف بسلبية الأقباط وانعزالهم عن النشاط العام. ويمكن عن طريق مشاركة الأحزاب والاتحادات المهنية والعمالية اختيار الفعاليات المسيحية بشكل طبيعى. لأن الجماهير المسيحية لم تعد تثق فى العناصر المسيحية التى طفت على سطح المجتمع سواء فى الوزارات أو المصالح الحكومية".[2]

وبعد أن تطالب المادة الصحفية بأهمية المواجهة ذات الطابع الجماهيرى نجدها تتجه إلى التأكيد على المواجهة الشاملة كذلك، لكنها شاملة من نوع آخر، حيث نقصد بالشمول من هذه الناحية بأهمية أن تشارك فى هذه المواجهة كل مؤسسات الدولة والمجتمع. وتبدأ المادة الصحفية بتأكيدها: "لقد وصلنا إلى المرحلة التى لاتجدى فيها المواجهات الآنية للحدث. فنحن فى حاجة الآن أكثر من أى وقت مضى إلى خطة عاجلة ومحددة لاجتثاث الإرهاب وجذوره، خطة تشترك فيها كافة مؤسسات الدولة وسلطاتها ومعها كل أحزاب مصر الوطنية. فالمواجهة الآن فى حاجة إلى موقف جماعى لكل القوى المخلصة لهذا الوطن... وبوسعنا نحن شعب مصر بكل فئاته وطوائفه أن نفعل الكثير لو أدركنا أن إيجابيتنا فى مواجهة الخطر أهم بكثير من اختلافاتنا فى التطبيق، فنحن الآن مطالبون بوحدة صف نلقى بخلافاتنا جانبا ... فقوة الإرهاب لا تفرق بين كاتب يتصدى لها بالكلمة أو مهندس أو طبيب أو حتى عامل بمقهى يرفض منطقها، كلهم أعداء والرصاص هو الفيصل عندهم طالما لا نرضخ لإرادتهم ولا نسمح بزعزعته استقرار مصر ... وقد نختلف أو نتفق حول أشكال هذا الاستقرار سواء فى مضامينه الاقتصادية، الاجتماعية. وقد يكون لنا رأى يخالف رأى

---

١ - بدر الدين على، مرجع سابق.

٢ - لمعى المطيعى، الأقباط بين الأصوليين والوصوليين، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٣١)، الأهرام فى ١٣/٧/١٩٩٢.

الحكومة فى الكثير أو القليل، كل ذلك جائز وممكن، ولكن الذى لابد أن لا نختلف عليه هو مستقبل مصر".[1]

ثم تؤكد، وحتى تتحقق المواجهة الاجتماعية الشاملة، يجب إطلاق قدرات المجتمع المدنى الذى يضم كافة المؤسسات الشعبية والرسمية".[2] ثم تنادى المادة الصحفية بتشكيل " جبهة واسعة من الأحزاب كلها بما فيها الحزب الوطنى الديموقراطى والاتحادات المهنية العمالية".[3]وارتباطا بذلك تشير المادة الصحفية إلى أهمية "وضع خطة شاملة يكون مجلس الوزراء مسئولا عنها، وليس وزير الداخلية فقط"[4]. ثم تشير المادة الصحفية إلى أنه لكى تنجح هذه المواجهة، ولكى تتحمل الجماهير بكل طوائفها وفئاتها، والمؤسسات بكل أنواعها مسئولياتها، فلابد أن يكون النظام السياسى إيجابيا كذلك. ويتحقق ذلك من جوانب عديدة. من ذلك مثلا أنه "يجب أن تقوم الحكومة بمصارحة الشعب بالحقيقة حتى يمكن أن يتعاون معها". ومن المهم أيضا" احترام الحكومة لحقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق الإرهابيين أثناء التحقيق معهم كمتهمين لأن ذلك يزيد من مصداقية الحكومة"[5]. ومن جانب آخر "على الحكومات أن تزيد من مسئولياتها وخدماتها لكافة فئات الشعب ماديا ومعنويا ... كما يجب توسيع دائرة الحوار القومى بين كل أطراف المجتمع المدنى والدينى مسلمين ومسيحيين من خلال وسائل الإعلام أو تجمعات الشباب والمدارس والجامعات... وعلى قيادات الإخوان المسلمين الإسهام فى الحوار القومى والإعلان عن موقفهم من هذه الجماعات "[6]. وهو ما يعنى إصرار المادة الصحفية على شراكة الجماهير فى القرار والحوار الذى يصنعه، مثلما هو مطلوب مشاركتها فى المواجهة.

ويتثمل البعد الثالث فى المواجهة الشاملة فى أهمية أن تكون هذه

---

١ - على منير، مرجع سابق.
٢ - محمد رضا محرم، مرجع سابق.
٣ - لمعى المطيعى، مرجع سابق.
٤ - أمين فهيم، مرجع سابق.
٥ - نفس المرجع.
٦ - مصطفى عاصى، مرجع سابق.

المواجهة ذات طبيعة علمية وليست عشوائية أو مرتجلة، حيث تشير المادة الصحفية إلى ذلك مؤكدة" أن ظاهرة العنف العالمى قد امتدت بعض ملامحها إلى مصر، والأمر يحتاج إلى استراتيجية وفكر تحليلى وسياسات مخطط بدقة ومهارة لمواجهة هذا التيار الذى يسود العالم"[١]. وحتى يصبح الفكر تحليليا وموضوعيا ينبغى أن يتخلى عن أية وجهات نظر تحاول تفسير الظاهرة تفسيراً جزئيا أو أحاديا كالتفسير الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى". فمثل هذا التفسير لايمكن وصفه بأقل من أنه تفسير تبسيطى للأمور يفضل أن يمسك بالظاهرة الخطيرة من أقرب جوانبها وأكثرها شيوعاً وسهولة ... لكونه يتجاهل عوامل كثيرة أخرى قد تكون أعمق تأثيراً وأشد خطورة".[٢]هذا إلى جانب كونه بعيداً عن الروح العلمية "والروح العلمية -خصوصاً فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية- لابد أن تتحلى بالنظرة (الشاملة) التى تضع فى اعتبارها كل العوامل والجوانب من ناحية. وهى الروح التى ينبغى أن تضع فى اعتبارها كل العوامل والجوانب من ناحية، كما أنها الروح التى ينبغى أن تضع فى اعتبارها خصوصية كل مجتمع، وبالتالى خصوصية العوامل الأكثر تأثيراً فى تطوره أو تدهوره"[٣]

كذلك حتى تصبح هذه الدراسة علمية فإن علينا أن "تعرف مصدر الإرهاب ونتقصى جذوره، فذلك سبيلنا إلى فهم ما جرى والتحسب لما سيجرى"[٤]. وفى محاولة التعرف على هذه الجذور "فليس هناك مناص من دراسة أحوال هؤلاء المتطرفين ومعرفة ظروف حياتهم ومعيشتهم اجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا وثقافيا"[٥]. وهو ما يعنى أيضا أهمية "دراسة الشخصية الإرهابية وتحديد ملامحها، من حيث السن، الجنس، والخلفية الاجتماعية

---

١ - أحمد جلال عز الدين، التيار العالمى للعنف والتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر (المثقفين)، (٨٢)، الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٣٠.

٢ - ناقد، مرجع سابق.

٣ - نفس المرجع.

٤ - فهمى هويدى، مرجع سابق.

٥ - مصطفى عاصى، مرجع سابق.

والثقافية وأساليب التجنيد، أى الانضمام إلى الجماعة، والظروف البيئية "ثم تشير المادة الصحفية متأسية أنه "حتى الآن رغم كثرة الجدل لم تقم مؤسسة علمية باجراء دراسة موسعة عن ظاهرة الإرهاب. حيث يقصر أى جهد فردى عن إجراء مثل هذه الدراسة المتشعبة والمكلفة ويبقى ما يطرح للتداول الآن مجرد آراء شخصية، هى بكل المعايير العلمية ليست موضوعية تماماً"[1].

ثم تختتم المادة الصحفية تأكيدها على المواجهة الشاملة فى أبعادها الجماهيرية والمؤسسية والعلمية، مطالبة بتفاعل كل عناصر المواجهة وجهاً لوجه حتى نصل إلى استراتيجية وقرارات وسياسات محددة للمواجهة. "ولتكن الخطوة الأولى الدعوة إلى مؤتمر عاجل يضم كل فئات الشعب وأحزابه الوطنية، وتتمثل فيه إرادة الجماهير المصرية الرافضة لهذا العدوان السافر على حرية المواطن ومقدراته ومستقبله ... ونحن حينما ندعو لمثل هذا المؤتمر فإننا نحذر من البداية من أن يكون مؤتمر خطب وخطباء، أو مؤتمر سرادقات تصفيق وهتاف. نحن نريد أن يكون مؤتمرا لإصدار خطط واضحة ومحددة، وقرارات قابلة للتنفيذ الفورى والمتابعة الدقيقة، وليس مجرد مؤتمر لإصدار التوصيات التى لا يتعدى مفعولها سطور الأوراق التى كتبت عليها. نريد مؤتمرا تصدق فيه النوايا من أجل مصر ولا شئ غير مصر ومستقبلها ... فالقضية كما سبق أن قلنا ليست قضية حزب أغلبية وأحزاب معارضة، ولا هى معركة فئة دون فئة أخرى، إنها فى النهاية قضية كل الوطنيين فى مصر [2][*]

---

١ – أحمد جلال عز الدين، التطرف والإرهاب بين الحقيقة والأسباب، مرجع سابق.

٢ – على منير، مرجع سابق.

* من الواضح أنه حينما تطالب المادة الصحفية للصحافة القومية أن تنضم أحزاب المعارضة إلى الحزب الوطنى ضد الإسلاميين من أجل مصر، إنما تلقى رفض بعض أحزاب المعارضة لتصور الإسلاميين كما يتصورهم الحزب الوطنى. وكذلك لأن أحزاب المعارضة تلك ترفض سياسات النظام السياسى والحزب الوطنى التى أدت الى تفجر العنف والتطرف. فهى تطلب من أحزاب المعارضة المشاركة فى مواجهة التيار الإسلامى بالنظر إلى مرجعية النظام السياسى، وهو الأمر الذى ترفضه أحزاب المعارضة منذ البداية.

ثانيا: المواجهة على الصعيد السياسى

العالم الثالث، هو العالم الذى تلعب فيه المتغيرات السياسية دوراً محوريا، وذلك باعتبار أهمية أداء الأنظمة السياسية بالنسبة لأبنية هذه المجتمعات. ذلك لأن النظام السياسى يشكل عادة محور الدولاب الاجتماعى. ومن ثم فصلاحية النظام السياسى والتزامه بمعايير الأداء السياسى الحديث سوف يساعد كثيراً على تحديث المجتمع. أما إذا تبنى النظام السياسى منطق النظم الأبوية، فإن قدراته على تحديث المجتمع سوف تكون محدودة حتى ولو خلصت نياته فى اتجاه هذا التحديث. وفيما يتعلق بالمواجهة السياسية للتطرف والعنف، فإننا سوف نطرق أربعة عناصر. الأول طبيعة استخدام الجهاز الأمنى باعتبار أنه الجهاز الموكول إليه التعامل مع جماعات العنف والتطرف. والثانى يتمثل فى مدى التزام النظام السياسى بمعايير النظم الحديثة فى الأداء. ويتعلق العنصر الثالث بدور المؤسسات السياسية فى إطار النظام السياسى وقدرتها على التعامل مع الظواهر التى تهز استقرار المجتمع. بينما يتصل البعد الرابع بمدى وجود مشروع قومى يوجه عملية تحديث المجتمع، ومن بين ذلك امتلاكه لبنية قانونية ملائمة.

وفيما يتعلق بالدور الذى ينبغى أن يلعبه الجهاز الأمنى فى مواجهة أعمال التطرف والعنف والإرهاب، فإننا نلاحظ أن المادة الصحفية ترى أن المواجهة الأمنية لا يمكن أن تكون وحدها هى الآلية الوحيدة لمواجهة حوادث التطرف والعنف والإرهاب. ومن ثم فأحد محاور المواجهة "ينصرف إلى تكثيف العمل الأمنى والبوليسى وتنمية مقاييس الأداء فى هذا المجال"[1]. وفى هذا الإطار "لابد من تأييد المواجهة الأمنية الشديدة مهما قيل أن العنف يولد العنف، لأن هذا المبدأ قد يكون صحيحا إذا كان الأمن يواجه أصحاب مبادئ سليمة وصحيحة. ونحن نعلم جميعا أن هؤلاء الشباب المتطرفين إما جهلة ويتم تلقينهم مبادئ هدامة يقصد بها الإضرار ولا يقصد بها أى إصلاح. وإما أنهم شباب

---

١ - محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

عاطلون على استعداد لعمل أى شئ مقابل مبالغ زهيدة من المال "[1]. حيث يلاحظ الاهتمام بالجانب الأمنى كلما تزايدت مستويات عنف جماعات التيار الإسلامى. وتشير المادة الصحفية إلى أنه "من خلال استعراض عمليات الإرهاب والعنف الأخيرة والتى ترتب عليها بالضرورة تدخل أمنى مكثف للحفاظ على استقرار الدولة وحماية مواطنيها"[2]. وهو ما يعنى أن "المواجهة الأمنية للأسف صاحب العبء الأكبر، والتى تحدث دائما كرد فعل مباشر وسريع للحدث، وكنتيجة طبيعية يسقط أبناؤنا العاملين فى جهاز الشرطة بين شهداء وجرحى"[3]. الأمر الذى يعنى أن هذه المواجهة الأمنية ليست ترفاً، ولكنها ضرورة يجب اللجوء إليها حيث يستنفد التعامل من خلال الأساليب والآليات الأخرى.

وتدرك المادة الصحفية أنه برغم الحسم الذى يقدمه الجهاز الأمنى فى مواجهة بعض أحداث العنف، إلا "أن العلاج الأمنى لايصلح وحده، ولا يجدى العنف فى مقابل العنف فقط"[4]. واذا كان لابد من الدعوة للحوار، فإن الحل الأمنى يظل هو الحل الأقوى والملائم. وتتساءل المادة الصحفية: "هل يجدى الحوار مع الرصاص والقنابل والمتفجرات ... لقد كان (...) (*) يحاورهم بالرأى والدليل ويناظرهم فى مناظرات عامة وعلنية، فهل حاوروه أم قتلوه بالرصاص بكل وحشية ... إن الحوار لايكون إلا مع فكر لا مع القتل. فكيف نحاور من أصم عقله ورفع مدفعه الرشاش فى وجوه المخالفين ... إن مسئولية رجل الأمن فى كل مكان فى العالم هى أن يواجه الرصاص بالرصاص، ويرد على القوة بالقوة، فى حين تقوم الجهات الأخرى المعنية بالشئون الدينية والثقافية

---

١ – محمد عبد الفتاح رجب. المجتمع كله فى مواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٢.

٢ – محمد الغنام، مرجع سابق.

٣ – على منير ، مرجع سابق.

٤ – صلاح الدين حافظ، فتنة العقل، وفتنة التطرف، (مقال رأى)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/١٣.

(*) اشارة الى الكاتب العلمانى فرج فوده الذى قتل انتقاما برصاص الإسلاميين.

والإعلامية بمحاورة المخالفين، وكشف أباطيلهم واجتذاب عقولهم إلى الطريق القويم"[1].

وإذا كانت المواجهة الأمنية من الآليات المعتمدة الآن فى مواجهة التطرف والعنف، فإنه من الضرورى تطوير هذا الأداء إلى مستويات عالية من الكفاءة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ذات الصلة بذلك. من ذلك مثلا أن المادة الصحيفة ترى أهمية "إقامة غرفة عمليات شاملة مهمتها تنفيذ الخطة والتنبؤ بالحدث قبل وقوعه والبدء بمبادرات تعبئ الشعب ضد العنف"[2]. كذلك التأكيد على فكرة "إنشاء الجهاز القومى للكوارث والأزمات"[3]. فمن شأن ذلك أن يخلق ظهيراً معنويا يدعم العلاج الأمنى. بالاضافة إلى ذلك تطالب المادة الصحفية بضرورة تطوير عناصر الأداء فى جهاز الأمن، من ذلك "ضرورة تطوير قدرات العنصر البشرى وخاصة من الجنود، واختيار أكفأ العناصر فى مجالات الحراسات والتأمين"[4]. وفى هذا الإطار ما دمنا نتحدث عن العنصر البشرى فإنه من المهم كذلك " العناية بأفراد الشرطة، وأن يسلكوا السلوك الذى يليق برمز الدولة"[5]. بالإضافة إلى ذلك ولرفع مستوى العنصر البشرى فإنه من المهم "رفع كفاءة رجال الأمن بما يمكنهم من التعامل مع تكنولوجيا الجريمة"[6]. ويرتبط بذلك "ضرورة تطوير أجهزة الكشف عن المفرقعات لملاحقة تكنولوجيا الجريمة"[7]. ولرفع مستوى إدراك رجل الأمن تطالب المادة الصحفية بأن "تكون شهادة الإعدادية هى الحد الأدنى للمستوى العلمى لرجل الأمن ... وتأسيس

---

١ – ابراهيم نافع، مع من نتحاور ، مرجع سابق.
٢ – لمعى المطيعى، مرجع سابق.
٣ – محمد حسن رسمى، الادارة العلمية فى مواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٧٨/٢١.
٤ – الأهرام، الإرهاب الموقوت والوعى الغائب، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى١٩٩٣/٣/٣٠.
٥ – سلطان أبو على، مرجع سابق.
٦ – محمد حسن رسمى، مرجع سابق.
٧ – الأهرام، الإرهاب الموقوت والوعى الغائب، مرجع سابق.

وعى أجهزة الأمن والسلامة فى كل المنشآت العامة والخاصة".[1]

بالإضافة إلي ذلك ولدعم المواجهة الأمنية تطالب المادة الصحفية ببعض الإجراءات منها مثلاً "جمع الأسلحة غير المرخصة من أيدى المواطنين"[2]، وكذلك "عمل نظام يكفل السيطرة الكاملة على كل من يحمل سلاحاً من أفراد الشعب"[3]. وبسبب الضحايا الكثيرين الذين يسقطون أثناء المواجهة مع جماعات العنف والإرهاب تقترح المادة الصحفية "إنشاء صندوق يكتتب فيه الشعب لضحايا الإرهاب من رجال الأمن والمواطنين"[4]. هذا بالإضافة إلى التأكيد على التزامات الدولة، بطبيعة الحال، فى مثل هذه الحالات. وهو ما يعنى أننا ندرك أنه برغم الفعالية التى تقدمها الآلية الأمنية، إلا أننا لا ينبغى اعتبارها الآلية الوحيدة، فهناك آليات أخرى، هذا إلى جانب التأكيد على تطوير هذه الآلية بما يضمن أن يكون أداؤها من مستوى عالى الكفاءة.

ويتمثل البعد الثانى فى المواجهة السياسية فى دعم أداء النظام السياسى فى مواجهة جماعات العنف والتطرف، وفى دعم بناء النظام السياسى وإصلاح أدائه، أو على الأقل توجيهة فى الاتجاه السليم. وفى هذا الإطار تؤكد المادة الصحفية أنه إذا كانت جماعات العنف والتطرف تحاول النيل من الدولة نكون "نحن اليوم فى مواجهة كارثة حقيقية تهدد الجميع ... ومن ثم فإن الوقوف موقف الصمت أو الحياد أو اللامبالاة من المحاولات التى تهدف لاسقاط هيبة الدولة تمهيداً لتدميرها جريمة لا تغتفر، لأنها جريمة فى حق المجتمع كله ... وهذه الكارثة هى النتيجة المنطقية لسقوط المشروع القومى الذى تبنته مصر فى الخمسينيات والستينيات"[5]. ثم تواصل المادة الصحفية دفاعها عن الدولة بتأكيدها "ليست الدولة ضد الإسلام ولن تكون، وليس الشعب ضد الإسلام، أبداً لن يكون،

---

١ - محمد حسن رسمى، مرجع سابق.
٢ - لمعى المطيعى، مرجع سابق.
٣ - محمد حسن رسمى، مرجع سابق.
٤ - لمعى المطيعى، مرجع سابق.
٥ - أحمد عبد المعطى حجازى، مرجع سابق.

يجب أن نعلن بصوت عال تسمعه الدنيا كلها وليس هناك من يقر الإرهاب والعدوان، وعلى من أخطأ أن يتحمل نتيجة خطئه، وعلى من أجرم أن يلقى جزاء إجرامه"[١].

وبرغم تأييد الدولة والدفاع عنها نجد المادة الصحفية تدعو لتطوير الأداء السياسى، من ذلك مثلاً الدعوة لتطوير مؤسسات الدولة، مؤكدة "أن إحياء هذه المؤسسات يمكن أن يتم من خلال الحرية والتعددة السياسية والتوجيه السياسى العصرى، وهذا هو المجال الذى ندعو فيه إلى تغيير جذرى فى التوجهات السياسية للدولة ... وبتعبير آخر فإن الدعوة إلى التغيير ينبغى أن تنطلق إلى تغيير الفلسفة السياسية للدولة وليس مجرد تغيير الأشخاص أو أساليب الأداء أو حتى مستويات الكفاءة الإدارية والمهنية لقطاعات ومؤسسات الدولة ... والفلسفة الوحيدة القادرة على مقاومة الإرهاب هى التى تركز على السياسة وليس على الأمن أو حتى على الاقتصاد، وهى التى تدعو المجتمع لأن ينطلق بمبادراته ... وفلسفة التغيير السياسى التى ندعو إليها هى التى تستهدف إعادة هيكلة البناء السياسى بما يحقق الحرية والرقابة معا"[٢]. ويرتبط بذلك حسبما تشير المادة الصحفية" إعادة هيكلة الحكومة وأجهزتها المختلفة بحيث تستعيد هيبتها، وتكون نموذجاً للانضباط تفرضه على الشعب، ليس عن طريق القمع والقوة، ولكن عن طريق القدوة والاقناع"[٣]، ويرتبط بذلك أن يتحرك جهاز الدولة بفعالية فى مواجهة التطرف والعنف، فمثلاً "لابد من فصل رجال الادارة من عمد ومشايخ الخفراء الذين يسمحون لهؤلاء المتطرفين بممارسة أعمالهم فى القرى التى تتبعهم... فلم تزدهر أعمال هؤلاء المتطرفين إلا فى القرى التى بها عمد ومشايخ خفر ضعفاء يخشون بطش هؤلاء المتطرفين"[٤]. وارتباطاً بذلك تطالب المادة الصحيفة "بسرعة البت فى قضايا محاسبة المسئولين، وأن تضرب

---

١ – أحمد بهجت، لوجه الله، (صندوق الدنيا)، الأهرام فى ١٩٩٣/٢/١٧.
٢ – محمد السيد سعيد، مرجع سابق.
٣ – سلطان أبو على، مرجع سابق.
٤ – نبيل لوقا، مرجع سابق.

الحكومة المثل والقدوة فـي ترشيد الانفـاق والاسـتهلاك"[١]، وهـو مـا يشـير إلـى المطالبة بتطوير جهاز الدولة، وأهمية تخليصه من العناصر التى تعوق فاعليته.

بالاضافة إلى ذلك تطالب المادة الصحفية النظام السياسـى باتخـاذ بعـض الاجراءات التى تنظم فاعليته. مـن هـذه الإجـراءات العمـل علـى تـأكيد وتعميـق الاختيار الديموقراطى، وهو الاختيار الذى "تدعو إليـه القـوى الليبراليـة وأكثريـة من المثقفين. فهناك اعتقاد واسع بين هؤلاء بأن الديموقراطية تحل تلقائيا مشـكلة الإرهـاب. والواقـع أن هـذا الاتجـاه يقـع فـى خطـأ وهـو أن النظـم الديموقراطيـة تتحمل الإرهاب ولكنها لا تستأصله أو تقضى عليـه بـالضرورة. وعلـى النقيـض فمعظم حركات الإرهاب العصرية تتوطن فى دول غنية وديموقراطية. وتختلـف المجتمعات الديموقراطية بالتحديد من حيث قدرتهـا علـى تحمـل وطـأة الإرهـاب والتمزقات التى يسببها. وكذلك من حيث فعاليتها فى القضاء عليه والأمد الزمنـى الضرورى لذلك، وضبط التداعيات والمخـاطر الكامنـة فـى العقـل الإرهـابى ... إنها تختلف فى ذلك كله بسبب الفوارق فى طبيعة الديموقراطية ومستوى تجذرها الاجتماعى وكذلك الفوارق فى عوامل أخرى يمكننـا أن ننسبها كلهـا إلـى مجـال الضبـط والرقابـة المجتمعييـن". ثـم تشـير المـادة الصحيفـة مؤكـدة: "تسـتطيع الديموقراطية تحمل الإرهاب لأنها لا تصادر من حيث المبدأ على نتيجة المعركة السياسية، حيـث أن الإرهـاب لـن ينجـح فـى مجتمـع ديموقراطـى فـى النيـل مـن مشروعية الدولة. ويستحيل عليه بالتالى أن يظفـر بهـا بوسـائل الإرهـاب. ولكـن كثير من المجتمعات الديموقراطية تختلف زمانا ومكانـا مـن حيـث الحيويـة التـى يظهرها المجتمع المدنى وإفرازه لوظيفة الضبط والسيطرة والرقابة".[٢]

وتنادى المادة الصحيفة بإجراء آخر لابد أن يـأخذ بـه النظـام السياسـى، ويتمثل فى الدعوة لتوسيع مساحة المشاركة، سواء كانت مشاركة المؤسسـات أو الجماهير، فمثلاً من المهم" اتاحة الفرصة الحقيقية للأحـزاب المختلفـة للمشـاركة

---

١ – سلطان أبو على، مرجع سابق.
٢ – محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

فى الحكم"[1]، إضافة إلى مشاركة الجماهير. وفى ذلك تحاول المادة الصحفية تحديد أساس للمشاركة من خلال التأكيد على "أن مشاركة المجتمع فى مقاومة الإرهاب تتطلب تخويل الدولة جانبا من سلطتها لأفراد المجتمع وجماعاتهم، وهو أمر مازال بعيدا عن الواقع فى ظل النظام السائد للإدارة المحلية فى مصر ... إن نجاح هذه المشاركة يتوقف أيضا وبالدرجة الأولى على القدوة الحسنة والقيادة الفعالة التى تعزز مصداقية السلطة الحاكمة"[2]. وارتباطا بالدعوة إلى الديموقراطية والمشاركة تطالب المادة الصحيفة باعتماد صيغة الحوار كأساس للتفاعل الاجتماعى والسياسى مؤكدة أنه "من الأهمية بمكان إعادة تقييم أساليب الاتصال والحوار مع الشباب، وألا يقتصر الحوار على مستوى تحقيقات الشرطة والنيابة، بل يمتد الحوار إلى لقاء فكرى بين فصائل وتنظيمات الشباب بغرض ضرب الفصائل المتطرفة والابتعاد عنها، عن طريق تجنب الجمود والتطرف والانغلاق ومن ثم الإرهاب والعنف. وفتح الحوار الديموقراطى الكامل لجميع أنواع الفكر ولجميع فئات الشعب، لأن قمع الفكر أيا كان نوعه يولد العنف"[3]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تنتقد ضمنيا معايير النظام السياسى فى المشاركة والأداء الديموقراطى، وتسعى إلى دفعه فى اتجاه تبنى المعايير الحديثة.

وارتباطا بذلك تشير المادة الصحفية إلى أنه " فى حالة مصر سوف نقع فى خطأ قاتل إذا عالجنا الإرهاب بالدعوة إلى مزيد من سيطرة الدولة. وإنما تبدأ المعالجة الحقيقية فقط حينما نتجه إلى تقوية المجتمع ومؤسسات وآليات الرقابة فيه. وسوف توفر الديموقراطية العناصر الضرورية لبدء هذه المعالجة ولكنها بالقطع لن تتضمنها تلقائيا، فالديموقراطية بالمعنى التقليدى تبدأ بالإقرار بالتعدد والاختلاف والتنافس الشرعى. وهذا كله هام وضرورى لأنه يشكل الأساس

١ - سلطان أبو على، مرجع سابق.
٢ - عبد العزيز الشربينى، مرجع سابق.
٣ - سهير لطفى، إشكالية هوية الشباب الإسلامى بين الفكر والحركة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (٢١)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٧.

الموضوعى الوحيد للمشاركة الحقيقية واحترام الإنسان من حيث هو إنسان ومواطن ... ولكن مقاومة الإرهاب تدعونا إلى التفكير فى عناصر أخرى مثل المؤسسات المختلفة كالعائلة والمدرسة والصداقة والحى والمجتمع القروى والنقابات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والمؤثرات الوطنية".[١]

وتشير المادة الصحفية إلى بعض الإجراءات القانونية التى ينبغى أن يتخذها النظام السياسى حتى تتعزز السلطة الضبطية بما يحقق تأكيد هيبة الدولة وتحقيق استقرار المجتمع. وفى هذا الصدد تذكر المادة الصحفية أن "العلاج الصحيح يحتاج فوق الحسم واقرار سلطة القانون على جميع المواطنين إلى أن تعيد الدولة النظر فى كثير من سياساتها بعمق اقتصادى واجتماعى".[٢] وفى موضع آخر تطالب "بتدعيم وتأكيد سلطة الدولة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعقب كل جماعة تريد أن تفرض إرادتها، أو أن تملى مشيئتها أو نمطاً معيناً من السلوك بالعنف المادى أو المعنوى"[٣]. وتطالب المادة الصحفية كذلك بأهمية "إصدار قانون يحرم التحريض أو الازدراء لأى إنسان أو جماعة بسبب الدين أو اللون أو الجنس، وأيضا "سرعة إصدار قانون مكافحة الإرهاب"[٤].

وفيما يتعلق بقانون مكافحة الإرهاب تعرض المادة الصحيفة لحوارات كثيرة، حيث تطالب فى إطارها بعض أساتذة القانون "بضرورة التدخل التشريعى باستحداث نصوص جديدة فى قانون العقوبات (العام) العادى وليس الاستثنائى لتجريم صور السلوك الإرهابى الذى نواجهه فى هذه الأيام، أو إضافة بعض الظروف المشددة للنصوص القائمة وما يترتب على ذلك من تغليظ العقاب سواء بتغيير نوع العقوبة أو الارتفاع بها إلى الحد الأقصى المقرر لها حاليا قبل ظهور الإرهاب ... فى حين يرى البعض الآخر ضرورة استصدار قانون خاص

---

١ – محمد السيد سعيد، مرجع سابق.
٢ – صلاح الدين حافظ، فطنة العقل ... وفتنة التطرف، مرجع سابق.
٣ – منى مكرم عبيد، الميثاق الوطنى هو الحل، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (١٧)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٠.
٤ – لمعى المطيعى، مرجع سابق.

للإرهاب بسبب انتشار موجة الإرهاب فى مصر وتراجع هيبة الدولة. كما أن الإرهابى يفجر شلالاً من الجرائم التى لا يمكن مواجهتها بالقانون العام ... وحتى قوانين الطوارئ غير قادرة على مواجهة هذه الظاهرة، فهذا القانون صدر فى عام ١٩٥٨ وكان يواجه ظروف ذلك الوقت"[١]. وتنادى المادة الصحفية فى النهاية "بضرورة تشديد العقوبة على كل من يرتكب عمليات إرهابية لردع كل من يحاول التفكير فى مثل هذه العمليات"[٢]. وحتى يصبح للردع فعاليته تذكر المادة الصحفية أن "العدالة البطيئة ينتفى معها عنصر الردع ولا يشعر المواطنون أو الجناة بالقصاص المترتب على ماقاموا به، والأمر يتطلب تعديلا سريعا للتشريع يحقق سرعة فى الفصل فى هذه القضايا ويحقق ردعاً شديداً".[٣]

وفى نهاية المطالبة بإجراء بعض الإصلاحات القانونية والقضائية تطالب المادة الصحفية بأهمية "توحيد جهة الفتوى بدلاً من وجود أكثر من جهة واحتمال التعارض بينها، وما يترتب عليه من بلبلة وعدم مصداقية"[٤]. وإذا كانت الإصلاحات القانونية تساعد على فعالية الضبط، فإنه يصبح أكثر فعالية متى أصبحت السيطرة ممكنة على الأفراد فى المجتمع. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى "أن تنفيذ مشروع الرقم القومى والبطاقة الشخصية التى لا يسهل تزويرها قد بات ضرورة ملحة. وأن تطوير وتحديث وسائل البحث الجنائى وتخزين المعلومات والاستفادة منها يمكن أن يوفر جهوداً أمنية غالبا ما تضيع سدى بسبب الارتجال ونقص المعلومات وتعجل الأجهزة فى إغلاق الملفات تجنبا لتهمة الاخفاق"[٥].

وفى خاتمة المواجهة السياسية تطالب المادة الصحفية الدولة أو النظام السياسى باتخاذ بعض الخطوات الفعالة لبعث الحيوية فى الواقع السياسى

---

١ – الأهرام، الإرهاب المواجهة بالقانون، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٧.
٢ – طارق اسماعيل، مرجع سابق.
٣ – محمد عبد الفتاح رجب، مرجع سابق.
٤ – الأهرام، مساجد بلا رقابة ودعاة بدون مؤهلات، مرجع سابق.
٥ – سلامة أحمد سلامة، بعد حادث الألفى، مرجع سابق.

والاجتماعى. فمثلاً فيما يتعلق بالمناطق المتخلفة تطالب بضرورة " وجود الدولة بكل أجهزتها داخل هذه المناطق متمثلا فى الوجود السياسى للأحزاب وفى الوجود الأمنى والخدمى لكل المرافق والخدمات، وإلى إعادة تخطيطها بقدر المستطاع، وإلى وجود دينى يعيد إلى منابرها هيبة المنبر وعظمته ودوره ثم إلى وجود شبابى لرعاية الشباب دينيا واجتماعيا وثقافيا ورياضيا حتى لا يقعوا ضحية لهؤلاء المتطرفين. ثم لابد هنا أن ننبه إلى ضرورة متابعة مانفذ من أعمال حتى لا تصبح حبراً على ورق، وحتى لا نكون كمن يحرث فى البحر "[1].

بالإضافة إلى ذلك تطالب المادة الصحفية بأهمية "استثارة همة الأحزاب الشرعية للتكاتف مع الدولة مع حفظ الحق فى الاختلاف لأنقاذ الوطن من شراك الإرهاب". وتطالب المادة الصحفية: "الأحزاب جميعاً أن تفيق من المخدر، وأن تتخلى عن صدمة المفاجأة، لتبادر إلى العمل الحقيقى لمجابهة العدو المشترك جميعاً. وأن تغير من أفكارها وسياساتها وأولوياتها. وأول هذه الأحزاب المطالبة بذلك هو الحزب الوطنى الديموقراطى بالإضافة إلى أحزاب المعارضة"[2]. بالإضافة إلى ذلك تشير المادة الصحفية إلى "ضرورة المواجهة الشاملة لهذه الظاهرة عن طريق وضع مشروع متكامل للإصلاح الإجتماعى، يسير جنبا إلى جنب مع مشروع الإصلاح الاقتصادى ويضمها معا ما اصطلح على تسميته بالمشروع القومى التنموى أو النهضوى، وأن يكون الهدف العام إصلاح ما ذكرنا من أوجه الخلل فى مختلف أنظمتنا الاجتماعية". ثم توضح أهمية ذلك فتؤكد أن هذا المشروع القومى من شأنه أن "يستوعب كل الطاقات المعطلة، سواء كانت فى إطار الشباب ممثلة فى البطالة أو فى نطاق المؤسسات الحكومية ممثلة فى سوء استغلال للموارد والأموال، مما يزيد من الفوارق ومن السخط بين الطبقات الفقيرة من الناحية الاقتصادية فتتجه إلى العنف والتطرف

---

١ – محمد باشا، إمبابة المكان والناس بين الإرهابيين والانصاف، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٤.

٢ – سلامة أحمد سلامة، حوار مع إرهابى، مرجع سابق.

... المشكلة ليست تمويل المشروعات القومية وإنما تنظيم هذه المشروعات وتخطيطها من أجل التخلص من الضياع والفقر"[1]

ذلك يعنى أن المادة الصحفية وهى تتحدث عن المواجهة السياسية لجماعات التطرف والعنف والإرهاب، لم تتحدث عن استراتيجيات ينبغى أن يتبعها النظام السياسى فى مواجهة هذه الجماعات بقدر ما ركزت على تشريح ونقد الأمراض التى يعانى منها النظام السياسى والدولة حاليا، بما يجعلها عاجزة عن المواجهة الفعالة لهذه الجماعات، وهو الأمر الذى يلغى مقولة أن الصحافة القومية تعبر عن وجهة نظر النظام السياسى فيما يتعلق بمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا : أبعاد المواجهة الاقتصادية

على الرغم من الحديث المسهب عن فاعلية المتغيرات والعوامل الاقتصادية فى نشاط وانتشار جماعات العنف والتطرف، بحيث وصل هذا التشخيص إلى حد القول بأن الأقاليم والأحياء أو المناطق والفترات التى تشهد ترديا اقتصاديا، تشكل عادة الأطر أو التربة الملائمة لنمو حوادث العنف والإرهاب، فإننا نجد أن الحديث عن المواجهة الاقتصادية لم ينل الاهتمام الكافى عند الحديث عن استراتيجية المواجهة التى طرحتها أو اقترحتها المادة الصحفية المعبرة عن الصحافة القومية، ومن ثم وجدنا حديثها عن هذا البعد محدوداً وعاماً ومختصراً.

وفى محاولة تأكيد أهمية المواجهة الاقتصادية – ولو كانت محدودة على نحو ما أشرنا – تشير المادة الصحفية بداية إلى أنه "يجب التفرقة بين التطرف أو التعصب الذى ينمو فى بيئات محرومة، وبين ما يصنف تحت اسم الإسلام السياسى والذى نجد له تعبيراً فى الأنشطة النقابية والحزبية والتجمعات المدنية

---

١ – محمد شوقى الفنجرى، الإرهاب والتطرف ... وجوهر الحل الإسلامى، مرجع سابق.

... وأن التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتطوير الحياة فى هذه البؤر المتخلفة هو الأجدى والأكثر فعالية لعلاج التعصب والتطرف"[1]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية "أن الفكر الدينى المتطرف وجد بعض التربة المشجعة خاصة فى المناطق الفقيرة والتجمعات العشوائية، دليل ذلك أن أبرز حوادث التطرف والفتنة حدثت فى أحياء القاهرة الفقيرة وفى محافظات الصعيد ... وأن العلاج الصحيح لذلك يحتاج فوق الحسم وإقرار سلطة القانون على جميع المواطنين إلى أن تعيد الدولة النظر فى كثير من سياساتها بعمق اجتماعى واقتصادى"[2]. ثم تنهى المادة الصحفية تحليلها بالتذكير بالعلاقة بين حالة التردى الاقتصادى وبين انتشار العنف والتطرف والتعصب بإعلانها "أنه قد آن الأوان لوقف هذه اللعبة الخطيرة حتى تستعيد عجلة الانتاج والاستثمار والسياحة والتنمية دورانها بالمعدلات المطلوبة التى تلبى إحتياجات وطموحات المواطنين"[3].

من هنا فإن المواجهة الاقتصادية على ما تذهب المادة الصحفية ينبغى أن تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية" فالعلاج الحقيقى الذى يوفر لمصر قاعدة من الاستقرار السياسى إنما يتمثل فى العمل من (أجل العدالة الاجتماعية) وهو من صميم عمل الحكومة، وهو أيضا ما أهملته الحكومة والحكومات السابقة التى سبقتها باسم الاصلاح الاقتصادى، وباعتماد روشتة صندوق النقد الدولى"[4]. بذلك تطالب المادة الصحفية النظام السياسى "بالاستمرار فى إجراءات الاصلاح الاقتصادى .... مع مراعاة العدالة الاجتماعية فى هذه البرامج الاقتصادية"[5]. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى ضرورة الاهتمام بالصعيد، هذا الاهتمام الذى يمكن أن يتجسد من خلال إجراءات عديدة منها "إنشاء مدن جديدة بالصعيد تكون نقطة جذب للمشاريع الصناعية، بحيث

---

١ – سلامة أحمد سلامة، أن تكون متطرفا، (من قريب)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٣.
٢ – صلاح الدين حافظ، فطنة العقل ... وفتنة التطرف، مرجع سابق.
٣ – الأهرام، مواجهة الإرهاب ليس لها حدود، مرجع سابق.
٤ – عبد العظيم أنيس، إنفجارات الريف ومسئولية الحكومة، مرجع سابق.
٥ – سلطان أبو على، مرجع سابق.

تصبح قادرة على امتصاص الزيادة السكانية بالصعيد وتوفير فرص عمل للشباب ... كذلك من الممكن أن تصدر الحكومة "قراراً بإضافة مزايا نسبية أخرى للاستثمار فى الصعيد نظراً للبعد المكانى لهذه المحافظات وقلة الخدمات بها. وبذلك تصبح هذه المحافظات مركز جذب للاستثمارات وليست مراكز طاردة لها "[1]. وفى موضع آخر تؤكد على أهمية "توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تنمية جنوب مصر"[2].

بالإضافة إلى ذلك تشير المادة الصحفية إلى ضرورة حل مشكلة البطالة وبخاصة بين الشباب، حيث تؤكد أنه " من المهم أن توجه الدولة جهودها نحو القطاعات الانتاجية وتشجيع المشروعات كثيفة العمالة كخطوة حقيقية نحو تهيئة المناخ الصحيح لاستثمار طاقات الشباب بشكل بناء"[3]. وفى هذا الإطار تضيف اقتراحاً آخر يتمثل فى "عمل مشروع وطنى يشتغل فيه الشباب، وهذا المشروع يحوى العديد من الأهداف الوطنية التى يرتبط بها الشباب ويسعون إلى تحقيقها لضمان ابتعادهم عن أى محاولات لجذبهم للتيارات المتطرفة"[4].

إلى جانب ذلك ترى المادة الصحفية أن الإنعاش الاقتصادى هو المدخل الملائم لمواجهة الإرهاب، حيث يستند ذلك إلى اعتقاد بسيط يؤكد على أن "الإرهاب المتستر بالدين إنما ينشأ وينتعش على أرضية اقتصادية صرفة، ويسكن ماديا فى الأحياء العشوائية والقرى والمدن المحرومة، ويتزود بالعاطلين عن العمل. فإذا أمكن للدولة أن تواصل مسار الإصلاح الاقتصادى، بل إذا توافر لديها التمويل الضرورى لتخفيف المعاناة وتقليص البطالة وخاصة فى المناطق المحرومة تكون قد جففت منابع الإرهاب ومصادره"[5]. ثم تشير المادة الصحفية ببعض الإجراءات التى يمكن أن تساعد على تحقيق ذلك. من هذه

---

١ – الاهرام، للفتنه أسباب غائبة، مرجع سابق.
٢ – محمد حسن رسمى، مرجع سابق.
٣ – سمير نعيم أحمد، الجذور الاجتماعية للتطرف، (١١) مرجع سابق.
٤ – الأهرام، صغار على الإرهاب، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٥/٩.
٥ – محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

الإجراءات "إعطاء دفعه قوية لانطلاق القطاع الخاص الإنتاجى ... والجمع بين التعليم الفنى والعام فى مدرسة واحدة فى مرحلة التعليم المتوسط والثانوى ... إضافة إلى إنشاء جهاز للخدمة الوطنية يتبع القوات المسلحة يلتحق به من يرغب فى العمل، ممن لا عمل له، ويقدم خدمة تدريب هؤلاء الأفراد حرفيا مستغلاً إمكانيات المصانع والمدارس الفنية والجامعات والهيئات العامة فى الأوقات غير المستغلة، وتوجيه هذه الطاقات للمشروعات العامة كاستصلاح الأراضى والتعمير"(١).

وهو ما يعنى أننا إذا تأملنا طبيعة المواجهة الاقتصادية التى تقترحها المادة الصحفية، فإننا سوف نجدها لا تحتوى على أية إجراءات ذات طبيعة جذرية فى مواجهة استفحال وتفاقم الظاهرة، بل هى مجرد ترقيعات من هنا وهناك، لا تساعد فى الحقيقة على المواجهة الملائمة والحاسمة للمشكلة، وفى نفس الوقت لا تمس أسس التوجه العام للنظام السياسى، وأيضا لا تشكل فى مجموعها سياسة اقتصادية مقترحة ومتكاملة وقادرة على المواجهة.

رابعا: متغيرات المواجهة الاجتماعية

فى المواجهة الاجتماعية كذلك، لانجد المادة الصحفية قد تعرضت للمتغيرات الأساسية التى يمكن استناداً إليها تأسيس مواجهة اجتماعية حقيقية لظاهرة التطرف والعنف والإرهاب فى المجتمع، ولكننا نجدها - كما فعلت فى المواجهة الاقتصادية- تتعرض بصورة محدودة لبعض المتغيرات الهامشية بالنسبة لمواجهة هذه الظاهرة الاجتماعية، الأمر الذى يشير إلى أن المادة الصحفية تبتعد عن أية إجراءات ذات طبيعة جذرية تمس التوجهات الأساسية للنظام السياسى.

وبحسب ذلك تقترح المادة الصحفية بعض الإجراءات التى يمكن اتباعها

---

١ - محمد حسن رسمى، مرجع سابق.

لمواجهة هذه المشكلة. ويهتم أول هذه الإجراءات بفئة الشباب باعتبارهم الفئة التى تشكل الوعاء السكانى الذى تغترف منه جماعات العنف والإرهاب. وفى هذا الإطار تذكر المادة الصحفية بالحاجة إلى "ثورة شاملة فى أجهزة الشباب وسياسات لادارة حياة الشباب من أجل صالحهم وصالح مجتمعهم"[١]. وذلك يتطلب ضرورة "التركيز الشديد على قطاع الشباب وكفالة الرعاية الثقافية والرياضية والاجتماعية والتوعية الدينية وتوفير فرص العمل لهم، وتطوير وتحسين الخدمات ذات الصلة اليومية بحياة المواطنين، وتكون استفادة المواطنين من مرافق الخدمات متكافئة"[٢]. إلى جانب ذلك تشير المادة الصحفية إلى "ضرورة توسيع المشاركة السياسية أمام الشباب للتعبير عن رأيه فى قضايا المجتمع ... وحل مشاكل الشباب وبخاصة مشكلة البطالة"[٣].

ومن ناحية أخرى تطالب المادة الصحفية بأهمية تصحيح التنشئة الاجتماعية التى يتعرض لها الشباب داخل نطاقى الأسرة والمدرسة. وفى هذا الصدد نجدها تشير إلى "التنشئة الصحيحية فى المنزل والمدرسة وضرورة توافر القدوة الصالحة أمام الشباب"[٤]. وارتباطا بذلك فإنه من الضرورى – حسبما ترى المادة الصحفية – "التغيير لقيم الأسرة التى تقوم بتنشئة الأجيال، ويجب أن يتحول دورها إلى كيفية تعليم الأبناء مبادئ المساواة والديموقراطية وحرية الرأى واحترام الرأى الآخر"[٥]. إذا كانت الأسرة ذاتها تعيش فى إطار بيئة اجتماعية، فإنه من الضرورى العمل على تطوير هذه البيئة والارتقاء بها من خلال "إعادة تعمير مناطق الإسكان العشوائى والأحياء القديمة بما يكفل انضباطها اجتماعيا وأمنيا"[٦].

ولما كان حضور الصغار بارزاً فى أحداث العنف والإرهاب، حيث

---

١ – نفس المرجع.
٢ – الأهرام، فتنة الكبار فى أسيوط، مرجع سابق
٣ – طارق اسماعيل، مرجع سابق.
٤ – نفس المرجع.
٥ – سهير لطفى، مرجع سابق.
٦ – محمد حسن رسمى، مرجع سابق.

تشير المادة الصحفية إلى "أن معظم من تم ضبطهم فى أحداث العنف فتية صغار لا تتعدى أعمارهم ٢١ سنة، ولذلك فإنه لابد من علاجهم. والعلاج يبدأ أولاً من البيت بدعم الوعى الدينى والاجتماعى، ثم على المدرسة أن تكمل هذا المجهود وتهتم بالرياضة البدنية لإخراج الطاقة المكبوتة للصغار فى صورة يقبلها المجتمع. وهناك ملاحظة وهى أنه ينبغى أن نعامل هؤلاء الإرهابيون على أنهم مرضى نفسيين ونعمل على تقويمهم ولا نبادلهم العنف بالعنف. ولا بد من معالجتهم من الآثار النفسية التى بقيت لديهم من هذه التجربة"(١). وإلى جانب هذا المنحى العلاجى للصغار المشاركين فى العنف، ترى المادة الصحفية كذلك أهمية الإشراف المباشر للدولة على هؤلاء الصغار . ولذلك "يطالب البعض بتخفيض سن الحدث إلى ١٦ سنة بدلاً من ١٨ سنة حاليا، والتوسع فى إنشاء المؤسسات الخاصة بالأحداث، ورفع كفاءتها حتى يمكن أن تستوعب كل الأحداث المذنبين، وتؤهلم تأهيلاً نفسيا وخلقيا وثقافيا وتربويا شاملا"(٢).

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى مشكلة هامة خلفتها ظاهرة العنف والإرهاب فى المجتمع، حيث يوجد عدد كبير من الشباب الذى مازال منخرطا فى هذه الجماعات، أو أنه الآن فى السجون بسبب ارتكابه لبعض الأعمال نظراً لعضويته فى هذه الجماعات، أو هو مؤهل بسبب البطالة وانخفاض الدخل والظروف الحياتية الصعبة لهذه الجماعات. وتشير المادة الصحفية إلى ذلك قائلة "غير أن الدولة فى ذلك كله لا تقول لنا ماذا نفعل بآلاف الشباب الذين انتموا فعلاً للجماعات والمنظمات الإرهابية واعتنقوا مبادئها وصاروا على استعداد للموت لقاء دوافعهم لقتل الآخرين وإرهاب المجتمع كله. من المستحيل بداهة أن نحتفظ بهم فى السجون إلى الأبد، أو أن نبيدهم مادياً. وسوف يظل عدد كبير من هؤلاء قادراً من حيث المبدأ على مواصلة العمل الإرهابى، وليست هناك قوة إدارية فى مصر قادرة على استئصال الإرهاب. والقادر الوحيد على ذلك هو المجتمع نفسه، أى إعمال آلياته المجتمعية الحقيقية لمناهضة الإرهاب ... هذا

١ - محمد مبروك، مرجع سابق.
٢ - الأهرام، صغار على الإرهاب، مرجع سابق.

الأمر الأخير لا يتحقق بمجرد مشاركة بعض الأهالى فى مقاومة أحداث إرهابية بعينها بالرغم من أننا نحمل تقديراً عاليا لهذه المشاركة. فالضبط والرقابة المنظمان كتعبير عن الفعالية والعضوية فى المجتمع إنما يناهضان الإرهاب فى كل مراحله وفى كل صوره. وبتوفير كافة العناصر الضرورية بدءاً من المعلومات والزجر الثقافى والأخلاقى، ومروراً بالاستبعاد الفعلى للشخصية الإرهابية وانتهاء بالإشتباك معها والحيلولة دون تنفيذها لأغراضها"[1].

وهو ما يعنى أننا نجد طرحاً لاستراتيجية هشة فى أبعادها الاجتماعية. حيث لم تلمس المادة الصحفية أوضاع الطبقة المتوسطة والدنيا التى تدهورت ظروف حياتها، بما جعل أبناءها يتحركون فى اتجاهات معادية للمجتمع. كذلك لم تتعرض المادة الصحفية لانسحاب النظام السياسى من مواجهة مشكلات قطاعات عريضة من الشباب واضحة إما للانحراف أو الانضمام إلى جماعات العنف والإرهاب، أو على الأقل لتساقط ولائهم للمجتمع وضعف انتمائهم له.

خامسا : مجالات المواجهة الثقافية

لأن القيم والتفسيرات التى تطرحها جماعات العنف والتطرف ذات طبيعة دينية بالأساس، فإنه كان من المنطقى أن تحتل المواجهة الثقافية مساحة واسعة فى أية استراتيجية جادة للمواجهة. ذلك لأن التطرف - كما تدركه الصحافة القومية - إلى جانب كونه يدور حول الاقتناع بمضمون محدد، أو برؤية محددة، وفى العادة جامدة ومطلقة لأفكار ينبغى أن تدرك نسبة إلى سياقها الاجتماعى، فإن التطرف يشير إلى منطق عقلى، يدرك الحقيقة إدراكا أحاديا ومطلقا، ومن ثم فهو يميل إلى فرض الاقتناع بما يراه، وإن لم يتمكن من فرضه معنويا عن طريق الاقناع، فليس هناك ما يمنع - من وجهة نظره - من اللجوء إلى العنف.

---

١ - محمد السيد سعيد، مرجع سابق.

من هنا تتضح أهمية المواجهة الثقافية، لأنها إلى جانب كونها تصحح التفسيرات المغلوطة التى يقدمها المتطرفون للحقائق، فإنها تسعى إلى تحقيق التربية العقلية للمتطرفين وأيضا للأجيال التى لم تنضم بعد إلى أطر التطرف، لتؤسس عقلية تقبل الحقيقة باعتبارها ليست أحادية البعد، وأنها تحتمل أكثر من وجهة نظر وأكثر من تفسير. والأهم من ذلك تستهدف تأسيس عقلية تعتمد الحوار طريقاً للوصول إلى الحقيقة، وتعتمد كذلك احترام الرأى الآخر. وفى هذا الإطار نجد أن المواجهة الثقافية يمكن أن تتحقق من خلال مجالات عديدة. فهى قد تتحقق من خلال الدور العام الذى يلعبه رجال الفكر والثقافة فى المجتمع، والذين تنحصر مهمتهم فى مخاطبة عقل الأمة، والارتقاء بهذا العقل إلى مستويات عصرية ملائمة. وهى قد تتحقق من خلال الإعلام، باعتبار أن المضامين الثقافية التى تبثها وسائل الإعلام تسعى إلى ترسيخ قيم وأفكار معينة عند الشرائح والفئات المختلفة لأفراد المجتمع. وهى قد تتحقق من خلال التعليم باعتبار أن التعليم يعد الآلية التى يمتلكها المجتمع لتحديث وعصرنه عقلية أعضائه، وأيضا لأن التعليم هو النظام الموكول إليه تربية العقلية الحديثة، والأساليب الحديثة لاكتساب المعرفة، وأيضا تزويد المجتمع بالمعارف والأفكار الحديثة. بالإضافة إلى ذلك تعد المؤسسة الدينية بكل مستوياتها هى أحد أبعاد المواجهة الثقافية الهامة، وبخاصة فى مواجهة جماعات العنف والإرهاب، لكون المؤسسة الدينية هى الهيئة التى يخول إليها شأن التفسير الصحيح للدين. ومن ثم فهى المرجعية الدينية التى ينبغى أن يدرب أفراد المجتمع بالنظر إلى قيمها وأفكارها. حيث تعد قيمها وأفكارها المقياس الذى على أساسه يتحدد الالتزام بالمبادئ الدينية للمجتمع، أو الخروج عليها والتطرف بعيداً عنها. بحيث تشكل هذه المجالات الأربعة الآليات التى تتولى تشكيل عقل المجتمع، وبالتالى تشكيل عقول غالبية أفراده. حيث أنه من خلال هذه المجالات الأربعة يتم تصحيح كثير من المفاهيم والتصورات الدينية الخاطئة التى قالت بها جماعات العنف والإرهاب، وهو ما نعرض له من خلال الصفحات التالية.

وتعتبر المواجهة الفكرية التى يقوم بها رجال الفكر والثقافة هى المجال

الأول فى المواجهة الثقافية، وذلك باعتبار أن هذه المواجهة تهتم بمناقشة الأفكار التى يستند إليها تطرف جماعات العنف والإرهاب. ولأن الذى يقوم بهذه المواجهة هم من رجال الفكر الذى يعبرون عن عقل المجتمع فى مستوياته الرشيدة –فانه فى هذا الاطار– ترى المادة الصحفية أهمية "مجابهة الفكر بالفكر، لأن مجابهة الفكر بالسلاح يقوى من هذا الفكر"[١]، لأن المواجهة الفكرية من شأنها أن تفضح زيف أفكار التطرف أمام أفراد المجتمع بصورة عامة. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية أن "مواجهة الإرهاب ليست مسئولية الحكومة وحدها بل مسئولية المثقفين أيضا وكل المهتمين بالشئون العامة"[٢]. وترجع أهمية المثقفين فى هذه المواجهة نظراً لأن المضمون الذى يدور حوله التطرف هو دينى وثقافى بالأساس. بل إننا نجد أن المادة الصحفية ترى ضرورة أن تشكل المواجهة الثقافية الخط الأول فى المواجهة وليس الأخير. إذ تؤكد أنه "من الظلم أن نجعل الشرطة هى خط الدفاع الأول لمواجهة المتطرفين، ويجب أن تكون الخط الأخير لمواجهة التطرف. لأن المتطرفين أصحاب فكر يحتاجون إلى الرعاية لتعديل أفكارهم وسلوكهم، والأسلوب الأمثل هو مواجهتهم بالمناقشة والفكر المستنير من الدعاة، ولا يأتى دور جهاز الشرطة إلا بعد فشل جميع الأجهزة فى تعديل أفكارهم وأسلوب العنف الذى يتبنونه"[٣] وهو ما يعنى التأكيد على أن منطق الأشياء يفرض أن تكون المواجهة الثقافية المستنيرة هى الطلقة الأولى فى استراتيجية المواجهة.

ثم تتحرك المادة الصحفية بعد ذلك لتطرح طبيعة المواجهة الثقافية التى تتصورها، واستناداً إلى ذلك تحاول تقييم الممارسات الحالية للمواجهة ذات الطبيعة الثقافية. وفيما يتعلق بطبيعة المواجهة الثقافية التى تتصورها تطالب المادة الصحفية قائلة "افسحوا أمام أهل التنوير مساحة كتلك المساحة التى تخصص الآن لأنصار الفكر الرجعى، إن أمامنا طريقين لا ثالث لهما، طريق

---

١ – أمين فهيم، مرجع سابق.
٢ – مصطفى كامل السيد، مرجع سابق.
٣ – الأهرام، الإرهاب المواجهة بالقانون، مرجع سابق.

النور وتقديس العقل والانفتاح على كل الثقافات، وطريق الظلام والسخرية من العقل وتقديس التراث ... كذلك لابد من إنشاء مجلات وصحف تنويرية إلى جانب المجلات والصحف الدينية ... إن التربية يجب أن تكون من أجل المستقبل لا من أجل التمسك بالتراث والبكاء على الأطلال. ينبغي أن نسعى إلى تقديس العقل ونشر العلم"[١].

بعد ذلك تتجه المادة الصحفية إلى تقييم الممارسات الحالية للتنوير الثقافى أو الدينى فتذكر "أنه لأمر يدل على السذاجة أن نتصور أن علاج هذه الظاهرة فى المحاضرات والندوات التى تطوف القرى والمحافظات لتوعية الشباب، بترديد المحفوظات على أسماعهم ... ولقد آن الأوان للفكر الذى ساد مصر فى حقبة الستينات أن يرحل وأن ننظر إلى مشكلاتنا برؤى جديدة تتسق وروح العصر، وأن نستوعب جيدا التغير السريع والمذهل الذى يحدث فى العالم من حولنا الآن. إن إفساح الطريق أمام كل التيارات السياسية فى مصر كى تعبر عن رأيها دون خوف، ومقارعة الحجة بالحجة، من شأنه – وحدة فقط – أن يقضى على الإرهاب والعنف"[٢].

وارتباطا بذلك تسخر المادة الصحفية من الممارسات الثقافية التى تتم الآن لمواجهة جماعات العنف والإرهاب فتشير إلى "الكلمات التى تملأ الصحف والحوارات التى تنبذ الإرهاب وتندد به، والخطب النارية التى تشجب ما حدث وما يحدث، ولقاءات تتم مع نجوم الفكر وفقهاء الدين وحتى رجل الشارع، وكلهم يقفون وراء كاميرات التليفزيون يلعنون الإرهاب مع مجموعة لا بأس بها من التصريحات". كذلك تشير المادة الصحفية إلى "قوافل رجال العلم والدين الذين يتحركون مع كل حدث، يذهبون إلى هنا وهناك، وتقام السرادقات فى عواصم المحافظات، ويتبارى رجال الفقه الإسلامى فى كشف مخططات الإرهابيين فى ضرب الإسلام والمسلمين، بينما شباب القرى والنجوع يغطون

---

١ – عاطف العراقى، مرجع سابق.
٢ – محمود الزيادى، مرجع سابق.

فى بحار الجهل ليفيقوا على نداء أمير الجهل فلا يملكون إلا السمع والطاعة"[١]. وهو ما يعنى رفض المادة الصحفية للتحرك العشوائى، والتأكيد على المواجهة الثقافية الرشيدة، غير المؤقتة أو العارضة، والبعيدة المدى، والتى تستهدف تحقيق غايات محددة.

ويعتبر الإعلام هو المجال أو الآلية الثانية فى المواجهة الثقافية، وتتبدى أهمية الإعلام من طابعه الجماهيرى المنتشر، فهو يخاطب كل بيت تقريبا. ومن ثم اكتسب أهميته فى المواجهة. والمواجهة الإعلامية كما تدركها المادة الصحفية تدور حول بعدين، الأول، من خلال تنقية الممارسات الإعلامية الكائنة من بعض مظاهرها السلبية. وهى المظاهر التى قد تساعد على ترسيخ الفتنة والتطرف، أو على الأقل تعجز عن مواجهتها. بينما يهتم البعد الثانى بما ينبغى أن تكون عليه المواجهة أو الممارسة الإعلامية فى تعاملهم مع جماعات العنف والإرهاب.

وتتبدى أهمية الإعلام لكونه يخاطب قاعدة عريضه من أفراد المجتمع، ومن هنا فإن فاعليته تنتج عن اتساع مساحة إنتشار أدانه، إضافة إلى تنوع وسائله. من هنا تنظر المادة الصحفية إلى الإعلام باعتباره وسيلة رئيسية فى المواجهة، ومن ثم فهى تشير إلى أنه "يمكن أن يقوم الإعلام بدور هام فى هذا الصدد بدلاً من الدور السلبى الذى يقوم به الآن"[٢]. ثم تحاول المادة الصحفية أن تحدد أسلوب المواجهة الإعلامية بتأكيدها على أنه "لابد أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة (تليفزيون ، إذاعة) بمواجهة التطرف بالأسلوب العلمى الذى يتخذ المناقشة والإقناع أساساً لاستيعاب ظاهرة التطرف"[٣]. وفى موضع آخر تشير إلى "أهمية الإعلام الجيد"[٤] فى هذه المواجهة، وهو الإعلام الذى يتيح "فرصة حقيقية أكبر أمام رجال الفكر لمخاطبة الناس من خلال وسائل الإعلام"[٥]. وهو

---

١ - على منير، مرجع سابق.
٢ - منى مكرم عبيد، مرجع سابق.
٣ - نبيل لوقا، مرجع سابق.
٤ - سلطان أبو على، مرجع سابق.
٥ - نفس المرجع.

ما يعنى أنه إذا كانت المادة الصحفية تعتمد الإعلام آلية أساسية فى المواجهة الثقافية، فإنها تطالب بترشيد أدائه من خلال استناد هذا الأداء إلى الأسلوب العلمى.

واستناداً إلى ذلك تبدأ المادة الصحفية بمحاولة إبراز بعض الأخطاء التى تقع فيها الممارسات الإعلامية الحالية، وتساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى دعم اتجاهات التطرف والعنف. من هذه الظواهر أو الممارسات االسلبية" أن عدداً من المتحدثين فى التليفزيون يتعرضون لتفسيرات تؤذى مشاعر المسيحيين، وكذلك بعض الصحف الأسبوعية"[١]. وفى موضع آخر تطالب المادة الصحفية بأنه "علينا أن نعيد النظر فيما يقدم للشعب من ثقافة دينية سواء فى الصحافة أو الإذاعة أو التليفزيون، لأن هناك شبه إجماع لدى الشعب على أن ما يقدم للناس فى هذا المجال إما مجزءاً أو مختصراً أو غير معبر التعبير الحقيقى عن التسامح الدينى"[٢]. ثم تؤكد المادة الصحفية هذا المعنى مكرراً، فتشير إلى أنه "من الضرورى أن نلتفت إلى السموم التى يبثها البعض فى التليفزيون والصحف، وأن ننتبه إلى السموم الموجودة ضد الوحدة الوطنية فى مناهج التعليم فى مقررات الدين والتاريخ خصوصاً"[٣]. وهو ما يعنى أن الإعلام – حسبما تصور المادة الصحفية للصحافة القومية – قد يلعب دوراً فى إشعال الفتنة وإذكاء روح التطرف والعنف.

ويعد الإعلام بأحداث العنف والتطرف من الممارسات السلبية التى تصدر عن جهاز الإعلام. حيث تذهب المادة الصحفية فى هذا الصدد إلى "ضرورة دراسة موضوع الإعلام والإرهاب من زوايا متعددة". ثم تشير المادة الصحفية إلى أنه من المهم تحليل ممارسات الإرهاب فى السنوات الأخيرة، وكذلك ممارسات الإعلام فى تغطية أحداث وأفكار الإرهاب خلالها "حتى نصل بالتحليل والدراسة إلى درجة من الوعى والاستنارة تساعد على ترشيد وتحسين

---

١ – ابراهيم نافع، وحدتنا الوطنية ... هل هى فى خطر حقا؟ مرجع سابق.
٢ – نفس المرجع السابق.
٣ – عبد العظيم أنيس، مرجع سابق.

الأداء الأعلامي، لكي يظل سلاحاً لمحاربة الإرهاب وليس سلاحاً لصالحه ... فمثلاً تجد العمليات الإرهابية دائماً وفي كل الحالات اهتماماً مبالغاً فيه، وتركيزاً شديداً على تفاصيلها يجعلها تبدو أكبر من حجمها الحقيقي بكثير، وكثيراً ما تبالغ بعض الصحف في زيادة جرعة النشر والتغطية، فتجرى تحقيقات ودراسات وأحاديث حول الجماعات الإرهابية وتكوينها وقياداتها وأفكارها بالتفصيل، وكأنه من المفروض أن يعرف كل مواطن مبادئ كل جماعة وأهدافها وتفاصيل فكرها، دون أن نسأل أنفسنا هل يفيد ذلك أم يضر ... وهناك معادلة صعبة ينبغي أن نجد حلاً سياسيا وإعلاميا لها مثل كيف يقوم الإعلام بدوره في بلد حر بإطلاع الرأي العام على الأحداث الإرهابية وغيرها من الأحداث والجرائم، دون أن يقع في محاذير المبالغة، أو اضفاء هالة على أصحابها، أو زيادة الأضواء فتغير من حجمها في العيون؟. وكيف يتحدث الإعلام عن الإرهابيين دون أن يقدمهم في صورة أبطال؟. وأهم من ذلك كيف يمكن أن تتحقق السيطرة على مجموع المعلومات أثناء الأزمة، بحيث لا ينشر منها ما يفسد خطط الأمن أو يؤثر في سير التحقيقات، أو يساعد المجرمين الهاربين أو يولد لدى الرأي العام إحساساً بتضارب المعلومات؟ ... ليس من السهل الوصول إلى الكلمة الأخيرة في الموضوع قبل مناقشات واسعة من زوايا سياسية واجتماعية وسلوكية، لأن الأمر يتعلق بالديموقراطية وحق الحصول على المعلومات وحرية الصحافة من ناحية، كما يتعلق من ناحية أخرى بمصلحة المجتمع وبالأمن القومي، وبمصلحة التحقيقات واعتبارات وضمانات العدالة"[١]. ثم تخلص المادة الصحفية إلى نتيجة أنه لترشيد الأداء الاعلامي عموما فإنه "لابد من خطة إعلامية وعرض التليفزيون لوجهات نظر دعاة مستنيرين وكتاب متنورين. فإن ذلك كفيل بإصلاح الخلل الإعلامي"[٢].

ويعد التعليم هو الآلية الثالثة التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة التطرف والعنف والإرهاب. ويتحقق ذلك لأن التعليم بطبيعته – حسبما تذهب

---

١ – رجب البنا، مرجع سابق.
٢ – أحمد بهجت، آراء حول الفتنة، (صندوق الدنيا)، الأهرام في ١٩٩٢/٥/٢٠.

المادة الصحفية - يربط الإنسان بالمعرفة والحياة العصرية. ومن ناحية ثانية لأن التعليم يمكن أن يلعب دوراً أساسياً فى تأسيس العقلية التى تبتعد عادة عن تبنى مواقف متطرفة، وتعتمد الحوار والمنطق أساساً لتفاعلها الفكرى أو الثقافى. ومن ثم ترى المادة الصحفية أهمية" مراجعة نظم التعليم وتطبيق نظريات التربية الصحيحة، والتى يمكن أن تنجب المواطن السليم والمنتج والمتلائم مع المجتمع والبيئة، والقادر على المشاركة فى الحياة العامة"[١].

وتعد مادة التربية الدينية من المواد التى تتصل بالدين الذى تفسره جماعات العنف والإرهاب تفسيراً خاصاً وجامدا. ولذلك نجد أن المادة الصحفية تطالب بأهمية "إعادة كتابة مناهج التربية الدينية على أساس أن الإسلام يستوعب تطورات العصر الحديث، وتقديم الفهم الصحيح للإسلام، ولجميع الآيات والأحاديث التى يستند إليها المتطرفون فى تدعيم أفكارهم"[٢]. هذا بينما يرى جانب آخر من المادة الصحفية "أن منهج الدين مناسب، ولكن تنقصه قصص الشخصيات الإسلامية التى تنمى القدوة الطيبة. فى حين يرى البعض الآخر أن مستوى بعض الآيات القرآنية فوق قدرات الطالب"[٣]. وإلى جانب المطالبة بأهمية تصحيح مضمون المقررات الدراسية وبخاصة مادة الدين، بما يؤكد على غرس أبعاد العصرية والتسامح، فإن المادة الصحفية تطالب العملية التعليمية بأهمية التأكيد على "ما تطرحه الأدبيات التربوية المعاصرة من اعتماد (الصيغة الحوارية) فى مواجهة الصيغة (البنكية)، أى التأكيد على الحوار وتعدد وجهات النظر، أو الإيمان بالديموقراطية فى أداء العملية التعليمية، بدءاً من وضع المنهج الدراسى ومروراً بالعملية التدريسية وانتهاء بعملية التقويم فى نهاية العام. بحيث يكون المعيار هو مدى قدرة المتعلم على الفهم والإدراك وحل المشكلات وتقبل وجهات النظر الأخرى ... إن الصيغة الحوارية هى أنسب الصيغ الآن للقضاء على التطرف والإرهاب وإعادة تربية وبناء الإنسان المصرى على الروح

---

١ - منى مكرم عبيد، مرجع سابق.
٢ - نبيل لوقا، مرجع سابق.
٣ - الأهرام، حصة الدين أول درس فى مواجهة التطرف، مرجع سابق.

الديموقراطية"[١].

وتعتبر الثقافة الدينية التى تنتج عن المؤسسات الدينية الرسمية للدولة من الآليات الفعالة فى المواجهة الثقافية، سواء كان ذلك من خلال الدعوة أو من خلال تقديم التفسيرات الصحيحة للدين, وتكتسب الثقافة الدينية أهميتها فى المواجهة لثلاثة أبعاد. **الأول** : إن الدين له مكانته فى المجتمع المصرى، وبخاصة لدى البسطاء من البشر، الأمر الذى يجعل الدين من آليات التعبئة للجماهير فى أى اتجاه. **والثانى:** إن التفسيرات الدينية المغلوطة والتى تعتمدها جماعات التيار الإسلامية هى أساس مشكلة أو ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب. **والثالث:** إنه نظراً لأن الدين يشكل قاسماً مشتركا بين الجماهير وجماعات التيار الإسلامى فإننا نجد أن الأخيرة تستغل العواطف الدينية للجماهير للاحتماء بها حين تقع المواجهة مع النظام السياسى.

وبقراءة المادة الصحفية فيما يتعلق بهذا البعد نجدها تشير إلى عدة مظاهر. ويتمثل المظهر الاول من مظاهر المواجهة فى تأكيد المادة الصحفية على "أن المواجهة الصحيحة تبدأ من التفاسير المغلوطة، ثم متابعة تداعيات هذه التفاسير خطوة خطوة، وعلاجها مرحلة بعد مرحلة. حتى ينتهى الأمر إلى الاستئصال الشامل لأسباب الإجرام ودوافعه"[٢]. وإلى جانب مواجهة التفسيرات المغلوطة، فى محاولة لإبراز زيف البناء الفكرى لهذه الجماعات، تدعو المادة الصحفية إلى ضرورة الإشراف على الأماكن التى تلقى فيها هذه التفسيرات ويروج لها، وهى المساجد الأهلية، حيث ترى المادة الصحفية أهمية" أن تقوم وزارة الأوقاف بالإشراف على جميع المساجد والزوايا الصغيرة فى مصر، وعدم ترك أى مسجد للمتطرفين"[٣]، حيث "يرى بعض رجال الأمن ضرورة الرقابة الدينية على بعض هذه المساجد التى تتخذها الجماعات الدينية ستاراً لها،

---

١ – شبل بدران، مرجع سابق.
٢ – محمد سعيد العشماوى، مرجع سابق.
٣ – نبيل لوقا، مرجع سابق.

الرقابة الدينية لما يجرى فيها وما يقال على منابرها"[1]. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى أنه من الضرورى "أن يلعب الأزهر ووزارة الأوقاف دوراً فى ضم المساجد الأهلية للوزارة وتعيين الخطباء"[2]. وذلك باعتبار أنه قد ثبت من خلال وقائع كثيرة أن المتطرفين يسيطرون على هذه المساجد وبخاصة تلك الموجودة فى الأحياء العشوائية والمناطق المتخلفة، والسيطرة عليها يعتبر – حسب القول الشائع– تجفيفا لأحد منابع التطرف والعنف والإرهاب.

بيد أننا نلاحظ أن جانبا محدوداً من المادة الصحيفة يحاول تقديم دفاع عن المساجد الأهلية، وبخاصة مساجد العمارات. حيث تصف الدعوة لإحكام الرقابة على المساجد الأهلية "بالهوجة الطائشة ضد الإسلام ... التى تضلل الدولة وتوسع عليها الخرق وتستعدى عليها الخلق ... ومن هذا التحريض والتحريش الحديث الممجوج عن مساجد العمارات، وكأن كل مسجد أصبح متهماً حتى تثبت براءته ... رفقا بالإسلام ورفقا بالمسلمين وتذكروا أننا على طول التاريخ كلما نابتنا النوائب ونزلت بنا المصائب لم نجد إلا المسجد ملاذاً وإلا الدين عصاما"[3]. ويكشف تأمل هذا الاعتراض بأنه وإن كان سعيا لدفع تهمة التطرف عن المساجد، إلا أنه لا يشكل دفاعاً عن المتطرفين الذين فرضوا الاستخدام المغلوط لبعض المساجد.

ثم تشير المادة الصحفية إلى أن المواجهة الدينية – بالإضافة إلى ما سبق – يمكن أن تعمل على تطوير بعض الجوانب الدينية حتى تصبح المواجهة فعالة. من هذه الجوانب نذكر أهمية" تطوير الجامع الأزهر وأجهزته نحو إعادة سيطرته على زمام الأمور الدينية وشئونها فى المجتمع المصرى أولاً، والمجتمع الإسلامى ثانياً... والإسراع بإعداد كم هائل من الدعاة الإسلاميين القادرين على قيادة الحركة الدينية باقتدار ووعى وفهم ... ودعوة الدعاة والأئمة الذين أحبهم الناس وتزاحموا عليهم فى المساجد العامة لتقديم برامج دينية تربوية فى

---

١ – الأهرام، مساجد بلا رقابة ودعاه بدون مؤهلات، مرجع سابق.
٢ – محمد عبد الفتاح رجب، مرجع سابق.
٣ – أحمد بهجت، لوجه الله، مرجع سابق.

التليفزيون"[1]. إلى جانب ذلك تشير المادة الصحفية إلى ضـرورة "إعـادة تدريـب رجـال الديـن الإسـلامى والمسيحى كـى ينقلوا تعـاليم الديـن الصحيحـة بصـورة واقعية ومعاصرة"[2]. وفـى النهايـة تشـير المـادة الصحفيـة إلـى "ضـرورة إقامـة الندوات الدينيــة الأسـبوعية لنشـر الثقافـة الدينيـة بيـن الشـباب"[3]. بحيـث تصبـح المواجهـة الدينيـة إحـدى الآليـات القويـة والفعالـة فـى نطـاق المواجهــة الثقافيــة الشاملة.

استخلاصات

استناداً إلى المعطيات التى عرضنا لها خـلال هـذا الفصـل والتـى تتعلـق بالاسـتراتيجية الملائمـة لمواجهـة التيـار الإسـلامى، فإننـا نؤكـد علـى مجموعــة الحقائق الأساسية التالية:

١ – من الملاحظ أن الاستراتيجية التى تقترحها الصحف القومية هى بالأسـاس استراتيجية معتدلة، لا تتطلب تغييرا جذريا، فهى مثـلا لا تعـالج الأوضـاع التـى انحـدرت إليهـا الطبقـة المتوسـطة والدنيـا. كمـا أنهـا رصـدت مشـكلة البطالة التى يعانى منها الشباب وانخفاض الدخول، إلا أنها لـم تؤكـد كثيـراً على ضرورة حل هذه المشكلات ناهيك عن اقتراح سياسات المواجهة.

٢ – تدرك المادة الصحفية أن غالبية المشاركين فى جماعات التيـار الإسـلامى من صغار الشـباب، ولابـد أن نربيهـم اجتماعيـا وثقافيـا ونفسيا وأن نعمـل على توفير القدوة الصالحة لهـم، كمـا أنـه ينبغـى تنشـئتهم اسـتناداً إلـى قيـم الديموقراطية والحرية والمساواة وإيجابية المشاركة.

٣ – تؤكد المادة الصحفية علـى أهميـة المواجهـة الثقافيـة التـى تعـد مـن أقـوى أنواع المواجهة، لأنها تسعى إلى إعادة التنشئة العقليــة للمتطرفيـن، إضافـة

١ – عاطف النمرى، مرجع سابق.
٢ – سطان أبو على، مرجع سابق.
٣ – طارق إسماعيل، مرجع سابق.

إلى أنها تعمل على بناء عقلية تعتمد الحوار واحترام الرأى الآخر للوصول إلى الحقيقة. وتؤكد المادة الصحفية أن المثقفين من رجال الفكر والثقافة والإعلام والتعليم ورجال الدين هم الذين عليهم أن يقوموا بهذه المواجهة، فهم القادرون على فضح الزيف، ومواجهة التفسيرات المغلوطة، وتوضيح خطأ الالتزام الحرفى بالنصوص.

٤ – كذلك المواجهة الثقافية تعد عنصرا ضروريا فى استراتيجية المواجهة. ونقصد بالمواجهة الإعلامية أن يتيح الإعلام فرصة لمناقشة رجال الفكر للمتطرفين، وأن يبتعد الأداء الإعلامى عن الأفكار التى قد تؤذى مشاعر الآخر الدينى. كما أن الإعلام مطالب ألا يعرض بالتفصيل لحوادث الإرهاب، بحيث يفلت الأمر من يده، فيتحول الإرهابيون – دون أن ندرى – إلى أبطال.

٥ – كذلك لابد أن يشكل التعليم، والتعليم الدينى بالتحديد أحد العناصر المحورية فى استراتيجية المواجهة، إذ ينبغى بداية أن يعمل التعليم على تأهيل الطلاب بالعقلية التى لا تميل إلى تبنى مواقف متطرفة. إضافة إلى أن تأهيل الطلاب بالثقافة الدينية الرفيعة من شأنه أن يجعل الدين أحد آليات التعبئة. كما أن ذلك يساعد أيضا على فضح التفسيرات المغلوطة، إضافة إلى تأسيس فجوة بين القصد الدينى الصحيح والتفسيرات التى يقدمها أعضاء التيار الإسلامى.

٦ – إلى جانب ذلك فإنه من الضرورى تطوير الجامع الأزهر، وإعداد كم هائل من الدعاة القادرين والمثقفين، ولا مانع من دعوة بعض الأئمة المشهورين لمناقشة بعض القضايا من خلال الإعلام، إضافة إلى ضرورة التأكيد على رقابة المساجد الأهلية والسيطرة عليها.

٧ – من الضرورى أن يعمل النظام السياسى وفق معايير فعالة وحديثة. فعلى النظام السياسى أن يتخلى عن النزعة الأبوية، ويفتح الأبواب أمام المشاركة من قبل الجميع وبخاصة الشباب، من الضرورى كذلك أن يمتلك

النظام السياسي مشروعاً قوميا يلتف حوله الجميع، وان يُفعل دور المؤسسات السياسية لتشارك بفعالية فى المواجهة، وأن يقلل قدر الامكان من اللجوء إلى الجهاز الأمنى، الذى ينبغى أن تطلب فاعليته كخط دفاع أخير.

٨ – البعد الاقتصادى لابد أن تكون له فاعليته كذلك فى عملية المواجهة. من ناحية فإنه من الضرورى تأسيس المواجهة الحادة لمشكلة البطالة وبخاصة بين الشباب. من الضرورى كذلك مواجهة الانحرافات الاقتصادية التى تساعد على هدر الأموال، كذلك ينبغى أن تعمل الدولة على تطوير أوضاع المناطق العشوائية، كما أنه من الضرورى الاهتمام بمحافظات الصعيد وبخاصة ريف الصعيد.

٩ – من الأهمية بمكان عقد مؤتمر علمى شامل، يشارك فيه مختلف الأطراف والتوجهات، ويستند فى أدائه إلى حقائق علمية، وذلك لرسم استراتيجية وسياسات المواجهة الفعالة على مختلف الأصعدة فى مختلف المجالات، حتى يشارك الجميع كشركاء فى هذه المواجهة الشاملة.

الفصل الخامس

صورة التيار الإسلامى فى الصحافة الإسلامية

"جريدة الشعب"

تمهيد

أولا : صحيفة الشعب كمعبر عن التيار الإسلامى

ثانيا : صورة التيار الإسلامى فى الصحافة الإسلامية

استخلاصات

تمهيد

يتشكل التيار الإسلامى من مجموعة الجماعات والعناصر التى ترى فـى الإسلام حلاً لكل الأزمات التى تواجهها عمليات التنمية والتحديث المعاصرة. ومبدئيا يتحدد التيار الإسلامى بمجموعة الجماعات التى رأت أن الدين الإسلامى شكل أيديولوجية المجتمع الإسلامى الأول فى عصوره الذهبية، خلال مرحلة الخلافة، حيث تحولت جماعات العرب القبلية المتشرذمة إلى خلافة وأمة إسلامية قوية - أو إمبراطورية كما ينظر إليها الآخرون من الأجانب - دانت لها بقاع كثيرة ومساحات واسعة من عالمنا، وشهدت ازدهاراً اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا، تقزمت إلى جواره إنجازات الممالك الأخرى على كل الأصعدة. الأمر الذى ولد قناعة عند البعض أنه لتأسيس مجتمع إسلامى قوى، فإنه من الضرورى أن يستند هذا المجتمع إلى قاعدة الإسلام. إذ يشكل الإسلام مخزون تجربة الأمة وعقلها، ثم هو إيمانها الذى يلهمها ويبعث فيها القوة حين تدهمها الملمات. وإذا كنا نعانى اليوم من تنمية فاشلة وتحديث متعثر، فلماذا لا نصلح ذات البين باللجوء إلى الإسلام، أليس الإسلام هو الذى منح مجتمعاته القوة، حينما انتابتها ظروف الضعف، وتكالبت عليها الأمم؟.

ويكشف التحليل الأكاديمى أن رفع جماعات التيار الإسلامى لشعار الإسلام كان دفعا أيديولوجيا بالأساس. حيث رأت هذه الجماعات إمكانية التغيير وفقا للأسس الإسلامية. وبذلك أصبحت الأيديولوجيا الإسلامية فى التغيير وفى توجيه النظام الاجتماعى والسياسى إحدى الأيديولوجيات القائمة فى الفضاء الاجتماعى. غير أن الأيديولوجيا الإسلامية اختلفت عن الأيديولوجيات الأخرى من خلال عدة اعتبارات. يتمثل الاعتبار الأول فى كون الأيديولوجيا الإسلامية ذات طبيعة تكوينية، بمعنى أنها تعتبر من العناصر أو المكونات المحورية لبناء المجتمع الإسلامى. فهى مصاحبة للتطور التاريخى للمجتمع، ثم أنها تشكل المرجعية التى تستند إليها ثقافة المجتمع، ثم أن قيم الدين هى التى تتولى تنظيم التفاعل الاجتماعى الحادث فى الحياة اليومية للبشر، وهى التى تشكل موجهات السلوك الاجتماعى للأفراد فى مختلف المجالات الاجتماعية. وفى ذلك فهى

تختلف على الأيديولوجيات الليبرالية أو الماركسية لكونهما طارئتان على المجتمع من خارجه. بالإضافة إلى ذلك فهناك البعد التاريخى الذى يشكل دعماً لوجود الأيديولوجية الإسلامية، فعلى حين تميزت الأيديولوجيات الليبرالية والماركسية بالتاريخ الحديث نسبيا حيث تسللت الأيديولوجيا الليبرالية مع الاستعمار البريطانى لمصر بينما لم يسمع بالأيديولوجيا الماركسية إلا مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين. وحتى الآن لم تصبح أى من هذه الايديولوجيات ضمن العناصر التكوينية لبناء المجتمع. على خلاف ذلك نجد للأيديولوجيا الإسلامية امتدادها التاريخى الذى يبدأ مع الفتح الإسلامى لمصر.

ويتصل الاعتبار الثانى المميز للأيديولوجيا الإسلامية فى اتساع مساحة انتشارها الجماهيرى. فبغض النظر عن الأقلية المسيحية، فإن غالبية أفراد المجتمع يدينون بالإسلام باعتباره نسقا قيميا يشكل الضمير الفردى ويدعمه، وباعتباره نظاما متكاملا يتولى قيادة المجتمع على كافة الأصعدة. وبسبب هذا الانتشار الجماهيرى، أصبح الإسلام آلية فعالة فى التعبئة من أجل الجهاد، أيما كانت طبيعته. وبنفس القدر أصبحت محاربة أى جماعة تعمل بالإسلام – حتى ولو كانت متطرفة – سلوكا لا تقبله الجماهير ولا ترضى عنه، وفى أقل الاحتمالات لا تتعاطف معه. على عكس ذلك نجد الأمر فيما يتعلق بكل من الأيديولوجيا الليبرالية أو الماركسية، حيث نجد كلا منهما مقصورة على صفوتها، ومنسحبة من أى تواجد جماهيرى. وأحيانا يصل انكماش هذه الأيديولوجيات حتى يقتصر على السياقات الحضرية، والقاهرة بصفة خاصة.

وارتباطا بذلك فبينما يغيب الدعم الجماهيرى عن هذه الأيديولوجيات، فإنه يتوفر بإفراط بالنسبة للإسلام. واستناداً إلى ذلك فإنه إذا كان من الميسور للنظام السياسى ضرب أى من الجماعات التى ترفع الشعارات الليبرالية أو الماركسية، فإنه يصبح من الصعب عليه أن يفعل ذلك بإحدى الجماعات التى ترفع لواء الإسلام وإلا أغضب الجماهير. ومن هنا كانت الصعوبة التى تواجهها النظم السياسية فى صراعها مع جماعات التيار الإسلامى.

ويتصل الاعتبار الثالث بالطابع الرمزى المقدس لبعض عناصر

الأيديولوجيا الإسلامية. إذ يدور التصور الإسلامى حول الله الذى خلق الكون لغاية مقدرة لا نعرفها نحن، وأننا نعيش فى إطاره، ويدفع بعضنا البعض لغاية لا نعرفها كذلك. وهى كلها جوانب رمزية ندركها بالإيمان والاعتقاد المباشر دون الانتظار لإعمال المنطق والعقل، ومن ثم كان الإسلام، والدين عموما، هو دين كل البشر، الجاهلون وأولوا العلم على السواء. ومن ثم فإن المساس بأى من هذه العناصر مجلبة للعداء والرفض على المستوى الجماهيرى بالأساس. على حين أن تضييق الخناق على الجماعات التى ترفع الشعارات الليبرالية أو الماركسية لن يلقى اهتماما، وربما لقى ترحيبا. فالبعض ينظر إلى هذه الأيديولوجيات، إما باعتبارها صنيعة الاستعمار وتيسر تدخله وتغلغله، أو أنها ملحدة غريبة عن الدين والتراث.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان الإسلام دائما الملجأ والملاذ حينما تأتى النوائب وتقسو الظروف، أو أنه كان الشعار الذى يقود دائماً إلى النجاح والانتصار. فقد انتصر المجتمع فى معاركه التاريخية حينما حافظ دائماً على هويته، وحينما دخل معاركه تحت راية الإسلام، فقد انتصر المسلمون على الصليبيين الذين جاءوا غازين لاحتلال أرضهم، ولعب الإسلام دوراً أساسياً فى تعبئة الجماهير إبان الحملة الفرنسية حتى رحلت، وحتى توطدت ولاية محمد على باشا فى مصر. ذلك يعنى أن الإسلام كان حاضراً دائماً فى معارك المجتمع الكبرى، لأنه القادر عادة على التعبئة. وهناك من فسر هزيمة ١٩٦٧، وانتصار ١٩٧٣، بغياب الإسلام أو حضوره. وإذا كنا نواجه صعوبات فى تنمية المجتمع وتحديثه فى ظل الأيديولوجيات الليبرالية أو الاشتراكية فلماذا لا نجرب الإسلام. أى لماذا لا نتبع الإسلام الصحيح، ومن داخل هذا الاتباع والاعتقاد العميق نستطيع أن نخوض معاركنا ونواجه تحدياتنا. ولقد كان ذلك أحد المبررات الأساسية لنشأة التيار الإسلامى، سواء تمثل ذلك فى ظهور جماعة الإخوان المسلمين فى نهاية العشرينيات أو ازدهار تيار الإسلام السياسى فى السبعينيات.

فى هذا الإطار تبلور تيار إسلامى كامل، ضم جماعات عديدة تتنوع من

حيث درجة الاعتدال أو التطرف، أو من حيث نطاق العمل والفاعلية. وقد كان منطقيا أن يجد هذا التيار تعبيراً له من خلال الصحافة الإسلامية التى تعبر عن مجراه الرئيسى، فهذه الصحافة وإن تعاطفت مع التيار الإسلامى فيما يتعلق بقضاياه التى تعبر عن غالبيته، فإنها فى بعض الأحيان رفضت تصرفاته. غير أن التعاطف والرفض كانا دائماً فى حدود جنود الخندق الواحد، وهو ما نعرض له فى الصفحات التالية.

أولا : صحيفة "الشعب" كمعبر عن التيار الإسلامى

تعتبر صحيفة "الشعب" ذات التوجه الإسلامى، ذات طابع ومذاق خاص بين الصحافة الإسلامية سواء تلك السابقة عليها تاريخيا أو المعاصرة لها. وذلك لاعتبارات عديدة. ويتمثل الاعتبار الأول فى الظرف التاريخى الذى تؤدى دورها فى نطاقه. فهى قد عايشت ربط النظام السياسى العلم بالإيمان من خلال الزعامة السياسية للرئيس السادات. حيث تأكد هذا الشعار بصفته قاعدة للانطلاق السياسى والأيديولوجى. إذ لقى التيار الإسلامى فى الفترة الأولى من عقد السبعينيات تشجيعا ودعما من النظام السياسى تأهيلاً له لكى يلعب الدور المرسوم له. فأعيد التصريح بإصدار مجلة "الدعوة" فى مصالحة لجماعة الإخوان المسلمين كفصيل من التيار الإسلامى لا يتبنى العنف منطقا سياسيا. بالإضافة إلى ذلك وفر النظام السياسى الظروف لسيطرة جماعات التيار الإسلامى على الجامعات، وبخاصة الاتحادات الطلابية. بل وتمكن التيار الإسلامى من إخلاء الحرم الجامعى من أية جماعات أيديولوجية أخرى تقريبا.

غير أن شهر العسل لم يدم طويلاً بين النظام السياسى وجماعات التيار الإسلامى. ففى عام ١٩٧٧ -وفجأة- أعلن زعيم النظام السياسى استعداده لزيارة الكنيست الإسرائيلى، ووقّت زيارته بعد حرب أكتوبر الناجحة، والتى أبرزت القوة العسكرية الفاعلة لمصر لأول مرة. وقد كان من الطبيعى أن تؤذى هذه الزيارة المشاعر الإسلامية، وبسبب ذلك - ومبررات أخرى - وجد

الإسلاميون أنفسهم على خلاف مع النظام السياسى، بل وعلى تناقض وفى اتجاه للصراع معه. وأدركوا أن مالاقوة من دعم كان بسبب كونهم وسائل للقضاء على الخصوم السياسيين من بقايا الماركسيين والناصريين. وحينما أظهروا عدم رضائهم بدأ النظام السياسى فى ملاحقتهم، واعتقدوا أنهم قادرون على صراعه وقتاله، فبدأ حملة للقضاء عليهم. وكان الرد اغتيال الزعيم السياسى الذى تحالف معهم بالأمس. وكانت القطيعة مع النظام الليبرالى الذى بدأ مع بداية عقد السبعينيات.

فى هذا الإطار التاريخى وجدت صحيفة "الشعب" نفسها، حيث كانت فى البداية تعبر عن حزب العمل، وكانت لها رؤيتها النقدية باعتبارها تعبر عن أحد أحزاب المعارضة. غير أن الحزب كان له جناحه الإسلامى الذى تضخم رويداً حتى قام بانقلاب سيطرت من خلاله الجماعة الإسلامية على توجهات الحزب، والأهم، على صحيفة "الشعب" التى تحولت من لسان حزب العمل إلى لسان حال التيار الإسلامى بفصائله المختلفة. وبدأت صحيفة "الشعب" تقدم رؤيتها ونقدها للنظام السياسى وتقييمها لممارساته من مرجعية إسلامية بالأساس، وإن كانت ذات طبيعة تقدمية، وكذلك ذات طبيعة سياسية، وتمتلك رؤية ثاقبة لعداء الغرب للإسلام. ولقد يسر لها ذلك أن القائمين على تحريرها هم نخبة مثقفة بالفعل، بعضهم كانت له توجهاته الماركسية، واستبدلوا التقدمية الماركسية بتقدمية إسلامية، وجدوا أنها الأرحب، بينما كان البعض الآخر ليبراليا. ووجد أن الإسلام يضم أسسا ليبرالية أكثر ثراء وفعالية. بينما كان ينتمى البعض الثالث لجماعة الإخوان المسلمين، ووجدوا الفرصة سانحة وملائمة فى قناة إعلامية جديدة يعبرون من خلالها عن آرائهم ووجهات نظرهم، فيما يحدث من تفاعلات وما يقع من أحداث تحيط بهم.

بيد أننا لا نستطيع الجزم بأن صحيفة "الشعب" أصبحت تعبر عن التيار الإسلامى بكامله، وإن كانت تعبر – على ما أشرنا– عن مجراه الرئيسى. فقد كان للمجرى هوامش ذات صلة به لكنها تختلف عنه. ولا يمكن القول بأنها – أى صحيفة الشعب– اللسان المعبر عن رجال الدين الرسميين والمؤسسة الدينية

الرسمية، لأن هؤلاء لديهم وسائلهم وقنواتهم فى التعبير، ثم أن تعبيرهم فى مضمونه الأساسى وتوجهه العام مشترك فى مساحة واسعة منه مع النظام السياسى. فهم وإن لم يكونوا على اتفاق كامل معه، إلا أنهم ليسوا على خلاف كامل معه كذلك. وفى أحيان كثيرة تطغى مساحة الاتفاق على الاختلاف لاعتبارات وظيفية وبيروقراطية. وفى نفس الوقت لايمكن اعتبار صحيفة "الشعب" معبرة عن الحافة أو الهامش الآخر من المجرى، والذى تقف على ساحته جماعات التيار الإسلامى بأنماطها العديدة، ابتداء من هؤلاء الذين تبنوا الدعوة من خلال حوار الرأى بالرأى، إلى هؤلاء الذين اعتمدوا الرصاص لغة الحوار.

وبرغم عدم اعتبار صحيفة "الشعب" معبرة عن هوامش المجرى، إلا أنه فى ذات الوقت كانت لها مع كل منهما مساحة اتفاق واختلاف. فهى مع رجال الدين الرسميين ترفض خضوع وجهة نظرهم وآرائهم لمتطلبات النظام السياسى واحتياجاته. وهى قد تنتقدهم، غير أنها لا تقبل الهجوم على الدين أو على المؤسسة الدينية الرسمية القائمة عليه، وبخاصة الأزهر باعتبار مكانته الدينية والتاريخية. وهى قد لا توافق على العنف الذى ترتكبه جماعات التيار الإسلامى، لكنها فى نفس الوقت ترى أن عنفهم هو نوع من الاستجابة لظروفهم تارة، وللظروف التى يمر بها المجتمع تارة ثانية، أو للعنف الذى يمارسه النظام السياسى وأجهزته الأمنية ضدهم تارة ثالثة.

وبذلك نستطيع أن نشخص التوجه العام لصحيفة "الشعب" باعتبار أنه توجه له مرجعيته الإسلامية التى قد تستند إلى رواسب ماركسية أو ليبرالية سابقة. ثم أنه توجه يهتم بالأساس بالنقد السياسى، ومن ثم فهى لسان حال ما أصبح يعرف بالإسلام السياسى. وهو التيار الذى يدرك أننا قد عرفنا وأجدنا العبادات الإسلامية، وعلينا أن نبدع ونجتهد فى باب المعاملات، من خلال إعادة تنظيم واقعنا استناداً إليه. ومن بينها المعاملات السياسية كأحد القطاعات أو المجالات الهامة. ولقد توفر الحس النقدى للصحيفة لعاملين، الأول لكونها كانت بالأساس صحيفة حزب معارض، والثانى لأنها عملت على تقويم كل ما يحدث

حولها بالنظر فى البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة، تخالف من جوانب كثيرة كل ما هو إسلامى.

لذلك فإنه لا يمكن اعتبار صحيفة الشعب معبرة عن كل فصائل التيار الإسلامى، وبخاصة الفصيل الذى يميل إلى سلوك العنف مع النظام السياسى، وذلك لاعتبارات عديدة. منها أن هناك خلاف بين رؤية المثقفين الموجهين للصحيفة، ويميل غالبيتهم إلى تبنى رؤية الإخوان المسلمين، وبين رؤية جماعات الإسلام السياسى من الشباب الجدد(*) . إذ يعتمد الإخوان المسلمون الرؤية الاستراتيجية منهجا لقيام المجتمع الإسلامى وتأسيس الدولة الإسلامية. أساليبهم فى ذلك الدعوة الهادئة بين الجماهير، وتعميق القيم والمبادئ الدينية، حتى تكون هذه الجماهير هى الطاقة المؤسسة للمجتمع والنظام السياسى الإسلاميين. فهم يبدأون تحركهم من القاعدة، على خلاف ذلك نجد جماعات الإسلام السياسى التى تتعجل قيام المجتمع والنظام الإسلامى، هنا والآن. وإذا عارض النظام السياسى ذلك فليس هناك ما يمنع من القضاء على رموزه. بل إن القضاء على الرموز (القيادات) قد يصبح بداية التغيير. وبرغم أنهم لا يغفلون استمالة الجماهير، إلا أنهم يدركون أن التغيير السريع والحقيقى يبدأ من القمة فى اتجاه القاعدة.

بالإضافة إلى ذلك فالإخوان المسلمين هم من الشيوخ كبار السن الذين لديهم فهم واع وكامل للإسلام، ومن ثم فهم معتدلون، وأساس اعتدالهم الطبيعة الوسطية والمعتدلة للإسلام نفسه، إضافة إلى خبرتهم، حيث يدركون أن الاقتناع بالفكرة يعتبر مقدمة لتجسيدها. بينما جماعات الإسلام السياسى أغلب أعضائها من الشباب . الذين يقودهم جموح الشباب وخيالهم واندفاعهم وتعجلهم إلى السعى لبناء مجتمع إسلامى تسوده الطهارة والشفافية. إلى جانب ذلك فهم حرفيون فى فهم النصوص، لم يمتلكوا خبرة التأويل بعد. إلى جانب ذلك فقد خبر الإخوان المسلمون قسوة السجون، وذاقوا آلام العصا الغليظة للنظام

(*) نعتمد هذه التسمية لنعبر بها عن جماعات التيار الإسلامى التى تعتمد العنف طريقاً لبناء الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى.

السياسى، بينما لم يمر شباب جماعات التيار الإسلامى بهذه الخبرة بعد، ومن ثم فليس لديهم ما يخيف. إضافة إلى ذلك فالإخوان المسلمون ليست لديهم المشكلات اليومية التى تؤرق حياتهم، فهم لديهم الوظائف، والمسكن والأسرة المستقرة والدخل الملائم، بينما شباب الإسلام السياسى محروم من كل ذلك. إشباع الحاجات الأساسية للفريق الأول يولد لديهم الاعتدال، ويجعل النضال بالنسبة لهم فرض كفاية، بينما الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية عند الفريق الثانى يولد التطرف والعنف ويجعل من النضال فرض عين.

ومع ذلك فتحليل مضمون المادة الصحفية لصحيفة الشعب يكشف أنها تدافع عن موقف جماعات التيار الإسلامى، وإن كانت لا تبارك عنفهم. فهى تدرك أنها وكل الإسلاميين بفصائلهم المختلفة سكان خيمة واحدة، قد يختلفون، إلا أن موقعهم واحد، ونقطة انطلاقهم واحدة. ثم هم يدركون أن عنف جماعات التيار الإسلامى هو عنف استجابة ورد فعل، إن لم يكن للعنف المباشر الذى يفرضه النظام السياسى عليهم، فإنه رد فعل للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية التى تخلقت عن أداء النظام السياسى، إلى جانب ذلك فهم يدركون أن موقف الجماهير هام فى معادلة التفاعل مع النظام السياسى، ولأن العنف يطول أحيانا بعض أفراد الجماهير، فإننا نجد أن عدم مباركة العنف فيه مراعاة للحس الشعبى.

ثم هى صحيفة تشهد لهم، فهى تراهم أصحاب مبادئ، يعنفون ويقتلون ويقدمون للإعدام، وهم على حالة معنوية عالية، إنهم يضحون بأنفسهم عن دار الإسلام فى مجتمعهم. قد يكون سلوكهم عنيفا ومتعجلاً وخشناً من حيث الوسيلة، لكنه نبيل من حيث الغاية والهدف. ثم إنهم يفعلون الكثير من أجل الجماهير المسلمة، يقدمون خدماتهم لتيسير حياتها عليها، وهذا بشهادة الجماهير، حين انسحبت الدولة وتركتهم لظروف صعبة هى التى صنعتها لهم. ألم يكن تفجر العنف فى أكثر المناطق ترديا من حيث ظروف الحياة؟. من هنا فهم يشاركون فى حل بعض مشاكل واقع الوطن بجهودهم، فلماذا استبعادهم من صيغ الحوار وتتساءل المادة الصحفية الإسلامية ساخرة، أليس من المثير للدهشة أن نصنع

السلام مع اسرائيل ونعلن الحرب على الإسلاميين؟. أليس من المثير للدهشة أن يصبح الحوار هو أساس التفاعل بيننا وبين العدو التاريخى، وأن نصر على إخراج الإسلاميين من صيغة الحوار؟ وألا نقارعهم الرأى بالرأى، والحجة بالحجة حفاظاً على سلامة الوطن.

ولقد انعكست هذه الرؤية الدفاعية عن جماعات التيار الإسلامى على تصور الصحيفة لطبيعة جماعات هذا التيار. فهى تراهم شبابا أصحاب مبادئ وأفكار هى موضع تقدير، لكنهم فى نفس الوقت أصحاب عنف مرفوض، لأنه يضر باستقرار المجتمع ويتنافى مع روح الإسلام. ونحتاج إلى الحوار معهم – بندية – باعتبارهم شركاء فى الوطن وليسوا نبتا شيطانياً على هوامشه. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية الإسلامية تقف –تقريبا– على نفس الخط الذى تقف عليه جماعات التيار الإسلامى، ومن ثم فإنه من المنطقى أن نجدها تقدم تصوراً إيجابيا لجماعات التيار الإسلامى، ولطبيعة السلوكيات والفاعليات الصادرة عن جماعات هذا التيار.

ثانيا: صورة التيار الإسلامى فى الصحافة الإسلامية

من المنطقى أن تطور الصحافة الإسلامية تصوراً للتيار الإسلامى، بحيث يصبح هذا التصور والمعانى المتضمنة فيه، أساساً لتقييم أدوار الأطراف التى يتعامل معها التيار الإسلامى من ناحية، ومن ناحية ثانية باعتباره موجهاً لتحديد الأسباب أو العوامل التى دفعت إلى نشأة التيار الإسلامى، وانتشاره على الخريطة الاجتماعية للمجتمع. ومن ناحية ثالثة حتى تصبح هذه الصورة أو التصور أساساً لتحديد استراتيجية التعامل مع التيار الإسلامى، الذى أضحى – من وجهة نظر الصحافة الإسلامية – عنصراً فاعلاً فى واقعنا الاجتماعى . ومن الواضح أن تحديد الصحافة الإسلامية لصورة الإسلاميين يستند إلى عنصرين. الأول : عنصر سلبى ووجوده محدود إلى حد كبير، كاتجاه التيار الإسلامى لارتكاب العنف. وإن كانت الصحافة الإسلامية وهى تقدم هذا العنصر

تقدم معه -عادة- تبريراً أو تفسيراً له يرتبط به ويترافق معه حتى يضيع تأثيره السلبى. والثانى: عنصر إيجابى، حيث ترى المادة الصحفية أن أعضاء التيار الإسلامى، غيورون وإيثاريون بطبيعتهم، يواجهون العنف من أجل المبادئ. ومن أجل الحفاظ على راية الإسلام مرفوعة وخفاقة. وهم يضحون بأنفسهم من أجل المجتمع ويعملون على خدمة أعضائه، وهو مالم تفعله فئة اجتماعية أخرى من فئات المجتمع على طول تاريخه. والصحافة الإسلامية وإن ضيقت مساحة تواجد العنصر الأول فإنها توسعت كثيراً فى عرضها للعنصر الثانى.

واستنادا إلى ذلك نرى أن الصورة أو التصور الذى تقدمه الصحافة الإسلامية للتيار الإسلامى يستند إلى أربعة أبعاد أساسية. الأول كما أشرنا له طابعه السلبى. حيث نجد أن المادة الصحفية للصحافة الإسلامية تردد ذات الصفات السلبية التى يقول بها أعداء التيار الإسلامى. فنجد من بين مادة هذه الصحافة تأكيدا على ميل أعضاء التيار الإسلامى إلى "العنف والاعتداء، وأنهم أصحاب نفوس مريضة"[١]. وفى موضع آخر نجد أن المادة الصحفية وإن أطلقت بعض الصفات السلبية، إلا أنها تضيق نطاق من تنطبق عليهم هذه الصفات، حيث ترى "أن المتعصبين عندنا على نحو مرضى هم قلة، وينبغى أن نواجههم معا كمواطنين أصحاب حق متساو فى بناء الوطنى"[٢]. ثم تحاول المادة الصحفية تبرير وجود هذه الصفات السلبية بتأكيد وجودها عند أطراف أخرى فتؤكد "إن التطرف والحماقة توجدان فى الجانب المسيحى قدر قيامها فى الجانب الإسلامى"[٣]. ثم تستمر المادة الصحفية فى استعراض الصفات السلبية التى على هذا البعد، فتؤكد على "العنف والإرهاب" وتعطى مثالا لذلك "أن يقتل رجل بهذه

---

١ - قطب العربى، قبل أن تتحول طما إلى ديروط أخرى، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/١٠/٢٠.

٢ - عادل حسين، نحن ... وليس أنتم .. من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/١٦.

٣ - نفس المرجع.

البشاعة لمجرد أنه يخالف قاتليه فى الرأى مأساة"(*). كذلك تذكر المادة الصحفية ايضا خاصية الميل إلى "فرض الرأى بالقوة". ثم تشير إلى "أن فرض الرأى بالقوة ليس له سوى اسم واحد، الفاشية، مهما كانت بواعثه "وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية" أن الذى ضغط زناد البندقية الآلية ليقتل ... بهذه البشاعة ليس هو القاتل، إنه شاب بائس، جاهل وعاطل ومحبط"[1]. وهو ما يعنى الاشارة الضمنية إلى مسئولية الدولة والمجتمع عن هذا الرصاص، الذى لم يكن الذى أطلقه سوى وسيط للظروف التى فرضت عليه ذلك.

وبعد أن تورد المادة الصحفية سرداً لهذه الصفات السلبية نجدها تحاول أن تقدم تبريرا لوجود هذه الصفات ببعض أعضاء أو جماعات التيار الإسلامى. حيث تؤكد أن من أسباب هذه السلوكيات السلبية "الرد على استفزازات المجتمع والدولة". ثم تقدم تفصيلاً لذلك بذكرها "يعترف من يقترفون الأعمال الإرهابية بأنهم ما أقدموا على ما اقترفوه إلا نتيجة لأعمال استفزازية لم يجدوا سبيلاً إلى ايقافها أو الرد عليها سوى بالتضحية بأنفسهم والالتجاء إلى العنف"[2]. وهو ما يعنى أنه وإن كانت المادة الصحيفة قد أشارت إلى بعض السلوكيات السلبية التى يأتيها بعض أفراد جماعات التيار الإسلامى، إلا أن المادة الصحفية قدمت فى نفس الوقت التبريرات التى تتوازن معها بحيث تسعى بذلك إلى الغاء هذا الطابع السلبى.

ويمكن تفسير موافقة الصحافة الإسلامية على نشر بعض الصفات السلبية وربطها بالتيار الإسلامى بعدة اعتبارات. **الأول:** أنه من المنطقى أن تقف الصحافة الإسلامية مع الحس الشعبى فى إدانته لبعض سولكيات العنف التى قد يرتكبها التيار الإسلامى حفاظاً على جماهيريتها وبخاصة أنها صحافة حزبية،

(*) إشارة إلى قتل أحد عناصر التيار الإسلامى المفكر اليسارى فرج فوده الذى انتقد التيار الإسلامى وحاول تشويه بعض أفكاره، فما كان من جماعات التيار الإسلامى إلا أن أطلقت الرصاص عليه انتقاما منه.

١ – علاء الأسوانى، من قتل فرج مفرده، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/١٦

٢ – محمد حلمى مراد، ليس بالعنف الأمنى والمزيد من الاستبداد السياسى ينتهى المسلسل الإرهابى، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/١٦

ومن ثم فلا مانع فيما يتعلق ببعض الأحداث أن تساير الركب العام والجماهير فى النظر الى بعض الأفعال والحكم عليها. غير أننا لابد أن ندرك أن هذه المسايرة تكتيكية ومؤقتة بطبيعتها. ويتمثل الاعتبار **الثانى:** فى اختلاف النظرة بين الموجهين للصحافة الإسلامية وبين أعضاء التيار الإسلامى، وهو الخلاف الذى يرجع إلى أن غالبية كتاب الصحافة الإسلامية هم من بقايا كوادر الإخوان المسلمين، وبعض السياسيين الذين رأوا أخيراً أن الحل الإسلامى هو الحل الأمثل. ومن طبيعة نظرة الإخوان المسلمين وهؤلاء السياسيين أن يتم العمل من أجل المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية وفق منطق استراتيجى. وهو المنطق الذى يعنى كسب الجماهير، وتدريبها حتى يكون لديها نفس التوجهات الإسلامية. وهى نظرة تحكمها نظرة الشيوخ. وتتحدد وفق منطق شبيه بمنطق الثورة. بينما أعضاء التيار الإسلامى غالبيتهم من الشباب المشتعلين حماسة والذين يطلبون تأسيس المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية هنا والآن. ومن ثم تتحول لديهم الاستراتيجية الى تكتيك مؤقت يتصورون أن العمل وفقا له سوف يؤدى إلى انهيار النظام الاجتماعى والسياسى القائم ليحل محله تلقائيا النظام الإسلامى. ومن ثم فمنطقهم أقرب ما يكون إلى منطق التمرد منه إلى الثورة. بالإضافة إلى ذلك فإن الموجهين للصحافة الإسلامية هم من الذين يشغلون وظائف، ولهم دخول، ويقودون فى الغالب حياة مستقرة، ومن ثم فالتصورات أو الحلول والاستراتيجيات البعيدة المدى هى الأقرب الى تفكيرهم، على عكس الشباب من أعضاء جماعات التيار الإسلامى الذين تلح عليهم مشاكل الحياة اليومية ويعانون من آثارها. فأغلبهم عاطلون وبلا دخول، ويعانون من حرمانات عديدة وملاحقون كذلك. ومن ثم تصبح الحلول السريعة، حتى ولو تطلبت قدراً من الخشونة والعنف هى الأقرب إلى منطقهم وإلى تفكيرهم. بيد أنه برغم هذا الخلاف الهامشى بين الموقفين، فإن التأمل العميق يكشف أنه خلاف لا يعدو أن يكون بين أفراد العائلة الواحدة، أو هو خلاف أدوار تتباين لتتكامل حول هدف أو حلم واحد، هو إقامة المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية.

ويتمثل البعد الثانى فى تصور المادة الصحفية للتيار الإسلامى فى

إدراكها لعنف التيار الإسلامى وأعماله الإرهابية باعتبارها رد فعل، ودفاع عن الذات فى مواجهة الدولة. وفى هذا الاطار ترى المادة الصحفية جماعات التيار الإسلامى باعتبارها "محرومة من التعبير عن رأيها، وتتعرض للعسف والظلم وتكميم الأفواه ... هل أتيحت لأصحاب (الأفكار المتطرفة) فرصة شرح أفكارهم ومواقفهم بطريقة قانونية فأصروا على العمل سراً وإطلاق الرصاص؟ ". ثم ترى المادة الصحفية أن عنف التيار الإسلامى هو رد فعل لعنف النظام . وفى هذا الإطار ترفض العنف من جانب الجماعة فى نفس الوقت الذى تطالب فيه الحكومة أن تمتنع عن العنف " فإذا كنا نعارض استخدام الشباب للعنف، فإننا نطلب من الحكومة أن تمتنع بدورها عن التعذيب والضرب فى المليان بدون سند من القانون"[1]. وإذا كان هناك بعض الاتهام الذى يوجه إلى الإخوان المسلمين باعتبارهم يقفون فى نفس خندق جماعات التيار الإسلامى، تشير المادة الصحفية إلى أن "جماعة الإخوان المسلمين تتعرض للعنف المتواصل والاضطهاد المستمر ... إن الإخوان المسلمين مواطنون، أليس من حقهم أن يهتموا بشئون وطنهم، وأن يقدموا الحل المناسب للنهوض به، فلماذا عندما يتقدمون بالحل الإسلامى يحاربون ويضيق عليهم ويتعرضون لإرهاب حكومى بالإعتقال والتعذيب والقتل"[2].

وبرغم أن كثيراً من الأصوات والأقلام ترى أن جماعات التيار الإسلامى لا تعرف سوى الرصاص لغة للحوار، وأنها ترفض الرأى الآخر، ترى المادة الصحفية "استعداد الجماعة للحوار ... فالجماعة الإسلامية – وعلى لسان كبار مسئوليها– أكدت استعدادها للحوار، رغم كل ما يقال عن رفضها له. لكنها تريد حواراً جاداً فعالاً ... إن الجماعة الإسلامية تقبل الحوار مع أى شخص ولا تتهرب من المواجهة الفكرية، أو مناظرة أى شخصية من مصر أو

---

١ – عادل حسين، مرجع سابق.
٢ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة ... حول الاصلاح والإرهاب والتطرف، (١)، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/٢٣.

من خارجها"[١]. فإذا قيل إن الجماعة تعتمد على الحوار بالرصاص، فذلك لأنها برغم "التأكيد على ضرورة الحوار ... ترد بالمثل على عنف السلطة السياسية ... إن العنف الأمنى سيواجه برد فعل عنيف أيضا من الأفراد، سواء كانوا جماعات إسلامية أو مواطنين عاديين"[٢]. وتشير المادة الصحفية إلى أن أعضاء التيار الإسلامى أنفسهم يؤكدون على أن عنفهم هو رد على استفزازات الدولة وعنفها معهم. وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى "أن العنف مرتبط بالصراع بين الجماعات الإسلامية والسلطة ورموزها. وعلاقة هذا برد الفعل للقهر والتعذيب والسجون المفتوحة وحالة الطوارئ التى جعلت جهاز الشرطة بلا ضابط ولا رابط حتى أن الاستاذ هيكل تحدث عن الاعتقالات التى وصلت إلى ٢٦ ألف معتقل"[٣]

وتنتهزها المادة الصحفية مناسبة لتشير إلى التعذيب فى السجون، حيث "يعيش المعتقلون الإسلاميون فى السجون المصرية فى ظروف مأساوية. فمنذ شهور وإدارات السجون تصب عليهم العذاب صباً، بحجة أنهم إرهابيون رغم أن معظمهم رهن الاعتقال منذ سنوات، أى قبل أحداث العنف التى تشهدها مصر منذ عامين". وحسبما تذهب المادة الصحفية تذكر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنها تلقت شكوى من المعتقلين الإسلاميين " يشكون فيها سوء الأوضاع المعيشية والصحية وافتقادهم للحدود الدنيا لمعاملة السجناء "وهى الأوضاع التى نتجت عنها اضطرابات فى سجون "أبو زعبل" ، "طرة" ، "المرج"، "الحضرة" بالأسكندرية "سقط على أثرها أربعة قتلى وعدد كبير من المصابين فيما سمى بحملات إعادة الانضباط داخل السجون حسب تصريحات قيادات الداخلية"[٤].

---

١ – قطب العربى، رغم الحشود الأمنية الكثيفة فى ديروط ... مازال الحوار هو الحل، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/٧/٧.

٢ – نفس المرجع.

٣ – الشعب، الاعلام الغربى ولماذا يصر على ربط العنف بالإسلام؟ (ندوة الإسلام والعنف)، المركز العربى الإسلامى للدراسات، الشعب فى ١٩٩٤/٣/١٨.

٤ – عامر عبد المنعم، فى أحد تقارير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن السجون: عقاب جماعى وتعذيب المعتقلين بحجة إعادة الانضباط، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/١٢.

وهو الأمر الذى يعنى رؤية المادة الصحفية لعنف التيار الإسلامى باعتباره رد فعل لعنف السلطة معه. ومن الطبيعى أن يؤكد ذلك الافتراضات التى تشير إلى أن عنف الإسلاميين فى السبعينيات كان رد فعل لعنف النظام السياسى معهم فى الخمسينيات والستينيات.

وتنتقل المادة الصحفية إلى بعد إيجابى يساعد على استكمال تصورها لجماعات التيار الإسلامى، حيث ترى أن هذه الجماعات أكثر ميلاً لخدمة الجماهير والارتقاء بواقع المجتمع، وهو السلوك الذى يساعد على انتشار أفكارها. ومنذ البداية نجد تأكيد المادة الصحفية على وطنيتهم بقولها: "أن المتعصبين عندنا على نحو مرضى قلة، وينبغى أن نواجههم جميعا كمواطنين أصحاب حق متساو فى بناء الوطن"[1]. ومن خلال هذه الشراكة فى الوطن ترفض جماعات التيار الإسلامى أى مساس به. وفى ذلك ترى المادة الصحفية أن "الجماعة تيار وطنى يمقت الفساد والاستغلال ويرفض التبعية الأجنبية ويعادى الصهيونية، وهدفها إقامة مجتمع نظيف"[2]. ولكى تؤسس هذا المجتمع النظيف، استهدفت أنشطة التيار الإسلامى -تاريخيا- الارتقاء بالواقع فقد "كان الإخوان المسلمون يجمعون الشباب ويربونهم على تعاليم الإسلام وآدابه وأخلاقه فى حكمة واعتدال"[3]. وإذا كان ذلك قد حدث تاريخيا، فإن جماعات التيار الإسلامى تفعل الآن ما يقترب منه، إذ تذكر المادة الصحفية: "استطاعت الجماعة أن تنشر أفكارها ودعوتها بين أهالى إمبابة، وذلك عن طريق سلوكهم وخدماتهم المتعدده لتوزيع الأموال والملابس على الفقراء فى المنطقة، وعقد جلسات الصلح بين الأسر المتشاجرة، ومساعدة الأهالى فى أى موقف يحتاج إلى مساعدة"[4]. وتستمر المادة الصحفية مؤكدة أنه "رغم الحملات الإعلامية ضد

---

١ – عادل حسين، مرجع سابق.
٢ – عبد الحى محمد، ١٤٦ قتيلاً ضحايا المسلسل الأسود للتصفية الجسدية الحكومية، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/٧/٢٨.
٣ – مصطفى مشهور، مرجع سابق.
٤ – علاء النجار، الحصار والتأديب والتمشيط مازال مستمراً فى إمبابة، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/١٢/١٥.

الجماعات الإسلامية، فقد حصلت على تأييد واسع فى الأحياء التى نشطت فيها حيث تقدم الخدمات وتطبق مبادئ التكامل الاجتماعى، وأصبحت مساجدها رغم الهجمات المتتالية من الأمن لاقتحامها ملاذا لكثير من أصحاب الحاجات والمنازعات"[١]. وهو ما يعنى أن جماعات التيار الإسلامى ليست كما تصور باعتبارها جماعات تعتمد العنف والإرهاب فقط، ولكنها تسعى إلى تأسيس سياسات للتكامل الاجتماعى والارتقاء بأوضاع المحتاجين والفقراء[*].

ثم تنتقل المادة الصحفية لكى تبرز بعداً آخر تكتمل به صورة التيار الإسلامى، حيث يتمثل هذا البعد فى النظر إلى أعضاء هذه الجماعات باعتبارهم أصحاب مبادئ يمكن أن يضحوا بأنفسهم دفاعاً عنها. بداية تشير المادة الصحفية إلى مكانة التيار الإسلامى مؤكدة أن "الحركة الإسلامية فى مصر تعتبر أقوى حركة فى المنطقة العربية لتاريخها وخبرتها الطويلة وتنوعها. وهذه الحركة بكل فصائلها تهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإن اختلفت حول تصوراتها لطبيعة هذه الدولة"[٢]. لإقامة هذا المجتمع أو الدولة فهى ترى أن "التغيير فى مصر يجب أن يكون شبيها بالنموذج الإيرانى، بمعنى أن يكون شعبيا وليس سلطويا. وهذه هى الاستراتيجية التى تعتمدها للتغير. وهو عمل سياسى يؤدى إلى تحريك الشعب كما يؤدى إلى تغيير النظام"[٣]، وهو ما يعنى أنها حركة واضحة الهدف، ولديها الاستعداد لبذل كل الجهود لتحقيق هذا الهدف.

وتقدم المادة الصحفية وصفا يضفى على الجماعة وجوداً حقيقيا ينبغى

---

١ – عامر عبد المنعم، الحكومة وراء إشتعال الفتنة: تجاهلت المد الإسلامى وأغلقت أبواب التغيير السلمى، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/١٥.

(*) بالحديث مع سيدة فقيرة من أحد الأحياء الشعبية بمدينة القاهرة أشارت إلى أنهم – أى جماعات التيار الإسلامى – أهل خير، الحكومة جعلت كيلو اللحمة ثمنه خمسة عشر جنيها، وهم يبيعوه بسبعة جنيهات. يضاف إلى ذلك توفير الكتب بأسعار رخيصة لطلاب الجامعة، وتوفير العلاج الطبى بأسعار رخيصة فى المساجد والزوايا للفقراء، الأمر الذى أسس تعاطفا شعبيا واسعا فى فترة سابقة مع جماعات التيار الإسلامى.

٢ – نفس المرجع.

٣ – الشعب، الاعلام الغربى ولماذا يصر على ربط العنف بالإسلام، مرجع سابق.

أن يلمسه الجميع فتذكر "أن نجاح السلفية فى مصر يعود إلى قدرتهم على تحويل سخط الجمهور على الاقتصاد إلى تأييد لإقامة نظام إسلامى، والجماعة الإسلامية التى تقود الصراع المسلح الآن منظمة فى خلايا، لذا فمن الصعوبة بمكان ضبطها وقمعها، ولها كذلك جناحان منفصلان أحدهما عسكرى والثانى للدعوة، والدعاة شيوخ محليون يتمتعون بالجاذبية الشخصية ويتجنبون الانغماس فى أعمال العنف"[1]. وترى المادة الصحفية أن الشباب الذين يكونون بناء هذه الجماعات يتجهون إلى العمل الإسلامى بسبب تردى أوضاع الواقع الذى يعجزهم عن إشباع حاجاتهم، وهو أحد أبعاد فاعلية التيار الإسلامى. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية" أن الجماعة الإسلامية تجتذب الشباب الذين يعيشون فى ظروف سيئة تجاراً أو بائعى أطعمة ومعلمين وطلابا وعاطلين. فهؤلاء الشباب يجدون أنفسهم فى وضع رهيب اليوم"[2]. غير أن تردى الواقع ليس هو الذى يدفعهم إلى الانضمام إلى التيار الإسلامى، ولكنهم – وهذا هو البعد الآخر – مقتنعون بمبادئ هذا التيار ولديهم الاستعداد للتضحية من أجلها. وتأكيداً لذلك تشير المادة الصحفية" إلى اللحظات الخالدة فى حياة السبعة الذين أعدموا، وثباتهم في مواجهة هذا الموقف[*] ... جميعهم من الشباب صغار السن، ومن محافظة قنا، من قرية الحجيرات ... وإلى الكلمات القوية التى تركوها، والتى تعبر عن رضاهم بالموت والاستعداد للشهادة فى سبيل الله (لا إله إلا الله عليها نحيا، وعليها نموت، وفى سبيلها نجاهد، وعليها نلقى الله، لا إله إلا الله)، (ليس النصر أو النجاة أن ينجو الرجل من طلقة أو من حبل المشنقة، ولكن النصر هو نصر العقيدة)، (يا أيها الحاكم لن يدوم لك ملك هذه الدنيا، إنك مهما تفعل لن تستطيع القضاء على الحركة الإسلامية لأن الله حافظ دينة)، (أمر المؤمن كله

---

١ – الشعب، أخطر تقرير غربى عن حكم الرئيس مبارك : مبارك يعتمد على القمع الفظ والمحاكم العسكرية لا تحترم الاجراءات الواجبة، (تقرير مترجم)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/١.

٢ – نفس المرجع السابق.

(*) السبعة الذين أعدموا هم عبد الحميد الرقعان، أشرف سعيد، بسطاوى عبد الحميد، سعد أمين، أحمد رضوان، دراوى محمد.

خير، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وان أصابته ضراء صبر فكان خيراً له) "[1]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية للصحافة الإسلامية ترسم صورة إيجابية لجماعات التيار الإسلامى، فهم برغم ما يقال عنهم كمتعصبين وقتلة، ويميلون إلى العنف، فإن ذلك وإن انطبق على القلة، فإنه يرجع لكونه استجابة للعداء والعنف الموجه نحوهم سواء من الآخرين أو من الدولة. غير أنهم فى واقع الأمر أطهار وهم بالأساس أصحاب مبادئ يسعون إلى الارتقاء بواقع مجتمعهم حتى يعكس نموذج المجتمع الإسلامى، وهم على استعداد للاستشهاد فى سبيل ذلك.

استخلاصات

بتحليل المادة الصحفية المتعلقة بتصور الصحافة الإسلامية "الشعب" للتيار الإسلامى اتضحت لنا الحقائق الأساسية التالية:

١ – يختلف الإسلام عن أى من النظريات أو الأيديولوجيات الأخرى فى كونه يشكل عنصراً تكوينيا فى بناء المجتمع، ومن ثم يمتلك قناعة جماهيرية واسعة، الأمر الذى يشكل صعوبة أمام ضرب أى جماعة ترفع لواءه وبخاصة إذا تم المساس ببعض الرموز أثناء مرحلة أو فترة الصراع.

٢ – وإن كانت صحيفة "الشعب" تعبر عن حزب العمل بصفته من أحزاب المعارضة، إلا أنه تمت السيطرة عليها من الجناح الإسلامى للحزب ثم سيطر الجناح الإسلامى للحزب على حزب العمل بكامله بعد ذلك. من ثم تضاعفت معارضتها، فهى من ناحية صحيفة حزب معارض، إضافة إلى أن معارضتها أصبحت من مرجعية إسلامية.

٣ – تعبر الصحيفة عن وجهة نظر إسلامية هى وجهة نظر الإخوان المسلمين

---

١ – الشعب، الشعب تسجل أقوال ومشاعر السبعة الذين نفذ فيهم حكم الإعدام فى قضية السياحة، (متابعة)، الشعب فى ١٦/٧/١٩٩٣.

المعتدلة والوسطية، ذات الاستراتيجية البعيدة المدى والتى تسعى إلى التغيير من خلال أسلمة القاعدة. ومن ثم فهى قد تعاطفت مع شعارات التيار الإسلامى إلا أنها تدين عنفه الذى يعتبر رد فعل لعنف مورس أو يمارس عليهم.

٤ - تطرح الصحيفة صورة لأعضاء التيار الإسلامى بصفتهم شباب، أصحاب مبادئ وأفكار، هم موضع تقدير، المتعصبون منهم قلة، وينبغى أن نتعامل معهم بصفتهم مواطنين أصحاب حق متساو فى الوطن. وهم يرتكبون العنف لأنهم يائسين وجهلة وعاطلين ومحبطين، ويرتكبون العنف رداً على استفزازات الدولة.

٥ - ترى الصحيفة أن أعضاء جماعات التيار الإسلامى يخدمون الجماهير ويعملون على إشباع احتياجاتهم. ومع ذلك يتعرضون للملاحقة - حتى المعتدل منهم - ويعذبون فى السجون ويسقط من بينهم القتلى وهم لديهم استعداد للاستشهاد، ثم أنهم وطنيون يمقتون الفساد والاستغلال والتبعية.

٦- ترى الصحيفة أن قطاعات من الجماهير تدعم جماعات التيار الإسلامى لأن الأخيرة تساعد فى إشباع حاجات الجماهير فى قلب عالم يعانى من غلاء الأسعار والبطالة والإحباط.

الفصل السادس

المتغيرات البنائية للعنف

كما تدركها الصحافة الإسلامية

تمهيد

أولا : تردى الأداء السياسى وتشوه الأداء البيروقراطى

ثانيا : المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للعنف

ثالثا : الإعلام كأحد متغيرات العنف

رابعا : المتغيرات الخارجية للعنف الداخلى

استخلاصات

تمهيد

حسبما ترى الصحافة الإسلامية هناك مجموعة من العوامل أو المتغيرات التى تلعب دورا رئيسياً فى نشأة العنف الإسلامى وانتشاره. وبغض النظر عن الظروف التاريخية التى فرضت بيئة غير مواتية لنمو التيار الإسلامى، حيث ممارسات العنف والإبادة التى مورست تجاهه، وهى الظروف التى كمنت فى الذاكرة الجمعية للتيار الإسلامى، والتى أدرك معها أهمية التأكيد على معادلة مبادلة العنف بالعنف. وهى المعادلة التى أصبحت تحكم علاقة التيار الإسلامى بالأطراف المحيطة به. فعنفه حسبما ترى الصحافة الإسلامية هو نوع من الاستجابة أو رد الفعل لسلوك هذا الطرف أو ذاك من الأطراف التى تحيط بالتيار الإسلامى. وقد يكون العنف ماديا حينما تمارسه الدولة من خلال أجهزتها الأمنية والقضائية، حيث مبادلة العنف المادى بعنف مادى مقابل. وقد يكون العنف معنويا، حينما تصبح السخرية والتندر اللاذع أسلوبا للنيل من رموز إسلامية غالية على النفس، الأمر الذى يوجب دفع ذلك - إلى حد اعتباره نوعاً من الجهاد الذى يستحق التضحية - من قبل جماعات التيار الإسلامى التى تفرض مكانه عالية لهذه الرموز.

من هنا فإننا نجد أن تحديد العوامل التى أدت إلى إثارة العنف وانتشاره من وجهة نظر الصحافة الإسلامية يختلف عن إدراك الاتجاهات الصحفية الأخرى له. فبينما نجد أن الصحف الأخرى تشخص هذه العوامل باعتبارها تتصل ببناء المجتمع بالأساس. نجد أن الصحافة الإسلامية تدرك هذه العوامل على مستويين. **الأول**: يضم تلك العوامل التى لها صلة ببناء المجتمع أو النظام السياسى بالأساس، والتى تشكل تأثيراتها السلبية ظروفا مواتية لنمو عنف التيار الإسلامى وزيادة مساحة انتشار وقوعه. وتتصل هذه العوامل أو المتغيرات البنائية ببعض جوانب بناء المجتمع، حيث تؤدى فاعليتها إلى فرض القهر وزيادة مخزون التوتر بالنسبة لبعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية، الأمر الذى يجعلها مهيأة لأن تسلك سلوكيات العنف متى توفرت بعض العوامل أو المتغيرات الموقفية - التى يضمها المستوى **الثانى** - والتى تلعب دور إشعال النار فى

الفتيل. وبلغة أكاديمية إننا إذا اعتبرنا المتغيرات البنائية المسببة للعنف هى المتغيرات المستقلة، فإن المتغيرات الموقفية المتصلة بالعنف هى من نوع المتغيرات الوسيطة، التى تعظم تأثير المجموعة الأولى من المتغيرات، فتجعلها قادرة فى الغالب على تفجير أحداث العنف.

ومثال على المتغيرات البنائية المستقلة المسببة للعنف نذكر طبيعة أداء النظام السياسى. فبرغم إعلانه للطهارة ورفعه لشعارات الديمقراطية نسمع عن ظواهر فساد عديدة، وأيضا عن تضييق نطاق المشاركة إلى حد استبعاد شرائح أو فئات كاملة منها. من هذه المتغيرات أيضا المتغيرات الاقتصادية، حيث تعانى بعض الشرائح الاجتماعية من بعض مظاهر الحرمان، الأمر الذى يجعل سياقاتها الاجتماعية ساحات للتوتر القابل للاشتعال فى أية لحظة يتواجد فيها تأثير المتغيرات الموقفية أو الوسطية. من ذلك أيضا الدور الذى يلعبه كل من الإعلام والتعليم. الأول من خلال تأكيده على القيم الاستهلاكية التى تستثير قيم التقشف التى يؤكد عليها الإسلام، والتى من شأنها أن تستفز مشاعر المحرومين. والثانى لتأسيسه العقلية المحافظة والموجهة إلى ترديد وتكرار تراث السلف، الأمر الذى يقطع روابطها مع الحاضر المعاصر وما به من تفاعلات تستحق التأمل، أو لأنه يخلق حالة من العداء الفكرى المستحكم بين الأنا والآخر الدينى. يضاف إلى ذلك المتغيرات الخارجية التى تتشابك فى فاعليتها مع مجموعة المتغيرات السابقة، بما يؤدى - متى توفرت ظروف الانفجار الملائمة - إلى تفجر أحداث العنف، وهو ما سوف نعرض له فى الصفحات التالية.

أولا : تردى الأداء السياسى وتشوه الأداء البيروقراطى

يعتبر أداء النظام السياسى من العوامل الرئيسية التى أدت إلى زيادة مساحة انتشار العنف الإسلامى. ويبرز النظام السياسى هنا - كأحد متغيرات العنف - من خلال أدائه التاريخى، حيث ممارسته للعنف ضد الإسلاميين عموما، فهو إن لم يستغلهم - متحالفا معهم مؤقتا - لأداء بعض المهام التى

يحتاجها (كما فعل النظام الناصرى، ونظام السادات بعد ذلك)، فإنه يتجه إلى التنكيل بهم، ومن ثم فهو - من أى وجه - شكل مصدر عنت لهم(*). وإلى جانب هذا البعد التاريخى، هناك ظروف حاضرة ومعاصرة نذكر منها تردى أداء النظام السياسى فى مواجهة المشكلات الواقعية المتفاقمة، إما بسبب عجز سياساته أو بسبب الفساد الذى ينتشر فى إطاره فيبدد طاقته. ومنها القيود التى يفرضها النظام السياسى على مسيرة التطور الديموقراطى، فى فترة يدرك فيها الجميع أن الديموقراطية - التى لم توجد - تشكل الوعد الذى اكتسب من خلاله النظام السياسى شرعيته. ومن ذلك أيضا صنوف القهر والقيود التى يفرضها على بعض هيئات وتنظيمات المجتمع المدنى من ناحية، أو تلك التى يفرضها من ناحية أخرى على جماعات التيار الإسلامى - أيا كانت درجة اعتدالها - مستبعداً إياها من المشاركة، هذا إن سمح بها أصلاً للتيارات الأيديولوجية الأخرى.

منذ البداية ترصد المادة الصحفية طبيعة موقف النظام السياسى وافتقاره السيطرة على الأوضاع الواقعية وانصرافه إلى تصورات أو ممارسات هامشية أو ثانوية. ونبدأ ذلك برصد تردى الأوضاع الأمنية فى مصر فتشير المادة الصحفية إلى " أن التطورات الأخيرة التى طرأت على الجريمة فى مصر عبر الخمسة عشر عاما الأخيرة تخلق شبهاً تاما بين الجريمة وبين الأورام السرطانية ... ومن الغباء أن نعتبر أن انتشار الجريمة -بكل أشكالها- مجرد مشكلة أمنية

(*) يبدو أن التاريخ يكرر نفسه فى دوراته المتعاقبة ما دام على المسرح نفس الأطراف يؤدون نفس الأدوار . وينطبق ذلك على التاريخ المصرى، وبخاصة فيما يتصل بالعلاقة بين النظام السياسى والتيار الإسلامى وتبدأ الدائرة الأولى فى التاريخ المصرى القريب حينما تحالف محمد على مع صفوة التيار الإسلامى فى مواجهة الفرنسيين والمماليك، ثم انقلب عليهم وسحب امتيازاتهم وقلص فاعليتهم. وتقع الدائرة الثانية حينما تحالف الرئيس عبد الناصر مع الإخوان المسلمين ضد القصر والإقطاع، وبرغم مشاركتهم فى معركة فلسطين وتحالفهم معه فإنه فى عام ١٩٥٤ وما بعدها انقلب عليهم فأودعهم السجون وأعدم صفوتهم. وفى عقد السبعينيات دارت الدائرة دورة جديدة حينما تحالف الرئيس السادات مع جماعات التيار الإسلامى للتخلص من الناصريين والماركسيين، ثم انقلب عليهم، سجنهم وأعدم صفوتهم حينما خالفوه فى موقفه من إسرائيل وإتجاهه إلى الصلح معها.

... ومن هنا فإن مواجهة سرطان الجريمة يحتاج إلى نظرة شاملة وواقعية ... ومن الخطأ أن ننحى باللائمة على الوزارة أو الوزراء المتعاقبين أو رجال الشرطة عامة، لأنه إذا كان بينهم منحرفون يستغلون مناصبهم ويسيئون إلى بنى وطنهم ويمتهنون إنسانية رجل الشارع فهؤلاء قلة ... ولا بد أن تتأكد الدولة ويتأكد الناس جميعاً أن التدين – مسلما كان أو مسيحيا – خير للشباب والمجتمع من السقوط فى هوة المخدرات والإجرام"[1]. ثم تذكر المادة الصحفية" أنه مع التركيز على الأمن السياسى انتشرت تجارة المخدرات وشبكات الآداب. وكانت الفرصة كبيرة أمام المتاجرين بقوت الشعب وهو ما أكدته القضايا التموينية الأخيرة"[2]. الأمر الذى يعنى رصد المادة الصحفية للواقع الذى أصبحت تسوده ظواهر منحرفة عديدة، ربما ترجع فى مجموعها إلى إتجاه الجميع إلى الاهتمام بالأمن السياسى فقط.

وقبل أن تعرض المادة الصحفية للأسباب أو العوامل المسئولة عن ذلك ترصد بعض الممارسات أو الظروف التى من شأنها أن تزيد الحالة سوءاً. من ذلك مثلاً "المناخ الاجتماعى والسياسى الذى تعيش فيه مصر ويصيب أهلها ... بالكمد والقنوط وصعوبة تدبير ضرورات الحياة ... فقد تمزقت الأسر ... وتفشت البطالة بين صفوف الشباب، وانتشرت المخدرات والسموم البيضاء، ووصلت إلى المناصب القيادية أسوأ العناصر من تجار المخدرات واللصوص ... وعجزت الدولة عن ادارة وزاراتها وهيئاتها ومحافظاتها إدارة سليمة"[3]. وفى مواجهة هذا الواقع المتردى نجد أن حركة النظام السياسى ليست بالكفاءة الملائمة لمواجهة ما يحدث بالواقع. إذ نجد أن النظام السياسى إما أن يلجأ إلى القمع الشديد. وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى أن "حكمة التاريخ تؤكد على

---

١ – ماجد فخر، الدين ... والدولة ... فى مواجهة الجريمة، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/٢.

٢ خالد يونس، اعتقال عشرات الألوف من المشتبه فيهم منذ محاولة اغتيال وزير الداخلية، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/١٦.

٣ – محمد حلمى مراد، ليس بالعنت الأمنى والمزيد من الاستبداد السياسى ينتهى المسلسل الإرهابى، مرجع سابق.

أن حكم العصا الغليظة لا يكفى لحسن إدارة البلاد ولا يكفى لاستقرار الحكم، ولا يضمن بقاءه إلا بصورة مؤقتة "[1]. ثم تؤكد أن أسلوب القمع متبع على ما يبدو فى كل العالم العربى. حيث تشير المادة الصحفية إلى "التعذيب وممارساته فى كل من تونس والجزائر والسعودية والكويت وفلسطين"[2]. وهو ما يعنى أن النظام السياسى لا يواجه المشاكل بقدر ما يتحدث كثيراً عن هذه المشاكل لإبرازها. وفى العادة يتجه النظام السياسى إلى البحث عن ذرائع لأحداث العنف لديه بتجاهل "أسبابها الحقيقية وتركيز النظام السياسى على اتهام الدول الأخرى بمساعدة الإرهاب مثل إيران والسودان"[3]. أو أن يكتفى بأسلوب "مناقشة الصالونات والاكتفاء بالأحاديث التى لا تجدى نفعا"[4]. أو أن يكتفى النظام السياسى ببعض الممارسات التى تؤمن استمراره"[5]. وتوضح المادة الصحفية موقفها المعتاد من هذه الممارسة الأخيرة والخاصة بالمبايعات الحاشدة ... ... "حيث ترى أن الوضع الراهن لا يحتمل مثل هذا السخف". ولا تنسى المادة الصحفية فى نفس الوقت مهاجمة النظام السياسى فى شخص مهاجمة" الحكام فى أفريقيا وارتباطهم بالمصالح الاستعمارية مما أضر بمصالح بلادهم"[6]. وهى كلها ممارسات على ما تذهب المادة الصحفية لا تتصل بمواجهة الأسباب الحقيقية للمشكلات.

---

١ – مجدى أحمد حسين، لايمكن أن تدار البلاد بالأحكام العرفية الأبدية، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/١٩

٢ – علاء النجار، ٦٠٠ قتيل برصاص الأمن و٨٠ ألف معتقل فى السجون العربية، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٢/٧/١٤

٣ – محمد حلمى مراد، لمصلحة من هذا الاستفزاز الرسمى للمشاعر الإسلامية، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٤/٦.

٤ – جمال أسعد، لابد من المواجهة الشاملة ومشاركة الإسلاميين، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٤/٦.

٥ – عبد الحى محمد، أساتذة الجامعة يدينون المحاكم العسكرية ويطالبون بإصلاح دستورى شامل، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٢٠.

٦ – عادل حسين، المبايعة أخذت تتزايد ... ويجب وقف هذا العبث فالموقف لا يحتمل، لماذا نبرئ الجماعة الإسلامية من قتل الأبرياء بالجملة؟ ولماذا نتهم اسرائيل؟، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٢.

ثم تشير المادة الصحفية إلى أنه من المنطقى أن يستفز ذلك الجماهير التى تعانى من هذه المشكلات، حيث تذكر على لسان من يرتكبوا أعمال العنف والإرهاب قائلة: "يعترف من يقترفون الأعمال الإرهابية بأنهم ما أقدموا على ما اقترفوه إلا نتيجة عوامل استفزازية لم يجدوا سبيلاً لإيقافها والرد عليها سوى بالتضحية بأنفسهم والالتجاء إلى العنف"(١). وهو الأمر الذى دفع إلى "تصاعد أعمال العنف السياسى بمصر مع قيام جماعات المعارضة الإسلامية المسلحة بشن هجمات متعددة على أفراد الشرطة ومسئولى الأمن فى كافة أرجاء البلاد ... كما جر ت محاولتان لاغتيال اثنين من الوزراء وأصيب كلاهما بجروح من جراء ذلك ... كما كان من بين ضحايا هذه العمليات كاتب علمانى وبعض أبناء الطائفة المسيحية وبعض السائحين الأجانب"(٢). ولعل ذلك بلغ قمته فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء "حيث انفجرت سيارة ملغومة فأحدثت تلفيات بسيطة فى سيارته وتلفيات أكبر فى سيارات الحراسة المرافقة له، وتذكر المعلومات أن الجناة أخفوا عبوة ناسفة تزن حوالى ٢ كيلو جرامات مادة شديدة الانفجار داخل السيارة، حيث أحدثت لدى انفجارها فجوة بموقع الانفجار"(٣). وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تحاول إبراز عنف التطرف الإسلامى باعتباره استجابة لسلوكيات النظام السياسى العاجزة.

إلى جانب ذلك تشير المادة الصحفية إلى تردى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وعجز النظام السياسى فى مواجهتها باعتبارها سببا رئيسيا لانتشار العنف والتطرف فى المجتمع. حيث تشير إلى "تفاقم أزمات المجتمع المصرى التى أدت إلى كل ما يحدث، فالحكومة لا تملك إزاء هذه المشكلات سوى القمع

---

١ – محمد حلمى مراد، ليس بالعنت الأمنى والمزيد من الاستبداد السياسى ينتهى المسلسل الإرهابى، مرجع سابق.

٢ – عماد محجوب، منظمة العفو الدولية: المحاكمات للمدنيين سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١٠/٢٦.

٣ – المعتز بالله وأحمد عبد المنعم، تصاعد خطير للعنف بوسط القاهرة، نجاة رئيس الحكومة من الاغتيال .. مقتل طالبه وإصابة عدد من الأبرياء، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/٢٦.

والمحاكمات"[1]. إذ تلاحظ المادة الصحفية لجوء الحكومة إلى وسائل القمع والإرهاب لمعالجة الأوضاع المتردية في مصر، والتى تنتقل من سئ إلى أسوأ، فالغلاء يفتك بالشعب والفساد يعشش فى الوزارات وحرامى البترول مطلق السراح ويستعد للهرب من البلاد بسرقته الكبيرة"[2]. ثم تعطى المادة الصحفية مثالاً لقرية صنبو مركز ديروط إحدى بؤر العنف والإرهاب مشيرة إلى "إهمال الخدمات الحكومية لمحافظات قبلى ... اتضح أن أهل القرية يعانون من غياب الخدمات الحكومية، حيث أن هناك نقصاً حاداً فى وجود رغيف الخبز الذى ينتظره سكان القرية فى طوابير طويلة، وأن الوحدة الصحية آيلة للسقوط منذ عام ١٩٨٩"[3]. ثم تسعى المادة الصحفية إلى إلقاء عبء المسئولية عن ذلك على بعض الأطراف المتعاونة مع النظام السياسى، فتذكر "تهرب قيادات الحزب الوطنى وأنها غير جديرة بالمناصب القيادية التى تحتلها"[4]. وقد تنسب ذلك إلى "غياب المشروع الحضارى الذى يحظى بأولوية متقدمة على الصعيد الوطنى، وضعف فعالية بعض الأحزاب السياسية على الساحة وعزوف الجماهير عن المشاركة السياسية"[5].

وتنتقل المادة الصحفية إلى عامل هام آخر يتمثل فى عداء النظام السياسى للتيار الإسلامى ومحاولة إقصائه عن الساحة السياسية، مثل كل الأنظمة السابقة. وفى البداية تحاول تبرئة الإسلاميين من اتهامهم بالقتل و دفع الاتهامات الباطلة عنهم بتأكيدها "إننا نطالب المختصين فى تاريخ الأمم أن يقوموا بإحصاء دقيق لعدد المسلمين الذين قتلهم غير المسلمين، والعدد المقابل

١ - محمود بكرى، رؤساء الأحزاب وقادة الرأى والمثقفون، محاكمة المدنيين عسكريا اغتيال مستمر .. واهدار للدستور، (استطلاع رأى)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/١٣.
٢ - صلاح النحيف، غياب الحرية يولد العنف، (متابعة)، العشب فى ١٩٩٢/٧/٧.
٣ - محمد حلمى مراد، قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٧/٧.
٤ - حسين قمحاوى، ثم عمر بركان الغضب فى أبو حماد، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/١٠/٢.
٥ - عبد الفتاح فايد، تقرير خطير لمجلس الشعب حول الإرهاب، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٤/١٣.

من القتلى غير المسلمين على أيدى المسلمين لتتضح الصورة أكثر ... لقد تعرض الإخوان المسلمين لإرهاب حكومى بالاعتقال والتعذيب والقتل ... وقيام رجال الأمن بإثارة الفتن بين التجمعات الإسلامية المختلفة، وشجعت السلطات أصحاب الآراء المخالفة للإسلام كاليساريين أو العلمانيين أو القوميين وطبعاً الاشتراكيين لمواجهة الاخوان المسلمين"[1]. وبذلك تحاول المادة الصحفية إبراز المسلمين والإسلاميين باعتبارهم الضحية والمعتدى عليهم دائماً، ومن ثم فهم لم يكونوا أهل قتل وعنف واعتداء كما تنعتهم الأنظمة السياسية والتيارات المعادية بذلك.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى بيت القصيد حينما تناقش استبعاد النظام السياسى للتيار الإسلامى من المشاركة . حيث تشير المادة الصحفية إلى "إغفال مشاركة التيار الإسلامى المعتدل المتمثل فى حزب العمل والإخوان المسلمين فى الجبهة المقترحة لمناقشة الأزمات السياسية"[2]. ثم تشير إلى استبعاد الإسلاميين جملة بما فيهم رموز العقل والسعة فى الفكر الإسلامى. وفى ذلك تشير إلى أن: "التحالف الدنيوى ... لا يستبعد المتطرفين دعاة العنف من الإسلاميين فقط، ولكنه يستبعد كذلك رموز العقل والسعة فى الفكر الإسلامى كالشيخ الغزالى، والشعراوى، وجاد الحق، وفهمى هويدى، ومحمد عمارة، وأبو المجد فضلاً عن حزب العمل والإخوان"[3]. ثم تستخلص المادة الصحفية مغزى ذلك قائلة "إن الأمر لايقف فى حقيقتة عند محاربة الإرهابيين والمتطرفين، وإلا فما معنى هذا الهجوم المتصل على الأزهر وعلمائه؟ إن الهجوم على فضيلة الشيخ الشعراوى وإبعاد فضيلة الشيخ محمد الغزالى عن التليفزيون، ومحمد عمارة المفكر الإسلامى البارز، وكذلك ابعاد عمر عبد الكافى عن مسجده، كل هذا ومثله لا يمكن أن يكون فى إطار المحاربة للمتطرفين وأصحاب الجهل والخرافة، ولكنها

---

١ - مصطفى مشهور ، مرجع سابق.
٢ - جمال أسعد، مرجع سابق.
٣ - عادل حسين، نحن .. وليس أنتم .. من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، مرجع سابق.

حرب شاملة ضد كل ذى فضل وعلم فى الساحة الإسلامية"[1]. وهو ما يعنى إبراز المادة الصحفية الإسلامية لاستبعاد النظام السياسى لكل رموز التيار الإسلامى من المشاركة، وهو ما يتنافى مع روح الديموقراطية وحق المشاركة فى الوطن.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى الهجوم على النظام السياسى بشأن ذلك. فتؤكد "وفى اللحظة الراهنة يبدو أن أسلوب ... هو العصا وحدها ولا جزر، وهو يخاطر بارتكاب الخطأ نفسه الذى ارتكبه نظام الحكم فى الجزائر، وهو قمع الحركة الإسلامية بغير إتاحة أى منفذ للنشاط الدينى المسلم. كما لم يستجب ... للتوسلات التى استمرت شهوراً من المثقفين والسياسيين الليبراليين، الذين طالبوه أن يواجه الأصوليين بتوسيع المشاركة السياسية، كما لم يفعل شيئا للسيطرة على الفساد رغم أنه أصبح قضية سياسية هامة تؤثر فى المجتمع من القمة إلى القاع"، ثم توضح المادة الصحفية، أنه حتى حلفاء النظام السياسى على المستوى الدولى لم يعد يرضيهم ذلك، ثم تشير إلى "احتمال تغير علاقات أمريكا بمصر فى ضوء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان . فقد أثر ذلك على إضعاف المعونات التى تحصل عليها مصر من أمريكا". وإن كان التيار الإسلامى ليس قريبا من الولايات المتحدة، إلا أنه يحاول أن يبرز بداية عزلة النظام السياسى المصرى على المستوى الدولى بسبب موقفه من الإسلاميين. بل إنها تبرز كذلك تخلفه عن الركب الديموقراطى الذى يسير بطيئا فى بعض دول المنطقة حينما تشير إلى "ضرورة تحسين .... لنظام حكمه مثلما فعل الملك حسين من خلال إجراء انتخابات أكثر ديموقراطية، وتدعيم أسس الحوار الديموقراطى"[2]. ولما كان النظام السياسى ثابتا على موقفه لا يريد أن يتراجع، فإننا نجد أن المادة الصحفية تتجه مباشرة إلى الهجوم عليه بتأكيدها" إن وقف التوتر والعنف يتطلب إصلاحاً

---

١ – عادل حسين، فى مواجهة التحديات لابد من تفاهم الإسلاميين والقوميين، ماذا يعنى ذلك فى المنطقة؟، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/٨.

٢ – الشعب، أخطر تقرير غربى عن حكم الرئيس مبارك: مبارك يعتمد على القمع الفظ، والمحاكم العسكرية لا تحترم الإجراءات الواجبة، مرجع سابق.

شاملاً، والإصلاح الشامل مستحيل إذا لم يتحقق إصلاح سياسى، وبكلمة أخرى لابد من تغيير أهل الحكم لأنه لا أمل فى أى إصلاح أخلاقى أو اقتصادى أو اجتماعى إذا ظل هؤلاء متحكمين فى رقاب العباد ... أهل الحكم مطلوب تغييرهم لمائة سبب وسبب، ولكن حتى بالنسبة للمواجهة العاقلة مع الإرهاب أصبح مستحيلاً أن تستعيد مصر استقرارها إذا استمر أصحابنا فى مواقعهم. فبعد طوفان الدم وبعد الثارات المتبادلة بين حكامنا الحاليين وبين الشباب الذى يحمل السلاح، بعد كل التجاوزات والجرائم التى وقعت أصبح مستحيلاً تهدئة النفوس وتهيئة المناخ العام للاستقرار إلا فى ظل أوضاع جديدة، فى ظل طاقم جديد من الحكام"[١].

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى بعد آخر لإبراز النظام السياسى ذاته باعتباره أحد مسببات العنف وعوامله، حينما تشير إلى خصومته الشاملة ليس مع التيار الإسلامى فقط، ولكن مع قطاعات كبيرة من المجتمع المدنى كذلك. منذ البداية نجد المادة الصحفية تسجل حقيقة مبدئية تشير من خلالها إلى "عدم أخذ الأنظمة العربية بالحكم الديموقراطى الذى يعنى حكم الشعب بالشعب، واستمرار تعاونها مع الأنظمة الغربية"[٢]. وتأكيدا لذلك تشير إلى "المناخ السائد الذى يسود فيه تقييد الحريات ومنع الأحزاب من التعبير عن نفسها ورفض الحكومة السماح للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالحصول على الترخيص اللازم لممارسة عملها"[٣]. بالإضافة إلى ذلك "استمرار التضييق الحكومى بالنسبة للصحافة، ومنع نشر بعض المقالات وإلقاء القبض على بعضهم عند التعبير الصادق والصريح عن آراء مخالفة لتوجهات الحكومة ... كذلك منع إقامة المؤتمرات والاجتماعات، ورفض إنشاء أحزاب جديدة على أساس دينى،

---

١ – عادل حسين، فى مواجهة التحديات لابد من تفاهم الإسلاميين والقوميين؛ ماذا يعنى ذلك فى المنطقة، مرجع سابق.

٢ – عماد محجوب، أحكام الاعدام المتسرعة تطارد الأفكار .. ولا توقف الانفجارات المجهولة فى البلدين، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٦.

٣ – عامر عبد المنعم، اعتقال وقتل المعارضين ... والتضييق على الأحزاب، (عرض لتقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٢/٥.

بالإضافة إلى عدم اعتراف الدولة حتى بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، رغم الدور الكبير الذى تقوم به فى مواجهة العنف، سواء من قبل الدولة الرسمية أو من قبل الجماعات المناوئة لها"[1].

وتستمر المادة الصحفية فى تأكيد السلوك غير الديموقراطى للدولة حيث ترفض "حالة الطوارئ المستشرية فى البلاد منذ ستة عشر عاما، حيث استخدمت حالة الطوارئ لمنع عشرات ومئات الاجتماعات الشرعية التى حاول أن يعقدها حزب العمل، كذلك استخدام حالة الطوارئ فى إجهاض الحملة الانتخابية للتحالف الإسلامى فى مجلس الشعب عام ١٩٧٨، وانتخابات ١٩٨٩ لمجلس الشورى. وانتخابات المحليات فى ١٩٩٢، بما فى ذلك إصدار قرارات اعتقال للمرشحين والمندوبين ومنع كافة أشكال الدعاية، كذلك تزوير الانتخابات التكميلية فى ١٩٩٤. إضافة إلى اعتقال الطلاب والعمال واقتحام جامعة عين شمس، والحملات التأديبية للشرطة فى سوهاج وقنا والشرقية وساقية مكى والكوم الأخضر"[2]. الأمر الذى يعنى أنه برغم الاعلانات والشعارات الديموقراطية والليبرالية للنظام إلا أننا نجد أن ممارساته الواقعية لا تسير وفق هذه الشعارات، الأمر الذى يؤدى إلى تفجير العنف بسبب الفجوة بين مستويى الممارسة السياسية.

وتشير المادة الصحفية صراحة إلى " أن أزمة العنف والإرهاب أساسها غياب العقلانية والحوار الديموقراطى، وإلى أجل غير مسمى. فالسلطة تدفع الجميع إلى التناحر للنهاية، وتفتح أوسع الأبواب للثأر الواسع المدى. والنتيجة إمكانية قيام حرب أهلية طاحنة تأكل الأخضر واليابس"[3]. تأكيداً لذلك "أنه بينما لم تشهد البلاد طوال سبعين عاماً (١٩٠٠-١٩٧٠) إلا عشرين عملية إرهابية أصبحت تشهد عملية واحدة على الأقل كل أسبوع فى عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣.

---

١ - نفس المرجع

٢ - مجدى أحمد حسين، لا يمكن أن تدار البلاد بالأحكام العرفية الأبدية، مرجع سابق.

٣ - عماد محجوب، أحكام الاعدام المتسرعة تطارد الأفكار .. ولا توقف الانفجارات المجهولة فى البلدين، مرجع مسابق.

ووصل متوسط القتلى والجرحى إلى قتيل واحد وجريح واحد كل يوم ... ولابد من الربط بين تصاعد عمليات العنف وبين تواصل اليأس من إمكانية التطوير الديموقراطى، الذى تأكد بتعنت السلطات عام ١٩٩٠ أمام مطالب المعارضة بتأمين نزاهة الانتخابات. الأمر الذى دفع المعارضة الرئيسية (العمل، الاخوان، الوفد) لمقاطعة المجلس وفرح الحكام بهذه المقاطعة"[١].

وتتوسع المادة الصحفية لتأكيد ما سبق من حيث ممارسة النظام السياسى للقمع وحرمان المعارضة من المشاركة، من خلال مثال لحادثة واقعية تمثلت فى قتل المحامى عبد الحارث مدنى، حيث لم " يرتكب الشهيد جرماً سوى أنه نهض للدفاع عن المظلومين فكان جزاؤه أن اختطف ليقتل وليروعوا المحامين ويدفعوهم إلى التراجع عن رسالتهم، ولكن هذا الحادث سيزيدهم قوة وإصراراً على مواصلة الدفاع عن حريات الشعب"[٢]. وقد "اجتاحت أوساط المحامين حالة من الغضب والغليان عقب مصرع عبد الحارث مدنى المحامى أثناء تعذيبه بأحد مقار مباحث أمن الدولة عقب القبض عليه يوم الثلاثاء الأسبق... وقد أصدر مجلس نقابة المحامين بيانا وصف فيه الحادث بأنه تصعيد خطير من جهات الأمن لتصفية المواطنين الشرفاء جسديا ... وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا أعربت فيه عن قلقها وأسفها العميق إزاء الملابسات التى أحاطت بوفاة عضو المنظمة عبد الحارث مدنى، وعبرت عن خشيتها أن تكون هذه الوفاة لها صلة باحتمالات تعرضه للتعذيب عقب إلقاء القبض عليه"[٣].

وتؤكد المادة الصحفية أن رد الفعل الغاضب لم يتوقف عند حدود نقابة المحامين أو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بل أصبح له طابعه الجماهيرى "ففى اجتماع جماهيرى حاشد حضره حوالى أربعة آلاف محام نظمه مجلس

---

١ - مجدى أحمد حسين، لا يمكن أن تدار البلاد بالأحكام العرفية الأبدية، مرجع سابق.

٢ - عامر عبد المنعم، أشرف خليل، أربعة آلاف محام يطالبون بمحاكمة زبانية التعذيب.. قتلة عبد الحارث مدنى، ويهددون بالاضراب العام اذا لم يتحقق مطلبهم، (متابعة)، الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٣.

٣ - خالد يونس، مصرع عبد الحارث مدنى المحامى أثناء تعذيبه، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تطالب بإعادة تشريح الجثة (خبر)، الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٠.

نقابة المحامين الثلاثاء الماضى أعلن ممثلو القوى الوطنية – كل القوى الوطنية – رفضهم لسلخانات التعذيب الجنونى الذى يستقبل المعتقلين، والذى ينتزع الأرواح من الأجساد ويرمل الزوجات وييتم الأطفال"[1]. ثم تشير المادة الصحفية إلى نفى وزارة الداخلية لذلك، فتؤكد على "أن استمرار الداخلية فى نفى تهمة التعذيب حتى الموت أصبح أكذوبة لا تطاق، لا يدانيها مرتبة إلا الادعاء بأن الانتخابات نزيهة، ولا يمكن استغفال الشعب طوال هذا الوقت وفى كل الوقائع. إن الآلاف المؤلفة تعرضت للتعذيب، والآلاف المؤلفة تشهد على ذلك، وكل الشعب يعرف أنه حقيقة راسخة". ثم تشير المادة الصحيفة إلى "أن مواجهة الظاهرة الإرهابية بالتعذيب لن يولد إلا مزيدا من الإرهاب، وانتهاج أسلوب التعذيب الوحشى للحصول على المعلومات بسهولة هو الأرض الخصبة لظهور فتاوى التكفير والدعوة لمقاومة السلطات بقوة السلاح. وكل قتيل من شباب الجماعات سيجد عشرين يثأرون له، وتظل البلاد تدور فى هذه الحلقة المفرغة"[2]. وهو ما يعنى ابراز الرفض الجماهيرى لممارسات النظام السياسى، سواء فيما يتعلق بتخليه عن الديموقراطية، أو طرقه دائما لسبل العنف مع المعارضة، الأمر الذى من شأنه أن يراكم التوترات التى من الطبيعى أن تتبلور على هيئة عنف مقابل.

وأخيرا تعرض المادة الصحفية لمواجهة النظام السياسى لقطاعات أو تنظيمات المجتمع المدنى، وهى المواجهة التى بدأت "بالمسيرة السلمية التى دعت إليها نقابة المحامين"[3]. حيث منعت الشرطة مسيرة المحامين السلمية واعتدت عليهم، وكذلك "اقتحام قوات الأمن لمسيرة المحامين ... كبار المحامين يتساقطون صرعى الغاز ... والمحاميات يصبن بهستيريا ... عشرون صندوقا من القنابل وصواريخ الدخان انهمرت على المحامين ... الأمن خضب مسيرة

---

١ – عامر عبد المنعم، مرجع سابق.

٢ – مجدى أحمد حسين، غضب الشعب هو الثأر الذى سيحرق أصابع الاستبداد، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٧.

٣ – نفس المرجع.

المحـامين بالدمـاء ... والحكومـة تضـرب رأسـها بالحـائط ... ضـرب المسـيرة انتكاسة للديموقراطية"[1].

هكذا بـدأت هـذه المواجهـة بمواجهـة حـادة بيـن النظـام السياسـى ونقابـة المحامين، وهـى النقابـة التـى لهـا دورهـا التـاريخى والمعـاصر فـى الدفـاع عـن الحريـات. ثـم تنظـر المـادة الصحفيـة إلـى مسيرة المحـامين باعتبارهـا حركـة اجتماعية، من خـلال تأكيدهـا: "إن حركـة المحـامين المباركـة التـى وحـدت كـل اتجاهاتهم وميولهم هى أكبر تعبير عن نبض الحياة الذى لايزال ينبض فى جسد الأمة، أن يقول للحكام الذين انعزلوا فـى قصورهـم الفـاخرة والفارهـة، أن هـذه الأمة لم تمت، وأنها ستدافع عن حقها فى حياة حـرة كريمـة، تصـان فيهـا أبسـط حقوق الإنسان، وأن البلطجة الرسمية لن تمر بلا عقاب، وأن غضب الشعب هو العقاب الأكبر، وهو النار التى ستحرق أصابع الذين استباحوا كرامة الإنسان"[2]. ثـم تعـرض المـادة الصحفيـة لانتشـار هـذه الغضبـة علـى الخريطـة الاجتماعيـة للمجتمع المصرى بتأكيدها "إن السياسـات الحكوميـة الخرقـاء تضـع مصـر كلهـا على حافة بركان ... والمحامون يرفضون إرهاب الحكومة ... وغضب الشارع والأحـزاب والنقابـات والجامعـات... وقيـادات النقابـات الفرعيـة تسـتنكر الهجمـة البوليسـية علـى النقابـة العامـة... والمنظمـة المصريـة لحقـوق الإنسـان تسـتنكر إطـلاق القنـابل فـى أجسـاد المحـامين، وتدعـو الرئيـس لإجـراء تحقيقـات فوريـة ونزيهـة فـى وفـاة عبـد الحـارث"[3]. وهـو الأمـر الـذى يعنـى تـأكيد الصحافـة الإسـلامية علـى أن النظـام السياسـى بممارسـاته لـم يصبـح علـى خصومـة مـع الإسلاميين فقط، ولكنه بدأ يوسع من هذه الخصومة لتشمل قطاعاً لـه وزنـه مـن تنظيمات المجتمع المدنى.

---

١ – أشرف خليل، اعتداء سافر على مسيرة المحامين، (حدث)، الشعب فى ١٩٩٤/٥/٢٠.
٢ – مجدى أحمد حسين، غضب الشعب هو النار التى ستحرق أصابع الاستبداد، مرجع سابق.
٣ – أشرف خليل، مرجع سابق.

ثانيا : المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للعنف

بالاضافة إلى مجموعة المتغيرات والعوامل السياسية التى عرضنا لها، والتى كان لها -كما ترى المادة الصحفية- دورها فى تأجيج حوادث العنف وتفاعلاته، هناك مجموعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى لعبت دوراً أساسيا فى إثارة العنف . وهى وان لم تشغل مساحة واسعة من اهتمام الصحافة الإسلامية، إلا أنها تسلم بوجودها وتعتبرها مسئولة بقدر ما عن تفجر العنف على الخريطة المصرية. وتعد الظروف الاقتصادية هى أكثرها فاعلية فى إثارة العنف لأنها تتصل مباشرة بإشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو الإشباع الذى أصبح مهدداً بالنسبة لشرائح اجتماعية عديدة فى المجتمع، الأمر الذى قد يدفع بأبنائها – فى حالة توفر ظروف أخرى – إلى الانخراط فى ممارسات التطرف والعنف المضاد للمجتمع.

وتأكيدا لذلك تشير المادة الصحفية إلى وجود "المشكلات الاقتصادية"[١] التى تلعب دوراً أساسيا كأحد أسباب العنف. ثم تحاول المادة الصحفية توضيح طبيعة المشاكل الاقتصادية من بين مشاكل أخرى فتذكر أن " الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة العنف والتطرف السائد فى هذه الأيام تتمثل فى تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكمن وراء هذه الظاهرة والتى تتجلى بصفة خاصة فى تفشى الفقر والحاجة وانتشار البطالة ... وغياب العدل الاجتماعى"[٢]. وفى موضع آخر تذكر "التدهور الاقتصادى والتنموى وارتباط بلادنا بالاستعمار العالمى"[٣]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تشير ضمنا إلى حدوث التدهور الاقتصادى أخيرا بسبب ربط الاقتصاد الوطنى بالقوى العالمية من خلال ما يعرف بسياسات الانفتاح الاقتصادى، وما استتبع ذلك من إشراف

---

١ – علاء الأسوانى، مرجع سابق.

٢– محمد حلمى مراد، لمصلحة من هذا الاستفزاز الرسمى للمشاعر الإسلامية، مرجع سابق.

٣ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الاصلاح والإرهاب والتطرف، (٢)، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/٣٠.

بعض جهات التمويل العالمى على تمويل النمو الاقتصادى، بل إننا نجد أن المادة الصحيفة تشخص هذا التدهور الاقتصادى بأنه "توقف التنمية وعموم الغلاء وانتشار البطالة"[1]. ثم تذكر أن تأثير هذا التردى الاقتصادى واضح على شرائح عديدة فى المجتمع فتذكر "استمرارية المشكلات الاقتصادية والحصار المادى والغلاء الضارب بجذوره فى كل بيت وكل أسرة مصرية.[2] "فالغلاء أصبح يفتك بالشعب والفساد يعشش فى الوزارات ". وأن "الحكومة تلجأ إلى وسائل القمع والقهر والإرهاب لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية فى مصر، والتى تنتقل من سيئ إلى أسوأ"[3]. وتكرر ذلك بتأكيدها "أن تردى الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع الأسعار والبطالة وانتشار الجرائم، كل ذلك يؤدى بالحكومة - بدلاً من إيجاد الحلول لهذه الأوضاع - إلى استمرار مسلسل تخويف الناس وإرهابهم"[4]. وهو ما يعنى أنها -أى الصحافة الإسلامية - ترى أن اتجاه الحكومة للقمع هو محاولة لتغطية عجزها وفشلها فى مواجهة القضايا الاقتصادية.

ثم تذهب المادة الصحفية إلى أن هناك علاقة بين الإرهاب والعنف وبين تردى الظروف الاقتصادية وتدهورها بطبيعة الحال. إذ نجدها تشير "إلى مسئولية الحكومة والسلطة السياسية عن انتشار العنف السياسى بسبب استشراء الفساد وشيوع ظاهرة الانحلال الخلقى وغياب العدل الاجتماعى وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة التى يقع عبئها على الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً"[5]، وفى موضع آخر تؤكد " على أن هذه العمليات الإرهابية هى محصلة ونتاج لمجموع المشاكل المتراكمة والمستعصية والتى تحتوى المجتمع بدءا من المشكلة الاقتصادية التى يقال أنها فى طريقها إلى الحل، ولكن للأسف هذا الحل

---

١ - عادل حسين، إذا أردتم أن تقاوموا العنف فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/٣٠.

٢ - عادل حسين، لماذا هذا القتل بالجملة؟، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٣/١٦.

٣ - صلاح النحيف، مرجع سابق.

٤ - مصطفى مشهور، هل من مراجعة للسياسة الأمنية؟، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٢٥.

٥ - عبد الفتاح فايد، مرجع سابق.

يتم على حساب جماهير الشعب الفقيرة"[1]. ثم تشير "إلى استمرارية المشاكل الاقتصادية التى تعد مرتعا خصبا لانتشار الإرهاب، حيث تمثل هذه المشاكل الحلقة الأولى التى يرتكز عليها الإرهابيون فى منطقة الشرق الأوسط ويعملون من خلالها"[2]. وإن استمرار هذه المشكلات سوف يؤدى إلى "مزيد من سفك الدماء وتدمير الاقتتصاد الوطنى"[3].

وتذكر المادة الصحفية أن القيادة السياسية تدرك "أنه لكى تخرج مصر من ضائقتها الراهنة مما يقلل من جاذبية الأصولية الإسلامية، فإنه لابد من تحسين الاقتصاد الذى أصابه الركود منذ الثمانينيات. إذ ارتفع الدين الخارجى إلى حوالى ١٥٠ فى المائة، من ٢١ بليون دولار إلى ٥٠ بليون دولار. وفى عام ١٩٩١ مع تزايد المستحقات المتأخرة للدائنين الأجانب أرغمت مصر على الموافقة على برنامج إصلاح يراقبه صندوق النقد الدولى"[4]. وتبرز المادة الصحفية عدم موافقتها على المبايعة لفترة ولاية ثالثة ...... مشيرة إلى "أن عملية المبايعة التى تتم الآن .... ترتبط بالفساد وعدم وجود برنامج واضح ومحدد لانجاز التنمية والنهوض بالبلد من هذه المشاكل التى تمسك بخناقه"[5]. وكأنها تشير إلى أن هذه المبايعة وهذه الولاية الثالثة سوف يشجع عليها الفساد وسوف تؤدى إلى مزيد من التردى الاقتصادى.

وإلى جانب المشكلات الاقتصادية هناك مجموعة من المشكلات الاجتماعية التى تلعب دورها باعتبارها مسببات للعنف والإرهاب. من ذلك عودة الواسطة والمحسوبية إلى الظهور، بعد أن اعتقدنا اختفاءها من الواقع المصرى. حيث تشير المادة الصحفية موضحة علاقة ذلك بالتطرف والعنف عند بعض

---

١ – جمال أسعد، لمصلحة من ماحدث فى القوصية وديروط يا وزير الداخلية، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/٢.

٢ – محمود بكرى، الإرهاب الحكومى ضد الإسلاميين، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٣/٥.

٣ عادل حسين ، لماذا هذا القتل بالجملة، مرجع سابق.

٤ – المرجع السابق.

٥ – الشعب، أخطر تقرير غربى عن حكم الرئيس مبارك: مبارك يعتمد على القمع الفظ، المحاكم العسكرية لا تحترم الإجراءات الواجبة، مرجع سابق.

شرائح الشباب فتذكر: "إن الوساطة والمحسوبية تحطم الإحساس بالعدل والإنصاف لدى المواطنين. ويشعر الشباب بالقهر وسد الطرق، وتقضى على الشعور بالانتماء للوطن، وتدفع إلى السخط على المجتمع، وتحفز على الانقضاض عليه وهدمه ... ولم يقتصر وباء الوساطة والمحسوبية على مجال التعيين فى المناصب والالتحاق ببعض الكليات والمعاهد، وتقديم التيسيرات لإقامة المشروعات ومنح التراخيص بالعمل، بل امتد إلى مجال الفصل فى الشكاوى والمظالم، وحماية الأرواح والأموال ورد عدوان الطغاة والمتجبرين، واقتضاء الحقوق المسلوبة وتوفير الأمن والأمان"[١]. إلى جانب ذلك تشير المادة الصحفية إلى "امتلاء البلد بأوجه الفجور والفساد دون رادع"[٢]. بالإضافة إلى أنه قد "وصل إلى المناصب القيادية أسوأ العناصر من تجار المخدرات واللصوص ... وتمزقت الأسر، وتفشت البطالة بين صفوف الشباب، وانتشرت المخدرات والسموم البيضاء"[٣]. وهو الأمر الذى يعنى أن وجود بعض الانحرافات الاجتماعية العامة اعتبرته المادة الصحفية الإسلامية من المتغيرات المسببة للإرهاب والعنف.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى المشكلات الاجتماعية فى مجال الخدمات الاجتماعية والشباب، فتشير أولا إلى مسألة تردى الخدمات فتذكر منها "نقص الخدمات والمرافق والصحة والتعليم ورغيف الخبز، وتدهور الخدمات فى ظل غياب الانضباط وفساد الجهاز الادارى والأمنى"، إضافة إلى "انتشار البطالة بين الشباب بشكل كبير"، حتى أصبحت "العلاقة بين الشرطة والشباب علاقة غير طبيعية والحكومة مسئولة مسئولية كاملة عن حالة الفراغ التى يعانى منها

---

١ – محمد حلمى مراد، خطورة تسلل الوساطة والمحسوبية إلى مقار الشرطة ودور النيابة، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٢٥.

٢ – عادل حسين، إذا أردتم أن تقاوموا العنف .. فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، مرجع سابق.

٣ – محمد حلمى مراد، ليس بالعنت الأمنى والمزيد من الاستبداد السياسى ينتهى المسلسل الإرهابى، مرجع سابق.

الشباب"[1]. هذا إلى جانب "عدم تحرك المسئولين لمعالجة مشاكل الناس وحل متاعبهم ووضع حد لتجاوزات الأجهزة الرسمية. "ثم تشير إلى "ممارسات الأجهزة الرسمية التي تتسم بالقهر والإذلال والممارسات الخاطئة والفساد والرشوة على عينك يا تاجر". إلى جانب ذلك تشير المادة الصحفية إلى أن الشباب هم الذين يعانون من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، ولذلك نجدهم – إذا عجزوا عن مواجهة هذه المشاكل – يتجهون إلى الانضمام إلى جماعات التيار الإسلامي. وتذكر من هذه المشاكل التي يواجهها الشباب: "مشكلة الحصول على شقة، وضعف الخدمات الخاصة بالشباب، وعدم وجود مراكز للشباب وضعف قصور الثقافة". هذا بالإضافة إلى "معاناة الشباب من الفراغ السياسي والبطالة، وعدم الثقة في الأجهزة المسئولة، إضافة إلى ممارسات الأجهزة التنفيذية معهم"[2]. وبرغم مواجهة الشباب لكل هذه المشكلات نجد أن أجهزة الدولة وبخاصة الأجهزة الأمنية تميل إلى "التعامل المستمر والمتواصل مع الشباب بوصفهم إرهابيين ومرتزقة وبلطجية"[3]. ثم تصل في النهاية الى حكم مترتب على وجود كل هذه المشكلات أو المقدمات السابقة قائلة" إن الذى ضغط زناد البندقية الآلية ليقتل (....)[*] بهذه البشاعة ليس هو القاتل!! إنه شاب بائس جاهل ومحبط"[4].

ثم تتجه المادة الصحفية لمعالجة ظاهرة تعتبرها مستفزة لجماعات التيار الإسلامي، ومن ثم مولدة للتطرف والعنف، وهى الظاهرة التى تتمثل فى ظهور مجموعة من الكتابات الموجهة للنيل من الفكر الإسلامي والسخرية منه والاستهزاء به، الأمر الذى يعد إلى جانب كونه يجرح الحس الإسلامي بعامة،

---

١ – حسين قمحاوى، مرجع سابق.

٢ – محمد حلمى مراد، هل لابد من الانفجار والعنف حتى تتحرك الدولة للوعد بالإصلاح، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٩/١.

٣ – عادل حسين، لماذا هذا القتل بالجملة؟ مرجع سابق.

(*) (...) يقصد به الكاتب اليسارى فرج فوده الذى اغتيل على أيدى أحد عناصر التيار الإسلامى.

٤ – علاء الأسوانى، مرجع سابق.

فإنه يستثير حفيظة جماعات التيار الإسلامى بصفة خاصة. ومنذ البداية تشير المادة الصحفية إلى تشجيع النظام السياسى لهذا الاتجاه فتذكر أنه قد "تعرض الإخوان المسلمون لإرهاب حكومى بالاعتقال والتعذيب والقتل ... وقيام رجال الأمن بإثارة الفتن بين التجمعات الإسلامية المختلفة ... بل وشجعت السلطات أصحاب الآراء المخالفة للإسلام كاليساريين والعلمانيين والقوميين، وطبعاً الاشتراكيين لمهاجمة الإخوان المسلمين"[١]. إلى جانب ذلك "الإساءة إلى الإسلام عن طريق إعادة طبع مؤلفات العلمانيين وبشكل خاص كتابات .... "[٢]. ثم تشير المادة الصحفية إلى أن "معارضتنا لاغتيال ... لا تنبع من أى اتفاق بيننا وبين ما كان يدعو إليه، إذ لم يكن عداء ... قاصراً على التيار الإسلامى فى مصر، بل امتد هذا العداء ليشمل كل ما هو إسلامى من إيران وحتى المغرب العربى"[٣]. ثم تعرض المادة الصحفية لآراء هذا المفكر الذى اغتالته جماعات التيار الإسلامى قائلة" برغم ... أن التدين المغرق يقوم على هوس دينى، وأن المتدينين حاولوا تحريم حشو الباذنجان والفلفل لأن هذا الحشو يثير الغريزة ويذكر بمسائل جنسية". إضافة إلى "اتهام ... بإباحة الخمر التى حرمها الإسلام"[٤]. وهو ما يعنى أن السخرية من الرموز الدينية قد لعبت هى الأخرى فى بلد إسلامى دوراً رئيسيا فى استثارة جماعات العنف والتطرف.

وتتناول المادة الصحفية مشكلة اجتماعية أخرى، هذه المرة، بين المسلمين والمسيحيين شركاء الوطن، وتؤكد أن علاقة الوحدة التاريخية بين الجماعتين قد نالها بعض الضرر والأذى. ثم تلقى باللوم على النظام السياسى فتشير إلى أن "العنف والإرهاب إنما هو أصيل عند الحكومة، وهى التى تبدأ

---

١ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة ... حول الاصلاح والإرهاب والتطرف، (١)، مرجع سابق.

٢ – محمد حلمى مراد، لمصلحة من هذا الاستفزاز الرسمى للمشاعر الإسلامية، مرجع سابق.

٣ – عبد الستار أبو حسين، نرفض العنف وسيلة لتصفية الحسابات، ولكن، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/١٦.

٤ – محمد الغزالى، هذا ديننا، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/٣٠.

بالعنف وترهيب الآمنين ... وأن الدولة البوليسية فى مصر تراقب الهاتف والبرق والبريد وتراقب، كل شئ ... وأن الحكومة تؤجج النار بين المسلمين والأقباط، فهى تهاجم مساجد المسلمين، فيظن الناس أن هذا حماية للأقباط فيقومون برد الفعل"[1]. ثم تحاول المادة الصحفية أن تنفى إمكانية أن يكون البعد الدينى سببا للخلاف بين المسلمين والأقباط فتذكر "أن أعمال العنف جاءت بسبب مقتل بعض المسلمين على أيدى الأقباط فى الصعيد"[2]. ثم تشير المادة الصحفية إلى أن هناك عوامل مسئولة عن الخلاف الذى بدأ يظهر بين المسلمين والأقباط، من ذلك التراخى الأمنى فى الحفاظ على مؤسسات الطرفين، كما حدث فى دير المحرق، حيث تشير المادة الصحفية إلى "عدم وجود أية نقاط للحراسة الأمنية مما يعكس تساهل الأمن وعدم اهتمامه". وعن الحادث ذاته يقول "الأنبا ساويرس أنه بينما كان يقف الجميع على باب الدير فوجئوا بوابل من طلقات الرصاص فسقط على الفور خمسة هم ... . وقال الأنبا إن الحادث ليس مقصوداً به هؤلاء الرهبان والأشخاص بالتحديد، بل إنه يأتى فى إطار سلسلة من العمليات الإرهابية التى تستهدف إحراج الحكومة، وإحداث فرقعة إعلامية عالمية، حيث أن الدير مزار عالمى ... ويقول البعض أنه رغم تصريحات الأنبا السابقة، فإنه قد كان هناك تخطيط مسبق لهذه العملية، وأن إدارة الدير كانت تعرف ذلك، بل إنها قد أبلغت الجهات الأمنية بهذا التهديد فى حينه إلا أنها لم تتحرك لحماية الدير". ورغم ادعاء الجهات الأمنية أنها قد توصلت إلى الفاعل الذى ينتمى إلى الجماعات الإسلامية، تشير المادة الصحفية إلى أن "مصادر الجماعة الإسلامية نفت ذلك الاتهام وأكدت أنه ليس من سياسة الجماعة الاعتداء على الأقباط أو منشآتهم"[3]. ثم تعبر الصحافة الإسلامية عن ظاهرة جديدة تتمثل فى عزلة

---

١ – أحمد الكتانى، ليس عندنا عنف مطلق ضد الأقباط والحكومة، (حوار)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٤.

٢ – عادل حسين، إذا أردتم أن تقاوموا العنف ... فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، مرجع سابق.

٣ – الشعب، التفاصيل الكاملة لجريمة دير المحرق : المجرمون نفذوا جريمتهم بسهولة والشرطة مازالت تواصل البحث، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٤/٣/٢٥.

الأقباط، التى تعتبرها سلوكا يمكن أن يؤجج العنف الإسلامى كذلك، مشيرة إلى أن "انعزال الأقباط عن العمل العام يثير قلقا شديداً فى حزبنا ولدى القوى الوطنية (العاقلة) كافة ... إلا أن ظاهرة الانعزال تزداد خطورة ودلالة إذا تحولت إلى انضباط حديدى داخل الكنيسة التى طغى وجهها السياسى الآن على ما عداه"[1]. وهو ما يعنى محاولة المادة الصحفية إلقاء بعض اللوم على الإخوة المسيحيين بسبب إحجامهم عن المشاركة.

ثالثا: الإعلام كأحد متغيرات العنف

ترى الصحافة الإسلامية أن الإعلام يلعب دوراً أساسيا فى إثارة أحداث العنف وتوسيع دائرة انتشاره. وهو يفعل ذلك بوسائل عديدة. إما من خلال تقديم ثقافة إسلامية هزيلة، أو حتى الاحجام عن ذلك. أو أن يصبح الإعلام وسيلة للهجوم الدائم على جماعات التيار الإسلامى، ثم يمتد الهجوم إلى الإسلاميين عموما، حتى يطول الإسلام ذاته. أو قد يعمل الإعلام على تخريب الأخلاق العامة بتقديم أفكار وصور ورموز تتنافى مع مضمون الدين وتتناقض معه. الأمر الذى يجعل من الأداء الإعلامى آلية لاستثارة عداء جماعات التيار الإسلامى بصورة دائمة.

وفى هذا الإطار تذكر المادة الصحفية أن الإعلام يلعب دوره فى استثارة عنف التيار الإسلامى حينما يتبع سياسة التضليل وتجنب ذكر الحقائق بموضوعية وحيدة. إذ تشير المادة الصحفية إلى أن من الأسباب الرئيسية للعنف نجد "التضليل الإعلامى الذى يخفى الحقائق ولا يتناول الأسباب الحقيقية للعمليات الإرهابية"[2]. وتذكر المادة الصحفية أحد أشكال هذا التضليل، فتشير إلى "تنديد الصحافة بالجماعة الإسلامية ومطالبتها "الدولة" بتوسيع دائرة الاشتباه والقمع، ومطالبة فريق آخر بسرعة إصدار قانون الإرهاب ... ومما يؤسف له

---

١ - عادل حسين، نحن .. وليس أنتم .. من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، مرجع سابق.
٢ - عصام العريان، صناعة الإرهاب، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٨/١٠.

أن ينساق بعض المثقفين والأساتذة الجامعيين وراء هذا الاتجاه دون أن يطلعوا على قوانين مكافحة الإرهاب الموجودة فى الدول الأوربية"[١]. وتشير المادة الصحفية إلى مظهر آخر من مظاهر التضليل الإعلامى، حينما يصمت الإعلام المحلى على ربط الإعلام الغربى الإسلام بالعنف، ويساهم فى ذلك أيضا الإعلام الرسمى المحلى". ثم تذكر المادة الصحفية "إن ربط الإسلام بالعنف يحمل اتهاما باطلاً، وكأن الحركات الإسلامية لابد وأن يتولد منها العنف، حتى وإن جنحت بعض الحركات الإسلامية للسلم يتحدثون ويقولون إن الحركات الإسلامية بسلمها هذا تستعد للعنف. وإذا فكر الإسلاميون فى العمل البرلمانى تطاردهم أيضا صفة الإرهابيين. وإذا مارسوا حقهم فى الصحافة قالوا عنهم إرهابيون. بحيث يوجد تلازم بين الإسلام والعنف"[٢].

وتنظر المادة الصحفية إلى تقديم التلفزيون للإرهابى التائب[*] الذى ينـدد علنا بالتيار الإسلامى ويحكى عن ممارسات مدعاه تتم فى إطاره، باعتبار أن ذلك مثال على التضليل الإعلامى. وفى هذا الصدد تشير المادة الصحفية إلى الإرهابى التائب باعتباره "صنيعة الإعلام الرسمى الذى لا يهدف إلى العلاج، ولكن هدفه التشهير، وهدفه أن يشوه دعاة الإسلام جميعاً على أساس أن ما ذكره يمثل الاتجاه العام أو الغالب". ثم تذكر المادة الصحفية قائلة" صدقونى هذا سيزيد الإرهاب ولن ينقصه "ثم تشير المادة الصحفية إلى تشويه الإسلام من خلال حديث هذا الإرهابى التائب" ونقده للنقاب والعلاقات الشاذة". ثم تشير المادة الصحفية أن " كل هذا الحديث محض اختلاق ومشوه لحقيقة الإسلام الناصعة

---

١ – محمد حلمى مراد، ليس بالعنت الأمنى والمزيد من الاستبداد السياسى ينتهى المسلسل الإرهابى، مرجع سابق.

٢ – الشعب، الإعلام الغربى ولماذا يصر على ربط العنف بالإسلام، مرجع سابق.

(*) عادل عبد الباقى هو الإرهابى التائب، كان شخصا قياديا فى إحدى جماعات التيار الإسلامى، وانشق عليها وخرج منها. وقد ظهر على شاشة التلفزيون يحكى قصة انضمامه إلى التيار الإسلامى وخروجه عليه، ويفضح الممارسات التى كانت تتم أثناء ذلك، وذلك تشهيرا بجماعات التيار الإسلامى. ولقد تصادف – كما هو مخطط– أن يعرض التليفزيون فى ذات الفترة لمسلسل (العائلة) الذى يكشف تحليل مضمونه إلى التشهير بممارسات جماعات التيار الإسلامى، هذا إلى جانب عرض فيلم (الإرهابى) فى نفس الفترة تقريبا.

والحضارية"[1]. وترى المادة الصحفية "أنه على الرغم من الضجة الإعلامية التى أحاطت بالشاب التائب، فإن الأمر لم يكن ليكتسب مغزاه الكامل إذا لم نربطه بما سبق عرضه فى مسلسلات التليفزيون أو فى الفيلم المعروض حاليا (الإرهابى). إذ يبدو أننا أمام تصعيد خائب للحملة الإعلامية ضد الصحوة الإسلامية باسم محاربة التطرف والإرهاب"[2]. ثم تذكر المادة الصحفية أنه برغم"إدانة محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) أجهزة الأمن لاستخدامها أبشع وسائل التعذيب ... بقصد انتزاع الاعترافات ... وحكمها ببراءة عدد كبير من المتهمين" فإنه برغم ذلك - حسبما تذهب المادة الصحفية - "تجاهلت الإذاعة والتليفزيون إذاعة حكم محكمة أمن الدولة العليا يوم صدوره، بينما إذاعته كافة محطات الارسال فى الخارج. كما أغفلت الصحف الحكومية ماورد فى بيان المحكمة عن وسائل التعذيب البشعة التى تعرض لها المتهمون فى القضية"[3]. ثم تذكر المادة الصحفية أنه بينما يتيح الإعلام الرسمى الفرصة لنفسه لكى ينشر ما هو مضاد للتيار الإسلامى، بل ويتيح الفرصة لكل من يريد الإضرار بصورة التيار الإسلامى - وربما الإسلام - فإننا نجد أن "الجماعة الإسلامية محرومة من التعبير عن رأيها، وتتعرض بشكل مستمر للعسف والظلم وتكميم الأفواه". ثم تتساءل المادة الصحفية "هل أتيحت لأصحاب (الأفكار المتطرفة) فرصة شرح أفكارهم ومواقفهم بطريقة قانونية، فأصروا على العمل سراً وإطلاق الرصاص"[4]. وهو الأمر الذى يعنى استناداً إلى ما تذهب إليه المادة الصحفية أن الإعلام الرسمى يشن هجوما شاملاً على جماعات التيار الإسلامى بوسائل عديدة وابتعاده عن الحيدة والموضوعية (من وجهة نظر الصحافة الإسلامية بالطبع).

---

١ - عادل حسين، فى مواجهة التحديات لابد من تفاهم الإسلاميين والقوميين ماذا يعنى ذلك فى المنطقة، مرجع سابق.

٢ - نفس المرجع.

٣ - محمد حلمى مراد، القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٨/١٧.

٤ - عادل حسين، نحن .. وليس أنتم .. من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، مرجع سابق.

ثم تشير المادة الصحفية إلى أنه يبدو أن هناك مخططا لشن حرب على الإسلاميين والإسلام، بحيث نجد أن هذه الحرب تتم على جبهات عديدة. فهناك من ناحية تخطيط من "أعداء الإسلام لإبعاد بلادنا وشعبنا عن جوهر ديننا ودفعنا إلى العلمانية ... وقد استخدموا التعليم والإعلام لتنفيذ ذلك"[١]. وتذكر المادة الصحفية مثالا على ذلك فتشير إلى "غياب الثقافة الإسلامية فى الجامعات، الأمر الذى يترتب عليه تخريج أجيال من الجامعيين لا يعرفون إلا القشور عن دينهم"[٢]. ومن ناحية ثانية لا يتوقف الهجوم على جماعات التيار الإسلامى، ولكنه يتجه إلى كل ماهو إسلامي، وفى ذلك تذكر المادة الصحفية" أن الأمر لايتوقف فى حقيقته عند محاربة (الإرهابيين والمتطرفين)، وإلا فما معنى هذا الهجوم على الأزهر وعلمائه؟ إن الهجوم على فضيلة الشيخ الشعرواى، وإبعاد الشيخ الغزالى عن التليفزيون، أو الدكتور محمد عمارة المفكر الإسلامى البارز، وكذلك إبعاد الشيخ عمر عبد الكافى عن مسجده، كل هذا وأمثاله لا يمكن أن يكون فى إطار المحاربة للمتطرفين أو أصحاب الجهل والخرافة، ولكنها حرب شاملة ضد كل ذى فضل وعلم فى الساحة الإسلامية". ويرتبط بذلك على ما تذكر المادة الصحفية " اشتداد الحملة الأمنية والإعلامية ضد حزب العمل والإخوان المسلمين والنقابات المهنية. إن الاعتقالات تتزايد والتحقيقات تتلاحق ومواعيد الانتخابات تؤجل دون حق ... لقد سمعت عن سجون ستة جديدة، يجرى بناؤها سراً فى صحارى مصر؟. لمن تعد هذه السجون الجديدة ذات الأسوار العالية والتجهيزات الحديثة؟ لا أظن أن الجماعات المتطرفة تحتاج إلى هذا العدد الإضافى من السجون"[٣].

وفى النهاية تذكر المادة الصحفية أن الإعلام فى أدائه لوظيفته بنشر – من خلال مادته– بعض الصور التى تؤذى الأخلاق العامة، وبخاصة فيما يتعلق

---

١ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الاصلاح والإرهاب والتطرف، (٢)، مرجع سابق.

٢ – عبد الفتاح فايد، تقرير خطير لمجلس الشعب حول الإرهاب، مرجع سابق.

٣ – عادل حسين، فى مواجهة التحديات لابد من تفاهم الإسلاميين والقوميين ماذا يعنى ذلك فى المنطقة، مرجع سابق.

بمعانى ذات طبيعة رمزية مقدسة في الدين. الأمر الذى من شأنه أن يستثير حفيظة الإسلاميين، ومن ثم التطرف والعنف. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية فى إطار إدعائها بأن هناك اتجاها لمحاربة كل ما هو إسلامى "ولقد عمدوا إلى نشر الانحلال والإباحية عبر أجهزة الإعلام"[١]. وفى موضع آخر تشير المادة الصحيفة إلى "فساد الأجهزة الإعلامية فى تربية الشباب والنشئ ، فالبرامج الإعلامية المختلفة تبث قيم الانحلال والفساد المضاد لقيم الإسلام وأسسه"[٢]. بهذه الممارسات المختلفة من جانب الإعلام ترى المادة الصحفية أن الإعلام أصبح مؤهلا لأن يكون أحد المسببات الرئيسية للعنف الذى تمارسه بعض جماعات التيار الإسلامى.

رابعا : المتغيرات الخارجية للعنف الداخلى

يكشف تأمل وضع التيار الإسلامى كما تصوره الصحافة الإسلامية والأحداث التى يشارك فيها أو العنف الذى ينسب إليه إلى حضور البعد الخارجى، بحيث يلعب هذا البعد دوراً رئيسياً فى تفجر العنف الإسلامى، أو فى محاولة تأسيس عداء شامل لهذا التيار، أو أن ثمة أحداث عالمية أضرت ببعض الرموز الإسلامية، الأمر الذى تسبب فى تفجير العنف دفعا للضرر. ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى خريطة العالم العربى، فسوف نجد أن هناك عداء بين حركات أو جماعات التيار الإسلامى من ناحية، وبين الأنظمة السياسية فى بعض المجتمعات العربية أو الإسلامية من ناحية أخرى. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى "الممارسات القمعية التى تمارسها الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تجاه المواطنين والجماعات الإسلامية". كما تشير المادة الصحفية إلى "التعذيب وممارساته فى كل من تونس والجزائر والسعودية

---

١ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الاصلاح والإرهاب والتطرف، (٢) مرجع سابق.
٢ – عادل حسين، مرجع سابق

والكويت وفلسطين"[1]. وهو الأمر الذى قد يخلق وحدة وتنسيقا للعمل بين جماعات التيار الإسلامى على المستوى العربى فى مواجهة التنسيق الذى يتم على مستوى الأنظمة السياسية. وقد يلعب البعد الخارجي دوراً آخر فى تأجيج العنف بين النظام السياسى وجماعات التيار الإسلامى حينما يتهم الأخيرة بتعاونها مع بعض الدول الخارجية. مثال على ذلك كما تذهب المادة الصحفية" تغاضى الحكومة عن الأسباب الحقيقية للتطرف وتركيزها على اتهام الدول الأخرى بمساعدة الإرهاب مثل إيران والسودان"[2]. وهو الأمر الذى يحاول من خلاله النظام السياسى خلق انطباع على أن العنف له محرضاته الداخلية، ومن ثم فهو طارئ على الواقع الداخلى.

وهناك أسلوب آخر يلعب من خلاله البعد الخارجى دوره فى استثارة جماعات التيار الإسلامى، ودفعها إلى سلوكيات العنف. يحدث ذلك حينما تقع بعض الأحداث الخارجية التى تؤذى الحس الدينى لهذه الجماعات خاصة إذا تضمن ذلك انطباعا بتراخى النظام السياسى فى مواجهة هذه الأحداث. ويعتبر حرق اليهود لبعض مواقع فى المسجد الابراهيمى مثالاً واضحاً على ذلك. إذ تذكر المادة الصحيفة أنه حينما تلقت الجماهير نبأ حريق المسجد الابراهيمى"استجابت الأمة لنداء الجهاد والواجب، وخرج الشعب المصرى عن صمته، وأعلن غضبه من جرائم الصهاينة الدموية وتخاذل الحكام، فشهد الأسبوع الماضى بوادر انفجار بركان الغضب ضد المذبحة وضد مسيرة الذل والعار. المسيرات عمت جامعات مصر وشملت ميدان التحرير ووسط العاصمة وجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر وحلوان والاسكندرية وقناة السويس وبعض المعاهد العليا فى القاهرة ... وامتدت شرارة الغضب إلى الأحياء الشعبية حيث نظم حزب العمل مسيرة فى حى المطرية قبيل انعقاد المؤتمر الجماهيرى

---

١ – علاء النجار، ٦٠٠ قتيل برصاص الأمن، ٨٠ ألف معتقل فى السجون العربية، مرجع سابق.

٢ – محمد حلمى مراد، لمصلحة من هذا الاستفزاز الرسمى للمشاعر الإسلامية، مرجع سابق.

الحاشد الذى تحدث فيه (...) وشهدت أحياء مصر القديمة والمنيل مسيرة حاشدة من عشرات الألوف خرجت من جامع عمرو بن العاص عقب صلاة القيام، ووقعت مسيرة مماثلة بحى البساتين. وتحول مؤتمر نقابة الأطباء إلى مظاهرة كبرى، حيث عجزت دار النقابة عن استيعاب الجماهير الغفيرة التى زحفت لحضور المؤتمر فتجمعت فى شارع القصر العينى، حيث تعالت الهتافات ضد جرائم اسرائيل والصهيونية، وفى معظم المقار الرئيسية والفرعية للنقابات المهنية فى مختلف المحافظات وقعت أحداث مماثلة"[١].

وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية انتفاضة الجماهير بسبب هذه الواقعة، فتكتب مقالات كثيرة فى يوم واحد تحمل عناوين ذات دلالة منها "ثورة المساجد، تجمعات ومؤتمرات، صلاة الغائب..، محافظات مصر تؤدى صلاة الغائب وتندد بالمجزرة، مظاهرات الغضب تنطلق من الأزهر الشريف.. هتافات الثأر تجلجل فى ميدان الجيزة .. آلاف الشباب يتحدون الأمن ويهتفون ضد اليهود .. القاهرة تغلى والغضب الشعبى يعم مصر .. خمسة وعشرون ألفا بالاسكندرية ينددون بالمذبحة ويطالبون بوقف مسيرة السلام.. هذه اليقظة الشعبية لابد أن تتواصل لإصلاح أوضاعنا الداخلية"[٢]. وهو ما يعنى أن هذا الاحتجاج الشامل قد حدث لأن ثمة ضرر قد وقع على بعض الرموز الإسلامية.

كذلك يقع العنف حينما تحاولة السلطات التدخل لفرض النظام والاستقرار. وهو ما تحاوله أجهزة الأمن[*]. الأمر الذى قد يسفر فى النهاية عن وقوع أحداث عنف وخسائر وإصابات. وتصور ذلك المادة الصحفية فتشير إلى

---

١ – الشعب، انتفاضة شعب مصر، الشعب فى ١٩٩٤/٣/٤.

٢ – الشعب، ثورة المساجد، الشعب فى ١٩٩٤/٣/٨.

(*) يحدث فى أحيان كثيرة أن تعمم الجماهير حينما تتملكها عقلية الحشد بين عناصر مختلفة فتجعلها كيانا واحدا. وتطبيقا لذلك نجد أنه نظراً لأن الأمن يحاول مواجهة الجماهير حفاظاً على الاستقرار، وكذلك حفاظا على المؤسسات الأجنبية كالسفارات، مثلا، فإن الجماهير تجمع بين الأمن وبين الذين صنعوا مذبحة المسجد الابراهيمى، باعتبارهم واحداً، ومن ثم تتشكل اتجاهات عدائية، وتتنامى أحداث العنف الموجه نحوهما باعتبارهما يشكلان من وجهة نظر الحشد شيئا واحدا.

أن "قمع الانتفاضة إنجاز الحكومة الوحيد .. والمتظاهرون يحرقون العلم الاسرائيلى والأمن يرد بالقنابل". وفى موضع آخر تذكر أن "الأمن يضرب بقسوة لمنع الطلاب من الالتحام بجماهير الشعب، ويستخدم طلقات مطاطية وخرطوشا صناعة أمريكية، مع وجود قوات مسلحة بالذخيرة الحية، ووقعت اشتباكات عنيفة بين الطلاب وقوات الأمن حول جامعات القاهرة، عين شمس، الاسكندرية، الأزهر، أسفرت عن إصابة مئات الطلاب من بينهم ١٢٠ طالب مصابا من جامعة القاهرة وحدها".[١]

بالإضافة إلى ذلك هناك جانب آخر لفاعلية العامل الخارجى فى وقوع أحداث العنف والإرهاب فى المجتمع، حيث تشير المادة الصحفية إلى مسئولية التحالف الأمريكى الإسرائيلى عن ذلك، وبخاصة الأخيرة لتشوية صورة الإسلام والمسلمين، وهز الاستقرار الداخلى للمجتمع المصرى. بداية تشير المادة الصحفية إلى "العلاقات المشبوهة والمريبة التى تربط بين أمريكا واسرائيل من ناحية ومصر من ناحية أخرى ومحاولة تمرير الاتفاقات المشبوهة من خلال ذلك"[٢]. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية" الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية بشكل عام" ومصر بشكل خاص من حيث الربط بشكل دائم بين المساعدات الاقتصادية والتعاون الكامل والشامل مع إسرائيل فى كافة المجالات والأنشطة، بما فيها العمل على المشاركة فى مواجهة الإرهاب والتطرف، وتوسيع التعاون الأمنى فيما بينها فى هذا الأمر ... وأن الإرهاب الحكومى ضد الإسلاميين هدفه الأساسى تمرير مخطط بيع الشركات المصرية للأجانب".[٣]

ثم تفرد المادة الصحفية مكانة خاصة لاسرائيل ودورها البارز فى تفجير أحداث العنف والإرهاب فى المجتمع المصرى. إذ نجد أن المادة الصحفية تؤكد "على دور إسرائيل والموساد فى التفجيرات الحادثة فى القاهرة، وذلك لضرب

---

١ – الشعب، انتفاضة شعب مصر، مرجع سابق.
٢ – محمد بكرى، الإرهاب الحكومى ضد الإسلاميين، مرجع سابق.
٣ – نفس المرجع السابق.

النظام السياسى بالجماعات الإسلامية وتعميق الفرقة وبث روح الضعف لدى المواطنين والنظام السياسى". ثم تذكر المادة الصحفية أن "بعض الأجهزة الأمنية لديها دلائل قاطعة على دور المخابرات الاسرائيلية فى حادث تفجير مقهى النيل بالتحرير .. ومحاولة اسرائيل ومخابراتها الإساءة إلى سمعة الحركة الإسلامية وزعزعة الاستقرار والأمن فى مصر، وتصعيد إمكانيات الصدام بين النظام السياسى والحركة الإسلامية"[1]. هذا بالإضافة إلى أن اسرائيل تعمل – حسبما تذهب المادة الصحفية – على "تشويه صورة الإسلام فى الشرق والغرب وتعمل على تفتيت الدولة المصرية وإضعافها"[2]. ثم تذكر "أن اسرائيل وحدها صاحبة المصلحة فى تفجير المفرقعات داخل القاهرة وفى سوق نيويورك أيضا "وتتساءل المادة الصحفية" هل نسيتم أن الصهاينة على رأس المحرضين للغرب على محاربة الصحوة الإسلامية السياسية فى بلادنا؟. هل نسيتم مطالبتهم بتحقيق التعاون والتنسيق مع الأجهزة الأمنية العربية فى تطويق الإسلام وضرب الإسلاميين"[3]. وحتى تصبح المادة الصحفية أكثر إقناعاً للآخرين بدور إسرائيل فى تفجير حوادث العنف التى نشهدها من حولنا، نجدها تتساءل: "هل من الصعب أن يبرر الصهاينة مثل هذه الأحداث التفجيرية؟ وهل من الصعب أن يركب أحد الصهاينة أحد الأتوبيسات ليعبر منفذ رفح ويدخل سيناء بصفته سائحاً، ثم يأخذ السيارة المرسيدس من العريش إلى موقف القللى ويدبر التفجيرات ويدس العبوة المتفجرة لتنفجر فى الأبرياء ثم يعود ليستقل نفس السيارة للعريش ومنها لإسرائيل"[4]. وهو ما يعنى أنه على خلاف المادة الصحفية للصحف الأخرى نجد أن تناول الصحافة الإسلامية لدور العوامل

---

١ – مجدى أحمد حسين، من مقهى وادى النيل إلى شبرا، كل الدلائل تشير إلى اتهام المخابرات الاسرائيلية، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٦/٢٢.

٢ – محمد جمال عرفه، فى حادث القللى، فتش عن السياح الصهاينة، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/٥/٢٥.

٣ – عادل حسين، المبايعة أخذت تتزايد .. ويجب وقف هذا العبث فالموقف لا يحتمله، لماذا نبرئ الجماعة الإسلامية من قتل الأبرياء، ولماذا نتهم إسرائيل، مرجع سابق.

٤ – محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

الخارجية كان تناولاً له طبيعته الخاصة، باعتبار وجود بعض الدول الخارجية التى يتهمها النظام السياسى بمساعدة الإسلاميين، فى مقابل وجود بعض الدول المعروفة أنها تعادى الإسلام وتشن هجوما عليه بحجه أن أفكاره ومبادئة تساعد على تفجير العنف.

استخلاصات

استناداً إلى المعطيات التى عرضنا لتحليلها فى الفصل الحالى فيما يتعلق بتحديد المادة الصحفية ذات التوجه الإسلامى للمتغيرات المسببة لعنف التيار الإسلامى، فإننا نعرض لمجموعة الحقائق التالية:

١ – تحدد المادة الصحفية المتغيرات المسببة للعنف لتضم المتغيرات البنائية المتصلة ببناء المجتمع، ثم المتغيرات الموقفية، وهى المتغيرات التى تلعب دوراً مباشرا فى اتباع التيار الإسلامى لسلوك العنف. وبلغة أكثر منهجية تعتبر المتغيرات البنائية من نوع المتغيرات المستقلة، بينما المتغيرات الموقفية هى من نوع المتغيرات الوسيطة.

٢ – تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً أساسياً فى تفجر أحداث العنف. مثال على ذلك الركود الاقتصاى وارتفاع الدين الخارجى الذى بلغ ١٥٠٪، بحيث أدى ذلك إلى انتشار مظاهر الفقر والحاجة. وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة بين الشباب، الأمر الذى يؤسس علاقة بين تردى الظروف الاقتصادية وارتفاع وتيرة أحداث العنف.

٣ – تشير الصحيفة أيضا إلى تردى الأداء السياسى وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية وتفريغ الحملات الانتخابية من مضامينها الحقيقية، واعتقال الطلاب والعمال، إضافة إلى مضايقة بعض منظمات حقوق الإنسان.

٤ – انتشار التعذيب فى السجون والاعتداء على منظمات المجتمع المدنى، حيث يمثل الاعتداء على مسيرة نقابة المحامين انتكاسة للديموقراطية.

كذلك تعذيب المحامين المدافعين عن التيار الإسلامى. ومن شأن التعذيب أن يدفع التيار الإسلامى إلى مزيد من التكفير، ومن ثم مزيد من العنف.

٥ – ظهور بعض الكتابات لبعض التقدميين أو العلمانيين التى تسخر من بعض الرموز الإسلامية، الأمر الذى يستثير حفيظة أعضاء التيار الإسلامى، فليجأون إلى العنف مع من حاولوا المساس بهذه الرموز.

٦ – تردى الخدمات فى مجالات الصحة والتعليم والإسكان وعدم معالجة مشاكل البشر وبخاصة الشباب، كذلك تحطم الاحساس بالعدل والانصاف، الأمر الذى يصيب هذه الشريحة بالتوتر والإحباط، ومن ثم تصبح عضوية التيار الإسلامى مدخلا لتفريج التوتر والتخلص من الأحساس بالظلم.

٧ – يلعب الإعلام دوره فى تأسيس عنف التيار الإسلامى لعوامل عديدة منها تنديد الصحافة بالتيار الإسلامى، واستعداء الدولة عليه، كذلك إذاعة التليفزيون لأفلام قد تؤذى الحس الإسلامى، وكذلك الصور الإباحية التى تخدش الحياء العام، وكذلك الهجوم على كل ما هو إسلامى بما فى ذلك الأزهر.

٨ – كذلك تلعب المتغيرات الخارجية دوراً فاعلاً فى دعم التيار الإسلامى، وربما سلوكه مسلك العنف. من ذلك مثلاً أن الجماعات الإسلامية خاضعة للقمع من قبل الأنظمة العربية، الأمر الذى يدفع إلى تأسيس وحدة وتنسيق بين هذه الجماعات.

٩ – هناك أحداث كثيرة لعبت دوراً فى تعبئة التيار الإسلامى وهى الأحداث التى تشكل اعتداء على رموز إسلامية كحرق المسجد الأقصى، كذلك يعمل التحالف الأمريكى الاسرائيلى على محاولة ربط الإسلام بالعنف.

١٠ – كما ترتكب "الموساد" كثيرا من الحوادث على الأرض المصرية ومحاولة ربطها بالتيار الإسلامى، وذلك لتعميق الخصومة بينه وبين النظام السياسى فى رأى تلك الصحيفة.

الفصل السابع

المتغيرات الموقفية للعنف

كما تدركها الصحافة الإسلامية

تمهيد

عرضنا في الفصل السابق لمجموعة المتغيرات البنائية المولدة للعنف والإرهاب والتطرف. وفي نطاق عرضنا لتردى فاعلية النظام السياسي ولوطأة الظروف الاقتصادية، وكذلك الدور السلبي الذي يقوم به الإعلام بما يساعد على نمو مشاعر العنف والتطرف. كذلك عرضنا للمتغيرات الخارجية التي لعبت دورها في دعم فاعلية المتغيرات المحلية، نظراً لأن المتغيرات الخارجية ذات طبيعة بنائية وإن كانت تنتمي إلى نسق أشمل من النسق المحلي.

وقد اعتبرنا هذه المتغيرات ذات طبيعة بنائية لكونها تتصل ببناء المجتمع أساساً، أو بالأحرى تشكل أجزاء أو عناصر منه، ومن ثم فإن استمرار أداءها السلبي سوف يفرض ظروفا قاهرة على بعض الشرائح أو الفئات الاجتماعية، الأمر الذي يولد لديها - استجابة لذلك - اتجاهات وسلوكيات التطرف والإرهاب والعنف. وفي هذا الإطار تصبح المتغيرات البنائية، هي في حقيقة الأمر المتغيرات المسببة للعنف أو المولدة له. وبلغة أكاديمية هي المتغيرات المستقلة في تفاعلات العنف والتطرف، ومن ثم فإن أي إستراتيجية جادة لمواجهة أحداث العنف لابد أن تفترض مواجهة هذه المتغيرات، التي نحتاج أحيانا لمواجهة آثارها إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية والشاملة في بناء المجتمع .

بيد أنه إضافة إلى مجموعة المتغيرات البنائية هذه، هناك مجموعة من المتغيرات ذات الطبيعة الموقفية، أي تلك التي يكون لها وجودها المباشر في موقف التفاعل الاجتماعي. واذا كانت مجموعة المتغيرات البنائية هي المتغيرات المولدة للتوتر، الذي يدفع - كما أشرنا- بعض الشرائح في اتجاه العنف، فإن المتغيرات الموقفية هي الشرارة التي تشعل فتيل التوتر فتحوله إلى عنف. حيث يظل التوتر قائماً وكثيفا مختزنا في بناء المجتمع، إلى أن تتواجد المتغيرات أو الأحداث المباشرة التي تفرض كما هائلاً مضافا من التوتر، كثيفا في عمق الإحساس المباشر به، الأمر الذي قد لا تحتمله الذات البشرية، ومن ثم يكون

العنف هو رد الفعل المباشر لمحاولة استعادة التوازن أو التراجع من جديد إلى مستوى محتمل من التوتر.

بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا فاعلية المتغيرات الموقفية، فإننا نجدها تلعب دور المتغيرات الوسيطة، وإذا كان التوتر المختزن الذى يمكن أن يقود إلى العنف قد تولد بفعل مجموعة المتغيرات البنائية، فإن من شأن المتغيرات الموقفية أن تعظم من فاعلية المتغيرات البنائية، فتزيد من تأثيرها على توليد التوتر، ومن ثم تعجل من وقوع العنف، أو أن هذه المتغيرات قد تلعب دوراً عكسيا فتقلص من فاعلية المتغيرات البنائية ومن ثم تخفض من قدرتها على أن تشكل طاقة دافعة للعنف. ومن ثم فإذا كانت المتغيرات البنائية هى المسئولة عن تفجر العنف فى المجتمع، فإن المتغيرات الموقفية من شأنها أن تكون المسئولة عن تفجر أحداث العنف هنا والآن.

فى نطاق هذه المتغيرات يمكننا أن نذكر الدور الذى يمكن أن يقوم به جهاز الأمن فى المجتمع. وإذا كانت الوظيفة المنوطة بهذا الجهاز هى الحفاظ على استقرار المجتمع، وهو ما يسمى بالوظيفة الضبطية، فإنه أثناء إنجاز الأمن لدوره قد يلعب دوراً مباشراً فى تفجير العنف. كأن يعتدى على الأهالى ويضيق عليهم الخناق بلا مبرر، أو أن يضر برموز هى موضع احترام فى المجتمع المحلى، كالتعرض للناس وتوقيع العقاب عليهم وهم شبه عرايا – كما حدث أحيانا – أو ملاحقة بعض المجرمين أو المتهمين أو بعض أعضاء التيار الإسلامى داخل المساجد – ولها حرمتها – أو إغلاقها. حيث يكون من شأن هذه السلوكيات أن تستفز الحس الأخلاقى عند البشر، ومن ثم يكون العنف الذى يفجر دور الاستجابة الموقفية المباشرة، خاصة أن هناك طاقة دافعة تتمثل فى التوتر المختزن بفعل المتغيرات البنائية.

كذلك قد تلعب المحاكمات العسكرية التى قد تصدر أحكامها فى العادة سريعة وقاسية، دورها فى تأسيس العنف كاستجابة لذلك. فمن غير المنطقى أن نحاكم سلوكيات تقع فى ظل أوضاع مستقرة بآليات (محاكم وقوانين) ذات طبيعة استثنائية. حيث تؤدى قسوة الأحكام والتعسف فى استخدام القانون إلى انتفاء

الوظيفة الردعية للعقاب لتحل محلها مشاعر وعواطف الانتقام من المجتمع – والدولة باعتبارها آليته الأساسية – الذى أخذهم بلا رأفة ولا رحمة. وتدور دائرة مفرغة من الانفصال والخصومة والانتقام.

وفى حالة إيداع المتهم السجون قد يخضع لممارسات من التعذيب والإهانة تسقط عنه إنسانيته ليرتد إلى مرحلة غريزية من الرغبة والانتقام. أليس العذاب هو الذى دفع المفكر الإسلامى سيد قطب إلى إبداع تفكير تكفير المجتمع الذى شهد عذابه صامتا ولم يحرك ساكنا. ومن ثم نستطيع القول بأن خبرة السجون وعذاباتها تعتبر أحد المتغيرات الهامة فى تفريخ العنف.

وبهذه الفاعلية برزت المتغيرات الموقفية كمتغيرات صانعة للعنف كما رأت الصحافة الإسلامية ذلك .. وإذا كنا نفترض دفاع الصحافة الإسلامية عن الإسلاميين. فإننا نتوقع أن تكون المهمة الملحة بالنسبة لهذه الصحافة هى حمايتهم والدفاع عن المخاطر التى تجتاحهم الآن وهنا، ولنؤجل أو لانركز الحديث عن المتغيرات البنائية، لأن الحديث عنها يطول، ونحتاج لعلاج آثارها إلى استراتيجية بعيدة المدى. لذلك فضلت الصحافة الإسلامية أن تعطى الأولوية للعمل على المستوى التكتيكى المباشر، وإن كان ذلك لم يصرفها عن التعامل مع متغيرات المستوى الاستراتيجى والبعيد المدى، وهى التناولات وأساليب العمل التى نعرض لها فى الصفحات التالية.

أولا : التعذيب الأمنى والعنف

أكدت الصحافة الإسلامية كثيراً على إبراز العنف الأمنى ضد جماعات التيار الإسلامى باعتباره أحد المتغيرات المسئولة عن إثارة أحداث العنف. حيث ترى أن أجهزة الأمن والشرطة قد تجاوزت حدود الضبط والسيطرة وهو الهدف أو الدور الرئيسى لأجهزة الأمن فى المجتمع إلى حدود الانتقام من جماعات التيار الإسلامى، وهو الانتقام الذى توسع أحيانا ليطول الجماهير ذاتها فيزيد من تعاطفها فى بعض الأحيان مع جماعات التيار الإسلامى. بحيث يمكن القول –

استناداً الى المادة الصحفية للصحافة الإسلامية – أنه قد أصبح هناك ثأر قائم بين جهاز الأمن من ناحية، وبين جماعات التيار الإسلامى من ناحية ثانية، بحيث استبدلت أثناء هذا الثأر الوظيفة الحقيقية لجهاز الأمن والتى تتمثل فى الضبط والسيطرة ولو بقليل من العنف ، إلى العنف كطريق للضبط والسيطرة. ذلك مثلما استبدل التيار الإسلامى – أحيانا – أهدافه فلم يعد الاضطرار الى العنف بسبب الحصار دفاعا عن المبادئ، وإنما تحول فى بعض الأحيان إلى عنف من أجل الانتقام وإثبات الوجود والفاعلية. ويكشف تأمل المادة الصحفية المتعلقة بالعنف الأمنى عن إمكانية بلورتها من خلال عدة محاور.

ويتمثل **المحور الأول** فى اتساع العنف الأمنى بحيث تجاوز حدوده القانونية، هذا إلى جانب اعتدائه على كل ما هو إسلامى، حتى ولو لم يشارك فى العنف، وهو ما يمكن أن نشير إليه بالميل إلى التعميم. منذ البداية تشير المادة الصحفية إلى أن هناك "إرهاب بوليسى"[1] شامل ضد الإسلاميين. وفى موضع آخر تشير إلى "هيمنة العنف والتعذيب تجاه الجماعات الإسلامية فى مصر"[2]. وفى موضع آخر تتحدث المادة الصحفية عن "الأساليب القمعية المختلفة التى تمارسها الحكومة ضد الإسلاميين فى ظل ظروف اقتصادية شديدة القسوة"[3]. كذلك تشير إلى السياسة "الأمنية الخاطئة التى تعتمد على التصعيد وتوسيع حدود القبض والحجز دون الضرورة التى تتطلب ذلك"[4]. ثم تشير المادة الصحفية إلى البعد الثانى فى شمولية الممارسة الأمنية للعنف، حيث توسيع مساحة ممارسة العنف بحيث يتجاوز الوظيفة التى يمكن أن يؤديها فى الحدود الضيقة، حيث تذكر" فإذا كنا نعارض استخدام الشباب للعنف فإننا نطلب من الحكومة أن تمتنع بدورها عن التعذيب والضرب فى المليان بدون سند من القانون"[5]. ثم تشير

---

١ – محمد عبد القدوس، دفاع عن الإخوان المسلمين، (عمود)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/١٦.
٢ – مصطفى مشهور، الى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الإصلاح والإرهاب والتطرف، مرجع سابق.
٣ – فايز زايد، حربنا ضد الإرهاب وعلى الحكومة، (متابعة)، الشعب فى ١٩٩٣/١/٢٣.
٤ – عصام العريان، مرجع سابق.
٥ – عادل حسين، نحن .. وليس أنتم .. من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، مرجع سابق.

المادة الصحفية إلى "توسيع صلاحيات الشرطة فى القبض والحجز العشوائى والتحفظ والاعتقال التعسفى طويل الأجل ... وتصفية العناصر القيادية والتخلص منهم" [1]

وتدليلاً على ذلك تذكر المادة الصحفية بعض التجاوزات الأمنية فى استخدام العنف. الأمر الذى يدفع الطرف المقابل إلى الميل الأكثر إلى استخدامه بتأكيدها "على أن قوات الأمن اعتادت استخدام القوة بدون إنذار وبدون إذن قضائى، الأمر الذى يتعارض مع الأعراف الدستورية والقانونية"[2]. ثم تعطى المادة الصحفية مثالاً على التوسع فى استخدام العنف نقلا عن تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذكرت فيه "إن لديها شكوى جادة فى احتمالات تورط أجهزة الأمن خلال الأسبوعين الماضيين فى ممارسة القتل خارج نطاق القانون، وقتل عشرة من المواطنين الذين أعلنت السلطات مسئوليتهم عن العديد من أعمال الإرهاب التى وقعت مؤخراً واتهمتهم بأنهم كانوا يخططون لتنفيذ عمليات إرهابية جديدة ... وقالت المنظمة إن التحقيقات التى أجرتها ... ومقابلات مندوبيها لعدد من شهود العيان أثبتت أن قوات الأمن المركزى والقوات الخاصة حاصرت المنطقة وفرضت حظر التجول فى شوارعها، حيث تمكن بعض الشهود من رؤية ضباط أمن الدولة يقتادون مواطنا ملتحيا تبدو عليه آثار واضحة للضرب والتعذيب، وقام بإرشادهم إلى الشقة التى تجمع بداخلها القتلى السبعة ... وأوضحت المنظمة المصرية أنه لو صحت هذه الاتهامات فإنها تشكل إنتهاكا خطيراً لحقوق الإنسان فى مصر، باعتبار أن القتل خارج القانون وبعيداً عن ولاية القضاء لا يشكل فقط اعتداء على الحق فى الحياة بل يقدم مبررات إضافية تضفى نوعاً من الشرعية على الأعمال الانتقامية والإرهابية التى تمارسها بعض جماعات الإسلام السياسى"[3].

---

١ – منظمة العفو الدولية، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى مصر فى ظل مناخ العنف السياسى، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٦/٢٩.

٢ – عامر عبد المنعم، اعتقال وقتل المعارضين .. والتضييق على الأحزاب، مرجع سابق.

٣ – الشعب، تقرير خطير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حولى قتلى الزاوية والسيدة، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٤/٢/٢٥.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى رصد توسع آخر فى استخدام العنف من قبل أجهزة الأمن والشرطة، وهو اتجاه العنف الأمنى إلى أن يطول جماعات ومؤسسات لا ترتكب العنف ولا تمارسه. وعلى سبيل المثال برغم أن جماعة الإخوان المسلمين لا تسلك سلوكا عنيفاً فى دعوتها، بل إن العنف هو أحد أبعاد الخلاف الرئيسى بينها وبين جماعات التيار الإسلامى، إلا أن المادة الصحفية ترى مع ذلك "أن جماعة الإخوان المسلمين تتعرض للعنف المتواصل والاضطهاد المستمر". ثم تتساءل المادة الصحفية "إن الإخوان المسلمين كمواطنين، أليس من حقهم أن يهتموا بشئون وطنهم، وأن يقدموا الحل المناسب لإصلاحه والنهوض به؟ فلماذا عندما يتقدمون بالحل الإسلامى يحاربون ويضيق عليهم ويتعرضون لإرهاب حكومى بالاعتقال والتعذيب والقتل"[1]. ثم تذكر المادة الصحفية تحرش الأمن بحزب العمل وجريدة الشعب لتوجهاتهما الإسلامية من غير أن يرتكب العنف، حيث "تعرض الصحفى (...)[*] من جريدة الشعب لإجراءات تعسفية واسعة النطاق، حيث جرى اعتقاله من منزله فى الحادية عشرة من مساء يوم الاثنين الماضى وأخضع لعمليات تحقيق مكثفة فى مكتب المدعى العام العسكرى، وفى سابقة تعد الأولى من نوعها فى تاريخ القضاء العسكرى تم تحديد جلسة عاجلة لمحاكمته بعد أقل من ٢٤ ساعة من إلقاء القبض عليه، حيث جرت محاكمته أمام محكمة الجنح العسكرية بالعباسية ... وقد شكا الزميل لسكرتير عام نقابة الصحفيين من المعاملة السيئة التى تعرض لها منذ القبض عليه، حيث رفضت السلطات السماح بإدخال ملابس خاصة لاستخدامها، حيث كان لا يزال يرتدى نفس الملابس التى كان يرتديها لحظة اعتقاله"[2].

---

١ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة ... حول الإصلاح والإرهاب والتطرف، مرجع سابق.

(*) (...) تعنى هذه الإشارة إسماً لأحد الأشخاص، لم نرى ضرورة ذكره لأن ذكر اسم معين لن يقدم إضافة إلى التحليل العلمى الذى نجريه.

٢ – محمود بكرى، الحكومة تصعد هجومها ضد حرية الصحافة، اعتقال محرر الشعب عبد الستار ابو حسين بالسجن الحربى ومحاكمته عسكريا، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/٨.

ثم تذكر المادة الصحفية بعض التجاوزات الأمنية التى طالت بعض المؤسسات والتى تشير إلى توسيع الأمن لمساحة استخدام العنف. فتذكر من ذلك مثلاً حضور "قوات الشرطة إلى مقر الجريدة (الشعب) مرتين متتاليتين مساء الأربعاء بحجة وصول بلاغ للشرطة بوجود مشاجرات واعتصامات داخل الجريدة، وهى السابقة الأولى من نوعها التى تحضر فيها الشرطة إلى مقر الجريدة. ولم تنصرف الشرطة إلا بعد حوالى نصف الساعة مع استمرار تواجدها الأمنى الكثيف حول مقر الجريدة"[1]. ثم تشير إلى واقعة مماثلة نقلاً عن بيان للجنة المصرية لحقوق الإنسان بنقابة أطباء الإسكندرية "حيث ذكر البيان أن أحد الشبان سقط صريعا برصاص الأمن، كما أصيب العشرات وتم القبض على المئات إضافة إلى إصابة أربعة ضباط بجراح". وقد بدأت الأحداث" فى أعقاب الخطاب الصادر من الشئون الاجتماعية والذى تقرر بمقتضاه حل جمعية "الاعتصام بحبل الله الإسلامية". وعند ظهر يوم الأحد ٨ مايو بدأت تتوافد سيارات الشرطة بحضور مندوبة الشئون الاجتماعية، والتى جاءت بصحبة مباحث أمن الدولة حيث بدأت تسليم الجمعية فى جو من التعسف ... وفى أعقاب صلاة العشاء حدثت اصطدامات بين الشرطة والمصلين حيث سقط الكثير من المصابين، وتم القبض على العشرات والاعتقالات العشوائية"[2].

كذلك تذكر المادة الصحفية وقائع هجوم قوات الأمن على مسيرة المحامين، حيث "خضبت مسيرة المحامين البيضاء بالدماء ... ومنعت الشرطة مسيرة المحامين السلمية واعتدت عليهم ... وألقت على المسيرة ٢٠ صندوقا من القنابل وصواريخ الدخان التى انهمرت على المحامين"[3]. ثم تشير المادة الصحفية إلى الاستنكار العام لهذا الهجوم فتذكر "غضب الشارع المصرى والأحزاب والنقابات ... من السياسات الحكومية الخرقاء التى تضع مصر كلها

---

١ – نفس المرجع.

٢ – الشعب، مصرع شاب، والتوتر يخيم على منطقة الورديان بالاسكندرية، (حدث)، الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٣.

٣ – أشرف خليل، إعتداء سافر على مسيرة المحامين، مرجع سابق.

على فوهة بركان ... واستنكار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وإطلاق القنابل فى أجساد المحامين ... وتدعو الرئيس لاجراء تحقيقات فورية ونزيهة فى وفاة عبد الحارث ... واستنكار قيادات النقابات للهجمة البوليسية على النقابة العامة ... ورفض المحامين لإرهاب الحكومة"[١]. ثم تذكر المادة الصحفية تعليقا على اتساع مساحة العنف الأمنى "إن العنف الأمنى الذى يتخذ ضد الجماعات الإسلامية يزيد من التعاطف معهم"[٢].

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى محور آخر يتصل باتساع مساحة الممارسة الأمنية كذلك، حيث تبرز لنا هذه الممارسات فى مختلف المناطق على الخريطة المصرية ابتداء من أسوان جنوبا، وحتى إدكو ودمياط شمالاً، مرورا بكل المدن والمحافظات المصرية، بما فيها القاهرة التى كان لها نصيب الأسد فى ذلك، الأمر الذى يعطى انطباعا بسرطانية انتشار العنف سواء من جانب جماعات التيار الإسلامى أو من جانب أجهزة الأمن. ومنذ البداية تشير المادة الصحفية إلى انتشار العنف بسبب استشراء الفساد وشيوع ظاهرة الانحلال الخلقى وغياب العدل الاجتماعى، وتفاقم الأزمات الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة التى يقع عبئها على الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً فى المجتمع". ثم تشير المادة الصحفية إلى ذلك مؤكدة" أن المواجهة الأمنية الغاشمة وأسلوب العقاب الجماعى تعتبر أحد أسباب توسيع دائرة العنف، وتجنيد شرائح أخرى من المجتمع لمناهضة عنف الدولة"[٣]. بالإضافة إلى ذلك تشير المادة الصحفية" إلى المواجهات الأمنية الشرسة التى تقوم بها قوات الأمن تجاه المدن المصرية" . مثال على ذلك " ماحدث فى عين شمس وإدكو ... وأن استمرار الاعتقال والتعذيب والقتل لن يفيد الحكومة المصرية فى شئ بقدر ما يؤدى إلى القتل ومزيد من الدماء". كذلك تذكر المادة الصحفية "إستمرار حصار قوات الأمن لعين شمس وأبو حماد وإدكو وديروط وامبابة ... ومداهمات الأمن المستمرة وتعريض المواطنين للاعتقال

---

١ - نفس المرجع.
٢ - محمد حلمى مراد، قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية، مرجع سابق.
٣ - عبد الفتاح فايد، تقرير خطير لمجلس الشعب حول الإرهاب، مرجع سابق.

والتعذيب والتهديد بالاغتصاب"[1]. وهو الأمر الذى يعطى الانطباع بأن غالبية المدن المصرية أصبحت ساحة للصراع بين طرفين.

ومن الطبيعى أن تفوز مدينة القاهرة بنصيب الأسد من هذا العنف لعدة اعتبارات. **الأول:** الكثافة السكانية العالية لمدينة القاهرة، الأمر الذى يشير إلى الوجود المكثف لأجهزة الامن، وأيضا لجماعات التيار الإسلامى. **والثانى:** لأن أجهزة الدولة والنظام السياسى والأمن، وكلها أهداف لعنف التيار الإسلامى، موجودة بكثافة بالقاهرة. **والثالث:** لأن القاهرة تعد تجمعا حضريا، وعنف جماعات التيار الإسلامى ظاهرة حضرية بالأساس. **والرابع:** أن مساحة المناطق العشوائية فى القاهرة واسعة، الأمر الذى نتوقع معه فاعلية أكثر لجماعات التيار الإسلامى ومن ثم فاعلية أكثر للأجهزة الأمنية فى هذا النطاق. ومثال على ذلك تذكر المادة الصحفية أنه حينما وقعت محاولة اغتيال وزير الداخلية "قامت الحملات الأمنية والتمشيطية التى قامت بها وزارة الداخلية، وخاصة فى المناطق التى تمثل بؤراً ساخنة للصدام بين أجهزة الأمن والجماعات الإسلامية وما أطلق عليه المناطق العشوائية ... كان الهدف الخفى من وراء هذه الحملات هو اعتقال أكبر عدد من العناصر الإسلامية بحجة الاشتباه فى تورطهم فى محاولة اغتيال وزير الداخلية وحوادث الانفجارات الأخيرة ... وقد أصابت هذه الحملات حركة المواطن العادى بالارتباك لأنها نفذت فى كثير من الأحيان بأساليب عشوائية نتج عنها تعطل كثير من المواطنين عن الذهاب إلى أعمالهم ومصالحهم ... واحتجاز مئات المواطنين بأقسام الشرطة ربما بسبب نسيانهم بطاقاتهم الشخصية، وربما لوجود جار ملتح لهم"[2]. كذلك تشير المادة الصحفية إلى أن الحملات التمشيطية بدأت فى منطقة عين شمس بالقاهرة "باعتبارها من المناطق الساخنة، ثم تلى ذلك الجمالية ثم بولاق الدكرور، وإمبابة والهرم، ثم منشية ناصر والمطرية، وفى باقى محافظات مصر التى شملت : المنوفية والمنيا

---

١ - علاء النجار، مدن مصرية تحت الحصار، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/١/٨.

٢ - خالد يونس، اعتقال عشرات الآلاف من المشتبه فيهم منذ محاولة اغتيال وزير الداخلية، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/١٦.

وأسيوط وأسوان وبنى سويف"[1]. ثم تذكر مؤكدة على "استمرار قوات الأمن فى اتباع سياسة حصار المناطق الشعبية بشكل خاص، مثلما حدث فى منطقة امبابة عند محاولة القبض على بعض أفراد الجماعات الإسلامية، ومانتج عن ذلك من اعتقال عشوائى وإرهاق المواطنين بشكل يومى ومستمر من خلال عمليات الاشتباه والقبض العشوائيين"[2]. وأثناء هذه الحملات تشير المادة الصحفية إلى "عنف الشرطة وتدمير المحلات والمنازل والاعتقال العشوائى والتعذيب .. واقتحام منازل أعضاء الجماعات الإسلامية"[3]. وهو ما يعنى أن المناطق الشعبية فى مدينة القاهرة كان لها النصيب الأكبر من هذا العنف الأمنى.

وتنتقل الصحيفة إلى الوجه البحرى عموما فتشير إلى ما حدث فى مدينة البحيرة حيث "أحداث الجمعة الدامى واعتداء قوات أمن البحيرة على مقر نقابتى المهندسين والمحامين واطلاق الأعيرة النارية والبلاستيكية على جموع المواطنين العزل واعتقال ١١٠ منهم ... وكيف انهال المخبرون وجنود الأمن المركزى ضربا بالعصىّ والهراوات واللكمات على المواطنين حتى أغمى على البعض منهم ... واقتيادهم فى عربات مكدسة وحبسهم فى زنازين ضيقة وممارسة دورات الضرب المبرح واللكمات عليهم ... ويقول أحد المواطنين: "وضعونا فى الزنازين التى لا تصلح لمعيشة الحيوانات، حيث كانت مليئة بالحشرات كالبق والبراغيث والقمل والصراصير، وكان بكل زنزانة عشرة أشخاص"[4]. ثم تعرض المادة الصحفية لما حدث فى مدينة الاسماعيلية بالوجه البحرى – وهى المدينة التى شهدت نشأة جماعة الإخوان المسلمين على يد مرشدها الشيخ حسن البنا – وسياسات الأمن التى حولت المدينة الهادئة إلى مدينة حاشدة بالأحداث. حيث تذكر "ممارسة الجماعات الإسلامية لشعائر الدين

---

١ – نفس المرجع.

٢ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أخطر تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٣/٣٠.

٣ – علاء النجار، الحصار والتأديب والتمشيط مازال مستمراً فى إمبابة، مرجع سابق.

٤ – خالد يونس، ضحايا يوم الجمعة الدامى فى (دمنهور)، حشرونا فى زنازين مليئة بالحشرات والمياه حتى يحرمونا من الجلوس، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٣٠.

وفقا للأمور المسموح بها من جانب المحافظة بدون أى مظهر من مظاهر العنف "ثم تذكر أن "الأمن هو الذى بدأ بالتصعيد، ففى شهر ديسمبر الماضى هاجمت قوات الأمن إحدى بلاجات فايد وألقت القبض على بعض الشباب الإسلامى وقيل أنه تم العثور معهم على بعض الأسلحة. ثم قامت قوات الأمن الشهر الماضى بمداهمة إحدى الزوايا بشارع رضا وألقت القبض على خمسة من أعضاء الجماعات الإسلامية بعدما أفرجت عنهم النيابة". وتحذر المادة الصحفية "من التصعيد الذى قد يمارسه الأمن من محاولات إطلاق النار العشوائى على المواطنين والزج بهم فى السجون وأثر ذلك فى إذكاء الفتنة فى الاسماعيلية"[1].

وإذا كان الوجه البحرى باستثناء القاهرة يتميز بكثافة محدودة للعنف فيه، سواء عنف جماعات التيار الإسلامى، أو عنف أجهزة الأمن، فإن الصعيد (الوجه القبلى) على عكس ذلك كان ساحة للمواجهات الساخنة المستمرة سجالا بين جماعات التيار الإسلامى وأجهزة الأمن، ويعتبر مركز ديروط بالصعيد من المناطق التى تعرضت لها المادة الصحفية كثيرا، حيث تشير بداية إلى "الحصار الذى فرضته قوات الأمن لديروط واستخدامها الغازات المسيلة للدموع والضرب فى المليان بالرصاص الحى، مما نتج عنه مقتل ثلاثة مواطنين وإصابة العشرات. ثم قامت الشرطة خلال ذلك باعتقال المئات وفرضت حظر التجول بالمدينة وقطعت كل الطرق المؤدية إليها وعزلتها عن العالم"[2]. ثم ترصد المادة الصحفية "الإرهاب البوليسى سواء فى الشوارع أو فى مقار الشرطة ... واحتجاز الأفراد كرهائن ... وتعذيب كل من يثبت أن له صلة بالجماعات الإسلامية بالكهرباء والضرب والتهديد بالموت ... وتعميم العقاب على المواطنين الآمنين ... واستخدام الأمن فى ديروط نفس الأساليب التى استخدمها فى دمياط، وهى القتل من أجل القتل. وهذه السياسة تزيد الأمر اشتعالا، كما

---

١ – عبد الستار أبو حسين، الاسماعيلية الهادئة.. لماذا يحاولون تفجيرها، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٣٠.

٢ – عبد الحى محمد، الشعب فى قلب أحداث إدكو الدامية، (تحقيق وتصوير)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/١٤.

تدفع إلى مزيد من العنف والعنف المضاد"[1]. ثم تشير المادة الصحفية إلى الحالة التى وصل إليها مركزا ديروط والقوصية بعد الحصار الذى فرضته قوات الأمن عليهما. فالحصار يتم بشكل غير إنسانى ويتم بشكل يومى ارتكاب العديد من الانتهاكات وفرض القيود على المواطنين ... حيث تقوم الشرطة بضرب كل من يحتج بالكرباج الذى يستخدم لضرب الحمير، كما تقوم كل صباح بإغلاق المحال التجارية وفرض خطر التجول من الساعة العاشرة ... وفى موقف ديروط يقف العساكر ويعتدون بالضرب وتوجيه الإهانات إلى ركاب السيارات بل ويقوموا بإجبارهم على النزول[2]. ثم تذكر المادة الصحفية قائلة لقد "بلغت المأساة ذروتها فى ديروط فلم تكتف الشرطة بذلك الحصار الرهيب منذ شهرين بل لجأت إلى القتل العمد مع سبق الإصرار لشبابها، ولجأت إلى القتل الجماعى، فكانت مجزرة (منقباد) التى راح ضحيتها سبعة من أفراد الجماعة الإسلامية على أيدى رجال الشرطة"[3]. وهو الأمر الذى يعنى أن أجهزة الأمن وهى تلاحق أعضاء جماعات التيار الإسلامى، ناهيك عن استخدام العنف المبالغ فيه، نجدها تستخدم ذات العنف مع الجماهير، الأمر الذى قد يساعد على خلق حالة من التعاطف بينها وبين جماعات التيار الإسلامى.

وإذا كانت أجهزة الأمن فى طلب المساعدة من الجماهير " قد صرحت لكل من لديه سلاح مرخص أن يتولى به حماية نفسه والآخرين فى منطقته"[4]. الأمر الذى رفضه الأهالى بحدة باعتبار أنها تدفع إلى حالة من الفوضى حيث "أكدت القيادة الشعبية بالمحافظة رفض حكاية حمل الأهالى للسلاح رفضاً قاطعا ... وأن هذا الحل غير معقول على الإطلاق، فهذا نزيف للدم ومخالف لقواعد القانون والدستور .. إن منطقة الصعيد التى تضم محافظات المنيا وأسيوط وقنا

---

١ – قطب العربى، ديروط تحت الحصار، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/١١.

٢ – عادل البهنساوى، أسبوعان على حصار ديروط والقوصية، الأهالى يصرخون، وأعضاء مجلس الشعب يطالبون بسحب القوات، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/٥.

٣ – قطب العربى، التفاصيل الكاملة لمجزرة منقباد، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٢٨.

٤ – عادل البهنساوى، المعركة تشتعل فى أسيوط: القيادات الشعبية تحذر من حمل الأهالى للسلاح وتحذر من بدايات حمامات دم، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/٢/١٤.

وسـوهاج منطقـة ذات عصبيـات عرقيـة، وحمـل الأهـالى للسـلاح بتصريـح مـن الدولـة أمـر فيـه تمكيـن لـذوى العصبيـات العرقيـة للإنتقـام مـن بعضـهم البعض مستغلين هذا الخلاف الناشئ بين الإرهابيين والدولة فى الصاق التهم العشوائية". ثم تشير المادة الصحفية فى النهاية بنوع مـن الأسـى علـى لسـان أحد الأعضـاء القياديين فى الحزب الوطنى علـى مستوى المحافظـة "إن أحـداث العنـف والقتل ضد رجال الأمن لا أحد يرضاها على الإطلاق ونحن ندينها ونستنكرها، ولكـن للأسف الشرطة تفعل مالا يرضـى اللـه تجـاه النـاس الغلابـة ... أعمـال بربريـة يقومون بها لتأديب الناس لعدم قدرتهم على القبض على مرتكبى الحـوادث. وأنـا أقول إذا كانت الشرطة لـم تسـتطع ذلـك، فكيـف لمواطـن بسـيط أن يقـوم بـدور الشرطة، وكيف تطلب منى ذلك وأنت تقطع لقمة العيش الشريفة وتنتهك حرمات منزلى"[1]. ثم تشير المـادة الصحفيـة فـى النهايـة إلـى "زيـادة عـدد القتلـى بسـبب المعالجات البوليسية الخاطئة التى لم تترك مجالاً للحلول السلمية، بل إنها عرقلت هذه الحلول ووأدتها فى مهدها ... وكان من الممكن لهذه الجهـود أن تسـاهم فـى حل المشكلة سلميا وتجنبنا جميعاً إراقة الدماء ... إن اسـتمرار المعالجـة الأمنيـة التـى تعتمـد علـى لغـة الرصـاص لـن ينجـح فـى إخمـاد الفتـن أو المشـكلات الأخرى"[2].

وقد كانت أسيوط كذلك ساحة من ساحات المواجهة بين جماعـات التيـار الإسلامى وبين أجهزة الأمن، ومن ثـم تبنـى العنـف الأمنـى. حيث تذكـر المـادة الصحفية أنه "لايكاد يمر يوم على سماء أسيوط إلا وتقع حادثة دموية يسقط فيهـا الأبرياء من رجال الشرطة ومن أهالى أسيوط وشبابها، وتنتهك آدمية المواطـن، ويفقد المواطن البسيط لقمة العيـش الوحيـدة مـن جـراء حـالات الحصـار الأمنـى عقب كل حادث ... وفى الأسـبوع المـاضى وقعـت أحـداث خطـيرة فـى مدينتـى

١ - عامر عبد المنعم، خلال عام ١٩٩٣، وفاة ١٣ مواطنا تحت التعذيب، (تقرير)، الشـعب فى ١٩٩٣/١٢/١٤.

٢ - قطب العربى، الأمن أفسد الوساطات بالقبض على المتفاوضين وتصعيد الأحـداث، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٢/٩/١.

أسيوط والقوصية، **الأول** اقتحام مسجد الرحمة عن طريق قوات الأمن والقبض على كل من كان بالمسجد، **والثانى** إطلاق الرصاص على جنديين بالمرور بالقوصية، وقبلها مقتل جندى بالسكة الحديد"[1] بحيث "تحولت المعارك بين الشرطة والجماعة الإسلامية فى أسيوط إلى نوع من الثأر العنيف بعد أن قتلت الجماعات خمسة من رجال الشرطة فى "صدفا" يوم الأحد الماضى. وردت الشرطة فى اليوم التالى مباشرة بقتل ستة من أعضاء الجماعة فى قرية "البلايزة" بأبو تيج.. وصرح مسئول شعبى بأن الشرطة قتلت شخصين فقط فى مواجهة بمقابر قرية "البلايزة"، بينما قتلت الأربعة الآخرين بعد أن كانت قد قبضت عليهم قبل الحادث ... وقد حاصرت قوات كبيرة من الأمن المركزى والأمن العام حى "الوليدية" بأسيوط منذ أكثر من أسبوع، ومنعت قوات الشرطة الأهالى من الخروج أو الدخول إلا لضرورة ملحة. كما ألغت السوق يومى السبت والثلاثاء الماضيين ... كما طاردت مصفحات الشرطة المواطنين داخل شوارع الوليدية واعتدت بالضرب على النساء فى السوق. وسادت حالة من الذعر والتذمر بين أبناء الوليدية وساكنيها من طلاب الجامعة الذين يعيشون حالة من الرعب ويتغيبون عن حضور المحاضرات بسبب الحصار"[2].

وفى منطقة أخرى على خريطة الصعيد فى "أبو حماد" تشير المادة الصحفية إلى "استمرار سياسة القمع الأمنى والضرب فى المليان ... واتباع سياسة القبض العشوائى على المواطنين مهما كانت مكانتهم وتوجيه الاتهامات لهم دون وجه حق ... ولم تقتصر تجاوزات الشرطة على الأهالى والمواطنين والمحامين بل تعدتها إلى عدم احترام قرارات النيابة وأحكام القضاء"[3]. وقد حدث نفس الأمر فى الأقصر، حيث تذكر المادة الصحفية أن "من أسباب التطرف والعنف فى الأقصر التضييق على الدعوة الإسلامية من خلال ملاحقة

---

١ - عامر عبد المنعم، خلال عام ١٩٩٣، وفاة ١٣ مواطنا تحت التعذيب، مرجع سابق.
٢ - قطب العربى، معارك الثأر تتصاعد فى أسيوط وحصار عسكرى للوليدية، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٤/٣/٢٥.
٣ حسن قمحاوى، مرجع سابق.

حلقات تلاوة القرآن ... وزيادة نسبة التطرف والعنف من جانب السلطة، فمن الشائع أن تسمع فى الأقصر أن من يعتقل مفقود ومن يخرج من السجن مولود". ثم تشير المادة الصحفية تدليلاً على عنف الشرطة وسلوكها الخشن والمأساوى "مداهمة الشرطة لمنازل أحد عشر شخصا بينهم طالب معوق، مصاب بنقص فى مركز العصب". ثم ترى المادة الصحفية أنه لوقف العنف" فعلى الحكومة أن تبدأ بنفسها، فتوقف مسلسل العنف من جانبها حتى يمكن تجنب الخسائر الرهيبة التى حدثت لمدينة سياحية هامة مثل مدينة الأقصر"[1]. ثم تنتقل المادة الصحفية لتصوير ماحدث فى مدينة قنا، –موضع آخر على خريطة الصعيد– فتذكر أنه قد "شهدت مدينة قنا فجر الاثنين الماضى أحداثا مؤسفة أدت إلى مصرع ثلاثة قيل أنهم ارتكبوا الحوادث الأخيرة فى قنا. وكانت الشرطة قد قامت بحملة على مركز دشنا أسفرت عن مقتل (...) الذى انتزعت منه الشرطة قبل مقتله معلومات عن أماكن بعض الهاربين بمدينة "نقادة" و "قوص". وأدى ذلك إلى مقتل (...) والتمثيل بجثثهم وتركهم بدون دفن لمدة طويلة مما أدى إلى استياء مواطنى قوص ... من ناحية أخرى قامت الشرطة منذ صباح الخميس الماضى بحملات واسعة بوسط المدينة والمواقع الاستراتيجية بها أدت إلى تفتيش المواطنين ذاتيا، والقبض على الكثيرين، ونقل موقف أتوبيس قنا من مكانه حيث يبعد بضعة أمتار من سكن مدير الأمن فى قنا ومديرية الأمن. كما قامت الشرطة وبصورة استفزازية باقتحام مقابر المسلمين وتفتيشها بحثا عن تجمعات الهاربين"[2].

ويكشف تأمل هذه المعطيات عن **عدة ملاحظات أولها** : أن خريطة العنف قد بدأت تنتشر بصورة سريعة على الخريطة المصرية، وأن انتشارها كان أكثر سرعة واتساعاً بمنطقة الصعيد. وقد يرجع ذلك لطبيعة

---

١ – عامر عبد المنعم، فى الأقصر: اعتقال كل صاحب لحية، وشيوع مظاهر الانحلال، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٢٣.

٢ – مراسل الشعب، الشرطة تمثل بجثث ٣ مواطنين بقنا، (رسالة)، الشعب فى ١٩٩٣/١٢/٢١.

التكوين الاجتماعى واستناده إلى قاعدة العصبيات، أو قد يرجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتردية. وتتمثل **الملاحظة الثانية** فى العنف الواضح لجهاز الأمن مع التسليم بعنف الإسلاميين، حيث اتسع العنف الأمنى ليتجاوز وظيفة الضبط ليصبح هدفه الانتقام. أما **الملاحظة الثالثة** فتشير إلى أن العنف الأمنى، لكونه قد أتاح لنفسه بدائل كثيرة ولو خارج الشرعية القانونية، فإنه يهدد بإمكانية انضمام الجماهير إلى جماعات التيار الإسلامى، أو على الأقل خلق نوع من الاستياء العام من الممارسات الأمنية، وهو ما حدث فعلاً فى بعض المناطق.

وفى النهاية تشير المادة الصحفية إلى النتائج المترتبة على هذا العنف الأمنى المبالغ فيه، وهى فى مجملها نتائج ذات طبيعة سلبية بالأساس. وتتمثل أول هذه النتائج فى توسع المعالجة الأمنية الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية إلى تناقص منفعتها الحدية، وهذا التوسع يتمثل على ما تذكر المادة الصحفية فى "إصرار السياسات الأمنية فى مصر على استخدام كل الأساليب الوحشية لإبادة وقمع التيار الإسلامى... وتنوع أساليب التصفية الجسدية من جانب وزارة الداخلية بالنسبة للإسلاميين ... واستمرار عمليات التصفية فى الكثير من محافظات مصر ... وافتعال جهاز أمن الدولة للصدام مع الإسلاميين لتصفيتهم والتخلص منهم ... وتجاهل وزارة الداخلية لكل القوانين التى تؤكد على سيادة الدستور"[1]. وهو ما يشير إلى "تجاوز الشرطة فى ممارساتها وإسرافها فى عمليات التعذيب والقبض العشوائى وعدم ممارساتها وإسرافها فى عمليات التعذيب والقبض العشوائى وعدم اتخاذها أية تدابير قانونية فى التعامل مع المقبوض عليهم ... كذلك التعامل المستمر والمتواصل مع الشباب بوصفهم إرهابيين ومرتزقة وبلطجية"[2]. وهو الأمر الذى سبب خلافا بين مسئولى الحزب الوطنى والمجالس المحلية فى أحد المحافظات من جهة وبين المحافظة

---

١ - عبد الحى محمد، ١٤٦ قتيلا ضحايا المسلسل الأسود للتصفية الجسدية الحكومية، مرجع سابق.

٢ - عادل حسين، لماذا هذا القتل بالجملة، مرجع سابق.

وأجهزة الأمن من ناحية ثانية، حيث يتهم الطرف الأول "الجهاز الأمنى بالقسوة البالغة فى معاملة المواطنين والقبض العشوائى واحتجاز آلاف المواطنين فى الأقسام ومعسكرات الأمن"[1]. وتتمثل النتيجة الثانية فى تسبب الجهود الأمنية فى هدر الموارد البشرية والطاقة. ومن أمثلة هدر الموارد البشرية الخسائر التى تنتج عن "قيام الحكومة والأمن بالتصفية الجسدية والقتل للجماعات الإسلامية ... مثال على ذلك اغتيال ٨٠ شخصا عام ١٩٩٢ من الجماعات الإسلامية"[2]. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية "سقوط الكثير من القتلى. ففى مصر سقط فى الأربعة شهور الأخيرة أكثر من ٨٠ قتيلاً أكثرهم من محافظات الصعيد تمت تصفيتهم أثناء القبض عليهم فجراً. واتهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أجهزة الأمن بتعمد تصفية الضحايا بسبب انتماءاتهم، كما صدرت أحكام عسكرية بالإدانة ضد ١٢٧ متهما بينهم ٢٢ إعداما فى ثلاثة شهور نفذ منها ٢ والبقية فى الأسابيع القادمة"[3].

كما تذكر المادة الصحفية نقلاً عن تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إن الشهور الأربعة الماضية شهدت مصرع ١٠٠ شخص من جراء عمليات العنف المسلح بين أجهزة الأمن وأعضاء الجماعات الإسلامية، وإن ٦٢٪ من مجموع الضحايا سقطوا فى محافظات أسيوط ... وبلغت حصيلة العنف فى الشهور الأربعة الماضية ما يزيد عن ٤٨٪ من حصاد أعمال العنف التى تمت فى العام الماضى والتى بلغت ٢٠٧ مواطنين ... كما سجل التقرير مصرع ١٥ شخصا من أعضاء الجماعات الإسلامية وإصابة ٤٣ مواطنا. وقيام قوات الشرطة بقتل ٤ أشخاص بطريق الخطأ ... ونددت المنظمة بالإجراءات الأمنية المتشددة التى لحقت بقطاعات واسعة من المواطنين فى ظل ممارسات العقاب الجماعى، حيث تم توسيع دائرة الاشتباه والاحتجاز العشوائى، وحظر

---

١ – قطب العربى، معارك الثأر تتصاعد فى أسيوط وحصار عسكرى للوليدية، مرجع سابق.

٢ – حسين قمحاوى، ١٦٨ قتيلاً وآلاف المعتقلين السياسيين واغتصاب النساء، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/٤/٢٠.

٣ – عماد محجوب، أحكام الاعدام المتسرعة تطارد الأفكار .. ولا توقف الانفجارات المجهولة فى البلدين، مرجع سابق.

التجول لفترات طويلة"[1]. هذا بالإضافة إلى إحداث الفوضى والتضييق على المواطنين. فعند محاولة الاعتداء على وزير الداخلية "شهد مسرح الحادث حشوداً مصفحة من قوات الأمن، شاركت فيها قوات الشرطة العسكرية والقوات الخاصة والمصفحات. وسادت حالة من الارتباك الشديد والفوضى استمرت حتى عصر اليوم ذاته"[2].

وتذكر المادة الصحفية أن هذا العنف المبالغ فيه لن يؤدى إلا إلى "تصاعد الرفض من جانب الشباب تجاه السلطة السياسية. ويؤدى بذلك إلى مزيد من سفك الدماء ... إن أعمال العنف المسلح التى يقوم بها شباب الجماعات الإسلامية أعمال مناهضة للنظام كما أنها تمثل رد فعل من جانبهم"[3]. "وعلى الأمن أن ينتظر الرد ليس فقط من الجماعة الإسلامية، بل من عموم المواطنين الذين تحطمت بيوتهم وحرق أثاثهم"[4]. ثم تعطى المادة الصحفية مثالاً على ذلك ذاكرة تبنى الجماعة الإسلامية "عملية اغتيال اللواء (...) وكيل القطاع بالإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ورئيس فرع النشاط الدينى وأحد أهم الشخصيات الأمنية التى تلعب دوراً بالغ الأهمية فى الحملة التى تقودها الأجهزة الأمنية ضد الجماعات الإسلامية".[5]

---

١ – عبد الفتاح فايد، صلاح النحيف، دوامة العنف تتصاعد والقاهرة تشهد أخطر حوادثها والجناة نصبوا كميناً لوزير الداخلية بالقرب من مقر وزارته، (متابعة)، الشعب فى ١٩٩٣/٨/٢٠.

٢ – علاء النجار، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحذر من تصاعد أعمال العنف، مصرع ١٠٠ شخص فى ٤ شهور، (تقرير)، الشعب فى ٥/١٣ / ١٩٩٤

٣ – عادل حسين، لماذا هذا القتل بالجملة، مرجع سابق.

٤ – قطب العربى، رغم الحشود الأمنية الكثيفة فى ديروط .. مازال الحوار هو الحل، مرجع سابق.

٥ – معتز الحديدى، استمرار البحث عن الجناة فى حادث مقتل وكيل مباحث أمن الدولة، (حدث)، الشعب فى ١٩٩٤/٤/١٢

ثانيا : الاعتداء الأمنى على الأخلاق العامة

ويشكل هذا البعد مبحثا جديداً فى العنف الأمنى، الذى يعتقد أنـه يقتصـر على مجتمعات العالم الثالث. حيث مازالت فـى حياة الإنسـان فـى إطـاره بعض المحرمات التى يسعى دائما إلى الحفاظ عليها وصيانتها لكونها ذات مكانة مقدسة فى ذاته. والمجتمعات العربية ككل المجتمعات لها محرماتها التـى نجد أصولها أحيانا فى الثقافة والحضارة التى انحدرت من التاريخ وارتضاها الأجداد، أو أن الدين – الذى يشكل أساسا لتنظيم حياتها، وليس مجرد مجموعـة مـن القيـم التـى تدعم الضمير الفردى – هو الذى شكل أساساً لهذه المحرمات. لا يختلف فى ذلك الدين الإسلامى عن أى دين آخر، فشجرة الدين قد تتعـدد فروعهـا، لكنهـا تظـل دائمـاً ذات جـذر واحـد. مـن هنـا كـانت هنـاك بعـض الموضوعـات التـى يعتـبر المساس بها موترا للشخصية إلى حد إنهاكها كالاعتداء على كبار السن والأطفال والنسـاء ودور العبـادة. وهـى موضوعـات لـم تجـد الأجهـزة الأمنيـة حرجـاً فـى المساس بها، إما لتأسيس ضغط لتيسير القبض علـى شـخص هـارب، أو لفـرض قهر متعاظم يدفع الشخص المتهـم إلـى الاعـتراف بوقـائع ولـو بالخطـأ. لقد ثـار المصريون إبان الحملة الفرنسية ليس لأن مدافع نابليون أطلقت علـى تمثـال أبـو الهول الشاهد على تاريخهم، ولكـن حينمـا وطـأت سـنابك الخيـل أرض الجـامع الأزهر.

ويعتبر انتهاك دور العبادة من العوامل الأساسية التـى قـد تسـبب العنـف لأن فى ذلك مساسا برموز دينية لها قداستها، ودم المسلمين وقتالهم حـرام فيهـا، فهى بيوت الله. وبرغم أن بعض أعضاء التيار الإسلامى قد اتخـذوا مـن بعـض المساجد منطلقات لدعوتهم، غير أن ذلك لايبرر اقتحامها والمسـاس بهـا. وتذكـر المادة الصحفية اعتياد الأجهزة الأمنيـة علـى اقتحـام المسـاجد، حيـث تشـير إلـى حـالات "اقتحـام المسـاجد ومنهـا مسـجد الرحمـن والإخـلاص والدعـوة"[١]. وفـى موضع آخر تشير إلى أنـه أثنـاء تمشـيط أجهـزة الأمـن لبعـض الأحيـاء الشـعبية

---

١ – علاء النجار، الحصار والتأديب والتمشيط مازال مستمراً فى إمبابة، مرجع سابق.

والعشوائية بمدينة القاهرة لوحظ "الاعتداء على المساجد من جانب قوات الأمن وانتهاك حرمات المسلمين أثناء أداء الصلوات"[١]. كما تشير المادة الصحفية إلى اقتحام الشرطة لمسجد الرحمن بأسوان واصطدامهم بالمصلين وقتلهم لعشرة شباب وإصابة ٤١ شخصا مما أدى إلى وضع أسوان على خريطة العنف في مصر، وإنعكاس ذلك بالسلب على أوضاع السياحة في مصر".[٢] واستطراداً لوقوع هذه الأحداث تذكر المادة الصحفية أنه "في الأسبوع الماضي وقعت أحداث خطيرة في مدينة أسيوط ... حيث اقتحام مسجد الرحمة عن طريق قوات الأمن والقبض على كل من كان بالمسجد"[٣]. وهو ما يعني أن المساجد التي تشغل مكانة رمزية عالية بالنسبة لجماعات التيار الإسلامي، لا تخلع عليها الأجهزة الأمنية ذات المعاني، الأمر الذي يؤدي إلى العنف والصدام بين الفريقين.

ونظراً لأن عامل السن من الجوانب التي تشكل أساساً لمعيار اجتماعي يؤكد على احترام كبار السن والرفق بالصغار في ذات الوقت. فإننا نجد أن كبار السن يشغلون مكانة عالية في المجتمعات التقليدية ومن ثم فإيذاؤهم أو إيقاع الضرر بهم يعتبر مساساً برموز حساسه وذات معنى بالنسبة للمجتمع. وفي هذا الاطار أقدمت الأجهزة الأمنية في حالات كثيرة على الاعتداء على الأطفال وكبار السن. وفي ذلك تذكر المادة الصحفية "بلغت المأساة ذروتها في ديروط، حيث القتل العمد مع سبق الإصرار لشبابها والإذلال لشيوخها"[٤]. وفي موضع آخر تشير إلى أنه قد اشتملت هذه الانتهاكات على مناطق مختلفة في مصر شملت "حاجر ونقيق" في مركز نقاده بقلب الصعيد والمنيا ودمياط ورشيد والبحيرة، وشملت أطفالا ومواطنين عاديين منهم السائق والفلاح والنساء

---

١ - علاء النجار، مدن مصرية تحت الحصار، مرجع سابق.
٢ - حسين امحاوي، تفاصيل أحداث الثلاثاء الدامي في أسوان، (تحقيق)، الشعب في ١٩٩٣/٣/١٦.
٣ - عادل البهنساوي، المعركة تشتعل في أسيوط: القيادات الشعبية تحذر من حمل الأهالي للسلاح، وتحذر من حمامات (م) مرجع سابق.
٤ - قطب العربي، التفاصيل الكاملة لمجزرة منقباد، (تحقيق)، الشعب في ١٩٩٢/٨/٢٨.

والشيوخ، وكلها تصب في النهاية في مسلسل القمع والتعذيب والاغتصاب والتهديد وسرقة المواطنين"[1]. بحيث يعتبر الاعتداء على الأطفال والشيوخ من العوامل التي قد تشعل جذوة العنف.

ومن هذه الممارسات أيضا أن تقوم الأجهزة الأمنية أثناء عمليات الاعتقال، والتعذيب بالعبث بالمواضع الحساسة في جسم الإنسان، لأن في ذلك خدشا للحياء العام، وهو ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية فيبعض الحالات. وفي ذلك تشير المادة الصحفية إلى "استمرار عمليات التعذيب حيث يتم الصعق بالكهرباء في مناطق حساسة من الجسم"[2]. وفي موضع آخر تشير المادة الصحفية إلى تهديد المعتقلين والخاضعين للتعذيب بانتهاك الحرمة، هذا بالإضافة إلى "صعق الألسنة والمواضع الحساسة بالكهرباء"[3]. حيث كان هذا السلوك في التعذيب يتكرر كأساليب تلجأ إليها الأجهزة الأمنية عموما. وخطورة هذا النوع من التعذيب أنه ذو طبيعة مركبة، فإلى جانب الألم البدني الذي يسببه، هناك الألم المعنوي الذي لا ينسى، والذي يجعل هذه الخبرة – لطبيعتها الأخلاقية – محفورة في ذاكرة الشخصية، ومن ثم يمكن أن تكون في مواقف أخرى من العوامل الدافعة إلى العنف المتطرف.

ويعتبر الاعتداء على النساء من أكثر السلوكيات الأخلاقية شراسة وانحرافا وتسبيبا للعنف، وذلك لأن للمرأة مكانة في حياتنا وديننا الحنيف، حيث تقع مسئولية حمايتها على الرجل. وتتجلى حساسية مكانة المرأة في حياتنا إلى كونها (الأم والإبنة والزوجة) لشخص أو لرجل معين. ومن ثم فأي إهانة لها هو عار يلحق به، ومن الصعب محوه من الذاكرة. ولقد كانت النساء من الفئات التي تعرضت للاعتداء من قبل الأجهزة الأمنية على ما تذهب المادة الصحفية، حيث

---

١ – الشعب، قبل أن تحكمنا ست سنوات أخرى، هؤلاء هم رعاياك يا سيادة الرئيس، (تقرير)، الشعب في ١٩٩٣/٩/٢٨.

٢ – قطب العربي، التفاصيل الكاملة لمجزرة منقباد، مرجع سابق.

٣ – الشعب ، تقرير رابع عن تعذيب المعتقلين الإسلاميين في معسكرات الأمن المركزي، (تقرير)، الشعب في ١٩٩٣/١٢/٢٢.

تشير فى مقالات ومواضع عديدة إلى هذه السلوكيات، إذ تذكر بداية "إرهاق ذوى المعتقلين بالتفتيش والضرب والمهاجمة المنزلية"[1]. وهو ما يعنى تعميم أجهزة الأمن لسلوكياتها الخشنة من شخصية المجرم إلى أسرته وذويه، الأمر الذى يوسع من دائرة التعاطف مع جماعات التيار الإسلامى والعداء مع أجهزة الأمن. وفى موضع آخر تشير المادة الصحفية إلى "اعتقال الأمن لأمهات وزوجات وشقيقات المتهمين المعتقلين، واتخاذهم رهائن لدى الشرطة ليكشفن عن أسماء بعض الهاربين وأماكن اختفائهم"[2].

ومثال على ذلك تشير المادة الصحفية إلى "الاعتداء على النساء فى السوق، حيث سادت حالة من الذعر بين أبناء "الوليدية" وساكنيها"[3]. ويتصاعد العنف ضد النساء إلى مستويات أكثر، وبخاصة النساء من زوجات الإسلاميين، حيث تشير المادة الصحفية إلى "اعتداء قوات الأمن بالضرب والسب للنساء اللائى ذهبن لمقابلة النائب العام لكى يطلبوا منه السماح لهن بمقابلة ذويهن فى سجن طره، حيث استخدام العنف فى معاملة زوجات المقبوض عليهم، واستخدام الكلاب والعصى فى الاعتداء عليهن ... وحرمان النساء من رؤية أولادهن وإطلاق الكلاب عليهن أثناء الزيارات... وجذب السيدات من الخمار والنقاب وضربهن على ظهورهن وخلع خمارهن ... وضرب الأطفال المصاحبين للأمهات"[4]. ومرة أخرى نجد اعتداء وعنفاً مركبا من شأنه أن يولد توترات كثيرة لدى المتهمين بالعنف، فهو اعتداء على النساء ولذلك حرمته، الأمر الذى يجعل الأثر الذى يتركه مثل هذا الاعتداء أعمق كثيراً فى آثاره من الاعتداءات والعنف الذى يتعرض له المتهمون أنفسهم.

---

١ – منظمة العفو الدولية، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى مصر فى ظل مناخ العنف السياسى، مرجع سابق.

٢ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أخطر تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

٣ – قطب العربى، معارك الثأر تتصاعد فى أسيوط، حصار عسكرى للوليدية، مرجع سابق.

٤ – خالد يونس، انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، قوات الأمن تعتدى على زوجات المعتقلين أمام مكتب النائب العام، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٩.

ويتصاعد الاعتداء الأمنى على النساء ليضم مناطق حساسة جديدة، حيث الاعتداء على النساء والدين والأخلاق معا. ومثالا على ذلك تشير المادة الصحفية إلى "قيام السلطات الأمنية باعتقال السيدات ومعاملتهن بنفس الطريقة التى تتعامل بها قوات الأمن مع الرجال، حتى يعترفن بالأماكن التى يتواجد بها أقاربهم المختفون والهاربون"(١). وتشير المادة الصحفية فى أكثر من موضع إلى حدوث انتهاك أخلاقى من قبل رجال الأمن "حيث تم تعذيب النساء وتعرضهن لهتك العرض والعنف الشديد"(٢). وفى موضع آخر تشير إلى "تجريد زوجات الهاربين من ملابسهن "(٣). كما تشير المادة الصحفية "إلى انتهاك ثلاثة ضباط تحت اشراف نائب المأمور لكل المحرمات، نزعوا العفة عن السيدات، وعذبوهن بلا رحمة، صعقوهن بالكهرباء، وهددوهن بالاغتصاب، إن هؤلاء المواطنين والمواطنات الذين تعرضوا للتعذيب هم مزارعون بسطاء وليس لديهم أى اتجاهات أو ميول دينية أو سياسية"(٤) وهو ما يعنى أن الأمن يغرس بذلك خبرات مؤلمة لدى شرائح من البشر، سوف تكون هى المؤهلة للقيام بالعنف والتطرف الذى يكتوى بناره المجتمع خلال عقود قادمة. أليست هناك علاقة بين العنف والتطرف الذى تعانيه الآن، وما حدث للإسلاميين فى المرحلة الناصرية؟.

وفى النهاية تشير المادة الصحفية إلى صمت النظام السياسى وأجهزة الأمن فى مواجهة الفساد الأخلاقى الذى يحدث حولنا، ويحيط بنا. حيث تشير المادة الصحفية إلى "انتشار مظاهر الفجور والانحراف فى الأقصر، فقد انتشرت بيوت الدعارة فى الشقق المفروشة والتى قد تترك نوافذها مفتوحة ليرى الجيران

---

١ – عامر عبد المنعم، اعتقال وقتل المعارضين، والتضييق على الأحزاب، مرجع سابق.
٢ – حسين قمحاوى، ١٦٨ قتيلا وآلاف المعتقلين السياسيين واغتصاب النساء، مرجع سابق.
٣ – الشعب، تقرير رابع عن تعذيب المعتقلين الإسلاميين فى معسكرات الأمن المركزى، مرجع سابق
٤ – محمود بكرى، قبل شهر من ولاية مبارك الثالثة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى نقاده بقنا، عذبوا النساء عرايا وهددوهن بالاغتصاب مجاملة لمستشار، (تحقيق وتصوير)، الشعب فى ١٩٩٣/٩/٧.

المناظر القذرة، وأيضا المهرجانات الزائفة فى الشوارع التى تتقدمها الراقصات بملابسهن المكشوفة"[١]. وهو الأمر الذى يستثير الحس العام بطبيعة الحال، وبخاصة مشاعر أعضاء التيار الإسلامى، الأمر الذى قد يدفعهم إلى العنف والتطرف مع الموضوعات التى أثارت توترها ومشاعرها.

ثالثا: عسكرة القانون والقضاء

فى إطار اتجاه النظام السياسى لتبنى مواقف متشددة فى مواجهة عنف جماعات التيار الإسلامى من ناحية، وبسبب الشعارات والإعلانات الديموقراطية من ناحية ثانية كان من المنطقى أن يلجأ النظام السياسى لآلية يراها حاسمة وفعالة فى مواجهة التيار الإسلامى، بحيث لا يعتبر استخدامها والعمل بها خيانة للشعارات والإعلانات الديمومقراطية. ومن ثم فقد لجأ النظام السياسى للقضاء العسكرى، باعتباره يعمل وفقا للقانون حسبما تفترض الديموقراطية، ولكنه أكثر حسماً وسرعة بما يحقق الوظيفة الردعية التى يطلبها النظام السياسى. الأمر الذى فرض على النظام السياسى أن يتجه إلى تأسيس جهاز قانونى، يرضى الشعارات الديموقراطية من ناحية، ويحقق له الحسم والردع فى ذات الوقت من ناحية أخرى، ومن ثم فقد اعتمد النظام السياسى تاريخيا على قوانين الطوارئ، ثم قوانين العيب والقيم، وهى المجموعة التى أبدعت فى عصر الرئيس السادات. ثم أخيراً إبداع قانون الإرهاب ومجموعة القوانين الاستثنائية الأخرى. بحيث امتلك النظام السياسى بواسطة هاتين الآليتين قدرة على المواجهة مزودة بترسانة قانونية ذات كفاءة عالية وحاسمة بنفس الوقت لكونها تمتلك نفس مستويات الضراوة التى تتصاعد إليها أحداث العنف والإرهاب.

بداية تشير المادة الصحفية إلى الطابع التاريخى لملاحقة قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية عموما للإسلاميين فتذكر بأنه قد "تعرضت جماعة

---

١ - عامر عبد المنعم، فى الأقصر: اعتقال كل صاحب لحية وشيوع مظاهر الانحلال، مرجع سابق.

الإخوان المسلمين لملاحقات مستمرة بمقتضى قانون الطوارئ... واغلاق مجلة الإخوان، وتلفيق التهم للشباب من الجماعة الإسلامية، ودخول العديد منهم السجن حيث تعرضوا لأبشع عمليات التعذيب"[١]. ثم تشير المادة الصحفية إلى "استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية وبشكل خاص قانون الطوارئ الذى انتفت ضرورة العمل به، ورغم ذلك مازالت الحكومة تستند إليه فى أحكامها وقوانينها الجائرة تجاه الجماعات الإسلامية"[٢]. وقد أدى إصدار القوانين الاستثنائية – حسبما تذهب المادة الصحفية – إلى "تكدس القوانين الاستثنائية سيئة السمعة واهتزاز الثقة بالقضاء، وصارت المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة هى المنوط بها محاكمة السياسيين وسيطرة قانون الطوارئ ثم قانون الإرهاب على مجمل الحياة السياسية فى مصر"[٣]. وهو الأمر الذى دفع قطاعا كبيرا من المثقفين إلى التأكيد على أهمية تعديل الأوضاع القانونية والقضائية فى المجتمع. مثال على ذلك "إدانة نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية مؤكدة أنها مخالفة دستورية وقانونية وعدوان صريح على القضاء ... وتؤكد على ضرورة إلغاء كافة القوانين الاستثنائية سيئة السمعة ووضع دستور جديد يكفل حريات المواطنين".[٤]

وإذا كانت الصحافة والمثقفين ولفيف من رجال القانون قد ناضلوا كثيراً ضد قوانين الطوارئ فى محاولة لرفض قانون استثنائى يطبق على حالة اعتيادية يعيشها المجتمع، وإذا كان قانون الطوارئ له لزوميته فى المرحلة الثورية التى عاشها المجتمع، فى الخمسينيات والستينيات لمواجهة حاسمة وسريعة لأعداء التطور الاجتماعى كما تصور المسئولون عن المجتمع حينئذ، فإن المجتمع لم يعد يعيش حالة الثورة، أو بالأصح حالة الاستثناء، ومن ثم تبدت

---

١ – محمد عبد القدوس، دفاع عن الإخوان المسلمين، (عمود)، الشعب فى ١٩٩٢/٦/١٦.

٢ – الشعب، فى آخر تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، محاكمات عسكرية ظالمة، مرجع سابق.

٣ – مصطفى مشهور، هل من مراجعة للسياسة الأمنية، مرجع سابق.

٤ – عبد الحى محمد، أساتذة الجامعة يدينون المحاكم العسكرية ويطالبون بإصلاح دستورى شامل، مرجع سابق.

لا منطقية الاستعانة بقوانين الطوارئ . غير أنه بدلاً من أن يستجيب النظام السياسى لهذه الدعوة بالغاء العمل بقوانين الطوارئ، نجده يتجه إلى إصدار قانون جديد ييسر له عملية الضبط والحسم بالعقاب، وهو قانون الإرهاب، الذى يعنى إضافة ترسانة جديدة من القوانين الاستثنائية إلى المخزون القديم. وهو ما تنبهت إليه المادة الصحفية بإشارتها إلى "أن الحكومة تمهد لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب، حيث افتعال الأحداث للقبض على الناس بالشبهة واعتقال الشباب بالجملة"[١]. وهو ما تعتبره المادة الصحفية إرهابا من جانب السلطة وسعيا لتقييد الحريات. وفى ذلك تشير إلى "تفتق ذهن ترزية القوانين عن وضع قانون يدخل إضافات وتعديلات على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ومجموعة أخرى من القوانين تشمل قانون الأحداث وقانون محاكم أمن الدولة وقانون سرية حسابات البنوك". ثم تشير المادة الصحفية إلى خطورة هذه التعديلات التى تشكل فى مجموعها قانون الإرهاب لكونها "تعمل على تكميم الأفواه وعدم التلفظ بأى نقد أو اعتراض على النظام الحاكم، والامتناع عن المطالبة بتعديل القوانين أو الأوضاع السائدة". ثم تشير إلى أن قانون الإرهاب الجديد "قد توسع فى السلطات المخولة للنيابة العامة فأجاز لها أن تعطى للشرطة الحق فى احتجاز المواطنين المشتبه فى اتهامهم بالإرهاب أسبوعا بعد أسبوع"[٢]. وفى موضع آخر تؤكد أن "ابتداع قانون مكافحة الإرهاب المقيد للحريات، والذى يحاكمنا على الخطرات والأفكار التى تدور فى أذهاننا، القانون الذى يكشف الوجه القبيح للذين يحكموننا بغير إرادتنا"[٣]. وترى المادة الصحفية أن خطورة هذا القانون وغيره من القوانين الاستثنائية تكمن فى "محاولة الحكومة فرض نفسها ووصايتها بشتى السبل على الشعب وتهميش دوره وإلغاء وجوده". بالإضافة إلى ذلك تتمثل "خطورة قانون الإرهاب الجديد الذى يجرم أى

---

١ – صلاح النحيف، غياب الحرية يولد العنف، مرجع سابق.

٢ – محمد حلمى مراد، قانون الإرهاب يهدد حريات المواطنين جميعاً، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٧/١٢.

٣ – عامر عبد المنعم، عامر عبد المنعم يروى قصة اعتقاله، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٢١.

مواطن فى مصر يقوم بدوره الإسلامى إزاء قضايا الإسلام والمسلمين ... إن قيام الحكومة واستمرارها بسلق القوانين رغم خطورتها وخطورة القضايا والأحداث التى تتعرض لها دون اعتبار بسابق التجارب التى مازالت مرارتها عالقة فى حلوق الآلاف من أبناء هذا البلد"[1]. حيث تسعى الحكومة من وراء ذلك إلى "تقييد قول الحق من خلال قانون الإرهاب"[2]. ثم توجه المادة الصحفية فى النهاية صرخة تقول فيها "أيها الحكام إن القانون الجديد سيفضى إلى نتيجة مخالفة مهما بلغ ظلمه وبطشه؟ لماذا تتصورون أنه سيحد من العنف السياسى للأفراد والجماعات"[3].

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى مسألة المحاكم العسكرية باعتبارها المؤسسات القضائية التى يميل إليها النظام للفصل فى قضايا العنف والإرهاب. ومرة أخرى فإننا نشير إلى ذات الملاحظة التى طرحناها فيما يتعلق بقانون الطوارئ وهى الملاحظة التى تذهب إلى أنه اذا كان النظام السياسى قد لجأ إلى هذا النمط من المحاكم فى فترات استثنائية من تاريخ المجتمع، فإنه من غير المنطقى أن يستمر العمل بما هو استثنائى فى إطار ما أصبح حياة عادية ومعتادة للمجتمع. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى زيادة إحالة قضايا العنف إلى المحاكم العسكرية برغم "التحذيرات العديدة التى وجهها المستشارون والقضاة والوطنيون. فتاريخ المحاكم العسكرية فى بلادنا والمحاكم الخاصة والاستثنائية كفيل بفضح عوراتها ... حيث نفذت الحكومة خلال شهر واحد حكم الاعدام فى ستة عشر شابا بعضهم لم يرتكب حادثا معينا فضلاً عن الإعدامات خارج ساحة القضاء، والتى بلغت حداً بشعاً يزيد على أربعين حالة"[4].

ثم تشير المادة الصحفية إلى أن "بدء الاتجاه إلى المحاكمات العسكرية

---

١ – عبد المنعم سليم جبارة، قانون الإرهاب .. ماذا وراءه؟ (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٧/١٤.
٢ – أحمد الكنانى، مرجع سابق.
٣ – عادل حسين، إذا أردتم أن تقاوموا العنف .. فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، مرجع سابق.
٤ – عصام العريان، مرجع سابق

كان فى أكتوبر ١٩٩٢. وقد أصدرت أحكاما بالإعدام قضت بإعدام ثمانية عشر مدنيا، وتم تنفيذ الأحكام فى أربعة عشر منهم ... كما تذكر الممارسات القمعية من جانب الشرطة مع المقبوض عليهم، حيث ادعى كثير من المتهمين المدنيين فى القضايا المعروضة أمام المحاكم العسكرية أنهم قد عذبوا بعد إلقاء القبض عليهم وأنهم قد أجبروا على الإدلاء باقوالهم"[١]. ثم تنبه المادة الصحفية الذين يشنون حملة المبايعة ... ... لفترة ثالثة ... إلى أنه قد أعدم فى الفترة الأخيرة عدد كبير إذا قارناه بالفترات التاريخية السابقة، سواء تلك السابقة على الثورة أو جاءت بعدها "حيث تم إعدام سبعة شبان يوم ٩ يوليو ١٩٩٣، وسيتلوها إعدام ستة آخرين أواخر هذا الشهر، بالإضافة إلى ما نشرته الصحف من أخبار عن إحالة ٣٣٠ متهما جديداً إلى المحاكم العسكرية". ثم تشير المادة الصحفية إلى "مخالفة ذلك لأحكام القانون والدستور ومواده". ولذلك ترى المادة الصحفية: "بطلان الأحكام االصادرة عن هذه المحاكم العسكرية تجاه المذنبين والمتهمين".[٢]

ثم تعيد المادة الصحفية التأكيد على مخالفة هذه الأحكام ليس للقانون والدستور فقط ولكن لأحكام الدين كذلك، حيث " ترفض أسلوب المحاكم العسكرية والأخذ بأحكامها التى تسببت فى إعدام سبعة أفراد مرة واحدة ومن قرية واحدة هى الحجيرات محافظة قنا ". وترى أن "الأحكام العسكرية هى خروج صريح على أحكام القصاص القرآنى وتمثل أكبر عدد للإعدام فى مصر المعاصرة". وترى المادة الصحفية "أن النظام يجب أن لا يسترسل فى الأحكام العسكرية وأسلوب الإعدامات. فالأزمة فى جوهرها أن نظام الحكم مطالب بالتصالح مع الأمة بأسرها، فالأمة تعود إلى الإسلام بكل حرارة، الأمة بأسرها بمثقفيها وشبابها وعمالها ونسائها وفنانيها وراقصاتها (سابقا) تعود إلى الإسلام،

---

١ – عماد محجوب، منظمة العفو الدولية، المحاكمات العسكرية للمدنين، سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٢ – الشافعى بشير، عهد الاعدامات بالجملة، (مقال) ، الشعب فى ١٩٩٣/٧/١٦.

الإسلام كمرجع شامل للحياة"[1]. ثم تشير المادة الصحفية إلى أن هذه الفترة قد شهدت أساليب اعتداء عديدة مارسها النظام السياسى، ثم تعدد بعضها فتذكر "أساليب القتل والشنق والإعدام المستمرة من قبل السلطة السياسية والمحاكم العسكرية ... وأساليب الاتهامات وخلق الأعذار والأسباب للقبض على المتطرفين ومحاكمتهم محاكمة جائزة لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية "، إضافة إلى : "الخلط بين الشباب المجاهد الذى يسعى لنشر دينه والدفاع عن قضايا الإسلام فى مصر وغيرها من الدول مثل باكستان وأفغانستان، وبين المجرمين" إلى جانب "عدم الأخذ بالحوار والمشورة واستمرارية الحوارات بلغة الأمن والقتل والإعدام"[2]. وهو ما يعنى أن النظام السياسى من وجهة نظر المادة الصحفية قد استغرق كثيراً فى أحكام الإعدام من خلال إجراءات قضائية خشنة، بل وبواسطة أجهزة قضائية خشنة كذلك، الأمر الذى جعل هذه الفترة أكثر الفترات دموية فى التاريخ المصرى المعاصر.

ثم تشير المادة الصحفية إلى أنه برغم الإعدامات الكثيرة التى حققها النظام فإن الاستقرار الاجتماعى لم يتحقق، الأمر الذى يشير إلى فشل هذه السياسات، حيث تذكر مستشهدة بالإحصاءات "إلى أنه برغم تزايد هذه الأحكام إلا أن أعمال العنف السياسية خلال ثمانية عشر شهراً (يونيو ١٩٩٢ – نوفمبر١٩٩٣)، أدت إلى مقتل ٣٢٣ مواطنا منهم ٢١٤ مدنيا، ١٠٩ من رجال الشرطة، بينما بلغ عدد المصابين من الطرفين ٥٢٣ مواطنا. وفى العام الأخير وحده، وفى محافظتى قنا وأسيوط وحدها سقط ٥٧ من رجال الشرطة صرعى أعمال الإرهاب المسلح. ولم يتم ضبط متهم واحد فى كل هذه العمليات". ثم تؤكد المادة الصحفية على " أن لجوء السلطة السياسية للأخذ بالمحاكم العسكرية بحجة سرعة الفصل فى القضايا وإصدار الأحكام السريعة لن يجنب البلد مغبة

---

١ – مجدى أحمد حسين، كل القوى والأحزاب السياسية ترفض المحاكم العسكرية حكم إعدام سبعة باطل وهاكم الأسباب، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/١٣.

٢ – نفس المرجع السابق.

المزيد من العنف المتواصل"[1]. وبعد فترة زمنية تعيد المادة الصحيفة التذكير بذلك، حينما تشير إلى أنه "قد توالت أحداث العنف الخطيرة في اليومين الماضيين بشوارع القاهرة ومدن أسيوط حيث انفجرت عبوة ناسفة أمام مقر بنك مصر أمريكا الدولي بجاردن سيتي والقريب من السفارة الأمريكية ... وشهدت أسيوط معارك عنيفة بين الأمن وعناصر الجماعات، كما انفجرت قنبلة في قطار يمر بمدينة أبو تيج بأسيوط يوم الأربعاء الماضي وأسفرت عن إصابة عدد من السائحين ... كما شهد حي الشرابية بالقاهرة محاولة لقتل أمين شرطة حيث أصيب بعدة طعنات في صدره بينما كان يطارد مع زميلين له ثلاثة من أفراد الجماعات هاجموا كمين الشرطة المخصص لحراسة كنيسة العذراء بمنطقة الشرابية شمال القاهرة ... وفي عدة بيانات أعلنت الجماعات الإسلامية مسئوليتها عن العمليات التي جرت في أسيوط، وأكد البيان أن هذه الأعمال تأتي في إطار سلسلة الثار لأحكام الإعدام التي صدرت بحق الملازم أول الطحاوي ورفاقه المتهمين بمحاولة اغتيال حسني مبارك"[2]. وهو الأمر الذي يعني أن المواجهة بالعنف – من وجهة نظر المادة الصحفية – سوف تؤدي إلى تصاعد معدلات العنف وليس إلى إخماده.

ثم تنتقل المادة الصحفية لكي توضح الإدانة الواسعة للمحاكمات العسكرية في مصر، حيث شاركت في هذه الإدانة منظمات محلية وإقليمية ودولية عديدة. وبداية تشير المادة الصحفية إلى استطلاع أجري وشمل قطاعاً من الصفوة الثقافية والاجتماعية والسياسية حول المحاكمات العسكرية، حيث أشار "رؤساء الأحزاب وأساتذة الجامعة والصحفيون والمفكرون والمثقفون إلى إصرار الحكومة المصرية على محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وخطأ هذه المحاكم ومخالفاتها الدستورية والقانونية، ويطالبون بإيقاف تقديم المدنيين

---

١ – مجدي أحمد حسين، مزيد من الأحكام العسكرية مزيد من العنف، (مقال)، الشعب في ١٩٩٣/١٢/٣.

٢ – عماد محجوب وعادل البهنساوي، العنف يتصاعد واشتباكات بالقاهرة وأسيوط، (تقرير)، الشعب في ١٩٩٤/٢٨/٢٥.

للمثول أمامها مع الغاء قانون الطوارئ وتعديل الدستور ضمانا لعدم انتهاك الحريات". كما يرون أن من أسباب العنف "إطلاق القوانين الاستثنائية التى تتيح لرئيس الجمهورية تحويل المتهمين فى قضايا أمن الدولة إلى محاكم عسكرية"[1]. وليس المثقفين والمفكرين وحدهم هم الذين يرفضون ذلك، ولكن نجد أن محكمة أمن الدولة العليا "تستنكر اتهام القضاء العادى بالبطء ونددت بما نشرته الدولة والصحف فيما يتعلق بإجراءات القضاء"[2]. كما أدانت ذلك المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأكدت أن "عام ١٩٩٢ يعد أسوأ الأعوام فى مجالات انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر ... واستنكرت المنظمة بشدة استمرار محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية بعد إعدام ١٢ شخصا من الجماعات الإسلامية"[3]. ثم تشير المادة الصحفية إلى أن "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أصدرت مؤخراً تقريراً بمناسبة مرور عام على بدء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية أكدت فيه أن هذه المحاكم توسعت فى إصدار أحكام بحق العشرات من المتهمين بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر المعاصر، حيث بلغ عدد أحكام الاعدام التى صدرت بحق المتهمين فى قضايا الإرهاب خلال عام واحد من ديسمبر ١٩٩٢ إلى نوفمبر ١٩٩٣ نحو ٤٠ حكما بالإعدام ... كما أشارت المنظمة إلى أنه خلال الفترات من مطلع نوفمبر ١٩٩٢وحتى نوفمبر ١٩٩٣ أحالت السلطات اثنتى عشرة قضية من قضايا الإرهاب إلى المحاكم العسكرية ضمت ٣٨٣ متهما وأصدرت هذه المحاكم ٣٨ حكما بالإعدام بحق ٣٩ متهماً، كما قضت بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة والحبس لمدة عام"[4]. وهو الأمر الذى يعنى إضافة إلى إدانة الجماهير والمثقفين

١ – محمود بكرى، رؤساء الأحزاب وقادة الرأى والمثقفون، محاكمة المدنيين عسكريا اغتيال مستمر .. وإهدار للدستور والقانون (استطلاع رأى)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/١٣.

٢ – خالد يونس، الحكم فى قضية المحجوب، (متابعة)، الشعب فى ١٩٩٣/٨/١٧.

٣ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، منظمة حقوق الإنسان تندد بالانتهاكات، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٢٠.

٤ – عامر عبد المنعم، فى أحدث تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المحاكم العسكرية توسعت فى إعدام المدنيين بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٤/١/٧.

لإحكام المحاكم العسكرية فإن المنظمات الأهلية المحلية والدولية تدينها كذلك.

ولا تتوقف مساحة الإدانة فى نطاق هذه الحدود، ولكنها تتسع لكى تصبح إدانة إقليمية كذلك، حيث "يشير تقرير المنظمة العربية إلى التحول الشديد فى اتجاه الحكومة المصرية من المحاكم المدنية إلى المحاكم العسكرية، وانعكاس ذلك على أحكام الإعدام الكثيرة التى صدرت بشأن المتهمين. وتخشى المنظمة من أن هذه الأحكام يمكن أن تساعد على تأجيج العنف أكثر من تخفيفه. ثم يشير التقرير – حسبما تنشره الصحافة الإسلامية – إلى أن هناك من الممارسات فى نطاق هذه المحاكم ما يساعد على اشعال جذوة العنف، مثل "عدم الأخذ بالضمانات القانونية التى تكفل للمتهمين محاكمة عادلة ... وعدم موافقة هذه الأحكام للحقوق المدنية والسياسية الخاصة بالعهود والمواثيق الدولية"[١]. ثم تشير المادة الصحفية إلى اتساع نطاق الإدانة حيث تنضم إليها منظمات دولية مثل منظمة العفو الدولية التى يشير تقريرها "إلى تردى حالة حقوق الإنسان فى مصر والانتهاكات المتواصلة لها سواء من جانب الشرطة أو من جانب القضاء والنيابة العسكرية ... حيث المحاكمات الجائرة التى تنتهى بالإعدام بدون سند قانونى"[٢]. واستناداً إلى ذلك فقد"طالبت منظمة العفو الدولية بالوقف الفورى لجميع محاكمات المدنيين التى تجرى أمام محاكم عسكرية، وإعادة محاكمة المدنيين الذين أدانتهم محاكم عسكرية أمام محاكم مدنية، وتوفير الضمانات المعترف بها دوليا ... ووجهت منظمة العفو الدولية نداء للسلطات المصرية فى بيان أصدرته أول أمس بالأخذ بالضمانات الكفيلة يمنع الاعتقال الذى يعزل فيه المعتقل عن العالم الخارجى، ومنع التعذيب، وإصدار الأوامر بالتحقيق الفورى الدقيق والنزيه فى كافة أنباء وبلاغات التعذيب وتقديم مرتكبيه إلى العدالة، وكذلك إهدار الأقوال المنتزعة عن طريق التعذيب وعدم الاستشهاد بها كأدلة

---

١ – منظمة العفو الدولية، اناهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى مصر فى ظل مناخ العنف السياسى،، مرجع سابق.

٢ – عامر عبد المنعم، منظمة العفو الدولية تجدد مطالبها بوقف المحاكمات العسكرية، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١٠/٢٢.

إثبات فى المحاكم إلا فى حالة استخدامها ضد مرتكبى التعذيب"[١]. كما تشير المادة الصحفية إلى منظمة (الميدل أيست ووتش) التى نشرت تقريراً فى الشهر الماضى من اثنتى عشرة صفحة بعنوان (المحاكم العسكرية تحاكم المدنيين)" أدانت فيه الحكومة المصرية لمحاكمة المدنيين المتهمين بتهم الإرهاب أمام المحاكم العسكرية متجاوزة بذلك محاكم أمن الدولة المشكلة من قضاة مدنيين فى ظل قانون الطوارئ المعمول به فى مصر"[٢]. ثم تهتم المادة الصحفية السلطة والمسئولين الذين يباركون تبنى هذا العنف بإشارتها إلى أن "استخدام العنف والإرهاب وسلطة الطوارئ وأوامر الاعتقال لخلق ثروات بالملايين ومراكمة الأموال بصورة غير مشروعة، وجه آخر للفساد، ويشير إلى ظاهرة مخيفة وهى الجناح العسكرى لتنظيم الفساد، أى استخدام القوة والعنف للحصول على المال من لاشئ ... إننا أمام طبقات تحقق ثروات بصورة طفيلية ولا ترتبط بالانتاج. فقد تبين لها أن الانتاج مضيعة للوقت وإنفاق الأموال فيما لا ينفع، بينما ضربة (بودرة) أو رسالة استيراد مضروبة أو تبوير أراضى زراعية أو الاستيلاء على أراضى الدولة يحقق قفزات فورية بدون إنتاج ووجع قلب ". ثم تشير المادة الصحفية إلى "الدور الذى تقوم به السلطة فى تدعيم بعض المسئولين فى السيطرة على المشروعات ونهب الأراضى وطرد الفلاحين منها مثلما حدث فى إمبراطورية فوة"[٣].ومن الطبيعى أننا إذا تأملنا موقف الصحافة الإسلامية فسوف نجد طبيعيا أنها تقدم القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية باعتبارها أحد المتغيرات المسببة للعنف. من ناحية لأن لجوء النظام السياسى إلى هذه الاساليب يعتبر خروجاً على التعهدات والإعلانات الديموقراطية. ومن ناحية ثانية لأن هذه الأساليب، أول ما تطول تطول جماعات التيار الإسلامى الذى تتبنى الصحافة الإسلامية فى كثير من الأحيان الكثير من مواقفها.

---

١ –محمد حلمى مراد، القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب، مرجع سابق.
٢ – المرجع السابق.
٣ – مجدى أحمد حسين، الجناح المسلح لتنظيم الفساد، (مقال) الشعب فى ١٩٩٤/٢/٢٢.

رابعا: التعذيب أثناء التحقيق وداخل السجون

لا يتوقف العنف الأمنى مع أعضاء جماعات التيار الإسلامى فى مواقف المواجهة فقط على نحو ما أشارت المادة الصحفية التى تصور ذلك، حيث يتم توسيع مساحة العنف وتعميقها، ويتتابع مسلسل العنف وأحداثه حيثما تأسست المواقع أو المواطن التى يتقابل بها الطرفان. ويعتبر الحجز للتحقيق أحد هذه المواقف. أما الموقف الثانى ففى السجون أثناء قضاء المحكوم عليهم مدة الحكم التى صدرت بشأنهم سواء من المحاكم العسكرية أو المحاكم المدنية. حيث لاحظت المادة الصحفية المعبرة عن الصحافة الإسلامية الميل الدائم من قبل أجهزة الأمن إلى ممارسة العنف مؤكدين ذلك بالوقائع، أو بشهادة منظمات حقوق الإنسان المحلية أوالعالمية.

وتأكيدا لذلك تشير المادة الصحفية إلى أعمال التعذيب بعد القبض، حيث "يستمر الاعتقال التعسفى طويل الأجل ... مع استمرار مسلسل التعذيب الجسدى حتى الموت"(١). وتستشهد المادة الصحفية على حدوث التعذيب بالمتهمين أنفسهم، حيث تشير إلى "الممارسات القمعية من جانب الشرطة مع المقبوض عليهم، حيث ادعى كثير من المتهمين فى القضايا المعروضة على المحاكم العسكرية أنهم قد عذبوا بعد إلقاء القبض عليهم وأنهم قد أجبروا على الإدلاء بأقوالهم"(٢). بل تذكر المادة الصحفية "وجود معسكرات للأمن المركزى على الطريق الصحراوى، تشهد مذابح للأبرياء قبل التأكد من علاقتهم بالجماعات الإسلامية، حيث يقاد المقبوض عليهم إلى هذه المعسكرات بعيداً عن أعين القضاء لتمارس عليهم أبشع أشكال التعذيب، مثل الصعق بالكهرباء فى أماكن حساسة بالجسم والتعليق فى أوضاع الخروف المشوى والشبح"(٣). ثم تتجه المادة

---

١ – منظمة العفو الدولية، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى مصر فى ظل مناخ العنف السياسى، مرجع سابق.

٢ – عماد محجوب، منظمة العفو الدولية، المحاكمات العسكرية للمدنيين سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٣ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أخطر تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

الصحفية إلى الاستشهاد بواقعة تعذيب المحامى عبد الحارث مدنى حتى الموت "على أيدى زبانية التعذيب ... حيث أعلن ممثلوا القوى الوطنية رفضهم لسلخانات التعذيب الجنونى التى تستقبل المعتقلين والتى تنتزع الأرواح من الأجساد وترمل الزوجات وتيتم الأطفال"(١). كما تشير المادة الصحفية إلى "تضارب البيانات حول مقتل عبد الحارث، وأن هذا التضارب يكشف عن مسئولية هذه الأجهزة عن مقتله .... إن استمرار الداخلية فى نفى تهمة التعذيب حتى الموت أصبح أكذوبة لا تطاق ... ولا يمكن استغفال الشعب طوال الوقت وفى كل الوقائع. إن الآلاف المؤلفة تعرضت للتعذيب، والآلاف المؤلفة تشهد على ذلك، وكل الشعب يعرف أنه حقيقة راسخة".(٢)

وتعرض المادة الصحفية لشهادة المنظمات القضائية أو المهتمة بحقوق الإنسان بثبوت وقائع التعذيب بشأن المتهمين أثناء مرحلة التحقيق. وتستند المادة الصحفية إلى تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أكدت فيه: أن عام ١٩٩٢ يعد أسوأ الأعوام فى مجال انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر ... حيث شهد سقوط ٨٣ ضحية بأيدى الشرطة منها ستة حالات نتيجة للتعذيب الوحشى ... وأشار التقرير إلى اتساع تعذيب المواطنين خاصة أعضاء الجماعات الإسلامية، وإعادة استخدام معسكرات الأمن المركزى من قبل مباحث أمن الدولة وفى أقسام الشرطة"(٣). وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية مستندة إلى تقرير لذات المنظمة الذى يؤكد "وفاة ١٣ شخصا تحت التعذيب فى أقسام الشرطة ومقار مباحث أمن الدولة منهم ٩ أفراد من الجماعات الإسلامية وذلك من خلال الفترة من ١٩٩٣/١/١ وحتى ١٩٩٣/١٢/٧ ... وأن الشرطة تمارس انتهاكات صريحة للمواطن المصرى حتى أثناء الاعتقال الإدارى العادى لأشخاص عاديين... وأن الحكومة غير جادة لوقف التعذيب، فتعذيب المتهمين يتم بأوامر

---

١ – عامر عبد المنعم، أشرف خليل، مرجع سابق.

٢ – مجدى أحمد حسين، غضب الشعب هو النار التى ستحرق أصابع الاستبداد، مرجع سابق.

٣ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، منظمة حقوق الإنسان المصرية تندد بالانتهاكات، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٢٠.

مباشرة من كبار المسئولين لانتزاع الإعترافات"[١].

واستناداً إلى تقرير لذات المنظمة تعدد المادة الصحفية أساليب التعذيب التى تمارس بشأن المقبوض عليهم فتذكر منها "استقبال الضحية الذى يبدأ بالتسخين بالضرب والركل على كافة أجزاء الجسم والضرب بالعصى والسب والتوبيخ وتعصيب عينيه وتقييد يديه من الخلف ... ونزع ملابس الضحية والضرب بالسياط والكابلات الكهربائية ... والتعليق فى أوضاع مركبة مثل الربط بحلق الباب واليدين مقيدتين من الخلف والتعليق مثل الذبيحة ... وسكب الماء البارد على الجسم ... الصعق بالكهرباء فى الأماكن الحساسة من الجسم، إطفاء السجائر فى جسد الضحية ...السحب والجر على الأرض (السحل)".[٢]

وإلى جانب إدانة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لوقائع التعذيب أثناء التحقيق، تستشهد المادة الصحفية هذه المرة بمحكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) التى تقر حدوث التعذيب وتدينه وترفضه. حيث "أدانت المحكمة أجهزة الأمن لاستخدامها أبشع وسائل التعذيب من ضرب السياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منها، وتعليقهم وهم معصوبوا العينين بقصد انتزاع الاعتراف منهم". وفى موضع آخر ومن واقع ذات المحاكمة تشير المادة الصحفية إلى أن "محكمة أمن الدولة قد استنكرت اتهام القضاء العادى بالبطء، ونددت بما نشرته الدولة والصحف فى اجراءات القضاء ... وقد أكدت المحكمة وقوع تعذيب وحشى على كافة المتهمين لانتزاع الاعترافات منهم . ولم يقتصر التعذيب على البعض ولكنه شمل سائر المتهمين، فلم ينج أحد من التعذيب سواء من اعترف منهم أو من صمت ولم يعترف ... وأضافت المحكمة أن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتدارك قصورها وتقصيرها، ولستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة بالحصول على أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق". واستناداً إلى ذلك "رفضت المحكمة الأخذ بالكثير من اعترافات

---

١ – عادل البهنساوى، المعركة تشتعل فى أسيوط: القيادات االشعبية تحذر من حمل الأهالى للسلاح وتحذر من بداية حمامات دم، مرجع سابق.

٢ – محمد حلمى مراد ، القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب، مرجع سابق.

المتهمين التى تمت تحت وطأة التعذيب والإرهاب والتخويف، وأدانت دور الأمن فى تلفيق التهم للمقبوض عليهم"[١].

ولم تكن المنظمات والهيئات المحلية فقط، هى التى أدانت عمليات التعذيب أثناء التحقيق، ولكن كانت هناك بعض الهيئات الدولية كذلك. حيث تشير المادة الصحفية إلى مطالبة "أنصار الدفاع عن حقوق الإنسان من منظمات دولية وعربية بإعطاء المتهمين حقوق حضور محامين معهم أثناء تحقيق النيابة، وفى مباحث أمن الدولة واتخاذ اللازم نحو إيقاف التعذيب وإعطاء التعليمات لوزارة الداخلية لإلغاء الحبس الانفرادى والسماح لأقارب المتهمين ومحاميهم بمقابلة المقبوض عليهم عقب القبض عليهم"[٢]. ثم تشير المادة الصحفية إلى إدانة "لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة لظاهرة التعذيب التى انتشرت بشكل رهيب فى مصر ... كما اتهمت اللجنة السلطات المصرية بالسماح بتعذيب المعتقلين، وجاء فى تقرير اللجنة أن التعذيب يستخدم بشكل روتينى لانتزاع الاعترافات من المعتقلين السياسيين... وكشف التقرير أن التعذيب لايستخدم فى القضايا السياسية فقط وإنما يستخدم فى القضايا العادية التى تتعلق بجرائم مدنية وجنائية ... ورفض التبرير الذى قدمته الحكومة المصرية على لسان مندوبها فى جنيف من أن الحكومة المصرية تسعى لمكافحة الإرهاب"[٣].

ولا يتوقف التعذيب والعنف الأمنى – حسبما تذهب المادة الصحفية – عند حدود انتهاء التحقيق لانتزاع الاعترافات، ولكنه يستمر مع المحكوم عليهم أثناء قضائهم لفترات العقوبة، إن لم يحكم عليهم بالإعدام أو البراءة. وفى ذلك تشير المادة الصحفية إلى تعرض المعتقلين والسجناء للتعذيب"[٤]. وفى موضع آخر تشير إلى "تعرض المواطنين للتعذيب فى السجون ... والضرب والتعليق

---

١ – المرجع السابق، وانظر ايضا خالد يونس، الحكم فى قضية المحجوب، مرجع سابق.
٢ – محمد حلمى مراد، القضاء بدين النظام الحاكم بالتعذيب، مرجع سابق.
٣ – عامر عبد المنعم، لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تندد بتعذيب المعتقلين السياسيين فى سجون مصر، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/١٦.
٤ – مصطفى مشهور، هل من مراجعة للسياسة الأمنية، مرجع سابق.

فى أوضاع مركبة تضاعف الألم ... والصعق المباشر بالكهرباء والضرب بالقانون عرض الحائط فى مسألة الاعتقال والحجز"[1]. وتذكر المادة الصحفية أن السجون فى مصر - على كثرتها - لم تعد تسع النزلاء بسبب التوسع الأمنى فتذكر أنه "فى مصر لا يوجد إلا ٣١ سجنا فقط، ٨٠٪ منها مضى على إنشائها ١٠٠ عام، بينما بنيت هذه السجون لتستوعب ١٨ ألف سجين نجدها مكدسة بأكثر من ٤٠ ألف سجين تضيق بهم العنابر". ثم ترصد المادة الصحفية ظاهرة منافية لحقوق الإنسان أشار إليها تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان وهى "وجود ضباط مباحث أمن الدولة فى السجون حيث يتواجد السجناء والمعتقلون، وذلك باعتبارهم خصما لهؤلاء السجناء ... وتناشد المنظمة العربية السلطات المعنية الالتزام باتفاقية الحد الأدنى لمعاملة السجناء وغيرهم من المعتقلون"[2]. ويؤكد تقرير منظمة العفو الدولية تعذيب المسجونين فى السجون فتشير إلى "استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فى مصر، حيث تعرض الكثير من السجناء السياسيين للتعذيب الجسدى والنفسى، وكانت أكثر صور التعذيب شيوعا هى الضرب والتعليق والحرق بالسجائر المشتعلة أو الصعق الكهربائى. وكثيراً ما كان يقترن ذلك بالتهديدات، وكان الضحايا فى حالات كثيرة يجبرون على خلع ملابسهم تماما، أو يظلون بملابسهم الداخلية فحسب، وتعصب عيونهم أيضا، وكان معظم الضحايا السياسيين المحتجزين قيد الاعتقال فى مباحث أمن الدولة".[3]

ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الأوضاع إلى عدم الاستقرار فى السجون، بل وعجزها عن القيام بوظيفتها الرئيسية باعتبارها دورا لإعادة التأهيل والتهذيب والإصلاح، الأمر الذى أدى فى كثير من الحالات إلى أن شهدت السجون مظاهر عديدة للرفض والتمرد. وتنقل المادة الصحفية عن أحد التقارير

---

١ - الشعب، تقرير رابع عن تعذيب المعتقلين الإسلاميين فى معسكرات الأمن المركزى، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٢/١٢/٢٢.

٢ - عامر عبد المنعم، قنابل موقوته داخل السجون المصرية، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/١١/٩.

٣ - علاء النجار، تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٤.

الذى يصور الأوضاع فى السجون عامة، إذ يؤكد "تعيش السجون حالة من الهياج والتمرد احتجاجا على سوء المعاملة التى يلقاها المعتقلون الإسلاميون على أيدى ضباط مصلحة السجون حيث أهدرت آدميتهم مع حرمانهم من حقوقهم الإنسانية البسيطة ... إضافة إلى استخدام التعذيب اليومى... وقيام المعتقلون بالإضراب عن الطعام فى مواجهة هذه الظروف اللاإنسانية ... وقيام أعداد هائلة من الضباط وعشرات من جنود الأمن المركزى والقوات الخاصة ومصلحة السجون باقتحام الزنازين وتجريد ملابسهم وقيام القوات بضرب المعترضين بشراسة واستخدام الغاز الخانق الذى يجعل المساجين يغشون على أنفسهم لساعات طويلة"[1]. ونقلا عن تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان تذكر المادة الصحفية "مقتل أحد الإسلاميين داخل سجن أبى زعبل على يد أحد المسجونين الجنائيين بتحريض من ضباط مباحث أمن الدولة بالسجن هو الذى أدى إلى تصاعد ما حدث فى السجن من تمرد المساجين مما أدى إلى ذبح ثلاثة معتقلين وإصابة أكثر من مائة شخص ... ويؤكد التقرير على أن أوضاع السجون فى مصر تمثل قنبلة موقوتة بعد أن تكدس بها أعداد هائلة من المقبوض عليهم بالإضافة إلى الظواهر السلبية الهائلة التى تعانى منها السجون المصرية منذ سنوات عديدة"[2].

بذلك تتكون دائرة كاملة للتطبيع على العنف -حسب روايات الصحيفة- حيث يستخدم الجهاز الأمنى أقصى مستويات العنف أثناء فترات القبض والمطاردة والتمشيط. وتدور الدائرة لمنطقة جديدة حيث يمارس العنف أثناء مرحلة الاعتقال والتحقيق والمحاكمة. وحينما تصبح السجون هى المستقر الأخير، تشهد هى الأخرى مستويات متجددة ومستمرة ودائمة من العنف ضد الإسلاميين ليخرج من جديد إلى المجتمع مشبعاً بروح الانتقام والعنف، ومطبعا

---

١ – الشعب، فظاعة التعذيب فى السجون تكشف عنها رسالة معتقل، (تقرير)، الشعب فى ١٩٩٣/٩/١٧.

٢ – عامر عبد المنعم، قنابل موقوته داخل السجون المصرية، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

للخضوع لأساليب القسوة والتعذيب فى مقابل كونه يمارس عنفا هو الآخر، ألم تكن السجون فى المرحلة الناصرية هى التى نشّأت جماعات التيار الإسلامى على التطرف والعنف والإرهاب الذى أقلق استقرار المجتمع ابتداء من عقد السبعينيات، ومازلنا نكتوى بناره حتى الآن.

استخلاصات

استناداً إلى تحليل المادة الصحفية لصحيفة "الشعب" فيما يتعلق بالمتغيرات الموقفية المسببة للعنف تبرز لنا مجموعة الحقائق التالية :

١ - إن المتغيرات الموقفية تلعب دور المتغيرات الوسيطة، فهى تعظم أو تقلص من فاعلية المتغيرات البنائية التى عرضنا لها، وحسبما تذهب المادة الصحفية فإننا نجدها قد أضافت توتراً إلى التوتر الذى سببته المتغيرات البنائية، ومن ثم فقد عظمت من تأثيرها.

٢ - حصار أجهزة الأمن لبعض قرى الصعيد، واعتقال المئات والقبض على الأقارب كرهائن وإغلاق المحال التجارية والأسواق اليومية من شأنه أن يضيق على البشر ويخلق حالة من التوتر الذى يتراكم حتى الانفجار عند بلوغه مستوى معين.

٣ - قيام الأمن بالمساس ببعض المقدسات فى حياة البشر كإقتحام المساجد أثناء الصلاة، أو ملاحقة حلقات تلاوة القرآن أو القبض على الشيوخ والأطفال والنساء، أو التعامل مع النساء بصورة لا يقرها الذوق العام من شأنه أن يفجر سلوكيات العنف.

٤ - عدم ملاءمة الترسانة القانونية، إذ تنتقد الصحافة الإسلامية استمرار قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية وقانون الإرهاب فى العمل، فى ظل ظروف من المفترض أنها ظروف اعتيادية. وترى المادة الصحفية أن الأحكام العسكرية فيها خروج على قوانين القصاص.

٥ – اللجوء إلى المحاكم العسكرية لمحاكمة أعضاء التيار الإسلامى وهو منحى أدانته – كما تذهب الصحافة الإسلامية – المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، لأن هذه المحاكم – كما تذهب هذه المنظمات – لا توفر الضمانات القانونية الكافية، بل إن وجود هذه المحاكم – بالإضافة إلى قانون الطوارئ – يتناقض مع معايير الديموقراطية.

٦ – تردى أوضاع السجون، من حيث الازدحام، فهى صممت لتضم ١٨ ألف سجين، فإذا بها الآن تضم ٤٠ ألف سجين، يضاف إلى ذلك العنف والتعذيب سواء أثناء التحقيق أو فى السجن لقضاء فترة العقوبة حيث تمارس أنواع متردية من التعذيب، تجعل أعضاء التيار الإسلامى الذين تعرضوا لهذه الخبرة أكثر عنفا وضراوة. وقد أدانت المحكمة ولجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة تعذيب المواطنين فى السجون.

٧ – نصيب القاهرة من أحداث العنف هو نصيب الأسد، وذلك يرجع من ناحية للكثافة السكانية العالية للمدينة، ولأن الجهاز السياسى والأمنى يقطنها، ولأن القاهرة تنتشر فيها كثير من التجمعات العشوائية. وهى سياقات اجتماعية تساعد ظروفها على وقوع أحداث العنف.

الفصل الثامن

استراتيجية المواجهة

كما تحددها الصحافة الإسلامية

تمهيد

إذا تأملنا مجموعة المتغيرات التى نظرت إليها الصحافة الإسلامية باعتبارها المتغيرات المسببة للعنف، فإننا سوف نجد أن استراتيجية المواجهة تتسق إلى حد كبير مع طبيعة هذه المتغيرات، وهو ما يعنى أن استراتيجية المواجهة هى الوجه المقابل أو المعكوس للمتغيرات المسببة للعنف. غير أننا إذا تأملنا استراتيجية المواجهة هذه فسوف نجدها تتميز بثلاثة خصائص رئيسية. وتتمثل **الخاصية الأولى** فى أنه إذا كانت الصحافة الإسلامية قد أدركت ممارسات النظام السياسى والجهاز الأمنى إدراكا سلبيا، باعتبار أن ممارسات كل منهما هى التى تسلم إلى نشأة العنف أو على الأقل توسيع نطاقه، فإننا سوف نجد أن استراتيجية المواجهة تطالب بإصلاح حال النظام السياسى والأمنى والقانونى، بما يفرض قيوداً عليها، أو على أدائها، بما يساعد على تحويل وظائفها أو أدائها السلبى إلى وظائف وممارسات إيجابية. ومن الطبيعى أن يكون الإطار المرجعى لهذا التحويل هو الإطار الإسلامى، وإن كان إطاراً إسلاميا معتدلا، وليس الإطار الذى تعمل وفقا له جماعات التيار الإسلامى.

وتؤكد **الخاصية الثانية** على أن هذه الاستراتيجية تنطلق بالأساس من مرجعية إسلامية معتدلة، حيث لا تستهدف الصحافة الإسلامية بهذه الاستراتيجية إقامة المجتمع الإسلامى، أو تأسيس الدولة الإسلامية، ولكنها تطالب أن يكون محور الدولة والمجتمع محوراً إسلامياً بالأساس. أى أن يستند البناء السياسى والاجتماعى، المجتمع والدولة إلى الشريعة الإسلامية كمرجعية قاعدية. ونحن نعرف أن القانون والقواعد تقنين للقيم، بالنظر إليها تعمل على تنظيم المعاملات فى كافة المجالات. ومن ثم فإذا لقيت هذه الاستراتجية قبولاً، فإن الطريق إلى بناء المجتمع والدولة الإسلامية يكون شوطا قد قطع معظمه. وهو ما يشير إلى بعد الاعتدال والرؤية الاستراتيجية التى تميز وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين، وتجعلها تختلف عن وجهة نظر جماعات التيار الإسلامى التى تسعى إلى بناء المجتمع والدولة الإسلامية هنا والآن.

بينمـا تؤكـد **الخاصيـة الثالثـة** لهذه الاسـتراتيجية علـى غلبـة المتغـيرات الموقفيـة والآنيـة المباشـرة علـى المتغيرات البنائيـة المسـببة للعنـف، أو حتـى لمواجهة العنف والتوتـر، حيـث فضلـت هـذه الاسـتراتيجية العمـل علـى مسـتوى المتغيرات الوسيطة، وليسـت المتغـيرات المسـتقلة المتصلـة بظـاهرة العنـف فـى المجتمع. حيث نلمس لدى هذه الاستراتيجية اهتمامـاً بـإصلاح السياسـات، سـواء تلك المتعلقة بأداء النظام السياسى، أو ممارسات الجهاز الأمنى، أو طبيعة النظام القضـائى، ذلـك فـى مقـابل أنـه ليس هنـاك اهتمـام عميـق بـإصلاح الجوانـب الاقتصادية أو الاجتماعية المتصلة بالعنف. أو بالأصح ليس هناك اهتمام بعـلاج أو مواجهة المتغيرات البنائية المولدة للعنف. وذلك باعتبار أنه إذا كان ما يشـغل الصحافة الإسلامية هو مواجهة العنف والتطـرف الـذى يهـز اسـتقرار المجتمـع، فإن ما يشغلها بدرجة أكثر هو الحفاظ على جماعات التيار الإسلامى الذى يسعى النظام السياسى وأجهزته الأمنية – من وجهة نظرهـا – إلـى إبادتهـا . ومـن ثـم كان تركيزها على العوامل الموقفية بدرجة أعلى . وقد يرجـع ذلـك إلـى أن هـذه العوامل الموقفية، كما هو واضح من عرضنا لها، تشكل قيداً على حركـة التيـار الإسلامى معتدلا كان أم متطرفا.

وتتصل **الخاصية الرابعة** لهذه الاستراتيجية بأننا إذا تأملنـا الاسـتراتيجية التى تقترحها الصحافة الإسلامية من أى زاوية من الزوايا، فسوف نجدها تسـعى إلى أن تسلم كل الجهود إلى بنـاء المجتمع والدولـة الإسـلامية، سـواء إذا نظرنـا إليها من خلال تقييدها للنظام السياسى والأجهزة الأمنية والقضائيـة، أو مطالبتهـا بضـرورة إطـلاق عقـال الدعـوة الإسـلامية، مهمـا كـانت طبيعـة الفصـائل التـى تمـارس هـذه الدعـوة. وإذا كـانت الصحافـة الإسـلامية مـن خـلال الطـابع العـام الظـاهر لاسـتراتيجيتها لا تسـعى إلـى تجسيد نمـوذج الدولـة التـى تنـص عليـه المرجعية الإسلامية هنا والآن، فإنه من الواضح أنها تدفع العربـة علـى الطريـق الموصل إلى الغاية المأمولة. واستناداً إلى ذلك نعرض لمحاور هذه الاستراتيجية من خلال الصفحات التالية.

أولا: الاصلاح السياسى الشامل

تطالب الصحافة الإسلامية بضرورة الابتعاد عن الإصلاحات الجزئية، والاهتمام بالإصلاح السياسى الشامل سواء لأداء النظام السياسى أو للمؤسسات السياسية، أو للحزب الذى ينتمى إليه النظام السياسى. فهى تدعو إلى حالة من الاستنفار العام، تسعى إلى القضاء على الفساد السياسى والأمراض المرتبطة به. وتهدف إلى التحام النظام السياسى بالمجتمع من ناحية والجماهير الإسلامية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ذلك تدعو الصحافة الإسلامية إلى نوع من الطهارة والشفافية السياسية التى يخلص فى إطارها النظام السياسى لشعاراته ويسعى إلى تجسيدها فى واقع المجتمع. هذا الإصلاح السياسى – على ما تذهب الصحافة الإسلامية – ينبغى أن يكون شاملاً. ونقصد بالشمول هنا أن يكون الإصلاح متعدد الزوايا، وأن تشارك فيه كل المؤسسات تقريبا، بحيث تسلم هذه الجهود فى النهاية إلى تحقيق حالة من الاستقرار الاجتماعى التى يشارك فيه الجميع . استناداً إلى ذلك تشير المادة الصحفية إلى : "ضرورة التركيز على المواجهة الشاملة، تلك المواجهة التى تعمل على اقتلاع جذور الفساد الأخلاقى والسياسى ومواجهة القضايا والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية"[١]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية "أن المواجهة الأمنية لا تجدى نفعا طالما ظلت هى العامل الوحيد فى المواجهة ... المواجهة يجب أن تكون شاملة لأن المشكلة ليست أمنية فقط بقدر ما هى سياسية واقتصادية وثقافية ودينية وإعلامية ... من الغباء أن نعتبر أن انتشار الجريمة – بكل أشكالها – مجرد مشكلة أمنية ... ومن هنا فإن مواجهة سرطان الجريمة فى مصر يحتاج إلى نظرة شاملة وواقعية، ويحتاج إلى مشاركة كل المؤسسات والأفراد ... كما أن الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف من جهة وكنائس مصر المبجلة من جهة أخرى لم تدرك بعد المسئولية الدينية والإنسانية والوطنية ... كذلك ضرورة تطوير الأجهزة الأمنية ونوعية رجل الأمن".[٢]

---

١ – جمال أسعد، مرجع سابق.

٢ – ماجد فخر، مرجع سابق.

وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية" أن هذه التشريعات الجزائية ليست هى السبيل لوقف التفجرات الشعبية، وإنما يتم ذلك بمعالجة الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكامنة وراءها"[1]. وتقدم المادة الصحفية معنى آخر للشمول حينما تؤكد على أهمية "اجراء إصلاح سياسى متكامل للنظام السياسى، فتطلق حرية الجميع لتشكيل الأحزاب، وتفتح أجهزة الإعلام الرسمية لكل الآراء، وتصبح الانتخابات حرة فيتغير الحزب الحاكم سلميا إذا قدر الشعب أنه عاجز أو فاسد... كذلك العمل على تطبيق الإسلام والشريعة الإسلامية ... وضرورة اندماج الأقباط فى الحياة الاجتماعية والسياسية المصرية والبعد عن الانعزال والتقوقع"[2]. فإذا تأملنا بعد الشمول فى الاستراتيجية فسوف نجد أنه يتعامل – فى جانب منه – مع بعض الظروف الموضوعية، إلا أنه من ناحية أخرى يتضمن مجموعة من الأفكار التى طالما أكد عليها ذوو المرجعية الإسلامية.

ويؤكد **البعد الثانى** فى الاستراتيجية المقترحة على المطالبة بضرورة الإصلاح السياسى. وهو الإصلاح الذى يتناول فى جانب منه أداء النظام السياسى، بينما يتناول فى جانب آخر إصلاح بعض مظاهر الفساد التى تسوده، ومن جانب ثالث، فهو إصلاح يطالب بأهمية مراعاة شروط الأداء الديموقراطى والمحافظة عليه، وأهمها إتاحة فرصة المشاركة للجميع . ومنذ البداية تنبه المادة الصحفية إلى ضرورة تكاتف الجميع فى مواجهة الخطر الذى يتهدد المجتمع من الخارج. فتؤكد على أهمية الأخذ "بالديموقراطية والحوار والالتقاء بين الحكومة والإسلاميين لمواجهة الهجمة الشرسة من جانب الصهاينة والصليبيين"[3] حتى يقف الجميع موقفا واحداً فى مواجهة أية أخطار خارجية أو داخلية قد تتهدد المجتمع، لذلك تطالب المادة الصحفية النظام السياسى بضرورة

---

١ – محمد حلمى مراد، قانون الإرهاب يهدد حريات المواطنين جميعا، مرجع سابق .

٢ – عادل حسين، إذا أردتم أن تقاوموا العنف .. فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، مرجع سابق.

٣ – عامر عبد المنعم، عامر عبد المنعم يروى قصة اعتقاله، مرجع سابق.

"التجرد والبعد عن أعمال العنف التى تمارسها السلطة السياسية والقيام بوقفة موضوعية متجردة لتقويم الواقع وتقييم الحال ورسم سياسة متجردة لإصلاح الواقع وإصلاح الحاضر ... وضرورة أن تعدل الحكومة من نهجها، وتصحح مسارها، درءاً للمخاطر وجلبا للمصالح، وحتى لايقع الانفجار والانهيار فيطيح بالجميع ويضيع فى ثناياه الجميع"[١]. وأحيانا ترتفع المطالبة بالإصلاح إلى حد انتقاد بعض مؤسسات النظام السياسى والهجوم عليها . فمثلاً تذكر المادة الصحفية مطالبة" مالم تنزاح هذه الحكومة الفاشلة، ويتم تغيير الدستور وتأتى إلى الحكم حكومة تدين بالولاء للشعب، بحيث تقتلع الفساد من جذوره وتقضى على النهب والسلب ومظاهر البذخ والإسراف والأبهة، وتوجه أموال الشعب لخدمة أبنائه وحل مشاكلهم ... وضرورة تخلى المسئولين عن الوعود الكاذبة، وضرورة اهتمامهم بالمعالجة الفورية والمستمرة لمشاكل الشعب"[٢]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تحذر بداية النظام السياسى من الأداء السئ وتحدد اتجاه التغيير الذى يجب أن يكون ومنطقه.

ويتمثل البعد الثانى للإصلاح السياسى فى إطار هذه الاستراتيجية العامة للمواجهة فى التأكيد على أهمية توفير الشروط الملائمة للأداء الديموقراطى الجيد، حيث تذهب المادة الصحفية إلى "أن إصلاح الحال لن يتم إلا بإعادة النظر فى سياسات الحكم بما يحقق العدالة والقضاء على الفساد، وإقامة الديموقراطية والشورى الحقيقية واحترام حقوق الإنسان، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات وإطلاق حرية الصحافة والتعبير"[٣]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية "أن الخروج من الأزمة الراهنة لن يتم سوى بالمزيد من الحريات، وكف الحكومة عن مواصلة أعمال البطش والتنكيل بخصومها السياسيين والمعارضين لها"[٤]. ثم تشير إلى أن "الطريق الصحيح لمقاومة الإرهاب هو مزيد من الحرية

---

١ – عبد المنعم سليم جبارة، مرجع سابق.
٢ – محمد حلمى مراد، هل لابد من الانفجار والعنف حتى تتحرك الدولة للوعد بالإصلاح، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٢/٩/١.
٣ – محمد حلمى مراد، قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية، مرجع سابق.
٤ – عادل حسين، لماذا هذا القتل بالجملة، مرجع سابق.

والديموقراطية، بإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف"[1]. ثم تعيد المادة الصحفية التأكيد على أهمية "رفع السلطة للقيود التى تفرضها على الأحزاب السياسية وممارستها"[2]. ثم تنصح بأهيمة مراعاة الظروف التى تضمن الأداء الديموقراطى السليم فتطالب المادة الصحفية بضرورة "الأخذ بالنهج الديموقراطى الصحيح فى معالجة الأزمات والمشاكل والقضايا القومية ... والأخذ بنهج الحوار الصحيح بين كل الشركاء والأطراف أصحاب القضية والمصلحة... وفتح كل قنوات ووسائل الإعلام أمام الجميع وعلى أساس من المساواة والتقدير والاحترام"[3]. ومن خلال هذا البعد كذلك نجد أنه وإن كانت الديموقراطية والحرية هى التزام على النظام السياسى أن يراعى تجسيده، فإننا سوف نجد أن التيار الإسلامى – معتدلاً أو متطرفاً – سوف يكون هو المستفيد الأول من ذلك، بحكم عمليات الاستبعاد والعزل الموجهة ضده الآن.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى **البعد الثالث** فى عملية الإصلاح السياسى، حينما تطالب بضرورة فتح الحوار بين كل شركاء الوطن بما فيهم التيار الإسلامى. ويبدو أن هناك إصراراً واضحاً على أهمية الحوار سواء فيما يتعلق بقضايا الوطن، أو فيما يتعلق بمشروعية الدعوات والأطروحات التى يطرحها التيار الإسلامى. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية" ليس من سبيل إلا الحوار الجاد، والنزول على رغبة الشعب فى حكم عادل يأتى بالإرادة الشعبية ويلتزم بحكم الله"[4]. وهى بذلك وان كانت تدعو للحوار إلا أنها تحدد بصورة مسبقة الخلفية التى ينبغى أن يتم على أساسها هذا الحوار ... ومن ثم فهى تدعو إلى "التأكيد على مبدأ الحوار بين الأطراف المتصارعة لما فى ذلك من خير بالنسبة للوطن واعطاء كل الأطراف المتصارعة نصيبا فى هذا الحوار، بما فى ذلك

١ – صلاح النحيف، غياب الحرية يولد العنف، مرجع سابق.
٢ – علاء النجار، مدن مصرية تحت الحصار، مرجع سابق.
٣ – عبد المنعم سليم جبارة، مرجع سابق.
٤ – قطب العربى، الأمن أفسد الوساطات بالقبض على المتفاوضين وتصعيد الأحداث، مرجع سابق.

الجماعات الإسلامية"[1]. وهى وإن كانت تدعو بإلحاح وتؤكد على أهمية مشاركة الإسلاميين فى الحوار لا تنسى أن تفصل الإسلاميين المعتدلين (الإخوان المسلمين) المؤهلين للحوار عن المتطرفين (جماعات التيار الإسلامى). وهى وإن كانت تصر على التفرقة فإنها لا توجه إدانة للطرف الأخير، حيث تدعو المادة الصحفية إلى "ضرورة التفاهم والحوار مع الإسلاميين وعدم الخلط بين المعتدلين منهم والمتطرفين فى الأزمة السياسية الراهنة... وأن الخروج من الأزمة الراهنة لن يتم سوى بالمزيد من الحريات وكف الحكومة عن مواصلة أعمال البطش والتنكيل بخصومها السياسيين والمعارضين لها"[2]. وفى موضع آخر تؤكد على نفس المعنى مطالبه "بضرورة اهتمام السلطة السياسية بالعمل على توسيع مجال الحريات وتوسيع مداها وضرورة عدم الخلط بين المعتدلين والمتطرفين فى ساحة الحوار السياسى"[3]. وهى وإن كانت قد ميزت بين المعتدلين والمتطرفين فى ساحة العمل الإسلامى، إلا أنها طالبت بضرورة مشاركة الجميع فى الحوار بما فيهم المتطرفين داعية إلى "العمل على انضمام الإسلاميين لجبهة الحوار بما فيهم المتطرفين والأخذ بمقترحاتهم لمواجهة الإرهاب والمشكلات المجتمعية المختلفة ... وضرورة انضمام كافة التيارات السياسية المختلفة لمواجهة مشكلات المجتمع ومناقشتها"[4]. ثم تدعو المادة الصحفية إلى أهمية أن تكون المشاركة حقيقية والحوار حقيقيا، وذلك يتطلب إتاحة الفرصة للجميع للتعبير من خلال وسائل التعبير. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية "أنتم تتكلمون عن مواجهة الرأى بالرأى، وقد وافقناكم على ذلك، فلماذا لاتطالبون بحقنا فى أن نتكلم مثلكم فى التليفزيون وفى الصحف الكبرى"[5]. وفى النهاية تطالب المادة الصحفية – بلغة المصالحة – النظام السياسى بأهمية العودة إلى الإسلام مؤكدة أن "الأزمة فى جوهرها هى أن نظام

---

١ – عبد الحى محمد، الأمن يشعل النار فى المنيا، (تحقيق)، الشعب فى ١٩٩٣/٢/٢.
٢ – عادل حسين، لماذا هذا القتل بالجملة، مرجع سابق.
٣ – نفس المرجع السابق.
٤ – جمال أسعد، مرجع سابق.
٥ – عادل حسين، نحن .. وليس أنتم .. من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، مرجع سابق.

الحكم مطالب بالتصالح مع الأمة بأسرها، فالأمة تعود إلى الإسلام بكل حرارة، الأمة بأسرها بمثقفيها وشبابها وعمالها ونسائها وفنانيها وراقصاتها (سابقا) تعود إلى الإسلام، الإسلام كمرجع شامل للحياة"[1].

ثانيا : الإصلاح التشريعى والتطوير الأمنى

وفى إطار هذا المحور لاستراتيجية المواجهة تسعى الصحافة الإسلامية إلى تحقيق هدفين. الأول يتمثل فى التأكيد على المرجعية الإسلامية، بينما يهتم الثانى بالسعى إلى حماية من يعملون على تجسيد هذه المرجعية الإسلامية. وفى إطار تحقيق الهدف الأول تطالب المادة الصحفية بعملية إصلاح قانونى شاملة، يعاد النظر فى إطارها إلى كافة القوانين الاستثنائية، ومن بينها قوانين الطوارئ والتقاضى أمام المحاكم العسكرية. على أن تكون إعادة النظر هذه منطلقة من مرجعية إسلامية بالأساس، تلغى عن هذه القوانين تعسفها وتساعد على تأسيس الحوار الديموقراطى على أساس موضوعى وإنسانى وإسلامى كذلك. بالإضافة إلى ذلك تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحجيم دور الأجهزة الأمنية، وقصرها على وظائفها الأساسية المتمثلة فى الحفاظ على أمن المجتمع والمواطنين، وقمع تجاوزاتها، بل والعمل على عقاب كل تجاوز وفضحه.

ذلك يعنى أن الاصلاح القانونى والقضائى والأمنى يعتبر المطلب التالى لإصلاح النظام السياسى. وفى هذا الإطار ترى الصحافة الإسلامية أن هذا الإصلاح القانونى والقضائى يستند إلى ثلاثة أسس. **الأول** يدور حول المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية . بينما يطالب **الثانى** بضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية، على حين يؤكد **الثالث** على أهمية مواجهة بعض الظواهر المنحرفة ذات الطبيعة القضائية. وفيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية نجد المادة الصحفية تبرز أهمية التأكيد على أنه "فى ظل الشريعة يسود العدل والثقة فى

---

١ - مجدى حسين، كل القوى والأحزاب السياسية ترفض المحاكم العسكرية حكم إعدام السبعة باطل وهاكم اسباب، مرجع سابق.

القضاء وتتحقق الحريات والتمثيل الحقيقى للشعب"[1]. وفى موضع آخر تطالب "بتطبيق الشريعة الإسلامية ومحاربة الفساد مع العلم بأن القضاء على العنف يكون بالقضاء على أسبابه"[2].

ثم تنتقل إلى البعد الثانى والمتعلق بالقوانين الاستثنائية فتؤكد من البداية "أنها مخالفة دستورية وقانونية وعدوان صريح على القضاء". ومن ثم فإنه من الضرورى "الغاء كافة القوانين الاستثنائية سيئة السمعة ووضع دستور جديد يكفل حريات المواطنين"[3]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية أن الطريق الصحيح لمقاومة الإرهاب، إلى جانب إجراءات عديدة "إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ... ونطالب الدولة بأن تكون مثلاً فى احترام القضاء والقانون، لأنه من أخطر صور الإرهاب خروج الدولة على القانون وعدم التزامها بأحكامه وتزوير إرادة الشعب"[4]. كما تطالب المادة الصحفية بأهمية مواجهة حزمة القوانين التى ترى أنها تضر بالتطور الديموقراطى. وفى هذا الإطار نجد المادة الصحفية تطالب "بإلغاء قانون الطوارئ وقانون مكافحة الإرهاب والقوانين السيئة السمعة، وتعديل قانون الانتخاب بحيث يشرف على جميع اللجان العامة القضاة. ولامانع أن يستمر الإدلاء بالأصوات عدة أيام لتلافى قلة أعداد القضاة. ويجب العمل أيضا للقضاء على الفساد والانحراف وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع.. أمام القانون .. والعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية .. والغاء المحاكم العسكرية التى تحاكم المدنيين إعمالاً لحكم الدستور".[5]

---

١ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة، حول الإصلاح والإرهاب والتطرف، (٢)، مرجع سابق.

٢ – عبد الحى محمد، ١٤٦ قتيلا ضحايا المسلسل الأسود للتصفية الجسدية الحكومية، مرجع سابق.

٣ – عبد الحى محمد، أساتذة الجامعة يدينون المحاكمات العسكرية ويطالبون بإصلاح دستورى شامل، مرجع سابق.

٤– صلاح النحيف، غياب الحرية يولد العنف، مرجع سابق.

٥ – سمير عيد ، كيف نقضى على الإرهاب والعنف، (مقال)، الشعب فى ١٩٩٣/١٢/٢١.

وفيما يتعلق بالأساس الثالث تطالب المادة الصحفية بأهمية احترام القانون ومواجهة أى سلوك يستهدف اختراقه أو الالتفاف حوله. وفى ذلك تطالب المادة الصحفية بضرورة التحقيق "فى الوقائع المنسوب فيها إلى رجال الشرطة الخروج على حكم القانون. إذ من المثير للدهشة أن الحكومة لاتبالى بإخطار الرأى العام بما اتخذ من اجراءات مع رجال الشرطة الذين يستهترون بالقانون ويعتدون على أرواح وأموال وكرامات المواطنين ". ثم تتجه المادة الصحفية إلى المطالبة بمواجهة ظاهرة خطيرة تمس سمعة القضاء، ومحاولة التأثير عليه من خلال آليات الواسطة والمحسوبية مثلاً، ومن ثم فهى تنادى "بضرورة إغلاق أبواب المظنة والشك فى ممارسة أعضاء النيابة لواجبات وظائفهم، ورفض الاستماع – مجرد الاستماع- إلى وساطة أو توصية فى شأن من شئونها، إلى جانب إضافة نص إلى قانون العقوبات أو قانون السلطة القضائية يعاقب كل من يقدم على ذلك، حتى تظل النيابة العامة حصنا للعدالة وموضعاً للثقة والإطمئنان لدى كافة المواطنين، ضعيفهم قبل قويهم، وفقيرهم قبل غنيهم إذا أردنا الاستقرار والأمان لمجتمعنا"[١].

ويعتبر تطوير الجهاز الأمنى وتخليصه من مظاهر التجاوز التى تسود أداءه البعد الثالث فى استراتيجية المواجهة على المستوى القانونى والقضائى. ذلك أن الصحافة الإسلامية ترى أن الوظيفة الأساسية لجهاز الأمن هى الضبط والسيطرة لتحقيق الاستقرار وليس للانتقام أو نشر الفوضى. ومن ثم نجد أن المادة الصحفية تدين منذ البداية السياسات الأمنية الحالية قائلة: "تعتبر المواجهة الأمنية الغاشمة وأسلوب العقاب الجماعى أحد أهم أسباب توسيع دائرة العنف، وتجنيد شرائح أخرى من المجتمع لمناهضة عنف الدولة"[٢]. وفى موضع آخر ترى أنه "يجب ألا تخلط الدولة فى تعاملها مع الإسلاميين بين المتدين والمجرم. ويتساءل المقال لماذا تحول الدين فى مصر الأزهر إلى جريمة، واللحية إلى

---

١ – محمد حلمى مراد، خطورة تسلل الوساطة والمحسوبية إلى مقار الشرطة ودور النيابة، مرجع سابق.

٢ – عبد الفتاح فايد، مرجع سابق.

جناية، والحجاب والنقاب إلى جرم لا يغتفر، ألا يرى أهل الحكم أنهم يقدمون ألف دليل يقنع الخارجين عليهم بأنهم بالفعل يحاربون الإسلام فيستعذبون الموت في مقاومتهم"[١]. ثم تطالب المسئولين بأهمية مراجعة السياسة الأمنية فتؤكد أن "الأمل في أن يراجع المسئولون هذه الأحوال وهذه السياسة الأمنية، وأن يهتدوا إلى الحل الأمثل"[٢]. ومن بين هذه المراجعة تطالب المادة الصحفية "بأهمية تطوير الأجهزة الأمنية ونوعية رجل الأمن"[٣]. ثم تحاول المادة الصحفية تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعد على تطوير السياسة الأمنية فتذكر منها "ضرورة تغيير سياسة الدولة الأمنية لأن منهجها الآن هو صنع أسباب العنف، وتهيئة المناخ وإعداد المسرح لتصفية الشباب الإسلامي الطاهر"[٤]. كذلك تطالب بأهمية "البعد عن اسلوب القهر والضرب في المليان، حين حدوث أي مواجهة بينها وبين أي من عناصر جماعات التيار الإسلامي. كما "يجب وقف تعرض الأفراد لإيذاء رجال الأمن وتعذيبهم الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى القتل، كما يجب أن لايفلت أي شرطي أو ضابط من العدالة إذا عذب معتقلا أو قتله"[٥].

كما تشير المادة الصحفية إلى ضرورة أن تسعى السياسة الأمنية إلى التهدئة، فتشير إلى أنه "إذا أرادت الداخلية تهدئة الموقف فعليها أن توقف تجاوزاتها ... وأن تفرج عن قيادات الجماعة المعتقلين وأن تفتح حواراً موضوعيا وأن تعطي للحلول السلمية فرصة"[٦]. كذلك تطالب المادة الصحفية – على البعد الأمني من المواجهة الشاملة – بضرورة "عقد لقاءات دورية بين أجهزة الأمن والأجهزة الشعبية والجماهيرية لتحسين صورة الأمن وتوعية الشرطة"[٧]. وفي النهاية تطالب المادة الصحفية "بوجوب العمل على إعادة الثقة

---

١ – مجدي أحمد حسين، مزيد من الأحكام العسكرية، مزيد من العنف، مرجع سابق.
٢ – مصطفى مشهور، هل من مراجعة للسياسة الأمنية، مرجع سابق.
٣ – ماجد فخر، مرجع سابق.
٤ – عبد الحي محمد، ١٤٦ قتيلا ضحايا المسلسل الأسود للتصفية الجسدية الحكومية، مرجع سابق.
٥ – مصطفى مشهور، هل من مراجعة للسياسة الأمنية، مرجع سابق.
٦ – قطب العربي، ديروط تحت الحصار، مرجع سابق.
٧ – حسين قمحاوي، كم عمر بركان الغضب في أبو حماد، مرجع سابق.

بين الشرطة والشعب، عن طريق موافاة الرأى العام - احتراما له - بما يتم فى الوقائع المنسوب فيها إلى رجال الشرطة الخروج على حكم القانون. إذ من المثير للدهشة أن الحكومة لا تبالى بإخطار الرأى العام بما اتخذ من اجراءات مع رجال الشرطة الذين يستهترون بالقانون ويعتدون على أرواح وأموال وكرامات المواطنين"[1].

ثالثا: الدعوة لبناء المجتمع الإسلامى

إذا كانت هذ الاستراتيجية قد سعت من خلال المحور الأول إلى إصلاح النظام السياسى بما يجعله أقرب ما يكون إلى التوجهات الإسلامية، فإنها من خلال المحور الثانى قد حاولت إصلاح النظام التشريعى والقضائى والأمنى بما يجعله ينطلق فى أدائه من المرجعية الإسلامية. إضافة إلى ضبط أداء الجهاز الأمنى بما يجعله أداة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى بدلاً من كونه آلية لمواجهة الإسلاميين ومحاربتهم. واستكمالا لذلك نجد أن هذه الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق الهدف النهائى على المحور الثالث، وهو المحور الذى يهتم بوضع أسس المجتمع الإسلامى، تارة من خلال التربية الدينية والأخلاقية لأفراد المجتمع، وبخاصة الشباب. وتارة ثانية من خلال السعى إلى إعادة العلاقات الأخوية والحميمة بين المسلمين والمسيحين، وإن كان ذلك انطلاقا من مرجعية إسلامية بالأساس، وليست مرجعية وطنية فقط. وتارة ثالثة من خلال السعى إلى إعادة تحرير الاقتصاد من السيطرة والتوجيه والتدخل الأجنبى. ومن المنطقى أن يكون ذلك من مرجعية إسلامية كذلك.

وفى محاولة استكشاف المعطيات التفصيلية المتعلقة بهذا المحور يعتبر الاهتمام بالتربية الدينية والأخلاقية للشباب أحد جبهات المواجهة. وتقصد الصحافة الإسلامية بالتربية الدينية، التربية الدينية المعتدلة التى تحمى الإنسان

---

١ - محمد حلمى مراد، خطورة تسلل الوساطة والمحسوبية الى مقار الشرطة ودور النيابة، مرجع سابق.

من تبنى مواقف متطرفة، والتى تحميه فى ذات الوقت من المخدرات. فالدين قيم تحمى الإنسان من أى مزالق منحرفة. ثم تشير المادة الصحفية إلى أن الجماعة الإسلامية يمكن أن تقوم بدور هام فى هذا الصدد. وهى تقصد هنا الجماعة المسلمة المعتدلة فتذكر" كان الإخوان يجمعون الشباب ويربونهم على تعاليم الإسلام وآدابه وأخلاقه فى حكمه واعتدال"[1]. وحتى يتحقق الأمر بصورة سليمة وملائمة تطالب المادة الصحفية النظام السياسى باتخاذ خطوات فى هذا الاتجاه مؤكدة "أن الابتعاد عن التصرفات الحكومية الاستفزازية المؤذية للمشاعر الإسلامية عامة، وإعطاء المكانة اللائقة للقيادات الدينية وعدم حشد بعض الدعاة والوعاظ للتصفيق والهتاف يعتبر فى نظرنا الخطوة الأولى الضرورية لتهيئة المناخ الصالح لمعالجة حالة الاستنفار الدينى التى تسود البلاد".[2]

بالإضافة إلى ذلك تطالب المادة الصحفية الدولة بالعمل على "خلق مناخ يسمح فيه للدعوة بأن تفك من قيودها وعقالها، وأن تعود المساجد التى تقال فيها كلمة الحق، وأن تطلق حرية الكلمة"[3]. بالإضافة إلى ذلك تذهب الصحافة الإسلامية إلى التأكيد بأنه إذا كان "امتناع السلطة السياسية عن نشر الثقافة الإسلامية بين قطاعات الشعب المختلفة ومحاولة إرساء تعاليم الإسلام بشكل يكفل من خلاله تشكيل مجتمع إسلامى حقيقى"[4] كان أحد أسباب العنف، فإن مواجهة العنف تفرض – حسبما تذهب المادة الصحفية – على الدولة "العمل على نشر تعاليم الإسلام والأخذ بها فى التعاملات المختلفة بين المسلمين"[5]. وفى موضع آخر تطالب الدولة بالعمل "على تطبيق الشريعة الإسلامية وإصلاح

---

١ – مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة ... حول الاصلاح والإرهاب والتطرف، (١) مرجع سابق.

٢ – محمد حلمى مراد، لمصلحة من هذا الاستفزاز الرسمى للمشاعر الإسلامية، مرجع سابق.

٣ – أحمد الكنانى، مرجع سابق.

٤ – علاء النجار، مدن مصرية تحت الحصار، مرجع سابق.

٥ – نفس المرجع السابق.

وسائل الإعلام والعمل على نشر القيم الدينية فى مراحل التعليم المختلفة ومنع محاربة الإسلام". ثم تؤكد المادة الصحفية "وأخيراً حرية تكوين الأحزاب على أساس دينى"[١]. وهو مايعنى حسبما تذهب المادة الصحفية أن يعمل النظام السياسى على رعاية القيم الدينية الإسلامية، والعمل على تنشئة البشر عليها من خلال مختلف المؤسسات حتى لا نتيح الفرصة للتطرف بهذه القيم[*].

وتنتقل المادة الصحفية الى مشكلة اجتماعية أخرى، وهى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، ونلمح فى المادة الصحفية الخاصة بالصحافة الإسلامية تذكيراً بالوحدة التاريخية بين المسلمين والمسيحيين شركاء الوطن. لهم مالنا وعليهم ماعلينا. غير أننا نلمح فى بعض الأحيان الأخرى كذلك معاملتهم كآخر، وأحيانا ثالثة وضعهم فى خندق واحد مع النظام السياسى وأصحاب التوجهات العلمانية. غير أن المرجعية الأساسية لهذه الصحافة تؤكد على الوحدة، وفى هذا الإطار تطالب المادة الصحفية بضرورة" أن تتم مصالحة شاملة مع جميع عائلات ديروط من المسلمين والمسيحيين الذين شاركوا فى هذه المعارك وتحملوا آثار هذه الأحداث... وأن تشكل لجنة من الشعبيين والجماعات الإسلامية[**]، فيما بعد المصالحة يكون هدفها الانضباط والابتعاد عن العنف"[٢]. ثم توجه الصحافة الإسلامية خطابها إلى الجماعة المسيحية مؤكدة على "ضرورة اندماج الأقباط فى الحياة الاجتماعية والسياسية المصرية والبعد

---

١ - سمير عيد، مرجع سابق.

(*) يلاحظ أن الصحافة الإسلامية هنا تؤكد على القيم الإسلامية فى التربية للبشر، دون أدنى ذكر للقيم التى ينبغى أن تحكم التربية المسيحية والتى ينبغى أن تنطلق من المرجعية الدينية المسيحية، حيث ينبغى أن تشير الصحافة الإسلامية صراحة إلى ذلك، تأكيداً للحيدة والموضوعية.

(**) رغم حديث الصحافة الإسلامية عن الوحدة التاريخية بين المسلمين والمسيحيين إلا أنها تتحدث عن شعبين!! وليس عن فئتين فى شعب واحد، وكذلك عن الجماعة الإسلامية كطرف ثالث إلى جانب هذين الشعبين. وهو ما يشير إلى تحيز واضح للمرجعية الإسلامية.

٢ - قطب العربى، رغم الحشود الأمنية الكثيفة فى ديروط .. مازال الحوار هو الحل، مرجع سابق.

عن الانعزال والتقوقع"[1](*) لأن هذه العزلة من شأنها أن تعمق الانفصال، والمجتمع يحتاج إلى الاندماج لتأكيد الوحدة التاريخية بين المجموعتين.

ثم تتطرق المادة الصحفية – على هذا البعد من الاستراتيجية– إلى المشكلة الاقتصادية. إذ نجدها تطالب بالعمل "على مواجهة المشكلات الاقتصادية بشكل تنموى مستقل يحقق استقلالية القرار بعيداً عن الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية ومواجهة المشكلات الاقتصادية بشكل يشمل المجتمع وشرائحه المختلفة بشكل كلى وعام"[2]. وفى موضع آخر تؤكد على ضرورة "العمل على تنمية المجتمع اقتصاديا والقضاء على الغلاء والظروف غير المواتية اقتصاديا للشعب المصرى"[3]. كذلك تطالب هذه الاستراتيجية بأهمية "العمل على إنهاء حالة البطالة بين الشباب"[4]. وهى مجموعة من القضايا التى وإن ذكرتها المادة الصحفية فى استرتيجيتها للمواجهة، إلا أنها كما هو واضح بالنسبة لنا لا تشغل مكانة محورية فى بناء هذه الاستراتيجية مقارنة بالأبعاد الأخرى.

استخلاصات

عرضنا فى الصفحات السابقة لأبعاد الاستراتيجية التى تقترحها الصحافة الإسلامية لمواجهة عنف التيار الإسلامى، ونعرض فيما يلى لأهم الحقائق

---

١ – عادل حسين، إذا أردتم أن تقاوموا العنف .. فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، مرجع سابق.

(*) من المدهش فى الأمر أن تطالب الصحافة الإسلامية الاخوة المسيحيين بالخروج من العزلة، وتغفل الأسباب التى دفعتهم إلى العزلة، والتى تتمثل فى اعتداءات بعض جماعات التيار الإسلامى عليهم كما هو ثابت، إضافة إلى اغفالها لتحيزها، أى الصحافة الإسلامية، بالدفاع من ناحية عن جماعات التيار الإسلامى والحديث عن المرجعية الإسلامية باعتبارها المرجعية الدينية الوحيدة وليست الغالبة.

٢ – محمود بكرى، الإرهاب الحكومى ضد الإسلاميين، مرجع سابق.

٣ – صلاح النحيف، غياب الحرية يولد العنف، مرجع سابق.

٤ – سمير عيد، مرجع سابق.

التالية:

١ – إننا نلاحظ اتساقا واضحاً بين التصور الذى طورته الصحافة الإسلامية للتيار الإسلامى، والمتغيرات البنائية والموقفية المسئولة عن عنفه، وبين الاستراتيجية التى تقترحها المادة الصحفية لمواجهة عنف هذا التيار. الأمر الذى يشير إلى انطلاق هذه المكونات من مرجعية واحدة هى المرجعية الإسلامية.

٢– تتميز الاستراتيجية التى تقترحها الصحافة الإسلامية بعدة خصائص، من ذلك انطلاق هذه الاستراتيجية من مرجعية إسلامية بالأساس، كذلك غلبة المتغيرات الموقفية أو "الوسطية". كما يلاحظ أنه ليس هناك اهتمام عميق بالظروف الاقتصادية. إضافة إلى سعى هذه الاستراتيجية للحفاظ على جماعات التيار الإسلامى، أكثر من اهتمامها بالعنف أو التطرف الذى ترفضه. كما تسلم هذه الاستراتيجية بضرورة اتجاه مختلف الجهود إلى تأسيس المجتمع الإسلامى.

٣– ضرورة الاهتمام بالاصلاح السياسى الذى يبدأ مع اتجاه النظام السياسى إلى تخفيض اعتماده على الأداء الأمنى فقط، ولكن الاصلاح ينبغى أن يكون شاملاً يتضمن مواجهة الفساد والبذخ وفتح قنوات الحوار مع مختلف الأطراف شركاء الوطن، مع ترسيخ أسس الديمومقراطية، وتوفير الظروف الملائمة لإعمالها.

٤ – أن يعمل النظام السياسى على مواجهة العنف والإرهاب بمزيد من الديموقراطية، ومزيد من الحوار خاصة مع الإسلاميين المعتدلين، على أن ينطلق كل شئ من المرجعية الإسلامية بالأساس. كذلك من الضرورى إطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف.

٥ – من أبعاد هذه الاستراتيجية الحاجة إلى إصلاح قانونى يعاد النظر من خلاله إلى القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ. كما يجب أن يستند الإصلاح القانونى إلى الشريعة الإسلامية، كما أن على هذا الإصلاح أن

يواجه الظواهر القضائية غير السوية. كما يؤكد هذا البعد على ضرورة احترام الدولة للقانون.

٦ -- تطوير أداء الجهاز الأمنى، والتأكيد على أن وظيفته الضبط والسيطرة وليس الثأر والانتقام. وينبغى فى هذا الإطار التفريق بين المتدين المتطرف والمجرم، كما ينبغى أن نطور من شخص رجل الأمن. إضافة إلى أنه من الضرورى أن نلجأ إلى جهاز الأمن كخط دفاع أخير بعد أن نكون قد استنفدنا كل الوسائل.

٧- تؤكد الصحافة الإسلامية على الوحدة التاريخية بين المسلمين والأقباط كأحد أبعاد استراتيجية المواجهة، وإن كانت تطالب بضرورة تخلى المسيحيين عن عزلتهم والمشاركة بفعالية فى الحياة الاجتماعية والسياسية. وإن كنا نلاحظ أنها - أى الصحافة الإسلامية- تنظر إلى الأقباط كآخر دينى، وإن كان ذلك بصورة عابرة ومحدودة.

الفصل التاسع

صورة التيار الإسلامى فى الصحافة اليسارية

"جريدة الأهالى"

تمهيد

انتهت المرحلة الاشتراكية فى تاريخ مصر بوفاة الزعيم جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، حيث كان توجه الدولة فى العقدين السابقين على هذا التاريخ اشتراكيا يعمل لصالح شرائح الطبقة الوسطى والدنيا. ولقد كانت الدولة الاشتراكية سخية فى عطائها، حيث أسست إجراءات عديدة لصالح الشرائح الطبقية المشار إليها. نذكر منها مجانية التعليم، التى فتحت قنوات الحراك على مصراعيها أمام أبناء الشرائح الدنيا، والتوظيف الكامل تقريبا لخريجى الجامعات، إضافة إلى رفع مستويات الدخول مباشرة – وأحيانا بصورة غير مباشرة – كدعم الدولة لأسعار السلع وتسعيرها، وتخفيض إيجارات المساكن، وكذلك الايجارات الزراعية، وتخفيض قيمة الاستفادة من الخدمات والمرافق، إلى جانب الاتجاه إلى صناعة إحلال الواردات لاشباع احتياجات هذه الشرائح الطبقية من بعض السلع المعمرة.

وحينما تولى الرئيس السادات قيادة المجتمع تخلص من الرفاق الاشتراكيين من خلال ما أصبح يعرف بحركة "التصحيح". ثم بدأ يغرس فى التربة بذور توجهات سياسية وأيديولوجية جديدة. فى خضم ذلك أعلن سياسات وشعارات الانفتاح على كل القوى العالمية. وهى السياسات التى أسلمت فى النهاية إلى الانفتاح على القوى الغربية الرأسمالية. وتواكب مع ذلك اتخاذ إجراءات اقتصادية تتواءم وهذا التوجه الأيديولوجى الجديد كالاتجاه إلى دعم المشروع الخاص، وبداية إصدار ترسانة القوانين التى يسرت لرأس المال الأجنبى والعربى والمحلى المشاركة باستثماراته فى التنمية، من خلال توفير بيئة الاستثمار الآمنة، إلى جانب تصفية الحراسات وتعرية القطاع العام أمام النقد. واستهدف ذلك تعديلات اجتماعية واسعة فى بناء المجتمع تتمثل فى تأسيس حالة من المصالحة مع البرجوازية العليا وعودتها للمشاركة الفعالة بلا قيود، وهى الدعوة التى جسدتها سلوكيات رمزية تمثلت فى عقد بعض حالات المصاهرة بين الزعامة السياسية وبعض عائلات البرجوازية العيا. وفى نفس الوقت بدأ النظام السياسى فى سحب التزامه بمواقف واحتياجات الشرائح الطبقية ذات

المصلحة فى المرحلة الاشتراكية السابقة (الطبقة المتوسطة والدنيا).

وحتى يقنن النظام السياسى هذا التحول أو التغيير الشامل، كان عليه أن يطرح مقولة التعددية السياسية، حتى يفتح الباب أمام البرجوازية العليا لتشارك فى القرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وتعبر عن مصالحها مثلما تعبر صفوات أخرى عن مصالح الطبقة المتوسطة والدنيا، حتى لا تصبح الفئة الأخيرة هى المحتكر الوحيد للقرار، مثلما كان الحال فى المرحلة السابقة. وابتلع مثقفوا الطبقة الوسطى والدنيا الطعم فشاركوا فى تجربة التعددية السياسية، وتحولوا ضمنا من المحتكر الوحيد لإصدار القرار كما فى المرحلة السابقة، إلى مجرد مشارك فى هذا القرار، مشارك سوف يتم تقزيمه وتقليم أظافرة.

وباعتبار أن صفوة اليسار جزء من صفوة الطبقة المتوسطة والدنيا، فإننا نجدها قد أحست بأن الطوق يضيق حولها، ومن ثم استغلت دعوة النظام السياسى للتعدد السياسى الذى بلورته تجربة المنابر، وهى التجربة التى تحولت إلى كيانات حزبية كاملة، رضيت بدور الشريك قبل أن يحدث استبعاد كامل لها من اللعبة السياسية. فى هذا الإطار شكل التجمع اليسارى كيانا ضم كل الفصائل التى قررت أن تشغل مقاعد المعارضة بما فى ذلك بعض الإسلاميين. وبعد أن كان وجود الفصيل اليسارى "الماركسى" مقصوراً على القاهرة وبعض التجمعات العمالية الكائنة فى المدن الأخرى، حيث كان محروما من أى انتشار جماهيرى. فقد كان يسار صفوة تقود حياة رخوة ومترفة، ولا مانع من أن تقضى فراغها فى الحوار حول بعض الشعارات أو المفاهيم الماركسية، كالثورة والوعى، والدور التاريخى للبروليتاريا والاغتراب، وحياة البائسين والإنسانية الحقيقية للبشر، حتى تقطع الوقت، ويصبح للحياة معنى ولو على مستوى الكلمات.

هذه الصفوة التى كانت محدودة أصبحت تجمعا كبيرا يضم داخل حدوده كل من يقف على يسار النظام. وبسبب الظروف التى بدأت تعانيها الجماهير فى هذه المرحلة، كنقص السلع التموينية، وغلاء الأسعار، وسحب الدولة لدعمها لرغيف الخبز، وتجاهل بعض المكاسب التى حصلت عليها

الشرائح الطبقية الدنيا والمتوسطة فى المرحلة الناصرية، تضخم دور هذا التجمع، لكونه أصبح يعبر عن مشاكل وآلام الجماهير الأمر الذى أصبحت معه صحيفة "الأهالى" لسان حال هذا التجمع ذائعة الصيت والانتشار. ولقد ساعد على ذلك أن النظام السياسى أقدم أكثر من مرة على مصادرة بعض أعدادها، بسبب عنف وكثافة النقد الذى وجهته إليه من ناحية، ومن ناحية ثانية بسبب استغلال هذا التجمع لمشاكل الجماهير وآلامها، لتأكيد الانتشار الجماهيرى وتأسيس بعض القواعد فى إطارها. غير أنه حينما برز التيار الإسلامى على ساحة الصراع الاجتماعى والسياسى كان هدفا لهجوم حزب التجمع. وكانت الثورة الإيرانية ومكانة اليسار على خريطتها نقطة مؤلمة ومحذرة ومائلة فى الأذهان.

أولا: تعبير "الأهالى" عن التجمع اليسارى

أصبحت صحيفة "الأهالى" تعبر عن تجمع كبير له طابع يسارى فى عمومه. يضم -كما أشرنا- بداخله فصائل لم تستطع أن تنتمى للتيار الليبرالى، ولا اليمينى أو الإسلامى. ومن ثم شكلت تجمعات يسارية تصطف على متصل طويل، يقدم أطروحات راديكالية للتغير الشامل. غير أن السمة التى ميزت هذا المجتمع وجود عنصر مسيحى بارز فى بنائه، ضم بعض المسيحيين - مثلما ضم بعض الإسلاميين - ذوى التوجهات اليسارية أو الراديكالية، إضافة إلى بعض الأكاديميين الذين أجادوا الحديث الأيديولوجى أكثر من امتلاكهم ناصية البحث العلمى الأكاديمى. وبسبب التنوع الهائل فى تركيب هذا التجمع، فقد كان تماسك بنائه على حساب تجدد ووضوح توجهاته الأيديولوجية، حيث توجه أيديولوجى باهت لاهو بالماركسى ولا هو الذى يعبر عن اليسار الإسلامى، بل كان موقفا يعبر عن تجمع أطراف العناصر المتباينة. ومن ثم احتوت أيديولوجيته وممارساته على كثير من التأسيسات التوفيقية.

وإذا تأملنا موقف هذا التجمع المتنوع من جماعات التيار الإسلامى، فإننا

سوف نجد هذا الموقف يتبلور حول بعدين: **الأول**، أنه يعكس بعض التوجهات غير الملتزمة دينيا لبعض فصائل التجمع، وبخاصة الفصيل الماركسى بشقيه الحركى والنظرى خاصة البعد السياسى للدين. **والثانى**، أنه يرفض بعض المقولات التى طرحها التيار الإسلامى. هذا بالاضافة إلى الرفض التام أن يكون للإسلام نظرية فى المجتمع والدولة.

وارتباطا بذلك فإننا نتوقع أن تقدم الصحافة الناطقة بلسان هذا التجمع، والتى تتجسد فى صحيفة "الأهالى" صورة سلبية لجماعات هذا التيار، إضافة إلى تضمنها لنغمة عدائية عالية، سواء فيما يتعلق بالصورة التى يقدمونها لهذا التيار، أو للعوامل المسئولة عن تفجره، أو حتى للاستراتيجية التى اقترحوها لمواجهة جماعات التطرف والإرهاب. ففيما يتعلق بتصورهم للتيار الإسلامى، نجدهم يتصورونه باعتباره تيارا عدوانيا يميل إلى اعتماد العنف والتخريب فى ممارساته ينشرون الفوضى، ويفجرون القنابل والرصاص فى كل مكان، رصاصهم يتجه فى اتجاهات متعددة نحو رموز الدولة من رجال السياسة أو المفكرين العلمانيين، أو نحو السياح الأجانب الذين يدعمون بوجودهم الاقتصاد الوطنى. هم يميلون إلى تخريب كل ما حولهم.

بالإضافة إلى ذلك يقدم هؤلاء الإسلاميين - من وجهة نظر اليسار - خطابا لا عقلانيا يعتمد بالأساس على سلفية الماضى، فهم متعصبون لا يقبلون الحوار ولا الرأى الآخر، جامدون يتصورون أن مقولات الإسلام تصلح لكل زمان ومكان. ويتخذون من الدين ستاراً لتحقيق أهداف سياسية، تتمثل بالأساس فى بناء المجتمع الإسلامى وإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية. ثم أنهم يعيشون فى الماضى الوردى للمجتمع الإسلامى، الأمر الذى جعلهم يرفضون كل المفاهيم السياسية الحديثة كالتعددية والديموقراطية، والشعب كمصدر للتشريع.

ويرى حزب التجمع أنه برغم سماحة الإسلام نحو الآخر الدينى نجد جماعات التيار الإسلامى ذات اتجاهات سلبية نحو الإخوة المسيحيين شركاء الوطن. بالإضافة إلى ذلك فهم يرون أن الإسلاميين كانوا دائما انتهازيين وقتلة. فقد صادقوا الملك قبل الثورة، وقاموا بالاغتيالات التى انتهت باغتيال مرشدهم،

وبعد الثورة حاولوا السيطرة على صفوتها، ولما فشلوا أعلنوا خصومتهم لها. تحالفوا أخيرا مع الرئيس السادات لضرب التيارات الأيديولوجية الأخرى فى الجامعة والمجتمع. ثم قاموا باغتياله حينما اكتشفوا أنهم لم يكونوا سوى أداة بيده. فهم براجماتيون فى سلوكهم السياسى، جامدون يسعون إلى إحياء النصوص والأفكار القديمة، وخلع قدر هائل من القداسة عليها. ينتهكون الحرمات، ويشيعون الفرقة والفوضى والخراب. ويخالفون دين الله، ويتهمون كل من يخالفهم فى الرأى بالإلحاد والزندقة. حولوا المجتمع إلى ساحة حرب وصراع. ليس لديهم تصورات لحلول فعالة لمشاكل المجتمع، وإذا حاورتهم فى ذلك، لا يملكون إلا شعار "الإسلام هو الحل". وهو ما يعنى فى مجمله وقوف حزب التجمع موقفا سلبيا من سلوكيات جماعات التيار الإسلامى، الأمر الذى سوف ندركه من الصورة التى قدمت للتيار الإسلامى على صفحات جريدة الأهالى.

ثانيا: صورة التيار الإسلامى فى الصحافة اليسارية

تكشف القراءة المتأملة للصحافة اليسارية - إذا اعتبرنا أن صحيفة "الأهالى" بكتاباتها وكتابها ممثلة لهذا النمط من الكتابات - عن توجه عدائى للتيار الإسلامى، يسعى دائماً لتصويره باعتباره عنصراً غريبا على تراثه، وعلى مجتمعه، وحتى على المتدينين الذين من المفترض أن يشاركوه أفكاره، إضافة إلى غرابته على تفاعلات النظام العالمي والمفاهيم الحديثة التى بدأت تسوده. هذا إلى جانب تصويره باعتباره تياراً براجماتياً، الوسائل لديه تبرر الغايات. وهو تيار جاهز دائماً لتقديم التبريرات - التى قد تتناقض مع كل المواثيق الإسلامية ذاتها - لكل أفعاله المدانة والمنحرفة والمتطرفة. هذا بالإضافة إلى السعى لإبراز سلبيات سلوكيات وتصورات التيار الإسلامى دون محاولة السعى بنفس المنطق لإبراز طبيعة سلوكيات وتصورات الأطراف الأخرى التى تتفاعل معه وتناصبه عداء بعداء.

منذ البداية نجد أن صحافة اليسار تحاول تقديم صورة للتيار الإسلامى تبرز تخلف التصورات التى يقدمها هذا التيار للإسلام ذاته. فالجماعة على ما تؤكد المادة الصحفية تسعى إلى "إقامة الدولة الإسلامية وإنشاء الدولة الدينية وتطبيق الشريعة الإسلامية ... وهى تسعى إلى فرض الرؤية الإسلامية عن طريق رفع بعض الشعارات، كشعار تطبيق الشريعة الإسلامية"[١]. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية "أن جماعات العنف تتستر بالإسلام وتتخذه ستاراً لتحركها، وجماعات التأسلم السياسى تستخدم العنف أساساً لحركتها بغض النظر عن موقف النظام الحاكم منها، سواء كان الحكم مواليا أو ساكتا عنها أو معارضا لها، فقد بدأت جماعات الإخوان المسلمين العنف والإرهاب فى ظل علاقة حميمة بينها وبين الحكم فى عهد الملك فاروق"[٢].

ثم تحاول المادة الصحفية بعد ذلك إبراز سمات فكر التيار الإسلامى، فترى من سمات هذا الفكر : "الاعتماد على سلطة السلف أو التراث ... وتحويل النصوص التراثية إلى نصوص أولية تتمتع بقدر هائل من القداسة ... تتبنى الفكر القطعى وترفض أى خلاف فكرى ... تهدر البعد التاريخى، ويتجلى ذلك فى البكاء على الماضى الجميل، يستوى فى ذلك العصر الذهبى للخلافة الرشيدة وعصر الخلافة التركية العثمانية ... والخلط المتعمد بين الدين كقيمة إلاهية وبين الفكر كاجتهاد بشرى ... وبذلك فهم يضفون على الفكر البشرى قداسة وكهانة ليست فيه ... الزعم بأنهم أصحاب الحقيقة المطلقة ... ومن ثم فهم لا يقبلون الخلاف فى الرأى ... فالخطاب الدينى يدعى الحقيقة المطلقة ويلجأ إلى الحسم والتضييق والقطع ... عجز الخطاب الدينى عن تقديم حلول تفصيلية لمشكلات الواقع والاكتفاء برفع شعار الإسلام هو الحل"[٣]. وهو ما يعنى إبراز جمود التفكير وماضويته وأحاديته وتوقفه عند مستوى العموميات، الأمر الذى

---

١ - صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية فى ديروط، (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٢/٧/٢٤.

٢ - رفعت السعيد وراشد الغنوشى، الحركات الإسلامية العربية بين العنف والديموقراطية، (حوار)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/١٨.

٣ - رفعت السعيد، نقد الخطاب الدينى، أفكار ضد التطرف من كتاب نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الدينى، (عمود). الأهالى فى ١٩٩٣/٤/١٤.

يوحى بأن الخطاب الدينى للتيار الإسلامى عاجز عن قيادة حركة المجتمع.

ثم تستمر الصحافة اليسارية فى عملية التشخيص فتحاول إبراز الفكر الإسلامى باعتباره يتضمن توجهاً نحو استخدام العنف. حيث تذهب المادة الصحفية إلى أن "سيد قطب مؤلف كتاب "معالم على الطريق" وأحد قيادات الإخوان المسلمين هو الأب الروحى للجماعات الإرهابية الحالية، حيث كفر سيد قطب فى كتابه المجتمع والحاكم. ثم قالت جماعة الإخوان المسلمين أنها ترفض هذا الكتاب، وأن المستشار مأمون الهضيبى المرشد العام قد أصدر كتابا رداً على هذا الكتاب. إلا أن زينب الغزالى قالت فى كتاب لها أن الهضيبى أقر أن كتاب "معالم على الطريق" هو أحد المصادر الأساسية لفكر الإخوان المسلمين. كما وصف كتاب الشهيد "حسن البنا" بأنه البذرة و "سيد قطب" هو الثمرة." ثم تشير المادة الصحفية إلى أن "القضايا التى تنادى بها الجماعات الإسلامية هى تكفير الحاكم ومن يعاونه والمجتمع ... وتغيير المنكر بالأيدى حق لأى أحد من الرعية ... وفرض العبادة على الجماهير بالقوة.[١]

ثم تحاول المادة الصحفية التاكيد على أن هذا النمط من التفكير من الممكن أن يؤدى إلى سلوكيات متشددة من قبل جماعات التيار الإسلامى، حيث تذكر المادة الصحفية: "أن بعض أفراد الجماعات الإسلامية المتطرفة فى القاهرة وصعيد مصر يهاجمون الاحتفالات بالجامعة وغيرها فيحطمون الآلات الموسيقية ويضربون المغنيين والمغنيات استنادا إلى أحاديث منسوبة إلى النبى (صلعم) تحرم الموسيقى والغناء .. عقب ذلك يظهر على شاشة التليفزيون المصرى بعض رجال الدين والمفكرين الإسلاميين المستنيرين يدينون هذا السلوك مستندين إلى سندين لا ثالث لهما. **الأول** أن الأحاديث التى تحرم الموسيقى والغناء أحاديث ضعيفة، وأن ثمة أحاديث صحيحة تحلل الموسيقى والغناء. ويذكرون قصصا فى السيرة النبوية تثبت أن النبى أو إحدى زوجاته، أو أحد العشرة المبشرين بالجنة كان يستمع إلى الغناء والموسيقى ويستمتع بهما.

---

١ - الأهالى ، جذور الإرهاب. (ندوة)، الأهالى فى ١٩٩٣/٢/٣.

إلى هذا الحد من التخلف إذا قد بلغنا. إثبات قضية من القضايا قد بات عندنا محصوراً في إثبات ورود حديث بصددها أو نفى ورود حديث"[1].

وبعد إثبات التناقض وضعف البرهنة الذى تبرزه المادة الصحفية فى الخطاب الدينى، تذهب إلى التأكيد بأن هذا الخطاب قد دفع إلى سلوكيات العنف المستندة إلى بعض التفسيرات أو التبريرات الدينية الخاطئة إضافة إلى تقديم نوع من السخرية الضمنية من الفكر الإسلامى ذاته. حيث تذكر المادة الصحفية أن الإسلاميين استناداً إلى هذا الفكر "حولوا بعض المناطق إلى ساحات تبدو وكأنها حربا أهلية تجرى فيها، وكبدوا الوطن خسائر فادحة فى أرواح الناس. وتصاعدت أساليب الصراع من الخطبة إلى المنشور إلى البندقية الآلية والمتفجرات والقنابل اليدوية والعبوات الناسفة"[2]. ومع ذلك – كما تستمر المادة الصحفية – نجد أن "منظريهم يخرجون علينا بتفسيرات وتبريرات هى الإفك بعينه. فهم قد صوروا قتل السائح الأجنبى الذى قد يفد إلى أراضينا ويحل فى ضيافتنا وحمايتنا وحماية الإسلام ديننا بأنه وراء المفاسد التى زعموا أن السائح الأجنبى يأتى بها إلينا. وعندما قتل البغاة بعض الأقباط شركاءنا فى الوطن وسلبوا متاعهم قالوا كاذبين إن القتلة قد استفزهم تصرفات أتاها هؤلاء الأقباط، أو أتتها الكنيسة التى يتبعونها. وعندما تبين أن أغلب أمراء الإرهاب وأبواق التطرف أصحاب ماض عريق فى الإجرام أو السفور الاجتماعى أو الانحراف الفكرى خرج الأفاقون يزعمون أن هؤلاء جميعا عادوا إلى الإسلام من أوسع أبواب التوبة وأنهم قد تطهروا من الأوزار القديمة لأن الإسلام يجب ما قبله"[3](*).

---

١ – حسين أحمد امين، على مشارف القرن ٢١، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٣/٢/٣.
٢ – حسين شعلان، خطر الانفراد، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/١٨.
٣ – محمد رضا محرم، عن الإسلام والوطن، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٣/١/٢٠.
(*) تعبر هذه الكلمات عن حجم العداء بين الكتاب اليسار وبين التيار الإسلامى. ولعل هذا التصوير لأهدافهم وسماتهم ودوافعهم يستهدف أن ينفى عن أهدافهم أية مثالية من ناحية، ويشوه صورتهم من ناحية ثانية، ويؤكد شرعية إجراءات النظام السياسى للقضاء عليهم من ناحية ثالثة.

ثم تتجه المادة الصحفية إلىعرض المزيد من جوانب الصورة التى تقدمها للتيار الإسلامى بإبراز عمالة التيار الإسلامى للأصدقاء والأعداء على السواء. فتوحى المادة الصحفية بنوع من التعاون بين بعض جماعات التيار الإسلامى فى مصر وبين جماعات التيار الإسلامى فى فلسطين. وهنا "تذكر أنه قد القى القبض على عدد من الفلسطينيين الأعضاء فى جبهتى حماس والجهاد الإسلامى داخل المياه الإقليمية المصرية أمام الساحل الشرقى المصرى المطل على البحر المتوسط أمام مدينة الشيخ زويد. كما قبض على البعض الآخر أثناء زيارتهم لذويهم فى مصر بجوازات سفر مزورة بأسماء وهمية ... كما تمكن أحد أجهزة الأمن العليا من ضبط المهتمين منذ شهر ديسمبر الماضى ومعهم بعض الأسلحة الأوتوماتيكية المتطورة، والقنابل الحارقة، وقد اعترفوا بحيازتهم لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية"[1](*) . ثم نجد المادة الصحفية لنفس الصحيفة تتهم التيار الإسلامى بالنقيض، وهو تعاونه مع الموساد الإسرائيلى، حيث تذكر المادة "قامت الجماعة بتفجير عبوات ناسفة بمنطقة القللى ومدينة نصر ومقهى وادى النيل، وتم استخدام عبوات من نوع واحد فى الحوادث الثلاثة، وأنها تمت بنفس الطريقة التى جرت بها عملية التفجير وبتخطيط مشابه، وباستخدام عبوات مزودة بساعات توقيت التفجير. والجهات الأمنية مازالت تبحث عن مرتكبى الحادث بعد وجود شبهات حول عناصر متطرفة بينهم ستة دخلوا البلاد فى شهرى إبريل ومايو الماضيين. وأجهزة الأمن بدأت بالفعل وضع خمسة عناصر لجهاز المخابرات الإسرائيلى تحت المراقبة بعد ورود معلومات مؤكدة . واكتشفت أجهزة الأمن عشرين رشاش عوزى الإسرائيلى وقنابل إسرائيلية، وأسلحة مختلفة أثناء القبض على بعض المتهمين من المتطرفين فى أربع قضايا

---

١ - ثروت شلبى ، ضبط متهمين فى قضية الجهاد أثناء تسللهم للمياه الاقليمية، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٣/٦/٢.

(*) نلاحظ أن الصحافة اليسارية تعتبر التعاون بين جماعات التيار الإسلامى، وجبهة حماس لتحرير فلسطين، نوعا من العمالة لجهات أجنبية. وهو الموقف الذى لم يتخذه النظام السياسى نفسه.

إرهابية".[1]

وإلى جانب إتهام صحافة اليسار لجماعات التيار الإسلامى بالشئ ونقيضه، فإنها تسعى إلى دق الأجراس بشدة محاولة التنبيه لخطورة هذه الجماعات على الأقل من حيث حجمها. حيث تشير صحيفة الأهالى إلى "أن القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٣ (أمن الدولة العليا)، الخاصة بإعادة تشكيل تنظيم الجهاد والمتهم فيها (٧٣٥) متهما، حيث علمت الأهالى أن عدد المقبوض عليهم (١٢٠٠) شخص بينهم ٧٣٥ متهما ثبتت ضدهم الاتهامات وسيتم إخلاء سبيل الباقين. وقد تم ضبط أوراق وخرائط تشمل عناوين كبار المسئولين بالدولة ورصد تحركات ... وقد وضع المتهمون خطة إرهابية تستهدف إغتيال ... وتشمل قائمة المتهمين أعضاء من جنسيات عربية وإسلامية من باكستان وأفغانستان والسعودية بأسماء حركية، ويتولون تمويل التنظيم ماليا وعسكريا وتدريبه فى أفغانستان وباكستان والسودان"[2]. ويتضح هنا موقف الصحافة اليسارية فهى إما تبرز أنهم أصحاب فكر مشوه، أو أنهم عملاء لعناصر خارجية، أو أن حجمهم قد أصبح ضخما، ولديهم مخططات للقضاء على رموز النظام السياسى.

ثم تتجه الصحافة اليسارية بعد ذلك إلى محاولة إبراز سمة أخرى من سمات التيار الإسلامى، وهى السمة التى تتمثل فى كون هذا التيار يسعى دائماً إلى التضييق على المواطنين وحصارهم. وفى محاولة لإبراز تأثير أفعال التيار الإسلامى تؤكد المادة الصحفية "ضرب الإرهاب أرزاق الناس فى الصميم فى مدينة الأقصر، وأغلقت الورش والفنادق والبازارات أبوابها، وسرحت العمالة. وتحولت عاصمة السياحة الى مدينة مهجورة حيث ارتفعت نسبة البطالة وهبطت الإشغالات فى الفنادق، وسادت المدينة حالة كساد لم تعرف لها مثيلاً حتى أثناء

---

١ - صحفى، وضع عناصر للموساد تحت المراقبة لعلاقتهم بالإرهاب، (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٣/٦/٢.

٢ - ثروت شلبى، مرجع سابق.

حرب الخليج.

وقد هبطت نسبة الإشغال فى الفنادق إلى ١٥٪، وأحيانا ٢٥٪ من طاقة التشغيل، وإلى قرابة ٣٠٪ من حجم الإشغال عن نفس الفترة فى العام الماضى. كما هبطت مبيعات تجار الخضروات والفواكه واللحوم للفنادق والبواخر النيلية إلى ٢٠٪، ٣٠٪ من نفس الفترة. وأغلقت ورش الأنتيكات فى البر الغربى، وتضررت كل المهن وأرزاق الناس التى ترتبط بالسياحة كسلسلة متصلة الحلقات: الترزية، وصناع الطرابيش، والبازارات، وسائقى الحناطير، والعاملين فى المقاهى والمتاجر والكازينوهات. ومن بين ٢٠٠ باخرة نيلية لا تعمل سوى ٤٠ باخرة فقط بنصف طاقتها، بينما اصطفت بواخر شركات إيستمر وسيتى فريست وترافكو وجولى فيل جامدة على الشاطئ بلا حراك. وطالب سائقوا الحناطير بإعادة جدولة الضرائب والمخالفات".(١)

وإلى جانب إبراز أن سلوك الجماعات الإسلامية قد طال فئات كثيرة وأثر عليها فى أرزاقها تسعى المادة الصحفية إلى إبراز أن سلوك التيار الإسلامى يسعى إلى تضييق الحياة الاجتماعية ذاتها على البشر. ففى منفلوط على ما تذكر الصحيفة "أنذرت الجماعات الإسلامية كل من يخرج للاحتفال بشم النسيم بالعقاب الشديد. ومع ذلك فقد خرج المواطنون للاحتفال وفوجئوا بمجموعات من المتطرفين تقوم بالاعتداء العشوائى بالضرب على المواطنين، وتم تكسير العديد من سيارات المواطنين. وقد أصيب عدد من المواطنين المسيحيين، وتم تحرير محضر بنيابة منفلوط بالواقعة".(٢)

كذلك تذكر المادة الصحفية "هجوم جماعة الجهاد على سوق الخضار بالمنيا، حيث قام أعضاء تنظيم الجهاد حوالى ١٠٠ فرد بالاعتداء على سوق الخضار ضد من أسموهم (بلطجية سوق الخضار). وأسفر هذا الاعتداء عن

١ – الأهالى، الإرهاب يقطع الأرزاق فى الأقصر، (رأى الجريدة)، الأهالى فى ١٩٩٣/٧/٧.
٢ – ثروت شلبى، تهاون فى القبض على المتطرفين أدى إلى تدهور الأحداث فى أسيوط، (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/١٦.

إصابة مواطنين وإصابة أربعة من المتطرفين"[1]. بالاضافة إلى ذلك " ففى محافظة بنى سويف أشاع المتطرفون الذعر بين المواطنين، وقد قاموا بأحداث العنف والاعتداء على الشرطة ... وذكرت تقارير المتابعة أن المتطرفين كانوا قد أعدوا سيارة مليئة بالظلط والحجارة قبل الحادث بيوم استخدموها فى صدامهم مع قوات الشرطة. وقد زاد من شراسة الصدام الدامى بين الطرفين أن المسافة بينهما لم تتعد سوى عشرين مترا... وقد استخدم أعضاء تنظيم الجهاد المسدسات وزجاجات المولوتوف والأسلحة البيضاء من سيوف وخناجر وسنج وجنازير فى مواجهة أحدث الأسلحة التى استخدمتها الشرطة"[2].

وتنتقل المادة الصحفية لترسم خطا جديداً فى تصورها للإسلاميين. حيث تحاول إدانة موقفهم من الإخوة المسيحيين. وهى تبدأ بالاستشهاد بقول الشيخ محمد عبده – فى محاولة للإستناد إلى أفكاره كمرجعية لتقييم سلوكيات جماعات التيار الإسلامى – فتقول نقلا عنه : "أهل الدين الإسلامى منهم طوائف شطت فى تعصبها فى الأجيال الماضية، إلا أنه لم يصل بهم الإفراط إلى حد يقصدون فيه الإبادة وإخلاء الأرض من مخالفيهم فى دينهم. والدليل على ذلك وجود الملل المختلفة إلى الآن حافظة لعقائدها. فهم كانوا يحفظون حرمة الأديان ويرعون حقوق أهل الذمة، ويعرفون لمن خضع لهم من الملل المختلفة حقه، ويدفعون عنه غائلة العدوان، ومن العقائد الراسخة فى نفوسهم (أن من رضى بذمتنا فله مالنا وعليه ما علينا)[3]... ولا نجاح لقوم يزدرون العدل بينهم، وعليكم أن تتقوا الله، وتلزموا أوامره فى حفظ الذمم، ومعرفة الحقوق لأربابها وحسن المعاملة، وإحكام الألفة فى المصالح الوطنية بينكم وبين أوطانكم وجيرانكم من أرباب الأديان المختلفة، فإن مصالحكم لا تقوم إلا بمصالحهم، كما لا تقوم مصالحهم إلا بمصالحكم. وعليكم أن لا تجعلوا عصبية الدين وسيلة للعدوان وذريعة لانتهاك

---

١ –ثروت شلبى، جريمة جديدة للمتطرفين فى أسيوط،(خبر)، الأهالى فى ١٣/٥/١٩٩٢.
٢ – ابراهيم محسن، سأطبق حرب الحرابة على من يهدد أمن البلاد، (خبر)، الأهالى فى ٨/٤/١٩٩٢.
٣ – رفعت السعيد، التعصب: مقال الأستاذ الإمام، (عمود)، الأهالى فى ٢/٦/١٩٩٣.

الحقوق، فإن دينكـم ينهـاكم عـن ذلـك ويوعدكـم عليـه بأشـد العقـاب. ومـن نشـأة المسلمين إلى اليوم لم يدفعوا أحداً من مخالفيهم عـن التقدم إلـى مـا يسـتحقه مـن علـو المرتبـة وارتفـاع المكانـة .. فسـحقا لقـوم يظنـون أن المسـلمين بتعصبهـم يمنعون مخالفيهم من حقوقهم!!"[1].

وبانتهاء أقوال الامام محمد عبده تبدأ صحافة اليسار فى اسـتخدام بعـض أفكار فى رسم صورة مدانة للتيـار الإسـلامى. حيـث تؤكـد المـادة الصحفيـة "إن جماعات العنف لايعنيها صحيح الإسلام، والأمر كله بالنسبة لها ستار تتسـتر بـه سعيا وراء أهداف ساسية ولتحقيق مآرب سياسية"[2]. ثم تستطرد المادة الصحفيـة موضحة السلوكيات التى ترتكبها جماعات التيار الإسلامى ضد المسيحيين، حيث تذكـر أن "الجماعـة ترتكـب الحـوادث وهـى : القتـل، والاعتـداء، وحـرق منـازل ومتـاجر المسـيحيين، وقـد تـم إحـراق حوالـى سـبعة عشـر متجـراً ومـنزلا"[3]. بالإضافة إلى ذلك تذكر المادة الصحفية "قتل أحد المسيحيين بادعـاء أنـه يعـاكس الفتيات المسلمات".[4] كذلك تذكر المادة الصحفيـة أن "تنظيـم الجماعـة الإسـلامية يمـارس عنفـا طائفيـا منظمـا منـذ عـدة أعـوام، يفـرض مـن خلالـه أشـكالا مـن الاضطهاد الاقتصادى والاجتماعى والإيذاء البدنى والمعنوى والذى لم يفلت منـه حتى المسلمين"[5]. بل لقد وصل الأمر إلى حد "إعـلان الجماعـة باعترافهـا بقتـل أربعة مسيحيين حددت، اسماءهم، وأنهـا فرضـت علـى القريـة حظـر التجـول ... ومنعت المسيحيين من رعاية أراضيهم أو الذهاب لوظائفهم"[6]. ثم تنتهـى المـادة الصحفية إلى ما تريد أن تصل إليه بأنه إذا كان التيـار الإسـلامى "يعطـى لنفسـه

---

١ – نفس المرجع السابق.
٢ – نفس المرجع.
٣ – صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية فى ديروط، مرجع سابق.
٤ – الأهالى، الإرهاب يقطع الأرزاق فى الأقصر، مرجع سابق.
٥ – منظمة حقوق الإنسان، تقرير عاجل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، (تقرير)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/١٣.
٦ – نفس المرجع السابق.

الحق فى تمزيق نسيج الأمة، فإنه بذلك يهدد الوحدة الوطنية للشعب المصرى"(١)(*) .

ثم تسعى المادة الصحفية لاستعداء فريق آخر على التيار الإسلامى، وهم المثقفين العلمانيين، وذلك عن طريق إبراز رفض التيار الإسلامى لجهاز المفاهيم الأثير بالنسبة لهذه الشريحة. ومنذ البداية تؤكد المادة الصحفية على دعوة التيار الإسلامى "لضرورة إنشاء الدولة الدينية وتطبيق الشريعة والهجوم على العلمانية ... حيث تسعى الجماعة إلى فرض الرؤية الإسلامية ... ورفع الشعارات الإسلامية (كتطبيق الشريعة الإسلامية) ... ونشر مناخ من اللاعقلانية ... وتوجيه الخطاب الدينى المغلق .... وسيطرة الإسلاميين على وسائل الإعلام ... والهجوم على العلمانية"(٢). ثم تستمر الصحافة اليسارية فى إبراز ذلك من خلال وقائع محددة، حيث تذهب المادة الصحفية إلى أنها – أى جماعات التيار الإسلامى– "جماعات تتاجر بالدين، كما أنهم دعاة عنف وتكفير، وأصحاب فكرة الدولة الدينية، وهى التى قتلت المفكر المصرى العلمانى (فرج فوده) ... وهى جماعات تخلط الدين بالسياسة، فهم تيار يلبس مسوحا إسلامية، وأن أداء هذه الجماعات يشكل خطورة على مستقبل المجتمع، ثم هى بتبنيها للعنف والإرهاب تشكل خطراً على التنمية"(٣).

وتستمر الصحافة اليسارية باستعداء وتعبئة المثقفين العلمانيين ضد التيار

---

١ – لطفى واكد، المثقفون والإرهاب، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٢/٣.

(*) يبدو أن تركيز الصحافة اليسارية على مسألة اعتداء الإسلاميين على الإخوة المسيحيين والترويج لذلك لم يكن هدفه نبيلاً وهو الدفاع عن المسيحيين، بل كان نوعاً من صب الزيت على النار، وسعى لتمزيق وحدة الأمة بالفعل عن طريق السعى لخلق ثقافة الاعتداء المتبادل، أو حتى الاعتداء من طرف واحد، وهى الثقافة التى سوف تشكل طاقة دافعة للانتقام المتبادل. وهنا نجد أن الصحافة اليسارية لا تهتم بأبعاد استراتيجية هامة تتمثل فى وحدة الأمة التى ينبغى الحفاظ عليها، وإبعادها عن أية أغراض حزبية وفئوية. لقد تعاملت الصحافة اليسارية مع هذا البعد الاستراتيجى بمنطق تكتيكى وانتهازى.

٢ – خليل عبد الكريم، من الذى قتل فرج فوده، (مقال رأى)، الأهالى بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧.

٣ – حسين عبد الرازق، الديموقراطية والطريق لمواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٢/٧/٢٤.

الإسلامى، عن طريق إبراز أن التيار الإسلامى وكأنه يضرب رموزاً غالية على هذه الشريحة. إذ تذكر المادة الصحفية أن "جماعات العنف ترفض التعددية الغربية، وترفض مبدأ الديموقراطية باعتبارها بدعة نصرانية. وهى ترفض الاحتكام للأغلبية باعتبار أن الأغلبية ليس من حقها التشريع. وهى ترفض مبدأ تداول السلطة، وترى أن محاولة إبعادها عن السلطة هى محاولة لإنكار الإسلام ذاته، أو الاعتداء على الإسلام ذاته، وبالتالى فهذه الجماعات ... أشد خطراً من أكثر الرجعيات العربية الحاكمة فى المنطقة . والمبدأ هو هل يمكن لإنسان أن ينكر حقوق الآخرين ويسمح لنفسه بالتحرك. هم ينكرون حقوق الآخرين ويرفضون التعددية"[1] . ثم تذكر المادة الصحفية أنه "أصبح من الواضح للكافة أن الإرهابيين يحاولون نسف التجربة الديموقراطية برمتها، وكذلك التعددية السياسية والحزبية ... والإرهاب يستهدف خنق الحريات".[2]

ثم تحاول المادة الصحفية كذلك إبراز موقف التيار الإسلامى من مسألة أخرى هى مسألة الانتخابات. حيث تقول: "إن هذه الجماعات ترفض الانتخابات ويصفونها بأنها بدعة "نصرانية". فالانتخابات عندهم كفر لأنها تؤدى إلى برلمان له حق التشريع ... حيث يقول عمر عبد الرحمن أمير جماعة الجهاد بأنه يرفض الانتخابات لأنها طاغوت، وكل من قال بأن التشريع حق للبشر فهو غير مسلم. فهم يعطون أنفسهم حق التشريع ... إن الفئة الممتنعة عن فكرهم كافرة، وإن كانت مسلمة وتنطق بالشهادتين. ويكون قتالهم واجبا حتى إن لم تبدأ هذه الفئة بالقتال ... إن حسن البنا رفض فكرة الثورة والاعتماد على الجماهير، ووصف الحركة الشعبية بأنها فتنة، ولذلك فإن العنف يكون نتيجة طبيعية لرفض الجماعات الإسلامية الاعتماد على حركة الجماهير والبرلمان"[3].

وإذا كانت الصحافة اليسارية فى سبيل تعبئتها للمشاعر المضادة للتيار الإسلامى قد أغفلت التفسيرات الإسلامية المستنيرة لقبول الإطار الإسلامى

---

١ - رفعت السعيد وراشد الغنوشى، مرجع سابق.
٢ - نبيل زكى، من هم الضحايا الحقيقيون للإرهاب، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٣/٣/٣.
٣ - الأهالى، جذور الإرهاب، (ندوة)، الأهالى فى ١٩٩٣/٢/٣.

للانتخابات والديموقراطية والتعددية، فإننا نجدها تحاول توسيع مساحة المعبئين ضد التيار الإسلامى عن طريق ذكرها "أن حسن البنا كتب عدة مقالات حول الدين والسياسة كفر فيها المسلمين والمجتمع تحت شعار أن المجتمع لا يحكم بما أنزل الله، مستعينا ببعض النصوص التى أولها لأغراضه الخاصة... وفى كتاب الجماعات المتطرفة "حتمية المواجهة" يكفرون ليس الحاكم فقط، بل الطائفة التى تعاون الحاكم وإن دعوا لتطبيق الشريعة الإسلامية يوما ما ... إن الجماعات الإسلامية تكفر حتى علماء الدين وأطلقوا عليهم علماء السلطة، واتهموهم بتحريف العلم والدين لخدمة أسيادهم الحكام. كما يكفرون دعاة الوحدة الوطنية، وكما ذكر شكرى مصطفى أمير تنظيم جماعة التكفير والهجرة أن كل المجتمعات القائمة مجتمعات كافرة". ثم تؤكد المادة الصحفية بأنه "لايوجد معتدلين فى الحركات الإسلامية حتى الإخوان المسلمين"[1]. وهو ما يعنى سعى الصحافة اليسارية لتعبئة رجال الدين ضد التيار الإسلامى، وذلك لإحكام الحلقة عليه من كل الاتجاهات.

وتستكمل الصحافة اليسارية عناصر هذه الصورة بتأكيد أن جماعات التيار الإسلامى ينزعون عادة إلى السلطة، وينشرون الخراب عادة متى وصلوا إليها. ومع ذلك تؤكد المادة الصحفية أنهم يسعون دائماً إلى "تكفير المجتمع والاستيلاء على الحكم الإسلامى"[2]. أو أنهم "جماعات عنيفة تقوم بتكفير النظام وإبراز جاهليته، وتقوم بالقتل والاعتداء"[3]. أو هى "جماعات متعصبة تتخذ من الدين ستاراً لها ... أو هى تعتمد القتل والاعتداء والتخريب وتستخدم الأسلحة التقليدية والمتقدمة من أجل زعزعة الأمن". وهم ينادون "بضرورة إنشاء الدولة الثيوقراطية والحكم الالهى المقدس وتطبيق الشريعة الإسلامية"[4]. ثم تشير المادة الصحفية إلى قدرة الإسلاميين على نشر الفوضى حيث " حولوا بعض

---

١ – نفس المرجع السابق.

٢ – صفوت عبد الغنى (تنظيم الجهاد)، هدفنا السلطة لإقامة الدولة الإسلامية، (بيان)، الأهالى فى ١٩٩٢/٦/١٧.

٣ – محمد عودة، من الذى يقرع الأجراس، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٢/٦/١٧.

٤ – خليل عبد الكريم، مرجع سابق.

المناطق إلى ساحات تبدو وكأن حربا أهلية تجرى فيهـا، وكبـدوا الوطـن خسـائر فادحة فى أرواح الناس وفى بعض مـوارد هامـة للدخـل القومـى. وحولوهـا إلـى رهينة تنزف دما على حساب مكانة الوطن الثقافية والحضارية، الأمر الذى يهدد بخطـر وينـذر بتفكك المجتمـع وخرابـه، ويفـرض علـى الدولـة ضـرورة تـأكيد هيبتها"[1]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية أنهم "يعطون أنفسهم الحق فـى إرهاب الآخرين والبطش بهم إذا ما رفضوا وصايتهم، وهم لا يبـالون فـى ذلـك بسفك الدماء، وانتهاك الحرمات، وإشاعة الفرقة والفوضى والخـراب فـى أرجـاء الأمة. ولا تنتهى دعواهم إذا ما قدر لها فـى أى أمـة أن تصـل إلـى غرضهـا إلا بوصولهم إلـى السـلطة لينتقمـوا مـن مخـالفيهم أبشـع انتقـام بمـا لا يقـره ديـن، ويعرضوا على الأمة أوضاعاً وأحكاماً لا يبالون فيها بمخالفة أحكام الله فى قليل أو كثير، إذ لن يسمحوا بمجرد انتقادهم ولن يكون مصير مـن يجـرؤ علـى ذلـك سوى القتل".

وتستمر المادة الصحفية لتؤكد "وقد ابتليت الأمة فـى فـترات طويلـة مـن التاريخ الإسلامى بالفتن والعذاب الأليم على يد أولئك الذيـن حكمـوا الأمـة باسـم الدين، وادعوا على الناس أنهم ينزلونهم علـى حكـم اللـه فـأذلوا أعنـاقهم وأفشـوا بينهم الظلم، فتدهور الحال وعم الفساد والجمود والتخلف. وشريعة الله بريئة من كل ذلك. وحكم الله لا يمت لما فعله المدعون بصلة، إنما هو حكمهـم هـم سـواء عن جهل أو سوء نية. ففى ظل الشعارات المرفوعة أن ما يقـام هـو حكـم اللـه، وأن ما يطبق هى شريعة اللـه لا يملـك أى إنسـان أن يجهـر بـرأى فيـه إصـلاح لمفسدة أو تصويب لخطأ. فمن الذى يجرؤ على تخطئة حكم الله. وفى مثـل هـذه الظروف يصبح الاتهام بالالحاد والزندقة والكفر أسلحة مصوبة إلى كل صـاحب دعوة للإصلاح"[2].

---

١ - حسين شعلان، مرجع سابق.
٢ - رفعت السعيد، تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة، (عمود)، الأهـالى فى ١٩٩٣/٧/٧.

استخلاصات

استناداً إلى التحليلات التى قدمت فى هذا الفصل حول تصور الصحافة اليسارية للتيار الإسلامى، فإننا نعرض لأبرز الحقائق التالية:

١- ابتداء من سبتمبر ١٩٧٠ بدأ الرئيس السادات يغير من طبيعة التوجه الاجتماعى والسياسى للنظام السياسى. فبعد أن كان التوجه اشتراكيا أصبح منفتحا على القوى الرأسمالية. وأدى ذلك إلى تعديلات بنائية، حيث حلت البرجوازية العليا كحليف للنظام السياسى محل القوى الاجتماعية المتحالفة مع النظام فى المرحلة الاشتراكية.

٢ – من خلال تجربة المنابر التى تبلورت على هيئة أحزاب ظهر حزب التجمع كتجمع يسارى ضم كل الفصائل التى قدرت أن تشغل مكانة المعارضة من مرجعية يسارية، غير أنه وإن كان التجمع اليسارى أصبح يعبر عن غالبية الجماهير (الطبقة المتوسطة والدنيا) التى بدأت تُسحب منها امتيازاتها، الواحد تلو الآخر، فإن صحيفة الأهالى أصبحت تعبر عن هذا التجمع اليسارى فى عمومه.

٣ – تقدم الصحافة اليسارية صورة سلبية للتيار الإسلامى بصفته تيارا يميل إلى العنف والتخريب وتفجير القنابل، وإطلاق الرصاص فى كل اتجاه. ويميل الإسلاميون إلى انتهاك الحرمات وإشاعة الفرقة والفوضى والخراب، حتى أنهم حولوا المجتمع إلى ساحة حرب وصراع. هم غرباء على تراثهم وعلى نظامهم العالمى وكل المفاهيم والتصورات الحديثة، لايملكون سوى شعار "الإسلام هو الحل".

٤ – تسعى الصحافة اليسارية إلى تأكيد أنه رغم سماحة الإسلام نحو الآخر الدينى يعمل التيار الإسلامى على تطوير اتجاهات سلبية نحوه، لأنهم يعتمدون على سلطة السلف، ويتبنون الفكر القطعى، ويرفضون الخلاف الفكرى، متشددون يضيقون على الناس فى كل مكان، أغلب أمراء الإرهاب ذوو ماضى عريق فى الاجرام، أفاقون زعموا أنهم عادوا إلى الإسلام.

٥ – التيار الإسلامى رافض لكل المفاهيم الحديثة كالتعددية والديموقراطية، كما يرفض الاحتكام إلى الأغلبية، إضافة إلى أنه يرفض مبدأ تداول السلطة، ويرفض الانتخابات وحق البرلمان فى التشريع، يكفر المجتمع لأنه لا يحكم بما أنزل الله، ويكفر رجال الدين باعتبارهم علماء للسلطة، ويسعى للاستيلاء على الحكم.

٦ – اتهام التيار الإسلامى بالعمالة للأعداء والأصدقاء على السواء. فهم يتعاونون مع منظمة حماس الفلسطينية. وقد اندست بينهم عناصر من المخابرات الإسرائيلية – الموساد– فى تفجيرات القللى ومدينة نصر ومقهى وادى النيل، وضبطت معهم أسلحة إسرائيلية الصنع. هذا بالإضافة أن أعضاءه يتلقون تدريبهم أحيانا بالخارج. ويتلقى كذلك الدعم المادى من الخارج.

٧ – تضخم حجم التيار الإسلامى، فمثلا فى عام ١٩٩٢ بلغ عدد المقبوض عليهم نحو ١٢٠٠، المتهمون منهم حوالى ٧٧٥ متهم. ضبطت معهم خطط لاغتيال رجال الدولة وتدربوا فى باكستان وأفغانستان والسعودية، وتسببوا فى هبوط نسبة إشغالات السياحة الى ٣٠٪، الأمر الذى يشير إلى نتائج سلبية بالغة لفاعلية التيار الإسلامى.

٨ – يعتدى هذا التيار على المحيطين به، فهو يضيق الحياة الاجتماعية للبشر، ويعتدى عشوائيا على المواطنين والشرطة بالجنازير والأسلحة والخناجر، إلى جانب تحطيم السيارات كما حدث فى "عيد شم النسيم"، كما يشيع الفوضى أحيانا فى الأسواق.

الفصل العاشر

متغيرات العنف والتطرف

كما تحددها الصحافة اليسارية

تمهيد

أولا : المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للعنف

ثانيا : سلوك النظام السياسى والأجهزة الأمنية

ثالثا : دور الإعلام والتعليم فى دعم العنف

رابعا : الجماهير والتنظيمات الجماهيرية كأحد متغيرات العنف

خامسا : تصورات التيار الإسلامى كمتغير فى إحداث العنف

سادسا : سلوكيات جماعات التيار الإسلامى

سابعا : الدعم الخارجى للتيار الإسلامى

استخلاصات

تمهيد

فى سعى الصحافة اليسارية لتحديد العوامل المسئولة عن احداث العنف والتطرف التى يأتيها التيار الإسلامى، نجدها تقدم تصوراً يحدد هذه المتغيرات انطلاقاً من القناعات الأيديولوجية اليسارية من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير إلى أن كل طرف من أطراف موقف العنف قد ساهم من جانبه فى إشعال جذوته، حيث لم تبرئ الصحافة اليسارية أى طرف من المشاركة فى هذه الظاهرة التى تهدد استقرار المجتمع.

بداية تشير الصحافة اليسارية – انطلاقا من قناعاتها الأيديولوجية – إلى الظروف الاقتصادية المتردية، باعتبار أن هذه الظروف قد أسست البيئة التى يستغلها التيار الإسلامى لاستثارة السخط والميل إلى الشغب، إضافة إلى أن هذه الظروف الاقتصادية المتردية وعجز البشر عن إشباع حاجاتهم الأساسية فى إطارها من شأنه أن يكثف مخزون التوتر عند البشر، الأمر الذى يجعلهم ذوى اتجاهات عدائية، وعلى استعداد للاندفاع فى أى اتجاه متى امتلكوا الوعى بالأخطاء وجوانب النقص، وهو الوعى الذى تقدمه جماعات التيار الإسلامى. وهو وعى بإمكانية قيام مجتمع إسلامى يتساوى فيه الجميع على أساس من التقشف، مجتمع يتمتع بالعدل ويمارس فيه البشر حياتهم بإيثارية. وترى الصحافة اليسارية أن هذا المجتمع المتطهر والموعود على نقيض المجتمع الذى يعيش البشر الآن فى إطاره بعد كل التحولات المضادة لمصالح الجماهير والتى نتجت عن سياسات الانفتاح الاقتصادى، حيث استعادت البرجوازية العليا مواقعها وكثيراً من امتيازاتها . وهنا بدأت الشرائح الطبقية الدنيا والمتوسطة تفقد امتيازات كانت قد اكتسبتها فى مرحلة سياسية وأيديولوجية سابقة. وفى ظل تأجج الدعوات إلى ثقافة الاستهلاك كان من الطبيعى أن يكون الشعور بالحرمان لدى أبناء هذه الشرائح شاملاً وعميقاً، خاصة بعد أن تخلت الدولة عن بعض سياساتها الاجتماعية التى كانت تخفف بعضاً من المعاناة عن أبناء هذه الشرائح، الأمر الذى لعب دوراً أساسيا فى انضمامهم إلى ساحة الاحتجاج الإسلامى.

من ناحية ثانية تهاجم الصحافة اليسارية الأبنية الفوقية للمجتمع باعتبارها هى الأخرى مسئولة عن بعض جوانب العنف والتطرف فى المجتمع. فهى تنتقد النظام السياسى لأن سياسات النظام السياسى لعبت دوراً أساسيا فى إشعال جذوة العنف والتطرف. ولتوضيح ذلك تؤكد أن النظام السياسى قد تخلى عن إعلاناته وشعاراته الليبرالية، وأنه لم يراع قواعد اللعبة الديموقراطية. فما زالت للنظام السياسى طبيعته الشمولية التى أظلت كل ممارساته الواقعية. فهو وإن أعلن الديموقراطية، إلا أنه لم يسر بالديموقراطية حتى نهاية الشوط. حيث يفرض كثيراً من القيود على الممارسة الديموقراطية، ويستبعد شرائح كثيرة – بدون وجه حق– من المشاركة. إلى جانب ذلك فهو نظام ولوع بإصدار القوانين الاستثنائية، ويستند إلى قوانين الطوارئ فى تقييد اللعبة السياسية. إضافة إلى ذلك يعانى النظام السياسى من مظاهر فساد ومحسوبية وظلم يمارسها بعض رموز النظام السياسى، بالإضافة إلى السلبية والتردد التى تتميز بها سياساته فى مواجهة التيار الإسلامى.

وتستمر الصحافة اليسارية فى استكشافها لممكنات العنف فى مؤسسات البناء الفوقى للمجتمع. فهى توجه النقد لفئات عديدة ابتداء من المؤسسة الدينية المتمثلة فى الأزهر ورجال الدين، وحتى اهتمام الصحف اليومية بإفراد بعض صفحاتها للترويج للفكر الدينى . "إذ ترى الصحافة اليسارية أن ذلك يخدم فى النهاية أهداف جماعات التيار الإسلامى. لأنه يعمق المشاعر الدينية لدى البشر كافة، حتى تيسر لجماعات التيار الإسلامى دفع هذه المشاعر فى أى اتجاه تريده. وتستكمل الصحافة اليسارية نقدها لمؤسسات البناء الفوقى فتتعرض للإعلام والتعليم، حيث يتيح الإعلام الفرصة لدعاة الفتنة أن يقدموا أفكارا تشوه عقول البشر وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين فئات المجتمع، حيث تهدد بإشعال الخصومة بين المسلمين والمسيحيين، يقدمون أفكاراً لم يقل بها الإسلام، فالإسلام بسماحته يتيح مكاناً كريماً ورحباً لأصحاب الديانات الكتابية. فهم يضيقون ما وسع الله على البشر من عباده. كذلك تنتقد الصحافة اليسارية النظام التعليمى – كأحد أجهزة البناء الفوقى – لأنه يفرض على الطلاب أفكاراً ذات توجهات

رجعية، لا تؤسس منطقة مشتركة يلتقى على ساحتها الجميع، حيث يسود التسامح بين أبناء الديانتين المختلفتين، ليستعيدوا معاً وحدة تأسست تاريخيا وينبغى الحفاظ عليها، تلك التى يسعى المتطرفون إلى نسفها والقضاء عليها.

ترى الصحافة اليسارية أيضا تصورات التيار الإسلامى وسلوكياته باعتبارها من المتغيرات المؤسسة للعنف فى المجتمع. فهو تيار يصم أى فكر مستنير بالكفر والزندقة، إضافة إلى تكفير الآخرين والنظر باستعلاء إليهم. هذا إلى جانب توجهاته السلبية نحو الآخر الدينى، وكذلك رفضهم لكل المفاهيم والتصورات الحديثة بحجة أن الإسلام يحوى كل شئ. فى هذا الإطار ترى الصحافة اليسارية أن سلوكهم يتسق إلى حد كبير مع فكرهم. فهم لايعرفون سوى العنف والرصاص لغة للحوار، يسعون حثيثا من أجل السيطرة على الجماهير وكذلك على تنظيمات المجتمع المدنى، بهدف بناء المجتمع والدولة الإسلامية.

تنتقد الصحافة اليسارية الجماهير كذلك، وترى أن موقفها من الصراع يشكل أحد المتغيرات المؤججة للعنف. إذ تقف الجماهير متفرجة على عنف التيار الإسلامى، إما نكاية فى النظام السياسى الذى انسحب من الوفاء بالتزامه نحو إشباع احتياجاتها، أو بسبب قسوته معها أثناء ملاحقته وصراعه مع جماعات التيار الإسلامى، أو وفاء لهذه الجماعات التى تقدم بعض الخدمات فى محاولة لتخفيف بعض المعاناة عن الجماهير لكسبها. أو لأن هذه الجماهير متدينة بطبيعتها ولا ترى ضرورة لمحاربة من يرفعون لواء الدين ويروجون لشعارات أن فى الإسلام حل لكل معضلاتنا.

فالصحافة اليسارية ترى هذه المنظومة من المتغيرات هى المسئولة عن عنف جماعات التيار الإسلامى، وهى منظومة عثرت على بعض منها استناداً إلى مرجعية الأيديولوجية اليسارية، إلا أنها فى جميعها تشكل نقدا شاملاً واعتراضاً فى كل اتجاه. اعتراضاً ونقداً للأوضاع الاقتصادية والنظام السياسى المسئول عنها، ولجماعات التيار الإسلامى، والجماهير التى تشكل بيئتها، وكذلك للأبنية الفوقية للمجتمع، حيث لا شئ لم يوجه إليه النقد، أليس اليسار هو التيار

أولا : المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للعنف

من الواضح أن فترة الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات قد شكلت المرحلة التي شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية هامة وشاملة. وهي التحولات التي عرفت في أدبيات هذه المرحلة بسياسات الانفتاح الاقتصادي، حيث حدثت في هذه المرحلة عدة تغيرات وظواهر اجتماعية واقتصادية هامة. فقد عاصرت تغيراً في نموذج التنمية من التخطيط المركزي للدولة الى التنمية في ظل قوانين السوق المحلية والعالمية، إضافة إلى أنها قد شهدت نزع قيادة التنمية وتوجهاتها من إطار مرجعية الطبقة المتوسطة إلى قيادة البرجوازية العليا. كذلك شهدت هذه المرحلة تحولاً من التأكيد على أولوية القطاع العام في قيادة عملية التنمية ومن ثم اتجاها إلى تفكيكه ومنح الريادة للقطاع الخاص في ظل السياسة الاقتصادية التي مال البعض إلى تسميتها بإجراءات أو سياسات الخصخصة.

ومن شأن هذه التحولات أن تجعل الأداء الاقتصادي مضطربا وغير مستقر، الأمر الذي يجعل من الطبيعي ظهور بعض المشكلات التي عانت من جرائها الطبقات التي لم تعد احتياجاتها مرجعية لعملية التنمية كالطبقة الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة. على هذا النحو أصبحت السياسات الحكومية وما صاحبها من ظواهر مسئولة عن دعم وجود جماعات التيار الإسلامي ونموه. إذ تؤكد المادة الصحفية في هذا الصدد أن "سياسات الحكومة هي المسئولة عن تنامي التطرف والإرهاب."(١) وذلك بسبب تزايد الآثار السلبية لما أسمته بالاصلاح الاقتصادي، حيث انتشر "الغلاء والفساد" وكذلك "البطالة المترتبة على بيع شركات القطاع العام"، إضافة إلى "أزمات بعض شركات

١ – مصطفى السعيد، عبد اللطيف وهبة، محمد الضبع، مواجهة الإرهاب، (تحقيق)، الأهالي في ١٩٩٢/١١/٢٥.

القطاع الخاص نتيجة ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج"[1]. وهو ما يعنى أن السياسات الاقتصادية قد أفرزت - بسبب تفكيكها وإعادة ترتيب توجهاتها - بعض الظواهر التى شكلت عبئا موترا بالنسبة لجماهير الشارع المصرى. ومن ثم فقد أدت هذه السياسات إلى "انتشار الفوضى والفساد والمحسوبية والوساطة والرشوة ... إضافة إلى الخراب الذى طرأ على الجهاز الإدارى"[2]. وهو ما يعنى أن الأداء الاقتصادى للنظام السياسى تساعد آثاره وظواهره على نمو التيار الإسلامى. وهنا نجد أن الصحافة اليسارية مثلما تعبر عن عدائها للتيار الإسلامى تعبر كذلك عن رفضها للسياسات الحكومية الاقتصادية التى لا تتفق - بطبيعة الحال- مع التوجهات الأيديولوجية لهذه الصحافة. إضافة إلى أن هذه السياسات تساعد على نمو جماعات التيار الإسلامى واتساع مساحة انتشاره.

وتنتقل الصحافة اليسارية من تشخيص سلبيات السياسات الحكومية لتؤكد على أنه من الطبيعى أن تفرز هذه السلبيات قوى دافعه لالتحاق الشباب بجماعات التيار الإسلامى. حيث ترى هذه الصحافة أن "الإرهاب هو محصلة لأزمة المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية"[3]. وأن "الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية" هما التربة التى تساعد على نمو التيار الإسلامى، حيث تؤكد المادة الصحفية أنه إلى جانب "انتشار الفوضى والفساد والمحسوبية والرشوة"[4] نجد أن "بعض الشباب يلجأون إلى الجماعات الإسلامية لتحقيق التوازن الاجتماعى، فرجال الشرطة ينحازون ضد الشباب الشريف أو الفقير أو الضعيف عائليا بحكم الزمن وبسبب قلة المال، لأن الشرطة فى الصعيد هى فى خدمة القادرين والأغنياء. ومن ثم فقد كان لابد من اصطناع ميزان يعدل الأمور، وكانت الجماعة الإسلامية هى الرد، وكان الناس لها مؤيدين ومناصرين حتى ترتدع

---

١ - حسن شعلان، مرجع سابق.
٢ - رفعت السعيد، لماذا التطرف، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٢/١٠/٧.
٣ - أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، (ندوة)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/١٥.
٤ - رفعت السعيد، لماذا التطرف، مرجع سابق.

الشرطة عن إذلالها للفقراء"[1]. ويبدو واضحاً عمق تأثير التوجهات الأيديولوجية على وجهة نظر الصحافة اليسارية، حيث نجدها تميل إلى تأميم الصراع الذى يشكل التيار الإسلامى أحد أطرافه ليصبح صراعاً طبقيا، متجاهلة بذلك أن الظاهرة الإسلامية هى ظاهرة مجتمعية تتقاطع مع البناء الطبقى بكامله، ولا تقتصر على طبقة دون أخرى. وتتناقض الصحافة اليسارية ومثقفوا اليسار فى تصوراتهم الأيديولوجية حينما يدينون الطبقات الفقيرة باعتبارها الطبقات – ولو من خلال تبرير ذلك بظروفها – المسئولة عن تنامى جماعات التيار الإسلامى، أو الإرهاب– كما يحلو للصحافة اليسارية نعتها – متفقة فى ذلك مع التوجهات الليبرالية.

ثم تتعرض الصحافة اليسارية بعد ذلك لطبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى شكلت عاملاً ضاغطا لانضمام بعض الشباب لجماعات التيار الإسلامى. فتذكر من هذه المشكلات "انتشار البطالة بين الشباب"[2]، حيث تفاقمت هذه الأزمة مما أدى إلى يأس الألوف من الشباب من أى أمل فى المستقبل. ثم تبرز المادة الصحفية ذلك بصورة صارخة حينما تؤكد على "الظلم الذى يتعرض له المتفوقون من أبناء الفقراء، واستبعادهم من حق التعيين فى بعض الوظائف المرموقة، مما يؤدى إلى السخط والكفر بعدالة المجتمع"[3]. وتتمثل المشكلة الثانية فى تدهور مستويات المعيشة بسبب انخفاض الدخول، بل وغيابها أحيانا بسبب البطالة، وذلك يرجع إلى التحيز ضد بعض الشرائح الاجتماعية. حيث تشير الصحافة اليسارية إلى "تدهور مستويات المعيشة إضافة إلى الفروق الهائلة فى مستويات الدخول والأنماط السلوكية الاستهلاكية التى

---

١ – نفس المرجع.

٢ – عبد الرحمن على، الجماعات المتطرفة تعتدى على المحتفلين بشم النسيم (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/٦، وانظر أيضا أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق، وانظر كذلك مصطفى السعيد وآخرون، مواجهة الإرهاب، مرجع سابق، وانظر أيضا نبيل زكى، مرجع سابق .

٣ – لطفى واكد، مرجع سابق.

صاحبت سياسات الانفتاح الاقتصادى"[1]. ذلك فى مواجهة "الغلاء وارتفاع الأسعار" أو "الفجوة المتزايدة بين الأجور والأسعار". ثم تؤكد المادة الصحفية صراحة على "تفاقم الغلاء بما يتجاوز القدرة لكثير من فئات الشعب المحدودة الدخل مما أدى إلى سخط هذه الطبقات"[2]، بحيث أدى ذلك فى النهاية إلى "انخفاض نوعية الحياة وبخاصة فى المناطق العشوائية"[3].

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى المشكلة الثالثة التى نتجت عن هذه السياسات وهى الفساد، حيث لعب هذا الفساد دوراً أساسياً فى إثقال كاهل الطبقات الدنيا فى المجتمع لصالح بيروقراطية الدولة. حيث تشير المادة الصحفية صراحة إلى "شيوع الفساد"[4]، ثم تشير صراحة إلى أنه "لايمكن أن تحدث مواجهة ناجحة مع استمرار الفساد وانعدام القدوة"[5]. وتوضح المادة الصحفية طبيعة هذا الفساد فتؤكد أنه "الفساد والرشوة الفاحشة، والتسيب المستشرى فى كافة مرافق الدولة"[6]. بحيث أصبحت ظواهر الفساد هذه وتراخى الجهاز الإدارى من الأبعاد التى أصبحت تثقل كاهل الفقراء فى المجتمع بمستويات عالية من التوتر.

ويعتبر التفاوت الطبقى وغياب العدل الاجتماعى من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التى أشارت إليها الصحافة اليسارية باعتبارها التى دفعت البعض إلى الالتحاق بالتيار الإسلامى. وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى "تخلى الدولة عن دورها الاجتماعى ومسئولياتها بالنسبة لخدمات التعليم

---

١ – أحمد الحصرى، مرجع سابق، وانظر أيضا الأهالى، جذور الإرهاب، (رأى الأهالى)، الأهالى فى ١٩٩٢/٧/١.
٢ – لطفى واكد، مرجع سابق.
٣ – عبد اللطيف وهبه وآخرون، مصر إلى أين بعد تصاعد خطر الإرهاب، (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٣/٨/٢٥.
٤ – أحمد الحصرى، مرجع سابق
٥ – نبيل زكى، مرجع سابق.
٦ – فؤاد زكريا، الكفاح فى سبيل (أبغض الحلال) ، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٣/١١/٢٤.

والصحة والإسكان"[١]. كذلك "غياب العدل الاجتماعى"[٢] وهو الآلية التى أدت إلى قدر كبير من التفاوت بين الطبقات"[٣]، وأيضا "اتساع الفجوة الاجتماعية"[٤]، "الظلم الذى يتعرض له أبناء الفقراء بحرمانهم من كثير من الحقوق التى حصلوا عليها بسهولة ويسر فى المرحلة الاشتراكية"[٥]. وهو ما يعنى أن تشخيص المادة الصحفية للظروف الاقتصادية التى دفعت بعض الشباب أو بعض المناطق إلى التعاطف مع جماعات التيار الإسلامى ينطلق - كما أشرنا- من المرجعية الأيديولوجية بالأساس، وهى المرجعية التى تنسب للنظام السياسى سوء أدائه الاقتصادى، وهو الأداء الذى دفع إلى بروز كثير من المشكلات التى عانت منها الشرائح الدنيا فى المجتمع بالأساس، ولقد زاد (الطين بله) أن السياسات والأجهزة الحكومية متحيزة دائماً ضد الفقراء والطبقات الفقيرة لصالح الطبقات الموسرة، الأمر الذى دفع أبناء الشرائح الطبقية الأولى إلى أن يشكلوا نطاقا للرفض تغترف منه جماعات التيار الإسلامى وتنمو.

ثانيا : سلوك النظام السياسى والأجهزة الأمنية

ترى الصحافة اليسارية فى سلوك النظام السياسى والدور الذى تلعبه الأجهزة الأمنية فى تنفيذ السياسات الحكومية أحد عوامل تضخم وزيادة حجم جماعات التيار الإسلامى، بل وزيادة فاعليتها. حيث نجد أن هذا السلوك يتصف ببعض الخصائص التى تفقده كثيراً من فاعليته لكونه سلوك لا يعبر عما ينبغى أن يكون عليه. فهو ليس نظاما ديموقراطيا على ما يدعى، بل هو نظام يعطل كثيراً من الشعارات والممارسات المتصلة بالديموقراطية، ثم هو سلوك لا يمتلك استراتيجية واضحة ومحددة المعالم فى مواجهة جماعات التيار الإسلامى. فهو

١ - أحمد الحصرى، مرجع سابق.
٢ - الأهالى، جذور الإرهاب. مرجع سابق.
٣ - نفس المرجع.
٤ - نبيل زكى، مرجع سابق.
٥ - لطفى واكد، مرجع سابق.

إما سلوك متردد وضعيف ويسعى إلى نفاق ومزايدة لنشر وتعميق المشاعر الدينية، أو هو عنيف في إجراءاته، أحيانا في مواجهة جماعات التيار الإسلامي، وأحيانا أخرى في مواجهة الجماهير، الأمر الذى يجعل نتائج عنفه أكثر خسارة ووبالاً على المجتمع من عنف جماعات التيار الإسلامي. ثم أن أجهزته وأحزابه (وبخاصة الحزب الوطني) ومؤسساته كسولة لا تفعل شيئا كي تتعمق علاقاتها بالجماهير بما يساعد على مواجهة التيار الإسلامي وحصاره.

وفيما يتعلق بمدى صدق النظام السياسي مع شعاراته المعلنة ترى المادة الصحفية أنه برغم التأكيد دائماً على الحياة الديموقراطية نجد أن "غياب الديموقراطية شكل الدافع الأساسي للإرهاب... وكذلك القيود المفروضة على حرية الرأى والعقيدة... والقوانين الاستثنائية وإقرار تشريع بقانون يجرم المفكرين" ثم تؤكد المادة الصحفية بأنه إذا كان النظام السياسي ينادى بالديموقراطية، فإنه يعمل وفق "تراث الحكم الشمولي"[1]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على أن "غياب الديموقراطية شكل الدافع الأساسي وراء الإرهاب... وكذلك القيود المفروضة على الديموقراطية، وقانون الطوارئ والقيود على الأحزاب، وحرمان القوى السياسية الأخرى مثل الناصريين والماركسيين من التعبير، إضافة إلى السياسة الأمنية الخاطئة"[2]. وهو ما يعنى أن النظام السياسي يعمل بعكس الأيديولوجيا الليبرالية التى يعلنها، الأمر الذى يمنح جماعات التيار الإسلامي مبرراً لتوجيه ضرباتها إلى النظام السياسي باعتباره لا يلتزم بشعاراته السياسية المعلنة.

ويشكل التردد وتردى الأداء **الخاصية الثانية** المميزة لسلوك النظام السياسي ومؤسساته فى مواجهة جماعات التيار الإسلامي. حيث يلاحظ تراخى السلوك السياسي كأحد مظاهر هذا التردى، وتردى المادة الصحفية أن "الحكومة

---

١ - ثروت شلبى، جريمة جديدة للمتطرفين فى أسيوط، مرجع سابق، وانظر أيضا الأهالى، جذور الإرهاب، مرجع سابق، وانظر كذلك خالد محى الدين، حصار الأحزاب يشجع التطرف والإرهاب، (مؤتمر)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/٤.

٢ - مصطفى السعيد، عبد اللطيف وهبة، محمد الضبع، مرجع سابق.

تتحمل القسط الأكبر من مسئولية تفشى الإرهاب، كما أن السلبية التى ركنت إليها القوى الشعبية، سياسية كانت أو نقابية تجعلها مشاركة فى المسئولية. فلولا التوتر الذى يسود قطاعات عريضة من الطبقات الشعبية ماوجد المتآمرون مناخاً مناسبا أو أرضا خصبة لتجنيد عناصر إرهابية تتولى تحقيق أهدافهم، وعلينا أن نبحث بآفاق واسعة عن أصول المشاكل الاجتماعية والسياسية".[1] وفى موضع آخر تعلق المادة الصحفية على أحداث ديروط التى ذهب ضحيتها خمسة عشر قتيلاً فتؤكد على "عدم وجود أى دور للأجهزة التنفيذية أو الشعبية بالمحافظات"[2]. وهو ما يعنى أن غالبية المؤسسات والقوى السياسية تقف متفرجة على الصراع بين النظام السياسى وقوى الإرهاب، كما يحلو للصحيفة تسمية جماعات التيار الإسلامى.

ويتمثل **البعد الثانى** لتردى الأداء الحكومى فى مواجهة الإرهاب فى ضعف السياسات الحكومية فى مواجهة جماعات التيار الإسلامى، حيث تذكر المادة الصحفية أنه "ليس صحيحاً أن تصدى القوى المعارضة لمخططات الإرهاب، يعنى مناصرة الحكومة أو تستراً على سياستها الخاطئة، فإننا أول من تصدى لكشف سياسات الحكومة ومقاومتها فى إطار المعارضة السياسية المشروعة، مع الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته والنضال من أجل حكم أكثر كفاءة ونزاهة يضمن ديموقراطية فى الأداء السياسى وعدالة اجتماعية فى الأداء الاقتصادى ... إن الحكومة – وإن لم تكن الهدف الحقيقى لمخططات الإرهاب – تتحمل المسئولية الأولى فى مقاومته وفى تحجيم فاعلياته، ولكنها تنتهج سياسة قصيرة النظر حينما تبنى سياستها على المواجهة بقوات الأمن وحدها"[3]. وهو ما يعنى أن الصحافة اليسارية وإن كانت على عداء مع النظام السياسى، فهى على عداء أشد مع جماعات التيار الإسلامى، ومن ثم نجدها تسعى – ولو

---

١ – الأهالى، جذور الإرهاب، مرجع سابق.

٢ – عبد الرحيم على، مظاهرات مسلحة للمتطرفين فى ديروط وسط حشود الأمن، (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/١٣.

٣ – لطفى واكد، الإرهاب والمثقفون والحكومة، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٣/٣/٣١.

مرحليا- لمناصرة الأول على الثانى، بل وتطالبه بأن تكون المواجهة أكثر شمولاً وحسماً.

ثم تصف المادة الصحفية السلوك اللين الذى يتبعه النظام السياسى فى مواجهة جماعات التيار الإسلامى. فتذكر ذلك قائلة "يتجنب المسئولون فى مصر مواجهة الإرهاب رغم خطورته. ففى البدء انتهجوا قوافل التوعية ثم اتبعوا سياسة تفادى الصدام مع الإرهابيين تجنبا لاستفزازهم. وتوقعوا أن يقدر الإرهابيون لهم هذا الموقف، فيتوقفوا عن القيام بعمليات إرهابية جديدة. ولكن ما حدث هو العكس، فقد استفاد الإرهابيون من ذلك فاستولوا على مزيد من المساجد، وحولوها إلى ثكنات عسكرية أو مخازن للأسلحة والجنازير والمتفجرات، وفرضوا سيطرتهم على عدد من القرى والمدن، وحتى بعض أحياء العاصمة، وقاموا فيها بالدور المفقود للدولة الغائبة ... والآن هاهم يجربون الوساطة مع الإرهابيين، والتى بادرت بها الشخصيات الإسلامية لوقف نزيف الدم المراق الآن بسبب الشرطة والإرهاب ... وهذه اللعبة ليست جديدة ومارسها من قبل بعض السادة المسئولين بمحافظات الصعيد ولم يجنوا من ورائها شيئا سوى تضخم الإرهاب وزيادة ضحاياه ... ومع ذلك لا يتعظ السادة المسئولون ويسعون مرة أخرى لتكرار التجربة الفاشلة للهرب من المواجهة الحقيقية للإرهاب. ومنذ أن أعلن وزير الداخلية قبوله للوساطة، وبعض من أعلنوا أنهم فى لجنة الحكماء والمصالحة، والإرهابيون يطرحون مطالبهم. ولم تقتصر هذه المطالب على الإفراج الفورى عن عدد من قيادات وأعضاء الجماعات الإرهابية أو وقف الهجوم الإعلامى ضد هذه الجماعات، أو حتى إصدار عفو شامل عن المنتمين لها، بل شملت أيضا استبدال مطاردة الإرهابيين بمطاردة أعداء الإرهاب وتنقية وسائل الإعلام وأجهزة الدولة خاصة فى مجال الشباب والتعليم ممن يخالفهم الرأى، وأيضا السماح بإنشاء حزب خاص بهم ... معنى ذلك أن نتيجة الوساطة الجديدة ستترجم فى النهاية إلى تنازلات جديدة تقدمها الدولة للإرهابيين ليزدادوا قوة وبأسا بما يمكنهم من القيام بعمليات

إرهابية أكبر وأخطر"[1]. وهو ما يعنى رفض المادة الصحفية لهذا الأسلوب اللين الذى يتبعه النظام السياسى فى التعامل مع جماعات التيار الإسلامى.

غير أننا نجد أن المادة الصحفية ذاتها تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فتلقى على الدولة مسئولية دعم التيار الدينى ومن ثم تقوية الإرهاب. حيث تذكر المادة الصحفية أن "المناخ الدينى الذى ولدته هزيمة ١٩٦٧ اشتدت وطأته موضوعيا بجملة التشريعات الثيوقراطية الذى اتخذها النظام الجديد، وهو ما يمكن وصفه "بتقنين" المناخ الدينى، فما كان محرما رغم أنف هذا المناخ، أصبح مباحاً وقانونيا، حيث زادت الصفحات اليومية المخصصة للتأويلات الدينية، وزادت ساعات إرسال الإذاعة والتليفزيون للأفكار ذاتها وروعيت الطقوس على حساب العمل"[2]. وهو ما يشير ضمنيا إلى تعبير المادة الصحفية عن عدائها الكامن لنظام ما بعد ١٩٦٧، وبخاصة الذى تبنى التوجهات الليبرالية المعادية للتوجهات الاشتراكية التى تشكل المرجعية الأيديولوجية للصحافة اليسارية.

وتواصل الصحافة اليسارية انتقادها لسلوك النظام السياسى حيث تبرز انتقال أدائه من النقيض إلى النقيض. فهو ينتقل من اللين إلى التسامح، بل وأحيانا إلى دعم الأفكار الدينية، ومن طلب التسوية والمصالحة إلى تبنى العنف المتطرف. وهو العنف الذى لم يطول جماعات التيار الإسلامى وحدها بل تعداها إلى النيل من الجماهير والاعتداء عليها. حيث نجدها تؤكد بداءة على أن "العنف الحكومى يساعد على اسشراء العنف"[3]. وفى موضع آخر تشير المادة الصحفية إلى "عنف النظام السياسى والأجهزة الأمنية... وأيضا إلى سلوك الأجهزة الأمنية فى مواجهة جماعات التيار الإسلامى، وهو السلوك الذى يتسم بالعنف"[4]. وتعطى مثالا على ذلك بأنه حينما وقعت جريمة انفجار مقهى وادى النيل" اعتقلت الشرطة حتى الأحد الماضى أكثر من ١٢٠ عضواً ومتطرفا بجماعات

---

١ – عبد القادر شهيب، شكراً للسادة الإرهابيين، (مقال رأى)، الأهالى بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢١.
٢ – رفعت السعيد، الأصوليات الإسلامية، (عمود) ، الأهالى فى ١٩٩٣/١١/٢٤.
٣ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.
٤ – صفوت عبد الغنى (تنظيم الجهاد)، مرجع سابق.

الجهاد والجماعات الإسلامية الأخرى، ممن تحوم حولهم الشبهات، وممن تعدهم أجهزة الأمن ذوى صلة بالحادث، وأسفرت عمليات الاعتقال عن ضبط أسلحة وذخائر من بينها سبعون عبوة فارغة لتصنيع القنابل وبارود بحوالى ثلاثين كيلو جرام من مادة ت.ن.ت، وهى ذات المادة المستخدمة فى قنبلة الانفجار ... وعلمت الأهالى أنه صدرت تعليمات باستعمال الرصاص من جانب الجنود مباشرة دون انتظار لأوامر ضباطهم إذا ما تعرضوا لمخاطر، كما نصت التعليمات على استعمال الأسلحة حال الاشتباه، أو إظهار المشبوهين لعدم الامتثال"[1].

ويتضح تراجع النظام السياسى وتردده – على ما تذهب المادة الصحفية – من انتقاله بين التعامل المتردد والرخو مع التيار الإسلامى وبين اللجوء إلى العنف الذى يستعمل بقسوة واتساع حتى أنه يطال الجماهير أحيانا. ويبدأ هذا العنف بممارسات النظام السياسى التى سببت "أزمة فى الديموقراطية وسدت الطريق على أى محاولة للتغيير السلمى بالوسائل المشروعة"[2]. الأمر الذى جعل عنف جماعات التيار الإسلامى هو الرد الطبيعى والمنطقى على ذلك. ومنذ البداية تؤكد المادة الصحفية أنه "من الخطأ أن ننظر الى ظاهرة الإرهاب بعين واحدة، والبعض للأسف لا يرى على الساحة سوى إرهاب الإسلاميين ويتجاهل أو يبرر إرهاب الدولة وانتهاكها لحقوق الإنسان متوهماً أن فى ذلك حماية للديموقراطية من أعدائها، وهم فى الواقع كمن يستجير من الرمضاء بالنار. والنار إذا اندلعت ستحرق الجميع بلا تفرقة ... فى المقابل هناك من لا يرى على الساحة سوى إرهاب الدولة منكرا أو متستراً على الممارسات المتعصبة دينيا، والحقيقة الغائبة أن إرهاب التعصب الدينى وإرهاب الدولة وجهان لعملة رديئة"[3].

---

١ – الأهالى، تقرير لوزير الداخلية عن جريمة مقهى وادى النيل، (تقرير)، الأهالى فى ١٩٩٣/٣/٣.

٢ – لطفى واكد، المثقفون والإرهاب، مرجع سابق.

٣ – نبيل الهلالى، التناقض الرئيسى مع الإمبيريالية والصهيونية وليس الجماعات الإسلامية، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٣/٧٨/١٨.

ولا يتوقف عنف الدولة على كونه فقط استجابة لعنف جماعات التيار الإسلامى، ولكنه قد يتسع حتى يضيق الخناق على المواطنين أنفسهم. فى هذا الصدد "يكشف التقرير الهام الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الأوضاع المتدهورة بحى إمبابة بفعل الممارسات البشعة لأجهزة الأمن عن حقائق مذهلة ووقائع خطيرة. حيث أسفرت الزيارة التى قام بها وفد المنظمة لاستطلاع أوضاع الحى بعد شهرين من الحملة الأمنية عن التأكيد على أن أعمال العنف التى كان يمارسها تنظيم "الجماعة الإسلامية" فى امبابة تراجعت ليحل محلها ألوان أخرى من عنف الدولة المؤسسى، الذى أخذ فى الاتساع ليسحق تحت أقدامه أعداداً متزايدة من المواطنين الأبرياء. وقد تضمن هذا العنف العقاب الجماعى، واحتجاز الرهائن والاعتقال العشوائى والتعذيب الذى يفضى إلى الموت، وحظر التجول واقتحام المنازل وتحطيم أثاثها والاعتداء على سكانها والقبض العشوائى على المواطنين لمجرد الاشتباه فى انتمائهم للجماعة الإسلامية والتوسع فى احتجاز الصبية والأطفال والنساء، وعدم اثبات المقبوض عليهم فى دفاتر الشرطة، والاحتجاز بشكل متكرر واستخدام معسكرات الأمن المركزى بالمنطقة كسجون للاعتقال والتعذيب، وسيطرة ضباط مباحث أمن الدولة العليا، واتساع نطاق التعذيب ليشمل الصعق بالكهرباء، والضرب بأسلاك مجدولة، وإجبار المواطنين على الوقوف عراة لساعات طويلة ودفعهم للإستجارة "بنار الجماعة الإسلامية" من "جنة الشرطة" ... "إن أحداث التعذيب القاسى وغير الإنسانى التى تجرى يوميا تحت سمع وبصر الجهات التنفيذية هى أيضا إرهاب يحتم بدوره الاحتشاد والعمل المشترك للتنديد به والعمل الجدى على إيقافه"[١].

ويبدو أن النظام قد اعتمد المواجهة العنيفة مع التيار الإسلامى، حيث تذكر المادة الصحفية أن "اللواء .... وزير الداخلية عقد اجتماعاً مطولاً وأصدر توجيهات بوضع استراتيجية أمنية جديدة تعتمد على أسلوب المبادأة والأمن الوقائى، والمبادرة إلى الفعل بدلا من اتخاذ موقف رد الفعل على تحركات ومؤامرات الإرهابيين بكافة تنظيماتهم ... وتتلخص هذه الاستراتيجية بتطبيق

---

١ – فريدة النقاش، وهذا أيضا إرهاب، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٤/٧.

أسلوب الهجوم والمبادأة ورصد كافة العناصر الإرهابية وإجراء مسح أمنى لاستكمال المعلومات عن التنظيمات الإرهابية"[1]. وذلك بطبيعة الحال لاستمرار الحوار مع هذه الجماعات من خلال طلقات الرصاص.

ثالثا: دور الإعلام والتعليم فى دعم العنف

حسبما تذهب المادة الصحفية للصحافة اليسارية، فإن قيم التعصب قد اخترقت الإعلام والتعليم والوعظ والإرشاد الدينى، بحيث نجد أن أداء هذه القنوات لا يتجه إلى بناء الثقافة العامة التى توحد بين أبناء الأمة، وتنشر قدرا من السماحة بينهم، بل يتجه إلى التعصب ودعم قيم التطرف بحيث أصبح الأمر يهدد بالفعل نسيج الأمة وبناءها الذى قد يتعرض للانهيار والتمزق، فى هذا الإطار تؤكد المادة الصحفية أن المادة التى تتدفق من خلال هذه القنوات لها أربعة مصادر وتستهدف إصابة هدفين. أما المصادر فتتمثل فى التعليم والإعلام والكتب الدينية والوعظ أو الارشاد الدينى، وكلها مصادر -إذا تأملناها - سوف نجدها فعالة فى بناء الثقافة العامة، وحسب طبيعة أفكارها سوف تكون طبيعة الثقافة العامة. وإذا لاحظنا هذه المادة التى تعمق التطرف أو التعصب فسوف نجدها تتجه إلى تحقيق هدفين. يتمثل الهدف الأول فى نشر حالة من العدوانية ضد المسيحيين والعلمانيين(*) حيث تصورهم هذه المصادر بأنهم الآخر العدو

---

١ - ثروت شلبى، طوارئ فى أجهزة الشرطة: خطة هجومية ضد الإرهابيين (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٣/٩/٢٢.

(*) يحلو عادة لليسار المصرى أن يجمع المسيحيين مع العلمانيين، باعتبار أن موقف جماعات التيار الإسلامى عدائيا نحوهم، مع العلم بأن غالبية المسيحيين كالمسلمين متدينين وربما يدينون الموقف العلمانى كذلك، فلهم قيمهم ومبادئ دينهم وتمسكهم بها وهى قيم ومبادئ تختلف بالتأكيد عما يقصده العلمانيون. ولكن يبدو أن جمع العلمانيين مع المسيحيين، جاء فى محاولة لاحتماء الفئة الأولى بالأخيرة. فقد يرى الإسلاميون المسيحيين باعتبارهم أهل كتاب ودين سماوى وهم شركاء وأخوة فى الوطن بينما ينظرون إلى العلمانيين باعتبارهم خارجين على الملة، ومن ثم فالجمع بين الاثنين - من وجهة نظر الإسلاميين - ومن وجهة النظر المنطقية غير مقبول.

الذى ينبغى أن نقف موقفا متصلبا ومتعصبا فى مواجهته.

منذ البداية ترصد المادة الصحفية واقع ثقافة المجتمع، فتؤكد على "غياب الوعى الدينى الصحيح"[١]. كما ترصد "شيوع قيم التعصب ... وتدعيم الدولة للجماعات الإسلامية من خلال رجال الدين الحكوميين"[٢]. ثم تؤكد "لقد استطاع الإرهاب الفكرى أن يحشو فى عقول الناس أن الذى يناقش ويعارض أفكاراً دينية معينة وآراء متشددة بعينها إنما يهاجم رجال الدين والدين نفسه، وأنه يسئ للإسلام ولرجاله ولعلمائه وأنه زنديق وفاسق". وقد ساندت كثير من مؤسسات الدولة ذلك، حيث "جند الإرهاب الفكرى الإعلام والصحافة والكتب وشرائط الكاسيت والفيديو وبرامج التليفزيون ومناهج التعليم والمدارس وملايين الطلاب فى الجامعات فى خدمة التطرف الفكرى"[٣]. الأمر الذى أصبحت معه صناعة التعصب والتطرف والعنف والإرهاب إنجازاً أو صناعة مؤسسية بالأساس.

ويعتبر الإعلام من المؤسسات التى نالت قدراً كبيراً من هجوم المادة الصحفية للصحافة اليسارية للدور الذى يلعبه فى خدمة التطرف. بداية تؤكد المادة الصحفية على أهمية تكامل وشمولية الأداء الإعلامى. "والشمولية والتكامل يفترضان أن تمتد يد التطوير إلى أجهزة الإعلام صحفا وإذاعة وتليفزيون. وإلى العديد من المواقف والقرارات الرسمية وإلى أدوات التخاطب مع الجماهير، وإلى مجالات عديدة أسهمت فى هذا المناخ الكريه الذى نعانى منه والذى يتولد فى جزء منه عن ... إعلام وتصرفات ومواقف رسمية" [٤]. بالإضافة إلى ذلك تذكر المادة الصحفية أن "التليفزيون وهو أقوى وسيلة إعلامية يفتح الباب على مصراعية لكل من هب ودب لكى يصب البنزين على النار فتزداد اشتعالا، حيث يظهر على شاشاته من حين لآخر شخص من مدعى

---

١ – عبد الرحيم على، مظاهرات مسلحة للمتطرفين فى ديروط وسط حشود الأمن، مرجع سابق.

٢ – أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق.

٣ – رفعت السعيد، الحرب بالنقاب، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/١٢/٨.

٤ – رفعت السعيد، التعليم والفتنة والتطرف، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٣/٣.

العلم بالدين ليطعن في المعتقدات المسيحية ويتهم المسيحيين بالكفر. وهذه الأحاديث تزيد النار اشتعالا وتولد الكراهية والضغينة ضد المسيحيين عموما... ويتساءل أين احترام الشعور، وأين الأخوة الوطنية، وأين هذا من محاربة التطرف. وترى المادة الصحفية: "أن التليفزيون المصرى يعد أحد صناع هذا المناخ الردئ، فهل لوزير الإعلام أن يدرك ذلك، ولابد أن نحرر إعلامنا من طاغوت التفرقة والطائفية والتطرف" [1]. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية أن هناك "إساءة للدين المسيحى في وسائل الإعلام"[2]، مشيرة إلى أن "التطرف يجد تربة خصبة في التليفزيون والصحف"[3]. ومن ثم فإنه من الضرورى "تنقية أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم من كل ما يتناقض مع هذا التوجه العلمانى"[4]. وهو ما يعنى إدانة المادة الصحفية لأداء الجهاز الإعلامى فى هذا الاتجاه.

ويعتبر التعليم من القنوات الأساسية التى رأت المادة الصحفية كذلك أنه يغذى قيم التعصب، إما من خلال المضامين الموجودة فى المقررات الدراسية أو من خلال المشاركة فى الحياة المدرسية ذاتها، الأمر الذى يضيف قناة جديدة وفعالة من قنوات تغذية التعصب. وتكمن خطورة التعليم فى أنه يتعهد الإنسان بصورة متعمدة ومقصودة لفترة طويلة من حياته، بحيث تصبح القيم والمعارف التى يغرسها النظام التعليمى هى القيم الراسخة والمستمرة عادة معه، والتى توجه سلوكيات الإنسان فى مختلف جوانب حياته الاجتماعية بعد ذلك.

ولتأكيد ذلك تذكر المادة الصحفية "أن العملية التعليمية فى مختلف مراحلها قد تعرضت لاختراقات متعددة سواء فى المناهج أو الكتب المدرسية أو العلاقة بين المدرسين والطلاب، إلى الحد الذى جعل هذه العلاقة تتحدد على أساس من الدين ... ومن الواضح أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين يحاول قدر استطاعته أن يفعل شيئا، لكن هذا الشئ فى اعتقادى يجب أن يكون شاملاً

---

١ – رفعت السعيد، عاجل إلى وزير الإعلام، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٢/١٠/٢٨.
٢ – صحفى، الفتنة الطائفية، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/٢٧.
٣ – رفعت السعيد، تقرير عن الوحدة الوطنية، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٢/٧/١.
٤ – فريدة النقاش، الإسلام هو الحل، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/١٨.

ومتكاملاً وجذريا، ولكى يكون كذلك فإنه يتعين عليه أن يستمد شموليته وتكامله وفعاليته من مناخ عام ومتحضر وعقلانى وعاقل، مناخ عام مصرى حقا، ومتحضر حقا... ومن ثم فإن الشمولية والتكامل يفترضان امتداد يد التطوير ... إلى العديد من المواقف والقرارات الرسمية ... وإلى مجالات عديدة أسهمت فى تخليق هذا المناخ الكريه الذى نعانى منه، والذى يتولد عن كتب مدرسية تنفث سمها من خلال التطرف والفهم الخاطئ للدين وكذلك علاقات مدرسية غير بناءة"[١].

ثم تقدم المادة الصحفية مثالاً لتضمين ثقافة التطرف فى المناهج المدرسية. حيث نجد فى أحد الكتب المدرسية أنه من "آداب قضاء الحاجة أن يدخل المسلم الحمام بقدمه اليسرى ويقول (اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث)، وبعد قضاء الحاجة يخرج بقدمه اليمنى ويقول (الحمد لله، اللهم اذهب عنى الأذى والأفاعى)... ثم نجد فى كتاب آخر عنوانه "منهاج المسلم الصغير" وسأكتفى منه بشرحة أو تفسيره لسورة الفاتحة، حيث نقرأ فى تفسير الآية الكريمة: "صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم، ولا الضالين آمين ..". حيث نقرأ أننا نعبد الله الذى خلقنا ونستعين به فى كل أعمالنا وندعوه أن يهدينا إلى الطريق الحق وهو الإسلام، وليس طريق المغضوب عليهم وهم اليهود، ولا الضالين وهم النصارى ... وهكذا نغرس فى نفس الطفل ما يجعله متقبلا لكل شئ دون استدعاء للمنطق والتفكير أو العقل. ونغرس فى الطفل التفرقة الدينية، بل والحقد الدينى"[٢].

ثم تذكر المادة الصحفية بعض السلوكيات المدرسية التى تغذى التعصب المتبادل بين المسيحيين والمسلمين وتنشر القطيعة وتمزق نسيج الأمة. حيث تشير المادة الصحفية إلى أنه قد "وصلت رسائل عديدة توضح إلى أى مدى يعانى المسيحيون من الاضطهاد ... فمثلاً فى طابور الصباح فى مدرسة عمر بن الخطاب الاعدادية بدار السلام يقف المدرس ويقول مشيراً للطالبات

١ - رفعت السعيد، التعليم والفتنة والتطرف، مرجع سابق.
٢ - رفعت السعيد، هكذا يعلمون أطفالنا، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٤/٧.

المحجبات، هؤلاء ملائكة، ثم يسير إلى المسيحيين وأنتم شياطين ... وهل تتخيل مدى إحساس الطالبات ومدى انعكاس ذلك على تعاملهن مع بعضهن البعض"[1]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تبرز هنا قيم التطرف والتعصب التى يغرسها النظام التعليمى. ومرة أخرى تستعين الصحافة اليسارية بالجماعة المسيحية كنموذج تناقش الأمور استناداً إليه.

وتتمثل القناة الثالثة فى المؤلفات التى تكتب خارج النطاق التعليمى أو المدرسى، والقيم التى تتضمنها، حيث تتصل هذه القناة ببناء الثقافة العامة للبشر فى المجتمع. ومن ثم فهى من حيث انتشارها قد تلعب دوراً فى تنشئة البعض على قيم التطرف والتعصب، وفى هذا الإطار تشير المادة الصحفية إلى أن "الكتب والمقررات الجامعية تحض على التعصب والعنف تجاه الآخر الدينى"[2]. وفى موضع آخر تذكر المادة الصحفية نقلاً عن أحد القراء المسيحيين "تباع الكتب التى تهاجم المسيحية والمسيحيين بعنف، وكلها تقريبا لكاتب واحد هو أحمد ديدات. ومن أمثلتها "هل الكتاب المقدس كلمة الله". ويحاول أن يدلل على أن الإنجيل كتابنا المقدس محرف ولا يجب الأخذ به. وغيره الكثير من الكتب التى تهاجم عقيدة المسيحيين فى صميمها دون أن يشعر أى من المسئولين بأى حرج فى ذلك. ما قصد أحمد ديدات من كتبه هذه؟ ولماذا لم يتحرك أحد كما تحركنا جميعاً ضد سلمان رشدى كاتب آيات شيطانية"[3]. وهو ما يعنى أن هناك تأليفا إسلامياً موجها ضد الآخر الدينى، وهو التأليف الذى قد يدفع الآخر الدينى إلى اتهام المسلمين والأجهزة الأمنية باعتبارهم يضيقون عليهم الخناق، بحيث يكتب ذلك على صفحات الجرائد والمجلات والكتب كذلك، مما يهدد الوحدة الاجتماعية. تأكيد ذلك أن المادة الصحفية تذكر أن "أحد القراء يقول، الكنائس وهى المكان الذى نمارس فيه عباداتنا مازال الأمن يغلق العديد منها – رغم قلتها – بحجة أنها بدون تصريح. رغم أن الكثير من الملاهى الليلية تعمل بدون

---

١ – رفعت السعيد، دعوة لفضيلة المفتى، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/١/٦.
٢ – صحفى، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.
٣ – رفعت السعيد، دعوة لفضيلة المفتى، مرجع سابق.

ترخيص دون أن يغلقها أحد، وهل نحتاج إلى ترخيص كي نصلي ... ويقول آخر إن الحديث عما يحدث في التعاملات اليومية يحتاج إلى صفحات. فالناس تتعامل معنا كمنبوذين، والمصلحة التي من المفروض أن تقضي بسهولة تتعقد في وجهنا، وإذا كان عاجبك ... ويواصل القراء الحديث عن المناخ العام وعن الدور الرسمي في صناعته ويحدد بعض الملامح كبناء الكنائس، وحق تولي المسيحيين للوظائف القيادية دون النظر إلى عنصر الدين، إلى آخر مسلسل المواجع الأليمة"[1]. وهو ما يعني أن الكتابات على الجانبين بدأت تهدد مشاعر الوئام والانسجام والوحدة .

ثم تشير الصحيفة إلى بعض الكتابات التي وصلت من الخارج "وفيها تجاوز صريح لسماحة الإسلام تجاه أهل الكتاب، ويكفي أن ننقل عن قول منحول ينسب إلى عمر بن الخطاب يقول فيه "لا أكرمهم إذا أهانهم الله، ولا أعزهم إذا أذلهم الله ولا أدنيهم وقد أقصاهم الله". ثم أنه يحرم على المسلمين مشاركة أهل الكتاب في أعيادهم أو مساعدتهم في إقامتها أو تهنئتهم بمناسبتها أو حضور إمامتها ... والذين يروجون لهذه الكتابات يتجاوزون هم بدورهم قول رسول الله "استوصوا بالقبط خيرا فإن لنا فيهم مودة ورحمة. وقد كانت هذه الكتيبات حتى وقت قريب ترد مطبوعة من السعودية. ولكنها تطبع الآن في مصر بل وتوزع بالمجان".[2]

ثم تشير الصحيفة في محاولة للتهجم على المراجع الدينية السعودية، باعتبار أن هذه المراجع تشكل قيادة العالم الإسلامي، حيث تقول الصحيفة "وفي السعودية أصدر رجال الدين فتوى بأن زكاة الفطر يلزم أن تكون قمحا وليست نقودا، واعترض الشيخ الغزالي بقوله إننا لسنا مكلفين بنقل تقاليد عبس وذبيان إلى الغرب، بل إننا مكلفون بنقل الإسلام وحسب. كما أن الشيخ الغزالي رفض معجزات الشيخ بن باز الذي تناقلت عنه الصحف أنه أخرج شيطانا بوذيا من

---

١ – نفس المرجع.

٢ – محمد رضا محرم، بادية النفط تدعم التخلف والإرهاب، (مقال رأي)، الأهالي، في ١٩٩٣/٤/١٤.

أحد الأعراب ... ولا شك أن هذه الشرائع التى يحملها فقه بدوى يصدر عن سلفية مزعومة لا تعرف من الإسلام غير قشوره قد بلغت فى مصر حدود الخطر، ليس بعدها غير الفتن وما هو ضار فى أمور التدين والاعتقاد"[1]. ولا يتوقف الأمر على بعض المؤلفات الدينية التى قد يأتى بعضها من الخارج، بل إننا نجد أن صحافتنا الوطنية قد تلعب دور المحرض للعنف والإرهاب. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية "أن بعض الصحف الحزبية تدعو إلى التطرف، وكذلك الصفحات الدينية فى الصحف الحكومية التى تدعو هى الأخرى إلى التطرف"[2]

وحسبما تذهب المادة الصحفية يشكل بعض رجال الدين الإسلامى القناة الرابعة لتغذية العنف والإرهاب من ناحية، وتطوير المشاعر المضادة للمسيحيين والعلمانيين – حسبما تميل هذه الصحافة إلى جمعهما معا – حيث يقوم الدعاة بشحن العامة والخاصة ضدهم. إذ تذكر الصحيفة أن من أسباب وعوامل العنف "الهجوم على إعلام الفكر والحرية فى بلادنا ... وتكفير الخصوم ومحاربة التنوير. ويستشهد الكاتب بخطبة يقول خطيبها "إننا يجب أن نحذر لأننا بيننا (حجاج ماركسيون) و (مؤمنون علمانيون)، فإيمانهم يحتوى الكفر، وهم يدعون إلى الإلحاد. وأولى علامات هؤلاء تظاهرهم بأنهم دعاة التنوير. ووصف كتب التنوير بأنها كتب من مزبلة التاريخ وصناديق القمامة مثل كتاب الشيخ على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم"، ذلك الكتاب الذى كتب ضد الإسلام وضد العقيدة، ويريد أن يحبس الدين فى المساجد ويترك الدولة والشارع والحارة والتجارة للشيطان... وأكد أن دعاة التنوير منافقون طامحون إلى السلطة، ووصفهم بأنهم الذين كفروا بعد إيمانهم، وطلب من هؤلاء أن يتوبوا كما تاب مصطفى محمود وخالد محمد خالد وأن يعودوا إلى المساجد"[3]. ذلك يعنى أن

---

١ – نفس المرجع

٢ – فريدة النقاش، العلمانية هى الحل، مرجع سابق.

٣ – مصباح قطب، الدكتور شاهين خطيب جامع عمرو، (مقال)، الأهالى، فى ١٩٩٣/١١/٢٤.

قنوات التنشئة الثقافية فى المجتمع، الإعلام والتعليم والكتب كانتاج فكرى والدعاة من رجال الدين الإسلامى يلعبون دوراً أساسيا فى تكثيف مشاعر التوتر لدى فئات اجتماعية معينة وضد فئات اجتماعية معينة، الأمر الذى يجعل من المجتمع كتلة عائمة فوق بحر من الاتجاهات العدائية، أو لنقل فوق مخزون هائل من التوتر القابل للانفجار متى أشعل ذلك عود ثقاب.

رابعا: الجماهير والتنظيمات الجماهيرية كأحد متغيرات العنف

يعتبر موقف الجماهير أحد المتغيرات التى قد تساعد على انتشار العنف والتطرف واستمراره. ويحدث ذلك حينما تتصف الجماهير ببعض الصفات السلبية التى تجعل العنف ينتشر على خريطتها دون مواجهة. من ذلك مثلاً أن الجماهير غابت عنها آلية "المصارحة عن طبيعة الأوضاع بين المسلمين والمسيحيين"[1]. بحيث كان من الممكن أن تؤسس هذه المصارحة لو وجدت عائقا أمام اختراق جماعات التيار الإسلامى لها، والحياة على المشاعر والحدود الفاصلة بينها. وهو الأمر الذى لم يحدث تاريخيا، حيث كانت هذه الجماهير متماسكة تماسك رجل واحد. وفى ذلك تقول المادة الصحفية "أن الدين الصحيح واضح وصريح فى رفض التفرقة بين المصريين المسلمين والأقباط ... حيث يقول الشيخ الإمام محمد عبده أهل الدين الإسلامى منهم طوائف شطت فى تعصبها فى الأجيال الماضية. إلا أنهم لم يصل بهم الإفراط إلى حد يقصدون فيه الإبادة وإخلاء الأرض من مخالفيهم فى دينهم. والدليل على ذلك وجود الملل المختلفة إلى الآن حافظة لعقائدها. فهم كانوا يحفظون حرمة الأديان ويرعون حقوق أهل الذمة، ويعرفون لمن خضع لهم من الملل المختلفة حقه، ويدفعون عنه غائلة العدوان، ومن العقائد الراسخة فى نفوسهم أن من رضى بذمتنا فله ما لنا وعليه ما علينا"[2]. وهو ما يعنى أن ظاهرة الفرقة بين المسلمين والمسيحيين

---

١ - عبد الرحيم على، مظاهرات مسلحة للمتطرفين فى ديروط وسط حشود الأمن، مرجع سابق.

٢ - رفعت السعيد، التعصب، مقال الأستاذ الإمام، مرجع سابق.

مجتمعنا حديث العهد بها.

وقد يرجع بروز ظاهرة الفرقة والمشاعر العدائية المرتبطة بها إلى عدة خصائص تميزت بها هذه الجماهير، منها مثلاً على ما تؤكد المادة الصحفية "غياب الوعى الدينى الصحيح"[1]. الأمر الذى يؤدى إلى تأسيس مشاعر ومواقف دينية زائفة تكون أساسا لهذه العدائية التى توجه إلى الجماعة المسيحية عموما، ومن ذلك أيضا "انتشار الأمية"[2] بين الجماهير، الأمر الذى يجعل من السهل قيادها فى دروب قد تكون سلبية إما بواسطة جماعات التيار الإسلامى أو بواسطة النظام السياسى. من هذه الخصائص أيضاً "سلبية المواطنين الأمر الذى جعل مهمة المتطرفين سهلة"[3]، سواء من خلال إقناعها بأفكار أو قضايا دينية زائفة أو مغلوطة، أو بدفعها إلى مواقف واتجاهات ليست بالأساس من طبيعتها. بالإضافة إلى ذلك تؤكد المادة الصحفية على أن سلبية الجماهير فى مواجهة التيار الإسلامى قد ترجع إلى العنت الذى تلاقيه هذه الجماهير من جراء ممارسات النظام السياسى. وفى ذلك تشير الصحافة اليسارية إلى أنه "تكشف الأوضاع المتدهورة بحى امبابة بفعل الممارسات البشعة لأجهزة الأمن عن حقائق مذهلة ووقائع خطيرة، حيث أسفرت الزيارة التى قام بها وفد المنظمة المصرية لاستطلاع أوضاع الحى، بعد شهر من الحملة الأمنية عن تأكيد أن أعمال العنف التى كان يمارسها تنظيم الجماعة الإسلامية، فى امبابة قد تراجعت ليحل محلها ألوانا أخرى من عنف الدولة المؤسسى والذى أخذ فى الاتساع ليسحق تحت أقدامه أعدادا متزايدة من المواطنين الأبرياء ...الخ[4]. وهو الأمر الذى يعنى أن جهاز الأمن بقسوته مع الجماهير يدفعها إلى حالة من الحياد فيما يتعلق بالصراع بين جهاز الأمن وجماعات التيار الإسلامى.

---

١ – عبد الرحيم على، مظاهرات مسلحة للمتطرفين فى ديروط وسط حشود الأمن، مرجع سابق.

٢ – مصطفى السعيد، عبد اللطيف وهبة، محمد الضبع، مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.

٣ – نفس المرجع.

٤ – فريده النقاش، وهذا أيضا إرهاب، مرجع سابق. وقد ورد النص كاملا فى موضع سابق.

وتشير المادة الصحفية إلى أن الجماهير لا تلقى العنت من النظام السياسى فقط، بل تجده كذلك من قبل جماعات التيار الإسلامى. إذ تذكر المادة الصحفية أنه قد "رصدت أجهزة الأمن استعدادات تقوم بها جماعات متطرفة للتحرك خلال فترة الاستفتاء لإرهاب المواطنين ومنعهم من التوجه إلى صناديق الاقتراع لأداء واجباتهم الانتخابية. مع استعداد الإرهابيين لإصدار بيانات ومنشورات ضد النظام. وتتضمن القيام بعمليات انتقامية ضد أحكام الإعدام التى تمت أخيراً"[١]. وهو ما يشير إلى أن سلبيه المواطنين قد تأسست بفعل موقعها الصعب بين سندان الدولة ومطرقة التيار الإسلامى.

وتشير المادة الصحفية كذلك إلى عدم فاعلية التنظيمات والمؤسسات السياسية لمواجهة عنف التيار الإسلامى، إما بسبب هامشيتها أو بسبب القيود المفروضة على أدائها. إذ تذكر المادة الصحفية صراحة "عدم وجود أى دور للأجهزة التنفيذية والشعبية بالمحافظات"[٢]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على "عدم فعالية الأحزاب القائمة بحيث ارتضت أن يكون دورها هامشى"... ثم تؤكد المادة الصحفية بأن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل إن "بعض الأحزاب والنقابات كان لها دور فى تغذية التطرف ومناصرته". ثم تلقى الصحافة اليسارية باللائمة على "سياسة الحزب الوطنى التى تجر مصر إلى العنف"[٣]. وتحاول الصحيفة أن تجد مبررات لهذا التردى لدور المؤسسات السياسية فترجع ذلك إلى أن "سياسة الحكومة هى المسئولة عن تنامى التطرف والإرهاب، ... وإلى القيود على الديموقراطية، ... وإلى قانون الطوارئ والقيود على الأحزاب ... وإلى حرمان القوى السياسية الأخرى مثل الناصرية والماركسية"[٤]. حيث ترى أن هذه الظروف تفرض قيوداً على التنظيمات السياسية فتدفعها إلى الموقف الهامشى المتفرج على الصراع الدائر بين النظام

١ – ثروت شلبى، طوارئ فى أجهزة الشرطة، خطة هجومية ضد الإرهابيين، مرجع سابق.
٢ – مصطفى السعيد، عبد اللطيف وهبة، محمد الضبع، مرجع سابق.
٣ – نفس المرجع.
٤ – نفس المرجع.

السياسى وأجهزته الأمنية من ناحية وبين جماعات التيار الإسلامى من ناحية ثانية. وبذلك تنضم سلبيتها إلى سلبية الجماهير.

خامسا: تصورات التيار الإسلامى كمتغير فى إحداث العنف

تعتبر التصورات التى تشكل عقلية التيار الإسلامى أحد المتغيرات المسببة لأحداث العنف، لكون هذه التصورات تشكل أساساً لسلوكيات أعضاء هذه الجماعات. ومن الطبيعى أن تنطلق هذه التصورات عادة من موقف فكرى محدد، قد يتطرف فى بعض الأحيان ليصبح نظرة أحادية نحو الآخرين، بحيث تتحول هذه النظرة أحيانا، بخداع عقلى، لتصبح هى الحقيقة بعينها، الأمر الذى يدفع إلى التعصب لها، لأن ما غيرها يصبح زائفا وباطلا. وبذلك تصبح هذه النظرة المتعصبة أساساً للنظرة إلى الواقع الاجتماعى المحيط، كما تصبح منطلقا لتشخيص نموذج المجتمع الإسلامى الذى ينبغى أن يكون، وما هى السبل أو الأساليب التى ينبغى اتباعها وصولاً إليه.

بداءة نجد أن الصحافة اليسارية تؤكد على بعض الخصائص السلبية التى يتميز بها تفكير أعضاء جماعات التيار الإسلامى. إذ تؤكد المادة الصحفية أن سمة التطرف كانت، دائما من الخصائص المميزة لهذه الجماعات فى كثير من المواقف التاريخية، وهنا تؤكد المادة الصحفية" أن الإرهاب له جذور فكرية فى التاريخ، حيث كان المتطرفون يقفون ضد دعاوى جمال الدين الأفغانى حينما حضر إلى مصر حاملاً فكرا إسلاميا مستنيراً ومتحرراً وثوريا، وكيف لقى من المتطرفين عنتا واضطهادا، بل وضربا ومطاردة. واتهامه بأنه زنديق وملحد، وأجلاه الأزهريون عن معهدهم، وحالوا بينه وبين حلقته الدراسية".[1][*] وهو ما

---

١ - عبد القادر شهيب، مرجع سابق.

(*) يلاحظ أن الكاتب لكى يدين التيار الإسلامى يخلط بين رجال الأزهر وبين جماعات التيار الإسلامى، لمجرد أن يدين الآخرين بما فعله رجال الأزهر، هذا إلى جانب وصمهم بالدجل الذى كان عليه هؤلاء الذين عارضوا سيدنا على بن أبى طالب.

يعنى أن من خصائص هذه العقلية المتطرفة أنها رافضة لكل فكر ثورى متحرر، وأن وصم الآخرين بالكفر والزندقة والإلحاد، هى أهم ما يميز أصحاب هذه العقلية.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى إبراز خاصية سلبية أخرى فى العقلية المتطرفة، وهى محاولة إلباس الحق بالباطل مؤكدة أن "جماعات العنف تتستر دائماً وراء الدين، وهم يروجون للفتنه ليظهروا للناس حرصهم على الدين بينما يبطنون الأغراض السياسية التى لا تمت إلى الدين بصلة، ويتعمد أصحاب هذه الفتن إلباسها ثوب الدين ... ويلبس الدجالون دعواهم السياسية ثوب الدين بوسائل عديدة، ولكنها لفرط ما تكررت فى تاريخ الأمة الإسلامية فى عثراتها ونكباتها أصبحت معروفة لايخطئها متبصر. وهم يلبسون الحق بالباطل ليخدعوا الناس كى يظاهروهم ويلجأوا إلى طرق خبيثة. فمنهم من قال لسيدنا على بن أبى طالب "الحكم لله لا لك ياعلى"، وكان رد على بن أبى طالب "كلمة حق يراد بها باطل"، فالحكم لله جاءت فى القرآن بمعنى أن الحكم لله فيما قضاه وقدره على عباده من تصاريف إلهية، والذى لا علاقة له بالحكم الدنيوى للناس فى صورة قوانين وتشريعات ... وجميع هذه الشعارات يراد بها باطل من قائليها لأنهم يريدون بها فرض وصايتهم على تدين الناس"[١]. ومن الخواص المميزة لفكر جماعات التيار الإسلامى – على ما تذهب المادة الصحفية – قولها " إن من أهم أسباب شيوع العنف غياب التنوير ومناخ اللاعقلانية وشيوع قيم التعصب"[٢]. وفى موضع اخر تؤكد المادة الصحفية على "سعى الجماعة لفرض الرؤية الإسلامية، وشيوع مناخ اللاعقلانية والاهتمام بالشكليات"[٣]. وفى موضع ثالث تؤكد المادة الصحفية على أن التطرف والإرهاب وليد "التدهور الفكرى والثقافى وشيوع قيم التعصب والسلبية وعدم الانتماء"[٤].

---

١ – رفعت السعيد، تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة، مرجع سابق.
٢ – الأهالى، مصر كلها تدين الإرهاب، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٢/٦/١٠.
٣ – محمد عودة، مرجع سابق.
٤ – خالد محى الدين، مرجع سابق.

ثم تنتقل المادة الصحفية لتبرز خاصية رابعة من خواص الفكر المتطرف وتصوراته، فتؤكد أن أصحابه ينتابهم الإحساس بأنهم أفضل من الآخرين. إذ تؤكد المادة الصحفية أن "التطرف موقف فكرى سياسى وليس نزعة دينية. فالتطرف ينطوى على الاستعلاء على الآخرين بالايمان، والمتطرف يعتقد أنه أكثر إيمانا من الآخرين، وبالتالى فهو أفضل من الآخرين". ويفرق كاتب المادة الصحفية بين "الدين كنصوص وبين الفكر الدينى كفكر إنسانى من صنع البشر يمكن الاتفاق والاختلاف حوله، مشيراً إلى أن الأئمة الأربعة اختلفوا ولم يدع أحد منهم أنه الأقرب إلى صحيح الدين، وبالتالى لم يكفر أحد منهم الآخر. ولكن الجماعات المتأسلمة يختلط فكرها بصحيح الدين، وبالتالى تقف فى مواجهة الآخرين بالاستعلاء بالإيمان"[1]. ومن الملاحظ هنا أن المادة الصحفية اليسارية تفرغ النصوص الدينية من أى بعد سياسى، وإن كان المضمون المتضمن فى هذه النصوص قد لايتطابق مع بعض تصورات أعضاء جماعات التيار الإسلامى.

وتشير المادة الصحفية إلى أن هذه التصورات الفكرية المنحرفة عن ما تذهب إليه النصوص تتغذى بروافد عديدة منها أن هذه الجماعات تلجأ أحيانا إلى "فرض الأفكار الدينية المتطرفة بالقوة، وما يمكن أن نطلق عليه (الإرهاب الفكرى)، حيث تعبر المادة عن ذلك قائلة"لقد استطاع الإرهاب الفكرى أن يحشو فى عقول الناس أن الذى ينـاقش أو يعارض أفكاراً دينية معينة وآراء متشددة بعينها إنما يهاجم رجال الدين والدين نفسه، وأنه يسئ إلى الإسلام ولرجاله ولعلمائه وأنه زنديق وفاسق"[2]. ثم تشير المادة الصحفية إلى مساندة عديد من المؤسسات فى المجتمع لهذا الإرهاب الفكرى، حيث توضح المادة الصحفية ذلك بقولها "جند الإرهاب هم الإعلام والصحافة والكتب وشرائط الكاسيت والفيديو وبرامج التليفزيون ومناهج التعليم والمدارس وملايين الطلاب فى الجامعات فى

---

١ - الأهالى، جذور الإرهاب، مرجع سابق.

٢ - رفعت السعيد، لماذا التطرف، مرجع سابق.

خدمة التطرف الفكرى"[1].

ويعتبر الدعاة من رجال الدين في المساجد الرسمية للدولة من الذين يؤكدون على هذه التصورات ويتولون رعايتها. حيث تشير المادة الصحفية إلى أن هناك بعض الدعاة الذين إلى جانب أنهم يسعون أيضا إلى تشويه كل مظاهر التحديث التى يمر بها المجتمع. وفى ذلك تقول المادة الصحفية "لايكتفى الداعى المتأسلم فقط بأن ينعق كالبوم ضد وحدة الوطن والمواطنين، ولكنه يجعل من الإسلام الذى جاء رحمة للعالمين قيداً على الناس وعلى أرزاقهم وعلى سبل حياتهم"... حيث يقول أحد الدعاة "انظروا إلى الحياة والايقاع السريع بتاعها، جعل بنتك تروح لجامعة طنطا، ومراتك تدرس فى جامعة أسيوط، وأختك رايحة مندوبة عن الوزارة فى بنى سويف ومسافرة مع الوفد اللى رايح أسوان، والسؤال هل يباح للست أن تسافر من غير محرم، لأ مفيش الكلام ده، لا يجوز للمرأة أن تسافر ٨٠كم إلا مع محرم، وإلا لعنتها الملائكة حتى تعود وصارت آثمة. أما السجائر فهى حرام "الشركة الشرقية للدخان حرام"[2]. بذلك تشير المادة الصحفية الى نمط الفكر المتخلف الذى يشكل أحد روافد فكر وتصورات جماعات التيار الإسلامى.

ويعتبر رجال الدين ذوى الطبيعة الانتهازية بدورهم رافد آخر من روافد بناء تصورات الفكر الإرهابى. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية "أن مناخ الانفتاح الاقتصادى أفرز طبقة كاملة من الشيوخ، التى تظهر فى التليفزيون، ويتبرك بها الناس، ويتزاحم عليها المعجبون. ولايمكن نقدها لأن الخروج عليها كفر وجريمة. وإذا بهذه الطبقة تصبح ذات مصلحة مالية واقتصادية حميمة وأصيلة فى جعل نفسها آلهة من دون الله مرسلة من لدن حكيم خبير، لايجرؤ أحد على مناقشتها وإلا يكون قد تطاول على الدين وتهجم على رجاله وذم رموزه وطعن فى شيوخه ... هذه المصلحة المالية الاقتصادية المباشرة لا تتوقف عند الأموال الباذخة التى يحصلون عليها، والقصور والشقق الفاخرة والسيارات الفارهة

---

١ - رفعت السيد، الحرب بالنقاب، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/١٢/١٨.
٢ - رفعت السعيد، عمائم وخناجر، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٨/٢٥.

والرحلات الباهظة ومحطات التليفزيون اللاهثة وراءهم وشركات الصرافة التى يملكونها والبنوك التى يشاركون فيها، أو يشرفون على بعض نواحيها وأنواعها. إن هذه المصلحة المالية تتجاوز ذلك إلى التورط مع أجهزة ومنظمات ذات صلة بدعم وترويج وتصنيع وتنشيط التطرف فى مصر "[١].

ثم تنتقل المادة الصحفية بعد ذلك لتوضيح الأبعاد الأساسية لتصور جماعات التيار الإسلامى، وهو التصور الذى ترى المادة الصحفية أنه يميل إلى استخدام العنف، ويكفر الدولة والمجتمع. ويرفض غالبية المفاهيم السياسية الحديثة التى تأخذ بها المجتمعات المتقدمة. بداءة تؤكد المادة الصحفية أن "جماعات العنف تتستر بالإسلام وتتخذه ستاراً لحركتها، وجماعات التأسلم السياسى تستخدم العنف أساساً لحركتها بغض النظر عن موقف نظام الحكم منها، سواء كان الحكم مواليا لها أو ساكتا عنها أو معارضا لها. فقد بدأت جماعات الإخوان المسلمين العنف والإرهاب فى ظل علاقة حميمة بينها وبين الحكم فى عهد فاروق"[٢]. وفى نفس الوقت تبرز هذه المادة الصحفية وجهة نظر مضادة لما سبق حينما تذكر على لسان أحد المدافعين عن جماعات التيار الإسلامى" الذى يرى أن اتهام هذه الجماعات بالعنف اتهامات باطلة وقلب للحقائق وتحويل الضحية إلى مجرم، لأن الحركات الإسلامية سعت فى عمومها ولا تزال تسعى إلى فرض التعايش بينها وبين الأنظمة، وبينها وبين سائر المجموعات السياسية والفكرية، وما توافرت لها فرصة الشرعية إلا واغتنمتها"[٣]. ثم تختتم المادة الصحفية برأى يؤلف بين الموقفين السابقين المتعارضين مؤكدة أن الجماعة – إن بالعنف أو بالتعايش – فهى "تسعى إلى فرض الرؤية الإسلامية"[٤].

ثم تأتى المقولة الثانية فى هذا التصور، وهى المقولة المتعلقة –على ما

---

١ – رفعت السعيد، الحرب بالنقاب، مرجع سابق.
٢ – رفعت السعيد، راشد الغنوشى، مرجع سابق.
٣ – نفس المرجع السابق.
٤ – صفوت عبد الغنى، مرجع سابق.

تذهب مادة الصحافة اليسارية- بتكفير الدولة والمجتمع، حيث تسعى جماعات التيار الإسلامى إلى "تكفير المجتمع والاستيلاء على الحكم لتحويله إلى حكم إسلامى"[١]. ثم تذكر الصحيفة على لسان جماعة طلائع الفتح الإسلامى قولها "نرى أن نظام الحكم السائد هو نظام كافر استناداً إلى قول الله عز وجل "أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يؤمنون"[٢]. ثم توضح المادة الصحفية استراتيجيتهم فى تكفير الدولة تمهيدا للانقلاب عليها بتأكيدها أنه "بعد أن تترسخ فكرة حاكمية الله، تترسخ فكرة كفر الدولة ثم كفر المجتمع، ثم يتواصل التردى فتنشأ نظرية متماسكة لجهاد الدولة الكافرة ثم المجتمع الكافر، وينتقل العنف الدينى من طابعه الانتقامى إلى طابع انقلابى يدور أولاً فى نطاق قلب نظام الحكم وشكل الدولة ثم يتدرج حتى يصل إلى الانقلاب ضد المجتمع ككل، وهكذا يتصاعد تيار ربط الدين بالدولة فكريا، من التطرف إلى مزيد من التطرف، وتنظيميا من إقامة شكل أشبه بالحزب السياسى، حزب النخبة على النمط الفاشى إلى إقامة مجتمع المسلمين، أى يلغى بالدين الدولة والمجتمع ... وفى مستوى الفقه تعجز قوى التيار السلفى عن تقديم أى اجتهاد فكرى يدور فى إطار تطوير الفقه الإسلامى لخدمة مجتمع متطور، فالدعوة إلى عودة المرأة إلى البيت ودخولها من جديد عصر الحريم، وفصل الرجل عن المرأة، وحظر المعاملات الحديثة وتجريمها كالمعاملات البنكية والدعوة لعدم تولى المرأة شئون الحكم الأولى، والدعوة لتحريم الفن وألوان الثقافة العصرية"[٣].

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى المقولة الثالثة فى تصور التيار الإسلامى حيث تسعى هذه الجماعات إلى الوصول إلى السلطة، ليس لإصلاح أحوال العباد ولكن للانتقام منهم، ثم تشير المادة الصحفية إلى أنهم "يعطون لأنفسهم الحق فى إرهاب الآخرين والبطش بهم إذا مارفضوا وصايتهم، وهم لا يبالون فى ذلك

---

١ - نفس المرجع.

٢ - ثروت شلبى، طلائع الفتح الإسلامى تعتبر السرقة والقتل حلالاً وشرعاً، (تقرير)، الأهالى فى ١٩٩٣/٩/١٥.

٣ - رفعت السعيد، جماعات العنف، من فكرة حاكمية الله إلى كفر الدولة والمجتمع، مرجع سابق.

بسفك الدماء وانتهاك الحرمات، وإشاعة الفوضى والفرقة والخراب فى أرجاء الأمة، ولاتنتهى دعواهم إذا ما قدر لها فى أى أمة أن تصل إلى غرضها إلا بوصولهم إلى السلطة لينتقموا من مخالفيهم أبشع انتقام بما لايقره دين، ويفرضوا على الأمة أوضاعاً أو أحكاماً لايبالون فيها بمخالفة دين الله فى قليل أو كثير، إذ لن يسمحوا بمجرد انتقادهم، ولن يكون مصير من يجرؤ على ذلك سوى القتل. وقد ابتليت الأمة فى فترات طويلة من التاريخ الإسلامى بالفتن والعذاب الأليم على يد أولئك الذين حكموا الأمة باسم الدين وادعوا على الناس أنهم ينزلون على حكم الله، فأذلوا أعناقهم وأفشوا بينهم الظلم، فتدهور الحال وعم الفساد والجمود والتخلف. وشريعة الله بريئة من كل ذلك، وحكم الله لا يمت لما فعله المدعون بصلة. إنما هو حكمهم هم، سواء عن جهل أو سوء نية. ففى ظل الشعارات المرفوعة أن مايقام هو حكم الله، وأن ما يطبق هو شريعة الله لا يملك أى إنسان أن يجهر برأى فيه إصلاح لمفسدة أو تصويب لخطأ، فمن الذى يجرؤ على تخطئة حكم الله. وفى مثل هذه الظروف يصبح الاتهام بالإلحاد والزندقة والكفر أسلحة مصوبة إلى كل صاحب دعوة للإصلاح".[1] وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تبرز رغبتهم فى الانتقام، وأنهم يرتكبون كل المخالفات فى ظل شعارات دينية يرفعونها زوراً وبهتاناً. ثم تتعرض المادة الصحفية اليسارية لرفضهم للمفاهيم السياسية الغربية بحجة أنها مفاهيم غريبة على مجتمعاتنا وتراثنا. من ذلك مثلا "إن هناك موقف لهذه الجماعات من الديموقراطية، فهى تنطلق من رفضها للديموقراطية كفلسفة وكمنهج فى الحكم وأجمعت على أنها كفر "ثم تذكر المادة الصحفية أنه إذا كانت هذه الجماعات ترفض الديموقراطية باعتبارها الإطار السياسى لمشاركة الجماهير، فإننا نجد أن هذه الجماعات "تمتلك رؤية براجماتيكية نفعيه فى علاقتها بالجماهير. فهى تخطط للاستفادة من الجماهير المعبأة لمناصرة الثورة الإسلامية أو على الأقل عدم التحرك ضدها، ولكن إذا تعارضت توجهات الجماهير مع أهداف الحركة

١ – رفعت السعيد، تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارت الفتنة، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٧/٧.

ومخططاتها، تكشف الحركة هنا عن رؤية قمعية فى تعاملها مع الجماهير. أى أن الجماهير هى المطية التى ستحمل الحركة إلى السلطة، وهى التى ستكون أولى ضحاياها"[1].

وارتباطا برفض الديموقراطية تؤكد المادة الصحفية أن هذه الجماعات ترفض التعددية كذلك، حيث "ترفض جماعات العنف فكرة التعددية الحزبية، وترفض مبدأ الديموقراطية باعتبارها بدعة نصرانية. وهى ترفض الاحتكام للأغلبية باعتبار أن الأغلبية ليس من حقها التشريع. وهى ترفض مبدأ تداول السلطة وترى أن أى محاولة لإبعادها عن السلطة هو محاولة لانكار الإسلام ذاته، وبالتالى فهذه الجماعات فى اعتقادى أشد خطراً من أكثر الرجعيات العربية الحاكمة فى المنطقة. والمبدأ هو هل يمكن للإنسان أن ينكر حقوق الآخرين ويسمح لنفسه بالتحرك. هم ينكرون حقوق الآخرين ويرفضون التعددية"[2].

ويرد أحد المدافعين عن التيار الإسلامى، واتهامه برفض التعددية والديموقراطية فيؤكد أن "الأنظمة العربية أنظمة مغلقة، هى من نوع الأنظمة التى كانت سائدة فى أوربا الشرقية، لايوجد رئيس عربى واحد نزل من كرسيه ورجع إلى بيته فالرؤساء العرب هم من بين أمرين، يظل فى السلطة، وإذا غادرها فإنه يغادرها إلى القبر أو إلى السجن. هناك طريقتان تعاملت بهما الجماعات الإسلامية إزاء النظام العربى المنغلق، إما طريقة المصابرة والقبول بأى فرصة من الحرية مهما كانت ضيقة للعمل فى إطارها ومحاولة توسيعها. وإذا أصيبت بالمصائب تصبر ولا تمارس العنف. وهناك طريقة أخرى انتهجتها الحركة الإسلامية، حيث قسم آخر من الحركة الإسلامية، يحدث أنه حينما تنغلق الأبواب أمامه ويمارس العنف ضده فإنه يلجأ - كرد فعل - للعنف، لكن المنهج الأساسى للحركة الإسلامية ليس منهجاً عنيفا"... ثم يتابع هذا الرأى الدفاع عن الحركة الإسلامية فى مواجهة الإنتقاد اليسارى فيؤكد: "إن الحركات الإسلامية كسائر الظواهر الاجتماعية ظاهرة معقدة، الحكم عليها وشملها بحكم واحد ليس

---

١ - رفعت السعيد، الأصوليات الإسلامية، مرجع سابق.

٢ - رفعت السعيد، راشد الغنوشى، مرجع سابق.

بمنهج علمى. الحركة الإسلامية ظاهرة متنوعة، فيها الذى يقبل الحوار ويقبل الآخر، ويقبل التعايش مع أبعد الناس مخالفة له، وفيها من يرفض ولا يسمح للحركة الإسلامية بمعتدليها ومتشدديها أن تعطى الفرصة للتطور الطبيعى".[١]

ويعتبر تبنى العنف – على ما تذهب الصحافة اليسارية – أحد المقولات الأساسية لتصور جماعات التيار الإسلامى، حيث تشير المادة الصحيفة إلى أنه "بعد تصفية الجامعات من التيارات الناصرية والقومية والماركسية أثناء حرب أكتوبر وبعدها، أضحى الفراغ السياسى والتنظيمى بيئة صحية تماماً لنمو جماعات التيار الإسلامى ... وأصبح العنف هو الطريق لاستلام السلطة ... فالجماعات الإسلامية لا تبشر بالإسلام، فهو ليس بحاجة إلى مزيد من الأتباع، وإنما هى تنادى بإقامة الدولة الإسلامية على دار الإسلام، وبعضها يضيف على دار الكفر أيضا، كما فعل سلفهم الصالح. ومن ثم فإن خطابها لم ولن يحمل فى طياته العفو والصفح والمسالمة. بل نادى بالعنف ورفع السلاح وإعمالها على أرض الواقع سواء ضد الحكومات (الكافرة) أو الأشخاص".[٢]

ويعتبر الموقف السلبى من الآخر الدينى هو المقولة الأخيرة فى هذا التصور، حيث ترى الصحافة اليسارية أن جماعات التيار الإسلامى تفتعل الخصومة دائماً مع الآخر الدينى المشارك فى الوطن. وبذلك فهى تشق عصا الأمة وتقضى على قوتها. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية التهييج الذى يقوم به بعض الدعاة الإسلاميين فى المساجد، ويسعون إلى تمزيق النسيج الاجتماعى بخاصة بين المسلمين والمسيحيين. ويغذون مشاعر العنف الدينى لدى الشباب . مما يطور بعض الاتجاهات العدائية ضد بعض فئات المجتمع. حيث تذكر أن بعض "رجال الدين الإسلامى يسخرون من الدين المسيحى ويتهكمون عليه"[٣]. بل ويصل الأمر أحيانا ببعض رجال الدين إلى الهجوم الحاد ضد الاخوة المسيحيين من حيث لا مبرر لذلك. حيث تذهب المادة الصحفية قائلة "يروى

---

١ – رفعت السعيد، راشد الغنوشى، مرجع سابق.
٢ – رفعت السعيد، الأصوليات الإسلامية، مرجع سابق.
٣ – صحفى، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.

كيف أن الشيخ ... يكرس أكثر كلماته نصالاً حادة يطعن بها وحدة الوطن (هناك سؤال يقول جيراننا وزملائنا فى الشغل مسيحيين، نصارى تجيلهم أعياد نروح نهنيهم كل سنة وانت طيب يابطرس يا اسحق، ياوليم، ينفع الكلام ده، الإسلام بيقولك ما ينفعش ... وإذا غضب منك جارك لأنك لم تهنه بالعيد، فالشيخ ينصحك بالآتى: خير يا بطرس زعلان ليه منى؟ مجيتش تعّيد علىّ ، هم انتم كان عندكم عيد؟ ثم يقول لافض فوه، يعنى توهمه، متقولوش كل سنة وانت طيب، العب معاه) ... ومرة أخرى يسأل أحدهم وهو يجيب هل أبدأ المسيحى بالسلام. واحد مسيحى جاى علىّ هل أبدأ بالسلام، لأ متبدأش بالسلام ... طيب لو سلمت عليه أقول السلام عليكم؟ لأ قل صباح الخير، مساء الخير، إزيك يا خواجه (لاحظوا كلمة خواجة والمعنى المتضمن فيها) شوف الجو برد إزاى ... مالك وشك أصفر كده يا عكر. والداعية المتأسلم لا يكتفى بأن ينعق كالبوم ضد وحدة الوطن والمواطنين، ولكنه يجعل الإسلام الذى جاء رحمة للعالمين قيداً على الناس وعلى أرزاقهم وعلى سبل حياتهم".[1][*] وهو الأمر الذى يعنى أن بعض دعاة المساجد يلعبون دوراً أساسياً فى تشوية العلاقة بين عنصرى الأمة، وإن كنا لا نميل إلى حساب بعض هؤلاء الدعاة على جماعات التيار الإسلامى.

سادسا: سلوكيات جماعات التيار الإسلامى

لما كان التصور الفكرى هو الذى يخلع معنى محدداً على السياق أو العالم المحيط بالإنسان، فإنه من المنطقى أن تتسق سلوكيات الإنسان – الحامل لهذا المعنى أو التصور – مع مقولات التصور ومعانيه. من هنا نستطيع القول

---

١ – رفعت السعيد، عمائم وخناجر، مرجع سابق.

(*) برغم اقرارنا بإنحراف أساليب بعض الدعاة عن المضامين الحقيقية للإسلام الذى يُفسح مكانة رحبه لأهل الكتاب، وأنهم بذلك يهددون نسيج الامة المتماسك إلا أن قيام الصحافة اليسارية بإبراز هذا الأمر، والتأكيد عليه تفعل فى نفس الوقت فعل الدعاة المنحرفين، حيث تواصل صب الزيت على النار المشتعلة فتزيدها إشتعالاً. إذ ينبغى أن تدرك بعقلانية ما ينبغى الحديث فيه ويصبح موضع حوار وتكرار، وما لا ينبغى الحديث فيه، وإن إحتاج إلى المعالجة الجادة الموضوعية الواعية، بعيداً عن الديماجوجية الصحفية.

بأن سلوكيات جماعات التيار الإسلامى كانت انعكاساً مباشراً لمقـولات تصـوره، أو هى الوجه الآخر للعملة، أو بالأحرى لأعمال هذه المقولات فـى إطـار الواقـع الاجتماعى. وحتى تكون جماعات التيار الإسلامى قادرة على تجسيد تصوراتها، فإنه ينبغى أن تمتلك الطاقة أو القـدرة التـى تمكنهـا مـن ذلـك. وفـى هـذا الإطـار تشـير المـادة الصحفيـة إلـى تضخـم حجـم وفاعليـة جماعـات التيـار الإسـلامى، وتستشهد المادة الصحفية على هذا التـاكيد مـن خـلال قضيتيـن فـى عـام واحـد، الأولى "القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٣ (أمن الدولة العليـا) حـول إعـادة تشـكيل تنظيـم الجهـاد، والمتهـم فيهـا نحـو ٧٣٥ متطرفـا ... وعلمـت الأهـالى أن عـدد المقبـوض عليهـم نحـو ألـف ومـائتين (١٢٠٠) شـخص تبيـن أن بينهـم حوالـى (٧٣٥) ثبتت ضدهـم الاتهامـات وسـيتم إخـلاء سـبيل البـاقين ... وقـد تـم ضبـط أوراق وخرائط تشمل عناوين كبار المسئولين بالدولة ورصد تحركـات ... ... ، وقـد وضـع المتهمـون خطـة إرهابيـة تسـتهدف اغتيـال ... ... وتشـمل قائمـة المتهمين أعضـاء من جنسيات عربية إسلامية، من باكستان وأفغانستان والسودان والسعودية بأسماء حركية ويتولون تمويـل التنظيـم ماليـا وعسـكريا وتدريبـه فـى أفغانستان وباكستان والسودان".[1]

وفى موضع آخر تذكـر المـادة الصحفيـة أنـه قـد "كشـفت التحقيقـات فـى حوادث إرهابية أخيرة عن شبكة تضم ١٢ من قـادة الجماعـات المتطرفـة قـامت خلال الفترة من يوليو ١٩٩٢ إلى يوليو الماضى بالتخطيط والتنفيـذ لنحـو أربعـة عشر (١٤) عملية إرهابية ... وعدة عمليات فى مواقـع مختلفـة بالقـاهرة، ومـن المتوقع أن يكون لهذه العناصر دور فى العمليات التى شهدتها الأيام الأخيرة ... وكشفت التحريات عن تعـرض مخـازن الدينـاميت الخاصـة بالمحـاجر فـى ست محافظات لعمليات نهب وسرقة بلغت أكـثر مـن ثلاثـة أطنـان ... وكشـفت نفـس التحريات عن أن عمليات نقل الديناميت من مخـازن الشـركة للمحـاجر الخاصـة

١ – ثروت شلبى، ضبـط متهميـن فـى قضيـة الجهـاد أثنـاء تسـللهم للميـاه الإقليميـة، (مقـال)، الأهالى فى ١٩٩٣/٦/٢.

تتم دون أية إجراءات تأمينية واضحة ومعلومة"[1]. وهو ما يعنى أن الصحافة اليسارية تبرز حجم عضوية الجماعات الإسلامية - إذا اعتبرنا أن المقبوض عليهم هم قمة جبل الثلج العائم - وأيضا إبراز فاعلية هذه الجماعات للدلالة على خطورتها، بهدف استعداء الجماهير والنظام السياسى عليها.

ثم تبرز بعد ذلك المادة الصحفية اتجاه جماعات التيار الإسلامى - سلوكيا - للقضاء على النظام السياسى، وفى ذلك تقول المادة الصحفية: "دعا عمر عبد الرحمن -مرشد الجماعة- إلى إغتيال قادة مصر وهدد بأن مصير ... يجب أن يكون مصير السادات ... ودعا إلى عودة نظام "الخلافة" وألمح إلى أنه هو نفسه يلعب دورا فى الحياة السياسية المصرية بهدف إسقاط نظام الحكم القائم فى مصر ... وقال إن مستقبل مصر سيكون فى أيدى المتطرفين الذين سيستولون على السلطة من الحكومة ويأخذونها ممن أسموهم بالمغتصبين"[2]. وتؤكد ذلك أيضا من خلال قولها لقد "اعترف ..... المتهم الأول فى قضية تنظيم طلائع الفتح بأن التنظيم وضع خطة انقلاب ثورى لإعلان الدولة الإسلامية فى مصر . وتعتمد الخطة على شبه حرب عصابات لتحطيم البنية الأساسية، كما تعتمد على تفجير التوتر بين الشعب والحكم وإثارة الاضطرابات وإخراج مظاهرات جماهيرية وتعطيل المصالح الحكومية، بجانب القيام بحركة اغتيالات واسعة لكبار المسئولين والسيطرة على المدن الكبرى فى الوجهين القبلى والبحرى ... وتقوم فكرة الانقلاب الثورى على فكرة الخروج العام للاستيلاء على الحكم على محاور الصراع ضد الحكومة. **المحور الأول** وهو المحور السياسى، والذى يقصد به اغتيال الشخصيات السياسية لهيكل النظام. **والمحور الثانى** العسكرى. **والمحور الثالث** المصالح الخاصة بالدول المؤيدة للنظام. والمحور الثانى العسكرى. والمحور الثالث المصالح الخاصة

---

١ - محمود الحضرى، كشف تنظيم قيادى خطير للإرهابيين، (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٣/٨/١١.

٢ - عمر عبد الرحمن، الخومينى المصرى (عمر عبد الرحمن)، (حديث صحفى)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/٢٥.

بالدول المؤيدة للنظام وهى أمريكا وإسرائيل ... وأضـاف أنـه عقب تحديد تلك المحاور الرئيسية سيتم شن حرب عصابات، وحرب مدن، وأنها تعتمد على تجييش أصحاب المبدأ مـن أعضـاء تنظيم الجهاد فى صورة عصابات ثورية خفيفة الحركة"[1].

وارتباطا بذلك ترى المادة الصحفية أنه مادام الجنود – كما يذهب المتطرفون – هم الذين يدافعون عن النظام، فإن جماعات التيار الإسلامى "ترى أن هناك مشروعية لقتل الجنود، فقتلهم جائزوكذلك سلب سلاحهم أمر واجب حين التمكن من ذلك ... فنظام الحكم الحالى هو حال الحاكم المبدل لشرع الله، مما يوجب الخروج عليه ومقاتلة جنوده الذين يشتركون مع الحاكم فى الإثم الشرعى، وهم طائفة مرتدة تجرى عليها أحكام المرتدين. وقد ثبت كفر النظام وطائفته المعنية، ولذلك أصبح مشروعاً اعتبارهم أعداء، وبالتالى فإن أموالهم وسلاحهم غنيمة شرعاً... وكذلك فإن سرقة البنوك جائزة، لأن البنك مفسدة والاستيلاء على أمواله لدعم الجهاد وجوبى لأن أموال البنك ربوية مهدرة تعمل بالفوائد بالإضافة إلى أنها ملك الحكومة والتى سبق شرعا إحلالها والاستيلاء عليها لدعم نشاطنا"[2]. وهو ما يعنى أن النظام السياسى بمؤسساته أصبح هدفاً لسلوكيات جماعات التيار الإسلامى.

ثم تتجه الصحافة اليسارية إلى تتبع سلوكيات عنف جماعات التيار الإسلامى فى مجال العلاقة بالجماعة المسيحية[*] . حيث تذكر المادة الصحفية "يعتبر التسامح بين الأديان والتفاهم بين المعتقدات من أهم أساسيات الحضارة. ولذلك فإن مظاهر التعصب الدينى والفكرى التى أخذت تنتشر بيننا هى ظاهرة سلبية أصبحت تهدد سلامنا الاجتماعى... وإذا أدركنا أن الدين يتصل بالوجدان

---

١ – ثروت شلبى، (المتهم الأول فى طلائع الفتح الإسلامى) يعترف، (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٣/٩/٨.

٢ – ثروت شلبى، طلائع الفتح الإسلامى تعتبر السرقة والقتل حلالاً شرعا، مرجع سابق .

(*) برغم التسليم بالشراكة الإسلامية المسيحية فى الوطن، إلا أن دفاع الصحافة اليسارية ضد الاعتداء على المسيحيين، قد يزيد من تعميق الفجوة بين المسيحيين والمسلمين، لأسباب ليس هذا مجال الخوض فيها.

الداخلى للفرد، فإنه يكون بطبيعته من المسـائل ذات الخصوصيـة بالنسـبة للفرد، ويصبح عبثا محاولة التدخـل فـى حريـة الأفـراد الدينيـة، لأن ذلـك عـلاوة علـى إهداره لحقوق الإنسان وحرياته فلن يجدى سوى التعصب الدينى والفتنة الطائفيـة ... وإذا أدركنـا أنـه ليس ثمـة ديـن خـاطئ إن كـان معتقدوه يرونـه كافيـا لسـد احتياجاتهم الروحية وتحقيق الحيـاة الفاضلـة التـى يتطلعـون إليهـا، فـإن اعترافنـا بالأديان المختلفة واحترامها يكـون واجبـا. ولا يعنـى ذلـك طـرح أتبـاع أى ديـن لعقائدهم الدينية جانبا، بل يظل أتباع كل ديـن متمسكين بعقيدتهـم مـع احترامهم لأتباع الأديان الأخرى فى حقهم بالتمسك بذات الحق"[١]. وبرغم أن الحقائق التى تقدمها المادة الصحفية هى حقـائق مسـلم بهـا، إلا أن إبرازهـا لهـذه الحقـائق يتم بأسلوب يستثير عدائية جماعات التيار الإسلامى، بحيث تبدو الصحافـة اليسـارية مدافعة عن الحقوق المسيحية من موقف علمانى.

وتشير الصحافة اليسارية إلى أن رجال الدين يلعبـون دوراً أساسـيا فـى استثارة المشاعر العدائية المضادة للمسيحيين. وحتى تبرر الصحافة اليسارية هذه الإدانة تستشهد بالشيخ الإمام محمد عبده حينما يقول "فـالعدل أسـاس الكـون وبـه قوامـه، ولا نجـاح لقـوم يـزدرون العـدل بينهـم، وعليكـم أن تتقـوا اللـه، وتـلزموا أوامره فى حفظ الذمم، ومعرفة الحقوق لأربابها، وحسن المعاملة، وإحكام الألفـة فـى المنـافع الوطنيـة ببينكـم وبيـن أبنـاء أوطـانكم وجـيرانكم مـن أربـاب الأديـان المختلفة، فإن مصالحهم لا تقوم إلا بمصـالحكم ، وعليكـم أن لا تجعلـوا عصبيـة الديـن وسـيلة للعـدوان وذريعـة لانتهـاك الحقـوق، فـإن دينكـم ينهـاكم عـن ذلـك، ويوعدكم عليه بأشد العقاب ... ومن نشأة المسلمين إلى اليوم لم يدفعوا أحدا مـن مخالفيهم عن التقدم إلى ما يستحقه من علو المرتبة وارتفاع المكانـة ... فسـحقا لقوم يظنون أن المسلمين بتعصبهم يمنعون مخالفيهم من حقوقهم". ثم تذكر المادة الصحفية بعد ذلك "إن جماعـات العنـف لا يعنيهـا صحيـح الإسـلام، والأمـر كلـه بالنسبة لها ستار تتستر به سعيا وراء أهداف سياسية ولتحقيق مآرب سياسية".[٢]

١ – رفعت السعيد، الرجل .. المؤسسة، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٧/١٤.
٢ – رفعت السعيد، التعصب، مقال الأستاذ الإمام، مرجع سابق.

وبعد ذلك تشير الصحيفة إلى أن رجال الدين يخالفون الرؤية التى قدمها الإمام محمد عبده لما ينبغى أن تكون عليه العلاقة بين أبناء الوطن الواحد المتعدد الأديان. فتذكر "أن التليفزيون أقوى وسيلة إعلامية يفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب لكى يصب البنزين على النار فتزداد اشتعالا. ويظهر على شاشاتنا من حين لآخر شخص من مدعى العلم بالدين ليتولى شرح آيات الإنجيل بطرق ملتوية أو يطعن علنا فيما نؤمن به ونقدسه ... هل لوزير الإعلام أن يدرك ذلك وأن نحرر إعلامنا من طاغوت التفرقة والطائفية والتطرف بيد أعلى من يد الوزير العاجزة أو غير الراغبة أو المدركة لحقيقة الكارثة التى تصفها، أم تنتظر حتى ينفرط عقد وحدتنا الوطنية"[١] . وليس ذلك فقط بل إن هناك بعض "الكتب الدينية التى تحض على العنف، مثل كتب الشيخ أحمد ديدات المتخصص فى الطعن فى الديانة المسيحية والمسيحيين، والذى تخصصت عديد من دور النشر المتأسلمة فى مصر فى ترجمة كتبه كنوع من ترويج الفتنة الطائفية فى مصر"[٢]. يضاف إلى ذلك أن "أئمة المساجد يهاجمون العقيدة المسيحية ويضعون النصارى فى خانة الكفار والأعداء .. وكذلك سيطرة بعض رجال الدين المتعصبين على برامج الإذاعة والتليفزيون والتشهير بالمسيحيين والسخرية منهم"[٣].

ومن الطبيعى أن يقود هذا الشحن العدائى الذى يقوم به بعض رجال الدين – على ما تذهب المادة الصحفية – إلى تأسيس جفوة أو ممارسات عدائية ضد الإخوة المسيحيين. من ذلك ما تذكره المادة الصحفية مثلاً أن الجماعات الإسلامية تتبع أسلوب "القتل والاعتداء والسرقة وفرض إتاوات على المسيحيين"[٤]. وكأمثلة لسلوكيات التيار الإسلامى العدائية للمسيحيين تذكر المادة الصحفية أنه فى ديروط اعتدى أعضاء جماعات التيار الإسلامى على "مواطنين

---

١ – رفعت السعيد، عاجل إلى وزير الإعلام، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٢/١٠/٢٨.
٢ – رفعت السعيد، تقرير عن الوحدة الوطنية، مرجع سابق.
٣ – فريدة النقاش، العلمانية هى الحل، مرجع سابق.
٤ – صحفى ، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.

مسيحيين بتكسير الساقين والذراعين بالمواسير الحديدية والجنازير"[1]. وفى أسيوط "قبل عيد القيامة بثلاثة أيام قام ثلاثة من أفراد الجماعات المتطرفة بتمزيق مواطن مسيحى من صنبو فى عز الظهر بواحد من أهم شوارع أسيوط وهو شارع رياض ... وفى مشهد رهيب انقض ثلاثة متطرفين على رجل وقاموا بتكسير رأسه بالساطور وتقطيع جسده بالبلط انتقاما منه لقيامه بمعاكسة الفتيات على حد قولهم. وعندما التف الناس حولهم أخرج أحدهم طبنجة وأطلق عيارات نارية فى الهواء لتفرقة المواطنين ثم لاذوا بالفرار"[2]. كذلك تذكر الصحيفة اعتراف أعضاء إحدى الجماعات الإسلامية" بقتل أربعة مسيحيين حدد أسماءهم وفرض على القرية حظر التجول ... ومنع المسيحيين من رعاية أراضيهم أو الذهاب لوظائفهم"[3].

وتذكر المادة الصحفية كذلك "أحداث قرية (صنبو) بمركز القوصية التى راح ضحيتها مواطنان مسلمان وثالث مسيحى وطفل صغير. كما أصيبت امرأة عقب معركة بالرصاص الحى، دارت بسبب منزل باعه أحد المسيحيين لصديقه المسلم ... كما قامت جماعة متطرفة بقرية (التتالية) بعقد ندوة نددوا فيها بالأمن والأقباط على السواء"[4]. كذلك تشير المادة الصحفية إلى تدهور الموقف الأمنى فى أسيوط (قرية منشية ناصر – مركز ديروط) بعد قيام عناصر متطرفة بالاعتداء على المسيحيين. وقد كان عدد الضحايا أربعة عشر (١٤) قتيلا ... وكانت عناصر متطرفة هى التى حرضت على الثأر بين عائلتين إحداهما مسيحية والأخرى مسلمة. وكان الخلاف بينهما قد بدأ حول بيع أحد المنازل ...

---

١ – عبد الرحيم على، مظاهرات مسلحة للمتطرفين فى ديروط وسط حشود الأمن، مرجع سابق.

٢ – عبد الرحيم على، الجماعات المتطرفة تعتدى على المحتفلين بشم النسيم مرجع سابق، وانظر أيضا، ثروت شلبى. جريمة جديدة للمتطرفين فى أسيوط، مرجع سابق.

٣ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تقرير عاجل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، (تقرير)، الاهالى فى ١٩٩٢/٥/١٣.

٤ – عبد الرحيم على، الجماعات المتطرفة تعتدى على المحتفلين بشم النسيم، مرجع سابق.

وفى "منفلوط" أنذرت الجماعات الإسلامية كل من يخرج للاحتفال بشم النسيم بالعقاب الشديد، ومع ذلك فقد خرج المواطنون للاحتفال، وفوجئوا بمجموعات من المتطرفين تقوم بالاعتداء العشوائى بالضرب على المواطنين. وتم تكسير العديد من سيارات المواطنين، وقد أصيب عدد من المسيحيين، وتم تحرير محضر بنيابة منفلوط بالواقعة "[1]. وفى هذا الإطار نلاحظ أن الصحافة اليسارية تبرز اعتداء التيار الإسلامى على المسيحيين لعوامل دينية، ونادرا ما نجدها تذكر أية عوامل أخرى قد تكون مسئولة عن الصراع بين هاتين الجماعتين الدينيتين.

وتذكر المادة الصحفية كذلك أن من سلوكيات التيار الإسلامى سعيه للسيطرة على تنظيمات المجتمع المدنى، وأبرزها النقابات، حيث نجدها تشير بصورة متكررة إلى سيطرة المتطرفين على النقابات... بل والسعى إلى "السيطرة على الاقتصاد بدعوى أنه اقتصاد إسلامى عن طريق شركات توظيف الأموال"[2]. وتذكر الصحيفة فى ذلك أن سلوك الجماعات الإسلامية قد تجاوز الأمر إلى محاولة السيطرة على الشارع وأداء دور أجهزة الأمن. من ذلك ما تذكره الصحيفة عن "هجوم جماعات الجهاد على سوق الخضار فى المنيا، حيث قامت جماعة تنظيم الجهاد قوامها حوالى مئة فرد (١٠٠) بمهاجمة سوق الخضار، والاعتداء على من أسموهم "بلطجية سوق الخضار". وأسفر هذا الاعتداء عن إصابة مواطنين وإصابة أربعة من المتطرفين"[3]. كما تذكر المادة الصحفية قيام أعضاء الجماعات الإسلامية "بالاعتداء بالضرب وتكسير العظام لمن يخالف تعليماتهم أو يرفض دفع الإتاوة المفروضة وتفرض الجماعة جزية

---

١ - ثروت شلبى، تهاون الأمن فى القبض على المتطرفين أدى إلى تدهور الأحداث فى أسيوط، (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٢/٥/٦.

٢ - رفعت السعيد، أوراق متأسلمة، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٣/١/١٣، وانظر أيضا رفعت السعيد، لماذا التطرف، مرجع سابق.

٣ - ثروت شلبى، جريمة جديدة للمتطرفين فى أسيوط، مرجع سابق.

على البيت حتى ولو كان المشترى مسلما"[١]. وهو ما يعنى إبراز المادة الصحفية اتجاه هذا التيار نحو السيطرة على الواقع من كل جانب.

بالإضافة إلى ذلك تذكر المادة الصحفية أن جماعات التيار الإسلامى تسعى دائما لتعبئة الجماهير لصالحها، وهو ما تشير إليه الصحيفة "بتأييد الناس للجماعات الإسلامية"[٢]. وتشير الصحيفة إلى أن هذه "الجماعات تمتلك رؤية براجماتيكية نفعية فى علاقتها بالجماهير، فهى تخطط للاستفادة من الجماهير المعبأة لمناصرة الثورة الإسلامية، أو على الأقل عدم التحرك ضدها. ولكن إذا توجهت الجماهير وفقا لأهداف الحركة ومخططاتها، تكشف الحركة هنا عن رؤية قمعية فى تعاملها مع الجماهير، أى أن الجماهير هى المطية التى ستحمل الحركة إلى السلطة، والتى سوف تكون أولى ضحاياها" [٣].

ولكى يتمكن التيار الإسلامى من تحقيق أهدافه، بدأ يتجه إلى صنع سلاحه، حيث تذكر المادة الصحفية "قال أحد أعضاء التنظيم إننا صنعنا خمسة وعشرون قنبلة مضادة للأفراد مكونة من جسم من حديد الزهر ومعبأة بالديناميت ويتصل بها مفجر وفتيل، وقد احتاج ذلك خمسين كيلو ديناميت وعشرة أمتار فتيل بارود أسود، وخمسة وعشرين مفجراً وثلاث زجاجات أزيد الصوديوم الذى منه أزيد الرصاص، والذى يستخدم فى المفرقعات والمتفجرات والصواعق. وعن مصدر الحصول على تلك المفرقعات والمواد المتفجرة قال قمت بتصنيعها جميعا. وروى للنيابة تفصيلا لبقية تصنيعها جزءاً جزءاً وذكر أن إعداد القنبلة الواحدة يتكلف خمسة جنيهات. ويبلغ ثمن كيلو الديناميات ٢٧ جنيها. ولم يفصح عن جملة المبالغ التى تم إنفاقها على تصنيع المفرقعات التى نفى استخدامها فى أى عملية إرهابية"[٤].

---

١ – صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية فى ديروط، (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٢/٧/٢٤.
٢ – رفعت السعيد، لماذا التطرف، مرجع سابق.
٣ – صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية فى ديروط، مرجع سابق.
٤ – ثروت شلبى، طلائع الفتح الإسلامى تعتبر السرقة والقتل حلالاً شرعا، مرجع سابق.

سابعا : الدعم الخارجى للتيار الإسلامى

حسبما تؤكد حقائق كثيرة فإن بعض جماعات التيار الإسلامى تتلقى دعماً من الخارج. قد يتخذ هذا الدعم الشكل المعنوى، أى بالتأييد والمباركة، أو قد يتخذ شكل الدعم المادى الذى يأخذ صوراً عديدة منها الدعم بالمتطوعين الذين قد يشاركونهم فى أعمال العنف الموجه إلى أى من الآخرين، أو قد يكون الدعم بالسلاح، أو قد يتخذ شكل المساعدة بالمال الذى تحوله جماعات التيار الإسلامى إلى أى من أى أشكال الدعم الأخرى. وتعتبر السعودية والسودان وإيران من الدول التى تساعد التيار الإسلامى. وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى الكتب التى ترد من السعودية إلى هذه الجماعات، فإننا نجد أن المادة الصحفية تؤكد "أن بعض الدول تساند الإرهاب مثل السودان"[1]. وفى موضع آخر تعرض المادة الصحفية لحديث صحفى مع أحد قيادى التيار الإسلامى حيث يقول فيه ما نصه "النموذج الإيرانى نختلف معه تماما. فأهل السُنة فى مصر لهم رأى فى الخومينى وهناك من بينهم من يكفره، والنموذج الإيرانى يقوم على عصمة الإمام. أنه روح الله وآية الله. والشيعة تظن أن جبريل أخطأ عليا فتم التكليف للرسول عليه السلام بالصدفة... وفى سؤال هل السودان تفتح لكم معسكرات للتدريب على القتل وتفتح لكم خزائن التمويل؟ أجاب القيادى، ليس من منهج الترابى الاغتيال والإرهاب فهو رجل سياسة؟ وعلى العموم فإن هناك فى مصر من الجماعات من يخالفه، ثم إن الأغلبية فى الجماعات تؤمن بالتغيير السلمى ... وعلى سؤال ولكن الدعوة للاعتدال ليس لها الغلبة، قال القيادى ... دعاة الاعتدال يقتلون، لقد كان دكتور علاء محى الدين واحدا منهم، وكان صاحب رأى مستقل ولكنهم قتلوه"[2]. وبرغم تأكيد القيادى عدم تلقى أية مساعدات من الخارج إلا أن الصحافة اليسارية مثل غيرها نجدها تؤكد على هذا البعد.

---

١ – مصطفى السعيد، عبد اللطيف وهبة، محمد الضبع، مرجع سابق.

٢ – مدحت الزاهد، حوار مع قيادات من الجماعات الإسلامية فى سوهاج، (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٣/٧/١٤.

وتذكر الصحيفة أدلة أخرى لتؤكد بها حقيقة الدعم الخارجى، فتذهب إلى أنه "كشف تقرير سرى تلقته الخارجية المصرية من سفارتنا باليونان عن أن بعض رجال الأعمال فى الداخل والخارج يقومون بتمويل الجماعات المتطرفة فى مصر ... وذكر التقرير أن مصادر تمويل الجماعات المتطرفة فى مصر ينحصر فى مساهمات بعض رجال الأعمال المصريين المقيمين بالخارج مع المتعاطفين مع فكر هذه الجماعات. وبعض آخر داخل مصر وخارجها لا يتفقون مع فكر هذه الجماعات لكنهم يحتاطون لأنفسهم إذا ما وصلت هذه الجماعات إلى الحكم. فضلاً عن دعم خارجى من بعض الدول مثل إيران والسودان يستخدم غالبا فى مجال التدريب ... وأفاد التقرير بقيام هذه الجماعات بنشاط ملحوظ وسط الجاليات المصرية فى الخارج خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، وذلك لجمع التبرعات وتجنيد أعضاء جدد"[1]. ويبدو هنا التركيز من قبل الصحافة اليسارية على الدعم الخارجى لجماعات التيار الإسلامى، غير أن هذا التركيز كان محدوداً لم يشغل مساحة واسعة من اهتمام هذه الصحافة، إما لعدم وجود هذا الدعم الخارجى بالأساس، أو لأنه محدود بحيث أصبحت فاعليته ذات طبيعة هامشية إلى حد كبير .

استخلاصات

بتحليل المعطيات الصحفية لصحيفة الأهالى، والخاصة بتحديد المتغيرات المسئولة عن ظهور التيار الإسلامى، أو تبنيه العنف، تبرز لنا مجموعة الحقائق التالية:

١ - اعتمدت الصحافة اليسارية المرجعية اليسارية فى النظر الى الحقائق. غير أنها لم تخلص أحيانا لهذه المرجعية، من ذلك مثلا إدانة الفقراء الذين يتبعون التيار الإسلامى، إضافة إلى رفضها الحوار مع جماعات التيار الإسلامى، إلى جانب رفضها الدين كمرجعية للدولة أو للنظام السياسى.

---

١ - الأهالى، من يمول الجماعات المتطرفة، (رأى الجريدة)، الأهالى فى ١٩٩٣/٤/١٤.

٢ – من المتغيرات المسئولة عن حالة التيار الإسلامى سلوك النظام السياسى بعد التحولات التى أحدثها، وهى التحولات التى نقلت تنمية المجتمع من التخطيط المركزى والتأكيد على القطاع العام إلى الاقتصاد الليبرالى والتأكيد على القطاع الخاص، ولقد أدى ذلك إلى استبدال القوى الاجتماعية الأولى بالرعاية من قبل النظام السياسى، فبعد أن كانت الطبقة الدنيا والشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة فى المرحلة الاشتراكية اهتم النظام السياسى بالبرجوازية العليا. كما أدى ذلك – بحكم التحول المرحلى – إلى انتشار بعض ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية. بحيث شكل ذلك أحد المتغيرات التى ساعدت على ظهور التيار الإسلامى.

٣ – كذلك نجد أن النظام السياسى لا يؤكد بصورة كاملة على الإعلانات الديموقراطية، وليس لديه استراتيجية محددة تجاه التيار الإسلامى. كما أن المؤسسات المدنية أو السياسية عاجزة، فلم تلعب النقابات أو الأحزاب أو المؤسسات السياسية أو الأجهزة التنفيذية دوراً ذا قيمة فى معالجة الظروف التى أدت إلى ظهور التيار الإسلامى أو مواجهته بفاعلية حينما تبنى العنف.

٤ – من الحقائق المؤكدة أيضا أنه فى بعض الأحيان قد حل عنف التيار الإسلامى محل عنف الدولة، الذى كانت تمارسه الأجهزة الأمنية كالعقاب الجماعى والاحتجاز العشوائى للرهائن، وتحطيم أثاث المنازل أثناء تفتيش السكان الفقراء والتعامل الخشن مع ذويهم، واتباع التعذيب القاسى سواء فى معسكرات الأمن المركزى أو فى السجون.

٥– يشكل الأداء الإعلامى فى هذا الإطار أحد متغيرات العنف. فهو يعمل عل نشر التعصب حينما تؤدى المادة الإعلامية التى يتحدث بها البعض إلى تعميق حالة من العدوانية المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين، إضافة إلى فتح المجال للبعض لتقديم بعض التفسيرات التى تساعد على تعميق التعصب وتغييب الوعى الدينى.

٦ – يلعب التعليم دوره كذلك فى نشر قيم التعصب أو تعميق العداء بين الآن والآخر الدينى، حيث تعرض التعليم للاختراق من خلال المناهج والمقررات الدراسية. كذلك تردى أسلوب التعليم ذاته، بالإضافة إلى سوء العلاقة بين التلميذ والأستاذ، الأمر الذى لا يجعل من التعليم البيئة الملائمة لتأهيل مواطنين متحدين. يضاف إلى ذلك الكتب الثقافية التى ترد من الخارج والتى تعمل على نشر الفرقة.

٧ – كذلك يلعب رجال الدين دوراً واضحاً فى نشر قيم التعصب، عن طريق العمل على تشويه الآخر الدينى أو تقديم تفسيرات جامدة وصارمة تبتعد عن روح الإسلام السمحة. يزيد الأمر ترديا أن يكون هناك بعض رجال الدين ذوى الطبيعة الانتهازية، الذين حققوا ثراء باستغلال هذا المناخ الفوضوى المريض.

٨ – لعدم وعى الجماهير وتعسر ظروفها الاقتصادية نجدها تعاطفت أحيانا مع جماعات التيار الإسلامى، التى قدمت لها فى المقابل بعض الخدمات التى خففت بعض عسرها الاقتصادى. ولقد دفعها الجهاز الأمنى بعنفه وقسوته إلى الارتباط فى بعض الفترات بالتيار الإسلامى.

٩– التيار الإسلامى كما تبرزه الصحافة اليسارية لعب دوره كأحد متغيرات العنف. فجماعاته من الناحية التاريخية متمرده خارجة عادة على الشرعية السياسية، ثم هم كذلك ضد التنوير، فهم الذين وقفوا ضد جمال الدين الأفغانى الذى كان يدعو إلى التحرر العقلى، يلبسون الحق بالباطل دائماً، ويعملون على شيوع اللاعقلانية والتعصب والتدهور الفكرى.

١٠– يلعب التيار الإسلامى دوره فى إشاعة العنف فى المجتمع حينما يستعلى على الآخرين ويحاول فرض أفكاره بالقوة أو يحول المساجد إلى مخازن للسلاح، يساعدهم فى ذلك بعض رجال الدين الذين يحاربون التحديث أو ينشرون مناخ التحريم على مختلف جوانب الحياة. كذلك سعى التيار الإسلامى إلى تكفير الدولة والمجتمع والعمل على تأسيس المجتمع الإسلامى

الذى يحل محلها.

١١ - يلعب التيار الإسلامى دوره كأحد متغيرات العنف حينما يتوجه بخطاب لا يتضمن العفو أو المصالحة، أو يفتعل الخصومة مع الآخر الدينى، ويضيق الحياة على الجماهير، كذلك حينما يسعى إلى السيطرة على تنظيمات المجتمع المدنى، حتى تتحول إلى أدواته للسيطرة، الأمر الذى يجعله بسبب كل هذه السلوكيات مصدراً لعدم الاستقرار الاجتماعى.

الفصل الحادى عشر

استراتيجية المواجهة

كما تراها الصحافة اليسارية

تمهيد

استناداً إلى تشخيص الصحافة اليسارية للعوامل المسئولة عن تطرف جماعات التيار الإسلامى، فإنه من الطبيعى أن يكون هذا التشخيص قاعدة لبناء استراتيجية للمواجهة، حيث نجد أن الصحافة اليسارية تقدم استراتيجية تستند إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية التى ترى أنها تشكل منطلقا للمواجهة وإمكانية لأن تكون فعالة فى مواجهة عنف وتطرف جماعات التيار الإسلامى. حيث نجدها تضمن فى هذه الاستراتيجية التأكيد على ترشيد أداء النظام السياسى وأجهزته الأمنية، إضافة إلى التأكيد على ضرورة تصحيح وترشيد أداء الإعلام والتعليم بما يساعد على خلق ثقافة وتفاعل مشترك، هذا إلى جانب إبراز سماحة الدين الإسلامى فى مواجهة التعددية الدينية. بالإضافة إلى ذلك المطالبة بحل مشاكل الجماهير وبخاصة الشباب، إلى جانب أهمية التنوير بالعلمانية والأخذ بها كمنطق يحكم التطور الذى ينبغى أن يتحرك فى إطاره المجتمع، وكذلك الإشارة إلى الدور الذى يمكن أن يلعبه المثقفون فى هذا الصدد. مع التأكيد الواضح على رفض الحوار مع جماعات التيار الإسلامى، بالرغم من كونها أحد أطراف الموقف السياسى الذى يتم فيه التفاعل وتقع فى نطاقه أحداث العنف.

غير أننا نلاحظ على الاستراتيجية التى يقترحها التجمع اليسارى كما تعبر عنه المادة الصحفية لسان حاله أربعة ملاحظات. **الأولى**، أن هذه الاستراتيجية لا تؤكد كثيرا على مواجهة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للواقع المصرى، وهى الجوانب التى دفعت إلى ظهور كثير من المشكلات التى شكلت التربة الملائمة لنمو التيار الإسلامى. وبرغم أن التوجهات الأيديولوجية لهذا الاتجاه ترى أن هذا المتغير يفسر تفاعلات كثيرة، وهو ما يعنى أن الاستراتيجية المقترحة لمعالجة الظاهرة تقع فى غالبها ضمن متغيرات البناء الفوقى للمجتمع، الأمر الذى يعنى تباينا مع توجهاتهم الأيديولوجية المعلنة، والأمر الحادث بالفعل فى الواقع. **والثانية**، التأكيد على البعد المتسامح للدين، وكذلك التركيز على البعد

المتعلق بالعبادات دون المعاملات، وهو ما يعنى محاولة نزع البعد السياسى عن الدين. فهم بذلك يسعون إلى تقديم إسلام خاص بهم، إسلام مروّض، مستأنس وبلا أسنان. وبرغم أن الرؤية الإسلامية لوجود الآخر الدينى منفتحة وغير رافضة له. بل إن هناك فى الإسلام ما يؤكد على مد الجسور معه، خاصة إذا كان من أهل الكتاب. وإذا كان التيار الإسلامى قد شوه الإسلام من هذا الجانب، فإن اليساريين حاولوا تشويه الإسلام بغرض الاستئناس السياسى عليه. وتشير الملاحظة **الثالثة** إلى السعى لكى تلعب المعارضة دوراً إلى جانب النظام السياسى فى معالجة الأمور على حساب رفض مشاركة أجنحة أخرى من المعارضة وأهمها التيار الإسلامى، الأمر الذى يشير إلى شوق دفين إلى السلطة، تارة من خلال نقد النظام السياسى ومحاولة ترشيده، وتارة أخرى من خلال الدفاع عنه فى مواجهة عنف وتطرف جماعات التيار الإسلامى. بينما تتصل الملاحظة **الرابعة** بتأكيد اليسار المصرى على العلمانية والمفاهيم الحديثة كالديموقراطية وحقوق الإنسان، ساعية بذلك إلى استبدالها بمفاهيم مناظرة فى التراث. وهو ما يشير إلى موقف مختلط واستراتيجية غير نقية تقدمها الصحافة اليسارية، يتداخل فيها التأكيد على العلمانية، مع المطالبة بتدين مستأنس، إضافة إلى نقد النظام السياسى لتردده فى مواجهة المعارضة الإسلامية، الأمر الذى يشير إلى انطلاق هذه الاستراتيجية من اعتبارات عملية وبراجماتية بحتة، بعيدة عن أية شفافية أو نقاء ايديولوجى. وهو ما نعرض له من خلال الصفحات التالية.

أولا: ترشيد أداء النظام السياسى

فى هذا الاطار تسعى الصحافة اليسارية إلى ترشيد أداء النظام السياسى، سواء على مستوى المفاهيم المنظمة للحياة السياسية، أو فيما يتعلق بأسلوب تعامل النظام السياسى مع جماعات التيار الإسلامى كقوة سياسية، أو ما يتصل بأسلوب التعامل الأمنى مع جماعات هذا التيار، باعتبارها قوى تميل إلى اعتماد

سلوكيات العنف والإرهاب. وفيما يتعلق بترشيد التعامل بالآليات السياسية ترى المادة الصحفية أنه من الضرورى أن يعتمد "الحوار باعتباره السبيل الوحيد للقضاء على العنف ... والديموقراطية باعتبارها الأسلوب الوحيد للقضاء على العنف ... والبحث عما هو مشترك وعقلانى"[1]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تجنح فى هذا الموقف إلى التمسك بأسس الحوار الموضوعى، المستند إلى حق أطرافه فى التعبير عن أنفسهم. وتنتهز المادة الصحفية الفرصة لتطالب "بالغاء حالة الطوارئ، لأن حالة الطوارئ لم تحل مشكلة الإرهاب، بل إن الإرهاب يزداد فى ظل الطوارئ. فالعنف والإرهاب ازداد طوال فترة العمل بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١"[2] وذلك باعتبار أن قوانين الطوارئ يتنافى وجودها مع الأداء الديموقراطى الرشيد.

غير أننا نجد أن الصحافة اليسارية تسعى – ذاتها– إلى تفريغ هذه الشعارات النقية المطالبة بالديموقراطية من مضمونها حينما تطالب بضرورة استبعاد التيار الإسلامى – وهو طرف أصيل فى الحوار – من نطاق الحوار. وهى مسألة تبرز التناقض فى القناعات قدر ما تثير السخرية، حيث نجد المادة الصحفية تذكر على لسان أحد كتابها "لست مع المؤمنين بوجه عام بجدوى الحوار مع الجماعات المتطرفة ... فالبعض يرفض التحاور أصلاً خشية أن يعرض نفسه للمفاهيم الخاطئة فيضل ... والبعض غير قادر عليه لقلة بضاعته من العلم ... والبعض لن يتسنى أبداً إقناعه لارتباط مصالحه أو مطامحه بالرأى الذى يتبناه ... والبعض لا يريد الاقتناع لأنه يجد الراحة والعزاء فى الموقف الذى اتخذه دون سواه ... والبعض لن يجدى التحاور معه لاختلاف مفاهيمه اللغوية وأسانيده الدينية عن مفاهيم محاورية وأسانيدهم ... إنما يتبقى الأمل معقود باقناع وتنبيه وتكييف الشباب الذى لم يكوّن رأيا بعد، ولم ينخرط فى سلك هذه الجماعات[3]. ويعنى ذلك قيام المادة الصحفية بتشويه الشعارات

١ – حسين عبد الرازق، الديموقراطية والطريق إلى مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
٢ – الأهالى، لا للإرهاب، لا للطوارئ، (رأى الأهالى)، الأهالى فى ١٣/٤/١٩٩٤.
٣ –حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، مرجع سابق.

الديموقراطية التى تعلنها، من خلال تشويه هوية الطرف الآخر والتشكيك فى قدرته على الحوار، وهو ما يتناقض كلية مع الشعارات والإعلانات الديمومقراطية التى يطلقها أو يرفعها الكتاب اليساريين.

وعلى حين يشير مفكر يسارى إلى ضرورة أن تسمع الدولة الصوت الإسلامى حتى وصل إلى حد المطالبة "بحزب علنى للتيار الإسلامى رغم تأكيده على خطأ مقولة التاريخ الوطنى لهذه الجماعات، وذلك بحكم الفكر والمصالح التى لم تتوجه يوما ضد الاستعمار(*)[1]. بل إن هناك من يؤكد على ضرورة "استقطاب جماعات الإسلام السياسى إلى مساهمة العمل الوطنى الديموقراطى وعزل الإرهابيين ومحاصرتهم إذا ما تشكلت جبهة ديموقراطية واسعة قادرة على مواجهة الأوضاع القائمة"[2]. وهو ما يعنى طرح إمكانية مشاركة التيار الإسلامى فى اللعبة السياسة فى ظل الديموقراطية، أحيانا بلا قيود، وأحيانا أخرى بالتأكيد على قيد الاعتدال. على خلاف ذلك نجد بعض مفكرى اليسار الذين يرفضون الحوار مع جماعات التيار الإسلامى وتفرغه من محتواه. فهذا كاتب يذكر: "علينا أن نستبعد من إمكانية الحوار الفعال مع الجماعات المتطرفة صنوفا معينة من الناس ... المرتزقة ممن يتكسبون من وراء نشاطهم فى تلك الجماعات، والعاملون فيها بوحى وتوجيه من جهات أو دول أجنبية ... ذوى المطامح السياسية من الساعين إلى الوصول إلى الحكم عن طريق استغلال الدين والعاطفة الدينية لدى أفراد جماعاتهم الغافلين عن هذه المطامح لدى قادتهم ... العامة من الناس ممن لا يعرفون فكراً ولا يملكون علما، وأوهمتهم قياداتهم بأنهم باتوا لأول مرة يفكرون ويقررون ويختارون لأنفسهم ... أولئك الذين يعود اعتناقهم لمبادئهم وتشبثهم العنيد بها، لا إلى تفكير عميق وبحث طويل موضوعى عن الحقيقة كما يتوهمون، وإنما إلى أسباب فسيولوجية أو نفسيه أو

(*) يغفل الكاتب الدور التاريخى الذى لعبه التيار الإسلامى على صعيد تحرير مجتمعات العالم الإسلامى من الاستعمار، كما يغفل الدور الذى قامت به جماعات الاخوان المسلمين فى مناهضة الاستعمار فى التاريخ المصرى أو فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

١ - أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق.

٢ - عبد الغفار شكر، مواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/٢٥.

اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية(*)[١]. ويبدو أن دائرة الاستبعاد سوف تتسع حتى يخرج الشعب المصرى بأجمعه وتبقى الساحة خالية لمفكرى اليسار باعتبارهم المؤهلون وحدهم للحوار.

بالإضافة إلى ذلك يبرز موقف داخل الصحافة اليسارية يدين النظام السياسى فى محاولته أو سعيه للحوار مع جماعات التيار الإسلامى وتبنيه اللين معها. حيث يبدأ هذا الموقف من التأكيد بأن " الحوار مرفوض مع الجماعات الإسلامية ... كل من يحاورونها ويطلبون منها أن تغير خطابها بالدعوة بالتى هى أحسن أو حتى بالحسنى وترك السلاح إلى المواعظ والخطب المنبرية، يثبتون أنهم يجهلون طبيعتها وبنيتها وكينونتها والرسالة التى نذرت نفسها لتحقيقها، أو لعلهم يفهمونها ولكنهم لا يجرؤون على التصريح بذلك"[٢]. وهو ما يشير إلى التأكيد على الموقف الثابت الرافض للحوار مع جماعات التيار الإسلامى. ثم تنتقل الصحافة اليسارية إلى تناول كيفية المواجهة، حيث التأكيد "على أن المواجهة تكمن فى ضرورة تحليل المشروع الفكرى للجماعات ... ومن هنا يمكن القول أن المجتمع فى حاجة بمؤسساته المختلفة، إلى إجادة تشخيص المشكلة لوضع استراتيجية متكاملة لا تنفرد بتنفيذها الدولة فقط، ولكن يجب أن تشارك فيها جميع المؤسسات خاصة ونحن نمر بمرحلة انتقال سياسية واقتصادية صعبة"[٣]. وهو ما يعنى محاولة التحول من الهجوم الخطابى إلى المواجهة العلمية المستندة إلى فهم آليات عمل أو ديناميات هذا التيار من الداخل.

(*) يلفت النظر هبوط لغة الصحافة اليسارية الى هذا المستوى، حيث ينعت الإسلاميون بأقذع الصفات (فهم متوهمون أوهمتهم قياداتهم)، وهم قد انصاعوا (لأسباب فسيولوجية أو نفسية) أى أنهم مرضى أو ذوو عاهات (أو لاعتبارات اقتصادية اجتماعية) أى معايرتهم بأنهم فقراء من قبل المدافعين أيديولوجيا عن الفقراء.

١ – حسين أحمد أمين، التحاور والتعامل مع الجماعات الدينية المتطرفة، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٣/١/٢٠.

٢ – رفعت السعيد، الأصوليات الإسلامية، مرجع سابق.

٣ – عبد اللطيف وهبه وآخرون، مصر إلى أين بعد تصاعد خطر الإرهاب، مرجع سابق.

وتنتقد الصحافة اليسارية النظام السياسى لتراخية فى مواجهة جماعات التيار الإسلامى مؤكدة "يتجنب المسئولون فى مصر مواجهة الإرهاب رغم خطورته. ففى البدء انتهجوا سياسة قوافل التوعية، ثم تجنبوا سياسة الصدام مع الإرهابيين تجنبا لاستفزازهم، وتوقعوا أن يقدر الإرهابيون لهم هذا الموقف فيتوقفوا عن القيام بعمليات إرهابية جديدة. ولكن ماحدث كان العكس فقد استفاد الإرهابيون فاستولوا على المساجد وحولوها إلى ثكنات عسكرية أو مخازن للأسلحة والجنازير والمتفجرات وفرضوا سيطرتهم على عدد من القرى والمدن، وحتى بعض أحياء العاصمة. وقاموا فيها بالدور المفقود للدولة الغائبة ... والآن هاهم يجربون الوساطة مع الإرهابيين، والتى بادرت بعض الشخصيات الإسلامية لوقف نزيف الدم المراق الآن بسبب الشرطة والإرهاب ... وهذه اللعبة ليست جديدة ومارسها من قبل بعض السادة المسئولون بمحافظات الصعيد ولم يجنوا من ورائها شيئا سوى تضخم الإرهاب وزيادة ضحاياه. ومع ذلك لم يتعظ السادة المسئولون، ويسعون مرة أخرى لتكرار التجربة الفاشلة للهرب من المواجهة الحقيقية للإرهاب. ومنذ أن أعلن وزير الداخلية للوساطة وبعض من أعلنوا أنهم أعضاء فى لجنة الحكماء والمصالحة، وهم يطرحون مطالبهم. ولم تقتصر هذه المطالب على الإفراج الفورى عن عدد من قيادات وأعضاء الجماعات الإرهابية أو وقف الهجوم الإعلامى ضد هذه الجماعات، أو حتى إصدار عفو شامل عن المنتمين لها، بل لقد شملت أيضا استبدال مطاردة الإرهابيين بمطاردة أعداء الإرهاب وتنقية وسائل الإعلام وأجهزة الدولة خاصة فى مجال الشباب والتعليم ممن يخالفهم فى الرأى وأيضا السماح بإنشاء حزب خاص لهم ... معنى ذلك أن نتيجة الوساطة الجديدة ستترجم فى النهاية إلى تنازلات جديدة تقدمها الدولة للإرهابيين ليزدادوا قوة وبأساً بما يمكنهم من القيام بعمليات إرهابية أكبر وأخطر"[1]. وهو ما يعنى أنه برغم مطالبة المادة الصحفية بصورة دائمة بالتأكيد على الديموقراطية، إلا أنها تميل إلى استبعاد جماعات التيار الإسلامى من الحوار الديموقراطى، ومن ثم فهى تضع من عندها قيداً

---

١ – عبد القادر شهيب، شكراً للسادة الإرهابين، مرجع سابق

آخر إلى جانب القيود التى يفرضها النظام السياسى.

بالإضافة إلى ذلك تسعى الصحافة اليسارية إلى حشد تأييد المؤسسات السياسية والتنفيذية لمواجهة التيار الإسلامى، حيث يطالب أحد الكتاب "بمواجهة الإرهاب بالجماهير. ودعا إلى مسيرة تضم كافة الشخصيات العامة ورجال الأحزاب والمنظمات النقابية والمهنية والعمالية تعلن استنكارها للعنف"[١]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية مشاركة كل التيارات الفكرية فى المواجهة مؤكدة "إن الصراع الفكرى يدور بين أربعة تيارات فكرية هى التيار الإسلامى والتيار الليبرالى والتيار القومى والتيار الاشتراكى. ولكل من هذه التيارات رؤيته لمستقبل مصر. وقد أثبتت التجربة أنه لا يمكن تصفية أى من التيارات الفكرية بأساليب إدارية أو بالقمع، فهى تعبر عن قوى حقيقية قائمة فى المجتمع المصرى، وتعبر عن مصالح حقيقية موجودة بالفعل، كما أنها تستند بدرجة أو بأخرى إلى عناصر ثقافية موروثة من تراثنا النضالى والثقافى والدينى .... من هنا تأتى أهمية إتاحة الفرصة لكل منها لطرح رؤيته للمستقبل وإدارة الصراع الفكرى فى المجتمع بشكل سليم لايستبعد أى تيار بأى حجم، فنحن جميعا شركاء فى هذا الوطن"[٢].

وتذهب المادة الصحفية إلى حد أبعد فى الحشد والتعبئة ضد عنف جماعات التيار الإسلامى التى باتت تهدد الجميع، وفى ذلك تؤكد المادة الصحفية "ليس صحيحا أن مؤامرة الإرهابين التى تتصاعد جرائمها يوماً بعد يوم تستهدف الحكومة فحسب، وإنما هى مخطط موجه ضد الشعب المصرى ووحدته ونسيجه واقتصادياته. ومن هنا مسئولية المواجهة فرضا على كل مواطن سواء كان مؤيداً للحكم أو معارضا له. وليس صدام الإرهابيين مع السلطة الحكومية هدفا فى حد ذاته ولكنه يدخل فى سياق الأهداف الإرهابية ضد الشعب ... وليس صحيحاً أن تصدى القوى المعارضة لمخططات الإرهاب يعنى مناصرة الحكومة أو التستر على سياساتها الخاطئة، فإننا أول من تصدى لكشف سياسات الحكومة

---

١ - أحمد الحصرى، ناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق.
٢ - عبد الغفار شكر، كيف نواجه الإرهاب، (مقال رأى)، الأهالى فى ١٩٩٣/٤/١٤.

ومقاومتها فى إطار المعارضة السياسية المشروعة. ومع الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته والنضال من أجل حكم أكثر كفاءة وأكثر نزاهة يضمن ديموقراطية فى الأداء السياسى وعدالة اجتماعية ... إن الحكومة وإن لم تكن الهدف الحقيقى لمخططات الإرهاب تتحمل المسئولية فى مقاومته وفى تحجيم فاعليته ولكنها تنتج سياسة قصيرة النظر، عندما تبنى سياستها على المواجهة بقوات الأمن وحدها"[1]. وفى موضع آخر يؤكد أحد الكتاب" أن المواجهة الأمنية وحدها قاصرة ليس عن عجز فى الأداء الأمنى ولكن عن خطأ فى توصيف الظاهرة وإغفال لجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وتتصور الحكومة أنها فى معركة تخصها وحدها مع جماعات الإرهاب. فتحرض على إبعاد كل القوى الشعبية والديموقراطية وعزلها عن عدم ثقة فيها وفى مقدرتها. فتواصل حصارها للأحزاب والنقابات والكيانات الشعبية، مع أنها صاحبة مصلحة حقيقية فى استئصال الإرهاب وتنمية المناخ الديموقراطى الملائم للحوار والصراع السياسى والاجتماعى فى اطار دستورى يكفل تأمين المجتمع وتطوره. ومن ثم يتعين على كل القوى الديموقراطية الاشتباك مع ما تطرحه جماعات الإسلام السياسى من أفكار وما تتخذه من مواقف سياسية لتأكيد حق الشعب فى اختيار طريقه ونظامه، وحق الفرد فى اعتناق ما يراه من معتقدات وأفكار دون تمييز وكشف مواقفها وأفكارها المتعارضة مع مبدأ التعددية وحقوق الإنسان ... واجب مجلس الشعب كمؤسسة تشريعية وواجب الحكومة وأجهزتها التنفيذية أيضا أن تهيئ المناخ الديموقراطى الملائم للتفاعل بين كل القوى الاجتماعية والسياسية بشكل يتيح العمل أمام المنظمات الجماهيرية بشكل مستقل يعتبر تعبيراً عن مصالح الجماهير وفى إحداث تطور ديموقراطى حقيقى فى المجتمع"[2].

ثم تذهب المادة الصحفية إلى التأكيد بأنه قد "أصبح من الواضح للكافة أن الإرهابيين يحاولون نسف التجربة الديموقراطية برمتها، وكذلك التعددية السياسية والحزبية، وأن التصدى للإرهاب ليس مسئولية الحكومة والحزب

---

١ - لطفى واكد، الإرهاب والمثقفون والحكومة، مرجع سابق.
٢ - عبد الغفار شكر، مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.

الوطنى وحدهما، وإنما هو مسئولية كل الأحزاب ... إن الإرهاب يستهدف خنق الحريات، ومن ثم فهو يتطلب تعبئة الجهود الرسمية والشعبية. ومما زاد من خطورة الموقف تأكيدات المسئولين أن هناك مخططا خارجيا وراء النشاط الإرهابى يمتد من الغرب إلى السودان لضرب مصر وتركيعها، هذا المخطط الأجنبى والنشاط الإرهابى يفرض ضرورة إقامة جبهة واسعة لإحباطه ... الإرهاب قضية سياسية والحل ينبغى أن يكون سياسياً "وذلك يتطلب" الإيمان بحق المعارضة والاختلاف فى الرأى وتعدد الأحزاب والمشاركة السياسية للقطاعات الواسعة من الشعب"[١].

وفى موضع آخر تؤكد أن "مواجهة العمليات الإرهابية هى مهمة كل مواطن ومهمة الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف توجهاتها. فالخطر ليس موجهاً ضد فئة بعينها، ولكنه يمس الأمة كلها ويهدد الديموقراطية تهديداً حقيقيا ومباشراً"[٢]. ثم تتجه المادة الصحفية إلى الهجوم على الحزب الوطنى فتتساءل "هل يمكن أن تكون القوانين هى البديل عن العمل السياسى فى ظروف بلد مثل مصر يعانى من مشكلات متفاقمة لا تحلها القوانين حتى ولو كانت صحيحة. أم أنه حان الوقت لكى نقول أن الحزب الوطنى ليس حزبا دائماً، بل هو أداة قمع ومجرد وسيلة إدارية لتقنين الشكل لسيطرة مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم الحكومة. ومع ذلك هل يصح أن تبدو الحكومة فى موقف الخائف".[٣]

ثم تذهب المادة الصحفية إلى ضرورة مشاركة القوى الحزبية فى عملية المواجهة مع الإرهاب، وتشير إلى أن "بعض التيارات السياسية المتأسلمة تتملق الجماهير بإدانة الإرهاب، وتتملق الإرهاب بإيجاد مبررات تبريره[*]. وهذا الموقف يتخذه أيضا بعض الدعاة المتأسلمين بما يقدمونه من فتاوى وتبريرات أو تحريض هذه العناصر، وتقديم ادعاءات تبرر لهم ما يقومون به من جرائم،

---

١ – نبيل زكى، من هم الضحايا الحقيقيون للإرهاب، مرجع سابق.
٢ – نفس المرجع.
٣ – نفس المرجع.
(*) يقصد بطبيعة الحال التيار الإسلامى الذى تعبرْ عنه صحيفة "الشعب".

بالإضافة إلى أن بعض الأحزاب لا تريد توريط نفسها فى الوقت الذى لم يحسم فيه الحزب الحاكم أمره، هل يقبل المناقشة أم لا ... وأن الوقت قد حان لتدرك كل القوى التى تؤمن بالمجتمع المدنى وتدافع عنه أن الخطر حقيقى وأنه لا مفر من المواجهة الشاملة ... كما يدعو الحكم أن يجفف منابع الإرهاب التى مازالت موجودة فى أجهزته الإعلامية والتعليمية، وأن يقدم من خلال ممارساته العملية ما يسمح بالمواجهة العملية والشاملة لإقتلاع جذور الإرهاب"[1]. ثم تصعد المادة الصحفية مطالبها لتطالب "بحكومة إنقاذ وطنى لمواجهة الأزمة الحالية تتشكل من رموز الحزب الوطنى والوفد والتجمع،[*] ومعهم شخصيات وطنية لهم مصداقية لدى الشعب. وتكون مهمة هذه الحكومة وضع برنامج محدد وتنفيذه يستطيع حل مشكلات المجتمع الأساسية مثل الاسكان والبطالة والغلاء"[2].

بالإضافة إلى ذلك تطالب المادة الصحفية بضرورة أن يتيح النظام السياسى فرصة المشاركة للجماهير، حتى يمكن إحكام الحصار حول التيار الإسلامى. ولكى ينجح النظام السياسى فى دعم الجماهير له، لابد أن يقوم بالمصالحة معها لحل مشاكلها، خاصة وأن الجماهير تستنكر سلوكيات جماعات التيار الإسلامى. واستناداً إلى ذلك تشير المادة الصحفية إلى "رفض الجمهور لممارسات العنف وبخاصة إطلاق النيران بطرق عشوائية، وشن عمليات إرهابية على المواطنين المسيحيين فى وضح النهار وإحراق منازل ومقار الأقباط"[3]. ثم تذكر المادة الصحفية أن الجماهير أصابها "الحزن والغضب لاغتيال فرج فوده"[4]. واستناداً إلى ذلك تشير المادة الصحفية إلى ضرورة أن يكسب النظام السياسى الجماهير إلى صفه وجانبه. إذ أنه من "واجب مجلس

---

١ – محمد الضبع، من المسئول عن تعثر الموقف الموحد ضد الإرهاب، (تحقيق) ، الأهالى فى ١٩٩٣/٨/٢٥.

(*) يلاحظ أن هذه الدعوة تستبعد حينئذ حزب العمل (باعتباره حزبا له توجهاته الإسلامية) من المشاركة فى حكومة الإنقاذ الوطنى.

٢ – عبد اللطيف وهبة وآخرون، مصر إلى أين بعد تصاعد الإرهاب، مرجع سابق.

٣ – صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية فى ديروط، مرجع سابق.

٤ – حسين عبد الرازق، الديموقراطية والطريق لمواجهة الإرهاب، مرجع سابق.

الشعب كمؤسسة تشريعية وواجب الحكومة وأجهزتها التنفيذية أيضا تهيئة المناخ الديموقراطى الملائم للتفاعل بين كل القوى الاجتماعية والسياسية بشكل يتيح العمل أمام المنظمات الجماهيرية بشكل مستقل تعبر من خلاله تعبيرا واضحا عن مصالح وأفكار المواطنين فتكسب إيجابية أكثر فى العمل بين الجماهير وفى إحداث تطور ديموقراطى حقيقى فى المجتمع"[١]. ثم تؤكد المادة الصحفية على "أهمية اجتذاب الأغلبية الصامتة ودعوتها إلى المشاركة النشطة لمواجهة شعارات مثل (الإسلام هو الحل)"[٢]. وتعقيبا على إحدى جرائم الاعتداء على السياح تذكر المادة الصحفية "لايمكن لأى وطنى ينتمى إلى تراب هذا البلد، مسلما كان أو مسيحيا أن يقبل او يسكت عن هذا الجرم، وأكدت الأمانة العامة (لحزب التجمع) ضرورة التصدى بكل حزم وقوة فى نطاق القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة لتصاعد إرهاب هذه الجماعة التى تتستر بالدين"[٣].

وفى موضع آخر تؤكد الصحافة اليسارية على ذات البعد ناقدة النظام السياسى فتذكر بأنه "على الحكومة أن تتدارك مسئوليتها عن سياستها الخرقاء التى تصبح معملاً لتفريخ السخط والإحباط واليأس بين صفوف الجماهير، ولا تقوم بمحاولة لعلاج الآثار النفسية للظلم الاجتماعى الذى كرسته بسياستها بحيث أصبح هذا المجتمع هو المعمل الأساسى لاستقطاب اليائسين إلى حلقة الإرهاب"[٤]. وهو ما يعنى حتى تكون المواجهة شاملة ضرورة أن يخلق النظام السياسى الظروف الملائمة لمشاركة فعالة من قبل الجماهير.

بيد أنه إذا كانت شريحة الشباب هى الفئة - من الجماهير - الأكثر تضرراً من سوء أداء النظام السياسى وتردى سياساته، ثم هى الفئة التى يسعى

---

١ - عبد الغفار شكر، مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
٢ - أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق.
٣ - صحفى، الاعتداء على السياح ضرب للاقتصاد الوطنى، (خبر)، الأهالى فى ١٩٩٢/١١/٤.
٤ - حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، مرجع سابق.

التيار الإسلامى لاستقطابها، فإنه من الضرورى أن يعمل النظـام السياسـى علـى "فتح منافذ الأمل الجاد فى العمل والمستقبل أمام الشباب الذى يعانى من الإحبـاط الاجتمـاعى ... وتوسـيع دائـرة الخدمـات لتشـمل مختلـف الفئـات التـى تشـعر بالحرمان ولا تعرف من أجهزة الدولة إلا رجل الشرطة. وفى موضع آخر تؤكد الصحيفة اليسارية قائلة" وإنما يبقى الأمل معقودا باقناع وتنبيـه وتكييـف الشـباب الذى لم يكون له رأيا بعد ولم ينخرط فى سلك مثل تلك الجماعـات"[1]. وهـو مـا يعنى دعوة النظام السياسى للتحرك إيجابيا على ساحة الجماهير لكسب مشاركتها له فى مواجهة التيار الإسلامى.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى تأمل دور الأجهزة الأمنية باعتبار أنها تمثل أكثر آليات النظام السياسى فاعلية فى المواجهة، ومـن ثـم تطـالب بترشـيد الأداء فى إطارها. وفى البداية ترى المادة الصحفية "أن رجال الأمن يقومـون بواجبهـم بشجاعة ويتساقط منهم الضحايا يوما بعد يوم، ولكـن دورهـم يقتصـر علـى قمـع المخربين الذين يمتلكون وسائل القتل والتدمـير، ويهـددون أرواح المواطنيـن، إذ أن دور الشرطة هو مجرد رد فعل لجرائم الإرهاب، ولكن القضية أبعـد مـن أن يكون علاجها محدوداً فى هذا المستوى، ويجب على كل مواطن أن يعى الآثـار المترتبة على التهاون مـع فكـر الإرهـابيين. ويجـب أن يكـون واضحـاً أن الفكـر الدينى شئ، والتطرف شئ آخر، والإرهاب شئ ثالث"[2].

ومع ذلك نجد أن الصحافة اليسارية تمتدح الأداء الأمنـى فـى حد ذاتـه، باعتباره يبذل أقصى إمكانياته فى هذا الصدد، حيـث تشـير المـادة الصحفيـة إلـى ذلك قائلة "أعلنت وزارة الداخلية حالة الطوارئ القصوى فى كافة أجهزتها علـى مستوى جميع المحافظـات. وتقـرر وقـف منـح جميـع العـاملين بـأجهزة الشـرطة أجازات طويلة ... ورصدت أجهزة الأمن استعدادات تقوم بها جماعات متطرفـة للتحرك خلال فترة الاستفتاء لإرهاب المواطنين ومنعهم من التوجه إلى صنـاديق الاقـتراع لأداء واجبهـم الانتخـابى مـع اسـتعداد الإرهـابيين لإصـدار بيانـات

١ – عبد الغفار شكر، مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
٢ حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، مرجع سابق.

ومنشورات ضد النظام. وتتضمن القيام بعمليات انتقامية ضد عمليات الإعدام التى تمت أخيراً ... وتزامن إعلان حالة الطوارئ مع قرب تنفيذ أحكام الإعدام فى ١٢ متهما فى الحوادث الإرهابية ممن صدرت ضدهم أحكام نهائية. وبعد التصديق على إعدام (أربعة) من المتهمين فى تنظيم الشوقيين وإعلان المتهمين بالتصديق على الأحكام ... ومن ناحية أخرى عقد اللواء .... وزير الداخلية اجتماعاً مطولاً وأصدر توجيهاته بوضع استراتيجية أمنية جديدة تعتمد على أسلوب المبادرة والأمن الوقائى، والمبادرة إلى الفعل بدلاًمن إتخاذ رد الفعل على تحركات ومؤامرات الإرهابيين بكافة تنظيماتهم ... وتتلخص الاستراتيجية الأمنية فى تطبيق أسلوب الهجوم والمبادأة ورصد كافة العناصر الإرهابية وإجراء مسح أمنى لاستكمال المعلومات عن التنظيمات الإرهابية وإحكام السيطرة داخل السجون على قيادات الجماعات."[1]

ثم تتجه المادة الصحفية إلى حث أجهزة الأمن على ضرورة اتباع الأساليب العلمية والعقلانية فى المواجهة حينما تشير إلى أن "أداء الشرطة يغلب عليه حتى الآن الحماس والرغبة والتضحية على حساب التفكير الهادئ والمتروى، إن استعمال مزيد من العقل والتفكير ومن خلال استراتيجية أمنية وخطط وعمليات محكمة ومواجهة متسقة تستخدم القدر المناسب من القوة دون تجاوز سيكون بلا شك أفضل بكثير، ولهذا فمن الضرورى ... وجود قاعدة قوية ومتكاملة للمعلومات فى إطار متخصص لجمع المعلومات وترتيبها وتحليلها ... وأن تكون هناك عمليات منسقة مع أجهزة أمنية كثيرة للحيلولة دون انتماء عناصر جديدة للتنظيمات، أى إيقاف عملية التجنيد، لأن العمليات الإرهابية منذ تنظيم صالح سرية عام ١٩٧٤ وحتى الآن تشير إلى أن عدد المنتمين للتنظيمات يتضاعف، كما تتضاعف قدرتها على تقديم كوادر جديدة دائماً"[2]. وهو ما يعنى تأكيد المادة الصحفية على ضرورة انتقال الأجهزة الأمنية من موقف رد الفعل

---

١ - ثروت شلبى، طوارئ فى أجهزة الشرطة، خطة هجومية ضد الإرهابيين، مرجع سابق.
٢ - مصباح قطب، الأغلبية تشارك فى صد الإرهاب إذا شاركت فى العملية السياسية، (حوار)، الأهالى فى ١٩٩٣/٤/٢١.

الدفاعى إلى رسم استراتيجيات الأمن الوقائى فى مواجهة هذه الجماعات.

ثانيا : مواجهة الظروف الموضوعية للعنف والإرهاب

لاشك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً أساسياً فى إتساع مساحة العنف والإرهاب فى المجتمع. فتزايد مساحة الإحباط عند البعض، مع عدم وجود ما يشبع الحاجات الأساسية يؤدى إلى تزايد التوترات والنقمة على السياسات التى سببت ذلك. ومن ثم نجد أن شريحة من الجماهير تتحرك تلقائيا ودون أن تدرى لتجد نفسها فى خندق واحد مع جماعات العنف والإرهاب، وتتبنى نفس منطقها كذلك. لذلك تؤكد الصحافة اليسارية على أنه من الضرورى لكى نواجه العنف والإرهاب، فإنه لابد من "القضاء على الظروف الموضوعية التى أفرزت التطرف، أى القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية"[١]. وهذه الظروف الموضوعية نتجت عن سياسات الانفتاح الاقتصادى، وهى السياسات التى سببت أزمات كثيرة بالنسبة لشرائح اجتماعية عديدة فى المجتمع. ومن ثم ترى المادة الصحفية أنه من الضرورى "القضاء على الأزمة التى هى نتاج لسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادى، والتى كان من نتيجتها تزايد حجم مشكلة البطالة التى يعانى منها الشباب، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل يستفز غالبية الشعب، وعجز الاقتصاد المصرى عن تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين من سلع وخدمات بأسعار مناسبة وارتفاع الأسعار إلى درجة تفوق احتمال غالبية المواطنين وانتشار الفساد بسبب هذه السياسات، نتيجة لغياب الرقابة الشعبية، حيث تمثل هذه الظواهر وما يترتب عليها من اغتراب الشباب وشيوع السخط"[٢] أهم أبعاد التعاطف الجماهيرى مع جماعات التيار الإسلامى. ثم تطالب المادة الصحفية بضرورة أن نتحرك لحل المشكلة الاقتصادية مؤكدة على أن "الحكومة لابد أن تركز على الخلل فى الميزان

---

١ – رفعت السعيد، الإسلام السياسى بين الأصوليين والعلمانيين، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٤/١/٢٦.

٢ – عبد الغفار شكر، كيف نواجه الإرهاب، مرجع سابق.

التجارى وإهدار المال العام، وأزمة صادراتنا الزراعية، والفقر والبطالة، بدلاً من أن تشحذ كل أسلحتها فى معركة لن تكون لها أى نتيجة سوى عزلها عن المجتمع وتقوية شوكة التطرف"[1].

ثم تنطلق المادة الصحفية إلى تحديد شكل مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تفرض المعاناة على الجماهير، فتطالب الدولة بالعمل على تأسيس "التنمية الاقتصادية المستقلة بالاعتماد على النفس ... إضافة إلى تحقيق توازن ملموس بين الأجور والأسعار ... وفتح منافذ الأمل الجاد فى العمل والمستقبل أمام الشباب الذى يعانى من الإحباط الاجتماعى... وكذلك توسيع دائرة الخدمات لتشمل مختلف الفئات التى تشعر بالحرمان ولا تعرف من أجهزة الدولة إلا رجل الشرطة"[2]. ثم تشير المادة الصحفية إلى أنه لابد من "شن حرب صريحة ضد الفساد الذى يتسلل خفية إلى المجتمع"[3].

وبعد أن تحدد المادة الصحفية طبيعة المشكلات التى ينبغى مواجهتها، تسعى إلى تحديد الفئات التى تشكل الوعاء الذى تغترف منه جماعات التيار الإسلامى عناصرها. حيث ينبغى كسب هذه الفئات عن طريق حل مشكلاتها حتى يمكن أن تشكل ظهيراً قويا فى أى مواجهة مع جماعات التيار الإسلامى. ويعتبر الفقراء من ساكنى الأحياء الشعبية والعشوائية هم الفئة الأولى التى ينبغى أن يتركز عليها الاهتمام، وفى هذا الإطار توضح المادة الصحفية قائلة: "فلولا التوتر الذى يسود قطاعات عريضة من الطبقات الشعبية ما وجد المتآمرون مناخاً مناسبا أو أرضا خصبة لاستخراج عناصر إرهابية تتولى تحقيق أهدافهم، وعلينا أن نبحث بآفاق واسعة عن أصول المشاكل الاجتماعية والسياسية"[4]. باعتبار أن هذه المشكلات - بما فيها المشكلات الاقتصادية بطبيعة الحال- هى التى تشكل أساس القطيعة مع النظام السياسى، وهى التى

---

١ - نبيل زكى، من هم الضحايا الحقيقيون للإرهاب، مرجع سابق.
٢ - عبد الغفار شكر، مواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
٣ - عبد القادر شهيب، شكرا للسادة الإرهابيين، مرجع سابق.
٤ - الأهالى، جذور الإرهاب، مرجع سابق.

تجعل موقف هذه الجماهير قريبا من موقف جماعات التيار الإسلامى، ولتأكيد ذلك تذهب المادة الصحفية فى موضع آخر لتؤكد "أن المواجهة الأمنية غير كافية بل إنها أحد أسباب تصاعد الهجمات الإرهابية، ولكن الموقف الآن يتطلب وضع سياسات اجتماعية وسياسية لجميع المشاكل التى تواجهها ... ولا بد من النظر بعين الاعتبار للفقراء فى المناطق العشوائية التى تشكل بؤر التطرف والإرهاب"(١). ثم تتجه المادة الصحفية لتلوم النظام السياسى صراحة على التقصير فى هذا الاتجاه فتذكر أنه "على الحكومة أن تتدارك مسئوليتها عن سياستها الخرقاء التى تصبح معملاً لتفريخ السخط والإحباط واليأس بين صفوف الجماهير، ولا تقوم بأى محاولة لعلاج الآثار النفسية للظلم الاجتماعى الذى كرسته بسياساتها، وأصبح هذا المعمل هو المجتمع الأساسى لاستقطاب اليائسين الى حلقة الإرهاب"(٢).

وبعد أن توجه المادة الصحفية اللوم إلى النظام السياسى لمسئوليته عن دفع الجماهير إلى الوقوف قريبا من موقف الإرهابيين، نجدها تنتقل إلى فئة الشباب باعتبارها الفئة التى تجند منها جماعات التيار الإسلامى غالبية عضويتها، فتؤكد المادة الصحفية على ضرورة "تطهير المجتمع من عوامل التحريض على التمرد، وفتح الأبواب الواسعة للشباب لكى ينتشلوا أنفسهم من الضياع ... إن الشباب المحاصر بالفقر والبطالة ومظاهر الفساد المتفشية من رشاوى واختلاسات وكذب وتدليس ونفاق وغش ومخدرات وإهدار للأموال العامة والخاصة، حيث لايمكن للشباب التأقلم مع هذا الحصار حتى لو أرادوا ومن ثم فإنهم ينتهزون الفرصة لكى ينفسوا عن أنفسهم ... حيث يأس الشباب من استمرار حالة البطالة والفقر حتى نفذ صبرهم... فالشباب لابد أن يشعر أن المسئولين يهتمون بهم حتى لا يسخطون على الزمان والمكان ... أى أن القضاء على الإرهاب يتطلب توفيراً للقمة العيش والعلاج والعمل"(٣). ثم تختتم المادة

---

١ – عبد اللطيف وهبه وآخرون، مصر الى أين بعد تصاعد خطر الإرهاب، مرجع سابق.
٢ – لطفى واكد، الإرهاب والمثقفون والحكومة، مرجع سابق.
٣ – أحمد الزقم، الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب، (مقال)، الأهالى فى ١٩٩٢/٨/٢٦.

الصحفية قائلة " أن الأمل يبقى معقوداً بإقناع وتنبيه وتكييف الشباب الذى لم يكون له رأيا بعد ولم ينخرط فى سلك مثل تلك الجماعات"[1]. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تتجاوز التأكيد على الأسلوب الأمنى الذى يعتمده النظام السياسى لمواجهة جماعات التيار الإسلامى، وترى بدلاً من ذلك استراتيجية ثلاثية الأبعاد تعتمد من ناحية على إصلاح ذات البين يبين النظام السياسى مما يجعل أداءه متوافقا مع احتياجات الجماهير، إضافة إلى حل مشاكل الجماهير وبخاصة جماهير الأحياء الشعبية، كذلك مواجهة المشكلات التى تفرض عدم التكيف باعتبار أن الجماهير فى الأحياء الشعبية والفقيرة وكذلك شريحة الشباب تصدر عنها الروافد التى تغذى تيار العنف والإرهاب.

ثالثا : المواجهة الثقافية الشاملة

ترى الصحافة اليسارية أن الثقافة العامة تسللت إلى بنائها بعض العناصر التى تغذى التعصب ضد الآخر الدينى والكراهية له، الأمر الذى يجعل من هذه الحالة السيكولوجية إطاراً ملائما يدعم توجهات العنف والإرهاب. ورأت أن من الروافد الأساسية لانطلاق هذه العناصر تأكيد الإعلام والتعليم والفكر المضاد للعلمانية على عدم احترام العقل أو الأخذ بالحوار، الأمر الذى يفرض ضرورة المواجهة من خلال هذه الأطر أو الروافد، وهى الإعلام والتعليم والثقافة العامة. غير أنه قبل أن تشير المادة الصحفية إلى الإعلام والتعليم باعتبارهما آليات لبناء الثقافة العامة، نرى ضرورة مواجهة أى عنت فكرى يفرض قهراً أو عائقا أمام انسياب الأفكار فى المجتمع. وفى ذلك تذكر المادة الصحفية أن الإرهاب له جذوره الفكرية فى التاريخ. ومن ثم ترى المادة الصحفية فى مواجهة مثل هذه الأوضاع ضرورة "نشر الأفكار المتحررة والخالية من الجهل والجهالة والتجهيل والطاعة إلى احترام العقل وتحرير الإنسان وتأكيد حريته فى التفكير والقول والاعتقاد. كذلك تجفيف المنابع الفكرية

---

١ - حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، مرجع سابق.

للإرهاب والإصرار على تحديهم بالعقل والمنطق"[1].

وفيما يتعلق بالإعلام ترى المادة الصحفية أنه قد تعرض لاختراق من قبل جماعات التيار الإسلامى أو مناصريه، الأمر الذى يجعل للإعلام تأثيراً سلبيا، خاصة وأنه موجه إلى كل شرائح المجتمع تقريبا، ومن ثم فإذا كان أداؤه سلبيا، فإنه من الطبيعى أن يؤدى إلى تغذية العنف والإرهاب. ومنذ البداية تنبه المادة الصحفية إلى أن "المواجهة الإعلامية ضرورية لمواجهة الإرهاب"[2]. ثم توضح المادة الصحفية هدفها فتؤكد على "ضرورة المواجهة الإعلامية والثقافية من أجل القضاء على جذور الفتنة الطائفية"[3]. ثم تبرر المادة الصحفية مطالبتها بأهمية المواجهة الإعلامية، فتشير إلى أن بعض المادة الإعلامية يؤذى المشاعر المسيحية، ومن ثم ضرورة "المواجهة الإعلامية وعدم السخرية من الديانة المسيحية "[4]. كذلك تهدف هذه المواجهة إلى مواجهة "الخطاب الدينى المنغلق ... ونشر الفكر الدينى المستنير ... الأمر الذى يفرض طبيعة المواجهة الإعلامية وبخاصة سيطرة الإسلاميين على وسائل الإعلام"[5]. ومن ثم يتضح أن منطق "المواجهة الثقافية والإعلامية لمحاربة الفكر، هذا الفكر الرجعى الذى يكفر النظام والمجتمع"[6]. وهو ما يعنى أن المواجهة بالأساس تستند إلى إضرار الإعلام الحالى بالمجتمع سواء بتكفيره وتكفير النظام السياسى أو بتفجير الفتنة بين جماعاته المكونة.

ثم تتحرك المادة الصحفية إلى تبرير آخر، يبرر هذه المواجهة الإعلامية، وهى معاداة الخطاب الإسلامى الإعلامى للعلمانية. ومن ثم تطالب المادة الصحفية بضرورة "تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتناقض مع هذا التوجه

---

١ – رفعت السعيد، المتطرفون يضربون الأفغانى، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٨/١١.
٢ – صحفى، مصر كلها تدين الإرهاب، (مقال) الأهالى فى ١٩٩٢/٦/١٠، وانظر أيضا حسين عبد الرازق، الديموقراطية والطريق لمواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
٣ – صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية فى ديروط، مرجع سابق.
٤ – صحفى، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.
٥ – خليل عبد الكريم، من الذى قتل فرج فوده، مرجع سابق.
٦ – محمد عوده، من الذى يقرع الأجراس، مرجع سابق.

العلمانى "الذى يفرض" الاحتكام للعقل " والذى يقر "فصل الدين عن الدولة فصلاً كاملا"، والذى يؤكد على "الديموقراطية ... والإقرار بالتعددية والاختلاف فى الآراء"[1]. وهو ما يعنى أن مهاجمة الخطاب الإعلامى الإسلامى من قبل الصحافة اليسارية بسبب أنه يهاجم الجماعة المسيحية ومن ثم يشق عصا الإجماع الوطنى، فإننا هنا نجد أن انتقاد هذا الخطاب يتم كذلك لصالح نشر مفهوم خاص لمعنى العلمانية، التى لا يرفضها الدين فى مفهومها الجوهرى وطبيعتها الأساسية.

وتنتقل المادة الصحفية لتنتقد تراخى السياسة الإعلامية فى هذا الصدد فتشير إلى "الهجوم على الدين المسيحى فى وسائل الإعلام ... التليفزيون هو أقوى وسيلة فى الإعلام يفتح الباب على مصراعية لكل من هب ودب لكى يصب البنزين على النار فتزداد اشتعالاً. ويظهر على شاشات التليفزيون من حين لآخر شخص ممن يدعى العلم بالدين ليتولى شرح آيات الإنجيل بطرق ملتوية أو يطعن علنا فيما نؤمن به ونقدسه... هل لوزير الإعلام أن يدرك ذلك وأن يحرر إعلامنا من طاغوت التفرقة والطائفية والتطرف بيد أعلى من يد الوزير العاجزة، أو غير الراغبة أو غير المدركة لحقيقة الكارثة التى تصنعها، أم ننتظر حتى ينفرط عقد وحدتنا الوطنية"[2]. ويبدو أن الصحافة اليسارية هنا تستخدم الهجوم على المسيحيين من قبل بعض الجماعات الإسلامية لتحقيق مآرب خاصة بها، الأمر الذى يذكرنا بموقف معاوية التاريخى من حيث المطالبة بدم عثمان، ليس دفاعاً عن عثمان بقدر ما هو انتقام من على بن أبى طالب.

ويعتبر التعليم هو **الجبهة الثانية** التى رأت الصحافة اليسارية ضرورة المواجهة من خلالها. حيث ترى أنه قد تم اختراقه كذلك، ومن ثم فلا بد أن يكون هو الآخر ساحة للمواجهة. ولذلك تؤكد الصحافة اليسارية على أهمية "المواجهة التربوية – وخاصة فى المدارس ومناهج التعليم – لكل أشكال

---

١ – فريدة النقاش، العلمانية هى الحل، مرجع سابق.
٢ – رفعت السعيد، عاجل إلى وزير الإعلام، مرجع سابق.

التعصب"[1]. وفى هذا الإطار ترى الصحافة اليسارية أن "العملية التعليمية فى مختلف مراحلها قد تعرضت لاختراقات متعددة سواء فى المناهج أو الكتب المدرسية أو العلاقة بين المدرسين والطلاب، إلى الحد الذى جعل هذه العلاقة تتحدد على أساس الدين ... من الواضح أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى يحاول قدر استطاعته أن يفعل شيئا، لكن هذا الشئ فى اعتقادى يجب أن يكون شاملاً متكاملاً وجذريا، ولكى يكون كذلك فإنه يتعين عليه أن يستمد شموليته وتكامله وفاعليته من مناخ عام متحضر وعقلانى وعاقل، مناخ عام مصرى حقا ومتحضر حقا"[2]. ويبدو أن الصحافة اليسارية بذلك ترى أن السبب الرئيسى لمواجهة جماعات التيار الإسلامى ترجع بالأساس إلى تعصبها ضد الجماعة المسيحية، مع أنه فى اعتقادنا أن أضرار الجماعات الإسلامية بالجماعة المسيحية لم يتم فى الغالب لأسباب دينية بالأساس، بل كانت اعتداءاتها بسبب تفاعلات يومية دنيوية، أو لمجرد إحراج النظام السياسى. وأغفل اليساريون فى مقابل ذلك ما تفعله ذات الجماعات الإسلامية بالمجتمع والنظام السياسى.

ثم ترى المادة الصحفية أنه استكمالا لتطوير النظام التعليمى حتى يصبح أحد الآليات الفعالة فى المواجهة، فإنه من الضرورى كذلك "إنشاء مركز لبحوث ودراسات العنف، لأن العنف يحتاج إلى دراسة قومية يشترك فيها أعداد كبيرة من الباحثين، لكى نصل إلى توصيف حقيقى للظاهرة من حيث حجمها ومستقبلها، وملامح الشخصية الإرهابية وخلفياتها"[3]. وهو ما يعنى أن المواجهة يجب أن تشمل تنقية المعارف التى ننشئ عليها أبناءنا مما هو خاطئ ومتحيز سواء فيما يتعلق بالدين او الحياة. إضافة إلى محاولة استخدام المعرفة العلمية الموضوعية لفهم جماعات التيار الإسلامى بهدف الوصول إلى أفضل سبل وسياسات المواجهة.

---

١ – صحفى، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.
٢ – رفعت السعيد، التعليم والفتنة والتطرف، مرجع سابق.
٣ – مصباح قطب، الأغلبية لن تشارك فى صد الإرهاب إلا إذا شاركت فى العملية السياسية، مرجع سابق.

ثم تنتقل الصحافة اليسارية إلى ضرورة ترشيد الثقافة العامة حتى تصبح في ذاتها إحدى آليات المواجهة. فالثقافة في النهاية هي التي توجه سلوكيات البشر، وترشيدها من المنطقي أن يساعد على ترشيد سلوكهم، وفي ذلك نجد المادة الصحفية تؤكد على أهمية " المواجهة الثقافية وإشاعة مناخ العقلانية والتنوير ... وتضافر قوى المثقفين في مواجهة التعصب والإرهاب ... وإطلاق الحرية لدعاة التنوير"[1]، "والحوار باعتباره السبيل الوحيد للقضاء على العنف"[2]. كذلك "الانفتاح على ثقافة الغرب ... ونشر العقلانية"[3]. ذلك لأنها – أي المادة الصحفية – ترجع انتشار خطاب التيار الإسلامي إلى "شيوع مناخ اللاعقلانية"[4]. وهو ما يعني ضغط المادة الصحفية على أهمية الانخلاع من ثقافة التراث، والاتجاه للاغتراف من معين الثقافة الغربية، باعتبار أن ذلك آلية من آليات مواجهة جماعات التيار الإسلامي إلى جانب الآليات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد المادة الصحفية على أهمية "الديموقراطية ... والعلمانية ... وفصل الدين عن الدولة فصلاً كاملاً ... والإقرار بالتعدد والاختلاف في الآراء"[5]. بالإضافة إلى ذلك تؤكد الصحافة اليسارية على أهمية مشاركة كل التيارات الفكرية في المواجهة، حيث نجدها تؤكد" أن الصراع الفكري يدور بين أربعة تيارات فكرية هي التيار الإسلامي والتيار الليبرالي والتيار القومي والتيار الاشتراكي، ولكل من هذه التيارات رؤيته لمستقبل مصر ... من هنا تأتي أهمية إتاحة الفرصة لكل منها لطرح رؤيته للمستقبل وإدارة الصراع الفكري في المجتمع بشكل سليم لا يستبعد أي تيار بأي حجة، فنحن شركاء جميعا في هذا الوطن"[6]. وهو ما يعني موافقة المادة الصحفية على ضم جماعات التيار الإسلامي ضمن أطراف الحوار.

---

١ – صحفي، مصر كلها تدين الإرهاب، مرجع سابق.
٢ – حسين عبد الرازق، الديموقراطية والطريق لمواجهة الإرهاب، مرجع سابق.
٣ – الأهالي ، جذور الإرهاب، مرجع سابق.
٤ – خليل عبد الكريم، من الذي قتل فرج فوده، مرجع سابق.
٥ – فريدة النقاش، العلمانية هي الحل، مرجع سابق.
٦ – عبد الغفار شكر ، كيف نواجه الإرهاب، مرجع سابق.

ثم تنتقل المادة الصحفية إلى إبراز جانب آخر، يتمثل فى ضرورة التأكيد على الثقافة العلمانية، حيث ترى المادة الصحفية أهمية "نشر الفكر المستنير"[1]. ثم تذكر أنه "لابد من المواجهة الإعلامية والثقافية وتوضيح للناس أن مصر أم الحضارة والدين، فلقد بزغ فجر التوحيد من مصر، وعقيدة أخناتون من مصر ... وتوجد آثار فرعونية وقبطية - إسلامية، فالدين عند المصريين يتميز بالسماحة والاعتدال ... لابد من الفهم الحقيقى لرسالة الدين"[2]. وفى موضع آخر تؤكد المادة الصحفية على أهمية "المواجهة الثقافية وإشاعة مناخ العقلانية والتنوير ... وكذلك المواجهة الإعلامية ضرورية للإرهاب ... كما لابد من "تضافر قوى المثقفين فى مواجهة التعصب والإرهاب "إضافة إلى "إطلاق الحرية لدعاة التنوير"[3]. وينبغى أن يمتد هذا التنوير إلى مواجهة بعض الممارسات المتزمتة، والتى تقف فى مواجهة نمو البحث العلمى فى مجتمعنا. وفى هذا الاطار تشير المادة الصحفية إلى أنها "ترفض تماما العدوان على حرية البحث العلمى فى الجامعة. فالجامعة هى مجموع المشتغلين بالبحث العلمى يعاونهم بعض الطلاب، فمن يقول جامعة يجب أن يقول البحث العلمى، ولا بحث فى علم بدون حرية كاملة للباحث. ومهمة اللجان العلمية لفحص إنتاج الجامعيين قبل ترقيتهم تدور أساساً حول ما التزم به الباحث من قواعد معروفة للبحث العلمى، وسعة الاطلاع، وسلامة المنطق فى العرض، وجدية الموضوع ...الخ، ولا يجوز إطلاقا أن تتحول إلى محاكم تفتيش تصادر على أى رأى علمى وتعاقب صاحبه. فهذا الأسلوب إرهاب فكرى ربما كانت آثاره أبعد مدى من الإرهاب المادى بالقتل وتفجير القنابل، ذلك لأنه يهدد بتعطيل عقول المجتمع ... وننتظر من نوادى أعضاء هيئة التدريس فى جامعاتنا موقفا واضحاً تماماً برفض هذا الإرهاب"[4]. إضافة إلى أهمية "توضيح مظاهر سماحة الإسلام".

---

١ - خليل عبد الكريم، من الذى قتل فرج فوده، مرجع سابق.
٢ - رفعت السعيد، الإسلام السياسى بين الأصوليين والعلمانيين، مرجع سابق.
٣ - الأهالى، مصر كلها تدين الإرهاب، مرجع سابق.
٤ - إسماعيل صبرى عبد الله، الإرهاب الفكرى، (عمود)، الأهالى فى ١٩٩٣/٤/٧.

وإذا كان الإعلام قد أسند إليه دور أساسى فى مواجهة التطرف فى نطاق الثقافة العامة،، وكذلك التعليم، فإن من الدعوات التى برزت تلك الدعوة التى تتمثل فى ضرورة المواجهة من خلال البحث العلمى، حيث برزت الدعوة إلى أهمية "وجود قاعدة قوية ومتكاملة للمعلومات فى إطار متخصص لجمع المعلومات وترتيبها وتحليلها". وأنه لابد من انشاء مركز لبحوث ودراسات العنف، على نحو ما سبقت الإشارة إليه.[1] وهو مايعنى أن المادة الصحفية حاولت ترشيد الثقافة وتأكيد عقلانيتها من خلال أساليب أو وسائل عديدة.

رابعا: إبراز سماحة الإسلام نحو الآخر الدينى

تشير الصحافة اليسارية كذلك إلى أهمية إبراز الدين الإسلامى فى وجهة الصحيح، ونظراً لاعتقاد المادة الصحفية أن ثمة خطأ فى فهم الجماعات الإسلامية للدين الإسلامى، ولتحقيق هذا الفهم الصحيح فإنه من الضرورى كما تذهب المادة الصحفية أن "تنبه الشباب إلى أهمية معرفة أسباب نزول الآيات والإحاطة بملابسات ذلك ... كذلك إقناع الشباب بأن السبيل إلى جعل الإسلام مهيأ لمجابهة العصر الحديث مجابهة إيجابية فعالة هو الأخذ بروح الإسلام وليس الالتزام بأحكام معينة متناثرة، بحيث تغدو إشاراته وتوجيهاته العامة بمثابة البوصلة التى تهدينا سواء السبيل فى أى مكان أو زمان كنا فيه، وتكييفه حتى يقبل فكرة أن الدين لا ينشأ فى فراغ، وإنما يظهر فى مجتمع معين وزمن معين، فتتلون تعاليمه بالضرورة بظروف ذلك المجتمع ومقتضيات ذلك الزمان وتراعيها، فالدين حقيقة مطلقة وردت فى إطار تاريخى، وظهرت فى بيئة اجتماعية انعكست معالمها عليه وذلك من أجل أن يلقى القبول ويحظى بفهم العامة ويضمن الانتشار". بالإضافة إلى ذلك توضح المادة الصحفية "أن الدين يمر بحقب متتالية، وينتشر فى مجتمعات متباينة فيتراكم عليه المزيد فالمزيد مما

---

١ – مصباح قطب، الأغلبية لن تشارك فى صد الإرهاب إلا إذا شاركت فى العملية السياسية، مرجع سابق.

هو محلى محض وعارض مؤقت"[1]. وهو ما يعنى التأكيد على فعالية الظروف المحلية النسبية ومحاولة تكييف الدين أو تعديله وفقا لها؛ بحيث يتسق ذلك مع التوجهات اليسارية الأيديولوجية المؤكدة على أولوية الواقع والظروف المادية الواقعية وتشكيلها لعالم الأفكار والمثل، ومن ثم لا تمتلك هذه الأخيرة أى حقيقية أو جوهرية فى طبيعتها الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد المادة الصحفية أن الإسلام ضد العنف، وتذهب إلى أن "شريعة الإرهاب والتطرف هى النقيض لشريعة الإسلام دين الأمن والاعتدال والوسطية. وقد خرج علينا المروجون للتطرف والمتاجرون بالإسلام بفهم للإسلام وتوظيف له يهدم جوهر الدين الحق. وقد بلغ الفجور الذهنى والنفسى لهؤلاء أن نظروا إلى جرائم الإخلال بالأمن العام وترويع الناس، مسلمين وغير مسلمين، باعتبارها أعمالاً بطولية يوجهها مرتكبوها ضد الحكومة الباغية وضد المجتمع الجاهلى بقصد تغييرها وهدمها وإحلال حكومة محلية ومجتمع إسلامى محلها"[2]. ولم تبرز المادة الصحفية فقط هذا الفهم الضيق للإسلام، وهو الدين المعادى للعنف، ولكنها أبرزت أيضا بعض الأدلة التاريخية التى تؤكد ذلك، منها أنه "عندما اضطر الرسول أن يخرج مهاجراً من مكة قال والله إنك لأحب أرض الله إلىّ، ولو أن أهلك أخرجونى ما خرجت ... وعندما نطق الرسول وهو يبين أسباب وصور الاستشهاد فقال، من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد ... فإذا سلمنا بأن الوطن هو جماع الأرض والثروة والعرض فإن الاستشهاد فى سبيل الوطن حب وتحية وفداء يكون جزءا جوهريا من الايمان الصحيح برسالة الإسلام"[3].

ثم تنتقل المادة الصحفية من إبراز رفض الإسلام للعنف إلى إبراز سماحة الإسلام ورحابته، فهى تؤكد أن الإسلام سمح بالتعددية والاجتهاد، إذ تذكر أن "كل التيارات الفكرية كانت موجودة فى كل العهود الإسلامية دون

---

١ – حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، مرجع سابق.
٢ – محمد رضا محرم، عن الإسلام والوطن، مرجع سابق.
٣ – نفس المرجع.

خروج على النظام العام، وباب الاجتهاد مفتوح ولا عصمة فى الاجتهاد. وأحكام الفقه يمكن أن تختلف باختلاف البيئة والدول والأزمنة، وقد كان لكبار الأئمة فتاوى ثم عدلوا عنها فى بلاد أخرى"[١]. وهو ما يعنى رفض فرض ثبات وسكون تفسيرات النصوص التى قيلت فى الماضى على واقعنا المعاصر والمختلف. ثم تطالب المادة الصحفية عمليا بأهمية "بيان سماحة الإسلام ... ورفض التأسلم المثير للفتنة ... والمساواة بين كل المصريين بغض النظر عن الدين ... إضافة إلى أهمية دور المثقفين والدعوة إلى الوحدة الوطنية"[٢]. وكذلك "توضيح موقف الدين الإسلامى من أهل الذمة وكيفية معاملتهم"[٣]. وإلى جانب ذلك ترى المادة الصحفية أنه مما يساعد على المواجهة أهمية "عدم الخوف أو ممالأة التيارات السياسية الإسلامية، وإبراز التيار الإسلامى المستنير والعقلانى ... وعدم نفى التيار الإسلامى"[٤] من المشاركة الفعالة فى تسيير دفة أو حركة المجتمع بشكل عام. وهو ما يعنى أن المادة الصحفية تدعو أعضاء التيار الإسلامى إلى مراجعة فهمهم للإسلام وأيضا إلى توسيع مساحة الإسلام المستنير لفهم أرحب لقضايا الوطن أو لطبيعة العلاقة بالآخر الدينى داخل هذا الوطن.

لابد أيضا أن تحتوى المواجهة على عنصر التأكيد على الوحدة الوطنية، حيث لعبت جماعات العنف والتفسيرات التى تستعين بها دوراً أساسيا فى تهديد الوحدة الوطنية. وحتى تتحقق هذه المواجهة فلا بد أن نبدأ بالتربية الدينية للطفولة، حيث تؤكد الصحيفة على أن "المدخل الأساسى فى سبيل تحصين أبنائنا وبناتنا ضد القيادات الوافدة للنيل من وحدتنا الوطنية، وضد التعصب الدينى الأعمى هو أن يربى كل من المسلم والمسيحى تربية دينية سليمة، قائمة على الفهم الصحيح للدين، والمدرسة يمكنها أن تؤدى دوراً فعالاً فى هذا الصدد،

---

١ – مدحت الزاهد، حوار مع قيادات من الجماعات الإسلامية فى سوهاج، (تحقيق)، الأهالى فى ١٩٩٣/٧/١٤.

٢ – رفعت السعيد، دعوة لفضيلة المفتى، مرجع سابق.

٣ – صحفى، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.

٤ – محمد الضبع، من المسئول عن تعثر الموقف الموحد ضد الإرهاب، مرجع سابق.

ولاسيما إذا عاونها المسجد والكنيسة وأدوات الإعلام"[١]. إلى جانب ذلك نجد أن المادة الصحيفة "تحذر من خطر تسلل التيارات المتأسلمة إلى العملية التعليمية، فما يتلقنه الطفل وهو صغير يظل مترسبا فى وجدانه. والوطن يجب أن يحافظ على طفولته وأن يحميها من الوقوع فى براثن المتطرفين المتسترين خلف الدين، والذين يكرسون التفريق بين طفل مسلم وطفل مسيحى بما يخلق أرضا خصبة للفكر المتطرف ولدعاوى الإرهاب والإرهابيين"[٢]. ثم تذهب المادة الصحفية قائلة "كم يكون جميلاً أن يشارك المسلمون من التلاميذ زملاءهم المسيحيين وجدانيا فى المناسبات الدينية المختلفة والعكس صحيح ... إن خير وسيلة لبث قيم التسامح والحب والوحدة هى تلك التى تتأتى لا عن طريق الوعظ والإرشاد ولكن عن طريق المواقف والممارسات"[٣].

بالإضافة إلى ذلك لابد أن تكون المواجهة من خلال قادة الرأى والفكر والدين فى المجتمع، لتأثيرهم على أفراده، وبخاصة قياداته الدينية لكونها قيادات مسموعة الكلمة. وتستشهد المادة الصحفية بالقيادات الدينية التاريخية مثل الشيخ محمد عبده فى دعوته المسلمين الى حسن معاملة أهل الذمة، حسب ما سبق الاشارة اليه تفصيلا [٤]. ثم تستشهد المادة الصحفية بمفتى الديار المصرية الذى قال "إننا نعيش على أرض واحدة، تظلنا سماء واحدة ونستنشق هواء واحد، والشريعة الإسلامية تنادى الناس جميعا بنداء واحد كما تعتبر الناس جميعاً إخوة فى الإنسانية ... فالأديان تقف إلى جانب العدل والحق. وقد أمرنا الدين الإسلامى أن ندافع عن المسيحيين كما ندافع عن أعراضنا، والقاعدة الفقهية تقول لهم مالنا وعليهم ما علينا"[٥]. "فالمسيحى إذا أحسن يكافأ على إحسانه ومثله تماما كالمسلم، لا مجاملة ولا نفاق ولا خداع. والله ينهانا عن الحقد والضغينة

---

١ – رفعت السعيد، تقرير عن الوحدة الوطنية، مرجع سابق.
٢ – رفعت السعيد، هكذا يعلمون أطفالنا، مرجع سابق.
٣ – رفعت السعيد، تقرير عن الوحدة الوطنية، مرجع سابق.
٤ – رفعت السعيد، التعصب: مقال الأستاذ الإمام، مرجع سابق.
٥ – الأهالى، استفتاء شعبى ضد الطائفية والإرهاب لحماية وحدة مصر، (مؤتمر)، الأهالى فى ١٤/١٠/١٩٩٢.

والعصبية العمياء وسوء الظن والحسد وعن كل الرذائل التى نهانا الله عنها نحن كمسلمين ومسيحيين"[1].

وفى مقابل تأكيد القيادة الروحية الإسلامية على العدل مع الآخر الدينى الشريك بالوطن، تؤكد القيادة الدينية المسيحية على ذلك أيضا، حيث يقول البابا شنوده رئيس الكنيسة المصرية "أريد أن أقول أن كل الناس تحب الخير، ولكن ينبغى أن نكون وسيلة للخير ... ونحن لا نوافق إطلاقا على أن يكون العنف هو وسيلة لنشر الخير، المسيحية تدعو إلى الوداعة والهدوء، ونحن نؤمن بالسلام ونشر الخير، والإسلام كذلك يرفض العنف" لوكنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك" "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن" "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن" "فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر" "ولكى توجد وحدة وطنية ينبغى ألا يوجد تمييز أو تمايز، لانقول مسلم وقبطى أو أقلية وأغلبية، وإنما مصرى ومصرى، مواطن ومواطن"[2]

ثم تتوجه المادة الصحفية إلى قضايا ذات طبيعة شائكة ولكنها تضر بالوحدة الوطنية، ومن ثم فهى تنبه إليها. من ذلك مسألة "بناء الكنائس، وحق المسيحيين فى تولى الوظائف القيادية دون النظر الى عنصر الدين"[3]. بحيث تصبح المواطنة هى أساس الشراكة، وهى المعيار الرئيسى للانتماء، وتسقط فى مواجهة ذلك أية انتماءات طائفية أو دينية أو عرقية أخرى.

ثم تتحرك المادة الصحفية إلى جبهة أخرى من جبهات المواجهة، وهى التى تؤكد على ضرورة التعريف بالطبيعة الصحيحة للدين الإسلامى، لأن هذه المعرفة الصحيحة من شأنها أن تساعدنا على أن نواجه الفهم الإسلامى المتطرف والحرفى أو النصى الذى يميز إدراك جماعات التيار الإسلامى. بداية تؤكد المادة الصحفية على ضرورة "عدم نفى التيار الإسلامى لأننا سوف نجعل منه بطلا محاصراً" وكذلك "عدم الخوف أو ممالأة التيارات السياسية

---

١ - رفعت السعيد، الإسلام السياسى بين الأصوليين والعلمانيين، مرجع سابق.
٢ - نفس المرجع.
٣ - رفعت السعيد، دعوة لفضيلة المفتى، مرجع سابق.

الإسلامية"[1] "ومقاومة التأسلم المثير للفتنة". وفى مقابل ذلك تؤكد أنه لابد من توضيح الطبيعة الحقيقية للإسلام، وهو ما يتحقق عن طريق "بيان سماحة الإسلام"[2]. وكذلك "إبراز التيار الإسلامى المستنير والعقلانى"[3]. ثم تدعو المثقفين إلى أن يلعبوا دورهم فى هذا الاتجاه من خلال التنبيه إلى "دور المثقفين فى الدعوة إلى الوحدة الوطنية"[4]. وذلك لأن "المواجهة الدينية والثقافية ضرورية، وتوضيح الدين بصورة صحيحة، وسماحة الدين الإسلامى ... وتوضيح موقف الدين الإسلامى من أهل الذمة وكيفية معاملتهم"[5]. وهو ما يعنى أن المعرفة بالدين الإسلامى على طبيعته الحقيقية سوف يوضح جوانب كثيرة أخطأت جماعات التيار الإسلامى فى فهمها.

ثم تنتقل المادة الصحفية لإبراز أن قراءة الإسلام قراءة صحيحة تبرز أنه لا يؤيد كثيراً من ادعاءات جماعات التيار الإسلامى، فهى تشير مثلاً إلى أنه اذا كان الإسلاميون يعتمدون العنف كآلية لتجسيد المجتمع والدولة الإسلامية، فإن الإسلام دين مضاد للعنف. وتستشهد على ذلك بكلمات الرسول عند خروجه مهاجراً من مكة .. وعندما نطق الرسول وهو يبين أسباب وصور الاستشهاد : من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد، ومن قتل دون أرضه فهو شهيد ... فإذا سلمنا بأن الوطن هو جماع الأرض والثروة والعرض فإن الاستشهاد فى سبيل الوطن حبا وتضحية وفداء يكون جزءاً جوهريا من الايمان الصحيح برسالة الإسلام ... والسلم هو العلاقة الأصلية بين الناس والإسلام، ولا يخرج المسلمون عن هذا الوضع الطبيعى إلا إذا امتدت إليهم يد العدوان بالظلم أو بالإخراج من الوطن بغير حق، ويفرض رد العدوان ويضبطه"[6]. وهو ما يشير إلى اعتبار المادة الصحفية الموت عند رد عدوان

---

١ – أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق.
٢ – رفعت السعيد، دعوة لفضيلة المفتى، مرجع سابق.
٣ – أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، مرجع سابق.
٤ – رفعت السعيد، دعوة لفضيلة المفتى، مرجع سابق.
٥ – صحفى، الفتنة الطائفية، مرجع سابق.
٦ – محمد رضا محرم، عن الإسلام والوطن، مرجع سابق.

جماعات التيار الإسلامى أو محاولة السيطرة عليهم أو ضبطهم نوعاً من الاستشهاد الذى يثاب عليه من يفعل ذلك.

ثم تؤكد المادة الصحفية أن الإسلام دين الوسطية، وهو ضد التطرف والإرهاب، إذ تشير المادة الصحفية إلى أن "شريعة الإرهاب والتطرف هى النقيض لشريعة الإسلام دين الأمن والاعتدال والوسطية. وقد خرج المروجون للتطرف، والمتاجرون بالإسلام بفهم للإسلام وتوظيف له يهدم جوهر هذا الدين الحق ..."[1]. وتضيف المادة الصحفية أنه إلى جانب توضيح أن الإسلام ضد التطرف والعنف، يجب أن نوضح كذلك أن الإسلام كان دائماً مع التعددية، إذ تشير المادة الصحفية إلى تعدد التوجهات والاجتهادات الدينية وتعايشها على مدى العهود الإسلامية.[2] ولعل هذه الفكرة تسعى – من طرف خفى– إلى انكار وجود ثوابت فى الإطار الإسلامى. خاصة عندما تشير الى ضرورة "تنبيه الشباب إلى أهمية معرفة أسباب نزول الآيات والإحاطة بملابساته ... واقناعه بأن السبيل الى جعل الإسلام مهيأ لمجابهة العصر الحديث مجابهة إيجابية فعالة هو الأخذ بروحه لا الالتزام بأحكام معينة متناثرة بحيث تغدو إشاراته وتوجهاته العامة، بمثابة البوصلة التى تهدينا سواء السبيل فى أى مكان أو زمان كنا فيه؛ وتكييفه حتى يقبل بفكرة أن الدين لا ينشأ فى فراغ، وإنما يظهر فى مجتمع معين وزمن معين، فتتكون تعاليمه بالضرورة بظروف ذلك المجتمع ومقتضيات ذلك الزمان وتراعيها . فالدين حقيقة مطلقة وردت فى إطار تاريخى، وظهر فى بيئة اجتماعية انعكست معالمها عليه، وذلك من أجل أن يلقى القبول ويحظى بفهم الغالبية ويضمن الانتشار ... وتوضيح أن الدين يمر بحقب تاريخية متتالية وينتشر فى مجتمعات متباينة، فيتراكم عليه المزيد فالمزيد مما هو محلى وعارض مؤقت".[3]

---

١ – نفس المرجع.
٢ – مدحت الزاهد، حوار مع قيادات الجماعات الإسلامية فى سوهاج، مرجع سابق.
٣ – حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، مرجع سابق.

ويبدو أن المادة الصحفية للصحافة اليسارية تضمّن هجومها على جماعات التيار الإسلامى هجوما على الإسلام ذاته. فتعاليمه وليدة ظروف مجتمع، وليس من الضرورى الالتزام بأحكامه ويكفى الالتزام بروحه، وحتى يلقى القبول فقد كان عليه أن يعكس معالم البيئة، وأنه لم يبق فى النهاية إلا ما هو محلى وعارض (مؤقت)، ومادامت هذه الاعتبارات تختلف بالتأكيد عما هو محلى وعارض ومؤقت الأن، ومن ثم تبرز الحاجة الى إعادة فهمه بالنظر إلى هذه الاعتبارات. وتتابع هذه العملية العقلية الرافضة للإسلام، طالما أن هناك تغير مستمر ودائم فى الزمان والمكان حتى تتآكل الأصول الإسلامية ذاتها.

استخلاصات

استنادا إلى المعطيات والتحليلات التى تضمنها هذا الفصل فيما يتعلق باستراتيجية المواجهة، فإننا نبرز الحقائق الرئيسية التالية :

١ – قدمت الصحافة اليسارية استراتيجية ذات أربعة ملامح أو خصائص. منها أنها تؤكد على البعد المتسامح للدين، وتسعى إلى نزع البعد السياسى عنه. إلى جانب أنها تؤكد على ضرورة أن تلعب المعارضة دوراً إلى جانب النظام السياسى فى معالجة الأمور. كذلك التأكيد على العلمانية والديموقراطية والمفاهيم السياسية الحديثة لتحل محل التراث، مع عدم التأكيد بوضوح على ضرورة مواجهة الظروف الاقتصادية.

٢ – التأكيد على أن النظام السياسى يتصرف بتراخ مع التيار الإسلامى، والمطالبة باعتماد الحوار مع مختلف التيارات السياسية للقضاء على العنف، ورفض مشاركة التيار الإسلامى فى الحوار. كذلك رفض الوساطة للمصالحة بين النظام السياسى والتيار الإسلامى، لأن الأخير يحول الوساطة الى تنازلات.

٣ – برغم أن المواجهة الأمنية وحدها لا تكفى، إلا أنه من الضرورى مع ذلك ترشيد الأداء الأمنى الذى يواجه بفاعلية وكفاءة التيار الإسلامى. ولابد أن

تعمل أجهزة الأمن بتفكير وتروى، وتكون لديها استراتيجية أمنية واضحة. كما ينبغى أن تتبنى الأجهزة الأمنية المبادأة والهجوم والأمن الوقائى فى تعاملها مع جماعات التيار الإسلامى.

٤ – من الضرورى معالجة آثار السياسات الاقتصادية التى نتجت عن سياسات الانفتاح الاقتصادى، كتزايد حجم البطالة وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعجز الاقتصاد المصرى عن تلبية حاجات الفقراء وانتشار السخط والإحباط بين الشباب وزيادة الفساد والنفاق الاجتماعى.

٥ – لابد أن تلعب الجماهير دوراً أساسياً فى المواجهة، وينبغى أن يجذبها النظام السياسى إلى جانبه فى مواجهة التيار الإسلامى. وفى هذا الإطار لابد من دعوة الجماهير للمشاركة باعتبارها الأغلبية الصامتة.

٦ – من الضرورى مواجهة الاختراق الثقافى بقيم التعصب، ولتحقيق ذلك من الضرورى ترشيد الثقافة العامة بإطلاق الحرية لدعاة التنوير وتضافر قوى المثقفين والتأكيد على الحوار. بالإضافة إلى ذلك من الضرورى التأكيد على الثقافة العلمانية، واحترام العقل وتحرير الإنسان.

٧ – فى نطاق التعليم لابد من مواجهة كل أشكال اختراق العملية التعليمية، كالاختراق الذى حدث للمقررات الدراسية، أو للعلاقة بين التلميذ والأستاذ. وفى هذا الاطار لابد أن نحذر تسرب أفكار التعصب إلى التعليم، حيث تكريس التفرقة بين المسلمين والمسيحيين. ولمواجهة ذلك لابد من التربية الدينية للطفولة، سواء للمسلم أو المسيحى، لتحصين الطفولة ضد التعصب والتفرقة.

٨ – من الضرورى ترشيد الأداء الإعلامى، إذ أنه من الضرورى مواجهة التعصب والانغلاق الفكرى، كذلك من الضرورى توقف نقد الآخر الدينى. كما أنه من الضرورى أن يعمل الإعلام على تربية جميع الأطفال وفق منظومة قيمية وطنية واحدة.

٩ – أن سياسة الحكومة هى المسئولة عن انتشار مشاعر السخط. ومن ثم فإنه

من الضروري دعوة الجماهير باعتبارها الأغلبية الصامتة للمشاركة، وذلك لإحكام الحصار حول التيار الإسلامي. و لابد أن يمتنع الأمن عن كل ما يستثير الجماهير كإطلاق النار العشوائي أو تضييق الحياة على الناس.

١٠- من الضروري إطلاق حرية البحث العلمي حتى يقوم الباحثون بدراسة هذه الظاهرة، وذلك لتوفير قاعدة البيانات الملائمة التي تساعد على فهم هذه الظاهرة. ومن الضروري الابتعاد عن إرهاب الباحثين، فإن ذلك من شأنه أن يعطل عقول المجتمع. كما أنه من الضروري التأكيد على العقلانية والانفتاح على الغرب.

١١- من الضروري التعريف بالطبيعة الإسلامية السمحة، كذلك من الضروري تكييف الإسلام بحسب ظروف المجتمع. كما أنه يتعين رفض الفهم الحرفي للنصوص وكذلك رفض التأسلم المثير للفتنة، والتأكيد على استنارة الشريعة الإسلامية، وتأكيد الأخوة الإنسانية واتفاق الأديان حول الحق والعدل بغض النظر عن هوية الدين.

خاتمة البحث

عرضنا فى الفصول السابقة لهذا البحث لمكانة التيار الإسلامى على خريطة الصحافة المصرية. وحاولنا قدر الإمكان تمثيل الاتجاهات الأساسية للصحافة المصرية من خلال ثلاث صحف هى **صحيفة الأهرام** بصفتها ممثلة للصحافة القومية،. وصحيفة الأهرام ذات توجه ليبرالى بالأساس، وإن كانت صفحاتها قد استقبلت مقالات ذات توجهات دينية وأخرى ذات توجهات يسارية وحتى ماركسية. ويشير تأمل المادة الصحفية لصحيفة الأهرام إلى التزام قومى، مرجعيته المجتمع بالأساس. ومن ثم فهى لم تسقط أسيرة لتوجه أيديولوجى أحادى النظرة. ولم تختزل رؤيتها إلى رؤية أيديولوجية جزئية متحيزة كما هو حادث فى جريدة "الشعب" أو "الأهالى".

ذلك يعنى أن صحيفة الأهرام طورت رؤية كلية متكاملة للتيار الإسلامى، تدرك حقيقته من كل الزوايا، حيث استندت هذه الرؤية الكلية إلى ثلاثة أبعاد. يتمثل **البعد الأول** فى تبنيها للمجتمع بصفته مرجعيتها الأساسية، أعنى أنه كان لدى العقل العام للصحيفة تصور لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع الصحيح. واستنادا الى هذا التصور المثالى للمجتمع تأملت الصحيفة الأحداث والتفاعلات الواقعية وحاولت فهمها بالنظر إلى حالتها المثالية. ولقد كانت المسافة بين الواقع والمثال هى المسافة التى تطلبت الفهم والاجتهاد لتضييق هذه المسافة حتى يقترب الواقع من المثال. **والثانى** أنه وإن كانت صحيفة الأهرام ذات طبيعة ليبرالية وقومية، فإن الصفة الثانية كانت هى الصفة الغالبة على أدائها، بحيث طرحت على صفحاتها أكثر الآراء تنوعاً. كل يدرك الحقيقة من زاوية محددة، ومن وجهة نظره، بحيث تفاعلت وجهات النظر الجزئية هذه مع بعضها البعض، حتى رسمت للتيار الإسلامى صورة كلية كانت أقرب ما يكون إلى التحديد العلمى الموضوعى.

ويتصل **البعد الثالث** بكون صحيفة الأهرام لم تلتزم بمرجعية أيديولوجية

على حساب الواقع، بل علـى العكس من ذلك كـان التزامها بـالواقع بالأسـاس، إضافة إلى أنها فتحت فضاءها لكل الآراء والتوجهات الأيديولوجية لكـى تعبر عـن نفسـها. ولذلك نجد أن المـادة الصحفيـة لصحيفـة الأهرام لـم تقــع أسـيرة للتحيزات الأيديولوجية، وهى التحيزات التى دفعت أيا من الصحف الأيديولوجيـة الأخرى بعيداً عن إدارك الحقيقة إدراكا موضوعيا. من هنا فنحن نرى أن ادراك صحيفة الأهرام هو الإدراك الأكثر موضوعية وتعبيرا عن واقع الحال إلـى حـد كبير. ولقد كان من الطبيعى أن تكون بنيتها الأيديولوجية هشة وغير متماسكة، ومن ثم افتقدت القدرة الضاغطة التى تتوفر لأية أيديولوجيا عادة.

وتأتى **صحيفة الشعب** لتقدم رؤية مخالفة لرؤية جريدة الأهرام. وتكشـف قراءة المادة الصحفية لصحيفة الشـعب عن الـتزام كـامل بالمرجعيـة الإسـلامية، فهـى مشـدودة إلـى نمـوذج المجتمـع الإسـلامى، ومـن ثـم يشـكل هـذا النمـوذج مرجعيتها. معنى ذلك أن التزام الصحافة الإسـلامية بـالواقع هـو الـتزام ضعيـف إلى حد كبير. فإذا تأملنا رؤية جريدة الشعب فإننا سوف نجدها تعكس مجموعـة من الخصائص الرئيسية. وتتمثل **أولى هذه الخصائص** فـى أن لهـا أيديولوجيتهـا التـى تشـكل مرجعيتهـا وهـى الأيديولوجيـا الإسـلامية. ومـن الطبيعـى أن يكــون تقييمها للتفاعل الاجتماعى بالنظر إلـى هذه المرجعيـة، سـواء كـان تقييـم سـلوك النظام السياسى أو سلوك التيار الإسلامى، الأمر الذى يعنــى أنهـا اشـتركت مـع التيار الإسلامى فى مرجعية واحدة. ومن ثم وجدناها تنتقد النظام السياسـى، وإن لم تنتقد سوى بعض عنف التيار الإسلامى وعلى استحياء. وهى تـرى دائمـاً أنـه إذا كان التيار الإسلامى قد قام ببعض أعمـال العنـف، فإنـه مـن نـوع عنـف رد الفعل وليس الفعل، الأمر الذى جعلها أحيانـا تـرى الحقيقـة بأحاديـة أيديولوجيـة. ولقد أدى التزامها الأيديولوجى إلى حدية معارضتها ونقدها.

بينما تتصل **الخاصية الثانية** باشتراك الصحافة الإسلامية مع الجمـاهير فى عنصر الدين، ومن ثم فهى قادرة على تعبئة بعض الشرائح الاجتماعيـة مـن خلال استثارة العواطف الدينية ضد بعض الأوضاع. وهو ما يعنى أن الصحافـة الإسـلامية وكتابهـا تدعمهـم بعـض شـرائح الجمـاهير، الأمـر الـذى كـان يضمـن

لصحيفة الشعب توزيعا كبيرا نسبيا، يضمن لها المتابعة الجماهيرية، إضافة إلى أن ذلك يؤكد لها وزنا أكبر نسبيا بصفتها قوة من قوى المعارضة.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن صحيفة الشعب تتحدث بتعاطف عن التيار الإسلامى. وهى تدرك أن بالتيار الإسلامى فصائل عديدة أبرزها فصيلة المعتدلين من رجال الإخوان المسلمين، وفصيل الجماعات الإسلامية التى تتبنى العنف منطقًا لها. ومن ثم فهى الأكثر تجانساً مع الإخوان المسلمين المعتدلين، باعتبار أن أفكارهم قريبة للغاية من أفكار الصحيفة. وهى لا توافق على عنف التيار الإسلامى، هكذا أعلنت، وإن كانت فى كثير من الأحيان تسعى إلى تأسيس المبررات لأفعالهم العنيفة، ومن ثم فهى لم تدين صراحة عنفهم. وحينما كانت تضطر لإدانة هذا العنف، فإنها تربطه عادة بالعنف الأمنى أو بعنف الدولة أو بالحصار المضروب عليهم.

مما يميز المادة الصحفية لصحيفة الشعب أيضا، أنها تحدثت عن نوعين من المتغيرات المسببة للعنف، تحدثت عن المتغيرات البنائية المسببة للعنف، ثم أبرزت ما يمكن أن يسمى بالمتغيرات أو الأسباب المباشرة للعنف. ثم اتجهت للتركيز على هذه الأسباب، لكى تقدم إيحاء بأن عنف التيار الإسلامى ليس مخططا مسبقا، ولكن أسبابا موقفية هى التى فجرت هذا العنف، مع ملاحظة أنها لم تعط الأسباب البنائية اهتماما كبيراً اللهم إلا ما يتصل بالنظام السياسى وسلوكياته وترسانته القانونية.

أما الصحافة اليسارية فكانت ممثلة فى صحيفة الأهالى. وحسبما أشرنا فى الفصل الأول فإنه إذا كانت صحيفة الأهالى تعبر عن المعارضة اليسارية، فإن فصائل المعارضة اليسارية كانت شديدة التنوع وتشغل مساحة شديدة الاتساع، ابتداء من اليسار المستند إلى قضايا الماركسية الكلاسيكية، ومروراً باليسار العلمى غير الدوجماطيقى وحتى التوجهات الدينية الراديكالية، أو ما يمكن تسميته باليسار الإسلامى. وهو ما يعنى أن الفضاء الأيديولوجى الذى عبرت عنه صحيفة الأهالى كان واسعا للغاية، الأمر الذى أدى أحيانا إلى أن جاء هذا الاتساع على حساب نقاء توجهاتها الأيديولوجية، ومن ثم فقد وقعت

أحيانا فى أخطاء ناقضت بها منطلقاتها الأيديولوجية.

من خصائص الصحافة اليسارية كذلك كما هى ممثلة فى صحيفة الأهالى، أنها فى أحيان كثيرة كانت أسيرة للإدراك الموقفى السريع، فهى لم تناقش القضايا بمنطق استراتيجى، ومن ثم كانت كثيراً ما تثيرها الأحداث والعوامل الموقفية كعنف التيار الإسلامى. ولم تهتم كثيراً بإدراك المتغيرات البنائية المسببة للعنف. ونتيجة لإدراكاتها الموقفية فهى مثلاً لم تقدم تحليلاً للظروف الاقتصادية كما قدمته صحيفة الأهرام، برغم أن منطلقاتها النظرية والأيديولوجية كانت تفرض عليها ذلك.

بالإضافة الى ذلك فقد كانت أكثر إخلاصا لعملية التحديث انطلاقا من الأطر والمفاهيم الغربية كالديموقراطية والعلمانية. ولم تحاول أن تؤسس موقفا متوازنا يتم من خلاله التأكيد على بعض عناصر التراث القابلة للتحديث. وإذا كان الارتماء فى أحضان التراث محافظة وسلفية، فإن الارتماء فى حضن الأطر والمفاهيم الغربية فيه تهديد بضياع الهوية. ومن ثم فالموقف المتزن والمتوازن والملائم هو الانطلاق فى التحديث استناداً إلى قاعدة التراث من خلال التأكيد علىعناصرها الملائمة للتحديث مع استيعاب المفاهيم والأطر الغربية بالقدر الذى تساعد فيه فى ترشيد أداء عناصر التراث بما يدفع عملية التحديث.

لقد سقطت الصحافة اليسارية فى خطأ خيانة الشعارات التى أطلقتها. فهى مثلاً تذهب إلى المطالبة الغيورة بالديموقراطية والحرية والتعبير الحر والصريح عن الآراء، ثم تلجأ بقوة إلى التأكيد على ضرورة استبعاد التيار الإسلامى من الحوار. وبغض النظر عن إدانتنا لعنف التيار الإسلامى، إلا أن المطالبة باستبعاد فئة مشاركة فى الوطن من الحوار بشأن مستقبله، هو مطلب أو استبعاد لا يوافق عليه سوى فكر دوجماطيقى ودكتاتورى.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ، استناداً إلى مادة الصحافة اليسارية، إدانة للجماهير، وبالطبع إدانة لعنف التيار الإسلامى. وإذا كانت الإدانة الثانية مفهومة ومبررة، فإن إدانة الجماهير غير مبررة، خاصة أن هذه الإدانة لا تتسق

مـع المنطلقـات الأيديولوجيـة لليسـار. ويتصـل بذلـك مطالبتهـا مـن ناحيـة بالغـاء قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية، وإن كانت ترى – من ناحية أخرى– أهمية تطوير قدرات الجهـاز الأمنـى بمـا يجعلـه قـادرا علـى ملاحقـة التيـار الإسـلامى لإصابته فى مقتل.

واتساقا مع الملامح العامة التى عرضناها للصحف الثلاث، فإننا نجد أن تصورها لمتغيرات نشأة التيار الإسلامى وتبنيه العنف وكذلك الاستراتيجية التـى طورتها كل منها للتيار قد اتسقت مع طبيعة الصحيفـة ومنطلقاتهـا الأيديولوجيـة. حيث لعبت هذه الأيديولوجيا دوراً بارزاً فى الإدراك المتحيز للتيار الإسلامى إن سلبا أو إيجابا. وهو التحيز الذى ميز إدراك صحيفتى "الشعب" و "الأهالى" علـى السواء.

قائمة المــراجع

١ – أحمد رشدى صالح، مجلة آخر ساعة، ١٩٧٧.

٢ – صلاح قبضايا، الصحافة اليومية المصرية فى القرن التاسع عشـر، تحرير وإخراج المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٥.

٣– فاروق أبوزيد، فن الخبر الصحفى، دراسة مقارنــه بيــن الصحــف فــى المجتمعات المتقدمة والنامية، مكتبة العلم، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

٤– ـــــــــــــ ، فـن الكتابــة الصحفيــة، دار الشــروق للتوزيــع والنشــر، ١٩٩٦.

٥– كرم شلبى، الخبر الصحفى وضوابطه، دار الشروق، جدة، الطبعـة الثانيـة، ١٩٨٨.

٦– محمود أدهم، المدخل فى فن الحديث الصحفى، دار الثقافة للنشر والتوزيـع، القاهرة، ١٩٨٢.

٧– ـــــــــــــ، فنـون التحريـر الصحفـى بيــن النظريــة والتحقيــق، المقــال الصحفى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧.

المادة الصحفية
لصحيفة الأهرام

١ – إبراهيم نافع، وجه الإرهاب القبيح وسقوط الأقنعة، شخصية الإرهابى ... الملامح ... القسمات، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٥.

٢ – ــــــــ ، مع من نتحاور، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٦.

٣ – ــــــــ، وحدتنا الوطنية، هل هى فى خطر حقا؟، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٢.

٤ – أحمد بهجت، آراء حول الفتنة (صندوق الدنيا)، الأهرام، فى ١٩٩٢/٥/٢٠.

٥ – ــــــــ، الفتنة الطائفية، (صندوق الدنيا)، الأهرام، فى ١٩٩٢/٥/١٣.

٦ – ــــــــ، لوجه الله، (صندوق الدنيا)، الأهرام فى ١٩٩٣/٢/١٧.

٧ – ــــــــ، آراء حول الفتنة، (صندوق الدنيا)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٠.

٨ – إحسان بكر، المواجهة المطلوبة، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٧.

٩ – أحمد جلال عز الدين، التطرف والإرهاب بين الحقيقة والأسباب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/١٦.

١٠– ــــــــ، التيار العالمى للعنف والتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٧/١٣.

١١– أحمد طلب، الإسلام المظلوم، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٢١.

١٢– أحمد عبد المعطى حجازى، هذا الإرهاب الأسود، من أين؟ وإلى أين؟ (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٢.

١٣– الأهرام، المواجهة الحاسمة مع الإرهاب، (رأى الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٢.

١٤- ـــــــ، أندية التطرف، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٢/١.
١٥- الأهرام، فتنة الكبار فى أسيوط، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٥.
١٦- ـــــــ، الأحزاب وقضية مواجهة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٦.
١٧- ـــــــ، إرهابيون أم سنة، تحقيقات الأهرام، الأهرام، فى ١٩٩٢/١٢/١٣.
١٨- ـــــــ، حصة الدين، أول درس فى مواجهة التطرف، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٤/٢٦.
١٩- ـــــــ، للفتنة أسباب غائبة، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/١٤.
٢٠- ـــــــ، إرهاب على القائمة، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٢/١٦.
٢١- ـــــــ، أسيوط تنزع قناع الخوف (تحقيقات الأهرام)، الأهرام، فى ١٩٩٣/٣/٢٥.
٢٢- ـــــــ، مساجد بلا رقابة ودعاة بلا مؤهلات، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٨.
٢٣- ـــــــ، رسالة الإرهاب، (رأى الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٣.
٢٤- ـــــــ، مواجهة الإرهاب ليس لها حدود، (رأى الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٩.
٢٥- ـــــــ، الإرهاب الموقوت والوعى الغائب، (تحقيقات الأهرام) الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٣٠.
٢٦- ـــــــ، الإرهاب والمواجهة بالقانون، (تحقيقات الأهرام)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٧.

٢٧- ــــــــــــ، صغار على الإرهـاب، (تحقيقـات الأهـرام)، الأهـرام فـي ١٩٩٣/٥/٩.
٢٨- أمين فهيم، هل هي فتنة طائفية؟ (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين)، (مقال)، الأهرام في ١٩٩٢/٦/٢٩.
٢٩- حسام عمرو، لاداعي لاستخدام شماعة التطرف والفتنة الطائفية، (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين)، الأهرام في ١٩٩٢/٧/٢٨.
٣٠- حسن رجب، لماذا اهتزت القيم، (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين)، (مقال)، الأهرام في ١٩٩٢/٧/١٥.
٣١- حمدي السيد، الإرهاب وجهة نظر أخرى، (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين)، (مقال)، الأهرام في ١٩٩٢/٥/٢٩.
٣٢- حسين أحمد أمين، الشباب وأزمة التطرف، الأهرام في ١٩٩٢/٦/٣٠.
٣٣- سعد المغربي، عوامل مهيئة للعنف والإرهاب، (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين) (مقال)، الاهرام في ١٩٩٢/٩/٢٢.
٣٤- سعد المغربي، الدين والسلوك (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين) (مقال)، الأهرام في ١٩٩٢/٥/٢٣، ١٩٩٢/٥/٢٤
٣٥- سعد الدين وهبة، الإرهاب بين التهوين والتهويل، (مقال)، الأهرام في ١٩٩٣/٧/١٠.
٣٦- سهير لطفي، إشكالية هوية الشباب الإسلامي بين الفكر والحركة (ملف الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين)، (مقال)، الأهرام في ١٩٩٢/٦/٢٧.
٣٧- سلامة أحمد سلامة، هذه الفتنة، (من قريب) (عمود)، الأهرام في ١٩٩٢/٥/٢.
٣٨- ــــــــــــ، لجنة تقصي الحقائق، (من قريب) (عمود)، الأهرام في ١٩٩٣/٥/٩.
٣٩- ــــــــــــ، أفكار لمن يهمه الأمر، (من قريب) (عمود)، الأهرام في ١٩٩٢/٤/١٤.

٤٠- ـــــــــ، بعد حادث الألفى، (عمود)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢١.
٤١- ـــــــــ، حوار مع إرهابى، (عمود)، الأهرام فى ١٩٩٣/٩/١.
٤٢- ـــــــــ، أن تكون متطرفا، (من قريب) (عمود)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٣.
٤٣- سلطان أبو على، بحث فى الأسباب والعلاج، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٨/١١.
٤٤- سمير نعيم أحمد، الجذور الاجتماعية للتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٢.
٤٥- ـــــــــ، الجذور الاجتماعية للتطرف (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام، فى ١٩٩٢/٦/١٠.
٤٦- بدر الدين على، دور الجمهور فى مكافحة الإرهاب، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/١/١٧.
٤٧- شبل بدران، الجذور التربوية للتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/١٠/٣.
٤٨- رجب البنا، الإعلام والإرهاب... معادلات صعبة، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٩/٥.
٤٩- صلاح الدين حافظ، تحالف الإرهاب والفساد، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٧/٧.
٥٠- ـــــــــ، القتل هو الحل، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/٢٢.
٥١- ـــــــــ، فطنة العقل ... وفتنة المتطرف، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٢/٥/١٣.
٥٢- طارق إسماعيل، الإرهابيون خارجون عن تعاليم الدين، ويهددون أمن المجتمع، (بحث)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٣.
٥٣- عاطف العراقى، أين خطة التنوير والتنمية الحضارية، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٨.

٥٤- عاطف الغمرى، وما علاقة الإسلام بكل هذا؟، (مقال)، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٣١.

٥٥- عبد العزيز الشربينى، الإرهاب كمنظومة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٨/٣١.

٥٦- عبد العظيم أنيس، إنفجارات فى الريف ومسئولية الحكومة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٣

٥٧- ــــــــــ، انفجارات فى الريف ومسئولية الحكومة، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/١/٥.

٥٨- عبد الستار الطويلة، جنازة المليون، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٧.

٥٩- علياء رافع، العنف الطائفى وأهمية الهدف القومى، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٢١.

٦٠- على منير، مؤتمر قومى لمواجهة الإرهاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/١٩.

٦١- فهمى هويدى، لكى نخرج من نفق الإرهاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٣/١٦

٦٢- لمعى المطيعى، الأقباط بين الأصوليين والوصوليين، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/١٣.

٦٣- محسن خضر، ظاهرة الانتحار الجماعى بين الشباب المصرى، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٢٩.

٦٤- محمد حسن، الادارة العلمية ومواجهة الإرهاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢١.

٦٥- محمد باشا، امبابة، المكان والناس بين الإرهاب والانصاف، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٤.

٦٦- محمد رضا محرم، رؤية استراتيجية فى مواجهة الإرهاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٧/٢١.

٦٧- محمد سعيد العشماوى، الدين رفق (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٣/٥/٢٥.
٦٨- محمد شوقى الفنجرى، الإرهاب والتطرف ... وجوهر الحل الإسلامى (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٢٢.
٦٩- محمد مبروك، الإرهاب من زاوية نفسية، (رؤية)، الأهرام فى ١٩٩٣/٢/٢٨.
٧٠- محمد عنانى، التطرف ظاهرة فكرية، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٢.
٧١- محمد السيد سعيد، التغير ومناهضة الإرهاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٧.
٧٢- محمد عبد الفتاح رجب، المجتمع كله فى مواجهة الإرهاب، الأهرام، فى ١٩٩٣/١/٢.
٧٣- محمد الغنام، ملاحظات حول أحداث العنف الأخيرة، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٣.
٧٤- ــــــــــ، أهداف العمل الإرهابى، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/٢٣.
٧٥- مصرى حنورة، أسباب التطرف ومشاعر الاغتراب، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/١٥.
٧٦- مصطفى عاصى، السمات الرئيسية فى فكر جماعات الإرهاب السياسى والتطرف الدينى، الأهرام فى ١٩٩٣/١/٢٣.
٧٧- مصطفى كامل، الإرهاب وقضايا تنتظر الحسم، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٩/٢١.
٧٨- محمود الزيادى، الاغتراب والعنف، الأهرام فى ١٩٩٣/٨/١٨.
٧٩- منى مكرم عبيد، الميثاق الوطنى هو الحل، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/٢٠.
٨٠- نبيل عبد الفتاح، إنتاج الصور السلبية وغياب الآخر، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/١١.

٨١- نبيل لوقا، مقاومة الفكر المتطرف، (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٦/١٤.

٨٢- ناقد، أنواع الخطاب المسئولة عن التطرف والإرهاب، الأهرام فى ١٩٩٣/٢/١٢.

٨٣- وليم سليمان قلادة، الأغلبية الصامتة (ملف الإرهاب والتطرف فى فكر المثقفين)، الأهرام فى ١٩٩٢/٧/٤.

المادة الصحفية
لصحيفة "الشعب"

١ – أحمد الكنانى، ليس عندنا عنف مطلق ضد الأقباط والحكومة، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٤.

٢ – أشرف خليل، إعتداء سافر على مسيرة المحامين، الشعب فى ١٩٩٤/٥/٢٠.

٣– جمال أسعد، لابد من المواجهة الشاملة ومشاركة الإسلاميين، الشعب فى ١٩٩٣/٤/٦.

٤– ________، لمصلحة من ما حدث فى القوصية وديروط يا وزير الداخلية، الشعب فى١٩٩٣/١١/٢.

٥– حسين قمحاوى ، كم عمر بركان الغضب فى أبو حماد، الشعب فى ١٩٩٢/١٠/٢.

٦ – ________، تفاصيل أحداث الثلاثاء الدامى فى أسوان، الشعب فى ١٩٩٣/٣/١٦.

٧ – ________، ١٦٨ قتيلا وآلاف المعتقلين السياسيين واغتصاب النساء، الشعب فى١٩٩٣/٤/٢٠.

٨– خالد يونس، انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، قوات الأمن تعتدى على زوجات المعتقلين أمام مكتب النائب العام، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٩.

٩– ________، الحكم فى قضية المحجوب، الشعب فى١٩٩٣/٨/٧.

١٠– ________، ضحايا يوم الجمعة الدامى فى دمنهور، حشرونا فى زنازين مليئة بالحشرات والمياه حتى يحرمونا من الجلوس، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٣٠.

١١- __________، اعتقال عشرات الألوف من المشتبه فيهم منذ محاولة اغتيال وزير الداخلية، الشعب فى١٦/١١/١٩٩٣

١٢- ________، مصرع عبد الحارث مدنى أثناء تعذيبه، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تطالب بإعادة تشريح الجثة، الشعب فى ١٠/٥/١٩٩٤.

١٣- فايز زايد، حربنا ضد الإرهاب وعلى الحكومة، الشعب فى٢٣/١/١٩٩٣.

١٤- قطب العربى، رغم الحشود الأمنية الكثيفة فى ديروط ... مازال الحوار هو الحل، الشعب فى ٧/٧/١٩٩٢.

١٥- ________، ديروط تحت الحصار، الشعب فى ١/٨/١٩٩٢.

١٦- ________، التفاصيل الكاملة لمجزرة منقباد، الشعب فى ٢٨/٨/١٩٩٢.

١٧- ________، الأمن أفسد الوساطات بالقبض على المتفاوضين وتصعيد الأحداث، الشعب فى ١/٩/١٩٩٢.

١٨- ________، قبل أن تتحول طما إلى ديروط أخرى، الشعب فى٢٠/١٠/١٩٩٢.

١٩- ________، معارك الثأر تتصاعد فى أسيوط، وحصار عسكرى للوليدية، الشعب فى٢٥/٣/١٩٩٤.

٢٠- سمير عيد، كيف نقضى على الإرهاب والعنف، الشعب فى ٢١/١٢/١٩٩٣.

٢١- الشعب، فى آخر تقرير للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، محاكمات عسكرية ظالمة، الشعب فى١٣/٧/١٩٩٣.

٢٢- ________، الشعب تسجل أقوال ومشاعر السبعة الذين نفذ فيهم حكم الاعدام فى قضية السياحة، الشعب فى١٦/٧/١٩٩٣.

٢٣- ________، فظاعة التعذيب فى السجون تكشف عنها رسالة معتقل، الشعب فى١٧/٩/١٩٩٣.

٢٤- ________، قبل أن تحكمنا ست سنوات أخرى، هؤلاء هم رعاياك يا سيادة الرئيس، الشعب فى٢٨/٩/١٩٩٣.

٢٥- ــــــــ، تقرير رابع عن تعذيب المعتقلين الإسلاميين فى معسكرات الأمن المركزى، الشعب فى ١٩٩٣/١٢/٢٢.
٢٦- ــــــــ، تقرير خطير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول قتلى الزاوية الحمراء والسيدة، الشعب فى١٩٩٤/٢/٢٥.
٢٧- ــــــــ، انتفاضة شعب مصر، الشعب فى ١٩٩٤/٣/٤.
٢٨- ــــــــ، ثورة المساجد، الشعب فى ١٩٩٤/٣/٨.
٢٩- ــــــــ، الإعلام الغربى ولماذا يصر على ربط العنف بالإسلام، الشعب فى١٩٩٤/٣/١٨.
٣٠- ــــــــ، التفاصيل الكاملة لجريمة دير المحرق، المجرمون نفذوا جريمتهم بسهولة، والشرطة مازالت تواصل البحث، الشعب فى١٩٩٤/٣/٢٥.
٣١- ــــــــ، أخطر تقرير غربى عن حكم الرئيس مبارك: مبارك يعتمد على القمع الفظ والمحاكم العسكرية لا تحترم الاجراءات الواجبة، الشعب فى١٩٩٤/٤/١.
٣٢- ــــــــ، مصرع شاب، التوتر يخيم على منطقة الورديان بالاسكندرية، الشعب، فى ١٩٩٤/٥/١٣.
٣٣- ــــــــ، وقائع الساعات الفاصلة التى قضاها عبد الحارث مدنى بقصر العينى، اقتادوه فى الرابعة فجرا معصوب العينين، مضروبا بعنف وعضلاته متيبسة، الشعب فى١٩٩٤/٥/٢٧.
٣٤- الشافعى بشير، عهد الاعدامات بالجملة، الشعب فى١٩٩٣/٧/١٦.
٣٥- صلاح النحيف، غياب الحرية يولد العنف، الشعب فى١٩٩٢/٧/٧.
٣٦- عادل البهنساوى، المعركة تشتعل فى أسيوط، القيادات الشعبية تحذر من حمل الأهالى للسلاح، وتحذر من بداية حمامات الدم، الشعب فى١٩٩٣/٢/١٤.
٣٧- ــــــــ، أسبوعان على حصار ديروط والقوصية، الأهالى يصرخون، وأعضاء مجلس الشعب يطالبون بسحب القوات، الشعب فى١٩٩٣/١١/٥.

٣٨- عادل حسين، نحن ... وليس أنتم ... من يطالب بمواجهة الرأى بالرأى، الشعب، فى ١٦/٦/١٩٩٢.

٣٩- ________، إذا أردتم أن تقاوموا العنف ... فهذا هو السبيل إن كنتم صادقين، الشعب فى١٤/٧/١٩٩٢.

٤٠- ________، لماذا هذا القتل بالجملة؟، الشعب فى١٦/٣/١٩٩٣.

٤١- ________، المبايعة أخذت تتزايد، ويجب وقف هذا العبث فالموقف لا يحتمل، لماذا نبرئ الجماعة الإسلامية من قتل الأبرياء بالجملة؟ ولماذا نتهم إسرائيل؟ الشعب فى٢/٧/١٩٩٣.

٤٢- ________، فى مواجهة التحديات لابد من تفاهم الإسلاميين والقوميين، ماذا يعنى ذلك فى المنطقة، الشعب فى٨/٤/١٩٩٤.

٤٣- عامر عبد المنعم، عامر عبد المنعم يروى قصة اعتقاله، الشعب فى٢١/٨/١٩٩٢.

٤٤- ________، اعتقال وقتل المعارضين ... والتضييق على الأحزاب، الشعب فى٥/٢/١٩٩٣.

٤٥- ________، فى الأقصر اعتقال كل صاحب لحية وشيوع مظاهر الانحلال، الشعب فى٢٣/٧/١٩٩٣.

٤٦- ________، منظمة العفو الدولية تجدد مطالبتها بوقف المحاكمات العسكرية، الشعب فى٢٢/١٠/١٩٩٣.

٤٧- ________، لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تندد بتعذيب المعتقلين السياسيين فى سجون مصر، الشعب فى ١٦/١١/١٩٩٣.

٤٨- ________، قنابل موقوتة داخل السجون المصرية، الشعب فى١٩/١١/١٩٩٣.

٤٩- ________، خلال عام ١٩٩٣ وفاة ١٣ مواطنا تحت التعذيب، الشعب فى١٤/١٢/١٩٩٣.

٥٠- ______، فى أحدث تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المحاكم العسكرية توسعت فى إعدام المدنيين بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر، الشعب فى١٩٩٤/١/٧.

٥١- ______، فى أحدث تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن السجون، عقاب جماعى وتعذيب المعتقلين بحجة إعادة الانضباط، الشعب فى ١٩٩٤/٤/١٢.

٥٢- ____، الحكومة وراء اشتعال العنف، تجاهلت المد الإسلامى، وأغلقت أبواب التغيير السلمى، الشعب فى١٩٩٤/٤/١٥.

٥٣- ______ وأشرف خليل، أربعة آلاف محام يطالبون بمحاكمة زبانية التعذيب... قتلة عبد الحارث مدنى، ويهددون بالاضراب العام إذا لم يتحقق مطلبهم، الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٣.

٥٤- عبد الحى محمد، ١٤٦ قتيل ضحايا المسلسل الأسود للتصفية الجسدية الحكومية، الشعب فى١٩٩٢/٧/٢٨.

٥٥- ________، الشعب فى قلب أحداث إدكو الدامية، الشعب فى١٩٩٢/٨/١٤.

٥٦- ______، الأمن يشعل النار فى المنيا، الشعب فى١٩٩٣/٢/٢.

٥٧- ______، أساتذة الجامعات يدينون المحاكمات العسكرية ويطالبون بإصلاح دستورى شامل، الشعب فى١٩٩٧/٧/٢٠.

٥٨- عبد الستار أبو حسين، نرفض العنف وسيلة لتصفية الحسابات ولكن، الشعب فى١٩٩٢/٦/١٦.

٥٩- ________، الاسماعيلية الهادئة لماذا يحاولون تفجيرها، الشعب فى ١٩٩٣/٧/٣٠.

٦٠- عبد الفتاح فايد، تقرير خطير لمجلس الشعب حول الإرهاب، الشعب فى ١٩٩٣/٤/١٣.

٦١- ـــــــــ، صلاح الخفيف، دوامة العنف تتصاعد والقاهرة تشهد أخطر حوادثها، الجناة نصبوا كمينا لوزير الداخلية بالقرب من مقر وزارته، الشعب فى٢٠/٨/١٩٩٣.

٦٢- علاء النجار، ٦٠٠ قتيل برصاص الأمن، و٨٠ ألف معتقل فى السجون العربية، الشعب فى ١٤/٧/١٩٩٢.

٦٣- ـــــــــ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٢، الشعب فى ١٧/٩/١٩٩٣.

٦٤- ـــــــــ، الحصار والتأديب والتمشيط مازال مستمراً فى امبابة، الشعب فى١٥/١٢/١٩٩٢.

٥٦٥- ـــــــــ، مدن مصرية تحت الحصار، الشعب فى ٨/١١/١٩٩٣.

٦٦- ـــــــــ، المنظمة المصرية تحذر من تصاعد أعمال العنف، مصرع ١٠٠ شخص فى أربعة شهور، الشعب فى١٣/٥/١٩٩٤.

٦٧- عصام العريان، صناعة الإرهاب، الشعب فى١٠/٨/١٩٩٣.

٦٧- علاء الأسوانى، من قتل فرج فوده؟، الشعب فى١٦/٦/١٩٩٢.

٦٨- عبد المنعم سليم جبارة، قانون الإرهاب وماذا وراءه؟، الشعب فى١٤/٧/١٩٩٣.

٦٩- عماد محجوب، أحكام الاعدام المتسرعة تطارد الأفكار... ولا توقف الانفجارات المجهولة فى البلدين، الشعب فى ٦/٧/١٩٩٣.

٧٠- ـــــــــ، منظمة العفو الدولية، المحاكمات العسكرية للمدنيين سجل حافل بإنتهاكات حقوق الإنسان، الشعب فى٢٦/١٠/١٩٩٣.

٧١- ـــــــــ وعادل البهنساوى، العنف يتصاعد واشتباكات بالقاهرة وأسيوط، الشعب فى ٢٥/٢/١٩٩٤.

٧٢- ماجد فخر، الدين .. والدولة .. فى مواجهة الجريمة، الشعب فى٢/٦/١٩٩٢.

٧٣- محمد جمال عرفه، فى حادث الفلكى، فتش عن الصهاينة، الشعب فى٢٥/٥/١٩٩٣.

٧٤- مجدى أحمد حسين، من مقهى وادى النيل إلى شبرا، كل الدلائل تشير إلى اتهام المخابرات الإسرائيلية، الشعب فى٢٥/٥/١٩٩٣.

٧٥- __________، كل القوى والأحزاب السياسية ترفض المحاكم العسكرية، حكم إعدام سبعة باطل وهاكم الأسباب، الشعب فى١٣/٧/١٩٩٣.

٧٦- __________، الجناح المسلح لتنظيم الفساد، الشعب فى٢٢/٢/١٩٩٤.

٧٧- __________، لايمكن أن تدار البلاد بالأحكام العرفية الأبدية، الشعب فى١٩/٤/١٩٩٤.

٧٨- __________، غضب الشعب هو النار التى ستحرق أصابع الاستبداد، الشعب فى١٧/٥/١٩٩٤.

٧٩- محمد حلمى مراد، ليس بالعنف الأمنى والمزيد من الاستبداد السياسى ينتهى المسلسل الإرهابى، الشعب فى١٦/٦/١٩٩٢.

٨٠- ________، قانون الإرهاب يهدد حريات المواطنين جميعا، الشعب فى١٢/٧/١٩٩٢.

٨١- _______، قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية، الشعب فى٧/٧/١٩٩٢.

٨٢- ________، لمصلحة من هذا الاستفزاز الرسمى للمشاعر الإسلامية، الشعب فى ٤/٨/١٩٩٢.

٨٣- _______، القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب، الشعب فى١٧/٨/١٩٩٣.

٨٤- _______، خطورة تسلل الوساطة والمحسوبية إلى مقار الشرطة ودور النيابة، الشعب فى٢٥/٨/١٩٩٢.

٨٥- _______، هل لابد من الانفجار والعنف حتى تتحرك الدولة للوعد بالاصلاح، الشعب فى١/٩/١٩٩٢.

٨٦- محمود بكرى، الإرهاب الحكومى ضد الإسلاميين، الشعب، فى ١٩٩٣/٣/٥.

٨٧- ________، رؤساء الأحزاب وقادة الرأى والمثقفون ... محاكمة المدنيين عسكريا اغتيال مستمر ... وإهدار للدستور، الشعب فى١٩٩٣/٧/١٣.

٨٨- ________، قبل شهر من ولاية مبارك الثالثة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى نقادة بقنا، عذبوا النساء عرايا وهددوهن بالاغتصاب مجاملة لمستشار، الشعب فى١٩٩٣/٩/٧.

٨٩- ________، الحكومة تصعد هجومها ضد حرية الصحافة، اعتقال محرر الشعب عبد الستار أبو حسين بالسجن الحربى ومحاكمته عسكريا، الشعب فى ١٩٩٤/٤/٨.

٩٠- محمد عبد القدوس، دفاع عن الإخوان المسلمين، الشعب فى١٩٩٢/٦/١٦.

٩١- المعتز بالله وأحمد عبد المنعم، تصاعد خطير للعنف بوسط القاهرة، نجاة رئيس الحكومة من الاغتيال ... مقتل طالبه وإصابة عدد من الأبرياء، الشعب فى ١٩٩٣/١١/٢٦.

٩٢- معتز الحديدى، استمرار البحث عن الجناة فى حادث مقتل وكيل مباحث أمن الدولة، الشعب فى١٩٩٤/٥/١٣.

٩٣- مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة ... حول الاصلاح والإرهاب والتطرف ، الشعب فى ١٩٩٢/٦/٢٣.

٩٤- ________، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الاصلاح والإرهاب والتطرف(٢)، الشعب فى١٩٩٢/٦/٣٠

٩٥- ________، هل من مراجعة للسياسة الأمنية، الشعب فى ١٩٩٢/٨/٢٥.

٩٦- مراسل الشعب، الشرطة تمثل بجثث ثلاث مواطنين بقنا، الشعب فى ١٩٩٣/١٢/٢١.

٩٧- منظمة العفو الدولية، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى مصر فى ظل مناخ العنف السياسى، الشعب فى ١٩٩٣/٦/٢٩

٩٨- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أخطر تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الشعب فى١٩٩٣/٣/٣

٩٩- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، منظمة حقوق الإنسان تندد بالانتهاكات، الشعب فى١٩٩٣/٧/٢٠.

المادة الصحفية
لصحيفة الأهالى

١ - إبراهيم محسن، سأطبق حد الحرابة على من يهدد أمن البلاد، الأهالى فى١٣/٥/١٩٩٢.

٢- أحمد الحصرى، مناقشات مثيرة حول الإسلام السياسى داخل المجتمع، الأهالى فى١٥/٥/١٩٩٢.

٣ - الأهالى، جذور الإرهاب، الأهالى فى١/٧/١٩٩٢

٤ - ________، تقرير لوزير الداخلية عن جريمة مقهى وادى النيل، الأهالى فى٣/٣/١٩٩٣.

٥ - ________، جذور الإرهاب، الأهالى فى٣/٢/١٩٩٣

٦- ________، الإرهاب يقطع الأرزاق فى الأقصر، الأهالى فى٧/٧/١٩٩٣.

٧ - ________، مصر كلها تدين الإرهاب، الأهالى فى١٠/٦/١٩٩٢.

٨ - حسين أحمد أمين، على مشارف القرن ٢١، الأهالى فى٣/٢/١٩٩٣.

٩- حسين شعلان، خطر الانفراد، الأهالى فى١٨/١١/١٩٩٢.

١٠- حسين عبد الرازق، الديموقراطية والطريق لمواجهة الإرهاب، الأهالى فى ٣/٣/١٩٩٣.

١١- خالد عبد الكريم، من الذى قتل فرج فوده، الأهالى فى١٧/٦/١٩٩٢.

١٢- خالد محى الدين، حصار الأحزاب يشجع التطرف والإرهاب، الأهالى فى٤/١١/١٩٩٢.

١٣- رفعت السعيد، تقرير عن الوحدة الوطنية، الأهالى فى ١/٧/١٩٩٢.

١٤- ________، لماذا التطرف، الأهالى فى٧/١٠/١٩٩٢.

١٥- ________، عاجل إلى وزير الإعلام، الأهالى فى٢٨/١٠/١٩٩٢.

16- ــــــــــ، راشد الغنوشي، الحركات الإسلامية العربية بين العنف والديموقراطية، الأهالي في18/11/1992.

17- ــــــــــ، دعوة لفضيلة المفتي، الأهالي في6/1/1993.

18- ــــــــــ، أوراق متأسلمة، الأهالي في13/1/1993.

19- ــــــــــ، التعليم والفتنة والتطرف، الأهالي في 3/3/1993.

20- ــــــــــ، هكذا يعلمون أطفالنا، الأهالي في7/4/1993.

21- ــــــــــ، نقد الخطاب الديني، أفكار ضد التطرف من كتاب (نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني)، الأهالي في14/4/1993.

22- ــــــــــ، التعصب مقال الأستاذ الامام، الأهالي في 2/6/1993.

23- ــــــــــ، تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة، الأهالي في 7/7/1993.

24- ــــــــــ، الرجل .. المؤسسة، الأهالي في 24/7/1993.

25- ــــــــــ، عمائم وخناجر، الأهالي في25/8/1993.

26- ــــــــــ، الأصوليات الإسلامية، الأهالي في24/11/1993.

27- ــــــــــ، الحرب بالنقاب، الأهالي في8/12/1993.

28- ثروت شلبي، تهاون الأمن في القبض على المتطرفين أدى الى تدهور الاحداث في أسيوط، الأهالي في6/5/1992.

29- ــــــــــ، ضبط متهمين في قضية الجهاد أثناء تسللهم للمياه الاقليمية، الأهالي في2/6/1993.

30- ــــــــــ، طلائع الفتح الإسلامي تعتبر السرقة والقتل حلالا وشرعاً، الأهالي في15/9/1993

31- ــــــــــ، طوارئ جديدة في أجهزة الشرطة، خطة هجومية ضد الإرهابيين، الأهالي، في 22/9/1993

٣٢- ________، المتهم الأول فى طلائع الفتح الإسلامى يعترف، الأهالى فى٨/٩/١٩٩٣.

٣٣- ________، جريمة جديدة للمتطرفين فى أسيوط، الأهالى فى ١٣/٥/١٩٩٢.

٣٤- صحفى، حصاد الاشتباكات الطائفية، الأهالى فى ٢٤/٧/١٩٩٢.

٣٥- ________، الفتنة الطائفية، الأهالى فى ٢٧/٥/١٩٩٢.

٣٦- ________، عناصر للموساد تحت المراقبة لعلاقتهم بالإرهاب، الأهالى فى٧/٧/١٩٩٣.

٣٧- صفوت عبد الغنى، (تنظيم الجهاد) هدفنا السلطة لإمامة الدولة الإسلامية، الأهالى فى١٧/٦/١٩٩٢.

٣٨- فريدة النقاش، الإسلام هو الحل، الأهالى فى١٨/١١/١٩٩٢.

٣٩- ________، وهذا أيضا إرهاب، الأهالى فى ٧/٤/١٩٩٣.

٤٠- فؤاد زكريا، الكفاح فى سبيل (أبغض الحلال)، الأهالى فى ٢٤/١١/١٩٩٣.

٤١- عبد الرحمن على، الجماعات المتطرفة تعتدى على المحتفلين بشم النسيم، الأهالى، فى ٦/٥/١٩٩٢.

٤٢- عبد الرحيم على، مظاهرات مسلحة للمتطرفين فى ديروط وسط حشود الأمن، الأهالى فى١٣/٥/١٩٩٢.

٤٣- عبد القادر شهيب، شكر للسادة الإرهابيين، الأهالى فى٣١/٣/١٩٩٣.

٤٤-عبد اللطيف وهبه وآخرون، مصر إلى أين بعد تصاعد خطر الإرهاب، الأهالى فى٢٥/٨/١٩٩٣.

٤٥- عمر عبد الرحمن، الخومينى المصرى (عمر عبد الرحمن)، الأهالى فى٢٥/١١/١٩٩٢.

٤٦- لطفى واكد، المثقفون والإرهاب، الأهالى فى ٣/٢/١٩٩٣.

٤٧- ـــــــــــــ، الإرهاب والمثقفون والحكومة، الأهالى فى ١٩٩٣/٣/٣١.
٤٨- محمد رضا محرم، عن الإسلام والوطن، الأهالى فى٢٠/١/١٩٩٣.
٤٩- ـــــــــــــ، بادية النفط تدعم التخلف والإرهاب، الأهالى فى ١٤/٤٨/١٩٩٣.
٥٠- محمود الحضرى. كشف تنظيم قيادى خطير للإرهابيين، الأهالى فى١١/٨/١٩٩٣.
٥١- محمد عوده، من الذى يقرع الاجراس، الأهالى فى ١٧/٦/١٩٩٢.
٥٢- مصطفى السعيد وآخرون، مواجهة الإرهاب، الأهالى فى ٢٥/١١/١٩٩٢.
٥٣- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تقرير عاجل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الأهالى فى١٣/٥/١٩٩٢.
٥٤- مصباح قطب، الدكتور شاهين خطيب جامع عمرو، الأهالى فى٢٤/١١/١٩٩٣.
٥٥- نبيل زكى، من هم الضحايا الحقيقيون للإرهاب، الأهالى فى ٣/٣/١٩٩٣.
٥٦- نبيل الهلالى، التناقض الرئيسى مع الامبيريالية والصهيونية وليس الجماعات الإسلامية، الأهالى فى٨/٨/١٩٩٣.

إصدارات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

*****

١-الببليوجرافيا الشارحة للترجمات العربية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.

٢-الملخصات السوسيولوجية العربية: ١١ مجلداً، من الأول وحتى السابع، إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.

٣-المجلدات من الثامن وحتى الحادى عشر، إشراف محمد الجوهرى في عامى ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٤-الإنتاج الفكرى العربى في علم الفولكلور: قائمة ببليوجرافية، إعداد محمد الجوهرى وآخرون، ٢٠٠٠.

٥-الفولكلور العربي: بحوث ودراسات (المجلد الأول)، إشراف محمد الجوهرى، ٢٠٠٠.

٦-الفولكلور العربي: بحوث ودراسات (المجلد الثانى)، تحرير محمد الجوهرى، وإبراهيم عبد الحافظ، ومصطفى جاد، ٢٠٠١.

٧-استخدام الحاسب الآلى في مجال العلوم الاجتماعية (استخدام برنامج SPSS من خلال Windows) ،عبد الحميد عبد اللطيف،٢٠٠٠.

٨-البناء السياسى في إحدى قرى الصعيد، محمود جاد ، ٢٠٠٠.

٩-آثار القبلية على المزاج الغنائى والموسيقى لأهل الصعيد، تأليف محمود جاد،٢٠٠١.

١٠- العنف في الأسرة، تأديب مشروع أم انتهاك محظور، تأليف عدلى السمرى، ٢٠٠١.

١١- ملامح التغير في القصص الشعبى الغنائى ، تأليف إبراهيم عبد الحافظ ،٢٠٠١.

١٢- الصحة والبيئة: دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية مهداة إلـــى روح الأستاذ الدكتور نبيل صبحى، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتمـــاع بالجامعات المصرية، ٢٠٠١ (ضمن مشروع توثيق الإنتاج العربى فـــى علم الاجتماع).

١٣- الإنتاج الفكرى العربى فى علم الاجتمـــاع : قائمـــة ببليوجرافيـــة مشروحة (١٩٢٤-١٩٩٥) / إشراف أحمد زايد، ومحمـــد الجوهـــرى، ٢٠٠١، (وهى طبعة منقحة ومزيدة من المجلدات السبعة الأولـــى مـــن الملخصات السوسيولوجية العربية التـــى ســـبق أن أصدرهـــا المركـــز ونفذت).

١٤- الشباب ومستقبل مصر : النـــدوة السنوية السابعة لقسم الاجتمـــاع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠ . تحرير/ محمود الكردى ، ٢٠٠١

١٥- المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فى مصر : النـــدوة الســـنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القـــاهرة ٢٢-٢٣ إبريـــل ٢٠٠١ . تحرير / أحمد مجدى حجازى ، ٢٠٠١ .

١٦- الإدراك البيئى عند الطفل: دراسة مقارنة بين الريـــف والحضـــر، تأليف أحمد مصطفى العتيق، ٢٠٠١.

١٧- دراسات مصرية فى علم الاجتماع: مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى، ٢٠٠٢ (ضمن مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علـــم الاجتماع).

١٨- الجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجيـــة لجماعـــات المتســـولين بمدينة القاهرة، تأليف ابتسام علام ، تقديم / فاروق العادلى ، ٢٠٠٢ .

١٩- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الأول: التراث فـــى عالـــم متغير: قراءات تأسيسية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعـــات، ٢٠٠٢.

٢٠- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثانى: التراث فـــى عالـــم متغير: قراءات تأسيسية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعـــات، ٢٠٠٢.

٢١- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثالث: مقترحـــات ومحاولات بحثية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.

٢٢- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الرابع: عمال مصر بين ثقافة التصنيع والثقافة التقليدية: دراسة ميدانية بمجمع الألومنيـــوم، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، أحمد محمد السيد عسكر، ٢٠٠٢.

٢٣- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الخـــامس: التيـــار الإسلامى بين التأييد والمعارضة: قراءة فى الصحافة المصرية، تـــأليف على ليلة، ٢٠٠٢.

رقم الإيداع	٢٠٠٢/٣٩٧٠
الترقيم الدولى	I.S.B.N. 977-241-404-x

مطبعة العمرانية للأوفست
الجيزة ت : ٧٧٩٧٥٥٠